دورية دولية محكمة

مجلة
الدراسات الإستراتيجية والعسكرية

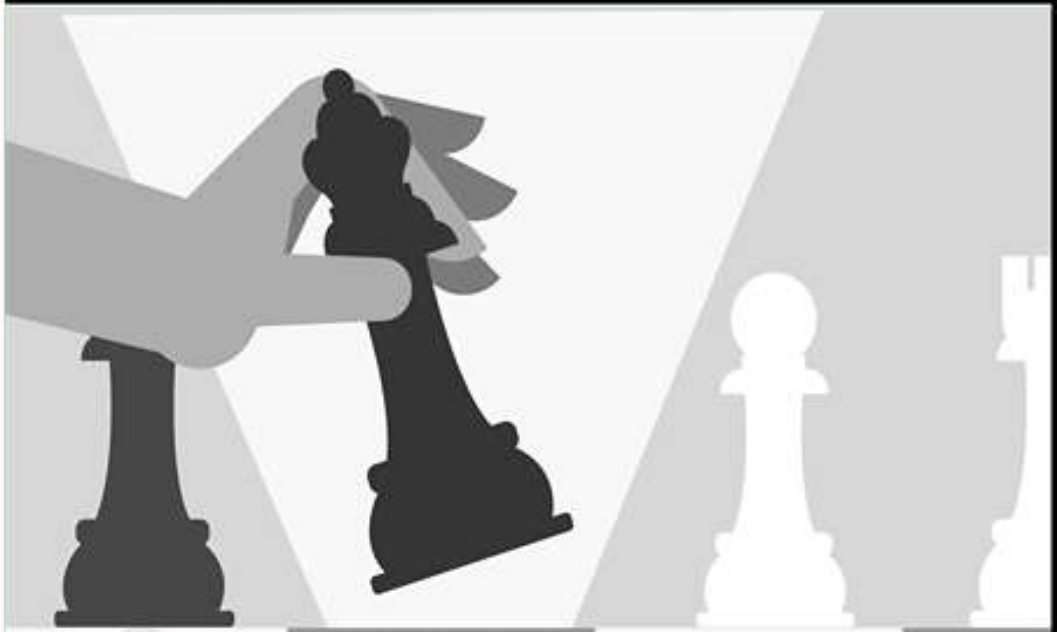

رقم التسجيل: VR.3373.6325.B

مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية

المركز الديمقراطي العربي

Journal of
Strategic and military studies
International scientific periodical journal

المركز الديمقراطي العربي .. للأبحاث والدراسات الإستراتيجية والعسكرية

JSMS

Germany: Berlin 10315
Gensinger- Str: 112
http://democraticac.de

الـنـــــــــاشـــــــر:

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية
ألمانيا / برلين

Democratic Arab Center
For Strategic, Political & Economic Studies
Berlin / Germany

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه
في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر.
جميع حقوق الطبع محفوظة

All rights reserved
No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, without the prior written permission of the publisher.

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين

Tel: 0049-code Germany
030-54884375
030-91499898
030-86450098

البريد الإلكتروني
book@democraticac.de

مجلة

الدراسات الإستراتيجية والعسكرية

Journal

Of Strategic and Military Studies

دورية علمية دولية محكمة

الرقم التسلسلي المعياري

Nationales ISSN-Zentrum für Deutschland

ISSN (ONLINE) 2626-**093X**

مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية مجلة دولية محكمة ثلاثية تصدر عن المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين.

تعنى المجلة في مجال البحوث المتعلقة بموضوعات الدراسات الإستراتيجية والعسكرية والأمنية والجيوسياسية، وفي مجال العلاقات الدولية، وقضايا التخطيط الاستراتيجي للتنمية، وإعداد وتهيئة المجال والحكامة الترابية، والمواضيع المتعلقة بوضع السياسات والبرامج وتقييمها، إنْ في المجال الاقتصادي والمالي أو في المجال الاجتماعي، سواء كانت هذه القضايا ذات بعد وطني، إقليمي أو دولي؛ إضافة إلى البحوث في العلوم الإنسانية والاجتماعية.

تصدر المجلة بشكل دوري ولها هيئة علمية دولية فاعلة تشرف على عملها وتشمل مجموعة كبيرة لأفضل الأكاديميين من عدة دول، حيث تشرف على تحكيم الأبحاث الواردة إلى المجلة.

وتستند المجلة إلى ميثاق أخلاقي لقواعد النشر فيها، وإلى لائحة داخلية تنظّم عمل التحكيم، كما تعتمد مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية في انتقاء محتويات أعدادها المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكّمة.

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية
Journal of Strategic and Military Studies

رئيس المركز الديمقراطي العربي: أ. عمار شرعان

رئيس التحرير: د. عبد القادر التايري

نائب رئيس: د. خالد شيات

مدير التحرير: دة. ليلى الرطيمات

رئيس اللجنة العلمية: أ.د. جمال إبراهيم

العدد السادس عشر

المجلد الرابع

سبتمبر / أيلول 2022 م

تنسيق العدد: د. عبد القادر التايري

البريد الالكتروني للمجلة:

strategy@democraticac.de

International Standard Serial Number

ISSN (ONLINE) 2626-093X

اللجنة العلمية

رئيس اللجنة العلمية:

- أ.د. جمال ابراهيم، عميد القبول والتسجيل والامتحانات، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين

أعضاء اللجنة العلمية:

- د. خالد شيات، أستاذ العلاقات الدولية، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب.
- دة. ليلى الرطيمات، أستاذة باحثة في العلاقات الدولية والقانون العام، كلية العلوم القانونية والسياسية، جامعة الحسن الأول، سطات -المغرب
- دة. مليكة الزخنيني، أستاذة باحثة في العلاقات الدولية، جامعة السلطان مولاي سليمان بني ملال، المغرب.
- د. يوسف كريم مختبر الأبحاث القانونية والسياسية والاقتصادية، الكلية المتعددة التخصصات تازة- جامعة فاس. المغرب
- د. فؤاد الربع، باحث في القانون والعلاقات الدولية، مركز الشرق للدراسات والأبحاث، المغرب
- د. مصطفى سدني، مختبر: حسن الأداء في القانون الدولي والمقارن، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي بالرباط، المغرب
- د. محمد حيتومي، أستاذ باحث في علم الاجتماع، جامعة عبد المالك السعدي- تطوان، المغرب
- د. محمد أحميان، أستاذ باحث في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب.
- د. عبد العزيز بن لحسن، أستاذ باحث، معهد الدراسات الإفريقية، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب.
- د. عبد الواحد بوبرية، أستاذ باحث، الكلية متعددة التخصصات، تازة، جامعة فاس، المغرب.
- د. محمد عسيوي، أستاذ باحث، جامعة عبد المالك السعدي- تطوان، المغرب.
- د. علي بوخلخال، أستاذ باحث، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر.
- د. نسيم بلهول. أستاذ التعليم العالي في العلوم السياسية. جامعة البليدة 2. الجزائر.
- د. إدريس آيت الشيخ، أستاذ باحث في العلوم السياسية، معهد الدراسات الافريقية، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب.
- د. علا الحسين، أستاذ باحث في الاقتصاد، المدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية، جامعة فاس، المغرب.
- د. باهني عبد الكبير أستاذ باحث في الجغرافية البشرية والتنمية، المعهد الجامعي للبحث العلمي، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب.
- د. موسى المالكي، أستاذ باحث، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب.

- د. عبد النور صديق، أستاذ باحث، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب.
- د. عبد الحق البكوري، أستاذ باحث، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب.
- د. عزي هرو، أستاذ باحث، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب.
- د. لبيد عماد، أستاذ محاضر قسم أ، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2 ، الجزائر
- د. حازم محفوظ، خبير بوحدة العلاقات الدولية بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر
- د. عبد الحق الصدق، أستاذ باحث، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب
- د. بلباي إكرام، أستاذ محاضر قسم أ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر
- د. فاطمة الزهراء عزيزي، أستاذة باحثة في الاقتصاد، معهد الدراسات الافريقية جامعة محمد الخامس الرباط، المغرب
- د. خديجة بوتخيلي، أستاذة باحثة في العلاقات الدولية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية سلا، جامعة محمد الخامس الرباط.
- د. إدريس بلعابد، أستاذ باحث في التاريخ، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، وجدة، المغرب.
- د.عبد الهادي أحمد عبد الكريم محاضر، كلية العلوم التربوية، جامعة أنجمينا – تشاد
- د. سليمان حامدون حرمة منسق شعبة التنمية المحلية كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة نواكشوط العصرية، موريتانيا
- د. مصطفى أعفير، أستاذ باحث، الكلية متعددة التخصصات بتازة، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، المغرب.
- د. فيصل فاتح، أستاذ باحث، جامعة ابن طفيل، القنيطرة، المغرب.
- دة. شيرين جابر باحث أول بمركز الدراسات الاستراتيجية بمكتبة الإسكندرية، مصر.
- دة. بشرى عبد الكاظم عبيد، باحثة في الجغرافيا السياسية، وزارة التربية العراقية، العراق.
- د. عبد الرحيم فراح، أستاذ باحث، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، فاس، المغرب.
- د. امحمد موساوي، أستاذ باحث، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، فاس، المغرب.
- د. رضوان بريول، أستاذ باحث، الكلية متعددة التخصصات بتازة، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، المغرب.
- د. هشام المكي، أستاذ باحث، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، المغرب.
- د. عبد السلام الأشهب، أستاذ باحث، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب.
- د. ديمة عبد الله أحمد، أستاذ مساعد، الجامعة العراقية، كلية التربية للبنات، بغداد،

- د. الرواص بدر الدين: دكتوراه في الجغرافيا البشرية، جامعة عبد المالك السعدي، تطوان، المغرب
- د. ميثم منفي كاظم العميدي: أستاذ مساعد دكتور، قسم القانون، أقسام بابل، جامعه الكاظم، العراق
- د محمد عصام لعروسي، أستاذ العلاقات الدولية بالأكاديمية الدبلوماسية بأبو ظبي، مدير سابق للبحوث والدراسات بمركز تريندز، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة
- دة. بثينة حساني، أستاذة الأدب الفرنسي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب
- د. الهاشمي عقاوي، أستاذ الأدب الأنجليزي، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب
- دة. امال بن صويلح – أستاذة محاضرة تخصص حقوق – جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر
- ذ. منير إبراهيم، باحث في القانون، مركز الشرق للدراسات والأبحاث، المغرب
- د. أحمد المرابطي، دكتور في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، المغرب.

المحتويات

المقال	الصفحة
عرشان أحمو، ابتسام بنفضول، ربيعة البوعناني إنتاجية وحكامة العقار الجماعي آلية لتحسين وتثمينه لفائدة الاستثمار العمومي والخاص بالمغرب	10
الصغيور محمد، يوسف بليط الجريمة والتنمية المجالية بالمدن المتوسطة حالة مدينة تازة	26
رشيدة بشيري، عبد القادر التايري، منير الصادكي التعاونيات الفلاحية ودورها في التنمية الترابية بسهل جرسيف شرق المغرب: تعاونيات جمع وتسويق الحليب بالجماعتين الترابيتين تادرت وهوارة أولاد رحو نموذجا	40
محمد خلدون، رشيدة نافع المشروع الترابي المحلي ورهانات الانتقال من التنمية المعطوبة إلى التنمية المطلوبة	55
لطيفة الأنصاري التراتبية الحضرية بالمراكز الحضرية المكونة لجهة العيون الساقية الحمراء حسب الحجم السكاني: العيون المدينة الأولى بالجهة	85
حياة بوبشيري الموارد الترابية بين إمكانيات التنوع وشروط التوظيف التنموي بالريف الأوسط الجنوبي الشرقي: حالة دائرة أكنول	92
عبد اللطيف اعميرو ، خديجة بن ربيعة دور الصناعة العصرية في تحقيق التنمية، حالة مدينة تاوريرت (شمال شرق المغرب)	102
القلوشي محمد، بلغيثري الحسن التراث والسياحة مدخل مهم للتنمية الترابية بالساحل المتوسطي: حالة المجال الساحلي أمجاو- تزاغين(الريف الشرقي)	114
البدوي عبد القادر البدوي العريف الاستراتيجي في بناء جيوش تواكب التغيُرات المستمرة للحروب	127
عزالدين سامي كساب الاستراتيجية وأثرها على توزان القوى والمصالح الدولية في ضوء المتغيرات الموضوعية والذاتية للدولة: دراسة مفاهيمية	135
بوررزاق صغير الاستراتيجية الأمنية الصينية بين الاحتواء السياسي والمتغير العسكري في ظل المتغيرات الدولية بعد الحرب الباردة	157
أحمد أهل السعيد تقييم الثورات العربية	175
عصام عيروط العلاقات الجديدة بين العسكر والمدنيين	189
وائل سعد السمرا؛ صفية مصطفى دور الحراك في تفعيل استراتيجية مكافحة الفساد الإداري بالجزائر	201
عبد العالي بوكيد السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه إيران في ظل حكم الرئيس ترامب	221

أحمد حسين الحرب الروسية الأوكرانية بين جريمة العدوان والحق في الدّفاع الشّرعي	235
ماجدة ملاك جهاز الديوان الملكي: دراسة مقارنة	261
أحمد أهل السعيد اليمن بين الصراعات الإقليمية والدولية	274
حسين باسم عبد الأمير حروب ما بعد الحداثة وانعكاساتها على الدولة الحديثة: الصراع في سوريا انموذجا	286
مبروكة الأكوار؛ عبد العزيز بن لحسن التحديات الأمنية الجديدة في سياسة المغرب تجاه إفريقيا جنوب الصحراء	307
نجم الدين محمد عبد الله؛ ناصر على أبو طه ؛ محمد إبراهيم الحسن ؛ عبد المنعم محمد مصطفي معوقات التخطيط الاستراتيجي في السودان من 1956 -2019م	321

Sommaire

Article	Page
Zerouali Sanae **Communication digitale et touristicité des espaces touristiques**	333
BENAICHA Benyouness; SBAI Abdelkader; BENRABIA Khadija **Contribution de la Mosquée dans la préservation de la culture et l'identité : Cas de la communauté de la Région de l'Oriental marocaine résidente à l'étranger**	341
Elhachmi Akkaoui **Democracy, Media Literacy and Building Agency: The Promise for the Future**	361
Aziz Seghir **Evaluation de la sensibilité de la végétation forestière aux incendies à l'aide de la télédétection et le S.I.G : Cas du canton forestier de Rchida (Maroc oriental)**	370
Latifa Chaouki; Karima HESSANE **Le rôle des think tanks stratégiques dans la lutte contre le terrorisme international**	385
Mohamed Khaldoune, Rachida Nafa, Soukaina Hajjoubi **Quel projet territorial pour un bon développement territorial régional inclusif (region casa-Settat comme module) ?**	398
Zerouali Sanae **Le rôle du tourisme dans l'organisation de l'espace du massif des Bni-Znassen**	417

إنتاجية وحكامة العقار الجماعي آلية لتحسين وتثمينه لفائدة الاستثمار العمومي والخاص بالمغرب

- **عرشان أحمو**، دكتور، باحث، مختبر التراب، البيئة والتنمية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة ابن طفيل القنيطرة، المغرب.
archanedarouhamou@gmail.com
- **ابتسام بنفضول**، دكتورة، باحثة، مختبر التراب، البيئة والتنمية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة ابن طفيل القنيطرة، المغرب.
- **ربيعة البوعناني**، دكتورة، باحثة، مختبر التراب، البيئة والتنمية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة ابن طفيل القنيطرة، المغرب.

ملخص

يضطلع العقار عموما، والجماعي خاصة، بدور حيوي باعتباره وعاءا لإنجاز السياسات العمومية في شتى المجالات. لقد خلصت مختلف التشخيصات المتعلقة بواقع العقار ببلادنا، إلى أنه يعد عائقا حقيقيا وكبيرا أمام تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ بالنظر إلى جملة من الاختلالات التي تشوب تدبيره وتعرقل تعبئته، سواء على مستوى ضبط وتصفية البنية العقارية الخاصة، والعامة أو على مستوى استعماله وتعبئته. إذ يمكن توفير شروط أية سياسة عمومية في هذا المجال، ما لم يتم ضبط مجال العقار وتأمينه وتنظيم حسن استعماله وتعبئته. بحيث يكشف واقع تدبير قطاع العقار بالمغرب، والجماعي على الخصوص، في ارتباطه بالتنمية، عن جملة من الاختلالات التي من شأنها أن تثني العقار عن القيام بوظيفته التنموية، بالفعالية والنجاعة المطلوبين.

الكلمات المفتاح: العقار، المغرب، حكامة العقار، الاستثمار العمومي

in The productivity and governance of collective real estate is a mechanism for improving and valuing it for the benefit of public and private investment Morocco

Abstract:

Real estate in general, and the collective in particular, plays a vital role as a vessel for the implementation of public policies in various fields. Various diagnoses related to the real estate situation in our country have concluded that it is a real and major obstacle to achieving economic and social development. In view of a number of imbalances that distort its management and impede its mobilization, whether at the level of controlling and liquidating the private and public real estate structure or at the level of its use and mobilization. It is possible to provide the conditions of any public policy in this field, unless the real estate field is controlled, secured, and its proper use and packing is regulated. So that the reality of managing the real estate sector in Morocco, and the collective in particular, in its connection with development, reveals a number of imbalances that would discourage real estate from carrying out its developmental function, with the required effectiveness and efficiency.

Keywords: Local : Real estate, Morocco, real estate governance, public investment

مقدمة

رغم الأهمية التي تكتسيها الأراضي الجماعية ضمن المنظومة العقارية ببلادنا، ورغم الدور الحيوي الذي تلعبه في التوازن الاقتصادي والاجتماعي، بالنظر إلى العدد الكبير للساكنة التي تحتضنها، فإن هذه الأراضي تواجه إكراهات متعددة، تحول دون الاستغلال الأمثل، والتثمين الأنجع للمؤهلات التي تزخر، بها لفائدة التنمية البشرية لذوي الحقوق؛ والمكانة الوازنة، التي يمكن أن يلعبها هذا الرصيد العقاري؛ في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية والوطنية.

إذا كانت التشريعات المنظمة للأراضي الجماعية قد مكنت من المحافظة، نسبيا، على هذا الرصيد العقاري الهام، فإنها تشكل أحيانا عنصرا مساهما، في بعض الاختلالات، مما ساهم في عرقلة نسبية لدمج الأراضي في مسلسل التنمية.

وهكذا، ظل أثر هذه التشريعات محدودا وخاصة فيما يتعلق بتثمين هذه الأراضي. وذلك نتيجة للصعوبات التي واجهتها، عند تطبيق أحكامها أوللثغرات التي اعترت مقتضياتها.

فلكل هذه الاعتبارات، وبالنظر إلى الأهمية الحيوية لمسألة أراضي الجموع، وأبعادها الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، أضحى موضوع بلورة رؤية مستقبلية أمرا مستعجلا، يفسح المجال لمعالجة الاختلالات، واستيعاب التحولات والاستجابة للانتظارات مجموع الفاعلين. في أفق جعل العقار الجماعي، رافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

1- العقاروالتنمية الاجتماعية والاقتصادية:

يوجد العقار في صلب التنمية، حيث لا يمكن توفير شروط أية سياسة عمومية في هذا المجال، ما لم يتم ضبط مجال العقار وتأمينه وتنظيم حسن استعماله وتعبئته. ويكشف واقع تدبير قطاع العقار بالمغرب، والجماعي على الخصوص، في ارتباطه بالتنمية، عن جملة من الاختلالات التي من شأنها أن تثني العقار عن القيام بوظيفته التنمية بالفعالية والنجاعة المطلوبين، وهي الاكراهات التي أمكن رصدها على جملة من المستويات:

القطاعات الرئيسية	النتائج المستهدفة	إكراهات خاصة
التخطيط والتهيئة العمرانية	تهيئة وتدبير المجال من أجل تخطيط التوسع العمراني (يوجد العقار في ثلب سياسة الدولة في مجال التعمير باعتباره المادة الخام لهذه السياسة.)	- استنزاف العقار العمومي؛ - بطء مسطرة إنجاز واعتماد المخططات التوجيهية وتصاميم التهيئة؛ - تواتر اللجوء إلى منح الاستثناءات (سواء المبررة أو غير المبررة)، مع ما ينطوي عليه ذلك من مخاطر الانزلاقات وعدم التجانس؛ - المضاربة العقارية؛ - عدم تحيين الخريطة العقارية؛ - ضعف نسبة العقارات المحفظة؛
توفيرالسكن	يعتبر العقار عنصرا أساسيا ترتكز عليه سياسة الدولة في مجال النهوض بحق المواطن في الولوج إلى السكن (تأمين الولوج إلى الملكية العقارية، وتوفير العرض السكني المتنوع، وخلق المدن الجديدة والاقطاب الحضرية)	✚ تراجع الاحتياطات العقارية الموجهة للبناء والارتفاع المفرط لأثمنة العقار داخل المجال الحضري؛ ✚ استفحال ظاهرة المضاربة العقارية وغياب آليات فعالة لضبط السوق العقارية ومراقبتها؛ ✚ عدم ملائمة التنطيقات المعتمدة بوثائق التعمير للبرامج السكنية العمومية والخاصة.
الفلاحة (تعزيز التنمية الفلاحية والقروية)	تعتبر الفلاحة قطاعا حيويا بالنظر إلى عدد مناصب الشغل التي تخلقها وموقعها في الاقتصاد الوطني وكذا دورها في التنمية القروية. ويحتل العقار مكانة في هذا الإطار باعتباره البنية الاساسية التي يقوم عليها النشاط الفلاحي بمختلف أنواعه.	• صغر مساحة الاستغلاليات الفلاحية؛ • عدم تعميم نظام التحفيظ العقاري؛ • الاستثناءات التي تمنحها اللجان الجهوية للاستثمار لإنجاز مشاريع فوق الأراضي الفلاحية المسقية، والتي تسلم لها شهادات عدم الصبغة الفلاحية، مما يفاقم من تقلص مساحة الأراضي المسقية.
الصناعة (تشجيع	يشكل العقار الصناعي عاملا رئيسيا في تعزيز جاذبية الاقتصاد (بذل	▪ المنطق السائد هو الفرص العقارية وليس ملاءمة العرض مع الحاجيات وضمان التقائية عوامل تنافسية المناطق الصناعية (اللوجستيكية

الاستثمار (المنتج)	المغرب منذ الاستقلال جهودا كبيرة لضمان توفير عرض ملائم في العقار الصناعي وتلبية الحاجيات التنموية لهذا القطاع. بيد أن هذا العرض يبقى، كما وكيفا، دون مستوى حاجيات الصناعيين، سواء من حيث الحجم او الجودة أو تنافسية المناطق المخصصة للأنشطة الصناعية.	والتجهيزات واحترام المعايير البيئية والقرب من أحواض التشغيل ومراكز التكوين والبحث النقل وغير ذلك)؛ ▪ تفاقم ظاهرة المضاربة في العقار الصناعي؛ ▪ ارتفاع أسعار العقار في المناطق التي تمتاز بجاذبية وطلب كبيرين من حيث الاستثمار؛ ▪ ارتفاع كلفة ربط المناطق الصناعية بشبكات الماء والكهرباء وقنوات التطهير، مما يزيد في أسعار الأراضي الصناعية، سيما بالنسبة لمناطق الصناعية المعزولة.
السياحة (النهوض بالاستثمار في القطاع)	يعرف الطلب على العقار في مجال السياحة تزايدا ملحوظا بفعل إطلاق الدولة لجملة من الاستراتيجيات والبرامج، كان آخرها رؤية 2020 للسياحة، التي تهدف إلى جعل السياحة ركيزة أساسية للاقتصاد الوطني.	• عدم توفر احتياطي عقاري خاص بالمشاريع السياحية؛ • انعدام الالتقائية وضعف التنسيق بين الفاعلين العموميين في ما يخص تعبئة العقار العمومي والخاص لتنفيذ الاستراتيجيات والمشاريع السياحية المتعلقة بها؛ • تعقد المساطر الادارية المتعلقة بتعبئة العقار العمومي خدمة للمشاريع السياحية بسبب تعدد المتدخلين والمساطر وطرق التدبير.

إن الطموح إلى تسوية قانونية للأراضي الجماعية وتثمينها، يجب أن يوازيه مجهود لتطوير أنماط الاستغلال، وترشيد استهلاك الموارد الطبيعية؛ في أفق تحقيق تنمية ترابية مستدامة. إذ نشير في هذا الصدد أنه بتاريخ 30نونبر2015؛ وقعت الحكومة المغربية وهيئة تحدي الألفية الأمريكية، برنامجا للتعاون، يهم "تحسين إنتاجية العقار"، من خلال القيام بالدعم التقني والمالي لبلورة واعتماد إستراتيجية عقارية وطنية. وتهدف هاته الإستراتيجية إلى "الرفع من فعالية ونجاعة السياسة العقارية للدولة"؛ عبر القيام بتشخيص جماعي وتشاركي لواقع قطاع العقار من أجل الوقوف على أبرز الاكراهات التي تعيق اضطلاعه بوظائفه الاقتصادية والاجتماعية، واقتراح التوجهات الكبرى لسياسة عقارية وطنية متكاملة وناجعة.

2- انتاجية وحكامة العقاروتثمينه لفائدة الاستثمار:

يهدف هذا المشروع "إنتاجية العقار" إلى الرفع من إنتاجية العقار والاستثمار الخاص، من خلال الأنشطة الثلاثة التالية : العقار الصناعي والعقار القروي وحكامة العقار.

وفي نفس السياق، فقد ركز جلالة الملك محمد السادس، على حكامة العقار ونجاعة السياسة العقارية للدولة، حيث جاء بالرسالة السامية التي وجهها إلى المشاركين في المناظرة الوطنية حول السياسة العقارية للدولة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي عقدت يومي 8و9 دجنبر2015:"... إن الرفع من فعالية ونجاعة السياسة العقارية للدولة يقتضي اعتماد استراتيجية وطنية شمولية وواضحة المعالم وتنزيلها في شكل مخططات، عمل تتضمن كافة الجوانب المتعلقة ببلورة وتنفيذ هذه السياسة، مع ما يرتبط بذلك من تدابير تشريعية وتنظيمية وإجرائية؛ وغيرها في تكامل بين الدولة والجماعات الترابية؛ باعتبارها فاعلا أساسيا في التنمية المجالية. ولأن التقييم الذي يعد أحد مقومات الحكامة الجيدة يجب أن يشكل جزءا لا يتجزأ من آليات التدبير العمومي، فإن تنزيل أي سياسة عقارية ناجحة يبقى رهينا بمدى

مواكبتها بالتتبع والتقييم المستمر للاختيارات المتبعة من طرف الدولة في مجال تدبير العقار؛ بهدف قياس أثرها على مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ومن ثم العمل على تقويم اختلالاتها وتحسين نجاعتها وفعاليتها..."[1].

2-1- العقار القروي والتنمية الفلاحية:

إن واقع تدبير قطاع العقار ببلادنا يبرز وجود جملة من الاختلالات والإكراهات التي لاتزال تعيق اضطلاعه بدوره في التنمية، سواء على مستوى ضبط البنية العقارية وتأمين الوعاء العقاري وتصفية وضعيته القانونية والمادية، أوعلى مستوى استعماله وتعبئته. ومن ثم، فإن إرساء سياسة شمولية ومندمجة وذات طابع استراتيجي في هذا القطاع الحيوي، أضحى اليوم ضرورة ملحة لتجاوز الإكراهات المسجلة وتمكين العقار الجماعي من الإسهام الفاعل في دينامية التنمية، في ظل التحولات التي يشهده االمجال الترابي؛ بفعل الدينامية الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية المتسارعة التي تعرفها بلادنا. أمام هذه الوضعية أصبح من اللازم التفكير في إيجاد حلول ناجعة لتدبير العقار الجماعي وجعله رافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمنطقة، من خلال التفكير في إصلاحات جديدة لمواكبة التحولات التي تعرفها البلاد واستجابة لتطلعات مختلف الفاعلين الاقتصاديين والمؤسساتيين والمجتمع المدني وعموم الساكنة الجماعية.

غير أن التركيز في تشجيع الاستثمار على الأراضي الجماعية الغنية؛ حيث الفلاحة السقوية والمغروسات، والمقالع بأنواعها وفرص السياحة الواعدة، دون مراعاة وضعية الجماعات السلالية الواقعة بالمناطق البورية أو الجافة وشبه الجافة، لن يؤدي إلا الى تكريس تعميق الفوارق بين مناطق المملكة. ونشير هنا إلى الخطاب الملكي السامي لسامي الذي وجهه صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، يوم الجمعة 13 أكتوبر 2017 بمناسبة ترؤس جلالته لافتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية العاشرة ؛ حيث قال جلالته:"...إن المشاكل معروفة، والأولويات واضحة، ولا نحتاج إلى المزيد من التشخيصات. بل هناك تضخم في هذا المجال. وقد وقفنا، أكثر من مرة، على حقيقة الأوضاع، وعلى حجم الاختلالات، التي يعرفها جميع المغاربة...أليس المطلوب هو التنفيذ الجيد للمشاريع التنموية المبرمجة، التي تم إطلاقها، ثم إيجاد حلول عملية وقابلة للتطبيق، للمشاكل الحقيقية، وللمطالب المعقولة، والتطلعات المشروعة للمواطنين، في التنمية والتعليم والصحة والشغل وغيرها؟...إن المغاربة اليوم، يحتاجون للتنمية المتوازنة والمنصفة، التي تضمن الكرامة للجميع وتوفر الدخل وفرص الشغل، وخاصة للشباب، وتساهم في الاطمئنان والاستقرار، والاندماج في الحياة المهنية والعائلية والاجتماعية، التي يطمح إليها كل مواطن..."[2]. وهو الشيء الذي يمكن أن ينجم عنه استمرار موجة الهجرة من البوادي الى المدن وما يترتب عن ذلك من اختلالات.

وفي هذا الاطار، يروم نشاط" العقار القروي"، معالجة إشكالية ضعف انتاجية هذا العقار، التي تعزى جزئيا إلى ضعف تثمين الأراضي الفلاحية. ويتعلق الأمر، على الخصوص، بالأراضي الجماعية الواقعة داخل دوائر الري، التي تغطي حوالي 327.000 هكتار. والتي لم يتم تثمينها سوى جزئيا، نتيجة ضعف الحماية التي توفرها للمستغلين، الشيء الذي لا يشجع على الاستثمار، وعلى تحديث الأنشطة الفلاحية. ولقد استمر هذا الوضع، بالرغم من النص على تمليك هذه الأراضي لفائدة ذوي الحقوق، بمقتضى الظهير الشريف رقم 30.69.1 (25 يوليوز1969)، وذلك نظرا للصعوبات التي اعترضت أجرأة مسطرة التمليك.

وفي هذا السياق، يهدف نشاط "العقار القروي" إلى تحويل الملكية المشاعة لأراضي الجموع الواقعة داخل دوائر الري، إلى ملكيات خاصة لفائدة ذوي الحقوق؛ بشكل يضمن لهم شروط الامن والاستقرار، اللازمين لتطوير الاستثمارات وتنشيط السوق العقارية، من خلال تسهيل المعاملات العقارية.

---

[1]- مقتطف من الرسالة الملكية، الموجهة إلى المشاركين بالمناظرة الوطنية حول موضوع: "السياسة العقارية للدولة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، التي نظمت يومي8و9 دجنبر2015

[2]- مقتطف من الخطاب الملكي يوم الجمعة 13 أكتوبر 2017 بمناسبة ترؤس جلالته لافتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية العاشرة.

ولهذا الغرض، سيتم اعتماد مسطرة جديدة ناجعة من حيث الكلفة وآجال التنفيذ لتمليك أراضي الجموع الواقعة داخل دوائر الري. وسيتم تطبيق هذه المسطرة الجيدة على مستوى 46.000 هكتار بمنطقة الغرب. وفيما بعد وبناء على نتائج تقييم هذه التجربة الرائدة، من المتوقع تعميم هذه المسطرة على مجموع أراضي الجموع المتواجدة بمناطق الري.

ولإعطاء دفعة قوية لعملية التمليك هاته، حث صاحب الجلالة الملك محمد السادس، في الرسالة السامية التي وجهها إلى المشاركين في المناظرة الوطنية حول السياسة العقارية للدولة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي عقدت يومي 8و9 دجنبر2015، على ضرورة "...تضافر الجهود من أجل إنجاح عملية تمليك الأراضي الجماعية الواقعة داخل دوائر الري لفائدة ذوي الحقوق مع مجانية هذا التمليك...".

ولضمان فائدة قصوى من عملية التمليك، سيتم اتخاذ مجموعة من التدابير المواكبة، تهم على الخصوص تيسير الولوج للقروض البنكية؛ لتميكن الفلاحين من إنجاز استثماراتهم، وتثمين الأراضي المملكة لهم، وتقوية القدرات التقنية والمهنية للفلاحين، وبلورة وتجريب الاليات التي من شأنها تيسير الخروج من حالة الشياع.

2-2- الاكراهات الخاصة بالعقار القروي

يظهر توزيع الساكنة بالمغرب، أن هذه الساكنة تتوزع بين 20.432.439 بالوسط الحضري، و13.415.803 بالوسط القروي. وأصبحت بذلك نسبة التمدن في المملكة 60.3% مقابل 55.1% سنة 12004. وعلى الرغم من التزايد الملحوظ في الساكنة الحضرية على حساب الساكنة القروية، فإن حجم هذه الاخيرة لازالت تشكل تقلا هاما على العقار الفلاحي؛ وبالتالي تزايد تقلص المساحات الزراعية إذ أن حوالي 96 %من الاستغلاليات تبلغ أقل من 5هكتارات، والناتجة عن تشبت الفلاحين الصغار بالأرض والزراعات المعاشية، وهو ما يحول دون نقل الملكية وتحويلها.

رغم تزايد الطلب على العقار الريفي، فإن هذه الرغبة لاتوازيها رغبة في الاستثمار الفلاحي، بل هي ناتجة عن التحولات الحضرية والشبه حضرية وانعكاساتها على سوق العقار. يضاف إلى ذلك غياب جبايات عقارية بالوسط الريفي يشجع تحويل فائض الرأسمال من المدينة إلى الوسط الحضري. وبالتالي يتم الاستثمار بالعقار الريفي من أجل المضاربة، وتزايد قيمة العقارات الريفية على حساب المستثمرين المفترضين وذوي المؤهلات الاقتصادية أو الفلاحين الصغار الطامحين إلى تطوير استغلالياتهم. فغياب أي نظام ضريبي على الاستغلاليات الفلاحية والانتاج الفلاحي، والقيمة المضافة المادية الهامة، والتي يتم اكتسابها من خلال الاستثمار الفلاحي، والاستثمارات الضخمة التي قامت بها، وتخضها الدولة بالقطاع الفلاحي (تجهيزات هيدروفلاحية، المسالك القروية خاصة بالمدارات السقوية، المساعدات والقروض والدعم الممنوح خاصة للاستغلاليات الفلاحية المتوسطة والكبرى، يجذب بشكل مستمر الرأسمال الحضري نحو الارياف.

فعلى الرغم من العرض العقاري الريفي؛ فإن نجاح الاستثمار الفلاحي يبقى رهين بطبيعة البنيات العقارية، القانون العقاري، والسياسة الفلاحية. إذ يساهم التقسيم المتتالي للعقار الفلاحي بدور كبير في الحد من النمو، وأيضا عدم السماح بضخ استثمارات إضافية من قبل المزارعين الصغار. فتزايد ظاهرة الملكية على الشياع بشكل كبير يهدد في المستقبل الوضعية الفلاحية وتنمية العالم القروي ببلادنا.

وعلى الرغم من ذلك، فإن الفلاحة ما تزال بالبلدان ذات الدخل المحدود أو المنخفض، تشكل القطاع الرئيسي لتوفير فرص الشغل لفائدة الشرائح الفقيرة من المجتمع. وبالتالي فإنها تضمن حصة لايستهان بها من وسائل العيش. فبالمغرب تشغل الفلاحة 40 في المائة من الساكنة النشيطة، كما تشكل مصدرا مدرا للدخل بالنسبة لـ80 في المائة من الساكنة القروية2.

ويضم العالم القروي، بالمغرب، اليوم85 % من الجماعات الترابية؛ أي 1282 جماعة ذات طابع قروي، من أصل 1503 جماعة ترابية، وتقطنه 13 مليون نسمة،80 % منها تعمل في القطاع الفلاحي.

---

[1]- نتائج الاحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014.

[2]- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي:"رأي حول "تنمية العالم القروي، التحديات والافاق""؛ إحالة ذاتية رقم 2017/29. ص56.

وتمثل السهول والتلال شبه الرطبة، والتي تتلقى تساقطات كافية لإنتاج بوري منتظم، مناطق محظوظة، لأنها في الوقت نفسه تحتوي على أتربة خصبة أوقابلة للتحسين.

هذا المجال، بالرغم من تجانسه الطبيعي، يعرف تمايزاً في التاريخ الفلاحي، إذ يتم فيه التفريق بين أراضي قديمة الاستيطان والاستغلال (مثال تلال مقدمة الريف)، وأخرى ظلت مجال التنقل للرعاة إلى بداية هذا القرن (مثال الغرب ومنطقة زعير). إلا أن ما ميز القرن العشرين هو المجهود الهام الذي عرفته هذه المناطق، من أجل تهيئتها واستغلال مواردها وتطوير الإنتاج بها. وهذا ما يفسر الكثافات البشرية العالية في أرياف هذه المناطق؛ كما هو الشأن بمنطقة الغرب. كما أن هذه المجالات تتمركز بها أكبر مدن المغرب. لذا لا يجب إغفال الدور الكبير الذي تؤديه هذه الحواضر في علاقاتها بفلاحات هذا النطاق. وتنبني السياسة الفلاحية في هذا النطاق على تطوير الفلاحة البورية، وتنويع المنتوج والرفع من المردود، لكنها لم تغفل الدور الذي يلعبه السقي[1]، في التكثيف والتنويع، استجابة لمتطلبات التجمعات الحضرية الكبرى، وحاجيات الساكنة الحضرية.

3.2 الساكنة القروية والضغط العقاري:

يعرف العقار الفلاحي، ضغطا متزايدا من قبل الساكنة الريفية والحضرية على حد سواء. فالنظام العائلي للاستغلاليات الفلاحية، والتضامن العائلي، ساهم ولا زال في الحفاظ على التوازن الاجتماعي والاقتصادي للأسر بالوسط القروي، وبالتالي الحد من الهجرة القروية. فعلى الرغم من أهمية مسألة الهجرة القروية، والتي يمكن أن تشكل موضوعا خاصا للبحث، فإننا نطرح في هذا الصدد العلاقة بين الضغط السكاني على العقار الفلاحي عامة والجماعي بخاصة. وهو ما يمكن ملامسته من خلال جرد وإحصاء عدد ونسب الابناء، الذين غادروا الوسط القروي؛ خلال العقود الاخيرة، بفعل الظروف الطبيعية وتعاقب فترات الجفاف؛ وما نتجه عنه من ضعف وغياب فرص الشغل وهزالة المداخيل السنوية الناتجة عن العمل الفلاحي؛ مما ساهم في هجرة العديد من الشباب "قوة العمل"، من الوسط القروي نحو المدن.

جدول رقم 1: توزيع المساحة الصالحة للزراعة وعدد الاستغلاليات

فئة المساحة الصالحة للزراعة بالهكتار	عدد الاستغلاليات	المساحة الصالحة للزراعة بالهكتار	عدد الاستغلاليات %	المساحة الصالحة للزراعة
1-0	315.000	170.400	22.0	2.0
3-1	446.700	904.700	31.2	10.4
5-3	237.700	1.011.100	16.6	11.6
10-5	247.800	1.894.700	17.3	21.0
20-10	125.200	1.880.500	8.7	21.5
50-20	48.000	1.526.300	3.4	17.5
100-50	7.800	585.200	0.5	6.7
100 +	3.200	759.400	0.2	8.7
المجموع	1.431.700	8.732.300	100	100

المصدر : الاحصاء العام الفلاحي لسنة 1996

إذ أن الضغط المتزايد على الأرض أصبح عائقا أمام التنمية، ويجعل من الاستغلالية فقط مورد عيش، وملاذا لاستمرار العائلة الاقتصادي والاجتماعي. ويمكن نلاحظ – حسب المعطيات التي استقيناها من البحث الميداني. في هذا الصدد نوع من الترابط بين العقار واستغلاله والهجرة القروية. فإذا كانت الهجرة وسيلة لتحسين مستوى عيش السكان الفقراء

[1]- ففي إطار إعداد المخطط المائي الوطني 2050، أشارت المعطيات الرسمية، أنه:"...تم سقي أكثر من 1.5 مليون هكتار، وحماية السهول والمدن من الفيضانات...كما تم إنجاز أشغال 4 سدود كبرى و17 سد صغيرا ومتوسطا، فيما يتواصل العمل لإنجاز 13 سدا كبيرا، و23 سدا صغيرا ومتوسطا..."؛عن" الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة؛عرض الدكتور سعد العثماني رئيس الحكومة يوم 13 ماي2019."

ولتنويع أنشطة أفراد الاسرة. فإنها تعتبر مصدرا فعالا لمواجهة مشاكل العقار، وضعف بنيات الحيازة والاستغلال مواجهة الظروف المناخية الصعبة خلال السنين الاخيرة وأمام ضعف حجم الاستغلاليات والملكيات، وتشتت الحيازات.

غير أنه مرور المغرب من مرحلة الانتقال الديمغرافي التي يعرف معها بطئا في نسبة التزايد السكاني، خاصة بالوسط القروي، يمكن أن يؤشر لمرحلة من عدم الاستقرار الفلاحي والعقاري أو نوع من البطيء، في عملية الضغط على الحيازة. إن أثمن الرساميل المتمثلة في الساكنة يوجد في منعطف ديمغرافي، من شأنه أن يكون حاسما للتنمية، لو تم استثماره بإرادة وحزم. إن الامر يتعلق إذن بعامل أساسي يجب أن يحظى بمعرفة أعمق وأن يؤخذ بعين الاعتبار، بشكل أكثر انتظاما واتساقا.

غير أنه مرور المغرب من مرحلة الانتقال الديمغرافي التي يعرف معها بطئا في نسبة التزايد السكاني، خاصة بالوسط القروي، يمكن أن يؤشر لمرحلة من عدم الاستقرار الفلاحي والعقاري أو نوع من البطيء، في عملية الضغط على الحيازة. إن أثمن الرساميل المتمثلة في الساكنة يوجد في منعطف ديمغرافي، من شأنه أن يكون حاسما للتنمية، لو تم استثماره بإرادة وحزم. إن الامر يتعلق إذن بعامل أساسي يجب أن يحظى بمعرفة أعمق وأن يؤخذ بعين الاعتبار، بشكل أكثر انتظاما واتساقا.

وتثار أيضا مسألة الفوارق الاجتماعية الصاعدة وسط جماعات كان من المفروض أن تكون متساوية، ظاهرة تستحق الإنتباه ويلزم تدبيرها بصيغة تحافظ على التوازن الاجتماعي؛ دون كبح التطورات المرتبطة بتثمين الأراضي. فالفئات المقصية التي لا تملك الأرض والتي بدون شك سترفع من سقف مطالبها بمجرد الشروع في شرعنة واقع التمليك وتنصيب ذوي الحقوق على قطعهم بشكل نهائي. إذ من دون شك ستؤدي عملية التمليك القانوني المنتظرة إلى تنشيط عمليات التفويت والبيع وإلى الرفع من وتيرة الهجرة القروية. لكنها في نفس الآن ستمكن من توسيع قاعدة الاستغلاليات وتجميع الأراضي والتي تعتبر كشرط أساسي لتطوير الاستغلال والرفع من المردودية. فلا بد إذن من تحكيم بين هذه الديناميات المتعارضة.

2-4- العقار الصناعي والتنمية البشرية:

يهدف نشاط" العقار الصناعي" إلى معالجة الاكراهات التي تواجهها المقاولة للولوج إلى هذا العقار، وذلك من خلال نهج مقاربة جديدة في مجال تطوير وإعادة تأهيل المناطق الصناعية، قائمة على تلبية حاجيات السوق وتشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

ولهذا الغرض، سيتم إنجاز مجموعة من الاصلاحات البنيوية تهم الجوانب المؤسساتية والقانونية، على حد سواء، وكذا بلورة مقاربة تهم الجوانب المرتبطة، بتخطيط وتطوير وتأهيل تدبير فضاءات الاستقبال الصناعي.

كما سيتم إنجاز مشروعين لإعادة تأهيل مناطق صناعية (المنطقتان الصناعيين لبوزنيقة وحد السوالم)، ومشروعين آخرين لإحداث مناطق صناعية (عين الدالية بطنجة والساحل لخيايطة جنوب الدار البيضاء) وفق المقاربة الجديدة. وسيتم تحديد المواقع التي ستحتضن هذه المناطق الصناعية، بناء على مجموعة من المعايير، من أهمها الطلب، والاثر الاقتصادي والجدوى المالية، والمساحة الواجب تعبئتها، بالإضافة إلى غياب مخاطر كبرى.

وبالإضافة إلى المناطق التجريبية الممولة من طرف هيئة تحدي الالفية1، سيتم إنشاء صندوق المناطق الصناعية المستدامة. وسيمكن هذا الصندوق، والذي سيتم ارساؤه مع وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار الرقمي، من دعم مبادرات خاصة او عمومية اخرى تشجع على اعتماد نموذج جديد لحكامة المناطق الصناعية، غايته الاستجابة للطلب.

واخيرا سيتم إحداث مركز الخبرة لتطوير العقار الصناعي، والذي سيكون مدعوا لدعم الحكومة في تنزيل هذه المقاربة الجديدة، خاصة من خلال :

[1]-"وكالة حساب تحدي الالفية –المغرب"، مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي، وتخضع لوصاية الدولة، وتتكلف بإنجاز البرنامج موضوع "ميثاق تحدي الألفية"، المبرم بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الولايات المتحدة الامريكية.

- مواكبة وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي في اعداد قانون جديد حول فضاءات الاستقبال الصناعية؛
- مواكبة وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي لإنجاز دراسة وطنية للطلب حول العقار الصناعي وإعداد استراتيجية بعيدة المدى فيما يخص برمجة المناطق الصناعية؛
- تعزيز قدرات وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي في مجل تطوير المناطق الصناعية، وكذا قدرات الاطراف الفاعلة الاخرى، مثل السلطات المحلية.
- تعميم الممارسات الفضلى في مجال تطوير المناطق الصناعية، وذلك على أساس التجارب الناجحة؛
- الاشراف على إنجاز المشاريع التجريبية (4مناطق صناعية للإحداث أو إعادة التأهيل) بهدف اختبار وتحسين المقاربة الجديدة المعتمدة لتطوير وإعادة تأهيل المناطق الصناعية.

3- العقار الجماعي، في أفق حكامة جيدة:

وفي سبيل إيجاد توافق بين تطلعات ذوي الحقوق والاستغلال المستدام للأراضي الجماعية نظمت عدة لقاءات ومناظرات أهمها المناظرة الوطنية حول الأراضي الجماعية المنعقدة بتاريخ 5 و6 دجنبر 1995 تحت عنوان " الأراضي الجماعية : الوضعية الراهنة والآفاق المستقبلية ". وقد انبثقت عن هذه المناظرة عدة توصيات تم تفعيل عدد منها خلال السنوات الأخيرة. كما تم تنظيم الحوار الوطني حول الأراضي الجماعي والذي اختير له شعار"الأراضي الجماعية رافعة للتنمية"، خلال سنة 2014؛ والذي نظم بعدة جهات من ربوع المملكة. شارك بهذا الحوار مختلف الفاعلين، من نواب الجماعات السلالية، وذوي الحقوق، منتخبين، رجال السلطة، برلمانيون، أساتذة جامعيون طلبة، وجمعيات حقوقية ونسائية، نقابات وممثلين المهن وغيرها من الفعاليات؛ التي ساهمت في النقاشات المطروحة بأرضية الحوار[1]. وقد تمخضت عن هذه اللقاءات عدة توصيات.

غير أن المشكل الأساسي بالنسبة لتدبير هذه الأراضي، يتجلى في محدودية دور الوصاية لتغيير أوضاع هذه الأراضي، دون رضى ذوي الحقوق، ونواب الجماعات السلالية؛ والذين يشكلون الحلقة الأساس في تنمية هذه العقارات الشاسعة.

ونظرا، للتحولات التي يعرفها المغرب على عدة أصعدة، والضغط المتزايد على الأراضي الفلاحية والقابلة للتعمير، أصبحت الأراضي الجماعية، تكتسي أهمية بالغة من لدن الأحزاب السياسية، والنخب المحلية والجهوية بل الوطنية وكذا الصحافة بأبعادها الثلاث السمعية والبصرية والمكتوبة. وتجدر الاشارة إلى أنه، خلال السنوات الأخيرة، تابعنا، خلال مراحل إنجاز هذا العمل، المئات من المقالات الصحفية والمنشورات (شكايات، تظلمات، ملتمسات)، والتي تهم ذوي الحقوق وفاعلين خواص وجمعيات المجتمع المدني المهتمة بأراضي الجموع. هذه المقالات تم الاستشهاد بالبعض ليس باعتبارها مصدر أو مرجع علمي، بل فقط تعبر عن شرائح وفئات متنوعة من المجتمع سواء على الصعيد الوطني، أو الجهوي أو المحلي

كما وجب التذكير، في هذا السياق، إلى أن مجموعة من الأحزاب السياسية اهتمت بملف الأراضي الجماعية بدرجات ومستويات متفاوتة؛ وذلك من خلال البرامج الانتخابية المقدمة، وأيضا من خلال بعض الأنشطة الحزبية الجهوية والمحلية، وأيضا من خلال المشاركة في النقاشات الدائرة بالمؤسسات التشريعية (الأسئلة الشفهية والكتابية حول

[1]- أشغال هذا الحوار الوطني حول الاراضي الجماعية لسنة 2014.

الموضوع). فعلى سبيل المثال سبق لمجموعة من الأحزاب أن تقدمت عن طريق فرقها البرلمانية بمقترحات قوانين بخصوص تعديل النصوص القانونية المنظمة للأراضي الجموع (ومنها حزب الاستقلال، حزب العدالة والتنمية، حزب الأصالة والمعاصرة وغيرها)، كما نظمت بعض الفرق كفريق التقدم والاشتراكية والاستقلال ندوات بمجلسي البرلمان، عالجت فيها موضوع الأراضي الجماعية خلال السنوات الأخيرة؛ والتي همت عدة إشكالات تهم تدبير الأرضي الجماعية وذوي الحقوق. كما كانت موضوع عدد من المقالات الصحفية، ناهيك عن التجمعات والاحتجاجات أمام مقر الوصاية بوزارة الداخلية بالرباط. وأمام مختلف مقرات العمالات والأقاليم بمختلف ربوع المملكة؛ ومسيرات سكانية.

وكل هذه التحركات كانت تصب في اتجاه واحد هو تغيير القوانين المنظمة والمسيرة للأراضي السلالية، وطرق التدبير، والتظلم من ممارسات محلية من نواب الجماعة السلالية أو من قبل السلطات المحلية[1]، أو منتخبين نافذين[2]. قد يكونوا قد استحوذوا على عقارات جماعية؛ أومن مؤسسات عمومية أو جماعات ترابية. حيث مئات من حالات الاعتداء المادي سواء من طرف الإدارات العمومية أو من طرف الجماعات الترابية[3]. ويكون الهدف من مثل هذا الحراك المجتمعي، هو تمكين ذوي الحقوق، من الاستفادة منها على أحسن وجه.

4- إصلاح العقار الجماعي وحكامة تدبيره، وإدماج ذوي الحقوق في للتنمية:

وفي نفس السياق، ونظرا للأهمية القصوى، التي تحتلها الأراضي الجماعية وطنيا؛ ونظرا للتحولات التي تعرفها هذه الأراضي، ودورها المحوي سواء بالقطاع الفلاحي، حيث تمثل ما يقارب 10ملايين نسمة من ذوي الحقوق4؛ وأيضا لأهميتها الاستثمارية والاقتصادية والاجتماعية؛ والرهانات المطروحة بها، وطنيا وجهويا ومحليا. فقد خصصت الرسالة الملكية حيزا مهما للحديث عن هذا الملف الشائك والمعقد، والذي سال حول المداد بالعديد من المنابر الاعلامية؛ وعرف نقاشات عدة، وعلى عدة مستويات (التشريعية، والرسمية والسلطات المحلية، ذوي الحقوق، نساء، نواب، سلطات محلية، جمعيات المجتمع المدني،،،). إذ دعت الرسالة إلى:"...ندعو للانكباب على إصلاح نظام الأراضي الجماعية، التي نثمن فتح حوار وطني بشأنها، واستثمار وترصيد نتائج هذا الحوار ومخرجاته الأساسية، لتأهيل أراضي الجماعات السلالية، لتساهم بنصيبها في النهوض بالتنمية، وجعلها آلية لإدماج ذوي الحقوق في هذه الدينامية الوطنية، وذلك في إطار مبادئ الحق والإنصاف والعدالة الاجتماعية، بعيدا عن كل الاعتبارات المتجاوزة...". فالقانون المنظم لأراضي الجموع، يعود إلى الفترة الاستعمارية، وبالضبط ظهير 27 ابريل1919، والذي تم تعديل بعض فصوله فيما بعد، لكن التعديلات لم تمس جوهر وفلسفة القانون القديم. مما حول هذه الأراضي إلى موضوع نزاعات داخل المحاكم، وأمام مجلس الوصاية، نزاعات بين أفراد الجماعات السلالية، وبين هذه الاخيرة والمؤسسات التابعة للدولة وبين بعض القبائل حول احقية هذه القبيلة أو تلك في استغلال

---

[1]- في مقال تحت عنوان "...برلماني يسطو على 40 هكتارا سلالية.."؛ وحسب جريدة الصباح ليوم 27 نونبر2019 فإن : "...البرلماني المذكور، الذي يحمل في الوقت نفسه صفة نائب سلالي، شرع في استغلال أرض من 12 هكتارا و أخرى من 28 هكتارا، رغم أنه سيمثل أمام قاضي التحقيق رفقة رئيس جماعة ونائبين سلاليين وموظف بقيادة، من أجل التزوير واستعماله والتوصل بغير حق بوثائق إدارية والتصرف بسوء نية في مال مملوك على الشياع... وأن...أن عملية نهب أراض سلالية باستغلال النفوذ تورط برلمانيا عن دائرة سطات وقائد قيادة المزامزة، وفي مقدمتها إرسالية من وزير الداخلية تحمل عدد 8263 بتاريخ 6 غشت الماضي (2019)، موجهة إلى السلطات الإقليمية بتنفيذ قرار إيقاف استغلال غير قانوني في ستة قطاعات من أراضي الجماعة السلالية أولاد سليمان... "

[2]- "أرض سلالية تورط رئيس جماعة"، مقال بجريدة الصباح، عدد6088 بتاريخ13 دجنبر 2019،ص9.

[3]- كلمة السيد العامل مدير الشؤون القروية"؛ بوزارة الداخلية، عبد المجيد الحنكاري، بندوة "أراضي الجموع وسؤال الحكامة والتنمية الترابية"، المنظمة يومي 22و23 أبريل2016 بتزنيت.

[4]- حسب المعطيات المتوفرة، والمصرح بها لدى مصالح الوصاية المركزية بالرباط، والمدبرة لملف أراضي الجموع.

هذه الأراضي، مما جعلها تتحول إلى عائق أمام الاستثمار والتنمية الترابية، والوطنية، التي يشكل العقار إحدى رافعاتها الاساسية.

كما شكلت مناسبة انعقاد هذه المناظرة فرصة تاريخية لفائدة ذوي الحقوق، حيث دعا جلالته بهذه الرسالة إلى:"..إلى تضافر الجهود من أجل إنجاح عملية تمليك الأراضي الجماعية الواقعة داخل دوائر الري لفائدة ذوي الحقوق، مع مجانية هذا التمليك...". إذ عمر ملف تمليك الأراضي الجماعية الواقعة داخل دوائر الري، لفائدة ذوي الحقوق، طويلا.

فمنذ صدور ظهير 1969 ، كانت الاهداف دون التطلعات المحددة؛ فحسب المعطيات المتوفرة لدى المصالح المعنية أن عملية تسوية الوضعية القانونية للأراضي الجماعية الواقعة داخل دوائر السقي (الغرب – الحوز – اللوكوس – سوس ماسة وتادلة) لم تبلغ النتائج المنتظرة وذلك للاعتبارات التالية:

- نشر لوائح ذوي الحقوق بالجريدة الرسمية لم يهم سوى 56% من عدد الجماعات السلالية المحصية والبالغ عددها 566.
- لم تهم عملية إنجاز التجزئة الفلاحية سوى 107 عقارا جماعيا بمساحة تناهز 47000 هكتارا أي 30% فقط من مجموع الأراضي الجماعية المحصية الصالحة للتجزئة المقدرة مساحتها ب 150.000 هكتارا.
- همت عملية التحفيظ الفردي تأسيس 35 رسما عقاريا باسم ذوي الحقوق المستفيدين من حصص في التجزئات المحدثة[1].

لقد أعطت الرسالة الملكية إذا، دفعة جديدة للمصالح المختصة، والذي استلزم المرور إلى السرعة القصوى في اتجاه تسوية ملفات أراضي الجموع، والذي عمر لقرن من الزمن. وفي هذا الإطار يقول جلالته:"... كما نهيب بكافة الجهات الحكومية المعنية للعمل على تسريع وتيرة تصفية الوضعية القانونية للأراضي الجماعية، بهدف توفير مناخ ملائم لدمج أمثل لهذه الأراضي في مسلسل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد..."[2].

وهكذا قامت وزارة الداخلية الوصية على أراضي الجموع، في هذا الصدد بتبني برنامج يهم التصفية القانونية للاراضي الجماعي، من أجل تحفيظ العقارات الجماعية، وتطهيرها من النزاعات والتعرضات، التي تعرقل تعبئتها للاستثمار العمومي والخاص. كما تعيق إدماج ذوي الحقوق في مسلسل التنمية. إذ أن"الوصول إلى تحفيظ 5 ملايين هكتار، في أفق سنة 2020، سيتيح تعزيز المادة الخام لهذا الاشتغال في إطار الورش الملكي، خاصة أن هذه الخطوة ستقلص من حجم النزاعات العقارية المتصلة بالأراضي السلالية إلى حد كبير، والعمل القضائي في السنوات الأخيرة كوّن اجتهادات متواترة فيما يخص أراضي الجموع، مما يوفر سندا لمعالجة إيجابية للقضايا القاصدة المحاكم"[3].

الرسالة الملكية الموجهة، أيضا ثمنت مخرجات الحوار الوطني حول الجماعات السلالية، والذي سبق أن نظمته مصالح الوصاية .وزارة الداخلية .سنة2014؛ حيث قال جلالته بأن الضرورة ملحة لإعادة النظر في دور الأراضي السلالية بجعلها

---

[1]- وثائق الحوار الوطني حول الأراضي الجماعية المنظم خلال سنة2014.

[2]- مقتطف من الرسالة الملكية الموجهة إلى المشاركين المناظرة الوطنية حول موضوع: "السياسة العقارية للدولة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، التي نظمت يومي8و9 دجنبر2015 بالرباط.

[3]- "الحنكاري: إنسانية الملك محمد السادس تتيح ارتقاء السلاليين اجتماعيا"، تصريح السيد عبد المجيد الحنكاري مدير الشؤون القروية، بوزارة الداخلية،"هسبريس"، يوم 20اكتوبر2018.https://www.hespress.com/societe/409435.html

رافعة للتنمية، مع إدماج ذوي الحقوق في ذلك، وتجديد الإطار المؤسساتي والقانوني لتدبير أراضي الجموع. يقول جلالته:"... وتلبية للتطلعات المعبر عنها من طرف الجماعات السلالية ومختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، أثناء الحوار الوطني حول الأراضي الجماعية، المنعقد سنة 2014، فإنه من الضروري إعادة النظر في الإطار القانوني والمؤسساتي، وتبسيط المساطر لتدبير أنجع لهذا الرصيد العقاري...". فمن هذه المنطلقات والتراكمات، يقول السيد عبد المجيد الحنكاري:"...استطعنا إعداد مشروع قانون، يشرك كل الإدارات ذات الصلة على مستويات متعددة، يرتقي إلى مطالب كل السلاليين والسلاليات، ويوافق مخرجات الحوار الوطني حول أراضي الجموع، وهو موضوع لدى الأمانة العامة للحكومة في انتظار خروجه إلى حيز الوجود لأجرأة جميع الإصلاحات الجوهرية المراهنة على مستقبل أفضل.."[1].

5- معوقات الحكامة في تدبير العقار الجماعي:

إن تعدد الانظمة العقارية بالمغرب، وتعدد الفاعلين والمتدخين، والمساطر المؤطرة وتداخلها، وبالتالي تطرح عدة اكراهات، أمام التطبيق العملي والولوج السلسل للعقار وتنميته. هذه الوضعية خلقت لنا تدبير عقاري، بمتدخلين متعددين واستراتيجيات ورؤى متنوعة ومتباينة، مما ينتج عنه اختلالات وتقليص فرص استثمار بالعقار العمومي والجماعي على الخصوص، على مستوى التدبير، التخطيط، الترشيد، التعبئة، التثمين وحماية العقار وتنظيم السوق العقار، وأيضا على مستوى شفافية المساطر وتكافؤ الفرص والمساواة للولوج إلى العقار، وبصفة عامة بالحكامة العقارية.

ومن أجل تجاوز هذه الوضعية يستوجب على العمل على :

- ✓ تحديد المفاهيم: لم يتم اعطاء مفهوم دقيق وواضح لمفهوم الملك الجماعي، وكيفية استغلاله والحفاظ عليه، كما لا يوجد تعريف للجماعة السلالية وذوي الحقوق.
- ✓ توضيح مسطرة اكتساب صفة ذي حق، عضو الجماعة السلالية؛ مما أدى إلى عدم إمكانية وضع لوائح الجماعات السلالية، مما يفتح المجال للأجانب من أجل الاستفادة من أراضيها بشكل غير مشروع، وبتواطؤ أحيانا مع بعض أفراد الجماعة السلالية ونوابها؛
- ✓ غياب مسطرة قانونية محكمة لتعيين نائب الجماعة السلالية؛ لاتوجد هناك مسطرة قانونية محكمة تبرز كيفية تعيين وعزل النائب الجماعي، ومدة ولايته الجماعية؛
- ✓ قصر مدة الكراء ثلاث سنوات لا تشجع على الاستثمار الافضل، ولا تمنح فرص لتمويل المتعدد، أمام ولوج الرساميل للعقار الجماعي؛
- ✓ توحيد الرؤى بخصوص تثمين وتدبير العقار من أجل تحسين انتاجيته، من خلال بلورة استراتيجية وطنية عقارية تهم خاصة أراضي الجموع، مع تحديد الاولويات؛
- ✓ تنظيم السوق العقاري، من أجل تحفيز الاستثمارات الخاصة على مختلف القطاعات الاقتصادية؛
- ✓ تحسين ولوجية العقار عبر توفير عرض عقاري ملائم؛
- ✓ عقلنة تدخل الدولة في المجال العقاري، وضمان استقرار المعاملات العقارية، وحماية ذوي الحقوق، وحماية العقار.
- ✓ تحسين حكامة العقار، العام والخاص والجماعي، من أجل ضمان أفضل لتعبئته لفائدة التنمية من خلال:

---

[1]- "الحنكاري: إنسانية الملك محمد السادس تتيح ارتقاء السلاليين اجتماعيا"، تصريح السيد عبد المجيد الحنكاري مدير الشؤون القروية، بوزارة الداخلية،"هسبريس"، يوم 20اكتوبر2018.https://www.hespress.com/societe/409435.html

- تحصين وتسوية الوضعية القانونية للعقار الجماعي (تحديد اداري، تحفيظ،،،)؛
- عقلنة استعمال العقار العمومي والجماعي، وتحسين المساطر، والتدبير والتثمين؛
- تقوية التنسيق بين مختلف المتدخلين في مجال تدبير العقار العمومي والجماعي خاصة؛
- عصرنة الوسائل العقارية، خاصة القانونية والمسطرية، مع احترام مبادئ العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص؛
- وضع أنظمة معلوماتية عقارية موحدة من أجل تدبير شفاف وعقلاني للموارد العقارية؛
- تقوية قدرات التكوين العقاري، لكل المتدخلين والمدبرين للعقار العمومي والجماعي[1]؛
- وضع رؤية واستراتيجية عامة وشاملة لتنمية السياسات العمومية، المتعلقة بإعداد التراب، تأخذ بعين الاعتبار العقار العمومي، والجماعي على الخصوص؛ كآلية ورافعة للتنمية الترابية وطنيا وجهويا ومحليا؛
- وضع برامج لتقيم السياسات العمومية في مجال العقار وتنمية الاستثمار؛
- لامركزية اتخاذ القرار بالعقار الجماعي، تماشيا مع مسلسل الجهوية، واللاتمركز الاداري؛ لتجاوز مركزة اتخاذ القرار من المركز (مجلس الوصاية، وزارة الداخلية المركزية)[2].

6- العقارورهان الامن العقاري:

تلعب القوانين العقارية دورا مهما في توفير الامن العقاري؛ وتحضيرا أرضية لكي يتحقق في مرحلته الاخيرة، عبر الاجتهاد والعمل القضائي؛ فالترسانة القانونية المنظومة للعقار العامة أو الخاصة منها تلعب دورا أساسيا في توفير هذا الامن العقاري. وهذا ما يتضح بجلاء من خلال تنظيم جميع الانظمة العقارية بالمغرب. وإن كانت في حاجة للتحيين والملائمة، لكي تنسجم مع متطلبات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، من ملك عام وخاص، العقار المحفظ والعقار غير المحفظ، أوفي طور التحفيظ... غير أن المشرع العقاري، ووعيا منه على أهمية تحيين الترسانة القانونية المنظمة للعقار؛ عمل على تعديل مجموعة من النصوص التشريعية؛ وذلك لتحقيق الامن القانوني، الذي يكرس الامن العقاري بكافة تجلياته ومن تحقيق ملاحظة من القوانين العقارية، التي عدلت مؤخرا التي تهدف إلى تحقيق نفس الغاية وهي الامن العقاري واستقرار المعاملات الجارية.

فالعقار وبفعل أهميته، خصوصا بالدول النامية إذ تعتبره الركيزة الاساسية بكل تنمية. كما أنه الآلية أو الأداة لسد حاجيات الانسان سواء فيما يخص السكن والفلاحة والتجارة والخدمات.

ومن هذا المنطلق فإن استحضار البعد القانوني له أهمية في تنظيم المجال، وضبطه والحد من النزاعات التي يمكن ان تشوبه تحقيقا للأمن والامان وحفاظا على الاستقرار والسير العادي للحياة. كما أن استحضار الجانب القضائي، في تدبير المجال العقاري، بهدف تحقيق الأمن والعدالة العقاريين من خلال الدور الذي يقوم به القضاة في مسطرة التحفيظ، من خلال البث قضايا التحفيظ والتعويضات المستحقة، بشكل عادل ومعقول وسرعة في البت، والوقوف بجانب الضعفاء، حماية لمبدأ الثقة وتحقيقا للأمن القضائي والعقاري بصفة عامة. الأمر الذي يبعد القلق العقاري، كظاهرة تشهدها دول العالم الثالث، والناتجة عن عدم الاستغلال الجيد والأمثل لهذا القطاع الحيوي، بهذه البلدان ويحقق الجدوى الاقتصادية من النصوص القانونية المنظمة للعقار، لمواجهة كل ركود مفاجئ ومحتمل في أسعار العقار رفعا للتنمية الاجتماعية،

---

[1] - كما جاء بالرسالة الملكية الموجهة إلى المشاركين المناظرة الوطنية حول موضوع: "السياسة العقارية للدولة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، التي نظمت يومي8و9 دجنبر2015 بالرباط،

[2] - ميثاق لا تمركز تدبير الاراضي الجماعية، مديرية الشؤون القروية،2009.

وبسطا للأمن العقاري. إذ يساهم الأمن العقاري في تحصين الملكية العقارية وتنظيم وتيسير تداولها وانتقالها، بما يكفل استقرار المعاملات العقارية وحماية حقوق الملاك وأصحاب الحقوق العينية ويعزز الثقة والائتمان العقاريين.

وتماشيا مع ذلك فإنه بالرغم من هذه الضمانات، ودورها في تحقيق والعمل على تعزيز الأمن العقاري؛ إلا أن تحقيق ذلك لازالت تعترضه، بعض الإكراهات يستوجب الامر لتجاوزها.

- الرفع من وثيرة التحفيظ العقاري، في أفق تعميمه على كافة التراب الوطني؛ الأمر الذي لم يستطع المغرب حاليا، تحقيقه من خلال سياسته العقارية. إذ أن نسبة العقارات المحفظة بالمغرب، في الواقع العملي، لا زالت ضعيفة؛ مقارنة مع مساحة العقار في المغرب. وذلك راجع لتعقد المساطر، وكذا ارتفاع التكاليف الازمة؛ ناهيك عن إشكالية إثبات الملكية.
- تعدد الانظمة العقارية، مما ينتج عنه تشتت في القواعد القانونية المنظمة لها، علاوة على الاشكالات المرتبطة بالعقار غير المحفظ، الذي قوم على أساس نظام الحيازة. وما يثيره من إشكالات، والتي قد تكون وسيلة للترامي والسطو. كما أن ملكية هذا النوع من العقارات يصعب إثباتها عمليا[1].

وعليه، فإن حل هذه الاشكالات، يحقق ضمان النصوص القانونية، لتلعب دورها في تحقيق العدالة والامن العقاريين؛ مع ضرورة التوفر على قضاء واع بمسؤوليته، ملم بتنوع العقار، ومبدع لقواعد تتماشى والواقع العملي.

وبالتالي، فموضوع "الأمن العقاري"، يكتسي أهمية بالغة في مجال المعاملات العقارية، لما للعقار عموما، والجماعي، خاصة من دور في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للفلاح المغربي، وعموم المواطنين. وبالتالي فإن تدخل الدولة ومصالح الوصاية على أراضي الجماعية، والتشريعات القانونية، تساهم في ضبط وتصفية الملكية العقارية.

كما أنه ينبغي الأخذ في الإعتبار الخصوصيات المجالية الرئيسية للعقار: حيث إنه بوصفه موردا نادرا بامتياز وقابلا للنفاد، لايمكن خلقه، وإذا ما تم استعماله، أو هدره، فغالبا ما يكون ذلك نهائيا، ونادرا ما يمكن التراجع عن ذلك. وبالتالي فقدان هذا المورد الهام لفائدة ذوي الحقوق والجماعات السلالية المالكة.

لذا، فإن العقار الجماعي، ينبغي تناوله وفق منظورين: "تدبير الاحتياطي العقاري" و"تدبير العمليات العقارية الواقعة على العقار الجماعي (أكرية، تفويتات، استغلال المقالع)، مع إدماج جميع الاكراهات التي يعرفها تدبير هذا الرصيد العقاري مجاليا، والتي تلقي بظلالها على مجال العقار الجماعي، كما تم التوقف على ذلك بالمجال المدروس، وتعوق تنميته وتثمينه. ذلك أن ثروة البلدان، تكمن في قدرتها على خلق الدينامية، التي تعزز الاستخدام الأمثل لممتلكاتها وتداولها، بما في ذلك الممتلكات العقارية.

خلاصة

إن القوة والطابع المعقد اللذان تتسم بهما علاقة الساكنة بالأرض وبالعقار، والتي تأثرت بمراحل مختلفة من تاريخ المغرب الحديث. والممارسات العرفية في مجال العقار عامة والجماعي خاصة، قد أظهرت، رغم استمرارها، توجها نحو

[1]- ""مافيا" العقار تنهب الأراضي السلالية قبل تمليكها لذوي الحقوق، وزير الداخلية وجه مذكرة صارمة للولاة والعمال"، مقال بجريدة الاخبار، عدد2138 بتاريخ 5 نونبر 2019.

إدماج التغيرات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، وأن الهوة لا تزال عميقة اليوم بين القوانين وبين الممارسات القائمة على أرض الواقع.

فعلى المستوى التدبيري يصعب ايجاد حل ملائم بخصوص التجزيء والحد من تفتيت العقار الجماعي، من جهة، وهناك مطالب ذوي الحقوق وخاصة الشباب، من جهة أخرى. إضافة إلى عامل الهجرة القروية الذي يترصد بهذه القوة العاملة بالوسط القروي وما سينتج عنه من مشاكل وإكراهات اجتماعية واقتصادية وتعميرية بالمدن وهوامشها.

إن أي تدخل للدولة من أجل إصلاح منظومة العقار وإيجاد الحلول للإكراهات المطرحة مجاليا، يتطلب البحث عن ملائمة هذه البنيات العقارية لأنماط وأشكال الانتاج، فالعقار المفتت يشكل، بدون شك، عائقا أما كل أشكال الانتاج والاستثمار الحديث والعصري، وبالتالي ضياع وضعف المجهود والمردودية.

لائحة المراجع:

أ-بالعربية:

1. بودواح امحمد، فاطمة عاقل،"البنيات العقارية والتنمية في المغرب – حالة الغرب"، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية بالقنيطرة، سلسلة ندوات ومناظرات رقم6، طبعة أولى،2002.
2. جنوي أشرف، "خصوصيات النظام القانوني لأراضي الجموع وأثارها على التنمية"، مداخلة ضمن ندوة: "أراضي الجموع رافعة للتنمية المستدامة"،26 ماي 2016. قلعة السراغنة،صص65-75.
3. الحنكاري عبد المجيد، "كلمة السيد العامل مدير الشؤون القروية"؛ بوزارة الداخلية، مداخلة ضمن مؤلف:"أراضي الجموع وسؤال الحكامة الترابية"، سلسلة الندوات والايام الدراسية، ندوة بتيزنت،22و23 أبريل2016،مطبعة المعارف الجديدة-الرباط،2018،صص25-28.
4. الحنكاري عبد المجيد، العامل مدير الشؤون القروية: "تدبير الأراضي الجماعية والإشكالات المطروحة"، مداخلة ضمن ندوة، "أراضي الجموع رافعة للتنمية المستدامة"،26 ماي 2016، قلعة السراغنة،صص23-36.
5. رئاسة الحكومة، تقرير تركيبي حول واقع قطاع العقار بالمغرب: أهم عناصر التشخيص. ضمن منشورات المناظرة الوطنية حول موضوع "السياسة العقارية للدولة ودورها التنمية الاقتصادية والاجتماعية" المنعقدة بتاريخ 5و6دجنبر2015.
6. المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي،"العقار، عامل استراتيجي من أجل تحقيق تنمية مستدامة ومدمجة تضمن الإنصاف والتماسك الاجتماعي"،20صفحة.
7. المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، تقرير حول "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية: تحليل وتوصيات"، إحالة رقم 14/2،2013.
8. المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، رأي حول "تنمية العالم القروي، التحديات والآفاق"؛ إحالة ذاتية رقم 2017/29، 32صفحة.
9. المندوبية السامية للتخطيط، النتائج الرسمية للإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014.
10. وزارة الداخلية، مديرية الشؤون القروية "مشروع أرضية الحوار الوطني حول الأراضي الجماعية" 2014.

✓ **المقالات الصحفية الورقية والالكترونية:**

11. "الحنكاري يقول كل شيء عن الأراضي السلالية بالمغرب"، حوار مع "العمق"، العامل مدير مديرية الشؤون القروية بوزارة الداخلية، 21 فبراير 2019.

12."الحنكاري: إنسانية الملك محمد السادس تتيح ارتقاء السلاليين اجتماعيا"، تصريح السيد عبد المجيد الحنكاري مدير الشؤون القروية، بوزارة الداخلية للموقع الالكتروني"هسبريس"، يوم 20أكتوبر2018.
13."السطو على 28 هكتارا باستغلال النفوذ، عدم تنفيذ أحكام أراض سلالية يورط رجال سلطة في محاباة برلمانيين بسطات"، مقال صحفي بجريدة الصباح ليومي السبت –الأحد 7-8 شتنبر2019، صفحة1،عدد 6005.
14."غضب السلاليين يسقط رجال السلطة، متورطون في حروب منتخبين على نواب الأراضي وتهديد وترهيب لتمرير تفويتات مشبوهة"، مقال صحفي بجريدة الصباح ليوم 2019/08/05 عدد 5981.

✓ **الظهائروالقوانين والمراسيم:**

15.الظهير الشريف بتاريخ 27 ابريل 1919 بشأن تنظيم الوصاية الإدارية على الجماعات وضبط تدبير شؤون الأملاك الجماعية، منشور بالجريدة الرسمية عدد 329 والصادر بتاريخ 18 غشت 1919.
16.الظهير الشريف رقم 1.69.30 بتاريخ 10 جمادى الأولى 1389 (25 يوليوز 1969) يتعلق بالأراضي الجماعية الواقعة في دوائر الري، كما تم تغييره وتتميمه بموجب القانون رقم 64.17 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.19.117 الصادر في 7 ذي الحجة 1440 (9 أغسطس 2019). الجريدة الرسمية عدد 6807 بتاريخ 26 أغسطس 2019.
17.الظهير الشريف رقم 1.69.30الصادربتاريخ 25 يوليوز 1969، يتعلق بالأراضي الجماعية الواقعة في دوائر الري.
18.القانون رقم 62.17 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.19.115 صادر في 7 ذي الحجة 1440 (9 أغسطس 2019) بشأن الوصاية الإدارية على الجماعات السلالية وتدبير أملاكها. الجريدة الرسمية عدد 6807 بتاريخ 26 أغسطس 2019.
19.القانون رقم 63.17 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.19.116 صادر في 7 ذي الحجة 1440 (9 أغسطس 2019) المتعلق بالتحديد الإداري لأراضي الجماعات السلالية. الجريدة الرسمية عدد 6807 بتاريخ 26 أغسطس 2019.
20.القانون رقم 64.17 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.19.117 الصادر في 7 ذي الحجة 1440 (9 أغسطس 2019). الجريدة الرسمية عدد 6807 بتاريخ 26 أغسطس 2019.
21.المرسوم رقم 2.19.973 صادر في 13 من جمادى الاولى 1441 (9 يناير2020) بتطبيق القانون رقم 62.17 بشأن الوصاية الادارية على الجماعات السلالية وتدبير أملاكها (جريدة رسمية عدد6849 بتاريخ 20 يناير2020.

ب - باللغة الفرنسية:

1. BANQUE MONDIALE, « Marchés Fonciers pour la Croissance Economique au Maroc », VI.31mai2008,43p.
2. BOUDERBALA,N, « Les systèmes de propriété foncière au Maghreb Le cas du Maroc »,Cahiers Option Mediterraniennes,vol.36,CIHEAM,1999,pp47-66.
3. CHRAIBI ,A, « Situation Des Structures Foncières Dans le Gharb », in « les Structures Foncières et le Développement au Maroc »,publication de la faculté des lettres et des sciences humaines de Kenitra, coordination ,F.AQIL et M.BOUDOUAH, 1994, impremerie ANNAJAH-Casablanca,pp15-24.
4. EL ALAOUI,M,« Statuts juridiques des terres collectives au Maroc et les institutions coutumières et locales dans le versant sud du haut atlas »,Ecole Nationale d'Agriculture Meknès - PNUD Maroc, 2002.
5. GUILAUME.A, la Propriétés Collective au Maroc, Rabat, Editions la Porte, 1960.177p.
6. HUOT (le COLONEL), « les terres collectives au Maroc et la colonisation européenne »,in Afrique française-Renseignement coloniaux, Aout 1923.
7. JOUVE,ANNE-MARIE, « Evolution des structures de production et modernisation du secteur agricole au Maghreb», Cahiers Option Mediterraniennes, vol.36, CIHEAM, 1999,pp225-233.

8. PNUD (Maroc),Etude sur le statut juridique des terres collectives au Maroc et les institutions coutumières et locales dans le versant sur du haut atlas,2002,p.36.
9. SURDON.G,« les terres collectives »,in Gazette des tribunaux du Maroc,1926, Archives du service des Collectivités à la Direction des affaires Rurales, Ministre de l'Intérieur à Rabat.

الجريمة والتنمية المجالية بالمدن المتوسطة حالة مدينة تازة

الصغيور محمد: طالب دكتوراه، مختبر المجال،التاريخ،الدينامية،والتنمية المستدامة، جامعة سيدي محمد بن عبد الله- بفاس - المغرب- mohammed.sghiyar@gmail.com

يوسف بليط: أستاذ باحث، جامعة محمد الأول ،وجدة-المغرب- : dymader@gmail.com

الملخص:

تحولت بعض مناطق مدننا إلى مجالات للعنف المتطرف، والاحتجاج الأعمى والإتلاف لقواسم العيش المشترك، وانقلب المجال العام وبطريقة غير مسبوقة، إلى مسارح مفتوحة للجريمة وحروب الفقراء الصغيرة؛ وأصبح المجال العام مشهدا بصريا لكل الارتباكات التي أصابت الانتظام السياسي والاجتماعي للمغرب المعاصر، وتحولت مساحاتنا العمومية إلى أمكنة محتلة، تلجأ إليها الفئات التي لم تندمج مع إكراهات السوق الرأسمالية والرافضة لسياسات عمومية أو قطاعية (مضربون، شباب عاطل، باعة متجولون، عمال موسميون، ضحايا تدبير عمراني أو اقتصادي غير منصف...) تجد في احتلال المجال العام سبيلها الأمثل للتعبير عن مطالبها، مما حول مدننا في غالبها، من صفرو وتازة حتى أكادير ومخيم الداخلة الشهير ، دون أن ننسى مشهد ساحة البريد بالعاصمة، إلى مجالات للفرجة السياسية. وهو ما يستعيد مفهوم المدينة الفرجة الذي يشير إلى المدينة التي ترى وتصنع من أجل أن تكون موضوع مشاهدة بصرية، تركز علامات السلطة وتجعل المجال العام خشبة مسرحية، تؤثثها رموز المجتمع والسياسة معا.

الكلمات المفتاحية: الجريمة، التنمية، التهيئة الحضرية،

Crime and spatial development in medium-sized cities, the case of Taza

Abstract

Some neighborhoods of our cities have turned into domains of extremist violence, blind contestation and destruction of the commons of coexistence, and the public sphere has turned, in unprecedented ways, into open theaters of crime and petty wars of poor; The public sphere has become a visual spectacle for all the confusions that have affected the political and social organization of contemporary Morocco, and our public spaces have become occupied places, to which groups who did not fit into the constraints of the capitalist market and rejected the public or sectoral policies (strikers, young unemployed, street vendors, seasonal workers, victims) to which they resort. An unfair urban or economic measure...) finds in the occupation of public space the best means of expressing its demands, which have transformed our cities in most of them, from Sefrou and Taza to Agadir and the famous camp of Dakhla, without forgetting the scene of the postal place in the capital, in spaces of political spectacle. Which restores the concept of the city which looks, which refers to the city which sees and is made to be the object of a visual gaze, focusing the signs of authority and making the public space a stage, influenced by the society and politics symbols together.

Keywords: crime, development, urbanization

مقدمة

تعاني ساكنة هوامش المدن من مشاكل شديدة التعقيد، وهي في مجملها مشاكل مترابطة، تستمد كينونتها من طبيعة الوسط، وتتفاعل فيما بينها لتؤثر سلبا على الواقع، وبذلك أصبحت مشاكل هذه المجالات سببا ونتيجة في الآن نفسه، تغذي نفسها بنفسها؛ فبنيتها الديمغرافية فتية جدا تفوق في أغلب المجالات الفئة ما بين 15 و35 سنة، أي حوالي 50% من الساكنة الإجمالية، والعنصر المشترك فيما بينها انتشار البطالة وقلة فرص الشغل، وبالتالي ضعف اندماجها في النسيج الاقتصادي، مما يجعلها عرضة للهشاشة والحرمان ولمختلف مظاهر الانزلاق السلوكية والفكرية. وإحساسها بالحرمان والإقصاء على كافة المستويات، أصبح يعيق كل مظاهر التكافل الاجتماعي التي كانت أساس توازنات هذه المجتمعات إلى حد قريب، ويحد من كل إمكانيات التنمية. فهذه الفئة في شموليتها تبقى معرضة لمختلف الأمراض المجتمعية، من انحراف وتعاط للمخدرات؛ وما ظاهرتا قتل الأصول وزنا المحارم إلا قمة الإحباط التي يشعر بها هؤلاء[1].

إلى جانب ذلك كله، فقد أصبحت فئات عريضة منهم عرضة للتطرف بمختلف أشكاله، كالإقبال على الهجرة السرية " الحريك" أو الانتحار الإرادي إيمانا منهم بالغد الأفضل في الخارج إن كتبت لهم النجاة، إضافة إلى الانزواء والانطواء على الذات وتبني قيم غريبة عن السلوك الديني السوي، " التطرف الديني"، أو القيام بجرائم تتجاوز في بشاعتها أبسط القيم الإنسية[2].

كما أن ظاهرة التطرف الديني في هوامش المدن أسهم بدوره في تفجير الأوضاع لمرات متتالية، كانت البداية مع أحداث مدينة الدار البيضاء في ماي 2003، مرورا بأحداث حي الفرح في شهر أبريل سنة 2007، ووصولا إلى أحداث مقهى أركانة بجامع الفناء بمراكش في أبريل سنة 2011.

وإثر هذا الواقع الجديد، تعقدت قضايا النذرة ووصل الاغتراب الاقتصادي والثقافي إلى درجة مقلقة، وأضحى شح الموارد الأساسية وغياب إطار الحياة الضامنة للاندماج والكرامة مهددا بالإقصاء السوسيو اقتصادي، ومحذقا بالسلم الاجتماعي برمته.[3]

ويمكن الجزم بأن السياسات المتبعة طيلة النصف الثاني من القرن العشرين، أو بتعبير أدق وربما أسلم، طيلة فترة الاستقلال، لم تكن لتعطي نتائج مشجعة، سيما في ظل استمرار الانتقائية في التعامل مع الفضاءات المدينية، واستمرار التمايز الذي من سماته تفاقم ظواهر الفقر والأمراض الاجتماعية في الأحياء الهامشية ودور الصفيح، وتركز مظاهر الترف والغنى في أحياء الميسورين، إلى درجة أصبحت ساكنة المدن تشعر بنوع من القطيعة بين مجالين ينتميان للجسم المديني نفسه، ومن هنا نطرح الإشكالية المتعلقة ب: تجليات الأزمة الحضرية وانعكاسات الاختلالات المجالية على طبيعة مظاهر الانحراف وسلوكيات أفراد غير مندمجين داخل النسيج الحضري لمدينة تازة.

I- التوزيع الجغرافي للجريمة الحضرية- مدينة تازة أنموذجا.

---

[1] : عبد الرحمان الدكاري . 2012 . سياسة المدينة. الواقع وأفق التفعيل. منشورات الملتقى الثقافي لمدينة صفرو. الدورة الثالثة والعشرون. ص 26.

2 : المرجع نفسه. ص 26.

[3] : المرجع نفسه. ص 87.

أدى النمو العمراني والسكاني في المدن المغربية عموما، والناتج عن الطفرة التنموية التي عاشها المجتمع المغربي إلى بعض الظواهر السلبية التي أضحت تعاني منها الحواضر الكبيرة والمتوسطة بشكل خاص. فهذه المجالات مستقطبة للهجرة الريفية أساسا، مما أسهم في زيادة النمو السكاني المطرد في المدينة، وزاد الطلب من قبل السكان على المساكن والخدمات. وقد أفرز النمو السكاني السريع الذي حدث بالحواضر المغربية تنوعا في الخصائص السكانية لقاطني الحي الواحد، إذ رافق عملية التحضر، وعملية التخطيط العمراني، وتصاميم الأحياء السكنية تعقد العلاقات الاجتماعية، والاتجاه نحو الفردية، مما نتج عنه تفكك الروابط الاجتماعية بين قاطني الحي الواحد، وأوجد بيئة مناسبة لارتكاب الجرائم في الأحياء السكنية.[1]

لقد كان من المفروض أن تؤدي العلاقة بين السكان والمجال الجغرافي إلى جذب انتباه الجغرافيين المهتمين بالدراسات الحضرية، على أن يبرز هذا الاهتمام الحاجة إلى دراسة التوزيع الجغرافي لأنماط وأحجام الجرائم في الفضاءات الحضرية، بهدف دراسة الجرائم الأكثر شيوعا في أحياء مجال الدراسة، بالإضافة إلى تتبع مدى تطور حجم الجريمة، إلا أن ندرة الدراسات الجغرافية حول الجريمة هو ما أثار الفضول بتسليط الضوء على هذا الموضوع، من خلال إبراز أوجه الاختلاف فيما بين أنماط وأحجام الجريمة في كل حي من أحياء مدينة تازة، ومدى وجود علاقة إحصائية بين الموقع الجغرافي للحي السكني، وبعض الخصائص الاجتماعية لساكنته.

1- هيمنة الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص على معالم الانحراف بأحياء مدينة تازة.

إن التحولات والتطورات التي تشهدها مختلف المدن المعاصرة وخاصة النامية منها، كان لها الأثر الهام على الأفراد والجماعات والمؤسسات الاجتماعية المتواجدة بها. سواء من حيث الأفكار والقيم أو من ناحية الوظائف والأدوار ، وحتى على أنماط التفاعل وأشكال العلاقات الاجتماعية. أين أدت عملية التصنيع والتحضر إلى تزايد حجم السكان بالمدن، نتيجة النزوح الريفي المتزايد نحوها، مما شكل ضغطا على مختلف المرافق والتجهيزات، والخدمات المتوفرة بها، وأصبح الفرد يواجه جديد القيم والأفكار التي لا تتناسب وعاداته وتقاليده، ويشعر أنه في عزلة اجتماعية عن الآخرين، وأنه محكوم في حيز جغرافي ويصعب عليه تحقيق رغباته وطموحاته، مما يولد عنده القلق والضغط الذي ينعكس في أفعال عنيفة، معبرا فيها عن الرفض للواقع المعيشي الصعب بالمدينة. ويظهر العنف في المدينة عند الشرائح الاجتماعية المختلفة وخاصة عند الشباب، الذين هم في تجدد مستمر من حيث الطاقات والقيم والأفكار والطموحات المتواصلة في تحقيق الآمال والرغبات، وتتعدد أشكال العنف وأسبابه تبعا للظروف الاجتماعية والمعيشية وتحولات الحياة الحضرية بالمدينة، لتأخذ طابعا فرديا وجماعيا، وتتطور من حيث وسائل الممارسة، لتظهر في إطار عمليات التفاعل اليومية للأفراد والجماعات، وحتى في إطار العلاقات الاجتماعية. والمدينة المغربية من المدن التي تعاني ظاهرة الانحراف، وتعدد أسبابها وعواملها المتداخلة.

ولهذا تسعى هذه الدراسة إلى قياس الحالة الأمنية في أحياء مدينة تازة التي قد تتيح أنماط التخطيط العمراني للأحياء السكنية التي فيها ارتكاب الجرائم أكثر من غيرها. ولا يمكن أن نغفل أثر موقع الحي السكني، وتصميم مبانيه والخدمات العامة حوله، التي من شأنها أن تؤثر في طبيعة العلاقات الاجتماعية للسكان، وأنشطتهم ودرجة التواصل بينهم،

1 : ذ.أماني بنت محمد الجهني. محمد شوقي بن ابراهيم مكي. التوزيع الجغرافي للجريمة في مدينة الرياض. مجلة وادي النيل للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية.

وأنماط السلوك الإجرامي؛ لذا أتت هذه الدراسة لمعرفة ما إذا كان هناك تباين في أنواع الجرائم التي ترتكب، وأحجامها تبعا لموقع الأحياء السكنية في مدينة تازة؟ وهل هناك علاقة بين الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية لسكان الحي وبين حجم ونوع الجرائم المرتكبة؟

بناء على الأصناف الكبرى المعروفة للجريمة، سيتم التركيز على أبرزها ويتعلق الأمر بالجرائم المرتكبة ضد الأشخاص، والأموال، وجرائم المخدرات تلك المسجلة حول الأسرة والأخلاق العامة، علما أن كل صنف يشمل مجموعة من الجرائم المحددة. المبيان رقم 01 يوضح التوزيع الكمي لأصناف الجريمة بمدينة تازة.

جدول رقم 01: التوزيع الكمي لأصناف الجريمة المسجلة سنة 2019

الجرائم الماسة بالأشخاص	الجرائم الماسة بالأموال	جرائم المخدرات	جرائم الأسرة والأخلاق العامة
680	316	203	427

المصدر: المحكمة الابتدائية بتازة. كتابة النيابة العامة. 2021/10/18.

من خلال الجدول رقم 01، يتبين أن الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص تأتي في مقدمة أنواع الجريمة المسجلة على صعيد المجال الحضري لتازة ب 680 قضية؛ تليها نظيرتها المرتكبة ضد الأسرة والأخلاق العامة ب 427 قضية، ثم نجد الجرائم الماسة بالأموال ب 316 وبعدها جرائم المخدرات ب 203 قضية مسجلة خلال سنة 1.2019

تتميز الجرائم بخصائص متعددة وأصناف مختلفة. هذا التباين في طبيعة الجريمة مرده إلى طبيعة الظروف السوسيواقتصادية والنفسية والبيئية والجغرافية والثقافية ...إضافة إلى العوامل الفردية الخاصة بسن وجنس الأشخاص مرتكبي الجرائم. فإذا فرقنا بين مكانين جغرافيين هما المدينة والقرية نجد أن الحياة في المدينة أو في القرية لها تأثير مباشر على السكان في ارتكاب الجريمة. وأيا كان مدى هذا التأثير في الحالتين فهو يرجع إلى سببين: الأول درجة كثافة السكان في كل منهما. والثاني درجة ثراء هؤلاء السكان بوجه عام. وباختلاف درجة التركيز العمراني والحالة الاقتصادية في المجتمع تختلف درجة الإجرام في المدينة عنها في القرية ويكون هذا الاختلاف من حيث الكم أي من الناحية العددية وأيضا من حيث الكيف أي من ناحية نوعية الجرائم وكيفية ارتكابها. 2 هذا ما يفسر ارتفاع الجرائم الماسة بالأشخاص بمدينة تازة، والتي تتجلى في الأشكال المتعددة للعنف لاسيما بالأحياء الأقل تأهيل والأكثر فقرا.

وقد استقرت قاعدة عامة لدى علماء الإجرام تقول بأن نسبة الإجرام في المدينة أعلى منها في القرية. كما أن نوعية الجرائم تختلف في مجتمع المدينة عنها في مجتمع القرية.3

ويمكن تفسير ظاهرة ارتفاع نسبة عدد الجرائم في المدينة عن القرية بمجموعة من الحقائق أبرزها تعدد مشاكل الحياة في المدينة؛ والتي تعرف تعدد الأنشطة الصناعية والتجارية والخدماتية...، وإقامة المساكن العديدة المتجاورة والمتلاصقة مكونة من عدة طوابق، وازدحام الشوارع والطرق بوسائل المواصلات المختلفة، ومن هنا تتعارض مصالح الأفراد

1 : المحكمة الابتدائية بتازة. كتابة النيابة العامة. أكتوبر 2021.

2 : د. إسحاق إبراهيم منصور. موجز في علم الإجرام وعلم العقاب. الطبعة الثانية. 1991. ص 72.

3 : المرجع نفسه. ص 73.

في مجتمع المدينة، الأمر الذي من أجله تتدخل الحكومات بإصدار قوانين تنظيم العلاقات بين الأفراد في المصانع وفي إنشاء المساكن وتنظيمها ومراعاة القواعد الصحية فيها، ولتنظيم حركة المرور لوسائل النقل وللأفراد، ويترتب على مخالفة تلك القوانين أن يزيد عدد الجرائم لأن كثافة السكان يترتب عليها مع تطوير الحضارة زيادة الحاجيات التي يتطلع إلى إشباعها كل فرد في المجتمع وطريقة كل فرد في إشباع حاجاته العديدة مع مصالح باقي الأفراد فتقع المخالفات للقانون وتقع الأفعال المجرمة في المدينة بنسبة أكبر من القرية التي يقل فيها التركيز العمراني، وتكون فيها المنازل متباعدة ومستقلة، فيقل الاحتكاك بين الأفراد، كما وأن الحاجات المراد إشباعها تكون قليلة عما هي عليه في المدينة فينخفض عدد الجرائم لقلة عدد المشاكل في حياة المجتمع الريفي.[1]

2- الجريمة الاعتيادية والبسيطة من أبرزسمات أصناف الجريمة بالمجال الحضري بتازة.

تعتبر مدينة تازة من بين المدن المعروفة باستتباب الأمن وشيوع الإحساس بالسكينة لدى ساكنتها؛ بيد أن معظم الأعمال الجرمية المسجلة سواء ضد الأشخاص أو الأموال أو جرائم المخدرات أو تلك المتعلقة بالأسرة والأخلاق العامة...وغيرها، لا تتعدى في معظمها أعمال عنف وسوء الجوار والقضايا المرتبطة بحالات السكر المقرون بالفوضى والسياقة في حالته؛ إضافة إلى السرقات البسيطة...فيما جرائم الدم أو الجرائم التي تذكي الشعور باللاأمن تبقى نادرة جدا إن لم نقل أنها تظل شبه منعدمة على صعيد مدينة تازة، مثلما يوضح الجدول التالي:

جدول رقم: 02 أبرز أنواع الحالات الجرمية المسجلة بمدينة خلال سنة 2019.

الجرائم الماسة بالأشخاص		الجرائم الماسة بالأموال		جرائم المخدرات		جرائم الأسرة والأخلاق العامة	
النوع	العدد	النوع	العدد	النوع	العدد	النوع	العدد
الضرب والجرح بالسلاح الأبيض	96	السرقة الموصوفة	63	الاتجارفي المخدرات (الشيرا)	203	السكرالعلني المقرون بالعنف والفوضى	427
الضرب والجرح العمديين	246	السرقة بالنشل	73				
العنف	227	السرقة البسيطة	180				
السب والشتم	111						
المجموع	680		316		203		427

المصدر: وثائق المحكمة الابتدائية. كتابة النيابة العامة. 05 أكتوبر 2021.

باستقراء إحصاءات أنواع الجرائم المسجلة بمدينة تازة خلال سنة 2019، وبصرف النظر عن الأصناف الكبرة التي تم التطرق إليها سلفا؛ يأتي السكر البين المقرون بالعنف والفوضى في مقدمة الجرائم المرتكبة بالمدينة، ثم السلوكيات العنيفة كالضرب والجرح العمديين والاتجار في المخدرات والسب والشتم والسرقة البسيطة...وغيرها.

تبقى هذه الأنواع من السلوكيات الانحرافية من أبرز الجرائم السائدة على صعيد المجال الحضري لتازة. مما يوحي بنذرة الجرائم الخطيرة كالقتل العمل والعصابات الإجرامية المنظمة وباقي الجرائم التي تهدد السلم والأمن العامين أو تكرس الإحساس بالخوف وانعدام الأمن لدى الساكنة المحلية لمدينة تازة.

[1]: د. إسحاق إبراهيم منصور. موجز في علم الإجرام وعلم العقاب. الطبعة الثانية. 1991. ص 74.

II. وضعية السكن والسكان والمرافق الترفيهية والرياضية بالمجال الترابي لمدينة تازة، من مؤشرات أزمة المدينة وانعكاساتها على سلوكيات الأفراد.

تعد المدينة كرافعة للتنمية المجالية الاقتصادية والاجتماعية... كونها فضاء حيويا بأنشطته المتنوعة، مع ما يستلزمه هذا الأخير من آليات التخطيط والتأهيل، من أجل توفير إطار جيد لحياة الساكنة الحضرية.

أما على مستوى مدينة تازة، فإن معضلة اختلال مجالها الحضري، انعكس سلبا على البنية التحتية والتجهيزات الأساسية، مما استعصى معه إنتاج حاضرة مندمجة ومتوازنة، توفر إطار العيش الكريم لساكنتها. هذه الاختلالات المجالية جراء التغيرات الاجتماعية المتسارعة بسبب ارتفاع حجم السكان الحضريين الذين أتوا في غالبيتهم إلى المدينة عن طريق الهجرة القروية ليستقروا بأحيائها الهامشية، وتشييد السكن العشوائي، مما عمق من أزمة المدينة وساهم في مضاعفة مظاهر الإقصاء والهشاشة الاجتماعية، تمخضت عن ذلك جملة من المشاكل الحضرية منها العنف والانحراف والسلوكيات الشاذة...وغيرها من تجليات أزمة المدينة التي أصبحت غير قادرة على الاستجابة لتطلعات مختلف شرائح ساكنتها.

1. الوضعية المهنية للسكان وطبيعة السكن وأماكن الترفيه والنوادي الرياضية بالمجال الحضري لتازة.

تعتبر فئات الموظفين والمستخدمين والمياومين من الشرائح الاجتماعية التي تميز الساكنة الحضرية عموما؛ إضافة إلى طبيعة السكن الذي تأثر بالسياسة الاستعمارية التي ميزت بين أحياء راقية وأخرى هامشية، جعلت الحواضر المغربية ومنها مدينة تازة، تعاني من انعدام التوازن على المستوى المرفلوجي والعمراني والاجتماعي ...فبالرغم من وتيرة النمو المتوسطة التي ميزت المدن طيلة فترة الستينيات وبداية السبعينيات.1 إلا أن تدهور أحوال الأرياف خلال النصف الأول من الثمانينيات، وامتداد مواسم الجفاف لأزيد من أربع سنوات متتالية، سرع من تزايد عدد المهاجرين وتكدسهم بالمدن، مما ضاعف من تضخم دور الصفيح، وتوسع الأحياء الهامشية والسكن السري وغير القانوني؛ ونتيجة عجز المغرب حينها عن مجابهة المشاكل الاقتصادية المتراكمة، وبفعل إكراهات المديونية وضعف نسب نمو الاقتصاد والصراعات الحدودية، أجبر المغرب من لدن المؤسسات الدولية المانحة للقروض على تبني سياسة التقويم الهيكلي ابتداء من سنة 2.1983 هذه الاستراتيجية في التدبير الذي أثرت بشكل كبير على أوضاع المدن، وأصبحت تعاني من ازدواجية في التعاطي معها، بإيلاء الأهمية للأحياء الإدارية والسكن الراقي، على حساب المجالات الحضرية الهامشية الذي يبرز في تدهور بل غياب التجهيزات الأساسية، مما عمق اشتداد مظاهر الفقر والعزلة والإقصاء. وهو ما ينطبق على المشهد الحضري بتازة. الجدول التالي يبين على سبيل المثال لا الحصر الوضعية المهنية للسكان وحالة السكن وأماكن الترفيه والنوادي الرياضية حسب التقسيم الترابي الإداري لمدينة تازة.

---

[1] : Ministère de l'économie et de finance. Novembre 1996. Direction des études et des prévisions impacts du programme d'ajustement travail, Structurel document de financiers N°13, P 03.

2 : " 50 سنة من التنمية البشرية وآفاق سنة 2025". (2005). تعبئة الإمكان البشري: النمو، السياسات الاقتصادية والتشغيل.ص 04.

الجدول رقم 3: الوضعية المهنية للسكان وحالة السكن وأماكن الترفيه والنوادي الرياضية بتازة

	فئة السكان				مستوى السكن			وضعية أماكن الترفيه والنوادي الرياضية		
	موظفين	مسخدمين	مياومين	بدون	راقي	متوسط	شعبي	جيدة	متوسطة	ضعيفة
الدائرة الأولى للشرطة	%39	%23	%29	%09	07 %	%46	%47	%00	%23	%77
الدائرة الثانية	%26	%26	%33	%15	00 %	%14	%86	%00	%00	%100
الدائرة الثالثة	%32	%20	%36	%12	04 %	%38	%58	%00	%15	%85
الدائرة الرابعة	37%	46%	11%	%06	00 %	%62	%38	%00	%00	%100
الدائرة الخامسة	%31	%29	%32	%08	00 %	%61	%39	%00	%00	%100

المصدر: المحكمة الابتدائية بتازة. النيابة العامة. 2021/10/18

من خلال الإحصائيات المستقاة من قبل النيابة العامة لدى المحكمة الابتدائية بتازة، في إطار دراستها الميدانية للجريمة في علاقاتها بفئات السكان ومستوى جودة السكن ووضعية بعض التجهيزات والمرافق الموجهة للشباب أساسا كالنوادي الرياضية وأماكن الترفيه؛ فإن المعطيات المتحصل عليها، والتي أخذت بالنسبة للسكان أصناف الأشخاص الموظفين والمستخدمين والمياومين كعينة للدراسة فقط دون غيرها من باقي الفئات المهنية الأخرى باعتبار سيادتها في النسيج السوسيومهني داخل المدينة. أما فيما يتعلق بمستوى السكن فقد تم تقسيم أنواع السكن حسب معايير الجودة، التي تراوحت بين سكن راقي ومتوسط وشعبي. وفيما يخص المرافق الترفيهية والرياضية فقد صنفت حسب وضعيتها ومن حيث الجودة أيضا، عبر ثلاث مستويات؛ جيدة، متوسطة، وضعيفة.

أ- فئات السكان:

من خلال توزيع الوضعية المهنية للسكان حسب المقاطعات الإدارية يتبين أن فئات الموظفين والمستخدمين والمياومين تسجل أبرز النسب على صعيد مدينة تازة بصفة عامة، بينما تسجل الفئة التي لا تشتغل أقل النسب بمختلف قطاعات المدينة، حيث نلاحظ ان الملحقة الإدارية الأولى التي تضم في حيزها الترابي المدينة العتيقة وحي الكوشة وبعض الدواوير المجاورة، بها 36 % من الساكنة مياومين؛ فيما الفئة التي بدون شغل فتسجل أعلى النسب بين المقاطعات بحوالي 15%. كما تأتي النسبة مرتفعة نوعا ما بالنسبة لفئة السكان بدون شغل والذين يقطنون بالملحقة الإدارية الثالثة مقارنة بباقي الملحقات الإدارية الأخرى، حيث تصل إلى 12% ، ثم فئة المياومين بنسبة 36%.1

ب- طبيعة السكن:

إذا كان تمت ميدان حساس وفي تحول دائم، سيكون وبامتياز ميدان التعمير، ذلك لأنه من المفروض أن يعكس التحولات الاجتماعية والمجالية المضطردة، ويستجيب للحاجيات المتجددة للسكان. فمثل هذا المجال، لكونه ملزما بالتوفيق بين

1 : الوكالة الحضرية لتازة. شتنبر 2021.

المصالح المتضاربة، فهو في غالب الأحيان يتطلب تنظيما محكما لقواعد لعبة وجهة، تكون في تجديد وتحيين دائمين.[1] لذا ولمعالجة الاختلالات الاجتماعية والمجالية المتجلية في تعمير "غير منظم"، مع كل ما يحمله هذا التعبير من معاني التمييز والإقصاء الاجتماعي والمجالي وتفشي البطالة والانحراف وكل مظاهر ضعف الاندماج، صار جليا أن تنظيم المجال يتطلب وسائل وآليات ومقاربات جديدة في ميدان التخطيط والتدبير الحضريين.2 وتبين الخريطة رقم 01 أنواع السكن السائد بالمجال الحضري لتازة.

خريطة رقم 01: التوزيع الكمي لأنواع السكن بالمجال الحضري لتازة سنة 201

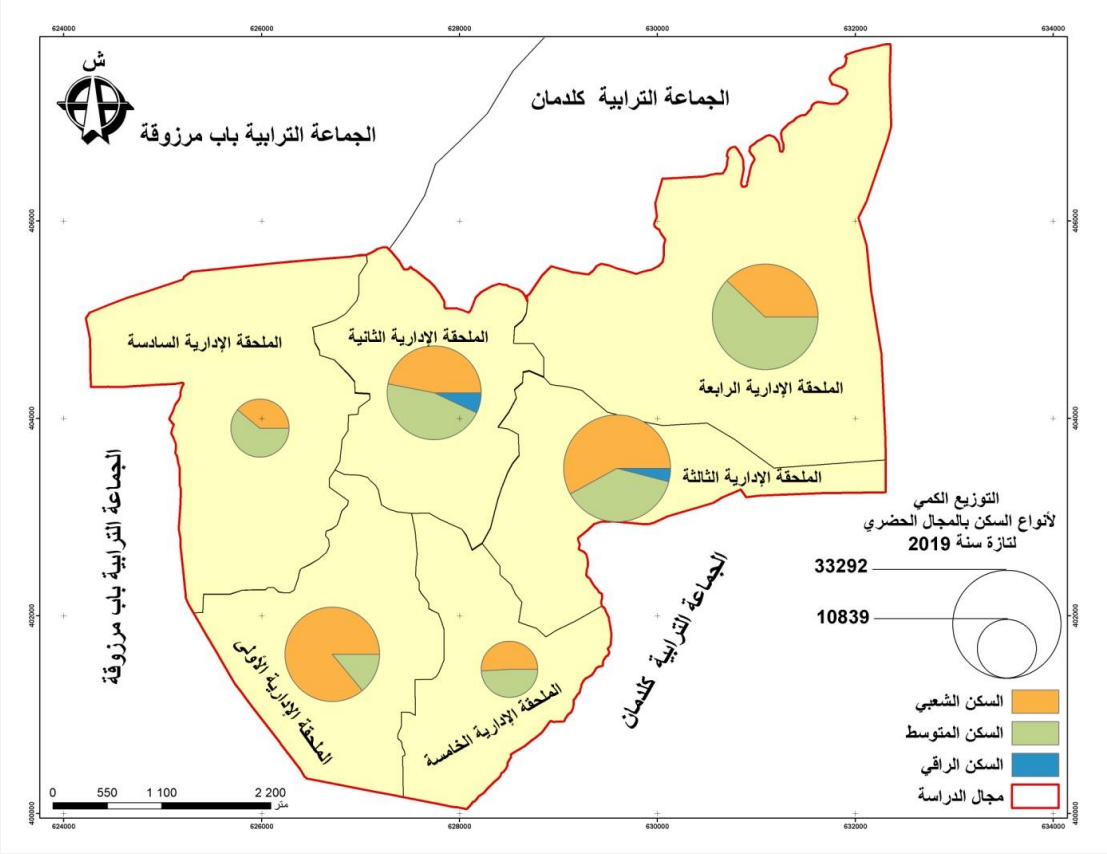

المصدر: وثائق المندوبية السامية للتخطيط. مديرية تازة. 2021. إنجاز محمد الصغيور. نونبر 2021.

يستنتج من الخريطة رقم 01 أن السكن الشعبي هو الميزة السائدة بمختلف أحياء المجال الحضري لتازة، وذلك بنسب تتراوح ما بين 38% بالمقاطعة الحضرية الرابعة و86% بالمقاطعة الحضرية الأولى التي تضم من بين أحيائها المدينة العتيقة ذات الكثافة السكانية المرتفعة. أما فيما يخص السكن متوسط الجودة، فتتراوح نسبه ما بين 14 %و62 % موزعة على التوالي بكل من النفوذ الترابي للملحقة الحضرية الأولى والملحقة الحضرية الرابعة. فيما يبقى السكن الجيد محصورا في حيين فقط ويتعلق الأمر بحي قسو مداح بنسبة 07% التابع لتراب الملحقة الإدارية الثانية وحي افريواطو بنسبة لاتتعدى 04% التابع لنفوذ الملحقة الإدارية الثالثة.

ج- وضعية أماكن الترفيه والنوادي الرياضية:

1 : المفتشية الجهوية للإسكان والتعمير والتنمية المجالية. فاس. "25 سنة من الإصلاحات التشريعية في ميدان التعمير".

2 : مدونة التعمير. وثيقة التشاور. فبراير 2006. ص 03.

أفضت الدراسة الميدانية التي تم القيام بها بشأن وضعية أماكن الترفيه والنوادي الرياضية، إلى انعدام وضعف جودة هذه الأخيرة بمعظم المجال الحضري لمدينة تازة. فباستثناء كل من الحيز الترابي لكل من المقاطعتين الإداريتين الثانية والثالثة التي تضم مجال وسط المدينة، والتي لاتتوفر عدا على عدد جد محدود من ذات البنيات المذكورة التي تظل وضعيتها متوسطة على التوالي بنسبة 23 % و15%، تظل باقي الأحياء الأخرى تعرف خصاصا حادا بخصوصها وهو حال باقي الأحياء لاسيما الهامشية منها ووضعيتها ضعيفة بنسبة 100%.

2 - اختلال مقومات تنمية المجال الحضري بتازة و أثرها على ظاهرة الانحراف.

تعد الدراسات الجغرافية التي قاربت موضوع الجريمة في بعدها المكاني في علاقاتها بمسألة التنمية ناذرة؛ ولم يهتم الجغرافيون العرب كثيرا بدراسة الجريمة ولهذا جاءت مساهماتهم هامشية في صناعة القرارات الخاصة بالجريمة.[1] فبفصل مكان العمل عن السكن اتسعت المدن وازدادت تعقيدا تركيبتها الوظيفية، وانعكاساتها على استعمالات الأرض فيها، وكذلك تركيبة سكانها من مختلف المعطيات الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية، وتفاقمت مشاكلها المختلفة وتباين حدوثها مكانيا وزمنيا. وقد اهتم الباحثون بحركة السكان بين مختلف استعمالات الأرض الحضرية (التفاعل)، ودرسوا العمليات التي تؤطر أنماط الحركة وتحددها. كما شخصوا أثر استيعاب الإنسان وإدراكه للمجال على النمط المكاني لسلوكه. بعبارة أخرى درسوا التباين والتفاعل بمختلف المستويات.[2]

وعند دراسة المشكلات الاجتماعية المختلفة وتباين تكرار حدوثها مكانيا وزمنيا ضمن الرقعة الحضرية، فقد اعتمد تفسيرها على التباين المكاني لعدد من المتغيرات العمرانية، الديمغرافية، الاقتصادية والاجتماعية، وتفاعلها مع بعض لتمثل التباينات البيئية. وقد أثمر تباين البيئات ثقافات فرعية (جزر حضارية) ضمن الحضارة الأوسع في المدينة. ولهذه الثقافات الفرعية دور في تبرير سلوكية أفراد المجموعة والقيم التي يؤمنوا بها، وبالمحصلة النهائية، مواقفهم تجاه الآخرين في المجاميع الأخرى والدولة. 3 ولما كانت التباينات المكانية حقيقة لا يمكن إغفالها، فقد أخذت بالحسبان عند رسم السياسات العلاجية والوقائية للأمراض والمشكلات الاجتماعية. لذا اعتمدت التباينات المكانية لرسم السياسات في الدول المتقدمة.[4]

وبدراسة التحولات الحضرية في المغرب، فإن "ريمو لوفو" يشير إلى إلى أنه منذ بضع سنوات، سرعت مجموعة من المعطيات5 من وتيرة التحولات، والتي من أبرز تمظهراتها، التضخم وازدياد عدد كادحي المراكز الكبرى والمدن المتوسطة، وفي غياب تأطير وإدماج هذه الجحافل العريضة، أصبحت العلاقات تسير بطريقة بدائية وترتكز على تعاقب اللامبالاة والعنف،6 كما هو الشأن بالنسبة لمدينة تازة على غرار باقي الحواضر المغربية الكبرى والمتوسطة. فما هي تجليات الأزمة الحضرية بتازة في علاقتها بالجريمة؟

أ- الأحياء الهامشية ونذرة بنيات إدماج الشباب من تجليات ضعف التنمية المجالية بمدينة تازة.

---

1 : مضر خليل عمر الكيلاني. مقالات في الفكر الجغرافي المعاصر الجزء الأول. 2015. ص 08.

2 : نفس المرجع السابق. ص 24.

3 : نفس المرجع السابق. ص 24.

4 : نفس المرجع السابق. ص 24. 25.

5 : les complots, la guerre du Sahara, la sécheresse, l'immigration, et les relations avec les économies occidentales.

6 : Rémy leveau. 1985. Le fellah marocain. Déffenseur du trône. Presse de la fondation nationale. Posteface 1984. P 277.

عرف الواقع المجالي المغربي اختلالات عميقة بعيد الاستقلال نتيجة للحالة الاقتصادية والاجتماعية المزرية التي ورثها عن مرحلة الاستعمار. وقد برزت تلك الاختلالات في التجهيزات الأساسية والبنيات التحتية وضعف النسيج الحضري بالرغم من محاولات الدولة إشراك الفاعلين المحليين في تدبير المسألة الحضرية من خلال ظهير 23 يونيو 1960 بمثابة قانون يعزز مرتكزات التنظيم الجماعي، الذي لم يمنح صلاحيات واسعة للجماعات الحضرية؛ بل ظلت جل قضايا ومشاكل الشأن الحضري تعالج على الصعيد المركزي. وبالرغم من كل المبادرات والمخططات والبرامج التي تعنى بالشأن الحضري والتي اعتمدتها الدولة للنهوض بوضعية المدينة؛ واحتواء مشاكلها لاسيما على مستوى قضايا التعمير وانتشار أحياء الصفيح، والاستجابة لحاجيات سكان المدن إلى السكن بعد ارتفاع النمو الديمغرافي نتيجة الزيادة الطبيعية والهجرة القروية؛ إلا أن كل تلك الجهود المبذولة لم تستطع التحكم في التنظيم والنمو الحضريين. اعتبارا لكل تلك التحديات المتداخلة والمتعددة؛ فقد عمدت الدولة المغربية خلال أواخر سنة 2011، لاعتماد استراتيجية جديدة، من أجل إعادة التوازنات السوسيواقتصادية والعمرانية للمدينة، ويتعلق الأمر بما سمي ب "سياسة المدينة". هذا المفهوم لم يكن حديث العهد؛ بل سبق استعماله بدول أخرى كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا؛ كما تم تبنيه من قبل الدولة الفرنسية لفترة طويلة، حيث اعتبرته تدخلا إراديا للسلطات العمومية بهدف تحسين الحياة بالمناطق الحضرية في وضعية صعبة أو هشة والحد من الفوارق بين المجالات الترابية. وهي تركز أساسا على التجديد الحضري، وتوفير الأمن، والوقاية من الانحراف، والاهتمام بالتنمية الاجتماعية والثقافية للأحياء المستهدفة، وكذا التربية والتعليم وخلق فرص الشغل وإنعاش الاقتصاد.[1]

أما بالنسبة للمغرب فقد اعتبرت الوزارة الوصية على القطاع أن سياسة المدينة هي تصور شمولي للمدينة، يهم وضع استراتيجية عمومية إرادية جديدة، إدماجية وتشاركية، تقوم على مقاربة شمولية أفقية، تهدف إلى تنمية المدينة والتقليص من مظاهر العجز والإقصاء الاجتماعي بالمناطق الحضرية الحساسة التي تعرف ضغطا اجتماعيا على مستويات متعددة.[2] أما فيما يخص المجال الحضري لتازة، فإن تنزيل برامج التخطيط المعتمدة في إطار سياسة المدينة، عرف جملة من الإكراهات، مما جعل المدينة ترزح تحت شتى مظاهر الأزمة الحضرية ؛ كانتشار الأسواق التقليدية ونقط البيع العشوائية بمواقع استراتيجية بل ذات حساسية خاصة مثل السوق الأسبوعي الذي يقع بمحاذاة الطريق الوطنية رقم 06، والكلية متعددة التخصصات بتازة. إضافة إلى الباعة المتجولين بحي ساحة الطيران وساحة المسيرة الخضراء بوسط المدينة.

يوحي المشهد بالفوضى والاكتظاظ واللاتنظيم الذي خلفه موقع السوق الأسبوعي الملامس للطريق الوطنية رقم 06 الرابطة بين شرق وغرب المملكة، والذي ينعقد مرتين كل أسبوع، كوجهة تسوق أزيد من 2000 شخص من ساكنة المدينة والإقليم. كما توجد في الجهة المقابلة الكلية متعددة التخصصات التي يدرس بها أزيد من 34000 طالب وطالبة. إن التقاء كل هذا العدد من الأشخاص في رقعة جغرافية صغيرة تخترقها طريق وطنية يفضي - إضافة إلى تشويه المشهد الحضري

1 : محمد حزوي. ألفة الحاج علي. سياسة المدينة بالمغرب – دوافع التنزيل وانتظارات التفعيل. منشورات الملتقى الثقافي لمدينة صفرو. الدورة الثالثة والعشرون. ماي 2012. سياسة المدينة – الواقع وأفق التفعيل. ص 60.

2 : جواب للوزير نبيل بن عبد الله بمجلس المستشارين، يوم 31 يناير 2012.

3 : الكلية متعددة التخصصات بتازة. مصلحة الشؤون الطلابية. نونبر 2021.

للمدينة - إلى عدة مشاكل أمنية وتنظيمية للمجال؛ منها اختناق السير الطرقي ووقوع حوادث السير ، فضلا عن تسجيل بعض الأفعال الجرمية المرتبطة أساسا بالسرقات والعنف.

ب- ظاهرة الانحراف بمدينة تازة من معالم ضعف التنمية وتخلف بنيات إدماج ساكنة أحياء الهامش.

إن التحولات العميقة والمتسارعة التي عرفتها مدن المغرب، أفضى لنمو حضري غير قادر على مواكبة وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمختلف أبعادها، مما أفرز عدة اختلالات على كافة المجالات والأصعدة. هذه الدينامية الناجمة بالدرجة الأولى عن النمو الديمغرافي والهجرة القروية إضافة إلى امتداد المدارات الحضرية، مما تضاعف معه الطلب على السكن والبنيات التحتية والجهيزات الخدماتية، الشيء الذي استعصى على سياسة التدبير الحضري الحالية، نتيجة تعدد الحاجيات وسوء الحكامة المحلية.

وقد ساهمت العوامل الديمغرافية في ارتفاع عدد الساكنة الحضرية لمدينة تازة، من 120.971 نسمة سنة 1994، إلى 148.456 نسمة حسب الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014،1 في جعل المدينة غير قادرة على تلبية رغبات ساكنتها لاسيما وأنها أقل تنافسية بالنظر لمحدودية أنشطتها الاقتصادية مقارنة بالأقطاب الحضرية المحيطة بها كفاس ووجدة والحسيمة الناظور، مما أدرجها في وضعية عزلة،2 تفاقمت حدتها في غياب جودة تدبير المسألة لحضرية. واقع الحال هذا، أسهم في في بروز نوع مجموعة من المشاكل المركبة منها العنف الحضري واحتدام حالات الاغتراب والعزلة والهشاشة وتعميق عوامل الإفقار والظلم المجالي، وغياب إطار للحياة الكريمة المتمثلة في المرافق الضرورية للعيش المشترك، والارتجاح العنيف لمراكز الهوية وأنساقها الأخلاقية.3 (أنظر الخريطة رقم 02).

1 : المندوبية السامية للتخطيط. الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014.

2 : l'agence urbaine de taza. Shéma directeur d'aménagement urbain de la ville de taza et sa zone périphérique.2016.P 21.

3 : رشيد أوترحوت. أستاذ باحث في جامعة بن زهر أكادير. نحو سوسيولوجيا حضرية نقدية. منشورات الملتقى الثقافي لمدينة صفرو. الدورة الثالثة والعشرون. ماي 2012. سياسة المدينة. الواقع وأفق التفعيل. ص 86.

خريطة رقم 02: التوزيع الكمي للجرائم المسجلة بالمقاطعات الحضرية لتازة سنة 2019، حسب حجم الساكنة.

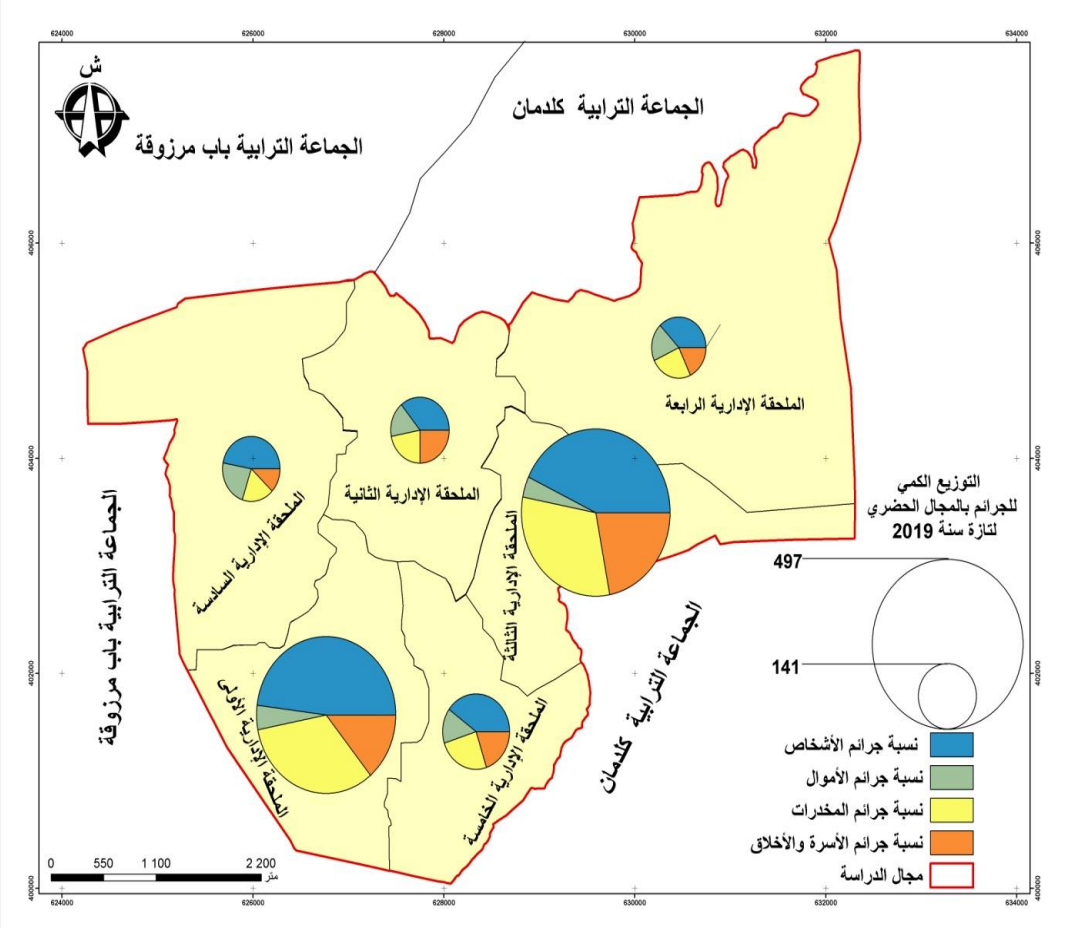

المصدر: وثائق المندوبية السامية للتخطيط. مديرية تازة. 2021. إنجاز محمد الصغيور. نونبر 2021.

يتضح من الخريطة رقم 02، أن نسبة أفعال الانحراف تتناسب طرديا مع ارتفاع عدد السكان. فأعلى رقم سجل سنة 2019 بكل من الملحقة الإدارية الأولى ب 48 % كأكبر نسبة جرائم ارتكبت ضد الأشخاص، لتأتي جرائم المخدرات في المرتبة الثانية بنسبة 36%. ويبلغ عدد ساكنة هذه المقاطعة الحضرية حوالي 52.482 نسمة على مساحة تقدر ب 85.000 متر مربع، منها 26.367 نسمة بالمدينة العتيقة لوحدها1؛ تليها الملحقة الإدارية الثالثة التي تقدر ساكنتها ب 52.230 نسمة لتصل نسبة الجرائم المسجلة بها إلى 43 % كجرائم ضد الأشخاص تليها جرائم المخدرات بنسبة 231%.

وتشمل الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص العنف بكل أنواعه بما فيه الضرب والجرح بواسطة السلاح الأبيض أو بدونه والسب والشتم وغيره من أشكال العنف المتعددة.

إضافة إلى الكثافة السكانية فإن لطبيعة السكن السائد بالمجال الحضري لتازة كما هو واضح بالخريطة رقم 01، علاقة بالجريمة. فالمجال الترابي للملحقتين الإداريتين الأولى والثالثة التي تضم تركز السكن الشعبي بما في ذلك المدينة

1 : المحكمة الابتدائية بتازة. كتابة النيابة العامة. 05 أكتوبر 2021.

2 : نفس المرجع السابق.

العتيقة، أكثر من باقي المقاطعات الحضرية الأخرى ويوازي ذلك ارتفاع نسب الجريمة بهما لاسيما تلك المرتكبة ضد الأشخاص أبرزها تلك المتعلقة بالعنف والمخدرات. كما تبين الخريطة رقم 02.

ولتفسير عوامل ارتفاع مظاهر الانحراف بذات المقاطعتين الحضريتين إلى ما تعانيه أحياؤهما من التهميش والإقصاء الاجتماعيين؛ ويتجلى ذلك على سبيل المثال لا الحصر في طبيعة السكن السائد بهما والذي يبقى ذات صبغة شعبية بل عشوائية أحيانا التي لا تزال تحمل صفة دوار؛ مثل دوار مكوسة التابع للملحقة الإدارية الأولى. كما أن الوضعية السوسيو مهنية للأفراد لا ترقى لدرجة تمكنهم من تلبية احتياجاتهم الأساسية، ناهيك عن ضعف بنيات الإدماج والمرافق الترفيهية والرياضية الكفيلة بالحد من السلوكيات الشاذة ومن أنشطة الانحراف وأفعال العنف بمختلف أنواعه.

خاتمة

إن المدينة بمظاهر الحياة الحضرية والتحولات التي تشهدها، تظل مكان لجلب العدد الأكبر من السكان والمهاجرين، ومكان تمركز الأنشطة التجارية والصناعية وغيرها...من جهة، ومن جهة أخرى تفتح المجال لنشوء فضاء خاص لانتشار مختلف أنواع الانحرافات والعنف والجريمة. وعلى هذا فهل بإمكان الدولة إنشاء مدن بمعايير اجتماعية محضة تعمل على التخفيف من انتشار تلك المشكلات الاجتماعية، وتضمن معايير تخطيط حضري وعمراني وسياسة تنموية يراعى فيها تجويد الخدمات والمرافق العامة وخلق فرص الشغل تضمن عمليات التفاعل الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية للأفراد داخل المدن. ليبقى التساؤل مطروح أي مدينة نعيشها في ظل تزايد المشكلات الاجتماعية؟ وأي وعي اجتماعي نعيشه بالمدن ويمكنه التخفيف من مختلف أنواع الجرائم والمشكلات الحضرية؟

البيبليوغرافيا

- إسحاق إبراهيم منصور. موجز في علم الإجرام وعلم العقاب. الطبعة الثانية. 1991
- أماني بنت محمد الجهني. محمد شوقي بن ابراهيم مكي. التوزيع الجغرافي للجريمة في مدينة الرياض. مجلة وادي النيل للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية.
- رشيد أوترحوت. أستاذ باحث في جامعة بن زهر أكادير. نحو سوسيولوجيا حضرية نقدية. منشورات الملتقى الثقافي لمدينة صفرو. الدورة الثالثة والعشرون. ماي 2012. سياسة المدينة. الواقع وأفق التفعيل.
- رشيد أوترحوت. أستاذ باحث في جامعة بن زهر أكادير. نحو سوسيولوجيا حضرية نقدية. منشورات الملتقى الثقافي لمدينة صفرو. الدورة الثالثة والعشرون. ماي 2012. سياسة المدينة. الواقع وأفق التفعيل.
- عبد الرحمان الدكاري. سياسة المدينة. الواقع وأفق التفعيل. منشورات الملتقى الثقافي لمدينة صفرو. الدورة الثالثة والعشرون. 2012.
- محمد حزوي. ألفة الحاج علي. سياسة المدينة بالمغرب – دوافع التنزيل وانتظارات التفعيل. منشورات الملتقى الثقافي لمدينة صفرو. الدورة الثالثة والعشرون. ماي 2012. سياسة المدينة – الواقع وأفق التفعيل.
- مضر خليل عمر الكيلاني. مقالات في الفكر الجغرافي المعاصر الجزء الأول. 2015.
- " 50 سنة من التنمية البشرية وآفاق سنة 2025". (2005). تعبئة الإمكان البشري: النمو، السياسات الاقتصادية والتشغيل..
- الوكالة الحضرية لتازة. شتنبر 2021.
- المفتشية الجهوية للإسكان والتعمير والتنمية المجالية. فاس. "25 سنة من الإصلاحات التشريعية في ميدان التعمير".

- الكلية متعددة التخصصات بتازة. مصلحة الشؤون الطلابية. نونبر 2021.
- المندوبية السامية للتخطيط. الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014.
- مدونة التعمير. وثيقة التشاور. فبراير 2006.
- جواب للوزير نبيل بن عبد الله بمجلس المستشارين، يوم 31 يناير 2012.
- المحكمة الابتدائية بتازة. كتابة النيابة العامة. أكتوبر 2021.
- المحكمة الابتدائية بتازة. كتابة النيابة العامة. 05 أكتوبر 2021.
- L'agence urbaine de Taza. Schéma directeur d'aménagement urbain de la ville de taza et sa zone périphérique.2016.P 21.
- Les complots, la guerre du Sahara, la sécheresse, l'immigration, et les relations avec les économies occidentales.
- Ministère de l'économie et de finance. Novembre 1996. Direction des études et des prévisions impacts du programme d'ajustement travail, Structurel document de financiers N°13, P 03.
- Rémy leveau. 1985. Le fellah marocain. Défenseur du trône. Presse de la fondation nationale. Postface1984.

التعاونيات الفلاحية ودورها في التنمية الترابية بسهل جرسيف شرق المغرب:
تعاونيات جمع وتسويق الحليب بالجماعتين الترابيتين تادرت وهوارة أولاد رحو نموذجا

رشيدة بشيري: طالبة باحثة بالكلية متعددة التخصصات، تازة (المغرب)

عبد القادر التايري: أستاذ باحث كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة (المغرب)

منير الصادكي: أستاذ باحث كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مكناس (المغرب)

Rachidabachiri.rb@gmail.com; abdelkadertayri@gmail.com; menir.sadki@usmba.ac.ma

الملخص

تعالج هذه المقالة موضوع التعاونيات الفلاحية بسهل جرسيف، وتحديدا تعاونيات جمع وتسويق الحليب بالجماعتين الترابيتين: تادرت وهوارة أولاد رحو ودورها في تحقيق التنمية الترابية؛ بهدف التعرف على هذه التنظيمات وطريقة توزيعها، ثم إمكاناتها، وكذلك معرفة أبرز الأدوار(الاقتصادية والاجتماعية) التي تقوم بها، ثم المشكلات والصعوبات التي تواجهها في المنطقة، بهدف الخروج من وضعية التخلف والركود إلى وضعية التثمين واستثمار الموارد والمؤهلات التي تتوفر عليها هذه المجالات الترابية. ونلاحظ أن فلاحي المنطقة بدأوا يتكتلون في إطار هذه التعاونيات من أجل استثمار المنتوجات المحلية. ولتحقيق هذه الأهداف اعتمدنا على معطيات متعددة المصادر (إدارية، الاستمارة الميدانية، مقابلات شفوية)، وفق قالب منهجي وصفي تحليلي وآخر إحصائي من خلال جمع أرقام حول هذه التعاونيات.

الكلمات المفاتيح: التنمية الترابية- سهل جرسيف- تعاونيات جمع وتسويق الحليب.

Agricultural cooperatives and their role in territorial development in Guercif plain (eastern Morocco): Milk Collection and Marketing Cooperatives in the two territorial collectives Taddart and Howara wlad Rahho as a model

Abstract

This article tackles the topic of agricultural cooperatives in Guercif plain, specifically milk collection and marketing cooperatives in the two territorial collectives: Taddart and Howara wlad Rahho, and their role in the achievement of land development; intending to identify these organizations and the way they are distributed, then their capabilities, as well as knowing the most prominent (economic and social) roles they play, then the problems and difficulties they face in the region, to get out of the situation of underdevelopment and stagnation to the position of valorization and invest the resources and qualifications that these soil areas have. We note that the farmers of the region began to gather within the framework of these cooperatives to invest in local products. We note that the farmers of the region began to gather within the framework of these cooperatives to invest in local products. To achieve these goals, we relied on multiple data sources (administrative, field form, oral interviews), according to a methodological, descriptive, analytical, and statistical template, by collecting numbers about these cooperatives.

Keywords: Territorial development - Guercif plain - Milk Collection and Marketing Cooperatives.

تقديم

مع تفاقم الفقر والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية، برزت الحاجة إلى أدوات شاملة لمعالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية، من بينها الاقتصاد الاجتماعي والتضامني الذي يعد وسيلة مهمة لتحقيق تنمية تضمن مصالح الأفراد والجماعات، ويستند إلى الرغبة في وضع الإنسان في قلب العملية الاقتصادية والإنتاجية. ومن بين مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني تبقى التعاونيات الفلاحية خير طريق لتحقيق التنمية.

وفي هذا السياق، يحاول هذا المقال مقاربة موضوع "التعاونيات الفلاحية ودورها في التنمية الترابية بسهل جرسيف شرق المغرب من خلال نموذج تعاونيات جمع وتسويق الحليب بالجماعتين الترابيتين: تادرت وهوارة أولاد رحو، عبر الاجابة على سؤال جوهري متمثل في: كيف تساهم تعاونيات جمع وتسويق الحليب في التنمية الترابية بالجماعتين الترابيتين: تادرت وهوارة أولاد رحو؟

إشكالية الدراسة

إن الإشكالية التي سنتناولها في دراستنا هذه تتمثل أساسا في دراسة التعاونيات الفلاحية ودورها في التنمية الترابية بسهل جرسيف، وذلك من خلال التعرف على تعاونيات جمع وتسويق الحليب وتوزيعها ووسائل العمل المتوفرة لديها، باعتبارها مؤسسات تقوم بأدوار اقتصادية واجتماعية من الدرجة الأولى ستساهم لا محالة في التنمية. وفي هذا السياق نطرح التساؤل التالي: كيف تساهم تعاونيات جمع وتسويق الحليب في تحقيق التنمية الترابية بمجال الدراسة؟ وحتى يتسنى لنا الإجابة عن هذا التساؤل، فإنه يتعين علينا منهجيا الإجابة عن مجموعة من الأسئلة:

- ✓ ما هي أهم التنظيمات وما العوامل المتحكمة في توزيعها اللامتوازن؟
- ✓ ما إمكانات ووسائل عمل هذه التنظيمات، و ما العراقيل التي تحد من عملها؟
- ✓ ما هي الانعكاسات الاقتصادية و الاجتماعية للتعاونيات على المجال المدروس؟

الفرضيات

تعد الفرضيات "مجرد حدس وتخمين تعين الباحث على متابعة بحثه، وتبين له ما ينبغي أن يأخذ وما يجب أن يترك، كما أنها ترشده إلى الملاحظات والتجارب الجديدة، وتوجهه إلى أنسب الأدوات للتحقق من صحة بحثه وتحدد له متى وأين عليه أن يتوقف في عمله".[1] وبالنسبة لبحثنا تتحدد فرضياته كالتالي:

1- يتوفر المجال المدروس على مؤهلات مهمة يمكن - في حالة استغلالها - تحقيق التنمية الترابية؛

2- يعد هذا النوع من التعاونيات رافعة أساسية للمنطقة من حيث الإنتاجية و الجودة، و كذلك من حيث التسويق لمنتوج الحليب لأقاليم مختلفة؛

3- نفترض أهمية الدور الاقتصادي والاجتماعي الذي يمكن أن تلعبه هذه التنظيمات الفلاحية في تحقيق الإنعاش الاقتصادي عموما و للمنطقة بالخصوص.

أهداف الدراسة

إن الهدف الأساسي أو الرئيسي لأي بحث علمي هو الإجابة عن الأسئلة المطروحة وذلك باتباع قواعد وإجراءات علمية. ومن هذا المنطلق فإن هذه الدراسة تهدف إلى:

- ✓ محاولة التوعية بأهمية التعاونيات الفلاحية وإمكاناتها بشكل عام بمجال الدراسة؛

[1] محمد بلفقيه (2002): "الجغرافيا، القول فيها والقول عنها المقومات الابستمولوجيا"، دار نشر المعرفة، الرباط، المغرب. ص: 432.

- ✓ لفت الانتباه إلى الدور المهم لتعاونيات جمع وتسويق الحليب وقدرتها على تحقيق التنمية الترابية بالمنطقة لأنها الأكثر نشاطا وحيوية؛
- ✓ جرد أهم الإكراهات التي تعرقل سير وعمل هذه التنظيمات لمعالجتها مستقبلا.

المنهجية المتبعة

سنعتمد في إعداد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة دور هذه التنظيمات الفلاحية في تحقيق التنمية الترابية بالمنطقة المدروسة، حيث يمكن أن نلاحظ في استخدام هذا المنهج وصفا وتفسيرا لسلوكيات التنظيمات الفلاحية في مجال تنشيط الاقتصاد الوطني والمحلي على الخصوص، وانعكاسه على التنمية.

الدراسات السابقة

تمثل الدراسات السابقة الأساس النظري الذي تستند عليه الدراسة، وقد اطلعنا على بعض الدراسات المتعلقة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني عموما، وبمجال الدراسة على الخصوص، وفي هذا الإطار نشير إلى بعضها:

❖ رسالة ماستر للباحث صديق عبد النور، حضرها لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في الجغرافيا، حول موضوع: "تدخلات الدولة ومنظمات المجتمع المدني ودورها في التنمية القروية بجماعة هوارة أولاد رحو إقليم تازة."[1] وللقيام بإنجاز هذه الدراسة والاجابة على إشكالية الموضوع ارتأى الباحث التطرق في رسالته إلى قسمين: الأول حول تدخلات الدولة ومنظمات المجتمع المدني ودورها في التنمية القروية بجماعة هوارة أولاد رحو، والثاني تطرق فيه للتنمية القروية والآفاق المستقبلية بجماعة هوارة أولاد رحو؛

❖ مقال للباحثين يوسف بليط، عبد القادر التايري، وعبد النور صديق بعنوان: "تقييم تجربة الاقتصاد الاجتماعي بإقليم جرسيف: حالة قطاع التعاونيات الفلاحية بسهل جرسيف". ضمن كتاب "الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والحكامة الترابية القرب رهان تنموي ومدخل للحكامة؛"[2] حيث تم التطرق في هذا المقال إلى التعاونيات الفلاحية كفاعل حيوي ضمن قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بسهل جرسيف ومجالات اشتغالها، وتمت الإشارة كذلك إلى جملة من الإكراهات التي تعرقل عمل هذه التعاونيات.

توطين مجال الدراسة

شملت الدراسة الجماعتين الترابيتين: تادرت وهوارة أولاد رحو اللتان تنتميان إلى إقليم جرسيف، الذي ينتمي إلى جهة الشرق. ويتميز بموقعه الجغرافي الاستراتيجي، بحكم تواجده بتقاطع الطرق الرابطة بين غرب وشرق المملكة. يحده شمالا أقاليم الناظور والدريوش، غربا إقليم تازة، وشرقا إقليم تاوريرت، وجنوبا إقليم بولمان.

---

[1] عبد النور صديق (2006-2007): "تدخلات الدولة ومنظمات المجتمع المدني ودورها في التنمية القروية بجماعة هوارة أولاد رحو إقليم تازة،" رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في الجغرافيا، جامعة ابن طفيل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، القنيطرة.

[2] يوسف بليط وآخرون (فبراير 2019): "تقييم تجربة الاقتصاد الاجتماعي بإقليم جرسيف: حالة قطاع التعاونيات الفلاحية بسهل جرسيف،" مقال صدر ضمن كتاب: "الاقتصاد الاجتماعي التضامني والحكامة الترابية، القرب رهان تنموي ومدخل للحكامة،" الطبعة الأولى، فاس.

خريطة رقم 1: موقع مجال الدراسة ضمن المجال الوطني والجهوي والإقليمي

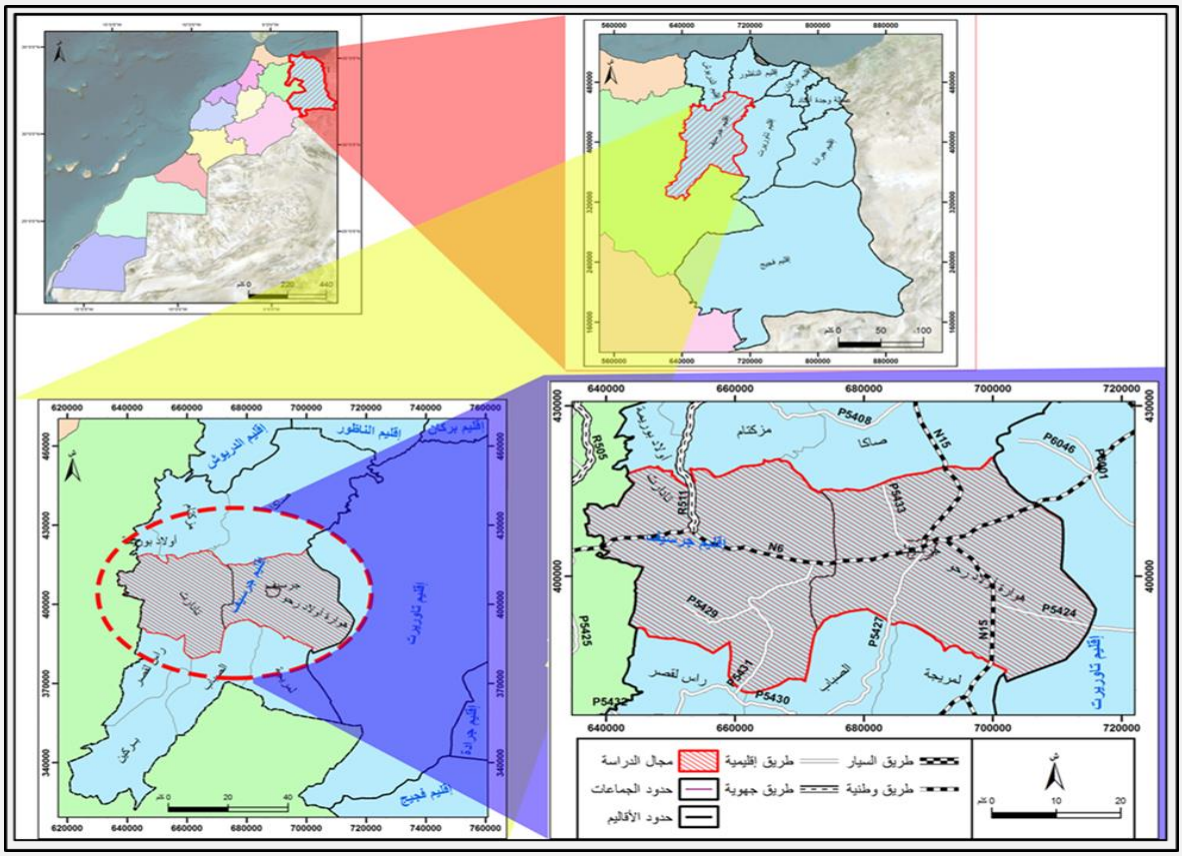

إنجاز: رشيدة بشيري، بناء على معطيات التقسيم الترابي 2015.

وتنتمي الجماعتين الترابيتين (تادرت وهوارة أولاد رحو) إلى إقليم جرسيف. تحدهما من الواجهة الجنوبية جماعات (لمريجة والصباب ورأس القصر) بينما في الواجهة الشمالية نجد جماعات (صاكا ومزكيتام وأولاد بوريمة) أما من الناحية الشرقية وبالاتجاه من الجنوب إلى الشمال تحدهما جماعات (العطف، سيدي علي بلقاسم، اكطيطير)، وتقع كلها ضمن النفوذ الترابي لإقليم تاوريرت، أما في الواجهة الغربية فالمجال تحده كل من جماعتي (كلدمان ومكناسة الشرقية) اللتان تقعان ضمن النفوذ الترابي لإقليم تازة.

المحور الأول: تتحكم عدة عوامل في تمركز التعاونيات العاملة في قطاع الحليب

تساهم عدة عوامل في انتشار التعاونيات العاملة في قطاع الحليب بالجماعتين الترابيتين تادرت وهوارة أولاد رحو، كما توضح الخريطة الموالية:

خريطة رقم2: التوزيع الجغرافي لتعاونيات جمع وتسويق الحليب بالجماعتين الترابيتين تادرت وهوارة أولاد رحو

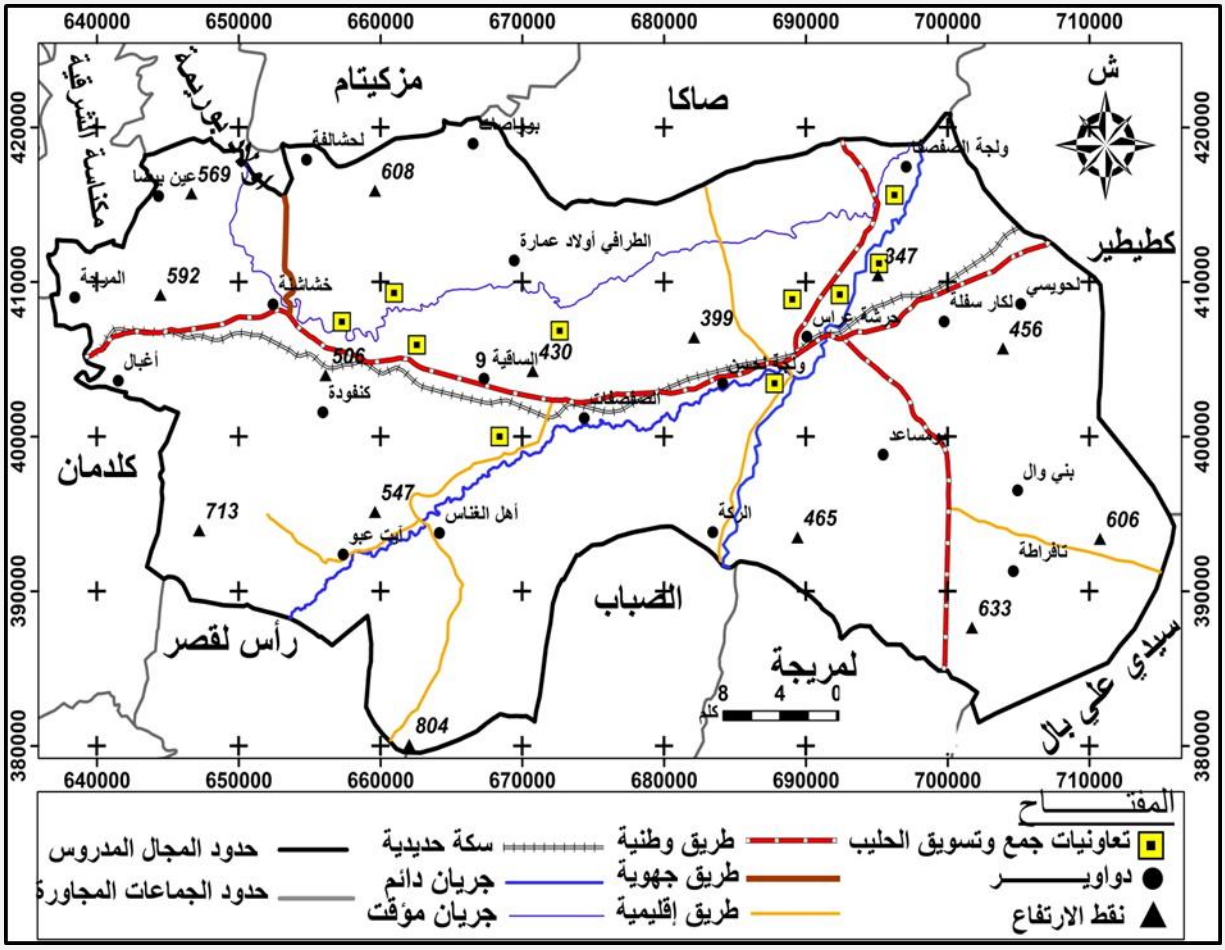

بحث ميداني+ وثائق قيادتي تادرت وهوارة أولاد رحو (عمالة جرسيف)

تتمركز جل تعاونيات تجميع وتسويق الحليب، داخل مجال تادرت، وهوارة أولاد رحو، واستنادا إلى البحث الميداني فمجالنا يتوفر على أكبر نسبة من التعاونيات مقارنة مع باقي الجماعات، هذا التوزيع اللامتوازن لا يمكن تفسيره إلا من خلال:

1. **وفرة المواد الأولية:** تعتبر محددا أساسيا في توطين التعاونيات، إذْ تتوفر الجماعتان حاليا على أكبر نسبة من الإسطبلات المخصصة لتربية الأبقار الحلوب وتسمين العجول(11000 رأسا من الأبقار)،[1] كما يعتبر إنتاج الحليب وتسويقه من القطاعات الأساسية المنتجة التي يتعاطى لها سكان الجماعتين، نظرا لعدة عوامل مشجعة، منها بالأساس توفر المنطقة على مراعٍ شاسعة وتعاطي سكانها إلى الأنشطة الزراعية وتربية المواشي كما ورثوها أبا عن جد؛

2. **الطابع التضاريسي:** يغلب على مجالنا طابع الانبساط، مما يجعله سهل الولوجية، وبالتالي يعتبر وعاء طبيعيا تلتقي عنده الأسواق الأسبوعية والطرق والأودية والممرات، مما يجعل المجال يحظى بما تنتجه المناطق المجاورة، ليتم جمعه وتسويقه خاما إلى مدن وأقاليم مختلفة؛

[1] منوغرافية المديرية الإقليمية للفلاحة -جرسيف- (2021)

3. القرب من ضفاف الأودية: يتوفر المجال المدروس على شبكة مائية مهمة لاعتبارها أساس الأنشطة الفلاحية، كما أنها متنوعة بين المياه السطحية الممثلة في الأودية التي تخترق المجال (واد ملوية، املولو، امسون)، والمياه الجوفية كالعيون والفرشات المائية؛

4. البنى التحتية: حيث يتوفر مجالنا على بنى تحتية مهمة، تتمثل في الطريق السيار فاس وجدة، والطريق الوطنية رقم 6، والسكة الحديدية فاس وجدة، والعديد من الطرق الجهوية والإقليمية التي توفر التجهيزات الأساسية لتمركز هذه التعاونيات، مما يجعل الاتصال والتواصل متاحا بشتى الوسائل، ويشجع أرباب المصانع من مختلف الأقاليم على تفضيل اقتناء منتوج المجال؛

5. وفرة اليد العاملة: حيث إن أغلب التجمعات السكانية استوطنت بالمجال، والقادمة سواء من أرياف إقليم تازة، أو أرياف المجاورة للمجال المدروس، مما يوفر يدا عاملة فلاحية مهمة وبأثمنة مناسبة.

لوحة رقم 1: نماذج لمراكز جمع وتسويق الحليب بالجماعتين الترابيتين تادرت وهوارة أولاد رحو

تاريخ الصور: 2021-2022

المحور الثاني: تعاونيات جمع وتسويق الحليب: دينامية مهمة رغم الإمكانات المتواضعة

1. أهم التنظيمات العاملة في قطاع الحليب

يعتبر قطاع إنتاج الحليب وتسويقه من القطاعات الأساسية المنتجة التي يتعاطى لها سكان الجماعتين، نظرا لعدة عوامل مشجعة، منها بالأساس توفر المنطقة على مراعٍ شاسعة وتعاطي سكانها إلى الأنشطة الزراعية وتربية المواشي كما ورثوها أبا عن جد، علاوة على المنافسة في تحقيق دخل قار بالنسبة لكل أسرة، والجدول التالي يوضح أكثر:

جدول رقم 1: تعاونيات جمع وتسويق الحليب بالجماعتين الترابيتين تادرت وهوارة أولاد رحو

الجماعة	اسم التعاونية	تاريخ التأسيس	عدد المنخرطين		المقر
			الذكور	الإناث	
تادرت	سيدي علال	17 فبراير 1986	112	02	تادرت المركز
	الإسماعيلية	29 يوليوز 1993	99	03	الساقية 09، تادرت المركز
	الصفصفات	19 فبراير 2009	496	20	تيغزة
	الفيضة الخضراء	10 ماي 2012	230	27	دوار الفيضة الخضراء
	تادرت	2012	368	08	تادرت المركز
هوارة أولاد رحو	أمل	03 دجنبر 1982	145	03	حي بياضة، شارع عبد الكريم الخطابي، ص.ب:407. جرسيف
	امرادة	14 أكتوبر 2010	60	09	المظافرة، طريق صاكا
	سيدي عبد الله لجمع الحليب	06 أبريل 2011	68	00	دوار الطرش، طريق صاكا
	هوارة أولاد ر حو	09 ماي 2011	449	30	دوار امرادة، طريق صاكا
	النهضة لجمع الحليب	15 أكتوبر 2012	50	01	دوار أولاد القندسي، طريق صاكا
	حليب جرسيف	10 ماي 2019	غير نشيطة		دوار النوامر، هوارة
	الاتحاد حليب جرسيف	10 ماي 2019	غير نشيطة		دوار النوامر، هوارة
		المجموع الجزئي	**2087**	**93**	
		المجموع الكلي	**2180**		

المصدر: بحث ميداني، (2020)

نستنتج من الجدول السابق أن عدد تعاونيات جمع وتسويق الحليب يبلغ بمنطقة الدراسة اثنا عشر تعاونية. حيث تسجل خمس تعاونيات بجماعة تادرت، تشتغل كلها باستثناء تعاونيتين: تعاونية تادرت التي لازالت في وضعية خلاف مع شركة سايس التي لم تؤدِّ مستحقاتها وبالتالي انسحاب المنخرطين من التعاونية، مما نتج عنه توقف نشاط التعاونية منذ سنة 2016، ثم تعاونية الفيضة الخضراء التي توقفت على إثر جائحة كورونا التي أصابت جميع دول العالم، أما بجماعة هوارة أولاد رحو فيصل العدد إلى سبع تعاونيات تشتغل حاليا ما عدا تعاونيتي حليب جرسيف وتعاونية اتحاد حليب جرسيف اللتين تأسستا حديثا ولم يتم تسوية وضعيتهما القانونية وبالتالي توقف نشاطهما. إضافة إلى أن هناك دينامية على مستوى عدد المنخرطين عموما يبلغ الذي يبلغ 2180 منخرطا، وهو عدد مهم، يصل عدد الذكور 2087 منخرطا، أي بنسبة مئوية تقدر ب 96%، وهي نسبة مهمة، مقابل 93 منخرطة، أي بنسبة مئوية تبلغ 4%، وهي نسبة جد ضعيفة، يدل هذا على الهيمنة الذكورية وضعف انخراط المرأة وإقصاءها وعدم تشجيعها للمشاركة داخل هذه التنظيمات.

2. تتوفر تعاونيات قطاع الحليب على مراكز لتجميع المنتوج، تحتاج إلى إعادة التهيئة بمعايير جديدة

يتطلب المكان الذي يجمع فيه الحليب المسلم من لدن المربين والمنتجين المنخرطين في تعاونيات الحليب أن يخضع لشروط السلامة الصحية في انتظار تسويقه إلى المعامل والتعاونيات لأجل تحويله. وهذا ما لاحظناه بمجال الدراسة، إذْ أن

جل التعاونيات تتوفر على وحدات تضم مجموعة من التجهيزات الضرورية للمحافظة على منتوج الحليب قبل عملية تسويقه للشركات المصنعة. (ينظر الجدول)

جدول رقم2: وضعية العقار ومختلف التجهيزات التي تتوفر عليها تعاونيات جمع وتسويق الحليب

التجهيزات / التعاونية	المقر		صهاريج حفظ الحليب	مستودع الأعلاف	محرك كهربائي	وسائل النقل	أدوات فلاحية	مكتب	مرافق أخرى
	ملك	كراء							
أمل	×		05	01	01	سيارة رباعية	جرار	01	محل لبيع المواد الغذائية+ قاعة اجتماعات
هوارة إ.ح.ن	×		04	01	01	-	-	-	قاعة اجتماعات
امرادة	×		03	01	01	-	-	01	-
النهضة		×	04	01	01	-	-	-	-
سيدي عبد الله	×		03	01	01	-	-	-	-
سيدي علال	×		03	01	01	-	-	-	-
الإسماعيلية		×	04	01	01	-	-	01	-
الصفصفات	×		04 بسعة طنين للواحد	في طور التجهيز	01	سيارتين من نوع PUK UP	-	-	-
الفيضة الخضراء	×		02	01	01	-	-	-	-
تادرت إ. ح. ن			03	01	01	-	-	-	-

المصدر: بحث ميداني، 21- 22

نلاحظ من خلال الجدول أن جميع التعاونيات المتواجدة بمجال الدراسة والتي تعمل في قطاع الحليب تتوفر على مقر لتجميع الحليب وتسويقه، باستثناء تعاونيتين: النهضة التي لا تملك المقر وتؤدي مصاريف الكراء شهريا (3000.00 درهما)، الأمر الذي يزيد من كثرة مصاريف التعاونية. وقد تم اقتناء قطعة أرضية تصل مساحتها 150 متر مربع من طرف المكتب المسير من رأسمال التعاونية في انتظار الاستفادة من دعم الجهات المسؤولة لبنائها. وتعاونية الإسماعيلية هي الأخرى لا تملك مقر وتدفع مستحقات الكراء (10000.00 درهما) لمصلحة الشؤون القروية[1].

تضم الوحدات تجهيزات لابد من وجودها لتجميع منتج الحليب والمحافظة عليه لتتوفر فيه شروط السلامة الصحية، المحددة في المعيار المغربي رقم NM 08.4.050 المصادق عليه بالقرار المشترك لوزير الصناعة والتجارة والصناعة التقليدية ووزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري رقم 2301.98 بتاريخ 2 رمضان 1419 (21 ديسمبر 1998). ومن بين التجهيزات التي تتوفر عليها التعاونيات نجد صهاريج جمع الحليب، ومستودعات كبيرة لتخزين الأعلاف، محرك كهربائي، أدوات فلاحية (كالجرار، ...)، إضافة إلى مرافق أخرى كقاعة اجتماعات، وتجهيزات مكتبية.

لوحة رقم 2: بعض التجهيزات التي تتوفر عليها تعاونيات جمع وتسويق الحليب

تاريخ التصوير ، 2021-2022

[1] بحث ميداني، 21-22.

تلعب التجهيزات دورا هاما في دينامية العمل التعاوني، فإلى جانب كونها تسمح بالرفع من المردودية، فهي توفر مناخا مناسبا للاستثمار، ويعتبر المقر من أولى الأولويات وكذا توفره على التجهيزات الضرورية كثلاجات حفظ مادة الحليب التي تعمل بالكهرباء، وجود محرك كهربائي احتياطي في حالة انقطاعه، مما يساهم في توفير بيئة مريحة للإنتاج.

المحور الثالث: الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية للتعاونيات على المجال المحلي

لهذه المؤسسات انعكاسات اجتماعية كبيرة على النسيج الاقتصادي الوطني على العموم والمحلي بالخصوص، وذلك للارتباط والتفاعل الكبير الموجود ما بين الاقتصادي والاجتماعي، إلا أن لهذا الأخير بروز وأثر كبير.

1. الآثار الاجتماعية للتعاونيات

تعتبر التعاونيات مؤسسات اجتماعية تضامنية، تسعى إلى تحسين الوضع الاجتماعي للأعضاء وظروفهم المعيشية وتحقيق المستوى الاجتماعي اللائق للأعضاء وأسرهم، ومن خلال ذلك تقوية القدرة الشرائية للفرد والحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي وذلك يتمثل في:

- إدماج صغار المنتجين في عجلة الانتاج وإحداث وحدات مهيكلة، حيث عرف عدد المنخرطين تطورا ملحوظا مقارنة مع السنوات السابقة، كما يظهر ذلك المبيان التالي.

مبيان رقم 1: تطور عدد المنخرطين بتعاونيات جمع وتسويق الحليب بالمجال المدروس

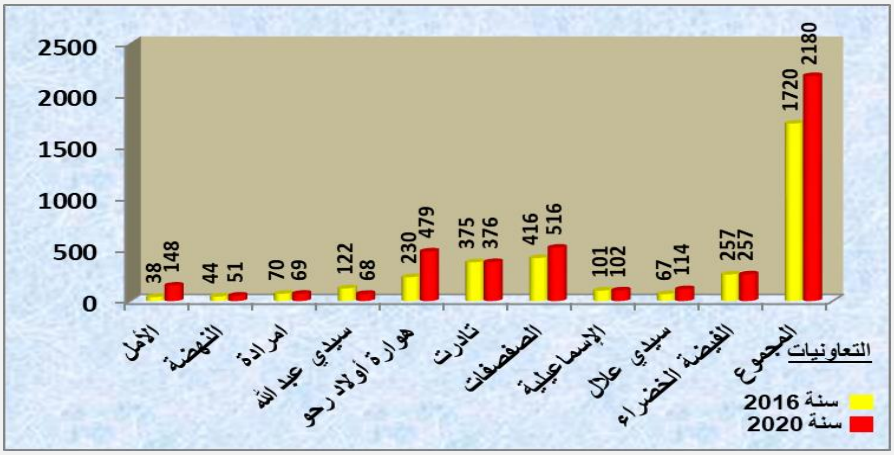

المصدر: معطيات الاستمارة الميدانية (20-21)

عرف عدد المنخرطين في تعاونيات جمع وتسويق الحليب تطورا ملحوظا، حيث نلاحظ الفرق بين أقل عدد تم تسجيله بتعاونية الأمل بلغ 38 منخرطا سنة 2016، ليرتفع إلى 516 منخرطا بتعاونية الصفصفات سنة 2020، أي بفارق 478 منخرطا، حيث تعتبر هذه الأخيرة الأكثر دينامية على مستوى عدد المنخرطين في المجال المدروس، وتفسر هذه الدينامية بالخدمات المهمة التي تقدمها هذه التنظيمات للمنخرطين، حيث تعد تنظيمات فلاحية لا يجادل في انعكاساتها الإيجابية والمباشرة على المتعاونين.

- تشكل التعاونية إطارا مهيكلا يحمي حقوق منخرطيه تجاريا وقانونيا ويقوي إمكانياتهم التنافسية؛
- بفضل إحداث مراكز لتجميع الحليب مزودة بمعدات التبريد، أصبح الزبائن هم الذين ينتقلون وبشكل منتظم إلى مقر التعاونية لنقل مشترياتهم، وبالتالي تمكن هذه المبادرات المنخرطين من التخلص النسبي من مشاق قطع مسافات طويلة يوميا لبيع منتوجهم في المدينة أو المركز القريب من مكان إقامتهم، مما يساعد على ربح الوقت واقتصاد الطاقات وتسخيرها في القيام بمهام إضافية؛

- تسمح التعاونية بشراء المواد التموينية بأسعار منخفضة نسبيا اعتبارا لأهمية الكميات المطلوبة؛
- تتمكن التعاونيات بفضل إبرام اتفاقيات شراكة بينها وبين زبنائها من استيراد الأبقار الحلوب لفائدة منخرطيها على أساس أن يمول الزبناء في صيغة قروض عملية الاقتناء ويتم تسديد مستحقاتهم في شكل اقتطاعات دورية وبناء على جدول زمني متفق بشأنه، وبالتالي يمول المنخرطون الأبقار من خلال العائدات المحققة من المبيعات الإضافية؛[1]

2. المساهمة الاقتصادية للتعاونيات بالجماعتين الترابيتين

تعتبر التعاونيات أداة لتحقيق التنمية الترابية المستدامة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، حيث فتح الأسلوب التعاوني آفاقا جديدة لإحداث مشاريع اقتصادية واجتماعية، تساهم بصورة فعالة في محاربة البطالة والفقر وإدماج صغار المنتجين في السوق. و من هذا المنطلق عرفت التعاونيات بالمنطقة تطورا ملحوظا، سواء من ناحية الكم أو الكيف، إذ وصل عدد التعاونيات إلى عشر تعاونيات، أما عدد الأعضاء فقد بلغ 2187 عضوا إلى حدود سنة 2020[2]. ويتجلى دور ومساهمة التعاونيات الاقتصادية من خلال الأغراض والأهداف التي ترمي إليها والواردة في النصوص القانونية المنظمة لها:

- تحسين الوضعية الاقتصادية والاجتماعية لأعضائها؛
-القيام لفائدة أعضائها وبفضل جهودهم المشتركة بتخفيض ثمن التكلفة، وكذا ثمن بيع بعض المنتجات والخدمات؛
-تحسين جودة المنتجات التي تقدمها إلى أعضائها أو ينتجها هؤلاء لبيعها للمستهلكين؛
-تنمية إنتاج أعضائها ورفع قيمته إلى أقصى حد.

1.2 تثمين منتوج الحليب وتزايد الإنتاجية

هناك عدة عوامل تساهم في الرفع من الإنتاجية، منها توفر المنطقة على قطيع مهم من الأبقار الحلوب المستوردة ووجود مدار سقوي مهم يوفر الكلأ والأعلاف.

جدول رقم3: كمية إنتاج تعاونيات جمع وتسويق الحليب (باللتر) لسنة 2016

الجماعات	التعاونيات	كمية الإنتاج لسنة 2016(باللتر)	متوسط الإنتاج في اليوم (باللتر)
تادرت	الفيضة الخضراء	122324	815
	سيدي علال	880223	2445
	الإسماعيلية	1764000	4900
	الصفصفات	1194389	3317
	تادرت	1143979	3177
هوارة أولاد رحو	هوارة أولاد رحو	1443734	4010
	سيدي عبد الله	475496	1333
	امرادة	293765	816
	النهضة	455898	1266
	أمل	1016925	2820
المجموع		8790733	24899

المصدر: وثائق ومعطيات المصلحة الإقليمية لتفعيل الاستشارة الفلاحية-جرسيف (20- 21)

[1] محمد كريم (2012): "الاقتصاد الاجتماعي بالمغرب، التنمية المعاقة وجدلية الاقتصاد والمجتمع"، مطبعة إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب. ص: 129.
[2] بحث ميداني (2020-2021).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن التعاونيات سجلت سنة 2016 كمية تبلغ 8790733 لترا، أي بمتوسط يومي بلغ 24899 لترا، وهي كمية مهمة يتم تسويقها لمختلف الأقاليم، ما يجعل قطاع إنتاج الحليب من القطاعات الأساسية التي تساهم في التنمية القروية، إذ يمكن الفلاحين من سيولة نقدية بشكل متواصل بخلاف باقي المنتجات الفلاحية.

2.2 تعاونيات جمع وتسويق الحليب تراهن على الجودة لضمان مكانتها في السوق

يخضع منتوج الحليب الذي تنتجه التعاونيات لمراقبة مستمرة ليحظى بالجودة ويلبي جميع المعايير الصحية من طرف تقني مختص لدى كل تعاونية يتم تعيينه من طرف الشركة المصنعة، وتمر عملية المراقبة بمرحلتين:

- المرحلة الأولى: تتم مراقبة المنتوج بوضع محلول يسمى Bromocrésol :لقياس درجة حموضة الحليب والتأكد من جودته؛

- المرحلة الثانية: تتم مراقبة نسبة الماء للمنتوج بأداة خاصة، تشير في حالة خلو مادة الحليب من الماء ما بين 25 - 30، أما في حالة وجوده فتشير إلى الرقم: 15- 20[1] .

كما أن المنخرطين يحترمون القوانين التي تؤكد التعاونية ضرورة احترامها من أجل المحافظة على جودة المنتوج وإرضاء الزبناء. وتعتبر النظافة ركنا أساسيا في عمليات الاشتغال بمجال إنتاج الحليب.

تعتبر عملية مراقبة جودة الحليب من أهم العمليات لضمان حسن تسويق المنتوج والحفاظ على قيمة المركز التعاوني في علاقته مع الشركة المقتنية، لأن الشركات الكبرى المتخصصة في صناعة الحليب ومشتقاته تقوم بمراقبة جودته وإخضاعه لتحاليل مخبرية عبر محاليل تحدد نسبة الماء ونسبة القشدة الطرية، وفي حال ما إذا أظهرت تلك التحليلات وجود غش في الحليب، فإن الشركة ترفض مباشرة شراء تلك الكمية، أو إرجاعها للتعاونية، وبالتالي يكون مصيرها الضياع، وتكبد المركز خسائر مادية جسيمة، غالبا ما تقتطع من رأسمال التعاونية، ويتحمل الخسارة كل الفلاحين المنتمين للتعاونية.

3.2 وجهات التسويق، تتم بالأساس نحو إقليم وجدة

تتعامل تعاونيات جمع وتسويق الحليب مع جهتين مختلفتين من المغرب، لكن معظم إنتاجها من الحليب، يوجه أساسا إلى وجدة. (ينظر الخريطة).

[1] بحث ميداني، 22-21

خريطة رقم3: اتجاهات تسويق منتوج الحليب بالجماعتين(تادرت وهوارة أولاد رحو)

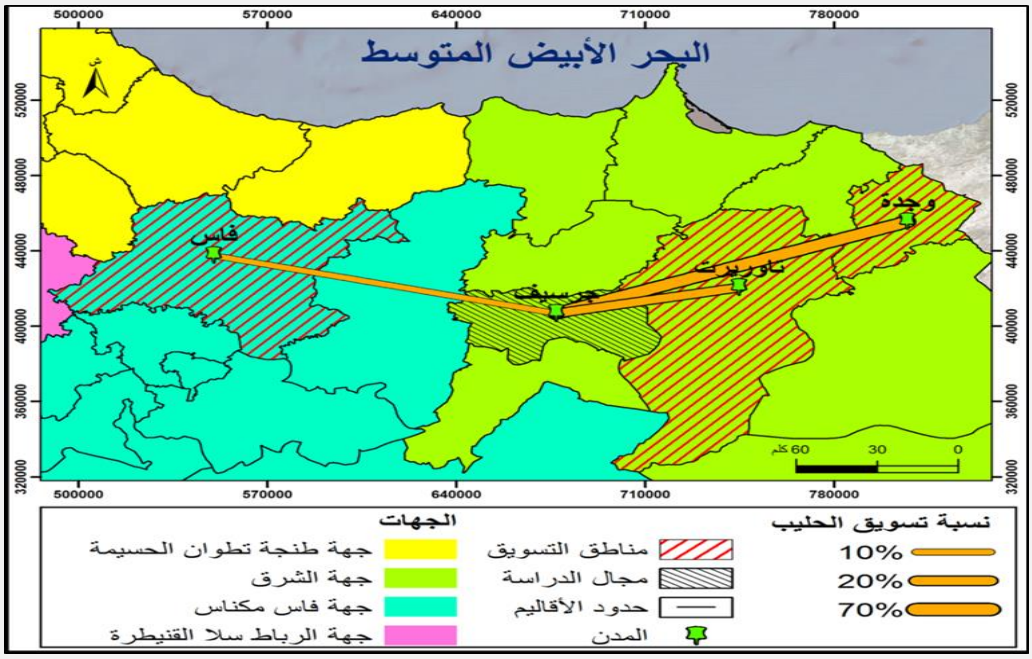

المصدر: الاستمارة الميدانية (20-21)

يتبين من خلال الخريطة أن التعاونيات تسوق منتوجاتها إلى أقاليم الجهة الشرقية خاصة إقليم وجدة بما يناهز 70% والتي يمثله مصنع كوليمو(COLAIMO) وهي نسبة مهمة. تليها نسبة 20% لإقليم تاوريرت باسم شركة واد زا، أما جهة فاس- مكناس والتي يمثلها مصنع سايس، فلا تتجاوز نسبة التسويق بها 10%، وهي نسبة ضعيفة. ويرتبط ذلك بكون المصنع لم يؤد مستحقات التعاونية المنتجة لمادة الحليب والذي يقدر ب 120000.00 درهما، كما جاء في تصريح أحد أعضاء مجلس تعاونية تادرت للإنتاج الحيواني والبيولوجي، الأمر الذي أدى إلى انسحاب المنخرطين المنتجين في التعاونية، وبالتالي توقف نشاط التعاونية.

4.2 برامج و آفاق تعاونيات جمع وتسويق الحليب بالجماعتين الترابيتين تادرت وهوارة أولاد رحو(سهل جرسيف)

ساهمت التنظيمات المهنية في إنجاز مجموعة من الأنشطة سواء اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو بيئية، ذات أهمية كبيرة وفي مجالات مختلفة سبق ذكرها. وسنقوم فيما يلي باستعراض بعض المنجزات التي قامت بها هذه التنظيمات والآفاق المستقبلية:

جدول رقم4: البرامج والآفاق المستقبلية للتنظيمات المهنية العاملة في قطاع الحليب بالجماعتين

التعاونية	المنجـــزات	الآفـــاق المستقبلية
رحو هوارة أولاد	- اقتناء بقعة أرضية تبلغ مساحتها 363 متر مربع لبناء المركز ومخزن للأعلاف؛ - توفير كميات من الأعلاف لفائدة الفلاح سنويا؛ - تلقيح وترقيم الأبقار بشكل دوري؛ - تكوين أبناء الفلاحين في تخصصات فلاحية متعددة.	----------
أمل	- دعم المنخرطين بالمواد العلفية بأثمنة مناسبة؛ - القيام بالتلقيح الاصطناعي؛ - تأطير الفلاحين المنخرطين وتكوينهم؛ - تنظيم رحلات وتبادل الخبرات مع التعاونيات ذات نفس النشاط.	- إنشاء مركز ثانوي لجمع الحليب بطريق صاكا؛ - تكثيف عملية التلقيح الاصطناعي؛ - المشاركة في خلق اتحاد للتعاونيات الفلاحية؛ - عقد شراكة مع الوزارة الوصية بغية إنجاز بعض المشاريع وذلك في إطار مخطط المغرب الأخضر.
سيدي علال	2010: شراء 240 رأس من الأبقار الحلوب من الصنف الأصيل من دولتي هولندا و ألمانيا وبيعها للفلاحين بأثمنة مشجعة؛ 2012: شراء شاحنة ثلاجة لفائدة التعاونية حيث ساهمت التعاونية ب 100000.00 درهم؛ 2018: اقتناء كمية تقدر ب 30 طنا من مادة الأعلاف المركبة لبيعها للمنتجين.	- التفكير في الحصول على شهادة المصادقة على جودة المنتجات المتعلقة بالسلامة الصحية؛ - التفكير في العمل على تجديد قطيع البقر؛ -العمل على تحسين النسل و اقتناء الأبقار بشكل جماعي؛ - تطوير طريقة استقبال الحليب وتخزينه بوسائل نقل مخصصة لهذا الغرض.
النهضة	2017: اقتناء أرض في طور البناء من طرف المديرية الإقليمية للفلاحة وتتبع مراحل بنائها؛ - تزويد المنخرطين بالمواد العلفية للأبقار خاصة: "الميلاس"، "النخالة"، "الشمندر".	- العمل على عقد اتفاق مع طبيب أو ملقح اصطناعي من أجل التلقيح الاصطناعي للأبقار؛ - العمل على إيجاد وسيلة نقل فيما يخص عملية جمع الحليب من المنتجين وذلك قصد التقليل من مصاريف نقل المنتوج من طرف المنخرطين.
ضة الخضراء الفي	- الحضور الدائم والمتواصل في التظاهرات واللقاءات الإدارية منها برنامج انتقاء لتأهيل الجمعيات بإقليم جرسيف في موضوع الأدوار الدستورية الجديدة للمجتمع المدني بالمغرب آليات من أجل تفعيل الديمقراطية التشاركية.	- العمل على تنظيم مدار التلقيح الاصطناعي بواسطة التعاونية وربطه مع م. ن. ق حليب جرسيف؛ - التفكير في العمل بالتعاقد مع طبيب بيطري لتتبع الوضعية الصحية للقطيع بين التعاونية وم. ن. ق حليب جرسيف.

المصدر: وثائق ومعطيات تعاونيات جمع وتسويق الحليب (2020-2021)

ارتباطا بالجدول أعلاه يتضح أن التعاونيات تقدم خدمات في مجالات متعددة:

- خدمات مادية: تتمثل في أداء مستحقات المنتجين؛
- خدمات معنوية: تتجلى في توفير رؤوس الأبقار الحلوب من الصنف الأصيل من مختلف الدول الأروبية، وبيعها للفلاحين بأثمنة مشجعة؛ وتزويد المنخرطين بالمواد العلفية للأبقار خاصة: الميلاس، النخالة، الشمندر، القيام بالتلقيح الاصطناعي، وترقيم الأبقار بشكل دوري؛
- خدمات اجتماعية: تتعلق بالاستفادة من تكوينات تقنية وتنظيمية منها الدورات التكوينية في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية حول التسيير المالي وتقنيات الإنتاج لمسيري التعاونيات، ثم حول مقاربة سلاسل الإنتاج كتربية الأبقار، وحضور يوم دراسي حول قانون 12.112 بمركز الاستشارة الفلاحية، إضافة إلى تنظيم رحلات وتبادل الخبرات مع التعاونيات ذات نفس النشاط.

المحور الرابع: الإكراهات التي تعاني منها تعاونيات جمع وتسويق الحليب بمجال الدراسة

رغم الدور الذي تقوم به تعاونيات جمع وتسويق الحليب في التنمية المحلية، إلا أنها تعاني من مجموعة من الاختلالات التي يمكن إجمالها في:

- تفشي نسب الأمية في صفوف المنخرطين؛
- ارتفاع أثمنة رؤوس الأبقار الحلوب المحلية أو المستوردة؛
- غلاء المنتوجات العلفية؛
- ضعف أسعار بيع منتوج الحليب للمصنعين؛
- غياب التكوين والتأطير في مجال تربية الأبقار الحلوب؛
- طول المسافة الفاصلة بين المنخرطين وبعض تعاونيات جمع الحليب (تعاونية الإسماعيلية مثلا)؛
- ارتفاع فاتورة الكراء للتعاونيات التي لا تتوفر على مقر؛
- قدم واهتراء ثلاجات حفظ الحليب و تعطلها؛
- عدم أداء مستحقات التعاونيات من طرف الشركة المصنعة الأمر الذي سيؤدي إلى انسحاب المنخرطين مما نتج عنه توقف نشاط التعاونية (تعاونيتي الفيضة الخضراء وتعاونية تادرت).[1]

توصيات ومقترحات

- إعادة هيكلة التعاونيات بمعايير جديدة؛
- حل مشكل الكراء لدى بعض التعاونيات وإيجاد حلول بديلة؛
- تكثيف التوعية والقيام بتأطير وتكوين المنخرطين للنهوض بالعمل التعاوني بالمنطقة؛
- توفير الدعم المتعلق بالأدوية والأعلاف للرفع من الإنتاجية، وتشجيع فلاحي المنطقة على التكتل داخل هذه التنظيمات؛
- العمل على إيجاد وسيلة نقل فيما يخص عملية جمع الحليب من المنتجين وذلك قصد التقليل من مصاريف نقل المنتوج من طرف المنخرطين.

خاتمة

تشكل التعاونيات العاملة في القطاع الفلاحي على العموم وقطاع الحليب على الخصوص تعبيرا على نجاح التجربة التعاونية بمجال الدراسة. فبالإضافة إلى مساهمتها في تحسين الأوضاع المعيشية لفئات اجتماعية واسعة بمنطقة الدراسة، فإنها لعبت على المستوى الوطني دورا فاعلا من حيث توفير المواد الغذائية، من حليب ومشتقاته، هذه الدينامية ترتبط بما تتوفر عليه المنطقة من مؤهلات طبيعية واقتصادية، رغم الإشكاليات المطروحة، وقد خلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- إن التوزيع الجغرافي لهاته التعاونيات تتحكم فيه عدة عوامل؛
- ثمة توجه مستمر لفلاحي المجال نحو التكتل في إطار التعاونيات خصوصا التعاونيات المشتغلة في قطاع الحليب، وذلك من خلال التطور الإيجابي لعدد المنخرطين داخل هذه المؤسسات؛

[1] الاستمارة الميدانية، (20-21)

- تزايد إنتاجية التعاونيات والتوجه نحو تسويق المنتوج (منتوج الحليب) نحو أقاليم ومدن متعددة جهويا ووطنيا،
- تؤدي التعاونيات أدوارا سوسيو- اقتصادية مختلفة ستنعكس بشكل إيجابي على فلاحي المنطقة وأسرهم؛
- ساهمت هذه التنظيمات المهنية في إنجاز مجموعة من البرامج والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، ستساهم لا محالة في التنمية؛
- بالرغم من الدور المهم لهاته التعاونيات إلا أنها تعاني من عدة إكراهات.

المراجع:

- عبد النور صديق، "تدخلات الدولة ومنظمات المجتمع المدني ودورها في التنمية القروية بجماعة هوارة أولاد رحو إقليم تازة،" رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في الجغرافيا، جامعة ابن طفيل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، القنيطرة، (2006-2007).
- محمد بلفقيه، "الجغرافيا، القول فيها والقول عنها المقومات الابستمولوجيا"، دار نشر المعرفة، الرباط، 2002.
- محمد كريم، "الاقتصاد الاجتماعي بالمغرب، التنمية المعاقة وجدلية الاقتصاد والمجتمع"، مطبعة إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2012.
- المصلحة الإقليمية لتفعيل الاستشارة الفلاحية، جرسيف، 2021-2022.
- منوغرافية المديرية الإقليمية للفلاحة، جرسيف، 2016.
- يوسف بليط، عبد القادر التايري، عبد النور صديق، "تقييم تجربة الاقتصاد الاجتماعي بإقليم جرسيف: حالة قطاع التعاونيات الفلاحية بسهل جرسيف،" مقال صدر ضمن كتاب: "الاقتصاد الاجتماعي التضامني والحكامة الترابية، القرب رهان تنموي ومدخل للحكامة،" الطبعة الأولى، فاس، فبراير 2019.

المشروع الترابي المحلي

ورهانات الانتقال من التنمية المعطوبة إلى التنمية المطلوبة

محمد خلدون طالب باحث بسلك الدكتوراه، جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء، مختبر دينامية المجالات والمجتمعات، البريد الالكتروني Med.khaldoune@gmail.com .

رشيدة نافع: أستاذة التعليم العالي بكلية الآداب والعلوم الانسانية المحمدية، مختبر دينامية المجالات والمجتمعات البريد الالكتروني nrachida2005@yahoo.fr .

ملخص

سنستهل مقالنا هذا بالجملة الشهيرة لرئيس الهندي الراحل **(المهاتما غاندي) " كل ما تقومون به من أجلي، وبدوني، فهو ضدي."**

يوم 13 أكتوبر 2017، وبمناسبة افتتاح الدورة التشريعية، صدح جلالة الملك محمد السادس في خطابه السامي بقبة البرلمان، أمام نواب الأمة وممثلي وسائل الإعلام، مشددا على ضرورة: **" إعادة النظر في نموذجنا التنموي لمواكبة التطورات التي تعرفها البلاد، وفق رؤية مندمجة لهذا النموذج كفيلة بإعطائه نفسا جديدا، وتجاوز العراقيل التي تعيق تطوره، ومعالجة نقط الضعف والإختلالات التي أبانت عنها التجربة..."**، داعيا في هذا الصدد، إلى **" اعتماد نهج المقاربة التشاركية... مناشدا الجميع، من حكومة وبرلمان و مختلف المؤسسات والهيئات المعنية، وكفاءات وطنية وفعاليات جادة، وجميع القوى الحية، كل في مجال اختصاصه، لإعادة النظر في نموذجنا التنموي، واعتماد حلول مبتكرة وشجاعة، من أجل بلورة مشروع نموذج تنموي جديد...، وإعمال وقفة وطنية جماعية، قصد الانكباب على القضايا والمشاكل التي تشغل المغاربة، والمساهمة في نشر الوعي بضرورة تغيير العقليات، التي تقف حاجزا أمام تحقيق التقدم الشامل، الذي نطمح إليه...وملائمة السياسات العمومية لتستجيب لانشغالات المواطنين، حسب حاجيات و خصوصيات كل منطقة."**.

استلهاما بهذه التوصيات السامية، ومساهمة منا في تخصيب القوة الاقتراحية التنموية، وفي تفعيل النقاش العمومي، حول ضرورة نهج مقاربة تشاركية مندمجة، لتجديد أو **"تثوير"** مشروعنا التنموي الترابي، نقدم للمهتمين والمتتبعين والباحثين، دراسة تحليلية مطولة، تقترح مجموعة من المفاهيم ، والنماذج والمنهجيات، والأنماط والمقاربات، وليدة عدة تجارب وخبرات وطنية ودولية في مختلف ميادين ومجالات التنمية البشرية المندمجة والمستدامة، والتي يمكن الاستئناس بها، أو استثمارها بشكل تفاعلي وديناميي، في مختلف عمليات أو مراحل إعداد وتدبير البرامج والمشاريع التنموية الترابية، على مستوى مختلف مستويات الجماعات الترابية، المحلية منها، والإقليمية والجهوية، للدفع قدما بتجارب وأوراش التنمية الترابية المحلية، في أفق تعزيز وتقوية نسيج التنمية الوطنية، في إطار المشروع الترابي المجتمعي الحداثي والديمقراطي، المواكب لتحولات وتحديات العولمة الكاسحة، ولرهانات ومدارات القرية الكونية الشاملة.

أصبحت التنمية الترابية المحلية المندمجة والمستدامة مطلبا راهنا وذو طابع ملح غير قابل للتأجيل، تتطلب تجاوز المشاريع المركزة والمقاربات القطاعية التي أبانت عن تواضع نتائجها بسبب نظرتها للمجال كمعطى محايد، مقاربات وضعت من التراب المحلي موضع إسقاط للبرامج المركزية التي تتسم بمنهجيتها التعميمية ذات النمط الواحد دون مراعاة للخصوصيات المحلية، هذه التصورات لا تتماشى غالبا مع تطلعات المحلي، مما يفرض ضرورة الانتقال إلى المقاربة الترابية التي تتيح الفهم العميق لحاجيات الساكنة المحلية وكآلية لنجاح المشاريع التنموية المحلية، هذه المقاربة تجمع بين خطاب سياسي وآخر تنموي لمعالجة التحديات المجالية لتقوية مناعة وتنافسية التراب عبر إحدى أهم أدوات الاشتغال على التراب وتنميته ألا وهي **"المشروع الترابي"** .

سنروم من خلال بحثنا هذا تسليط الضوء على مفهوم **"المشروع الترابي"** في أبعاده الدلالية النظرية وحيثياته ووظيفته ومراحل بناءه وأجرأته وشروط بلورته ومختلف تمفصلاته، لإنتاج وثيقة متكاملة إلى حد ما على مستوى المعرفي والإجرائي، يحدونا في ذلك جدة المفهوم وأهمية الإلمام به من لدن الباحث في موضوع التنمية الترابية عموما والباحث الجغرافي على الخصوص.

الكلمات المفتاحية: المحلي، المشروع الترابي، الذكاء الترابي، التسويق الترابي، التنمية الإدماجية.

The local territorial project and the issues of transition from defective development... to desired development...

Abstract

We will start our article with the famous phrase of **the late Indian President (Mahatma Gandhi) "Anything you do for me, and without me, is against me".**

On October 13, 2017, on the occasion of the opening of the legislative session, His Majesty King Mohammed VI delivered his noble speech at the dome of parliament, in front of representatives of the nation and representatives of the media, stressing the need to: "Reconsider our development model to keep pace with changes in the country, according to an integrated vision of this model which will ensure by giving it new life, overcoming the obstacles that hinder its development, and remedying the weaknesses and imbalances that experience has revealed..."

He called, in this regard, to "adopt the approach of a participatory approach. He appealed to all, from the government, parliament, the various institutions and bodies concerned, national authorities, serious actors of all living forces, each in his own domain. Skills, to reconsider our development model, and to adopt innovative and courageous solutions. , in order to crystallize a project for a new development model..., and to put in place a collective national position, in order to focus on the issues and problems that concern Moroccans, and contribute to raising awareness the need to change mentalities, which stand in the way of the achievement of global progress, to which we aspire... and the opportunity of public policies to respond to the concerns of citizens, according to the needs and particularities of each region .

Inspired by these noble recommendations, and our contribution to enriching the force of development proposal, and to activate the public debate, on the need for an integrated participative approach, to renew or "revolutionize" our territorial development project, we present to the interested parties , observers and researchers, a long analytical study, proposing a set of concepts, models and methodologies The schemes and approaches are the result of several national and international experiences and expertise in various fields and areas of integrated and sustainable human development, which can be used , or invested in an interactive and dynamic way, in the different processes or stages of development and management of land development programs and projects, at the different levels of local and territorial communities, including, regional and regional, to advance experiences and workshops of territorial development, outside izon of the consolidation and reinforcement of the fabric of national development, within the framework of the project of modern and democratic societal territory, which accompanies the transformations and the challenges of an in-depth globalization, and the stakes and the orbits of **the global planetary village**.

Integrated and sustainable local territorial development has become a current, urgent and unavoidable requirement, which requires transcending centralized projects and sectoral approaches that have shown modest results due to their vision of the field as neutral data. particularities, these perceptions are often not in line with local aspirations, which imposes the need to move to the territorial approach which allows a deep understanding of the needs of the local population and as a mechanism for the success of local development projects. The tools for working and developing the soil are the **“territorial project”.**

Through our intervention, we will shed light on the concept of "territorial project" in its theoretical semantic dimensions, its raison d'être, its function and its stages of construction.

And its audacity, the conditions of its crystallization, and its various details, to produce a document that is somewhat cognitively and procedurally integrated.

The concept and the importance of knowing it for the researcher about territorial development in general and for the researcher in geography in particular.

Keywords: local, territorial project, territorial intelligence, Marketing Territorial Marketing, integrative development.

مقدمة

تفرض التحولات المتسارعة التي يعيشها عالم اليوم في إطار العولمة، قيم تدبيرية مجالية وترابية جديدة، كما تفرض إعادة النظر في الأسس المعتمدة في التنمية المحلية المستدامة كغاية تسعى إلى تحقيقها كل الشعوب قصد الرقي بمجالاتها الترابية إلى وضعية أكثر جاذبية وتنافسية. لطالما قام المفهوم التقليدي للتنمية على مقاربة قطاعية فاقدة إلى التنسيق بين المتدخلين والفاعلين الترابيين، ولم تنطلق من النظرة المتساوية القيمة لكل أرجاء التراب، واقتصرت على الفاعلية الاقتصادية دون الاكتراث إلى الفاعلية الاجتماعية، الثقافية، التوازنات المجالية والبيئية...إلا أن المفهوم الحالي يعمل على تحقيق النمو المتزامن لمختلف القطاعات وإشباع حاجات الإنسان الخدماتية، البيئية، الحضارية والثقافية...في تكامل والتقائية.

هذا التوجه الجديد يرتكز على تنمية وتقوية موارد التراب باعتبارها ركيزة ومنطلقا للتنمية الترابية المحلية المنتجة للثروة[1]، انطلاقا من كيفية تحديدها واستغلالها، بإسهام كافة الأطراف المستعملة للتراب. الشيء الذي يستدعي لفت النظر إلى مفهوم المشروع الترابي كأحد المقاربات النوعية المستجدة للاشتغال على المواضيع والإشكاليات المجالية، التي تحتم تبني سياسات ميكروترابية، تراعي الخصوصيات الثقافية والإمكانات المادية والبشرية للتراب المحلي، إذ لا يمكن تبني سياسة تنموية واحدة داخل نفس البلد[2].

فكيف يمكن إعادة النظر في التناول ألمقارباتي للتنمية الترابية؟ فأين تتموقع المقاربة الترابية والمشروع الترابي من مسألة التنمية المحلية؟

1-التراب المحلي، الترابية، المشروع الترابي والتنمية الترابية: مفاهيم مترابطة إجرائيا

يتيح التحديد الدقيق للمفاهيم رسم حدود اشتغال كل واحدة منها وضبط منهج مجال اشتغال كل مفهوم، مما يمكن الباحث من حصر مجال الاشتغال، والقارئ من أن يعرف ماذا يقصد الباحث بهذا المفهوم أو ذاك، وإذا كانت المفاهيم في مجال العلوم الطبيعية تتسم بالوضوح النسبي، فان تعريفها في العلوم الاجتماعية والإنسانية يتميز بالتعدد والاختلاف حسب المرجعيات والتخصصات، وللجغرافيا علاقة بحث وثيقة بالمفاهيم المستجدة تسهم في مناقشة طموحات المجتمع

[1] بنمختار رشيد.2012، تنمية الجهات بواسطة المعرفة والتكنولوجيا، تحد جديد من أجل إنتاج الثروة والتشغيل من خلال استغلال الخصوصيات الترابية، الذكاء الترابي والتنمية الجهوية بواسطة المقاولة تجارب دولية مقارنة، أعمال الملتقى الدولي للداخلة، إشراف : الكراوي إدريس ، كليرك فيليب، منشورات جمعية الدراسات والأبحاث من أجل التنمية، ص 27- 37.

[2] بكشوا محمد.2015ا الجهوية المتقدمة وإعداد التراب، الحكامة الترابية، من الجهوية المتقدمة إلى الحكم الذاتي...، مجلة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، العدد 32/31، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء، ص59 -65.

التنموية، ومجابهة كل أشكال التخلف الترابي، وللإشارة لا يستطيع مقالنا الإحاطة والمعالجة الشاملة والدقيقة **لموضوع التراب والترابية والتنمية الترابية** والمفاهيم المرتبطة بها، بل يبقى مساهمة بسيطة تحملنا إلى آفاق هذه المفاهيم ومقاربتها جغرافيا. يتضمن مقالنا جهازا مفاهيميا مسترسلا يرتبط عموما **بإعداد التراب**، فمن **المجال، المكان، الوسط، التنمية التشاركية، القطاعية، إلى التراب والتنمية الترابية، التشخيص الترابي والمشروع الترابي والتثمين الترابي، التسويق الترابي، التعاقدية، الإلتقائية، الموارد الترابية**...كل هذه المفاهيم تكون انساقا وحلقات مترابطة في تدبير تنمية التراب المحلي، ميزتها التداخل والتقاطع بين دلالاتها وصعوبة إقامة حدود فاصلة بينها بدقة لطبيعتها النظرية المجردة وتحديات تطبيقها في الواقع.

1-1-مفهوم التراب -LE TERRITOIR

يعتبر التراب مفهوما مشتركا بين العديد من العلوم، يصعب تحديد المجال الذي ينطبق عليه، بداية استعمل في الحقل السياسي القانوني ليعنى به جزء من سطح الأرض محدد المساحة ومقسم إلى وحدات إدارية، خاضع لسيادة سلطة مفوضة ويقع تحت وصايتها ومراقبتها، تطبعه بتوجهاتها وتزوده بمجموعة من المؤسسات التي تدبره وتقوم بإعداده والتأثير فيه حسب الاختيارات التي تراها مناسبة[1]، وتكاد تجمع معاجم اللغات الحية على الاتفاق حول أن التراب : نطاق، امتداد، مساحة أرضية معينة ومحددة، التراب قطعة أرضية من المجال، هو كل حيز جغرافي متملك approprie ،لا يعرف الديمومة، قابل للتغير بفعل التحولات المجالية[2]،مشغول ومراقب تعيش فيه جماعة بشرية تقطنه وتستعمله، يعكس نظاما معقدا ومركبا من عناصر ومكونات متفاعلة فيما بينها (الأرض، الموارد الطبيعية، الإنسان، المؤسسات، البنيات التحتية، القوانين والأعرف...)[3]،تشكل هوية مختلف الفاعلين والمتدخلين وخاضع لمنطقهم، فهم اللذين ينتجونه ويستعملونه لإشباع حاجاتهم، حاملا للرموز و القيم المشتركة بينهم.

يحيل التراب على المجال الذي نسقط عليه الطاقة والمادة[4] ، هويته متفردة ذو خصوصيات، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، ايكولوجية وتاريخية[5]...، واقع يعاش بصفة مشتركة بين مجموعة من الأفراد تربط بينها روابط بمجال سريع التطور [6]، فهو نتاج سيرورة تاريخية، ذو أبعاد معاشة وأخرى مدركة، تقترن بالثقافة المعاشة وشبكة الأماكن الترابية المترابطة .

تطور مفهوم التراب من ذلك المجال القار إلى الإطار الذي ينتظم داخله المجتمع، يحتضن إمكانات وموارد متاحة وكامنة، مادية وبشرية، يمكن تعبئتها مستقبلا بفضل الدينامية الترابية التي سيعرفها التراب تحت إشراف سلطة معينة يخضع لها على سبيل الإدارة والمراقبة والتوجيه، عبر مجموعة من الآليات المؤسساتية والقانونية وبالتالي لم تعد التنمية من أجل

---

[1] LEVY,J & LUSSAUL.M,2003,dictionnaire de la géographie et de l'espace des sociétés , éd. BELIN, Paris, p 919.

[2] الزرهوني محمد وآخرون،2016، الدينامية العقارية وأثرها عل تهيئة المجال الترابي بجماعة القروية أولاد الطيب بالضاحية الجنوبية لمدينة فاس، المدن وإعادة تشكيل الأحياز الترابية الريفية المتوسطية: دراسات لحالات من المغرب وفرنسا والجزائر، نشر وإصدار مختبر الدراسات حول الموارد والحركيات والجاذبية، تنسيق: هلال عبد المجيد، الدكاري عبد الرحمان، جروف سعيد، جامعة القاضي عياض، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ص 67- 99.

[3] ROBERT, P., 2012, » petit robert «, édition pierre-de-Coubertin, paris, p : 2539.

[4] كتمي سعيد.2015،المشروع الترابي أداة استراتيجية للتنمية المحلية حالة جماعة إغزران الجبلية، ، «؟ تراب المشروع والمشروع الترابي أي مشروع لأي تراب» أشغال الدورة الخامسة لمنتدى التنمية والثقافة لاغزران، منشورات الجماعة القروية لاغزران رقم9 ، تنسيق : البقصي محمد والزرهوني محمد، ص 49 -60.

[5] BAILLY, A & FERRAS, R., 1997, Eléments d épistémologies de la géographie, 2eme éd, Armand Colin, Paris : 191

[6] هرهار ع الله.2012،"سياسة الأرض وعوائق التنمية" مجلة إضافات العربية لعلم الاجتماع، العدد 19 ، صادرة عن الجمعية العربية لعلم الاجتماع، ص 154 – 176.

التراب بل التراب في خدمة التنمية أي التنمية بواسطة التراب[1] ، لذا لا يجب أن يكون مجال صراع بل مجال بناء بواسطة تشبيك وتنسيق جهود القوى الفاعلة في بناء وإنتاج التراب، وتمكينها من الانجاز الجماعي لمشروع تنمية ترابية وفقا لمخططات تعاقدية تتطلع للمستقبل، متحلية بثقافة الإلتقائية، هكذا أصبح التراب براديغما paradigme في حقل التنمية وتدبير المجال ومقاربة قضاياه[2].

1 – 2 مفهوم الترابية -LA TERRITORIALITE

تمثل المقاربة الترابية رهانا نظريا من بين أهم النظريات التنموية، حسب مضامين المفاهيم الأصلية البدائية التي تطورت بداية مع الجغرافي" رافستان " Raffestin وأخذت تتطور مع جغرافيين آخرين تجلت في أعمالهم على شكل تصورات عن علائقية مكونات المجتمع وحيزهم الجغرافي، يقتضي مفهوم الترابية اكتشاف حقائق اجتماعية تدرك كبناءات تاريخية للفاعلين أفرادا وجماعات نتيجة لاستراتيجياتهم في البحث عن الاستقلال والهوية، وباعتبارها نظام علاقات بين جماعة تنسجها مجموعة من الوسائط،" هي بنية اليومي الكامن، بنية علائقية لليومي غير المرئي، ويتم تعريفها أيضا بأنها مجموع العلاقات القائمة بين أفراد مجتمع معين في سياق تطور معقد بتراب ما، تتجاوز حدود تفاعلاته عناصره الداخلية، بل يعيش تفاعلا بين مكوناته الداخلية والعالم الخارجي، بمساعدة وسائط لتلبية حاجات وتحقيق أكبر استقلالية ممكنة اعتمادا على الموارد الترابية[3]

إن الترابية أداة جديدة لقراءة الظواهر الاجتماعية، تمكن الهوية الاجتماعية بكل خصوصياتها من أدوات تقييم المعاش le vécu في شموليته، بما في ذلك المشاريع الترابية الممكنة على مستوى قابلية التطبيق والاندماج، وتبرز الترابية أهمية الصلة بين المسألة الاجتماعية والحيز الترابي[4] ، وعليه نخلص إلى أن الترابية تتيح إمكانية إعادة التفكير في المجال كفرضية يمكن مراجعتها وليس كمعطى تابث يتحرك بعفوية وغير قابل للتحليل والقياس، بل يمكن من اقتراح مسبق لإعادة التفكير في المجال بمختلف أنساقه المعقدة المتفاعلة المنسوجة بين المجتمع والمجال المنتج من قبله.

ترتكز المقاربة الترابية على جعل الإنسان محور العملية التنموية التي تنطلق من الفرد وإليه، تتطلب إحساس المواطنين بأنهم مسؤولون اتجاه شؤون المجتمع والتراب[5] ، هي الاعتراف بحق وواجب الأفراد والجماعات في أن يكونوا صانعين لتاريخهم ومبدعين لذواتهم ولحياتهم الفردية والجماعية، وتفهم أيضا على أنها طريقة لتنشيط الأدوار بين السلطة والفاعلين المؤسساتيين، ويضفي تمثلها صفة الفاعلية والنجاعة على الفعل العمومي في اشتغاله على التراب والتخطيط

---

[1] الخزان بوشتى .2011 مجلة المجال الجغرافي والمجتمع المغربي، " تثمين الموارد الترابية والتنمية المحلية بفاس الكبرى" خاص التنمية الترابية ، بالمغرب :الرهانات، الاستراتيجيات والفاعلون، مجلة نصف سنوية، العدد 13 ص 03 -21.

[2] RAFFESTIN, Claude., 1711, » Paysage et territorialité «, cahiers de géographie du Québec, Vol. 21, N° 53-54, p : 123-134.

[3] GUY, D, M., 2004, » Pour une approche compréhensive et complexe des objets géographiques «, cahiers géographique, N°5 p101.

[4] محسن إدالي ويحيى الخالقي ومحمد الغاشي .2015، "المشروع الترابي وجدلية التنظير والممارسة (مقاربة سوسيوجغرافية-ثقافية-انتخابية) - أشغال الدورة الخامسة لمنتدى التنمية والثقافة لاغزران – تنسيق: محمد البقصي ومحمد الزرهوني – تقديم: محمد بوغلام.

[5] نعيم محمد وشافقي مصطفى. 2008، "العمل الجمعوي خيار التنمية المحلية بالوسط الواحي نموذج واحة تودغة" نحو إستراتيجية تخطيط التنمية المجالية في العالم العربي بأبعادها المحلية والقومية والعالمية، الجزء الأول، التنمية المحلية، تنسيق :الأسعد محمد، أبحاث الملتقى الرابع للجغرافيين العرب، منشورات الجمعية الوطنية للجغرافيين المغاربة، الرباط ص 463 – 477.

له، ومطلب يجب أن يسعى إليه **الباحث الجغرافي** عند مقاربته للفاعلية البشرية في التراب باعتبار **الجغرافيا** تشتغل بشكل أفضل على التراب ومعانيه الاصطلاحية وبشكل مندمج وشامل نسبيا[1].

1 -3 مفهوم التراب المحلي -LE TERRITOIR LOCAL

يعتبر مفهوم" المحلي "مفهوما تركيبيا غامضا لا يوجد مقياس محدد نحكم بمقتضاه أننا إزاء مجال محلي، فالمقياس الجغرافي الذي يمنح صفة المحلية للتراب قد يزيد أو ينقص حسب تصور كل دارس، إلا أنه يبقى مجالا متصلا محدودا من حيث الرقعة الترابية، يجسد ظواهر ملموسة ونقط وأشكال وتضاريس طبيعية مختلفة الأحجام، ورموز مشيدة ومشاهد حالية وشواهد أخرى سالفة

(Il incarne des phénomènes tangibles, des points, des formes, des terrains naturels de différentes tailles, des symboles construits, des scènes actuelles et d'autres preuves du passé)، مصدرها العمل البشري المنتج في إطار علاقات بين أفراد مجموعة أو المجموعات البشرية المحلية التي استغلت هذا المجال خلال فترات زمنية متتالية[2].

التراب المحلي هو بكل تأكيد الوعاء الأمثل لطرح القضايا الجغرافية الجوهرية لتنمية البحث الجغرافي، فهو بمثابة مختبر لفحص وتقييم مدى نجاعة وملائمة ما يطبق من مناهج ومقاربات في تنفيذ المشاريع التنموية الترابية التي يقوم بها مختلف المؤثرين الترابيين (الدولة، الجماعات الترابية، الخواص، الأحزاب ، النقابات، المنظمات الغير حكومية، مؤسسات المجتمع المدني، المواطنون،...) فهو حصيلة استراتيجيات استغلال وتدبير مركبة لفاعلين ينتمون لميادين مختلفة في الاقتصاد والسياسة والثقافة و البيئة...عبر قرون من الزمن، ويستمد تفرده وخصوصياته من عدة مرجعيات تاريخية، إثنية، عرقية، قبلية، هوياتية، ثقافية،...وبذلك يعتبر تجسيدا للتنوع والاختلاف داخل الوحدة الوطنية.

تفرض المقاربة الترابية عموما العودة إلى المحلي وإقرار أهميته ومركزيته في موضوع التنمية الترابية المستدامة والمندمجة، يعني أسبقية المحلي والاجتماعي على الوطني والسياسي، فالاجتماعي يسبق السياسي والمحلي يسبق الوطني، فالعودة إلى المحلي والنخب المحلية والمؤسسات المحلية والديمقراطية المحلية أصبح اليوم بمثابة البديل السياسي الذي تراهن عليه الكثير من المجتمعات المعاصرة وكثير من القوى السياسية، من هنا جاءت الأهمية الخاصة التي أصبح يحتلها المحلي، إذ يستحيل تحقيق تنمية ترابية محلية شاملة دون إدماج المجتمعات المحلية ضمن المجتمع الكلي .فلا بد من إحياء وبعث المحلي في زمن ما هو عالمي، فالعالمي يتكون من المحلي في إطار العولمة[3] ، التي أثرت في محيطنا اليومي، ففي كل يوم يلتحق ما هو عالمي بما هو محلي والقرية العالمية التي تبنى نصب أعيننا تدمج تدريجيا كل فرد في مجال أرحب.

هكذا اتخذ المحلي أهمية قصوى بصفته محورا رئيسيا في العمل الرامي إلى تجديد البنية الاقتصادية والإدماج والتمكين الاجتماعيين، يصاحبه العمل على إبراز المؤهلات والمواهب والطاقات الإنتاجية المحلية، وبذلك ينتقل التعاون المحلي إلى مستوى الاشتغال كعاملحاسم في تحديد المقدرة والتنافسية المحلية في انسجام مع الرأسمال البشري المتوفر، والتفاعل

---

[1] نجيب جيري.2004، الحكامة وسؤال المدلول: "مقاربة إبستمولوجية في المفهوم والسياق المرجعي": قراءة نقدية، مجلة القضاء الاداري المغربي العدد 04، ص 146.

[2] الأكحل محمد.1997، "أية منهجية للتدخلات العمومية من أجل التنمية المحلية بالمجالات البورية؟ حالة :هضبة بنسليمان" مناهج البحث في الوسط الريفي المغربي، تنسيق :كرزازي موسى وايت حمزة محمد، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم113، ص 14.

[3] موراي وري. 2013،"جغرافيات العولمة :قراءة في تحديات العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافة" سلسلة عالم المعرفة، عدد397، ص 29.

ما بين المدارس والجامعات والمقاولات ومراكز التكوين والشبكات المهيكلة وغير المهيكلة، وللجغرافيا دور كبير في إعادة الاعتبار إلى المحلي والهويات المحلية[1].

2 -تتطلع التنمية الترابية بواسطة المشروع الترابي إلى بناء تراب مستدام وتنافسي

يقترن مفهوم التنمية عموما والتنمية الترابية خاصة في أغلبية التعريفات بكلمات وتعبيرات مغرية من قبيل حياه أفضل، حياة كريمة، تقدم، تطور، ديمقراطية ...كما يمكن تعريف التنمية على نحو إجرائي بأنها السبيل الذي من خلاله يسعى الإنسان إلى تغيير الظروف والواقع بما يعتقد أنه يهيئ له العيش الكريم، وتشمل هذه العملية استثمار وتطوير الموارد وإقامة التنظيمات اللازمة وبلورة المفاهيم والتصورات التي تؤدي مجتمعة إلى حياة أفضل في جانبيها المادي والمعنوي.

تروم التنمية الترابية بواسطة المشروع الترابي في أبعادها كمقاربة أفقية ومن أسفل كنهج ومقاربة تنموية جديدة، شمولية، مندمجة، وموطنة لإعداد التراب، إلى إحقاق تنمية شمولية مندمجة ومواطنة وتوفير محيط ملائم يمكن من تقوية القدرات الفردية والجماعية في إطار مبادرات محلية تهدف بالأساس تعبئة الموارد الترابية المحلية المتاحة والكامنة، واستثمار المقومات الذاتية كشرط للتكيف مع المستجدات وتحقيق التأهيل الذاتي[2] ، ولإحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين بهدف إكساب المجتمع القدرة على التطور المستمر[3]، وتسهم في تشكيل تراب صحي سليم ومستدام بيئيا، ملائم ومسؤول اجتماعيا، ومريح وحيوي اقتصاديا، ومن خصائصها أيضا أنها تنمية ذكية، مستديمة وإدماجية تتطلع إلى تحقيق تنمية متوازنة ومنصفة.

الوثيقة رقم1 :ركائز التنمية الترابية المستديمة المندمجة والشمولية

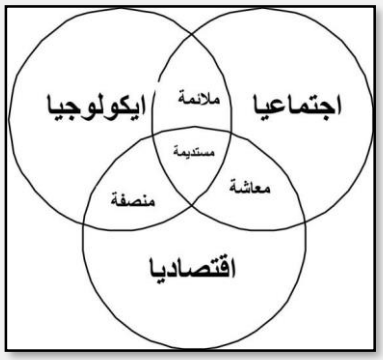

- التنمية الذكية :

تقتضي التنمية الترابية الذكية الإدماج العميق والذكي للمقاربات الجيواستراتيجية والسياسية والمقاربات السوسيو اقتصادية بتراب معين[4] ، تنمية اقتصادية، اجتماعية، ثقافية وبيئية...تقوم على المعرفة والابتكار، تكرس أنشطة ذات قيمة مضافة عالية تعزز تنافسية التراب، وترمي إلى تقوية وتأهيل والرفع من المستويات التربوية والبنى الفكرية، في تعاون

[1] الهادي المثلوثي.2006، "في عودة الوعي إلى الفكر الجغرافي العربي"الملتقى الرابع للجغرافيين العرب نحو إستراتيجية لتخطيط التنمية المجالية في العالم العربي بأبعدها المحلية والقومية والعالمية، ص 695 – 710.

[2] زهير البحيري- امحمد موساوي. 2019، العمل الجمعوي ورهانات التنمية الترابية. عبد القادر الزعل، مفهوم المجتمع المدني والتحول نحو التعددية الحزبية.

[3] بحكان ميمون وآخرون.2011، "المجتمع المدني والتنمية المحلية" المجتمع المحلي والحكامة الترابية، تنسيق :الزرهوني محمد والبقصي محمد، أشغال الدورة الثانية والعشرون، منشورات الملتقى الثقافي لمدينة صفرو،ص 12 – 29.

[4] الاسماعيلي أسماء. 2015،"الجهوية المتقدمة ورهان التنمية المحلية «مجلة مسالك في الفكر و السياسة و الاقتصاد المغرب عدد 32/31.

وثيق بين كافة الأطراف داخل التراب من **مراكز بحث، جامعات، منتخبين محليين، مؤسسات رسمية ومدنية والمقاولات.**[1]

- التنمية المستديمة :

تنمية شاملة تدمج الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية[2] ، تروم اقتصادا أكثر فاعلية وتنافسية في استخدام الموارد، وتأخذ بعين الاعتبار سلامة الأوساط البيئية وتأمين الاستغلال العقلاني للموارد مع الحد من أوجه تبذيرها وتطوير الاقتصاد الترابي دون تجاوز حدود ما تتيحه البيئة وما تستطيع تحمله، فالاستدامة تعني سعي الجماعات الترابية دائما للأفضل القابل للاستمرار، وتمثل التنمية المتوازنة هدفا استراتيجيا للسياسات التنموية في كافة الدول وهو ما يعني ضمنيا مراعاة مبدأ العدالة الاجتماعية والاقتصادية في مجالات توزيع الفرص وتثمين للموارد، ومن تم تحقيق تنمية منصفة تطال الجميع بصورة متوازنة[3].

- التنمية المندمجة :

تفرض إعمال المقاربة الترابية في التنمية المحلية، باستحضار الخصوصيات وتكثيف الجهود لتعبئة الموارد الترابية التي غالبا ما تكون خفية، إضافة إلى الرأسمال البشري والثقافي اللامادي لخلق الثروة، علما أن هذه الثروة هو إحداث لأنشطة ذات قيمة مضافة عالية تسهم في خلق اقتصاد ذو معدل تشغيل مرتفع يعزز التماسكين الاجتماعي والترابي، كما تتجلى التنمية المندمجة أيضا في التنمية الفعالة للموارد الترابية التي تأخذ بعين الاعتبار البعد الاجتماعي بالتطلع إلى تحسين الحياة الاجتماعية وتخليقها.

تعد الموارد الترابية من مقومات التنمية الترابية المحلية الذكية، المستدامة و المندمجة ، فهي أساس الرهان التنموي للتراب المحلي وآفاقه المستقبلية، لايمكن الحديث عن التراب والمشروع الترابي التنموي دون التطرق إلى العلاقة بينها وبين الموارد الترابية، باعتبارها رهان المؤسسات المشرفة على إعداد تراب، وتعرف الموارد الترابية بكونها كل الأشياء المادية واللامادية (الرمزية)التي توجد بتراب معين والناتجة عن تاريخ طويل وعن تراكمات سابقة في أساليب الاستغلال من طرف الساكنة، والتي تعكس نوع التنظيم الاجتماعي المحلي[4] ، نابعة من عمق هوية التراب، ومن سمات الموارد الترابية التنوع والتعدد حيث يمكن تقسيمها حسب أصلها إلى[5] :

---

[1] كسافيي لوفيل فرانسوا. 2012،" الالتقائية الشاملة والتباينات المحلية ضرورة تجديد الذكاء الاستراتيجي، نوع الوثيقة : فصل/ مقتطف، عنوان الوثيقة الجماعية : الذكاء الترابي والتنمية الجهوية بواسطة المقاولة : تجارب دولية مقارنة الناشرL'Harmattan : سنة النشر2012 : التفصيلات المادية : ص. 19-25

[2] امارتيا صن. 2014،"التنمية حرية «مجلة عالم المعرفة عدد303، ترجمة :شوقي جلال،ص 21.

[3] الحسين رحيم.2016، المدن وإعادة تشكيل الأحياز الترابية الريفية المتوسطية: دراسات لحالات من المغرب وفرنسا والجزائر، نشر وإصدار مختبر الدراسات حول الموارد والحركيات والجاذبية، تنسيق : هلال عبد المجيد، الدكاري عبد الرحمان، جروف سعيد. ص13 – 42.

[4] RAFFESTIN, C., 1979, « Pour une géographie du pouvoir « Paris, LITEC, 249 p

[5] عرابي مراد. 2012، "دينامية المجالات الريفية وتدبير التراب، جماعتي أولاد غانم وأولاد عيسى نموذجا"، بحث لنيل شهادة الماستر، شعبة الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالجديدة، جامعة شعيب الدكالي، ص 30.

الوثيقة رقم 2 :أصناف و أنواع الموارد الترابية

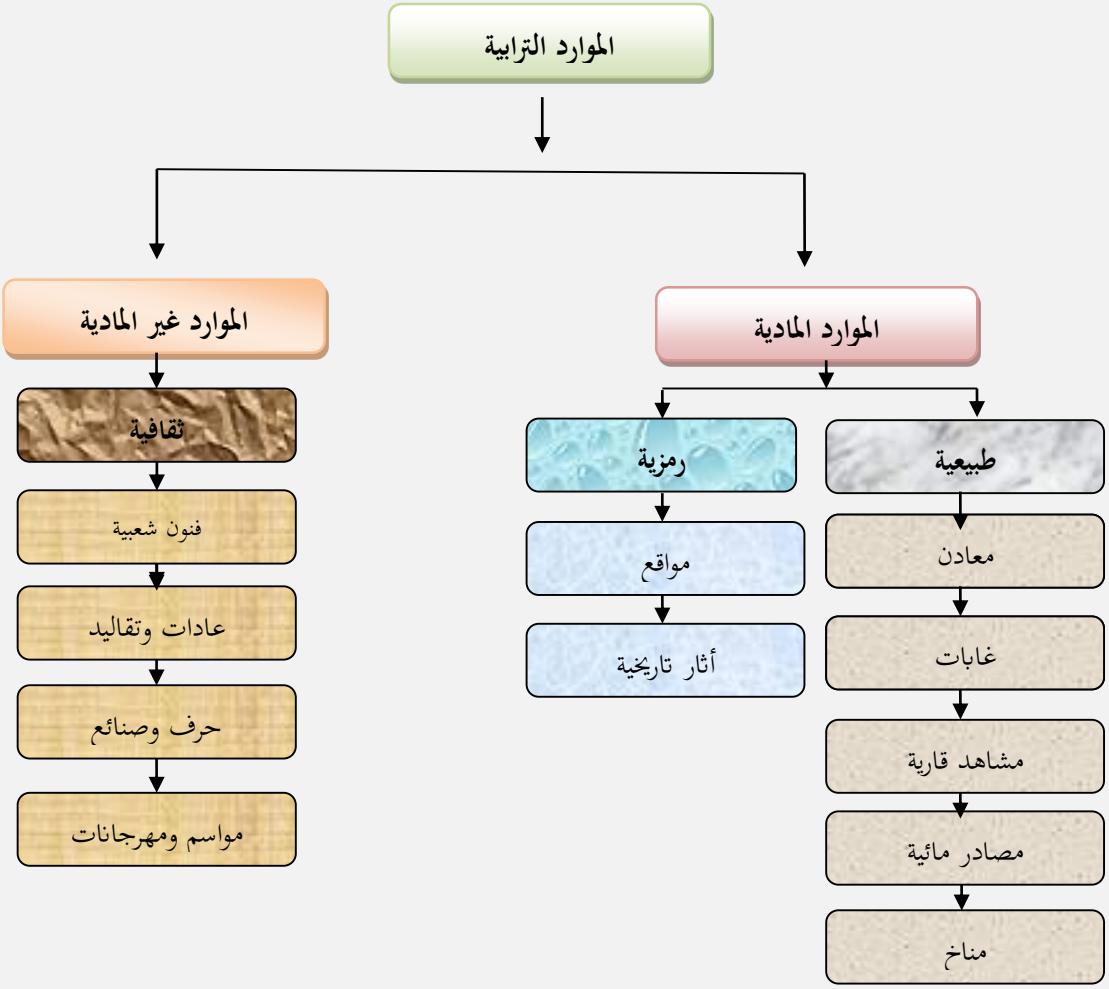

وعلى مستوى آخر يمكن أن نقسم الموارد الترابية إلى قسمين:

1-موارد ظاهرة ومتداولة :

تستغل من قبل الساكنة المحلية، وهي بالأساس موارد طبيعية، يجري استغلالها في كثير من المناطق بشكل عشوائي وغير متبصر، الشيء الذي يمثل تحديا حقيقيا للتنمية الترابية المحلية المستدامة، والمتمثل في وضع استراتيجيات حفظها وصيانتها لضمان استمرارها في المستقبل[1].

2-موارد كامنة :

تختزنها المجالات الترابية ومجموعاتها البشرية، تتطلب تعبئتها واستغلالها توجيه مسارات التنمية الترابية نحو الوجهة الصحيحة، بإبراز واكتشاف كل مكنونات عناصر التراب، وإدماجها بسلاسة في أنساق إنتاجها المحلي ارتباطا بالخصوصيات المحلية للتراب، ونميز بين الموارد الترابية والمؤهلات العامة التي تتشابه فيها مجالات ترابية كثيرة، وبين الموارد

[1] VEYRET, Y., 2005, « Développement durable et géographie », sous la direction de Yvette Veyret, p13, pp : 11-38, HATIER, Paris

الخاصة والذاتية ذات التفرد والتنافسية (ارغان، الزعفران، حب الملوك...)، التي يسجل فيها اختلاف كبير بين مجال وآخر، والتي تشكل الرهان والشرط الأساسي للتنمية الترابية حسب المقاربة الترابية.

3-تتوخى التنمية الترابية والمشروع الترابي الإنصاف السوسيوترابي وإشباع الحاجات

يهدف المحور إلى معالجة موضوع التنمية الترابية بالنظر إلى تلبية الحاجات الأساسية للساكنة وإرضاء طموحاتهم وتحقيق انتظاراتهم ضمن حدود الإمكانات البيئية، حيث أن هناك نوع من الارتقاء المتتالي للحاجات في شكل نظامي متدرج من الحاجات الأدنى إلى الأعلى، باعتبار أن الحاجة من القيم التي تعد مطلبا مشروعا للإنسان، هكذا يرتكز خطاب الترابية وتنمية التراب بواسطة **مشروع التراب** على مسلمة أساسية، أنه بقدر ما يتحلى التعامل البشري مع الموارد بفاعلية بقدر ما يتحقق إشباع الحاجات الأساسية، ومن ثم نعتبر أن الموارد الطبيعية مفهوما ثقافيا .نظرا إلى أن الموارد ليست كيانا طبيعيا مستقلا بذاته، ولا هي ذات صفة بشرية صرفة ، بل هي حصيلة تفاعل بين إمكانات تحتويها البيئة الطبيعية وقدرات بشرية تستطيع من خلال إجراءات محددة لاستخراج تلك الإمكانات من مكامنها لتلبيه حاجات الإنسان، وتقترن التنمية الترابية المستدامة بتراب معين بمؤشرات إشباع الحاجيات الأساسية للساكنة التي تصنف في خمسة أصناف كبرى:

1-الحاجيات الفيزيولوجية :تغذية، هواء...

2-الحاجيات الأمنية :شغل، ضمان متاع الأفراد...

3-الحاجيات الاجتماعية :الانتماء إلى الجماعة، المشاركة في أنشطتها...

4-الحاجة إلى تحقيق الذات :عدالة، إنصاف، مساواة، كرامة...

5-الحاجة إلى المعرفة والفهم

يضفي التفاعل القائم بين الأبعاد الطبيعية، الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية والتقنية على التنمية المستدامة للتراب التناغم والتآزر بين الإنسان وبيئته بهدف إقرار عدالة وإنصاف سوسيوترابيين لفائدة الأجيال الحاضرة والمقبلة.

4-المشروع الترابي مقاربة من أسفل وخارطة الطريق لرفع مظاهر الهشاشة والإقصاء الترابيين

هيمن لعقود الهاجس الأمني على تدبير التراب والتدبير البيروقراطي وقامت التنمية على أسس مقاربة قطاعية محكومة بمنطق المردودية الاقتصادية ومبنية على تجزئة التراب، وأثبتت المشاريع الترابية ذات الطابع التوجيهي المفروضة من الأعلى عن محدوديتها، وعجزت عن تحقيق غاياتها المرجوة، بل كرست تفاوتات واختلالات سوسيوترابية ومجالية صارخة، وأزمة شمولية تعددت امتداداتها وانعكست سلبا على المستوى المجالي والاجتماعي، خاصة الشعور بالانتماء إلى التراب والهوية الجماعية وسيكولوجية الممارسة ، مما عمق مظاهر الهشاشة الترابية[1].

لا يمكن الحديث عن الهشاشة في غياب الإنسان، هذا الأخير ليس بالكائن الخامل بل الأشد تأثيرا وتأثرا، لذلك فوضعية عدم التوازن تنجم عن عوامل طبيعية وأخرى بشرية كل واحدة تفاقم الأخرى، باعتبار أن الهشاشة الطبيعية والبشرية

[1] الهشاشة فهي حالة لا توازنinstabilité ، تقابل عموما حالة التوازن stabilité يكون عليها نظام معين، ففي جميع الحالات عبارة عن تطور نحو تأسيس أنظمة جديدة، ناتجة عن غياب التماسك الداخلي بين جميع الأنساق المتفاعلة بينها والمكونة للتراب، وكلتا الحالتين تعبران عن مرحلة من تطور دينامية التراب والنسق العام، ففي حالة التوازن تكون الأنظمة صالحة وقادرة على العطاء والتجدد والعكس.

هما متلازمتان كل واحدة تأثر وتتأثر بالأخرى، مثلا كلما ارتفع عدد السكان إلا وازدادت حاجاتهم من موارد مجالهم مما يؤدي إلى الضغط عليها(تربة، غطاء نباتي، مياه، معادن،...) مما يتسبب في تدهور الوسط الطبيعي الهش أصلا، وأمام عجز التراب على تلبية الحاجيات السكانية وإشباعها تتعمق الهشاشة السوسيو اقتصادية والمجالية، باعتبار التراب حامل لأنشطة الساكنة وموارده الترابية بمثابة الرأسمال المحرك لدينامية الجماعة.

تستدعي هشاشة التراب كوضعية مجالية الفهم والتدخل العاجل لإعادة الأمور إلى نصابها، ذلك يتطلب القدرة على الفهم الصحيح والدقيق لميكانيزمات اشتغال الدينامية العامة للتراب عن طريق التشخيص، ودرجة عالية من المهارات الفنية والتقنية والتخطيطية لإعداد التراب وإحلال التوازن الاستراتيجي من جديد، هذا ما يشرعن ضرورة استحضار التنمية الترابية المحلية كاستراتيجية مميزة للتدخل، ترتبط بالوضعية الخاصة للمجال الترابي المعني وبمقاربة محلية شاملة متقاطعة الإلتقائية وتشاركية، تتجلى أهدافها في إيجاد الحلول للمشاكل الاجتماعية والعمل في إطار تشاركي مع مختلف الفاعلين و المؤثرين الترابيين الأساسيين، ورهانا لتقوية وتنشيط التراب عبر تنظيم شروط التنمية[1] لتجاوز معيقات التنمية الترابية المتمثلة في مظاهر الهشاشة الترابية في بعديها الطبيعي والبشري.

4 -1 المشروع الترابي :المفهوم والأبعاد

ارتبطت لفظة المشروع بعالم المقاولة كمسلسل عمليات محدودة في الزمان والمكان في إطار محيط سوسي واقتصادي يستهدف ربحا في الغالب، فهل استراتيجية إعمال فكر المقاولة والمقاربات المقاولاتية يمكن تطبيقها في تدبير التراب؟ هل طبيعة القضايا الترابية التدبيرية تسمح بتطبيق فكر المقاولة خاصة وأن الجماعات الترابية لا تستهدف الربح[2] ؟ إلا أن المشروع الترابي في بعده المجالي التنموي هو مجموعة أهداف يلتف حولها الفاعلون والمؤثرين الترابيين يسعون بلوغها وفق نظرة استشرافية، ووفق مقاربة أفقية تعتمد تنسيق الجهود والتدخلات والتعبئة الشاملة للموارد الترابية بغية تنمية وتأهيل حيزهم الترابي.

إن المشروع الترابي فعل في التراب وخيار استراتيجي و إداري للجماعة الترابية ، يبني على شروط معلومة أو متوقعة ويرتبط بأهداف محددة ومعلنة، يعكس خيارات لتصورات مسبقة متجانسة ، تترجم إرادة جماعية بين كافة فاعلين لتحقيقها في المستقبل، يوحدهم نظام قيم مشترك يتطلع إلى إحقاق تنمية التراب بواسطة برامج عمل(PAC) ومخططات تنموية(PDP,PDR) تعاقدية ومتفاوض حولها، وبمعنى آخر فالمشروع الترابي نهج جديد، وسيلة وتطبيق فعال، منهجية طموحة براغماتية، أداة استراتيجية توقعية لتدبير التراب، تعكس رغبة سياسية قوية وشراكة اجتماعية حقيقية من أجل فعل ترابي ناجع، بضبط مراحل وتقنيات الانجاز وشروطه، كمدخل يستجيب لتحدي تنوع مجال التدخل، يتيح فرص التكيف مع طبيعة الأوساط المجالية المتنوعة والأنشطة المتعددة المزاولة داخلها، يساعد كل تراب محلي على بلورة مشروعه التنموي المنبثق منه وإليه.

---

[1] جواد أبو زيد ومنير الصادكي – 2015-» المشروع الترابي آلية لتثمين الموارد المحلية وتحقيق التنمية الترابية حالة منطقة جرسيف" -أشغال الدورة الخامسة لمنتدى التنمية والثقافة لاغزران – تنسيق: محمد البقصي ومحمد الزرهوني – تقديم: محمد بوغلام.

[2] شنفار عبد الله.2015، "الفاعلون المحليون والسياسات العمومية المحلية دراسة في القرار المحلي »، المجلة المغربية للإدارة والتنمية المحلية (REMALD) العدد 130 – 2020، ص 193.

يتبنى المشروع الترابي مبدأ البناء من الأسفل لتقوية المناعة والتنافسية الترابية وتأهيل المجتمعات المحلية عن طريق الاستثمار في الخصوصيات والتفرد كموردين محليين، هو نظرة جديدة لتجاوز التدخلات القطاعية وتكريس الإلتقائية وبلورة نظرة شمولية تسمح بتحقيق تنمية ترابية محلية مندمجة ومستدامة تقوم على خاصية التجانس الترابي، يتأسس المشروع الترابي بناءا على تشخيص ترابي استراتيجي مبني على مبدأ التشاركية يعبئ كافة الفاعلين والمؤثرين الترابيين والشركاء المحتملين تعزيزا للثقة والتفاعلية والإجماع، يحدد الأولويات والحاجيات والموارد المتاحة والكامنة، وتوضع بناءا على نتائجه استراتيجيات وسيناريوهات التنمية (برامج ومخططات تنموية) فوق حيز ترابي محدد[1].

2-4 المشروع الترابي تنوع في الخصائص والأهداف التنموية

ينبثق المشروع الترابي عن عمل منظم كفيل بأن يترجم على شكل عمل ممأسس لترسيم مشروع معين، ذلك أن الأمر يتطلب ابتكارا اجتماعيا ترابيا، حيث أن إنتاج التراب لا يمكن تصوره دون قرب تنظيمي ودوام تفاعل بين كافة الفاعلين والمؤثرين الترابيين والشركاء المحتملين، ومن تم فالمشروع الشمولي والاستراتيجي يتميز **بأربعة خصائص:**

- ✓ يثمن الموارد الخاصة بالحيز الترابي ويرفع جاذبيتها إزاء النطاقات الترابية المنافسة.
- ✓ يعبئ ويشرك كل مكونات الحقل التنموي في مسلسل تصور وتنفيذ المشروع الترابي.
- ✓ ينسق تدخلات وأهداف الفاعلين، وترشيد وسائل التدخل والرفع من مفعول المشاريع والعمليات، والتموقع الفعال للتراب المحلي بالنسبة للأسواق لتحسين عرض التراب ودعم جاذبيته.
- ✓ يتسم بالاستدامة والاستراتيجية، يرسم أهداف طويلة الأمد وبرامج ومخططات تنجز على المدى المتوسط، وعمليات تنفذ على المدى القصير.

3-4 تقوم بلورة المشروع الترابي على ثلاثة دعامات

يصعب ضمان مشروع ترابي فعال ونشيط وخلق دينامية ترابية محلية حقيقية، إلا انطلاقا من تبني عقلية التخطيط الذكي والاستراتيجي الذي يحتاج إلى أن يرتكز على جملة من الدعامات أبرزها:

- ➢ **مبدأ الاستعراضية أو العرضانية** :تتيح لكافة الفاعلين والمؤثرين الترابيين والشركاء المحتملين التمكن من مشروع التراب في مختلف مكوناته الموضوعية وأهدافه(الاقتصادية والاجتماعية، البيئية، الثقافية) ...وتوضحه في مختلف تمفصلاته، وتفاعلاته الداخلية ومع محيطه الخارجي، كما تسمح بتثمين الموارد الترابية وتقوية القدرة التفاوضية للتراب مع الشركاء الخارجيين في إطار تعاون بيترابي[2].
- ➢ **التشاركية** :عنصر مركزي في مشروع التراب، يمكن من إضافة أشكال مختلفة :معلومات، المشاركة في التصور واتخاذ القرار Co-décision التشاركية في البناء Co-construction.
- ➢ **الحكامة** :إيجاد الوسائل وتوفير مناخ التواصل والتشاور والإشراك ومد الجسور بين المنتخبين والفاعلين والساكنة لتحديد مشروع جماعي للتراب، مادام أن الرهان مشروع التراب يقصد منه إحقاق التنمية الترابية.

---

[1] حسن كتمور – 2015، "المشروع الترابي والمقاربة التشاركية: منهجية عمل مخطط التنمية الجماعي" -أشغال الدورة الخامسة لمنتدى التنمية والثقافة لاغزران – تنسيق: محمد البقصي ومحمد الزرهوني – تقديم: محمد بوغلام.

[2] بوعدين لحسن.2015، أهمية الحكامة الترابية في إنعاش الاقتصاد المحلي مجلة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد -المغرب: ع31,32

5-التشاركية، التشخيص الترابي، التخطيط الترابي الاستراتيجي أدوات ناجعة لهندسة مشروع التراب

في العقدين الأخيرين استرعى الانتباه مسألة إشراك الساكنة المحلية في عمليات تشخيص التراب وتخطيط التهيئة والتنمية الترابية، ففي الواقع عرفت جل المشاريع الترابية التي أنشأها البيروقراطيون المركزيون فشلا ذريعا، حيث أصبح استثمار المهارات المحلية عن طريق تفعيل إشراك السكان في المشروع الترابي أحد أشكال المسؤولية وأحد الوسائل ضمان ديمومة الأشغال التهيئة التنموية وحفظ الموارد الطبيعية من الهشاشة والتدهور.

1-5 التشاركية ضمن مشروع تنمية التراب

يحيل مفهوم التشارك لغويا إلى التفاعل، حيث يكون الفعل متبادلا بين الأطراف المشاركة في صنع حدث ما أو اتخاذ القرار معين، وهي عملية لتقييم التراب من حيث المؤهلات الجغرافية، الجيواستراتيجية، الطبيعية، البشرية والثقافية، وكذا المناخ السياسي (التوابث الترابية) من خلال تحديد الرأسمال الترابي وتكوين نظرة عامة على وضعية **العرض الترابي**[1]، وتقييم مدى قدرته على منافسة عروض المجالات الأخرى.

يشير مفهوم التشارك في مدلوله الشامل في إطار الحكامة العمومية الحوار بين كافة الفاعلين المحليين خاصة السكان، حيث يمنح إشراكهم عبر مجموعة من المسالك يساهموا من خلالها في اتخاذ القرارات والأخذ بعين الاعتبار اقتراحاتهم، حاجياتهم والانشغالات التي تهمهم بمعزل عن التأثير الذي يمارس على مختلف المراحل ودرجات الانخراط، وقد تم تعريف التشارك العمومي من طرف **المنظمة العالمية للصحة (OMS)** " بأنها مسلسل مشاركة الأفراد بشكل نشيط في تحديد النقط التي تهمهم في أخذ القرارات حول المؤشرات التي تؤثر على حياتهم في صياغة وتفعيل السياسات وفي التخطيط والتنمية وتقدم الخدمات وكذا في مسلسل مبادرات التغيير"، كما تعتبر التشاركية منهجية في إطار النظريات السلوكية وسوسيولوجيا التنظيمات كوسيلة للضغط على إدراج الواقع السوسيو ثقافي في إطار المعاش، والمتمثل في التصورات والتدابير والمشاريع والملاحظات الترابية، إلا أن هذا الأخير يبقى رهين بشرط المحلية والقرب فهو منتوج الجهات المحلية الفاعلة.

يمكن تلخيص أهداف مشاركة السكان في تحسين جودة التدبير العمومي وتدعيم قدرات الجماعة الترابية بربط الأواصر بينها وتجديد الديمقراطية، فانخراط الفاعلين المحليين في المقاربة المندمجة للتنمية الترابية المستدامة، يمكنهم تحصيل مجموعة من الايجابيات التي من شأنها تقوية تنافسية للتراب وتعزيز جاذبيته، وتأهيل العوامل الرئيسية لإقامة مشاريع تنموية ترابية متشاور ومتفاوض ومنسق بشأنها بين مختلف الفاعلين على اختلاف توجهاتهم واختصاصاتهم مما يشكل نموذجا أمثل **للمقاربة التشاركية** التي يمكن أن تودي إلى النتائج التالية:

- تساعد على الإجابة عن الحاجيات الأساسية المحلية مع إعطاء الإمكانية للفاعلين المحليين، معرفة قيم واهتمامات وانتظارات المجال منذ البداية، لتجنب الانخراط في مشاريع ترابية غير صحيحة وتفادي هدر كثير من الطاقة في الدفاع عن مشاريع ترابية لا تستجيب لحاجات الساكنة المحلية، مما يقتضي إقحام خبرات المواطنين في مراحل اتخاذ القرار يمكن أن يبرز الأفكار الجديدة، التي من خلالها يمكن اقتراح حلول لم تكن في

[1] فتيحة بشتاوي " التسويق الترابي وديناميكية المجال "أطروحة لنيل شاهدة الدكتوراه تخصص قانون عام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية، جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء، السنة الجامعية 2014-2015

الحسبان، فتوحيد معارف وتجارب المواطنين والخبراء يوجه في الغالب النقاش نحو مسالك غير مستغلة إلى الآن تستند على قيم تجمع الأغلبية.

- يمكن من الانفتاح اهتمامات الساكنة المحلية مما يؤدي إلى قبول مجتمعي واحتضان للقرارات من طرف الساكنة المحلية ويساهم في تدعيم الأواصر الاجتماعية بينها، ويمكن من تطوير الإحساس بالمسؤولية الجماعية التي تحث على مختلف الفاعلين المحليين بالعمل سويا للبحث عن الأجمل في صالح العام، وتدعم سبل نزع أو تمرير النزاعات الناتجة عن الإحساس بالضعف والتهميش وعدم احترام الساكنة، وباعتبار مراحل اتخاذ القرار يكشف أعضاء المجتمع المدني على العكس قدرة والتأثير العمل الجماعي المشترك على تحقيق أحسن النتائج.

يؤدي إشراك الساكنة المحلية في مسلسل تشاركي عمومي لاتخاذ القرارات ما دامت الحكامة التشاركية تكرس رفع مصداقية ومشروعية القرارات التي يمكن أن تؤدي إلى نتائج جيدة، إلى ربح الوقت وتوفير الموارد وتحقيق تنمية مستدامة متفق عليها، بتجنب القرارات غير الملائمة أو غير الشعبية التي يمكن أن تكون لها نتائج وخيمة على المدى الطويل، إلا أنه يجب التذكير بأن إشراك السكان ليس هدفا في حد ذاته، ويمكن أن نلخص تحديات المقاربة التشاركية في النقاط التالية:

- ضمان مشاركة موسعة وفعالة؛
- ضمان تدبير جيد وتحديث عمل الساكنة؛
- ضمان جودة التبادل والحوار والتشاور؛
- إنجاح تمفصل مختلف مستويات التنمية الترابية؛
- تجنب إمكانية تحويل التشارك أداة في خدمة الإدارة والسماح باستغلال الصراعات؛

2-5 المرجعيات القانونية والتنظيمية للتشاركية

يعتبر دستور 2011 وكذلك القوانين التنظيمية للجماعات الترابية 14-111 ، 14- 112 ،14 – 113 ، مثالا يحتذى به وتجربة رائدة، في إعمال مبدأ التشاركية الترابية وفي خدمة تنمية التراب، يؤطران عمل الجماعات الترابية ويحددان مهامها عبر تدبير حكيم وتشاوري للشأن المحلي، بتوفير شروط تحقيق التنمية الترابية، إذ توصي القوانين التنظيمية بتشكيل لجان التنمية البشرية والشؤون الاقتصادية التي تضمن إشراك جمعيات المجتمع المدني في **القرار الجماعي** والدعم أو المساندة في إطار لجنة المساواة وتكافؤ الفرص، وهي لجنة استشارية يرأسها رئيس المجلس الجماعي أو من ينوب عنه ويعد جدول أعمالها.

تتيح المادة 130 من القانون التنظيمي 14-113 ،**للمجلس الجماعي اتخاذ التدابير اللازمة لضمان** تنمية اقتصادية واجتماعية في الجماعة الترابية، وتخول **المادة**91 للمجلس القيام بجميع أشكال التعاون والشراكة مع مختلف المتدخلين والفاعلين الترابيين الرسميين والمدنيين للإسهام في إنعاش التنمية الاقتصادية والاجتماعية للتراب المحلي، كما تنظم المواد 78و80و82 على التوالي إعداد برنامج عمل الجماعة ومخططات التنمية الاقليمية و الجهوية وفق منهج تشاركي، ،و التي

تحمل المجلس الجماعي الترابي على القيام بكل عمل يخص الشأن المحلي من أجل تعبئة المواطن قصد تنمية الوعي والممارسة الجمعوية من أجل المصلحة العامة وإنعاش كل الأنشطة المختلفة، وإبرام الشراكات مع المنظمات غير الحكومية.

لقد اعتبر الدستور الجديد لسنة 2011 ضمن توجهاته الأساسية في فصله الأول أن الديمقراطية التشاركية من أهم مرتكزات الدولة الحديثة وأحد مقومات النظام الدستوري للمملكة، إلى جانب فصل السلط وتوازنها وتعاونها ومبادئ الحكامة الجيدة ...كما ورد في الفقرة الثانية منه "التنظيم الترابي للمملكة تنظيم لامركزي يقوم على الجهوية المتقدمة" ، وتنص الفقرة الثالثة من الفصل12 منه" على أن تساهم الجمعيات المهتمة بقضايا الشأن العام والمنظمات غير الحكومية في إطار الديمقراطية التشاركية" في إعداد قرارات ومشاريع لدى المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية، وكذا في تفعيلها وتقييمها وعلى هذه المؤسسات والسلطات تنظيم هذه المشاركة طبق شروط وكيفيات يحددها القانون.

ينص الفصل 13 من الدستور على أن " تعمل السلطات العمومية على إحداث هيئات للتشاور، قصد إشراك مختلف الفاعلين الاجتماعيين في إعداد السياسات العمومية وتفعيلها وتنفيذها وتقييمها ." ويعطي الفصل14"للمواطنين والمواطنات ضمن شروط وكيفيات يحددها قانون تنظيمي، الحق في تقديم اقتراحات في مجال التشريع " كما يؤكد الفصل 15 من الدستور على أن" للمواطنين والمواطنات الحق في تقديم عرائض إلى السلطات العمومية، ويحدد قانون تنظيمي شروط وكيفيات ممارسة هذا الحق" ويتضمن الفصل 139 من الدستور في فقرته الثانية على أنه" يمكن للمواطنات والمواطنين والجمعيات تقديم عرائض الهدف منها مطالبة المجلس بإدراج نقطة تدخل ضمن اختصاصاته ضمن جدول أعماله."

وتقضي الفقرة الأولى من الفصل 156 من الدستور " أن تتلقى المرافق العمومية ملاحظات مرتفقيها واقتراحاتهم وتظلماتهم وتؤمن، تتبعها " كما أقر الفصل 136 على مبادئ التدبير الحر والتعاون والتضامن وتأمين مشاركة السكان المعنيين في تدبير شؤونهم والرفع من مساهمتهم في التنمية الترابية البشرية المندمجة والمستدامة، كما يعكس الدستور حرص المشرع على تأمين مشاركة السكان المعنيين في تدبير شؤونهم، والرفع من مساهمتهم في التنمية البشرية المندمجة كما وضع على عاتق الجهات والجماعات الترابية، وضع آليات تشاركية للحوار والتشاور وتيسير مساهمة المواطنين والجمعيات في إعداد برامج التنمية وتتبعها وتقييمها. عموما تشكل المقاربة التشاركية ضمن مرجعيتها الدستورية وسيلة عمل مستمرة ودائمة بين مختلف الفاعلين والمؤثرين الترابيين والشركاء المحتملين، خصوصا المجتمع المدني والمواطنون في إعداد، التفعيل، التنفيذ والتقييم للسياسات العمومية، وتكريس القيم الحكامة الجيدة، كما أنها نظام للحكم الجيد وإعادة الثقة في السياسات الحكومية، ومن نتائجها التحاور وإيجاد الحلول للمشاريع الترابية التي تلقى معارضة قوية من طرف المجتمع، كما أنها عملية ترميم للتدبير التمثيلي تفعيلا للديمقراطية التشاركية.

3-5 التشخيص التشاركي للتراب :تعبئة للموارد والفاعلين الترابيين

يعتبر التشخيص الترابي أداة لتحليل وفهم البنيات والأنساق الطبيعية الاقتصادية والاجتماعية التي تتحكم في تنظيم وتدبير المجال، انطلاقا من تحديد الإكراهات وسيناريوهات التطور المحتمل لهذا الأخير، ومعرفة الضوابط المجالية في إطار كل فعل تنموي، التشخيص الترابي مرحلة مهمة ضمن مراحل تنمية التراب والإعداد للمشروع الترابي، فبناءا عليه يمكن وضع تصور، رسم وتوجيه المسارات والأولويات وتحديد الأدوار.

1-3-5 التشخيص الترابي المفهوم، الأبعاد والمرامي

التشخيص الترابي التشاركي نشاط ينجر في مكان معين) بلد، جهة، إقليم، جماعة، حي، دوار،) في أفق معرفة وفهم إجمالي لتراب ولإمكانياته وللمشاكل التي يطرحها وذلك لأجل:

- ✓ الوعي المشترك بمجمل الصعوبات التي تعرقل مسلسل التنمية الترابية بتحليل أسباب الظواهر الملاحظة بالحيز الترابي؛
- ✓ بحث آليات وأدوات مواجهة المشاكل بصفة جماعية بإشراك الفاعلين والمؤثرين الترابيين والشركاء المحتملين المحليين المعنيين في تحليل المشاكل واقتراح الحلول؛
- ✓ تخطيط وبرمجة الأنشطة والمشاريع الترابية التي ستساهم في تنمية حيز ترابي معين بإعمال أسلوب الحوار وتقاسم المعلومات؛
- ✓ الانخراط الجماعي في عمليات البحث عن الأولويات، التنفيذ، التتبع، التقييم وتحديد المسؤوليات؛

نستنتج أن التشخيص الترابي التشاركي هو خارطة طريق وسيلة للفهم والتحليل والتنشيط والتشاور حول مجموعة من الأنشطة التبادلية المعقلنة بين مختلف المتدخلين من شأنه تقوية القدرة التنافسية للتراب خاصة على مستوى تأهيل العوامل الرئيسية للتنمية الترابية لإقامة مشاريع تنموية متشاور ومتفاوض بشأنها، كما أن التعاون والتنسيق بين مختلف الفاعلين والمؤثرين الترابيين والشركاء المحتملين على اختلاف توجهاتهم واختصاصاتهم يشكل النموذج الأمثل للمقاربة التشاركية.

2-3-5 من إجراء التشخيص الترابي إلى بلورة برنامج عمل الجماعة (PAC) ومخطط التنمية الاقليمية(PDP) أو الجهوية (PDR)

يجسد التشخيص الترابي توجها جديدا للسلطات العمومية في مجال التدبير الترابي المحلي، من خلال تصور ينطلق بناءه من القاعدة،

ويعتبر مرحلة ذات أهمية قصوى نظرا لدوره في تعبئة مختلف الفاعلين المحليين والموارد البشرية اللازمة وتوعيتها بدورها في إعداد **برنامج عمل الجماعة (PAC)، مخطط التنمية الاقليمية(PDP) و مخطط التنمية الجهوية (PDR)**، وتحديد الإطار الملائم الذي يسير من خلاله المسار التشاركي وتحديد المتدخلين والأدوار التي سيقومون بها، إضافة إلى تعبئة الموارد المادية والمالية الضرورية وتنظيم العمل بما يقنع أصحاب القرار المحلي والفاعلين المحليين بتبني البرنامج أو المخطط خلال مراحله مجتمعة.

-**مرحلة الإعداد** تتم عبر محطتين: المحطة الأولى يتم فيها انتقاء فريق المنشطين المحليين والمشرفين على العملية، لتنشيط الاجتماعات العمومية التشاورية والورشات الاستشارية التشاركية التي ستعقد مع الساكنة وعموم الفاعلين المحليين بالجماعة أو بالتراب، أما المحطة الثانية تتميز بتنظيم دورات تكوينية لتمكين الفريق من أدوات إعداد المونوغرافيا المجالية التشخيصية.

-**مرحلة جمع المعطيات:** يشرع فريق المنشطين المحليين بتجميع المعطيات الميدانية وتحديد نقط الالتقاء، لعقد التجمعات التشاورية العمومية مع السكان بتنسيق وإشراف واستشارة مع المجلس الجماعي والسلطات المحلية وكافة

المتدخلين .بعدها تنظم لقاءات تحسيسية حول أهمية العملية والإخبار بالبرنامج الزمني لإجراء الاجتماعات حتى يتم اتخاذ كافة التدابير لتسهيل عمل المنشطين/المشرفين في تعاملهم مع الساكنة.

-**مرحلة معالجة وتحليل وتقديم نتائج أولية:** يتم تصنيف المعطيات الميدانية وحذف التكرار، ويرافق هذا العمل وضع لوحة قيادة للحصيلة التي سيتم حصدها كقاعدة موجهة للعمليات المقبلة المتمثلة في تحليل وتحرير وثيقة التشخيص الترابي التشاركي.

-**مرحلة المصادقة :** تنظم الجماعة الترابية فعاليات يوم إخباري لتقديم النتائج الأولية واعتمادها كقاعدة لتحرير تقرير التشخيص الترابي التشاركي للترابي، باعتباره المرحلة الأساسية لبلورة مشروع التنمية الترابية الجماعية.

هذا التقرير يتكون من ثلاث أجزاء: يتناول الجزء الأول المعطيات العامة المتعلقة بمونوغرافيا الجماعة الترابي، و يعرض الجزء الثاني نتائج المشاورات الاستشارية مع الساكنة المحلية ومع مختلف الفاعلين المحليين، فيما يخصص الجزء الأخير لعرض واقع حال التنمية بالجماعة الترابية الذي يشكل قاعدة لبلورة برنامج عمل الجماعة **(PAC) ، مخطط التنمية الاقليمية(PDP) و مخطط التنمية الجهوية (PDR)**

-**مرحلة الفرز:** يتم من خلالها المصادقة على المشاريع الترابية ذات الأولوية بطريقة استشارية وتعبئة البطاقات التقنية الخاصة بكل مشروع، ووضع خطة تنظيم دورات للتكوين حول التخطيط الاستراتيجي التشاركي وحول الميزنة ومقاربة النوع الاجتماعي، لتقوية قدرات أعضاء اللجنة المحلية للتنمية الترابية وتمكينهم من الأدوات والمناهج الضرورية، حتى يتمكنوا من أداء مهامهم في أحسن الظروف . ويمكن أن يركز التكوين على المحاور التالية:

- المفاهيم والمبادئ والمصطلحات المستعملة في مجال التخطيط الاستراتيجي التشاركي
- أدوات التخطيط الاستراتيجي التشاركي
- مسار التخطيط الاستراتيجي التشاركي وبلورة مخطط التنمية الجماعي
- الإطار المنطقي للمشروع
- التخطيط بالأهداف والتدبير بالنتائج
- كيفية تصور برنامج عمل الجماعة (PAC)، مخطط التنمية الاقليمية (PDP) ومخطط التنمية الجهوية (PDR) والميزنة المتعددة السنوات.

-**مرحلة تحرير وتقديم** برنامج عمل الجماعة (PAC) أو مخطط التنمية الاقليمية (PDP) أو مخطط التنمية الجهوية (PDR): تتم بلورة خطة العمل التنموي، ووضع لوحة قيادة للمشاريع الترابية وفق برمجة زمنية محددة، وبعد مراجعة وثيقة برنامج أو مخطط التنمية للجماعة الترابية المعنية وفي إطار اجتماع يضم كل من المجلس الجماعي واللجنة المحلية للتنمية الترابية، يتم المصادقة على محتوى المشاريع الترابية التي يتم الاتفاق عليها، للخروج بوثائق نهائية بعد أن يتم إدخال التعديلات الضرورية ويتم المصادقة عليها.

4-5 التخطيط أداة استراتيجية للتنمية المحلية المستدامة بالجماعات الترابية

حظيت قضايا التخطيط عموما والتخطيط الترابي تحديدا في العقود الأخيرة بكثير من النقاش والاهتمام من قبل الباحثين داخل مختلف الحقول المعرفية ومن قبل الفاعلين والمتدخلين الترابيين المحليين، إذ أصبحت مسألة التخطيط كخطة

تنظيرية لتطبيق الأهداف وتحقيق الغايات تشكل أبرز الرهانات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فالكل أصبح واعيا مسألة ضرورة التحكم في **الظاهرة الترابية** بكل مكوناتها وضبط نموها، وذلك بهدف إرساء سياسة ترابية فعالة قادرة على خلق مجالات ترابية مندمجة ومحفزة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سياق يحافظ على خصوصيات التراب المحلي.

1-4-5 التخطيط، التشاركية، الاستراتيجية :مفاهيم وتطبيقات مسترسلة ومترابطة

-**التخطيط** (LA PLANIFICATION) :حسب المنجد (Le Petit Robert) عملية تهدف إلى تحديد الأهداف المرجوة وضبط الوسائل لتحقيقها من لدن تنظيم إداري أو تقني خلال فترة زمنية محددة، مجموعة من الوسائل والإجراءات والأساليب والتدابير التي يتخذها الفاعلون الترابيون لتحويل الواقع لصورة أفضل وأجود مما كان عليه في السابق، على ضوء الاعتمادات المالية المتيسرة حاليا ومستقبليا، ذلك بوضع دراسة محينة و استشرافية لتراب[1] .

- **التخطيط التشاركي** - LA PLANIFICATION PARTICIPATIVE

ينطوي التخطيط الترابي المندمج للتنمية الترابية المستدامة على أبعاد ذو أهمية سوسيواقتصادية وثقافية وبيئية عبر تطوير وتحسين إطار العيش لساكنة، مما يتطلب اعتماد أساليب تدبير حديثة ورفع كفاءات المؤسسات المتدخلة وإشراك الفاعلين والسكان في اتخاذ القرارات، بتبني حكامة جيدة فعالة تعطي للتدخلات التنموية الشفافية والنجاعة، ومواجهة التحديات الكبرى للجماعة الترابية المعنية ولنجاح مقاربة التخطيط الترابي لا بد من إشراك السكان في تصور ووضع وتنفيذ وتتبع وتقييم المشروع الترابي[2].

-**التخطيط الاستراتيجي** - LA PLANIFICATIONSTRATEGIQUE :

يعتبر مصطلح الاستراتيجية[3] من المفاهيم المتداولة في مختلف العلوم (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية) وخاصة في الدراسات والشؤون العسكرية، وهي عملية فكرية منضبطة ذات مخرجات وغايات ووسائل محددة بوضوح تخدم هدف دون تحمل مخاطر يمكن تفاديها، باستحضار كافة المدخلات والمتغيرات التي تتفاعل فيما بينها في تشكيل التراب وإنتاجه، ذلك ما يدفع الجيوسياسية على دراسة وتحليل الروابط بين السياسي والمجالي بتبيان أثر العوامل المجالية في الاختيارات السياسية وأثر المعطيات السياسية في تنظيم ومراقبة التراب[4].

يشترط وضع تخطيط استراتيجي وضوح الأهداف وتكاملها وواقعيتها إلى جانب العقلانية والتخصص والاستمرارية والإلزام والمرونة والابتكارية، بوضع مشاريع ترابية ملائمة لظروف التراب، إن التخطيط الاستراتيجي يستدعي التفكير النقدي والإبداعي وبالتالي فهو يعكس القدرة على إدماج مجموعة كبيرة من المعلومات والمعطيات الأولية الظرفية المتغيرة

---

[1] 2010, « Dictionnaire de l'urbanisme et de l'aménagement », sous la direction de Pierre Malin et Françoise Choay, coordination générale Pierre Merlin, 2010, p79.

[2] نجيب املصمودي: الجماعات الترابية بالمغرب بين مقومات التسويق الترابي ورهان التنميةالمحلية المندمجة، سلسلة الحكامة الترابية ودراسة السياسات (COGOTEP) ، مطبعة الخليج العربي، تطوان، 2014.

[3] تتسم الاستراتيجية بكونها استباقية توقعية إن لم تكن تنبئية، هذه الاستباقية ترمي إلى رعاية المصالح وتحقيق التنمية وتفادي الأخطار، لذا يجب ألا يقوم على التقديرات الجزافية والخيالات الأسطورية، بل على دراسة الاحتمالات والسيناريوهات العلمية ووضع الافتراضات والمنطلقات والتي تكون بدورها مشروطة بما يجري على الأرض ووفق الإمكانات المتاحة.

[4] عبد الكبير يحيا: تقسيم التراب والسياسة الجهوية بالمغرب" نحو اعتماد جهوية سياسية"، منشورات م. م.س.خ، سلسلة مؤلفات وأعمال جامعية، عدد 84، 2010.

والمتشابكة المتعددة الجوانب، والتي تحول كثرتها وسرعتها وتداخلها دون تجميعها وتصنيفها، والإدماج بهذا المعنى هو رؤية المعلومات الأولية بوصفها عناصر في نمط واحد مع تداعياتها لرؤيتها بوصفها مؤشرات إلى الماضي والاحتمالات المستقبلية حتى يمكن رؤيتها بصورة براغماتية ، ويقوم التخطيط الاستراتيجي العقلاني والمعقول على جملة من المكونات:

الوثيقة رقم :3 خطاطة تبين مكونات عملية التخطيط الاستراتيجي

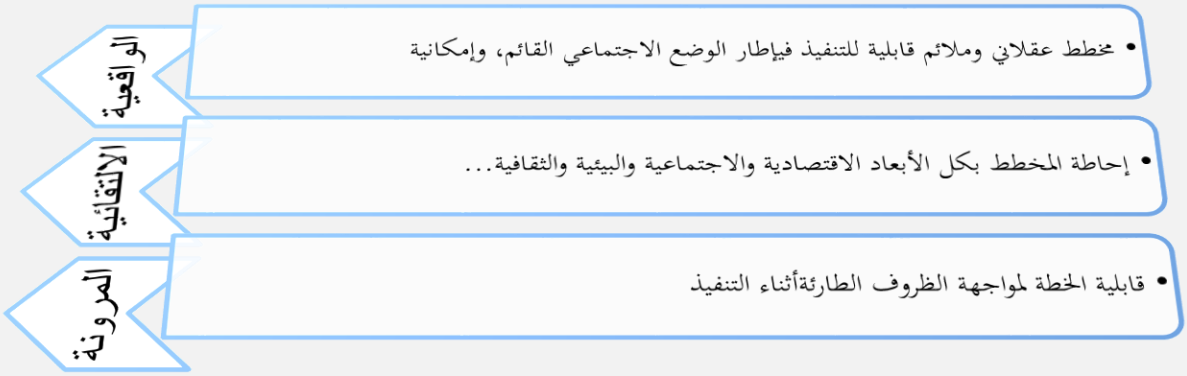

1-4-5 برنامج عمل الجماعة للتنمية الترابية ورش لممارسة التخطيط والتشاركية

يعتبر برنامج عمل الجماعة آلية قانونية جديدة لتدبير الشأن المحلي للتراب وتحقيق التنمية الترابية المحلية، تحدد فيه الأعمال التنموية المقرر إنجازها بتراب الجماعة في أفق تنمية مستديمة، وفق منهج يأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع ويعتمد على مقاربة تشاركية تسعى إلى دفع الفاعلين المحليين إلى تحديد أهداف التنمية التي يتطلب تحقيقها، وتعبئة الموارد الترابية المحلية أولا وموارد الشركاء ثانيا، ويعتبر التخطيط الجماعي استراتيجيا لأن الأهداف المسطرة نابعة من القرار السياسي المحلي الذي يتخذ خيارات ذات طبيعة هيكلية ترهن مستقبل الجماعة الترابية وتحدد السبل والوسائل الواجب إتباعها لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

2-4-5 مرتكزات برنامج عمل الجماعة للتنمية الترابية

من أجل التنمية المستدامة يعمل برنامج عمل الجماعة على إدماج أربع مرتكزات أساسية وهي:

-**المكون الاقتصادي** (LE COMPOSANT ECONOMIQUE) :يهدف إلى تحقيق أهداف النمو والفعالية الاقتصادية، بحيث يعمل على تنمية وتهيئة الموارد الترابية والموارد الجماعية من أجل بلورة مشاريع ترابية تنموية حقيقية 52 بشكل يحافظ على ممتلكات الجماعة الترابية وجعلها أكثر مردودية، مع الحرص على عدم إثقال كاهل الساكنة بالضرائب و الرسوم الجبائية، كما أن ترشيد وتصريف تلك الموارد يؤدي لا محالة إلى خدمة مصالح المواطنين في مجالات السكن والصحة والتعليم وتوفير البنيات الأساسية التحتية وإحداث مقاولات تساهم في الحد من البطالة من جهة وتنمية الموارد الجماعية من جهة أخرى.

-**المكون الاجتماعي** (LE COMPOSANT SOCIAL) :

يهدف إلى تلبية حاجيات الساكنة والاستجابة إلى أهداف الإنصاف الترابي والتماسك الاجتماعي بما في ذلك الولوج إلى الخدمات والمرافق الأساسية، وانطلاقا من هذا المكون تسعى المجالس الجماعية بفضل برامجها ومخططاتها التنموية معرفة وتلبية حاجات السكان الأساسية.

-المكون الثقافي (LE COMPOSANT CULTUREL) :

يتعين بموجبه على الجماعة الترابية أن تبلور مشاريع ثقافية **(البولفار مهرجان شارع البيضاء، رباط موسم مولاي عبد الله أمغار(تيط[1]) بالجديدة، موسم ختان الأطفال بالجماعة القروية سيدي موسى المجدوب عمالة المحمدية، موسم التبوريدة بكل من ابن سليمان ومديونة وسيدي حجاج واد حصار، وجماعة فضلات ،برشيد، سطات ومعرض الفرس بالجديدة[2] و موسم الصيف بالواليدية، المدينة البرتغالية بالجديدة(مازاكان[3])،موقع سيدي عبد الرحمان بالبيضاء[4]،حي الاحباس بالبيضاء، المدينة القديمة بالبيضاء والقصبة بالمحمدية[5] والمدينة التاريخية بأزمور[6] ومسجد الحسن الثاني بالبيضاء[7]...)**تعمل على تنمية العمق الثقافي، وذلك بإدراجه ضمن المشاريع وبرامج المخطط الجماعي للتنمية تكريسا لثقافة الانفتاح على المحيط وتأهيل العنصر البشري وتثمين التراث المحلي المادي اللامادي في إطار عمليات

---

1 تقع تيط على الساحل الأطلسي بمنطقة دكالة بعيدا عن مدينة الجديدة بحوالي أحد عشر كلم على الطريق الساحلية المؤدية للوليدية. وتعرف اليوم تيط بمركز مولاي عبد الله. وتعتبر هذه الحاضرة من المراكز العمرانية القديمة بالمغرب. كما افترضت الأبحاث المستندة إلى علم الطوبونيميا بأن الميناء المسمى في الأدبيات القديمة باسم رتوبيس كان يوجد على الأرجح في المكان الذي شغلته تيط وهذا يعني أن تيط من المدن القديمة في المغرب. تيطنفطر لفظة بربرية على غرار أسماء الأماكن القديمة في المغرب وهي مركبة من تيط ومعناها عين والنون للإضافة وفطر ومعناها الطعام وقد عربت بدورها وصارت تعرف باسم عين الفطر ويقال إن سبب هذه السمية يرجع إلى وجود عين ماء كان الشيخ إسماعيل بن سعيد المدعو ابن أمغار، أول من نزل من الأمغاريين، يتوضأ ويشرب منها، ويفهم مما أورده عبد العظيم الازموري عن تيطنفطر الأمغارية إن المكان الذي اختطت فيه كان "غيظا لا عمران فيه، انه كان مغطى بالأشجار الغابوية كما يفهم من نفس المصدر أن ذلك المكان كان موحشا.

2 يعتبر معرض الفرس، الذي ينظم من طرف جمعية معرض الفرس، واجهة تعكس التراث المغربي الأصيل في مجال الفروسية وحدثا مهما لتشجيع سلسلة تربية الخيول الوطنية. في كل سنة، يشهد المعرض مسابقات وطنية ودولية من مستوى عال وبرنامجا تنشيطيا غنيا ومتنوعا، يخصص بالكامل لعالم الفرس: أنشطة ترفيهية، ثقافية، فنية، رياضية موجهة لكافة فئات الجمهور.

3 تقع التّحصينات البرتغاليّة في مازاكان التي باتت اليوم جزءًا من مدينة الجديدة على بعد 90 كلم جنوب غرب الدار البيضاء. لقد تم إنشاء هذه التحصينات كمستعمرة محصنة على الساحل الأطلسي في بداية القرن السادس عشر. ثم استعاد المغربيون هذه المستعمرة في العام 1769، وتشكّل التحصينات، بالإضافة الى حصونها البارزة وأسوارها، مثالاً واضحًا على الهندسة المعمارية العسكرية في عصر النهضة. فالمباني البرتغالية التي لا تزال ظاهرةً حتى الآن هي الحوض وكنيسة الصعود المبنية بحسب الأسلوب المنوليّ (أواخر القوطي). وتشكل مدينة مازاكان البرتغالية، إحدى أولى المنشآت التي أقامها المستكشفون البرتغاليون في أفريقيا الغربية وهم في طريقهم الى الهند.

4 جُزيرة سيدي عبد الرحمن هي صخرة في حي عين الذئاب بمدينة الدار البيضاء المغربية. تقع في المحيط الأطلسي عن بعد عدة مترات من الكورنيش. تستضيف قبة المرابط المسمى باسم سيدي عبد الرحمن .وتقطن الجُزيرة بعض العرافات اللواتي يمارسن عرافة الكف أو قراءة الرصاص المصبوب. تقول الأسطورة إن سيدي عبد الرحمن كان رجلا قديسا من بغداد في القرن التاسع عشر، انتهى به الأمر في الجُزيرة وسكن هناك. متدين ووحداني، هذا الرجل أحب الاتصال مع البحر والطبيعة.

5 القصبة أسسها وشيدها السلطان سيدي محمد بن عبد الله في القرن الثامن عشر، وقد تم احتلالها من طرف البرتغاليين وتركوا فيها مباني مازال بعضها قائماً رغم مرور زمن طويل.

[6] تقع أزمور بشكل جميل على منحدر يطل على نهر أم ربيع، وهي مدينة تابعة لنطاق الجديدة في منطقة دكالة عبدة. تشتهر بجوانبها المعمارية الخاصة، وشوارعها الضيقة، وبيوتها القديمة، والقصبة القديمة والأسطورية التي تبهر جميع الزوار. إنها جوهرة مغربية لها تاريخ وتراث يعود إلى آلاف السنين التي تتميز بعدة حضارات. أزمور تعني عند البربر غصن الزيتون. كانت من أوائل المدن الإسلامية في المغرب. وهذا في عام 667 أي السنة 45 للهجرة لموسى بن نصير. تتميز هذه المدينة الصغيرة بموقعها الجغرافي بين النهر والمحيط والغابات. تتميز هذه المدينة بمناخها المشمس، وهدوءها، سحر أجوائها، ولكن أيضًا مرابطها على رأسهم مولاي بوشعيب وللآلة عائشة البحرية، الذين أتوا من بغداد حسب الأسطورة بحثًا عن حب حياتهما، مولاي بو شعيب رداد، الذي التقت به عندما كان يدرس في العراق. لكن القدر فرقهما إلى الأبد، بعد وفاة لالة عائشة، غرقت في ضفاف أم ربيع التي تطل عليها المدينة، قبل أن تصل إلى حبيبها.

[7] مسجد الحسن الثاني هو مسجد يقع في ساحل مدينة الدار البيضاء، بالمغرب، وهو أكبر مسجد في المغرب ، و الثاني في أفريقيا، والثالث عشر في العالم، مئذنته أندلسية الطابع ترتفع 210 متر 689)قدم) وهي ثاني أعلى بناية دينية في العالم.[1] شرع في بنائه سنة1987 م، وتم إكمال بنائه ليلة المولد النبوي يوم 11 ربيع الأول 1414 هـ30/أغسطس1993 ، في فترة حكم ملك المغرب الحسن الثاني. تسع قاعة الصلاة بمساحتها الـ20,000 م² لـ25,000 مُصل إضافة إلى 80,000 مصل في الباحة. يتوفر المسجد على تقنيات حديثة منها السطح التلقائي (يفتح ويغلق آليّاً) وأشعة الليزر يصل مداها إلى 30 كلم في إتجاه مكة المكرمة وقد صمم من قبل المهندس المعماري الفرنسي ميشال بينسو، وتم بنائه من طرف المجموعة الفرنسية بويج(Bouygues) ، وتكفلت بإدارة المشروع المؤسسة المغربية التابعة لها بيمارو.

التحسيس والتعبئة والتواصل، وتحفيز الساكنة المحلية على الاهتمام بالشأن المحلي والإقبال على المشاركة في تدبير قضاياها، مما يساعد على إنجاح مشاريع الترابية المحلية المسطرة في المخطط الاستراتيجي للتنمية الجماعي.

-**المكون البيئي** (LE COMPOSANT ENVIRONNEMENTAL) :

يرمي إلى الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية وتحسينها واستثمارها عبر اضطلاع الجماعات الترابية بدورها في إنعاش التنمية المحلية المستدامة من مدخل استراتيجية بيئية بناءة.

الوثيقة رقم 4 :مرتكزات التنمية الترابية المستدامة

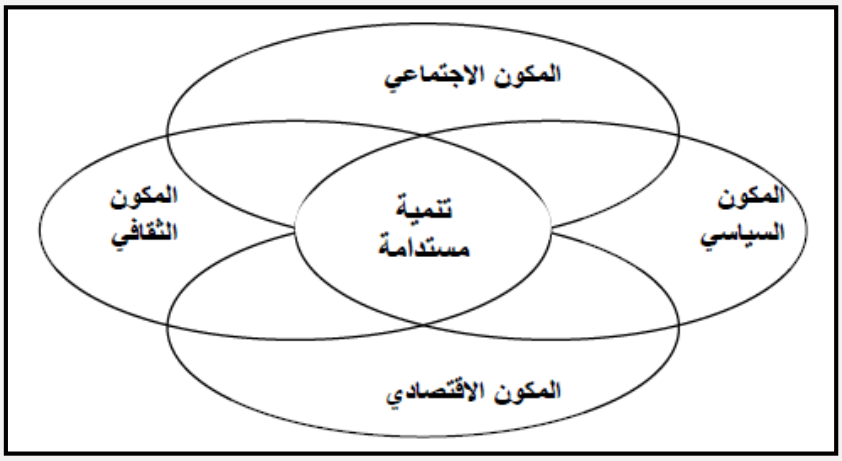

6-التعبئة الشاملة للموارد والفاعلين المحليين وتحدي نجاح المشروع الترابي

تتطلب التنمية الترابية بواسطة المشروع الترابي تعبئة الموارد الترابية وحفظها وضمان استدامتها مقاربة شاملة نسقية فالتراب نسق تفكير ونمط عمل تستوجب التعبئة الشاملة والجماعية حول **مشاريع مشتركة**[1] ، لذلك فعمليات التشخيص الترابي لمعرفة الموارد الترابية وتحديدها وتعبئتها تستوجب بعضا من الشروط المحددة.

- **التنسيق الجماعي** :تتطلب ثنائية موارد/تراب تفاعلا حقيقيا بين كافة الفاعلين والمبادرين، وتحتاج التنسيق الفعال والنشيط بينهم من هندسة وتنظيم جماعي تشاركي وتشاوري محبوك ونزيه.
- **الملائمة الجماعاتية** :تسلك الموارد الترابية مراحل الأفكار الجماعية الجماعاتية من مشاريع، إنتاجات، اقتراحات، خبرات، تجارب...وتحتاج ملائمة جماعية مع شبكة الفاعلين المحليين والمستفيدين الترابيين.
- **تقوية قدرات الفاعلين الترابيين** :تسلك الموارد الترابية مراحل إدراكية معروفة واعية تتيح للفاعلين التعلم والتدريب بشكل جماعي، وبطرق واعية لاستمالتهم وإشراكهم في حل المشاكل لتغيير أشكال فعلهم وتدخلهم في التراب ولأجل التراب.
- **تخصص تدريجي**: تسلك الموارد الترابية مراحل للخروج تدريجيا من الموارد في معناها العام التقليدي إلى معناها الخاص (الزعفران، ارغان، الكبار، زيت الزيتون، حب الملوك، الكيف، الصبار،)، مما يستلزم تمييز محسوس وملموس.

[1] محمد المولودي، محمد حنشان.2014، التنمية الترابية البديل الواعد لبناء الجهوية بالمغرب "الجهوية المتقدمة بالمغرب الحكامة الترابية ورهانات التنميةالمحلية" منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس فاس العدد 34.

- **ترابية ممأسسة** TERRITORIALISATION: **يحتاج** التتريب مراحل للتثبيت والتجلي على أرض الواقع واكتساب المشروعية وتتطلب وضع إطار عمل منظم وممؤسس قابل للأجرأة والمراقبة والتتبع والتقييم، ولضمان نجاحها يلزم تقييدها في إطارات منطقية دينامية ترابية بموجب تشريعات وقوانين ووثائق رسمية، تحت رعاية وتأطير ومصاحبة مؤسسات إدارية رسمية ومدنية، وبحثية واستشارية...

7-المشروع الترابي مدخل إلى تعزيز تنافسية التراب[1]

تشكل التنافسية الترابية واحدة من أولويات السياسات التنموية للوحدات الترابية، أصبح إدماج هذا البعد أمرا لا بد منه، ويمكن تعريفها بأنها وضعية اقتصادية يكون عليها تراب معين، هي القدرة على إنتاج بضائع وخدمات والمحافظة على مداخيل مهمة ومستدامة وضمان مستويات دخل وتشغيل للساكنة، ويصبح التراب تنافسيا عندما يواجه بنجاح منافسة مجالات أخرى مجاورة أو بعيدة عنه، مع ضمانه للاستدامة البيئية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أصبحت مسألة تنافسية التراب اليوم من المواضيع التي يجب أن تحضى بأهمية كبرى على مستوى البحوث العلمية و الأكاديمية، والاهتمام الرسمي من لدن السلطات العمومية التي تعنى بالشأن المحلي للرفع من قدرة التراب على إنتاج الثروة ، ونود الإشارة إلى دور الفاعلين الاقتصاديين - المقاولة - في بناء التراب وفي ديناميته وتجدده " يتوصل الفاعلون العموميون و الخواص بفضل الحكامة التشاركية إلى جعل مجالاتهم الترابية تنافسية، وذلك بتعبئة كل الموارد الترابية المتاحة داخل التراب ، بهذا يتضح أن المقاولة والمجال الترابي[2] يجب لهما أن يشتغلا في تكامل...أن يعملا على التحسين المستمر من درجة التنسيق والتعاون، مع اجتياز الحدود الترابية وفك العزلة عن التراب[3]."

يفرض تعزيز تنافسية المجال الترابي في أفق استدامة التنمية الترابية بأبعادها المختلفة، من خلال إسناد أوراش التأهيل الترابي وتصحيح الاختلالات السوسيو-مجالية والتفاوتات السوسيو-اقتصادية لكافة الفاعلين المحليين، وتثمين الموارد الترابية الظاهرة والكامنة وإدماجها في الدينامية الترابية التنموية.

8-تعترض المشروع الترابي مجموعة من المعيقات

يحتاج **الباحث في التنمية الترابية** التطرق للموضوع من زاوية **الجغرافيا الطبيعية و البشرية والسياسية**، باعتبار أن التراب فضاء عمومي مشترك يفرض الاستغلال الأمثل للموارد الترابية في المكان والزمان، وتكوين وتأهيل الكفاءات البشرية وتقوية قدرات الفاعلين و المؤثرين الترابيين المحليين، لتحسين نوعية حياة الساكنة المحلية وإضفاء طابع الإنصاف والملائمة عليها، وتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، كما أن الدينامية الترابية ترتبط بالقوى السياسية المحلية وتخضع لقراراتها وتعكس تصوراتها ونوعية التدخلات، ومن تم تظهر أهمية دراسة التنمية الترابية من الزاوية السياسية، ويرمي هذا المحور إلى تحليل أهم معوقات التنمية الترابية المستديمة ومن بينها:

---

[1] ورشة تشاورية عقدت يوم الخميس 16 دجنبر 2021 بالجديدة، حول مناقشة محور أساسي يتعلق بجاذبية وتنافسية المجالات في التصميم الجهوي لإعداد التراب لجهة الدار البيضاء سطات.

[2] الكراوي إدريس، كليرك فيليب،2012. الذكاء الترابي والتنمية الجهوية بواسطة المقاولة :تجارب دولية مقارنة المندوبية السامية للتخطيط المركز الوطني للتخطيط.

[3] GUESNIER, B, (2010), « Dynamiques entrepreneuriales et renouvellement des systèmes productifs, introduction «Revue canadienne de sciences régionales, N° spécial, vol 33. (Disponible en ligne : http://www.cjrs-rcsr.org/)

- ضعف الثقافة السياسية لدى المنتخبين وجهل معظمهم بالقيم السياسية الحزبية ولمقتضيات العمل الجماعي، وضعف إلمامهم بتقنيات التدبير الجماعي النوعي لغياب دورات تكوينية ترفع من قدراتهم التدبيرية، مما يكرس ضعف مردودية الهيئة المنتخبة ، وهنا لا بد من التركيز على أن التكوين والتكوين المستمر بات أمرا ضروريا لفائدة المنتخبين والرؤساء الجماعيين بل كذلك لفائدة السلطات الإدارية المحلية الوصية[1].

- تعيش الجماعات الترابية بشكل دائم على إيقاع التقطيع وإعادة تنظيم متوال لمجال نفوذها الترابي المتقارب في الزمن أكثر مما ينبغي، مما ينتج عنه عدم استقرار يجعل من الصعب بل من المستحيل وضع أي رؤية عامة أو برنامج أنشطة ولو على الأمد المتوسط لفائدة تنمية التراب، وتعارض التقطيع الإداري الترابي[2] مع الواقع والخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية والجغرافية...إذ يبقى رهين اعتبارات إدارية وأمن-سياسية .فمسألة التقطيع الترابي غاية في الأهمية فنجاح ونجاعة التقطيع الترابي رهين بتوخي قيام مناطق متكاملة اقتصاديا وجغرافيا ومنسجمة اجتماعيا وثقافيا . بل يشكل مفتاح نجاح ورش الترابية الرامية إلى تحقيق التنمية الشاملة، فمن الضروري تبني تقسيما ترابيا يراعي التوازنات السوسيو-اقتصادية والتوازنات المجالية.

- قلة الموارد الطبيعية وهشاشتها والعزلة المفروضة بفعل الموقع الجغرافي وتدهور الموارد الطبيعية وقلتها، جراء الاستغلال المفرط لها وهشاشة الموارد المالية للجماعات وهزالة التحويلات المرصودة لها من قبل الدولة مقارنة مع حجم الاختصاصات وجسامة المسؤوليات المنقولة لها من الإدارة المركزية دون مرافقتها بالتمويل مما يعيق برامج ومخططات التنمية ويضعف الاستقلال المالي للجماعات الترابية نتيجة ضعف مردودية الجبايات[3] الجماعية(الضرائب والرسوم)، مما يضطرها إلى اللجوء إلى مصادر تمويل خارجية الشيء الذي يؤثر في تنفيذ المشاريع الترابية المحلية مما يؤدي الى تعطيل مسلسل التنمية.

- ضعف البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية وهشاشة القاعدة الاقتصادية والاجتماعية يكرس انتشار الأمية والفقر وضعف التواصل بين الساكنة المحلية، وغياب تفاعلها وجاهزيتها وانعدام ثقتها بالمؤسسات الرسمية المحلية، إضافة إلى مجتمع مدني ضعيف التكوين والتأطير وسقوطه في **أمورسياسوية** ، نظرا لقيام العمل الجمعوي على قاعدة حزبية، قبلية أو لاعتبارات صداقات وولاءات محكومة بمنطق النفعية و الاسترزاق.

- بداية تلاشي المهارات والمعارف المحلية وتزايد التفريط في التراث المادي وغير المادي وباقي مقومات الخصوصيات المحلية وأسس الهوية الثقافية للتراب.

- ضعف السياسة التواصلية لدى الجماعات الترابية إذ أن القدرة على جذب الاستثمار رهين بالقدرة على التواصل والإعلام ضعف الإصغاء إلى المحيط والتفاعل معه ومع التطورات التي تعمل داخله، والقدرة على توفير المعلومات والمعطيات حول ترابها والتحفيزات الضريبية التي توفرها.

---

[1] العربي الغمري،2004. تحديث الإدارة الترابية في المغرب، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية وجدة.

[2] عبد الكريم اكريمي 2009، الجهوية بالمغرب معايير التقطيع وآليات الحكامة، جامعة سيدي محمد بن عبد الله كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهراز، فاس.

[3] عبد الطيف بورحو ،2011. مالية الجماعات المحلية بين واقع الرقابة ومتطلبات الساعة، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، سلسلة مواضيع الساعة، العدد 21 الطبعة الأولى.

9-اقتراحات من أجل تدبير مندمج للتراب وبلورة المشروع الترابي

1-إعمال المبدأ الدستوري (الدستور الجديد 2011) بالتخفيف من حدة الوصاية المفروضة على الجماعات الترابية وتعويضها بالمصاحبة **(Accompagnement)** والرقابة البعدية هذه الأخيرة التي أبانت عن نجاعتها في تدبير المشاريع في القطاع الخاص وتعزيز دور المؤسسات القضائية والمحاكم المختصة بالمالية العمومية.

2-تقوية قدرات الفاعلين الترابيين والمنتخبين المحليين في المجالات المرتبطة بالتدبير، وتنظيم دورات التكوين المستمر لفائدة الموظفين الجماعيين.

3-استعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة الكفيلة بتوسيع رقعة تسويق المنتوجات الترابية وضمان فرص إضافية لجذب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية، مع تحفيزها عبر تقديم عروض ضريبية **(offres fiscales)** مهمة لفائدتها وبشراكة مع الجماعة الترابية مشروط بدفتر تحملات **(CPS)** يلزمها بالاستثمار لمدة معينة وبتشغيل أبناء التراب وضمان تكوين يتلاءم وأنشطتها .

4-اعتماد آلية التعاون والشراكة والتعاضد والتوأمة (**Mécanisme de coopération, partenariat, synergie et jumelage)** بين الجماعات الترابية داخليا والانفتاح على التجارب الأجنبية الناجحة في مسألة التدبير الترابي.

5-تعزيز دور مجموعات الجماعات الترابية[1] لما لذلك من فوائد مهمة تتمثل أساس في تجميع الموارد البشرية المادية واللوجيستية البين-ترابية من أجل تحقيق مشاريع ترابية ضخمة بطريقة تضامنية وتشاركية.

6-اعتماد القطاع الخاص كشريك أساسي في مسالة التنمية الاقتصادية الترابية لما له من كفاءات بشرية وموارد مالية ولوجيستيكية وتدبيرية، مما يؤهله أن يصبح شريكا حقيقيا إلى جانب الجماعات الترابية في مسألة صناعة القرار الترابي المبنية عن أساس الذكاء الترابي والاقتصادي **(Intelligence territoriale et économie)**.

7-الحرص على انفتاح الجامعة على محيطها الاقتصادي من خلق مختبرات لتكوين تنسجم ومتطلبات التنمية الاقتصادية، وإشراك السكان وكافة الفعاليات الراغبة الموجودة في التراب بالحجم الكاف والوازن في مختلف مراحل إعداد المشروع الترابي التنموي **(Projet de développement territorial)**، للحصول على وثيقة دالة ومعبرة عن الحاجيات الحقيقية للساكنة في مختلف المجالات.

8-انتشار ثقافة المشروع الترابي المحلي واقتناع أعضاء المجلس الجماعي بأهمية التخطيط الأمر الذي سيساعد على تمثل برنامج العمل أو مخطط التنمية تمثلا صحيحا والالتزام بتطبيق مضامينه، والتعبير عن الإرادة في تغيير الأسلوب التقليدي في تدبير الشأن المحلي وقابلية الانخراط في عمل جماعي هادف ومنتج يحتكم لمبادئ الحكامة الرشيدة **(la bonne gouvernance)**.

[1] المادة 283 من القانون التنظيمي 14-113 المتعلق بمجالس الجماعات، تحمل «مجموعات المحلية» المحدثة وفق أحكام القانون رقم 78.00 السالف الذكر اسم «مجموعات الجماعات الترابية». وتحمل «مجموعات التجمعات الحضرية» المحدثة وفق أحكام القانون رقم 78.00 السالف الذكر اسم «مؤسسات التعاون بين الجماعات»؛ وتحل عبارة «الجماعة» محل «الجماعة الحضرية» و«الجماعة القروية»

9-تخليق الحياة العامة وربط المسؤولية بالمحاسبة **(reddition des comptes)** وتكريس الشفافية وبناء الثقة **(Améliorer la transparence et instaurer la confiance)**، وتحقق المصداقية **(crédibilité)**، لدى الفاعلين العموميين والترابيين والخواص بما يكفل نجاعة أداء المرافق والمؤسسات العمومية التي تعنى بتدبير التراب.

10-التأسيس لعقلية الجماعة الترابية المقاولة **(la commune entrepreneuriale)** بتفعيل تقنيات التسويق الترابي التجاري[1] ، باعتبار الجماعات الترابية كمقاولة تهدف إلى الربح، عن طريق تقديم أفضل منتوج يرضي الزبناء المحليين ويحافظ عليهم، ويجذب زبناء جدد ويقوي تنافسيتها في السوق[2].

خلاصة

لقد أصبحت مسألة العودة إلى التراب المحلي كإقرار بأهمية مقاربة إشكالات التنمية بالمجالات الترابية المغربية. أمرا مطروحا بإلحاح من طرف أصحاب الفكر والسياسة والتخطيط، فأمام التراجع التدريجي للدولة المغربية عن أدوارها التقليدية **(الدولة اليعقوبية)** المتمثلة في المراقبة والضبط، إلى أدوار الشراكة والتحكيم، أصبح ينظر ، من قبل الأكاديميين ومختلف الفاعلين المكلفين بتدبير وتهيئة وإعداد وتنمية التراب، إلى الخصوصيات السوسيو مجالية على أنها فرص حقيقية للتنمية ولمواجهة أو منافسة تحديات العولمة الكاسحة، وبالتالي انصب الاهتمام على إمكان تعبئة الموارد والمؤهلات الذاتية للمجالات الترابية من أجل ضمان الاندماج الإيجابي والفعال في الأنساق الشمولية. وهكذا تم تفويض **صلاحيات جديدة للجماعات الترابية** في إطار توسيع **الحقل الديمقراطي ومجال اللامركزية**، مما سمح بظهور فاعلين محليين جدد إلى جانب آخرين قدماء لتدبير المجالات الترابية، وبالتالي بروز مقاربات جديدة للتنمية والتهيئة الترابية، قوامها بلورة استراتيجيات محلية قائمة على **التثمين المنسق (évaluation coordonnée)** للموارد الخاصة بكل حيز ترابي، وتعبئة الفاعلين المحليين والجهويين حول مشاريع متقاسمة ومتفاوض حولها وهي **المقاربة الترابية (approche territorial)**.

لقد أصبحت المؤسسات الرسمية منذ مطلع الألفية الثالثة، بما في ذلك الجماعات الترابية مطالبة بإعداد وتنفيذ وتتبع وتقييم مخططات أو برامج عمل جماعية مبنية على أسس وقواعد ومنهجيات المقاربة الترابية التي تراعي مبادئ التشاركية والمساواة بين النوع الاجتماعي **(Approche de genre)**، وتحقق الإلتقائية **(la convergence)** والتكامل والاندماج بين المشاريع التي تقبل عليها الجماعات الترابية ومختلف القطاعات الحكومية فوق تراب الجماعة.

و عموما، إذا كان منطق التنمية الترابية إذن، هو تبني مبدأ **البناء من الأسفل (la construction par le bas)**، وذلك بجعل تنمية الجماعات الترابية نقطة الانطلاق الأساسية لتنمية شاملة مستدامة ومندمجة ، فإن الأمر يتطلب في عمليات إعداد وتدبير وتقييم برامج ومشاريع التنمية الترابية، الارتكاز أعلى جملة من المقاربات والمنهجيات والآليات، منها: المقاربة التشاركية ومقاربة التدبير المندمج والمستدام لبرنامج العمل المحلي أو المشروع الترابي، و التواصل الترابي والتسويق الترابي، والنوع الترابي، والذكاء الترابي، والتاريخ الترابي/ الهوية المجالية، الروح الحضرية، وأماكن الذاكرة الجماعية، والتشبيك

[1] محمد الدريوش " التسويق الترابي ورهان التنمية المحلية بالمغرب: نموذج جهة مكناس تافيلالت وافاق مشروع الجهوية المتقدمة "أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والإجتماعية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، ظهر المهراز فاس، السنة الجامعية 2014-2015.

[2] نجيب المصمودي " الجماعات الترابية بالمغرب: بين مقومات التسويق الترابي ورهان التنمية المحلية المندمجة "سلسلة الحكامة الترابية ودراسات السياسات، مطبعة الخليج العربي 152، شارع الحسن الثاني، تطوان، الطبعة الأولى نونبر 2014.

الترابي (الشبكات الترابية)، والتناغم الترابي، والتضامن الترابي/المجالي، والاستتراب التنموي، والمشروع الترابي. وكلها مفاهيم جديدة تبلورت في حقول وميادين التنمية الترابية.

إن المقاربة الترابية **(approche territorial)** هي "تصور يهدف إلى إحداث الالتقائية في التدخلات من أجل مواجهة تحديات التنمية"، ويتم ذلك فوق حيز ترابي محدد عن طريق **مقاربة أفقية (approche transversale)** تقوم على تنسيق أهداف وتدخلات الفاعلين، وعلى التعبئة المتكاملة والشاملة لموارد هذا الحيز الترابي.

ونظرا للوضعية المتأزمة التي يعيشها التراب الوطني بصفة عامة والتراب المحلي بصفة خاصة، ولقوة التطلعات الموضوعة والرغبة الملحة لتحقيق التنمية الترابية المندمجة **(Développement territorial intégré)**، أصبح لزاما معالجة هذه الاختلالات وخفض حدة الهشاشة الترابية **(Fragilité territorial)** بواسطة مشاريع ترابية متكاملة طموحة، تدمج كافة الرهانات في إطار تفاعلية شمولية متعددة الأبعاد والأطراف، تشرك كل الفاعلين و المؤثرين الترابيين، سواء في صنع واتخاذ القرار المحلي وبلورة وانجاز مشاريع ترابية تنموية مبنية على التدبير المسؤول والفعال وحكامة رشيدة[1] .

وحتى لا تبقى التنمية الترابية بواسطة المشروع الترابي مادة دعائية حبرا على ورق، مدرجة فقط ضمن الوثائق الرسمية، فإن تحقيقها على الواقع لن يكون إلا نتيجة إعمال استراتيجيات يكون فيها العنصر البشري **(L'élément humain)** حجر الزاوية فاعلا ومضمونا، وأن يكون التفكير اتجاه التراب يتجاوز الرغبة في الرفع من الأداء الاقتصادي فحسب، بل تحقيق التماسك الترابي**(Cohésion territorial)** والتفكير في فهم الشروط المثالية لعيش الأفراد داخل المجتمع والمرتكزة على تآزر المجال والإنسان والزمن **(La synergie de l'espace, de l'homme et du temps)** لإعادة إعادة تنسيق التراب وإنتاجه وتنمية موارده الترابية وتأكيد الهوية والاستقلالية الترابية **(L'identité et l'indépendance territoriale)**، ببلورة برامج عمل ومخططات تنمية واستراتيجيات ترابية مجددة، مواكبة، يقظة ومتفق عليها، قائمة على المعرفة والخبرة والشراكة...

المراجع - Bibliographie

الخطب الملكية

- الخطاب الملكي السامي (INDH)، والموجه للشعب المغربي بتاريخ 18 ماي 2005.
- الخطاب السامي (الجهوية المتقدمة)، والموجه للشعب المغربي بتاريخ 20غشت 2010.
- الخطاب السامي (الدستور الجديد)، والموجه للشعب المغربي بتاريخ 09 مارس 2011.
- الخطاب السامي، والموجه للشعب المغربي بتاريخ 13 أكتوبر 2017 خلال افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية، دعا من خلاله إلى النظر في النموذج التنموي
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله للمشارك ن في المنتدى الوزاري العربي الثاني للإسكان والتنمية الحضرية دجنبر 2017.

[1] Abdellatif El cheddadi, »La gouvernance territoriale à la lumière de la nouvelle charte communale », REMLAD, Collection Thèmes actuels n° 84, 2013 , p. 294

- الخطاب الملكي السامي لعيد العرش والموجه للشعب المغربي بتاريخ 20 غشت 2017.

الظهائر الشريفة:

- ظهير شريف رقم 1.76.584 بتاريخ 5 شوال 1396 (30 شتنبر 1976) بمثابة قانون يتعلق بالتنظيم المالي للجماعات المحلية وهيئاتها الجريدة الرسمية عدد 3335-مكرر بتاريخ 1976/10/01 الصفحة 3034.

- ظهير شريف رقم 1.02.297 صادر في رجب 3/1423 أكتوبر 2002، بتنفيذ القانون رقم 78.00 المتعلق بالميثاق الجماعي، جريدة رسمية عدد 5058، بتاريخ 21 نونبر 2002.

- ظهير شريف رقم 1.84.97 صادر في23 ذي القعدة 2/1417أبريل1997، بتنفيذ القانون رقم 47.96 المتعلق بتنظيم الجهات،

- ظهير شريف رقم 1.15.83 صادر في 20 من رمضان 1436 (7 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات.

- ظهير شريف رقم 1.15.84 صادر في 20 من رمضان 1436 (7 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بالعمالات والأقاليم.

- ظهير شريف رقم 1.15.85 صادر في 20 من رمضان 1436 (7 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات.

- ظهير شريف رقم 1.19.18 صادر في 13 فبراير 2019 بتنفيذ القانون رقم 47.18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وبإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار.

- ظهير شريف رقم 1-02-124 صادر في فاتح ربيع الآخر 1423 (13 يونيو 2002) بتنفيذ القانون رقم 99-62 المتعلق بمدونة المحاكم المالية.

- ظهير رقم 1.19.18 صادر في 13 فبراير 2019 بتنفيذ القانون رقم 47.18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وبإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار.

القوانين والمراسيم التطبيقية

- الدستور المغربي الجديد لسنة2011.

- مرسوم رقم 296.17.2 صادر في 14 من رمضان 1438(9 يونيو 2017) بتحديد القواعد التي تخضع لها عمليات الاقتراض التي تقوم بها الجماعة، الجريدة الرسمية عدد 6578 بتاريخ 15 يونيو 2017، ص: 3615 .

- مرسوم رقم 295.17.2 صادر في 14 من رمضان 1438(9 يونيو 2017) بتحديد القواعد التي تخضع لها عمليات الاقتراض التي تقوم بها العمالة أو الإقليم، الجريدة الرسمية عدد 6578 بتاريخ 15 يونيو 2017، ص: 3614 .

- مرسوم رقم 294.17.2 صادر في 14 من رمضان 1438(9 يونيو 2017) بتحديد القواعد التي تخضع لها عمليات الاقتراض التي تقوم بها الجهة، الجريدة الرسمية عدد 6578 بتاريخ 15 يونيو 2017، ص: 3613.

الكتب

- حميد أبولاس: "ضرورة تلازم اللامركزية باللاتركيز الإدارية لتعزيز إلتقائية السياسات العمومية الترابية وإنجاح ورش الجهوية"، منشورات المجلة المغربية الإدارة المحلية والتنمية، عدد ماي – يونيو 2020.

- الأكحل المختار: دينامية المجال الفلاحي ورهانات التنمية المحلية (حالة هضبة بنسليمان) دار أبي رقراق للطباعة والنشر، - 2004 ,349 من الصفحات.

- بنمختار رشيد بن عبد الله.2012، تنمية الجهات بواسطة المعرفة والتكنولوجيا، تحد جديد من أجل إنتاج الثروة والتشغيل من خلال استغلال الخصوصيات الترابية، الذكاء الترابي والتنمية الجهوية بواسطة المقاولة تجارب دولية مقارنة، أعمال الملتقى الدولي للداخلة، إشراف : الكراوي إدريس ، كليرك فيليب، منشورات جمعية الدراسات والأبحاث من أجل التنمية.

الأطروحات والرسائل

- محمد الدريوش " التسويق الترابي و رهان التنمية المحلية بالمغرب: نموذج جهة مكناس تافيلالت و أفاق مشروع الجهوية المتقدمة "أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية و الإقتصادية و الإجتماعية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، ظهر المهراز فاس، السنة الجامعية 2014-2015.

- فتيحة بشتاوي " التسويق الترابي وديناميه المجال "أطروحة لنيل شاهدة الدكتوراه تخصص قانون عام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية، جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء، السنة الجامعية 2014-2015.

- رشيد السعيد: "مدى مساهمة اللامركزية واللاتمركز الإداري في دعم الجهوية "أطروحة لنيل الدكتوراه في الحقوق جامعة محمد الخامس كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية.

- المصطفى الشويكي 2005 السكن الاجتماعي: احد عناصر التدبير الحضري حالة الدار البيضاء بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة. كلية الآداب والعلوم الإنسانية عين الشق.

- جمال خلوق – 2009 – "التدبير الترابي بالمغرب: واقع الحال ومطلب التنمية" – تقديم الدكتور سعيد جفري استاذ بجامعة الحسن الأول – سطات.

الندوات و المؤلفات

- تنسيق: د. عبد الحميد ابن الفاروق، د. محمد أزهار، د. أسماء بوعوينات، د. مصطفى وادريم: المجال، التراب والمجتمع بالمغرب تحولات، ديناميات ورهانات. أعمال مهداة للأستاذة الدكتورة رشيدة نافع، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية 2019.

- أمال بلشقر. 2013،" التسويق الترابي دعامة أساسية للتنمية الجهوية المندمجة"، مجلة دراسات ووقائع دستورية وسياسية، العدد 39،

-كتاب أعمال الندوة العلمية المنظمة بمدينة أسا، يومي 20 و21 دجنبر 2015، تحت موضوع الواحات: رهانات التنمية المستدامة بالمغرب الصحراوي. تنسيق السامي عبد المجيد، بوجمعة بوتوميت، حسن رامو

- مصطفى وادريم. 2014، السياحة الجبلية، تثمين الموارد الترابية وتنويع مداخل التنمية. دور الخرائطية الرقمية في تطوير السياحة الجبلية بجماعة إغزران، مدخل لبناء المشروع الترابي المحلي لإغزران. عرض ومناقشة عدد من الخرائط حول الأطلس المتوسط الشرقي، من إنجاز مختبر دينامية الأوساط الطبيعية بكلية الآداب بالمحمدية.

- محسن إدالي ويحيى الخالقي ومحمد الغاشي – 2015 – "المشروع الترابي وجدلية التنظير والممارسة (مقاربة سوسيوجغرافية-ثقافية-انتخابية) -أشغال الدورة الخامسة لمنتدى التنمية والثقافة لاغزران – تنسيق: محمد البقصي ومحمد الزرهوني – تقديم: محمد بوغلام

.- نجيب المصمودي " الجماعات الترابية بالمغرب: بين مقومات التسويق الترابي ورهان التنمية المحلية المندمجة "سلسلة الحكامة الترابية ودراسات السياسات، مطبعة الخليج العربي 152، شارع الحسن الثاني، تطوان، الطبعة الأولى نونبر 2014.

- عبد الكبير يحييا: تقسيم التراب والسياسة، الجهوية بالمغرب نحو اعتماد جهوية سياسية. منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية. عدد 84 سنة 2010.

- حسن طارق: السياسات العمومية دستور2011 قراءات متقاطعة.

- الندوة الوطنية الأولى2018 في موضوع: المشاريع الترابية بسهل جرسيف وهوامشه. آفاق بناء المشروع التنموي الجديد" – من تنظيم المجلس الإقليمي لجرسيف بشراكة مع مركز البحث في التراب والتهيئة.

التقارير و المنشورات

- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي "متطلبات الجهوية المتقدمة وتحديات إدماج السياسات القطاعية رقم 22، سنة 2016.

- تقرير المجلس الإقتصادي والاجتماعي والبيئي حول " توزيع الاستثمار العمومي في أفق الجهوية المتقدمة ة دور المراكز الجهوي للاستثمار في إعداد وبلورة المخططات التنموية على الصعيد الجهوي وتعزيز الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال على الصعيد الجهة "إحالة رقم 17-2015.

- جواد أبو زيد ومنير الصادكي – 2015- "المشروع الترابي آلية لتثمين الموارد المحلية وتحقيق التنمية الترابية حالة منطقة جرسيف" ، أشغال الدورة الخامسة لمنتدى التنمية والثقافة لاغزران – تنسيق: محمد البقصي ومحمد الزرهوني – تقديم: محمد بوغلام.

OUVRAGES

Rachida NAFAA, 2013. «Analyse des Impacts De L'INDH sur La Pauvreté Et Le Social Dans La Région De Mohammedia», Cahiers De La Recherche Scientifique (LADES), N0 03,

Abdellatif El cheddadi, «La gouvernance territoriale à la lumière de la nouvelle charte communale », REMLAD, Collection Thèmes actuels n° 84, 2013 , p. 294

GIRARDOT J.-J. GRAMACCIA G. 2006, « De l'intelligence territoriale : Théorie, posture hypothèses, définition », Information Sciences For Decision Making, Ve colloque TIC et territoire : Quels développement, pp 9-17.

Claude Courlet, Nacer El Kadiri, Alli Fejjal, Lahsen Jennan .Le projet de territoire comme construit d'acteurs et processus de révélation des ressources : l'exemple marocain.

Courlet C. El Kadiri N., Fejjal A. , Jennan L. , Lapèze J. (2010) « Etude sur les projets de territoires ». Etude pour le compte de la DAT ; 4 volumes

Abdelaziz Adidi. , Oct. 2011. De l'aménagement du territoire au développement territorial : quelle transition et quelle articulation ? 1 ère Conférence Intercontinentale d'Intelligence Territoriale I.C.I. les

territoires, l'Intelligence, la Communication et l'Ingénierie territoriales pour penser ensemble le développement des territoires".

📖 Conseil Economique, Social et Environnemental, 2013. Rapport : La gestion et le développement des compétences humaines : Levier fondamental de réussite de la régionalisation avancée, Auto-Saisine n°11 / 2013.

المقالات الإلكترونية

عثمان كاير " الجماعات الترابية والوظيفية الإقتصادية "مقال منشور بجريدة هسبريس الإلكترونية بتاريخ 27 غشت 2015، على الرابط التالي.https://www.hespress.com/writers/274996.html

العباس الوردي " الجماعات الترابية ومسألة تنشيط الإقتصاد "مقال منشور بجريدة هسبريس يوم 25 مارس 2015، على الرابط التاليhttps://www.hespress.com/opinions/259033.html

التراتبية الحضرية بالمراكز الحضرية المكونة لجهة العيون الساقية الحمراء حسب الحجم السكاني: العيون المدينة الأولى بالجهة

لطيفة الأنصاري: طالبة باحثة، جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء، المغرب

Latifa.lansar@gmail.com

الملخص

يؤثر التراب الحجمي للمدن بصفة ايجابية أو سلبية على التنمية فيبرز التأثير الايجابي من خلال تراتب حجمي متوازن تقوم فيه عدة مدن كبرى بدورها التنموي على المستوى الإقليمي والوطني، ويبرز الدور السلبي حين يكون التراتب متضخم الرأس تهيمن فيه المدينة الأولى على بقية المدن التي تعجز عن القيام بوظيفتها التنموية فتواجه المدينة الأولى مشاكل النقل والسكن والبطالة والتلوث، وهذه الحالة تنطبق على مدينة العيون... مما يستوجب تدخل الأطراف الفاعلة لتحقيق توازن في التراتب الحضري.

الكلمات المفاتيح: التراب الحجمي- تراتب حجمي متوازن- التراتب متضخم الرأس - المدينة الأولى - مدينة العيون

Urban hierarchy in urban centers in the Laayoune-Sakia-el-Hamra region by population size: Laâyoune is the first city in the region

Abstract

The size hierarchy of cities positively or negatively affects development, so the positive impact emerges through a balanced hierarchy in which several large cities play their development role at regional and national levels. Executing its function of development, the first city is confronted with the problems of transport, housing, unemployment and pollution, and this case applies to the city of Laayoune. which requires the intervention of the actors to achieve a balance in the urban hierarchy.

Key Words : hierarchy of cities - a balanced hierarchy - city of Laayoune - the urban hierarchy -the first city.

مقدمة

ترتبط المدن بمحيطها الخارجي وترتبط فيما بينها بعلاقات تبعية أو هيمنة أو تكامل أو تنافس. فهي تأخذ من إقليمها منافع لغذائها وإنتاجها واستثماراتها وكذلك اليد العاملة... وتوزع في إقليمها جزءا هاما من منتجاتها الصناعية ومن التعليمات الإدارية والاقتصادية في شكل أدافق. و تكون بذلك هذه الادفاق بشرية أو مادية (بضائع) أو غير مادية (رؤوس أموال اتصالات هاتفية...) تحدد هذه الادفاق و العلاقات منطقة نفوذ المدينة...[1]

[1] محمد الجديدي، مسائل فب الجغرافيا الحضرية بتصرف ص 410.

وتمارس مدينة العيون جاذبية في جلب الاستثمارات وتوفير مواطن الشغل وبالنفوذ الذي تبسطه على محيطها. وتنسج المدينة علاقات بينها ومع المراكز الحضرية المكونة لجهة العيون الساقية الحمراء، وتفضي هذه العلاقات إلي بروز مناطق نفوذ تشع عليها المدينة وتختلف قوة هذا النفوذ ومظاهره وفقا لوظائف المدينة ومستوى تجهيزاتها فتظهر المدن متراتبة.

تعكس منطقة النفوذ مدى قدرة المدينة على الإشعاع والاستقطاب. وتتنوع الوظائف الحضرية بمدينة العيون. فكلما تقاسمت المدن مناطق النفوذ تأكدت قدرتها على تنظيم المجال الإقليمي وتنميته. وعلى عكس ذلك تحتكر مدينة العيون الوظائف الهامة لذلك فمنطقة نفوذها تمتد على مجال الجهة وتتعداه للمجالات الإقليمية للجهات الجنوبية، وتعبر هذه الحالة عن خلل في تنظيم المجال وقصور عن تحقيق التنمية.

تظهر المدن متراتبة في أحجامها وإن اختلفت مقاييس تصنيف المدن حسب أحجامها من مدينة إلى أخرى تبعا لتفاوت درجه التحضر فان المدن تصنف عادة إلى مدن كبيرة جدا ومدن كبيرة ومدن متوسطة وأخرى صغيرة وصغيرة جدا. ويؤثر التراتب الحجمي للمدن بصفة ايجابية أو سلبية على التنمية فيبرز التأثير الايجابي من خلال تراتب حجمي متوازن تقوم فيه عدة مدن كبرى بدورها التنموي على المستوى الإقليمي والوطني، و يبرز الدور السلبي حين يكون التراتب متضخم الرأس تهيمن فيه المدينة الأولى على بقية المدن التي تعجز عن القيام بوظيفتها التنموية فتواجه المدينة الأولى مشاكل النقل و السكن و البطالة و التلوث، و هذه الحالة تنطبق على مدينة العيون... مما يستوجب تدخل الأطراف الفاعلة لتحقيق توازن في التراتب الحضري.

1- تباين الحجم الديوغرافي بين المراكز الحضرية المكونة لجهة العيون الساقية الحمراء

1-1 تطور عدد سكان المراكز الحضرية بالجهة

عرفت المراكز الحضرية المكونة لجهة العيون الساقية الحمراء تطور سريع ومستمر لوتيرة النمو الديموغرافي، إذ بدأت تعرف ارتفاعا ملحوظا على هذا المستوى خصوصا بعد سنة 1975، شمل البعد السوسيو اقتصادي والديموغرافي والعمراني، حيث شهدت المراكز الحضرية العيون و المرسى ارتفاعا مهما لعدد سكانها بين سنتي 1994 و ، 2004 حيث انتقل من 145727 نسمة سنة 1994 الى 199603 نسمة سنة 2004 نسبة زيادة إجمالية قدرها 36 % ليبلغ 238096 نسمة خلال سنة 2014 ، مسجلا نسبة زيادة إجمالية قدرها 16 % كما ان معدل التزايد السنوي عرف انخفاضا خلال الفترتين حيث بلغ 3.8 %ما بين 1994 و 2004 و 1.8 %ما بين 2004 و 2014 .

1-2 توزيع سكان المراكز الحضرية بالجهة حسب الوسط

يبين توزيع السكان حسب الوسط ان عدد السكان الحضريين بإقليم العيون عرف ارتفاعا مهما حيث انتقل حيث انتقل من 93875 نسمه خلال سنه 1982 الى 141284 نسمه خلال سنه 1994 بمعدل تزايد سنوي بلغ 3.5 %، ثم وصل إلى 193920 نسمة خلال سنة 2004، بمعدل تزايد سنوي بلغ 3.2 % ، ليستقر في حدود 235649 نسمة سنة 2014 بمعدل تزايد سنوي بلغ 2.0 %.

وشهد إقليم طرفاية أكبر نسبة زيادة إجمالية للسكان بالجهة بين إحصائي 2004 و 2014 قدرها 26.5 %، و يفسر ذلك بكون هذا الإقليم فتي و قد استقطب ساكنة مهمة منذ إحداثه بفضل المجهودات التنموية التي عرفها. أما إقليم بوجدور فقد عرف هو الأخر زيادة إجمالية في عدد السكان خلال العقد الأخير حيث انتقل عدد السكان من 46129 نسمة سنة

2004 إلى 50566 سنة 2014 اي بنسبة زيادة إجمالية قدرها 9.6 %، و ذلك نظرا للأهمية الاقتصادية لمدينة بوجدور التي تستقطب يدا عاملة مهمة خصوصا في ميدان الصيد البحري و الصناعات المرتبطة به، و التي عرفت ازدهارا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة. كما عرف عدد سكان إقليم السمارة، الذي أصبح تابعا لجهة العيون الساقية الحمراء زيادة إجمالية قدرها 9.2 % بين سنتين 2004 و 2014 حيث انتقل عدد سكان الإقليم من 60426 نسمة سنة 2004 الى حوالي 66014 نسمة سنة 2014.

و يلاحظ أن أقاليم الجهة تعرف نسب تمدن مرتفعة رغم تفاوتها، حيث بلغت بإقليم العيون 99 %،86% بإقليم السمارة، 84% بإقليم بوجدور و 61 % بإقليم طرفاية. و أفضت النتائج المستقاة من الاسقاطات الديموغرافية إلى أن عدد سكان الجهة بلغ سنة 2015 حوالي 372 ألف نسمة، و سيتطور هذا العدد 456 ألف نسمة في أفق سنة 2030. هذا الارتفاع سيهم خصوصا السكان الحضريون، أما السكان القرويون فسيعرف عددهم انخفاضا مستمرا طيلة هذه الفترة (2015-2030).

ويلاحظ اختلاف كبير في الوزن الديوغرافي بين الأقاليم الأربعة المكونة لجهة العيون الساقية الحمراء، هذا التباين الملحوظ بين الأقاليم لا يزال يتفاقم و ذلك لفائدة إقليم العيون، و هكذا يكاد هذا الأخير أن يضم أكثر من ثلثي سكان الجهة (65 %) حسب إسقاطات مركز الدراسات و الأبحاث الديموغرافية، يليه إقليم السمارة ب 15 % من مجموع سكان الجهة، و في الرتبة الثالثة يأتي إقليم بوجدور ب 13 % و في الرتبة الأخيرة نجد إقليم طرفاية بنسبة سكان لا تتجاوز 7 % و ذلك في أفق سنة 2030.

2- دور مدينة العيون في إعادة توزيع السكان داخل مجال جهة العيون الساقية الحمراء

2-1 تباين معدلات الكثافة السكانية بالمراكز الحضرية بالجهة لفائدة مدينة العيون

لقد كان للدينامية الديموغرافية انعكاسات جلية على معدلات الكثافة السكاني (الخريطتان 1 و 2)، ويظهر ذلك من خلال ارتفاع هذه الكثافة ببعض المراكز الحضرية دون أخرى. لقد أدى النمو الديموغرافي السريع لسكان الأقاليم الصحراوية إلى ارتفاع الكثافة السكانية بالمدن، و التي سجلت معدلات كبيرة في سنة 1994 (91 نسمة/ الهكتار في العيون و 76 نسمة/ الهكتار في مدينة السمارة، و 52 نسمة/هكتار في مدينة بوجدور)[1]، و سجلت المراكز الحضرية المكونة لجهة العيون الساقية الحمراء معدلات تزايد سنوية مرتفعة بين1982-1994 تميزت هذه المرحلة بارتفاع عدد الحضريين. و سجل أعلى معدل تزايد سنوي بين 1982-1994 بإقليم بوجدور يقدر8.2%، يليه إقليم السمارة ب 5.7% ثم إقليم العيون 2.9 % فطرفاية التي سجلت معدل تزايد سنوي سلبي قدر ب 1.3-% . أما الكثافة السكانية خلال سنة 1994 فسجلت اعلي كثافة بإقليم العيون 13.24 ن/ كم^2 يليها على التوالي السمارة و طرفاية ب 0.6 ن/ كم^2 فإقليم بوجدور ب 0.4 ن/ كم^2.

أما الفترة بين 1994-2004 فسجل التزايد السنوي أعلى معدل له بإقليم بوجدور7.8% يليه إقليم السمارة 4.3 % فإقليم العيون ب 3.2 % و طرفاية 2.3%. أما الكثافة السكانية خلال سنة 2004 فاعلي معدل بإقليم العيون ب 18.2 ن/ كم^2 يليها على التوالي أقاليم السمارة، بوجدور ثم طرفاية 1 ن/ كم0.85،^{2} ن/ كم^2 و 0.8 ن/ كم^2. (الخريطة 1)

[1] تقرير الوكالة الحضرية بالعيون، يونيو 2008.

الخريطة 1 : عدد السكان والكثافة السكانية بمجال الدراسة في سنة1994

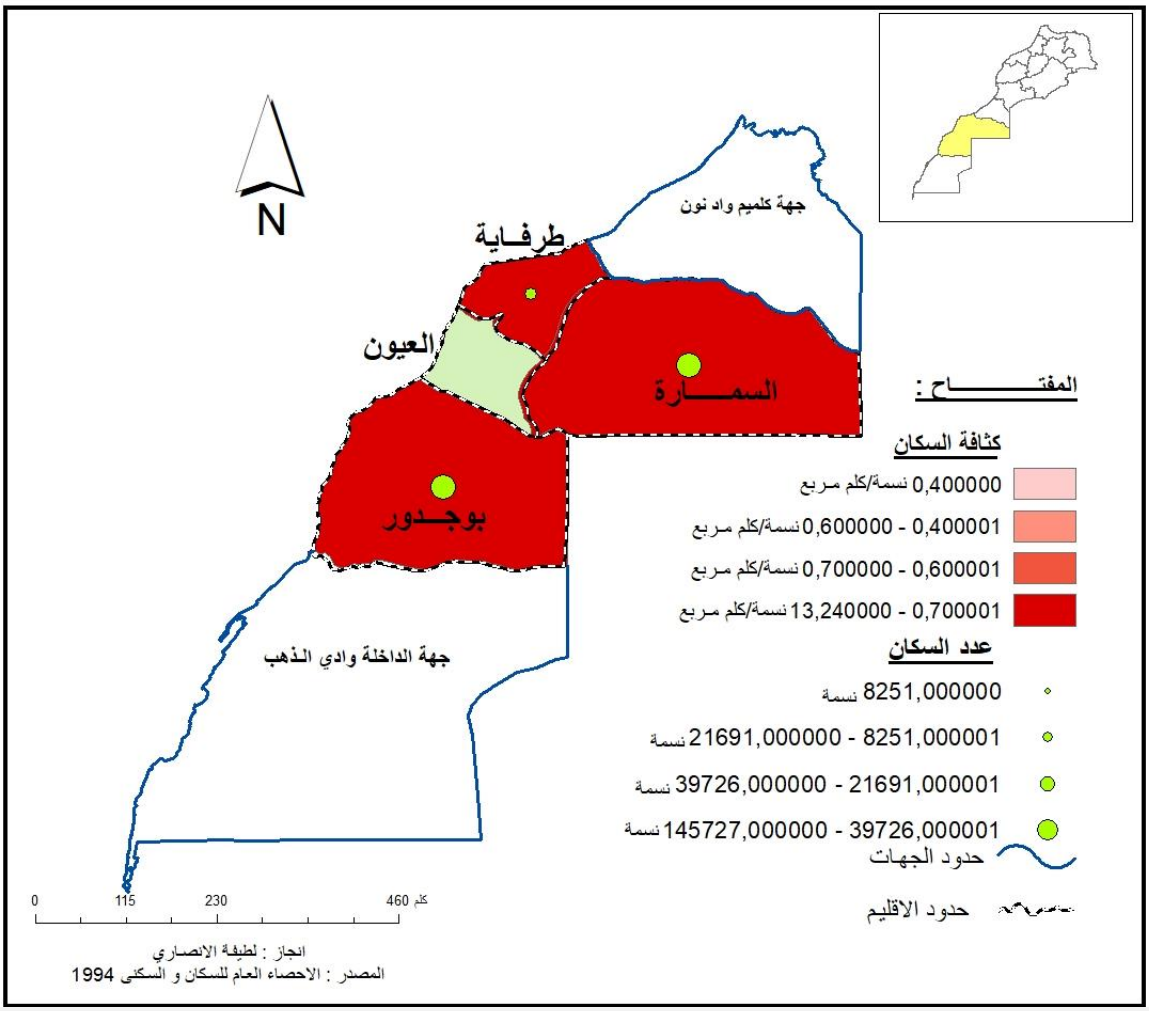

الخريطة 2 : عدد السكان والكثافة السكانية بمجال الدراسة في سنة 2004

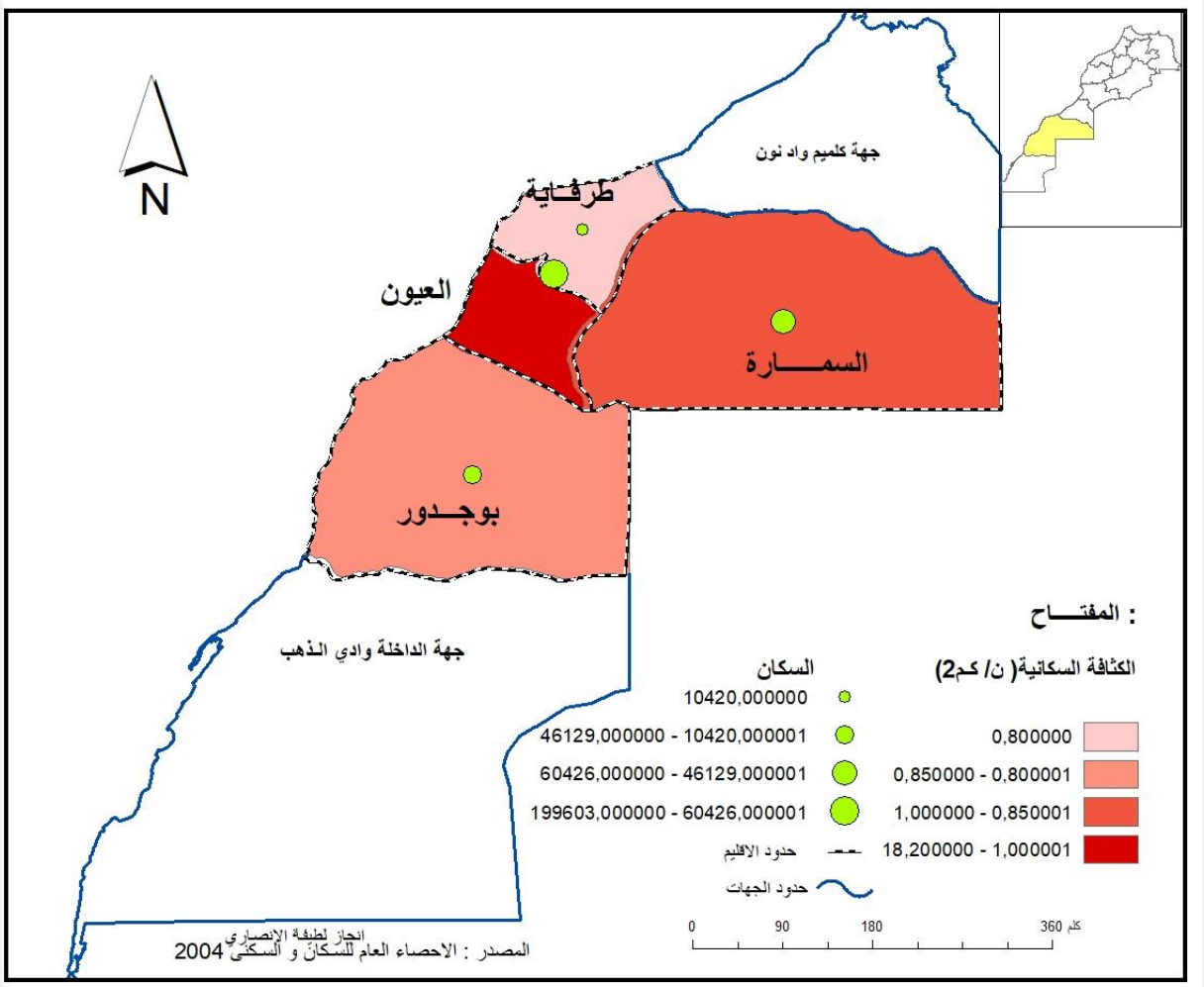

ولقد سجل أكبر معدل تزايد سنوي سنة 2014 بمدينة طرفاية ، تلتها مدينة العيون 1.8% ثم مدن بوجدور السمارة ب 0.9 %. بينما سجلت المراكز القروية فم الواد بوكراع الدشيرة معدلات نمو متواضعة. أما الكثافة السكانية سنة 2014 فاعلي معدل كذلك سجل بإقليم العيون يليه إقليم السمارة ثم إقليم طرفاية فإقليم بوجدور بمعدلات تقدر على التوالي 21.64 ن/ كم^2، 1.06 ن/ كم^2 ، 1.02 ن/ كم^2 و 0.9[1] ن/ كم^2 . (الخريطة 3)

[1] النشرة الاحصائية للمغرب 2020

الخريطة 3 : عدد السكان والكثافة السكانية بمجال الدراسة سنة 2014

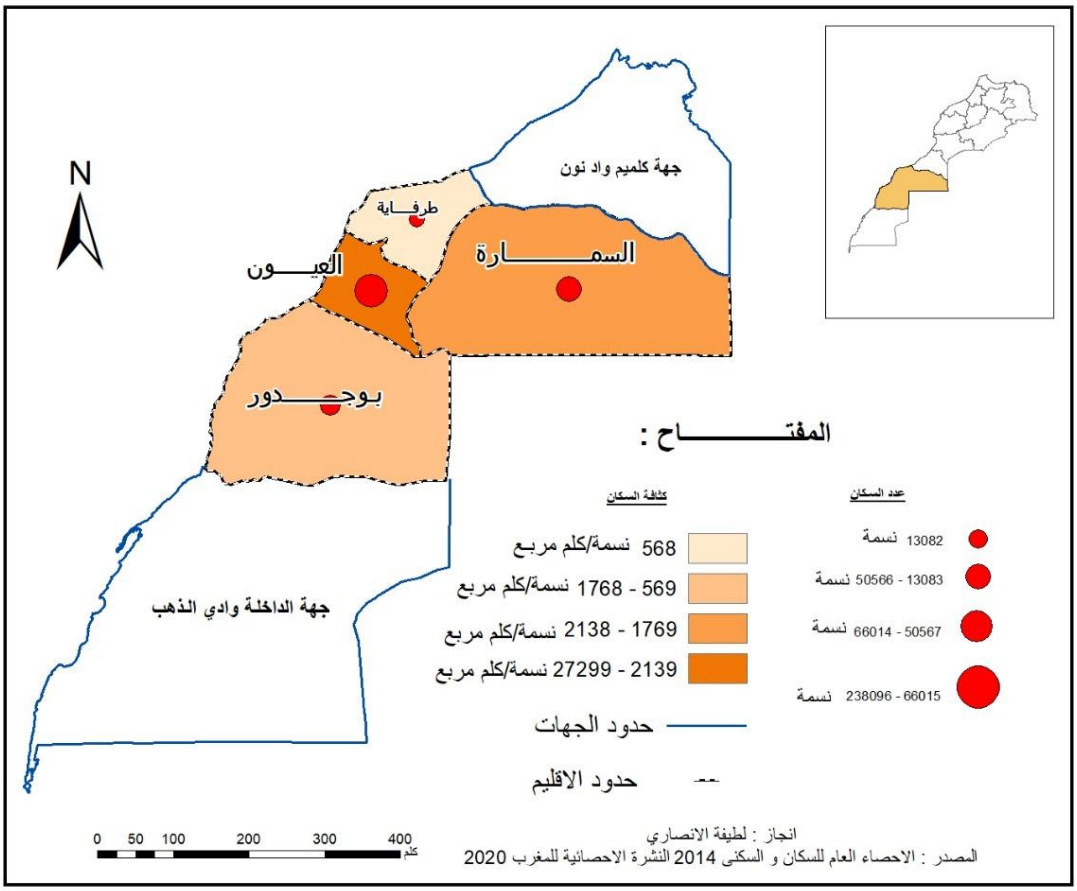

2-2 التوافد الكثيف للسكان جعل مدينة العيون ذات قوة استقطابية مهمة

تفسر معدلات النمو السكانية الإيجابية التي شهدتها المراكز الحضرية التابعة لمدينة العيون بعامل الهجرة الداخلية؛ بحيث أصبحت لهذه المراكز قوة استقطابية مهمة للسكان، وذلك بسبب ترقيتها إلى مستوى بلديات وتحفيز ساكنة لمدن الأخرى للاستقرار بالمنطقة في إطار عمليات منظمة، ما جعلها تستفيد من مجموعة من البنى التحتية والتجهيزات والمرافق الأساسية التي حفزت عددا مهما من النازحين من مختلف المناطق على الاستقرار بهذه المراكز. ومن جهة أخرى، لعبت المراكز المرسى و بوكراع دورا مهما في الجذب السكاني، ولا سيما للساكنة الوافدة للبحث عن عمل سواء بمعامل الأسماك بالمرسى او بمنجم بوكراع .

بناءا على هذه الدينامية، سجلت معدلات الكثافة السكانية في سنة 2014 ، بلغت معدلات الكثافة السكانية إذ بلغت على التوالي بإقليم العيون 21.64 ن/كم2 ، السمارة 1.06 بوجدور0.9 طرفاية 1.01 ويعتبر الاستقطاب السكاني المتواصل لمدينة العيون وللمناطق الحضرية وشبه الحضرية المحيطة بها، العامل الرئيسي لهذا التحول.

يبرز من خلال هذه المعدلات دور مدينة العيون في إعادة التوزيع السكاني للمجال المحيط بها، حيث تم توجيه التيارات الهجرية النازحة من المدن الشمالية نحو المراكز الحضرية بالجهة، خاصة مدينة العيون لكونها حاضرة الأقاليم الصحراوية، و ترجع هذه المكانة منذ الفترة الاستعمارية لتواجد منجم الفوسفات بالقرب منها. ويتجلى السبب الرئيسي

لارتفاع معدلات الكثافة السكانية لمراكز حضرية دون سواها، في عامل القرب من مدينة العيون، واحتوائها لتجمعات سكنية ذات تمركز سكاني مهم.

وقد لعبت مدينة العيون خلال مرحلة (2014-1994) دورا مهما في إعادة توزيع السكان داخل مجال الدراسة، وذلك عن طريق إرسال التيارات الهجرية نحو المناطق الحضرية المحيطة بها، مما جعل هذه الأخيرة تشكل وجهة استقطابية جديدة للسكان النازحين من مختلف مدن المغرب. و وصلت نسبة الحضريين بين سنتي 2004 و201 ، % 93.4 بنسبة زيادة إجمالية 24.1% بالنسبة للمناطق الحضرية مقابل 38.8 -% بالنسبة للمناطق القروية، نتيجة التأثيرات التي مارستها المجالات الحضرية على المجالات القروية، فجعلت من الأولى مناطق جاذبة للسكان، ومن الثانية مناطق طاردة.

ويعتبر مركز طرفاية الذي تمت ترقيته إلى مستوى بلدية في سنة 2010 المركز الأكثر نموا خلال هذه المرحلة .في مقابل هذه الدينامية الإيجابية التي شهدتها المناطق الحضرية، عرفت المناطق القروية المحيطة بها وخاصة البعيدة عنها تراجعا مهما لعدد السكان (تسجيل معدلات نمو سكانية سلبية بمعظمها)وانخفاضا للكثافة السكانية.

خاتمة

تتعدد المدن في المجال الإقليمي أو الجهوي و تختلف من حيث عدد سكانها، و يؤدي هذا الاختلاف إلى تباين في العلاقات التي تربط المدن فيما بينها من جهة و التي تربطها بمحيطها من جهة أخرى، و تكون هذه العلاقات في شكل أدفاق بشرية و تقتضي هذه العلاقات إلى بروز منطقة أو مناطق تشع عليها المدينة و تستقطبها يطلق عليها منطقة نفوذ المدينة التي تعتمد لدراسة التراتب الحضري الحجمي.

المراجع

- محمد الجديدي (1996)، "مسائل في الجغرافياالحضرية"، المعهد الاعلى للتربية والتكوين المستمر، تونس ص 410.

- النشرة الإحصائية للمغرب 2020.

- نبيل العيوني، نعيم الغالي، الدهماني البناني و رضا الميساوي،(2017)، "كتاب الجغرافيا،" المركز الوطني البيداغوجي، وزارة التربية، تونس.

- - بوعافية عب الرزاق (2018-2019)، " التوازن في الشبكة الحضرية، و اتجاهات التمركز الحضري في منطقة الزيبان دراسة حالة بسكرة"، اطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الهندسة المعمارية، معهد الهندسة المعمارية و العمران، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر.

- الإحصاءات العامة للسكان و السكنى لسنوات 1994-2004-2014.

- تقرير الوكالة الحضرية بالعيون، يونيو 2008

الموارد الترابية بين إمكانيات التنوع وشروط التوظيف التنموي بالريف الأوسط الجنوبي الشرقي: حالة دائرة أكنول

حياة بوبشيري، باحثة في الجغرافيا، جامعة الحسن الثاني، المحمدية، المغرب

Boubchiri8hayat@gmil.com

ملخص

إن إطار وجودة الحياة وقاعدة الموارد الطبيعية والبشرية والثقافية, تبقى أساس كل تنمية مستدامة, وينبغي مراعاتها في أي تخطيط وتدبير المجال. إلا أن توظيف واستغلال الموارد الطبيعية بشكل عام تؤثر فيه مجموعة من العوامل, كطبيعة ونوع المورد المستغل، والذي يتمثل في خصائص ودرجة غنى هذا المورد ومدى ملاءمة الاستغلال البشري له, ثم ظروف البيئة التي تتم فيها الاستفادة من هذه الموارد الطبيعية. ومجال دائرة أكنول الذي ينتمي إلى المناطق الجبلية العسيرة الاستغلال, تفرض تركيز متبصر للمجهودات التنموية المرصودة إليها, وذلك عبر تنويع الأنشطة الاقتصادية عامة والأنشطة غير الفلاحية خاصة, والتكيف مع الوسط الطبيعي.

كلمات مفتاحية : الموارد المحلية - تنمية مستدامة - تدبير المجال

the The soil resources between the possibilities of diversity and conditions for the development of employment in the countryside Aknoll District South-Central State

Abstract

The framework and quality of life and the base of natural, human and cultural resources remain the basis of any sustainable development, and must be taken into account in any planning and management of the estate. However, the use and exploitation of natural resources in general are influenced by a set of factors, such as the nature and type of resource exploited, which translates into the characteristics and degree of richness of this resource and the relevance of human exploitation of then the conditions of the environment in which these natural resources are used. And the area of the Aknole district, which belongs to the mountainous areas that are difficult to exploit, imposes a visionary orientation of the development efforts allocated to it, through the diversification of economic activities in general and non-agricultural activities in particular, and the adaptation to the natural environment.

Key words : Local resources - sustainable development - field management

مقدمة :

تبين منذ بداية الألفية الثالثة, أن نمط التنمية الذي ظل مطبقا ببلادنا منذ الاستقلال, يفتقر إلى نظرة استراتيجية واستشرافية تسمح باستدامة الموارد والتنمية, إلا أن الموارد المحلية تشكل أحد أهم الرهانات التي يمكن أن تسهم في تحقيق النمو بالعالم القروي والتخفيف من حدة المشاكل التي يعاني منها. إن هذه الموارد الترابية المحلية التي تشكل رمزا ثابتا لايمكن القفز عليه في كل تدخل يسعى إلى الحفاظ عليه وتطويره, وذلك في إطار خلق تهيئة مندمجة شاملة تراعي شروط

تنظيم المجال الطبيعي. ويعتبر مجال الدراسة, أرضية خصبة لتطوير هذه الأنشطة وتثمين الموارد المحلية التي تتوفر عليها بكل أنواعها بما فيها المقصية والراقدة والتي تعتبر طاقة محركة للتنمية, يلزم تعبئتها وتدبيرها بصفة موضوعية حتى تسهم وتكون سبيلا مفتوحا ومشجعا في أفق ربح رهان التنمية المحلية المستدامة المنشودة التطلع إليها إذن:

ماهي مقومات التنمية بمجال دائرة أكنول؟

ماهي التحديات التي تعاني منها الموارد المحلية بمجال دائرة أكنول؟

ماهي السبل والاستراتيجيات المنشودة لتحقيق تنمية مستدامة بمجال دائرة أكنول؟

1- مجال الدراسة

ينتمي مجال دائرة أكنول للريف الأوسط الجنوبي الشرقي، (خريطة رقم 1) مشكلا مجالا انتقاليا بين سلسلة جبال الريف شمالا ومقدمته جنوبا، وبهذا يعتبر مجال اكزناية جزء من المجالات الجبلية ذات البنية التضاريسية الصعبة التي يغلب عليها التنوع والتعقيد. وينتمي جهويا ضمن النفود الترابي لجهة لجهة فاس- مكناس، وإداريا إلى إقليم تازة الذي يبعد عن مجال اكزناية ب80 كلم، معظم تضاريس المنطقة يغلب عليها الطابع الجبلي.

- الوحدة الجبلية، تبلغ مساحتها 94.118 هكتار .

- الوحدة الهضبية، فهي أقل انتشارا ولا تشغل سوى 10.535 هكتار.

- الوحدة السهلية، فتصل مساحتها 13825 هكتار

توطين مجال الدراسة

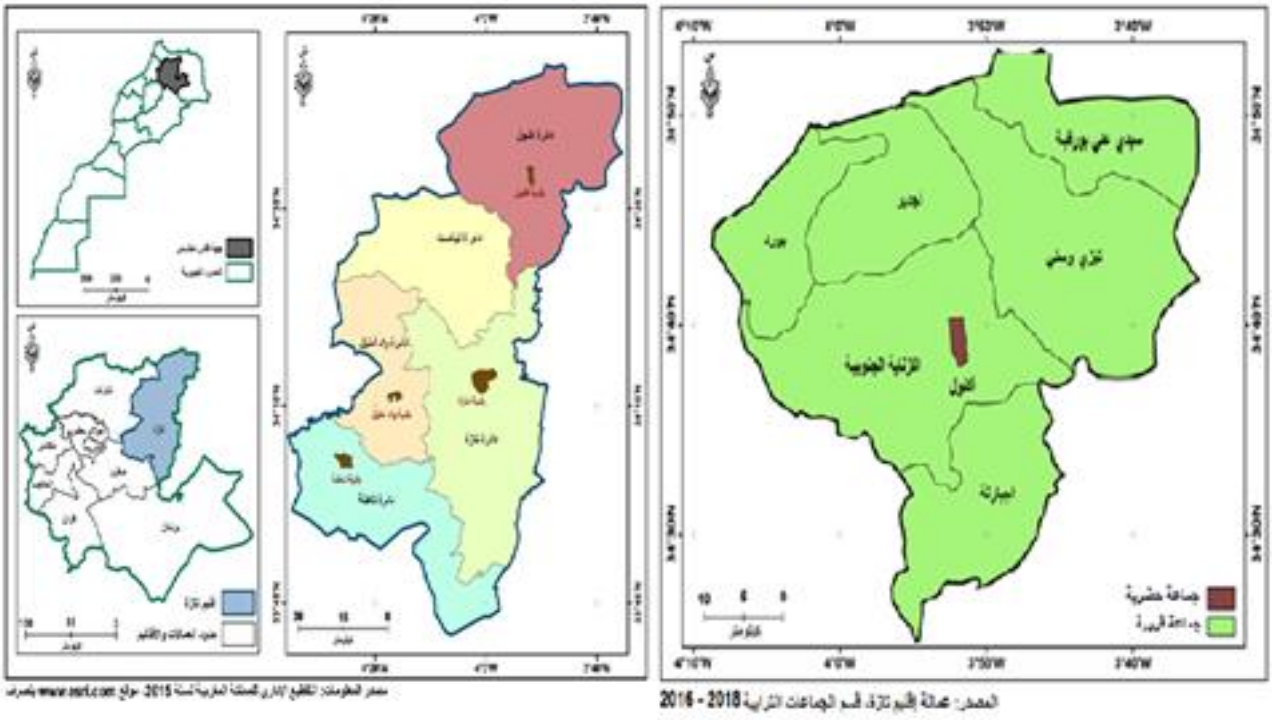

وتفرض الظروف الطبيعية التي يتميز بها مجال دائرة أكنول، إذ يندرج ضمن نطاق المناخ المتوسطي، الذي يتميز بشتاء ممطر وبارد، وصيف حار وجاف. وهو كباقي مناخات مناطق المغرب الشمالي يخضع لتيارات مختلفة تتحكم فيها تارة الكتل

الهوائية المدارية الحارة التي تصدر عن مركز الضغط المرتفع الآصوري والصحراوي، والكتل الهوائية القطبية، التي تأتي إما من المحيط الأطلسي فتكون معتدلة ورطبة، أو من أوربا الوسطى فتكون باردة وجافة تارة أخرى.

2- شجرة اللوز مورد ذات خصوصية بمجال دائرة أكنول

إن المشهد الزراعي السائد بجنوب الريف الأوسط الشرقي، هو غراسة شجرة اللوز من خلال المساحة الشاسعة التي يحتلها، وكذلك للانسجام الجيد مع ظروف مناخية محلية، مما ينعكس إيجابا على مردودية وجودة المنتوج, ولقد شهدت أشجار اللوز تطورا هاما في مساحتها العامة، التي انتقلت من 2000 هكتار في 2010 إلى 27600 هكتار في 2017، أي بزيادة إجمالية بلغت 25600 هكتار ومتوسط سنوي قدره 3657 1هكتار. (جدول رقم 1). يعكس هذاالتوسع الملحوظ في مساحة مغارس اللوز الأهمية البارزة التي يحظى بها هذا المورد الحيوي في مختلف المشاريع.[1] والبرامج والمخططات التنموية المعتمدة لتوسيع وإعادة تأهيل المساحة المشجرة باللوز في الجماعات القروية بدائرة أكنول، وذلك بغية تنمية قطاع المغروسات وتحسين وضعية السكان وبالتالي الحفاظ على البيئة

جدول رقم 1: تطور مساحة أشجار اللوز في مجال دائرة أكنول مابين 2010 و 2018 (بالهكتار)

المواسم	المساحة الإجمالية
2011 – 2010	2000
2012 - 2011	2200
2013 – 2012	25400
2014 - 2013	25800
2015 – 2014	26600
2016 – 2015	26500
2017 - 2016	27500
2018 - 2017	27600

المصدر: مركز الأشغال الفلاحية، أكنول،2017

إلى جانب تطور مساحة مغارس اللوز، عرفت المنطقة إدخال أنواع جديدة من الأشجار يتميز بعضها بمقاومة الصقيع والإزهار المتأخر، مما ترتب عنه تعدد أصناف الثمار، نذكر منها البلدي وديسمايو وابيود وماركونا وفورنات وفرادود ونون براي وغيرها (جدول رقم 2)، وهي أصناف تتباين

جودة ثمارها وأثمنتها.[2] رغم القيمة الغذائية العالية التي تتميز بها.

[1] - نذكر من تلك المشاريع مايلي: مشروع تنمية الريف الغربي "الديرو" وتنمية أقاليم الشمال" ومشروع الزراعات الشجرية "باف" ومخطط المغرب الأخضر.

[2] - يتراوح ثمن ثمار اللوز بين 65 و120 درهم للكيلوغرام وذلك بحسب نوعيتها وكمية إنتاجها وفترة تسويقها.

جدول رقم2: أصناف ثمار اللوز المنتجة بمجال دائرة أكنول

الأنواع	الغلاف	ملاحظات
البلدي	صلب	تستعمل للغراسة المثمرة
ديسمايو	صلب	تستعمل للغراسة المثمرة
نكبلوس الترا	لين	ملحقة لماركونا و افولا
فورنات	لين	ملحقة لماركونا
ماركونا	صلب	غراسة مثمرة تستعمل كثيرا في المغرب
ابيوض	قليل الصلابة	ملحقة لنوع ديسمايو

المصدر: مركز الأشغال الفلاحية بأكنول. 2017

صورة رقم 29 : أهم اصناف اللوز بمجال دائرة أكنول

المصدر : مركز الأشغال الفلاحية بأكنول 2017

أ- مراحل غرس شجرة اللوز

إن عملية الاستغلال وما تتطلبه من جهد وعمل متواصل انطلاقا من تهييئ المجال الى جني المحصول، يجب أن تأخذ شكلا منظما حتى تنتج أشجار اللوز إنتاجا وافرا كما وكيفا. لهذا يقطع الفلاح بدائرة أكنول عدة مراحل بشكل منظم وبعناية تامة بداية من ميكانزمات الغرس ونهاية جني غلات أشجار اللوز.

أولى مراحل الغرس التي يقوم بها الفلاح، حفر في الأرض وتكون هذه الحفرة متباعدة فيما بينها، ثم تأتي عملية الغرس وهي تكون ابتداءا من فصل الخريف لتستفيد من مياه الأمطار ويقوم بوضع حوض حول الشجرة خاصة إذا كانت الغراسة في أرض مائلة لكي تجمع مياه الأمطار التي تتساقط في فصل الخريف وتمنعها من التسرب وحمل التراب الى المنحدر، وللإشارة فإنه نظرا لصعوبة تضاريس المنطقة فكل الأشجار تعتمد على الأمطار ولا وجود للسقي بتاتا.

أما المرحلة الأخيرة فتهم التسميد إما بالمواد العضوية أو الكيميائية، كل هذه المراحل يقطعها الفلاح في الغرس أما إذا كانت لديه أشجار كبيرة منتجة، فهو يقوم بعدة عمليات لكي يساعد الشجرة على النمو وزيادة الإنتاج. ومن بين هذه العمليات تأتي كذلك التدابير الوقائية الصحية الرامية مقاومة الأمراض والحشرات والتي من بينها النمل والعنكبوت الأحمر ثم حشرة سوداء ذات أجنحة، أما العملية الثانية فهي متمثلة في التشذيب أو (الزبير) وهي تنقسم إلى ثلاث مراحل:

تشذيب التكوين: يقوم به الفلاح عندما تكون الشجرة صغيرة لم تثمر بعد.

تشذيب الأثمار: ينحصر هذا التشذيب بتخفيف سنوي، وتنجز هذه العملية قبل السقوط الكلي للأوراق بعد جني الفاكهة.

تشذيب التصغير: وهي قطع الفروع إلى 50 سنتمترا من الجدع ثم إصلاح الشجرة وتنجز هذه العملية على الأشجار الكبيرة والمتروكة والمراد تجديدها .

أما بالنسبة للاستهلاك فيجني اللوز عندما يبدأ في السقوط طبيعيا في وسط شهر شتنبر حسب الأنواع، ويتبع جمع اللوز عملية التجفيف، ثم التقشير، وللإشارة تتم عملية الجني بواسطة القصب أو العيدان الطويلة. ولكن تظل هذه العمليات أو التقنيات تقليدية.

وأغلب الأشجار مغروسة فوق سفوح الجبال وذلك نظرا لقلة الأراضي المنبسطة كما أنها تتأقلم مع ظروف مناخية ملائمة لغراسة هذه الشجرة.

أما بالنسبة للظروف المناخية والتضاريسية والجيولوجية التي تنشأ فيها هذه الشجرة فهي جد متميزة، إذ نجد تربة يغلب عليها الشست، و مناخ شبه جاف, وتنبني أساسا على المقومات التالية:

- وجود أراضي جيرية خفيفة ونافذة.

- الحاجة إلى مابين 200 حتى 400 ساعة ذات درجة حرارة أقل من 7.2 درجة مئوية.

- توفر ارتفاع يتراوح بين 750 م و2400 متر.

- ضرورة تساقطات لاتقل عن 300 ملم سنويا.

ولم تنتشر شجرة اللوز بمجال دائرة أكنول إلا مع المرحلة الاستعمارية، بل عرفت توسعا كبيرا خلال مرحلة الاستقلال مع مشروع تنمية الريف الغربي "الديرو" والذي جلب الى المنطقة أصنافا جديدة من أشجار اللوز انطلاقا من سنة 1969.

جدول رقم 3 هرم أعمارشجرة اللوزوالمساحة المغطية لها بدائرة أكنول (بالهكتار)

0-10 سنة	10-20 سنة	20-30 سنة	30-50 سنة	أكثر من 50 سنة
700	838	900	340	300

المصدر: مركز الأشغال الفلاحية بأكنول

نلاحظ أن زراعة شجرة اللوز شهدت مساحتها تطورا مهما وذلك واضح من خلال هرم الأعمار، حيث أن الأعمار التي تنحصر مابين 30 سنة وما فوق 50 سنة تغطي 640 هكتار، وهذا ناتج عن المشروع الذي نهجته الدولة والمتمثل في تنمية الريف الغربي الديرو حيث ادخل هذا المشروع عدة أنواع من شجرة اللوز قادرة على مقاومة الصقيع، لأن الأنواع المتواجدة رغم جودتها فهي تعاني من عدة سلبيات أهمها أنها تزهر مبكرا وهذا يعرضها إلى خطر الصقيع، إذن فالأنواع التي سيتم جلبها سوف تتأثر في الازدهار وبالتالي لن يصيبها الصقيع [1].

ب- تسويق منتوج اللوز

1- مركز الأشغال الفلاحية بأكنول. 2017

عند جني المحصول تأتي عملية التسويق، والتي يمكن اعتبارها ذات أهمية كبرى نظرا لكونها ثمرة جهود الفلاح أو الثمن الذي يتلقاها مقابل جهده, وعند تفصيل وشرح كيفية مرور عملية التسويق لابد من تقسيم الفلاحين الى ثلاث فئات: فئة تقوم ببيع المنتوج وهو مايزال في الشجرة، ويقوم المشتري بعملية الجني ولكن بالنسبة للمجال المدروس تعتبر هذه العملية قليلة الانتشار جدا أو شبه منعدمة.

أما الفئة الثانية: فتقوم بجني المنتوج بنفسها وهذه هي العملية المتداولة والشائعة بدائرة أكنول، وهنا تدخل نوع من اليد العاملة، يمكننا أن نسميها اليد العاملة التي تقوم بجني اللوز ثم تقشيره ومن تم يذهب به الفلاح الى السوق الأسبوعي ليقوم ببيعه. (صور رقم 30 و 31).

ت - تعدد إكراهات تنمية شجرة اللوز

بالرغم من تعدد مواطن قوة شجرة اللوز وتعدد امكاناتها، فإن مردودها لا يزال ضعيفا ومتذبذبا، ومرد ذلك حسب معطيات مستقاة من المديرية الإقليمية للفلاحة بأكنول يعود للأسباب التالية:

- تهيمن على المنطقة المدروسة أتربة فقيرة لاتساعد على الانتاج الفلاحي وأهمها أصنافها طفيلية شيستية تحتوي على أتربة وأحجار كلسية ممزوجة بالصلصال تنتمي إلى الزمن الكريتاسي، وهي تربة ضعيفة تتميز بضعف موادها العضوية وتعاني من سوء الصيانة والانجراف بسبب التساقطات التي تكون فجائية ومركزة على شكل زخات مما تساعد على التعرية.

وتأخذ التعرية أبعاد كارثية في جبال وتلال مقدمة الريف التي رغم كونها لاتغطي سوى 6% من التراب الوطني فإنها تنتج أكثر من 60% من الرواسب سنويا وتعزى حدة التعرية في هذا المجال الى تفاعل عوامل طبيعية متنوعة مرتبطة بهيمنة الصخور الهشة والإرث المورفولوجي ونظام الانحدارات وتراجع الغطاء الغابوي والمراعي.

كما تحضر عوامل أخرى مرتبطة بالضغط الديموغرافي وما يرافقه من اجتثاث للتشكيلات النباتية واستغلال الأراضي الهامشية الموجودة فوق انحدارات قوية والمعرضة لتعرية عنيفة، وتعرف المنطقة نشاطا مرفوتشكاليا مهما يتجلى في تعدد مظاهر البتر والاقتلاع، التي تعبر عنها كمية الرواسب التي تجرفها المياه وتقدر بأكثر من 3000 طن /كلم^2 سنويا.

* النقص في عملية الصيانة خصوصا التقليم الذي يسمح بالتحكم في توازن نمو الشجرة.

* استعمال العصي في عملية الجني الشيء الذي يلحق أضرارا جسيمة بالشجرة.

* كبر سن الأشجار، مع قلة الصيانة.

* صعوبة تسويق هذا المنتوج، والذي لا يزال غير منظم، حيث يتم على مستوى أسواق أسبوعية بالإقليم إما بشكل مباشر لفائدة المستهلك المحلي، أو إلى تجار نصف الجملة. وعادة ما يرتبط بنقاط تجميع بعدد من الأسواق الأسبوعية القروية، أو بهوامش الطرقات بدائرة اكنول.(صور رقم 32و 33), وأن الأثمنة تنحصر عادة مابين 65 و120 درهم للكلغرام الواحد بحسب نوعية وجودة وطبيعة وكمية الانتاج وفترات تسويقه.

صورة رقم 32 و 33 : تسويق المنتوجات المحلية بجانب طرقات دائرة أكنول

صور ملتقطة بتاريخ : 2/6/2018

وبغية تثمين هذا المنتوج وتسويقه خدمة للفلاح ودعما للتنمية المحلية فلقد اتخذت جملة من المبادرات عبر تفعيل حزمة من البرامج والمخططات التنموية يأتي على رأسها مرامي وطموحات مخطط المغرب الأخضر.

وللتعريف بهذا المنتوج المحلي أصبحت منطقة دائرة أكنول تحتضن مهرجانا للوز سنويا، والمنظم من طرف المديرية الجهوية للفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية, كما ساهمت جمعيات المجتمع المدني كذلك في إقامة هذا المهرجان السنوي الذي بلغ دورته الثامنة خلال موسم 2017-2018، وذلك بهدف التحسيس بأهمية شجرة اللوز ومساعدة المزارعين في تسويق المنتجات وغيرها من المبادرات التي تدعم التنمية المحلية[1].

وخلال انعقاد المهرجان الثامن, تم توقيع اتفاقيتين بقيمة 29 مليون درهم لتثمين هذا المورد المحلي:

- ✓ الإتفاقية الأولى: تقضي بغرس 1000 هكتار من أشجار اللوز بكل من جماعات سيدي علي بورقبة، تيزي وسلي، بورد، أجدير، اكزناية الجنوبية واجبارنة.
- ✓ الإتفاقية الثانية: تهم غرس 800 هكتار بدوار سلوان بجماعة اجبارنة.

وستحظى هذين الإتفاقيتين, المبرمتين مع وزارعة الفلاحة ببرنامج لتتبع لمدة سنتين وسيستفيد من هاتين الإتفاقيتين البالغة قيمتها حوالي 29 مليون درهم أزيد من 900 مستفيد، سيتم خلالهما زرع ما مساحته 1400 هكتار من شجرة اللوز، وصيانة 400 هكتار من هذه الشجرة.[2]

ث- تثمين شجرة اللوز

---

[1] - المديرية الجهوية للفلاحة، تازة، قسم الموارد البشرية, 2016.

2- المديرية الجهوية للفلاحة، تازة، قسم الموارد البشرية, 2016

ومن تلك المبادرات كذلك نذكر برنامجا تدعمه وزارة الفلاحة والصيد البحري منذ عدة عقود بإنجاز العديد من البرامج والمشاريع التي جعلت من ضمن أهدافها الأساسية تنمية مجال دائرة أكنول، والمحافظة على مواردها الطبيعية، ومن ضمن المشاريع التنموية التي استفاد منها مجال دائرة أكنول:

- مشروع الديرو: يعتبر من الجيل الأول للمشاريع القروية، ارتكز المشروع في مراحله الأولى على وضع تشخيص عام لمنطقة الريف، بمساعدة المنظمة العالمية للأغدية والزراعة، والصندوق الخاص للأمم المتحدة"، وانصبت الجهود في بداية الأمر على محاربة التعرية لوضع حد لتدهور التربة، باستعمال عدة تقنيات نذكر منها اجتناب الزراعة فوق السفوح التي تتعدى درجة انحدارها 5%، وإعطاء الأولوية للمغروسات الشجرية خاصة التين واللوز إضافة إلى محاربة الرعي الجائر.[1] أما الهدف الثاني للمشروع، فكان يطمح إلى تحسين مستوى عيش السكان والرفع من مداخيلهم, ويروم المشروع كذلك إلى زرع حوالي 1400 هكتار بأشجار اللوز وصيانة 400 هكتار لفائدة 900 مستفيد[2].

2 - عيون استشفائية: قد تكون سندا للتنمية المحلية

أهمها العين الحمراء التي تتوطن بشمال الإقليم، وفي الوسط الشمالي للمغرب بجبال الريف، تبعد عن تازة بحوالي 76 كلم، عبر الطريق الجهوي رقم 1510 الرابطة بين تازة وتاونانت عبر أكنول وظهر السوق، وترتبط هذه الحامة أيضا بجماعة تايناست عبر الطريق الإقليمية 4404، مرورا بجماعة بورد، وتوجد في منطقة جبلية بأجدير، يصل ارتفاعها 1330م. ترجع تسمية العين الحمراء نسبة الى تلك الرواسب الحمراء التي تظهر على مجرى المياه بسبب ارتفاع نسبة الحديد التي تحتوي عليها مياه العين, هذا من جانب ومن جانب آخر فإنه على إثر الزيارة التاريخية التي قام بها الملك الراحل محمد الخامس للمنطقة في 14 يوليوز 1956 فلقد اختار لها اسم (عين الرحمة).

وخلال المرحلة الاستعمارية، حاول المستعمر الفرنسي تهيئة هذه المياه لنقلها الى موقع مجاور لمركز العين، في محاولة إنشاء معمل خاص بتعبئة هذه المياه في قارورات، إلا أن هذا المشروع مني بالفشل بسبب رفض السكان على اعتبار أن العين الحمراء هي مصدر عيشهم وسقي زراعتهم "[3].

جدول رقم49: المكونات المعدنية لحامة عين حمراء

المكونات المعدنية	الكمية (بالميلغرام في اللتر)
k+ بوتاسيوم	1
Na++صوديوم	180
Ca++كالسيوم	360
CL-لكلور	31.5
Nc03-نيكرونيوم	14.90
Hc03-بيكاربونات	14.64
الماغنيزيوم	70.52

المصدر: مصلحة الأشغال الفلاحية أكنول 2017

[1] - De Mas P .1978 . Marges marocains . La haye , p.48 .

2. المديرية الجهوية للفلاحة، تازة، قسم الموارد البشرية, 2016

[3] - النويكة عبد السلام ،2004، العين الحمراء: مورد سياحي هام للتنمية المجالية بمنطقة تازة منشورات الكلية المتعددة التخصصات بتازة العدد الأول مطبعة الأفق فاس ص 68.

كما تحتوي مياه هذه العين على نسبة الملوحة تصل إلى 2.17 غرام في اللتر الواحد[1]، وحسب التحاليل العلمية التي أجريت من طرف كبار الأطباء، خاصة الدكتور "شانو" من الرباط، استنتج فوائدها العلاجية أمراض خوارج التنفس، الجهاز الهضمي، والكبد، الأعصاب والمفاصل، فقر الدم.

3- التراث الثقافي موردا مشجعا للتنمية بمجال دائرة أكنول

يزخر مجال دائرة أكنول بموروث ثقافي غني يمكن أن يعتبر رهانا للتنمية وأداة لتحسين ظروف عيش السكان. فهذه المنطقة الممتدة بين الريف الغربي والريف الشرقي أرضية خصبة لتطوير هذا التراث؛ فهو مجال تتجذر به حضارة قروية عريقة، وتتنوع عاداته وتقاليده، وتتعدد خصائصه الطبيعية التي يمكن استغلالها في السياحة الرياضية (تسلق الجبال، المشي). هذا المورد الترابي المتميز, قادر كذلك على تقوية الروابط بين المجموعات البشرية المتعايشة. فهو مورد محلي مهم يمكن أن يوجه لتحسين ظروف عيش الساكنة وذلك في سياق صعود قوة الاقتصاد الثقافي. فتنمية القطاع الثقافي بدائرة أكنول تفرضها ضرورة صيانة الشخصية المحلية, وتقوية الشعور بالانتماء, مما يحتم العمل على إغناء وإحياء المواسم والمهرجانات, وتنظيم ندوات فكرية تعيد الاعتبار للذاكرة الجماعية المحلية, وتشجيع منشطي ومنظمي الجولات السياحية بالمنطقة المدروسة على اعتبار برمجة الأنشطة الثقافية المحلية ضمن اجندتهم, وذلك بإحياء الفنون الشعبية المحلية من عادات وتقاليد.

تتطلب تنمية الموروث الثقافي بمجال دائرة أكنول نظرة شمولية تأخذ بعين الاعتبار الجهة وخصوصيات المناطق الجغرافية المجاورة ودورها في خلق تيار سياحي جهوي مترابط وتجارة وخدمات مربحة، تضمن تسويق المنتوجات المحلية والجهوية. فالجهة تتوفر على معالم تاريخية متعددة بالإضافة إلى ما تحتويه المناطق الجبلية من مدارات سياحية ومنتزهات طبيعية ومغارات وكهوف وغابات، وما تزخر به المدينة العتيقة بتازة من مناطق عمرانية ومعالم أثرية. الأمر الذي يتطلب التثمين الجيد والهادف لهذا التراث الغني، في إطار استراتيجية مندمجة ترمي إلى جعل السياحة القروية رافعة حقيقية للتنمية المحلية، ورؤية مستدامة تجعل نصب أعينها تحقيق الرقي الاجتماعي والاقتصادي للسكان المحليين مع تدبير الثروات المحلية والجهوية والمحافظة عليها.

عموما، إن مقاربة التراث كأداة للتنمية ينبغي أن ترتكز على مقاربة شمولية تشاركية، أساسها تشخيص واقع التراث والمحيط الذي يغلفه اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا، بالاعتماد على نسق متكامل من الإجراءات والتدابير، وإشراك كل الفاعلين والمعنيين من الجماعات المحلية والدولة والخواص ومنظمات المجتمع المدني في المحافظة على هذا التراث وضمان استمراريته، وذلك بهدف تحقيق شروط تطور المجال والمجتمع بمجال دائرة أكنول.

4- الصناعة التقليدية مورد في حاجة للتثمين بمجال دائرة أكنول

تشكل الصناعة التقليدية محركا قويا وحافزا أساسيا للتنمية المحلية بدائرة أكنول, إذ تسهم في تشغيل عدد مهم من الساكنة وفي تحريك دينامية العديد من الأنشطة الخدماتية والتجارية, ويمكن أن تشكل دعم كبير لقطاع السياحة. ولجعلها كذلك تلعب الأدوار الطلائعية, ينبغي على محور استراتيجية تنمية القطاع العمل وفق جملة من البرامج تهدف بالأساس إلى توفير الشروط الضرورية لإنعاش التقاليد, والحرف التقليدية التي تضرب بجدورها في عمق التاريخ بمجال

[1] - مصلحة الأشغال الفلاحية أكنول 2017

دائرة أكنول, وكذا تعزيز المهارات الحرفية للساكنة المحلية عن طريق تكوين حرفيين محليين وتأهيل الشباب والشابات في أروقة الصناعة التقليدية بمختلف أنواعها. وذللك بالتأكيد على خلق مجمع للصناعة التقليدية في منطقة دائرة أكنول، وذلك لإعادة إحياء بعض الصناعات التقليدية والتعريف بالمنتجات المحلية والحفاظ على بعض الحرف التقليدية التي تشكل الرصيد الحضاري والثقافي بالمنطقة وتحديدا: مهن صناعة النسيج, الفخار, الحياكة, مختلف الادوات المنزلية التقليدية, في إطار السعي نحو الحفاظ على التراث الثقافي والإتنوغرافي وتأهيل القطاع السياحي. وذلك للمساهمة في دعم الاقتصاد المحلي والجهوي بإنتاجه لسلع وخدمات ضرورية للحياة اليومية للسكان.

5- الوحيش ثروة حيوانية في حاجة إلى التثمين

تعتبر الثروة الحيوانية مكونا أساسيا للمجال الطبيعي بمجال دائرة أكنول، فهي تمنح له خصوصية محلية وقيمة مضافة. فالمنطقة تتوفر على مجموعة من الأصناف الحيوانية مثل الخنزير المتجول في غابة اولاد الهاني، والحجل الذي ينتشر في المناطق التي يقل بها النشاط البشري، ونوع من الكلاب يدعى ابن آوى. إلا أن الإكراهات المناخية وتوالي سنوات الجفاف المدمر للكلأ، وانتشار ظاهرة الصيد والقنص العشوائي، ساهم في تدهور توازن البيئة وتقهقر المجال الغابوي، حيث أصبحت أصناف الحيوانات الغابوية في تناقص مستمر.

وبهذا يمكن أن تشكل الثروة الحيوانية دعامة أساسية لسياحة إيكولوجية بمجال دائرة أكنول، وذلك عبر تنظيم خرجات استكشافية ورحلات قنص تخضع لقوانين الصيد والاستغلال لحماية وتقوية التنوع البيولوجي. وعلى الرغم من حضور نواة مؤهلات أولى للموارد المحلية لمجال دائرة أكنول, فإنه تواجهها مشاكل جمة ترتبط بتدني وثيرة التنمية بها. ذلك أن نسبة كبيرة من الساكنة, تعيش تحت سلم الكفاف, وتعاني من التهميش والفقر والعزلة التامة, إذ لايجمعهم في الغالب إلا السوق الأسبوعي.

خاتمة

عموما يمكن أن تشكل الموارد المحلية دعامة أساسية في تحقيق التنمية المحلية بمجال دائرة إلا أن توظيف واستغلال الموارد الطبيعية بشكل عام تواجهها مشاكل جمة ترتبط خاصة بركود الأنشطة الاقتصادية وضعف الخدمات الاجتماعية وهشاشة البنيات التحتية كلها تحديات تشكل معضلة حقيقية تواجه التنمية وعائقا امام استقرار السكان بمجال دائرة أكنول. إن هذه الموارد الترابية المحلية التي تميز مجال الدراسة والذي يجب الحفاظ عليه وتطويره, وذلك في إطار خلق تهيئة مندمجة شاملة تراعي شروط تنظيم المجال الطبيعي.

المراجع

- أبهرور محمد، 2009، إسهام في التقييم الكمي للتعرية المائية بمقدمة الريف الشرقي (حوض واد الثلاثاء نموذجا)، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سايس- فاس.

- فالح علي، 2010، التقييم النوعي والكمي لانحراف التربة بالريف الأوسط (حوض أكنول نموذجا)، الطبعة الأولى، مطبعة الخليج العربي، تطوان.

- لحسن جنان، 2010، العالم القروي في البحث الجغرافي، دفاتر جغرافية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهراز، فاس، العدد، 7.

❖ **تقارير**

- تقرير التنمية البشرية للعام 2003، أهداف التنمية للألفية تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية.

- صندوق الأمم المتحدة للسكان،2011، حالة سكان العالم.

- المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر، تازة 2015

- المخطط الجماعي للتنمية لبورد 2011 - 2016

- المديرية الإقليمية للفلاحة، تازة 2017

❖ **Ouvrages et Etudes**

- -Hart .D .M, 1965, Clan, Lignage et communauté local, R .G .M, N°8.

- Maurer G .1968, Les paysans du Haut Rif Central, R.G.M, N°14

-Noin. D, 1988, Géographie de la population, Edition Masson. Paris.

- Charra .A, 1994, L'héritage colonial espagnol au Maroc du nord : une contrainte majeure au développement du Rif, Revue de la Faculté des Lettres, Tétouan, n°7.

دور الصناعة العصرية في تحقيق التنمية، حالة مدينة تاوريرت (شمال شرق المغرب)

عبد اللطيف اعميرو*، خديجة بن ربيعة** (* طالب باحث في سلك الدكتوراه، ** أستاذة باحثة)

بنية البحث الجيوماتية وتدبير التراب، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الأول-وجدة

abdelatif.amirou@ump.ac.ma / kh_benrbia@yahoo.fr

ملخص

تعد الصناعة في المجتمعات الحديثة، رافعة للتنمية في أبعادها الوطنية والمحلية. الاقتصادية والاجتماعية، والبيئية. وموضوع الصناعة العصرية في علاقتها بالتنمية بمدينة تاوريرت، يعد شائكا، فرغم توفر عدد مهم من الوحدات الصناعية، الا أنها عشوائية التوزيع، وغير متنوعة، وذات إشعاع محدود، ولازالت شغيلتها تعاني من عدة مشاكل، على مستوى الأجور، وعدم تمكينها من حقها في التأمين، وعقدة العمل، ومعاناتها من طول ساعات العمل، والفقر، والامراض المهنية.

يسعى هذا البحث الى معالجة إشكالية دور الصناعة العصرية في تحقيق التنمية في مدينة تاوريرت. كما يروم تحقيق أهداف تتمثل في دراسة أنواع الصناعات، وإشعاعها، وانتشارها المجالي، ودورها في التشغيل، ثم آثارها الاجتماعية، والبيئية، والمجالية. وذلك عن طريق اعتماد مقاربة جغرافية ومجالية.

الكلمات المفاتيح: تاوريرت – الصناعة العصرية – التنمية – اليد العاملة

The role of modern industry in achieving development, the case of Taourirt city (north-eastern Morocco)

Abstract

Industry in modern societies is considered as a lever for development in its national and local dimensions, economic, social and environmental. The subject of modern industry in its relation to the development in Taourirt is thorny. Although there is a significant number of industrial units, but they are randomly distributed, lack diversity, and exert limited influence. Moreover, the workers of these units continue to suffer from several problems, on he level of wages, insurance, labor complex and long working hours, poverty and job related disease. This research aims to tackle the issue of the role of modern industry in achieving the development of the city of Taourirt. The study, also, highlights the different types of industries, their influence, their spread in the field, their role in employment as well as their social, environmental and community impact. To achieve its objectives, this research has adopted a geographical and field approach.

Keywords : Taourirt - Modern industry - Development – Workforce

مقدمة

حظيت المدن الكبرى بدراسات كثيرة ومتنوعة فيما يتعلق بالأنشطة الصناعية في علاقتها بالتنمية، في الوقت الذي لم تحظ فيه المدن المتوسطة والصغرى بالاهتمام اللازم من قبل الباحثين، وخاصة في حقل الجغرافيا. لهذا صب اهتمامنا على هذا الموضوع، الذي سنتناول فيه بنوع من التفصيل أنواع الصناعات وانتشارها وإشعاعها ومساهمتها في التشغيل، ثم آثارها على الجانب الاجتماعي والبيئي والمجالي.

1- أهمية الموضوع

تكمن أهمية موضوع الصناعة ودورها في تحقيق التنمية، أولا، في اعتبارها أحد أبرز مجالات التنافس بين الدول بغية تحقيق التنمية المستديمة، في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ثانيا، أصالة الموضوع وجدته وذلك نظرا للدينامية التي يتميز بها موضوع الصناعة والتنمية، كما سيعمل هذا البحث عكس البحوث المنجزة في الموضوع على ربط موضوع الصناعة بانعكاساتها التنموية على المستوى الاجتماعي، والمجالي، والبيئي.

2- أهداف الموضوع

يهدف موضوع البحث الى تحقيق عدة أهداف نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- تحديد مساهمة الصناعة العصرية في التشغيل بمدينة تاوريرت؛
- تحديد دور الصناعة العصرية في تحقيق التنمية الاجتماعية؛
- آثار الصناعة في المجالين البيئي والمجالي.

3- الإشكالية

تشكل الصناعة رافعة التنمية في كل المجتمعات، وهي أحد أبرز مؤشرات تحقيق التنمية الاقتصادية وامتداداتها الاجتماعية والبيئية، ولكن، اذا كانت الصناعة تحقق الدور المنوط بها في تنمية المجتمعات المتقدمة، فإنها لازالت تصنع البؤس والفقر، وتضر بالبيئة والمجال في جل بلدان العالم الثالث، وفي هذا السياق جاء اهتمامنا بموضوع الصناعة وعلاقته بالتنمية في مدينة تاوريرت شمال شرق المغرب، وللوقوف على أهمية هذه الظاهرة ، سنتناول بالدراسة الإشكالية الرئيسية من خلال تحديد أنواع الصناعات المنتشرة بمدينة تاوريرت أولا، ثم العمل على التوطين المجالي لهذه الأنشطة، ليتم بعد ذلك دراسة إشعاعها ومساهمتها في التشغيل، من أجل إظهار مدى مساهمتها في تحقيق التنمية بمدينة تاوريرت.

4- المنهج المستخدم

للإحاطة بإشكالية البحث تم اعتماد المقاربة الجغرافية التي تعتمد على تتبع التحولات خاصة المجالية باعتماد التحليلين الأفقي والعمودي، هذه المقاربة تتقاطع مع مقاربات أخرى مثل النظرية الاقتصادية حول الأماكن المركزية للجغرافي كريستالر[1]، وبذلك تقوم هذه الدراسة على عمل ميداني محض، وقد اعتمدنا في جمع هذه المعطيات على عدة وسائل منها استمارتين، الأولى خاصة باليد العاملة المشتغلة في الصناعة العصرية، حيث تم ملئ 51 استمارة، والثانية خاصة بأرباب المعامل حيت تم ملئ 14 استمارة. والوسائل الأخرى تتمثل في المقابلات مع أرباب المعامل والشغيلة، وتوج العمل الميداني بأخذ صور لعناصر الظاهرة المدروسة. كما تم جرد الوحدات الصناعية بالمدينة، والاتصال بالعديد من المصالح الإدارية التي لها علاقة بالموضوع المدروس...

5- تقديم النتائج ومناقشتها

1-5 أنواع الصناعات العصرية بتاوريرت

[1] - محمد الزبير، 2015. الدينامية الحضرية والتنمية المجالية بمدينة بني ملال، *أطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا*، جامعة الحسن الثاني-الدار البيضاء. 2015

إن أنواع الصناعات داخل مجال معين يحدده بدرجة أولى طبيعة المواد الأولية التي يتميز بها هذا المجال، وخاصة بالنسبة للصناعات الغذائية نظرا لعدم تحمل موادها الخام للمسافات الطويلة. وعموما يمكن أن نميز بين نوعين من الصناعات داخل مدينة تاوريرت وهي الصناعات الغذائية وصناعات مواد البناء، كما يوضح الجدول التالي:

جدول 1: أنواع الصناعات بمدينة تاوريرت، سنة 2014

نوع الصناعة	عدد الوحدات	أماكن ممارسة النشاط	مصدر المواد الأولية	مكان التسويق
تصبير الزيتون	35	- المنطقة الصناعية - حي لمحاريك -الهندية - محراش - حي التقدم - دوار الظلمة – موجنبة	- تاوريرت والنواحي - مدن أخرى وخاصة جرسيف	السوق المغربية والدولية
تعليب السمك	2	- المنطقة الصناعية - حي التقدم	- وطنية (أكادير) - دولية	السوق الدولية بالأساس
الحليب ومشتقاته	1	المنطقة الصناعية	إقليم تاوريرت	المغرب
تعليب المربى	1	المنطقة الصناعية	إقليم تاوريرت	المغرب
مواد البناء	9	المنطقة الصناعية	-إقليمية- جهوية	جهة الشرق-المغرب

المصدر: مونوغرافية بلدية تاوريرت 2013 (تم تعديله من خلال العمل الميداني في 2021)

تهمين الصناعات الغذائية، وخاصة صناعة تصبير الزيتون على الصناعة العصرية بمدينة تاوريرت، اذ تمثل نسبتها 81 %، مقابل 19 % بالنسبة لصناعة مواد البناء. ويعتبر القرب من المادة الخام التي تحتاجها هذه الصناعة، العامل الأساس في التوطن. الى جانب صناعة تصبير الزيتون نجد صناعات أخرى مثل تعليب السمك والحليب.

2-5 الانتشار المجالي للصناعات العصرية بتاوريرت

فيما يخص الانتشار المجالي، فالصناعات داخل المدينة لا تتوطن في المنطقة الصناعية فقط، بل نجدها في أحياء أخرى من المدينة، كما هو وارد بالجدول 1، على سبيل المثال لا تشكل نسبة الوحدات الصناعية المختصة في الصناعات الغذائية بالمنطقة الصناعية سوى 48,7 % من مجموع الوحدات الصناعية، في مقابل 51,3 % تنشط في أحياء سكنية خارج المنطقة الصناعية. حيث أسفرت عملية الجرد الميداني عن رصد 9 وحدات تنشط في حي لمحاريج، و4 وحدات بحي الهندية (النهضة)، ووحدتين صناعيتين بكل من حي التقدم ومحراش، ووحدة أخرى بحي الظلمة. جلها يشتغل بأبواب مغلقة وتحاط بهالة من الغموض، الأمر الذي يدلل على عشوائية وعدم قانونية هذه الوحدات.

3-5 إشعاع الصناعة بمدينة تاوريرت

تفرض الوحدات الصناعية إشعاعها من خلال قوتها، وحجم انتاجها، ومن خلال تميز المادة المصنعة، ومدى استجابة شروط الإنتاج للجودة العالمية. والشكل 1 يوضح توزيع الوحدات الصناعية حسب اشعاعها.

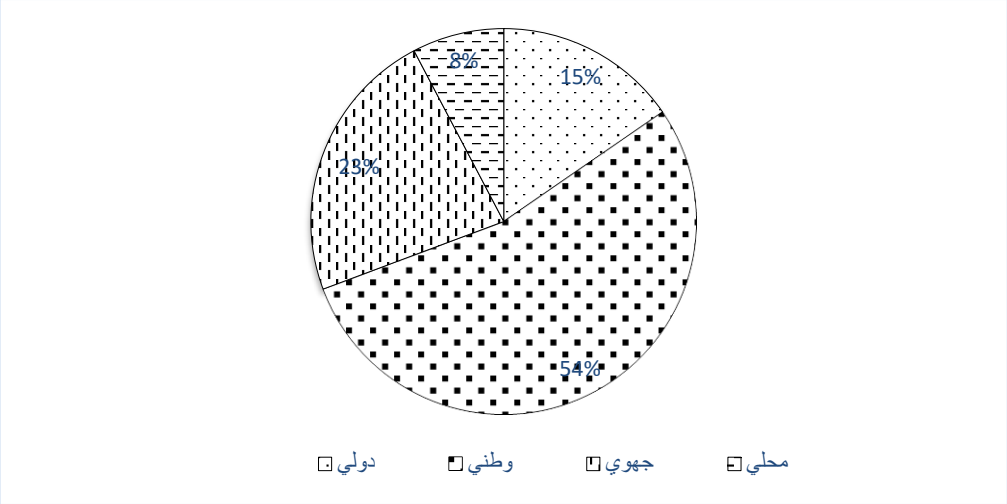

شكل 1: إشعاع الوحدات الصناعية النشيطة بمدينة تاوريرت، المصدر: الاستمارات الميدانية الخاصة بأرباب المعامل

بناء على نتائج الاستمارة الميدانية الموجهة لأرباب المعامل فحوالي 53,9 % من الوحدات الصناعية، تسوق منتجاتها داخل التراب الوطني، ويتعلق الامر بمجموعة من الوحدات الصناعية المختصة في تصبير الزيتون، حيث تعتبر مدينة تاوريرت من بين المدن الرائدة في المجال بسبب توفر المادة الأولية التي تقوم عليها هذه الصناعة. من بين هذه الوحدات من له إشعاع دولي، نظرا لقوتها وتوفرها على علامة تجارية، تنضاف إليها وحدتين مختصتين في تعليب الأسماك مملوكة من طرف أجانب، وتصدر 100 % من إنتاجها للسوق الدولية. أما المعامل ذات الاشعاع الجهوي والمحلي فهي تختص في مواد البناء، إضافة الى بعض الوحدات الصغيرة والعشوائية المختصة في تصبير الزيتون.

4-5 مساهمة الصناعة العصرية في التشغيل

تعتبر الصناعة الغذائية النشاط الصناعي الأقوى بمدينة تاوريرت، لذلك لا غرابة أن نجد نسبة تشغيلها أكثر أهمية من صناعة مواد البناء، كما هو موضح بالجدول 2:

جدول 2: مساهمة الصناعة العصرية في التشغيل بمدينة تاوريرت

نوع الصناعة	نسبة المساهمة في التشغيل
الصناعة الغذائية	%93.14
صناعة مواد البناء	%6.86
المجموع	%100

المصدر: الاستمارات الميدانية الخاصة بأرباب المعامل

بالنزول الى مستويات أدنى في التحليل، نجد تفاوت في نسب تشغيل الصناعة الغذائية، فبالنسبة لليد العاملة الدائمة تشغل صناعة تعليب السمك 76.23 % من قوة العمل الصناعية، حيث يوجد بالمدينة مصنعان تعود سنة تأسيس الأول الى عام 1969، والثاني الى عام 2011، أما صناعة تصبير الزيتون فتشغل حوالي 22.49 %، متبوعة بصناعة الحليب بنسبة 1.28 %

5-5 تنمية لا تمس الجانب الاجتماعي

لقد أصبح مفهوم التنمية في بعدها الاقتصادي الجاف متجاوزا، إذا لا يمكن التحدث عن تنمية حقيقية إن لم تمس الجانب الاجتماعي، ناهيك عن الجانب البيئي والمحافظة على الموارد في إطار التنمية المستديمة، ولعل أهم ما يحول التنمية الاقتصادية الى تنمية اجتماعية هو خلق فرص الشغل من جهة، وضمان حقوق هؤلاء العمال من جهة أخرى.

- النساء هن القوة العاملة الأساس للصناعة بتاوريرت

يشغل قطاع الصناعة بمدينة تاوريرت شريحة مهمة من السكان، تمثل اليد العاملة النسوية نسبة مهمة حسابا إلى المجموع العام للعمال، تصل إلى حوالي 76.47 % وخاصة في قطاع الصناعة الغذائية، فالنساء اقل أجرا من الرجال لذلك يتم استخدامهم بشكل اكبر لتخفيض تكلفة الإنتاج.

- أجرة يومية هزيلة

لازالت اليد العاملة تعاني من ضعف الأجرة، وخاصة النساء، فمنهن من لا تتجاوز أجرتها اليومية 50 درهما، مقابل أكثر من 12 ساعة من العمل. والشكل التالي يوضح الفوارق في الأجور بين الاناث والذكور.

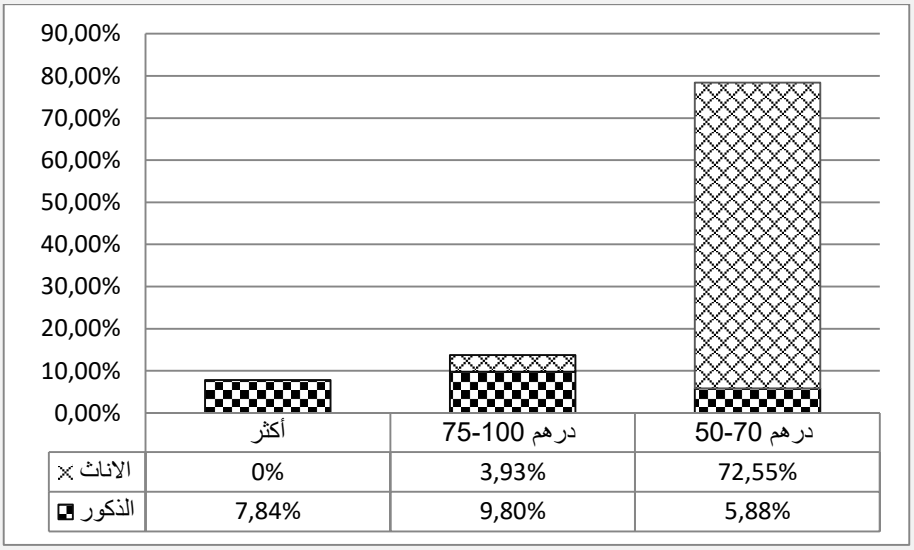

شكل 2: الأجرة اليومية للعمال حسب الجنس، المصدر: الاستمارة الخاصة بالعمال

تعتبر معامل تصبير الزيتون الأكثر استغلالا لليد العاملة النسوية وبأجور زهيدة، حيث لا تتجاوز اجرتهم اليومية 50 درهما كما سلف، وحينما تصل الى 75 درهما فهذا يعني أن العاملة اشتغلت ساعات إضافية، أما العمال الذي تتجاوز أجرتهم 75 درهما فهم رجال يشتغلون في مهام ملحقة بالمهمة الأساسية للمعمل مثل الحراس، والسائقين..، أما من تتجاوز أجرتهم 100 درهم فهم المحاسبون والكاتبات وبعض السائقين.

- الفقر دافع للعمل بقطاع الصناعة بتاوريرت

إن غالبية العمال بقطاع الصناعة العصرية بمدينة تاوريرت إذا ما استثنيا بعض الذكور، يعملون بدافع الفقر والحاجة لتوفير العيش الكريم لأسرهم فالظروف الاجتماعية تدفع الأرملة والمطلقة، ومن يعاني أبوها من مرض مزمن، أو من شيخوخة للخروج للعمل من أجل توفير قوت اليوم لإعالة الأسرة، كما يوضح الشكل 3.

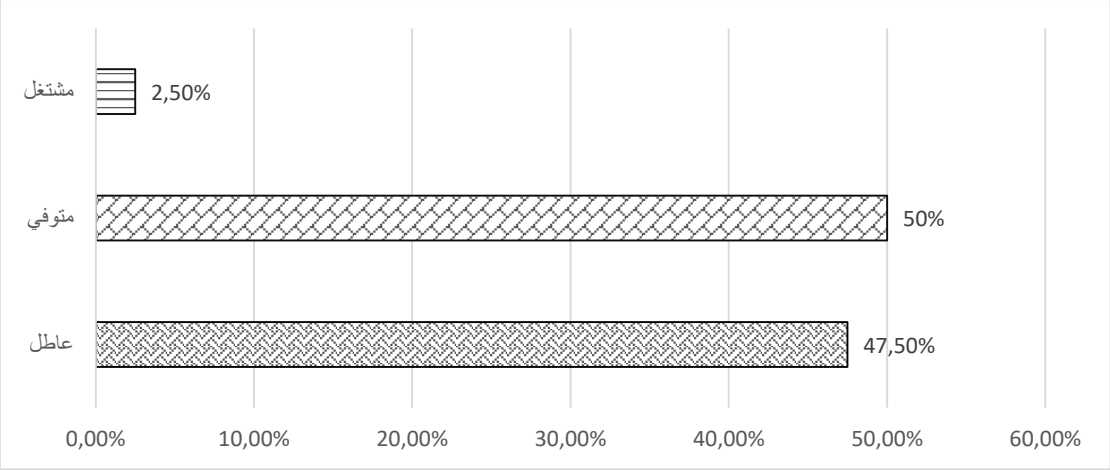

شكل 3: نسبة المشتغلات بالصناعة حسب وضعية الاب الاجتماعية والاقتصادية، المصدر: الاستمارة الميدانية الخاصة بالعمال

ان اليد العاملة بتاوريرت لا تبيع قوة عملها الا تحت ضغوطات اجتماعية ومالية، وتحت وطأة عدم وجود معيل آخر للأسرة، مما يجعلها فئة هشة وفقيرة.

- يد عاملة تعاني الفقر

ما يفسر معاناة الشغيلة من الفقر هو وجود معيل وحيد في الغالب للأسرة، إضافة الى ضعف الاجر، في الوقت الذي يزيد فيه المصنع قدراته المادية والتقنية.

جدول 3: عدد أفراد الاسرة المعالة من طرف العاملين في الصناعة العصرية بتاوريرت

عدد أفراد الاسرة	النسبة المئوية
2 أفراد أو أقل	3.93
بين 3 و5 أفراد	35.29
بين 6 و10 أفراد	56.86
أكثر من 10 أفراد	3.92
المجموع	100

المصدر: الاستمارة الميدانية الخاصة بالعمال

حوالي 56.86 % من العمال يعيلون عائلات مكونة من 6 إلى 10 أفراد، وحوالي 35.29 % من اليد العاملة يتراوح عدد أفراد أسرها ما بين 2 و5 أفراد، وهو الأمر الذي يطرح بإلحاح مدى كفاية الاجر لسد الحاجيات الضرورية للأسر، ويزكي طرح أن العمال في الغالب لا يخرجون للعمل الا بدافع الفقر والحاجة الماسة الى ما يجنونه مقابل بيعهم لقوة عملهم.

- عمالة تشتغل أغلبها دون عقدة عمل

يعتبر الاستقرار المهني، حقا وشرطا لتحقيق التنمية. لكن منطق الرأسمالية قد يعاكس هذا الامر، فبدل البروليتاريا أصبحنا نتحدث اليوم عن "بريكاريا" وهي طبقة لا تتمتع لا باستقرار نفسي ولا اجتماعي... في مدينة تاوريرت لا تنعم الشغيلة بأي استقرار مهني، وما يتبعه من عدم استقرار نفسي وربما أسري.

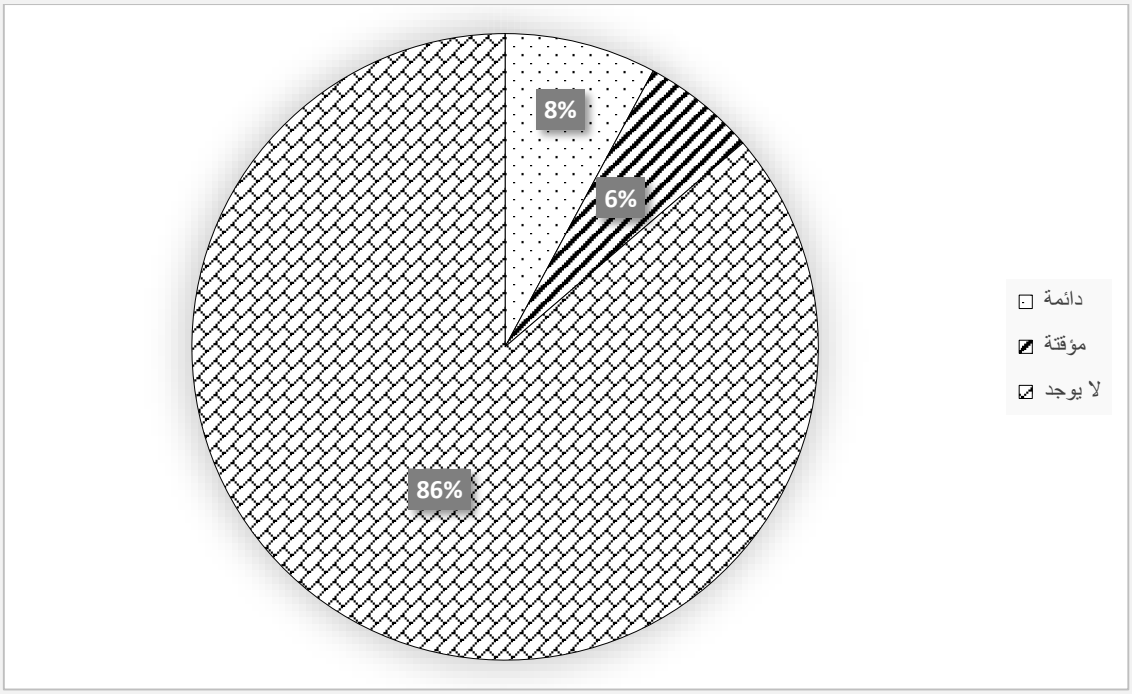

شكل 4: توزيع العاملين بقطاع الصناعة حسب نوع عقدة العمل، المصدر: الاستمارة الميدانية الخاصة بالعمال

من مجموع اليد العاملة المشتغلة بقطاع الصناعة العصرية بمدينة تاوريرت 7.84 % يشتغلون بعقود عمل دائمة، في الوقت الذي تصل فيه نسبة العمال المشتغلين بشكل مؤقت إلى 5.88 %، مع امكانية تجديد عقود عملهم في الفترات التي يحتاج رب العمل لزيادة حجم الإنتاج نتيجة زيادة الطلب، أما العمال الذين يشتغلون دون أي عقدة عمل فتصل نسبتهم إلى حوالي 86.28 %. رقم مهول وصادم!

- يد عاملة تعاني من الامراض المهنية

بينت الاستمارات الميدانية الخاصة باليد العاملة أن حوالي 88.24 % من العمال لا يعانون من أمراض ناتجة عن العمل مقابل 11.76 % فقط من العمال صرحوا بأنهم يعانون من أمراض ناتجة عن العمل الذي يزاولونه، منهم 85.71 % يعانون من الحساسية وخاصة الحساسية الجلدية، بسبب المحاليل الكيميائية المستعملة في صناعة تصبير الزيتون، و 14.29 % ممن يعانون من ضيق التنفس.

- غياب التأمين:

رغم كثرة القوانين التشريعية التي تحمي العمال، فإنها لا تتجاوز كونها حبر على ورق في الواقع، ويعتبر ضعف تأمين الشغيلة ضد الامراض وحوادث الشغل أحد أبرز أوجه هذا الاختلال، كما يوضح الشكل 6:

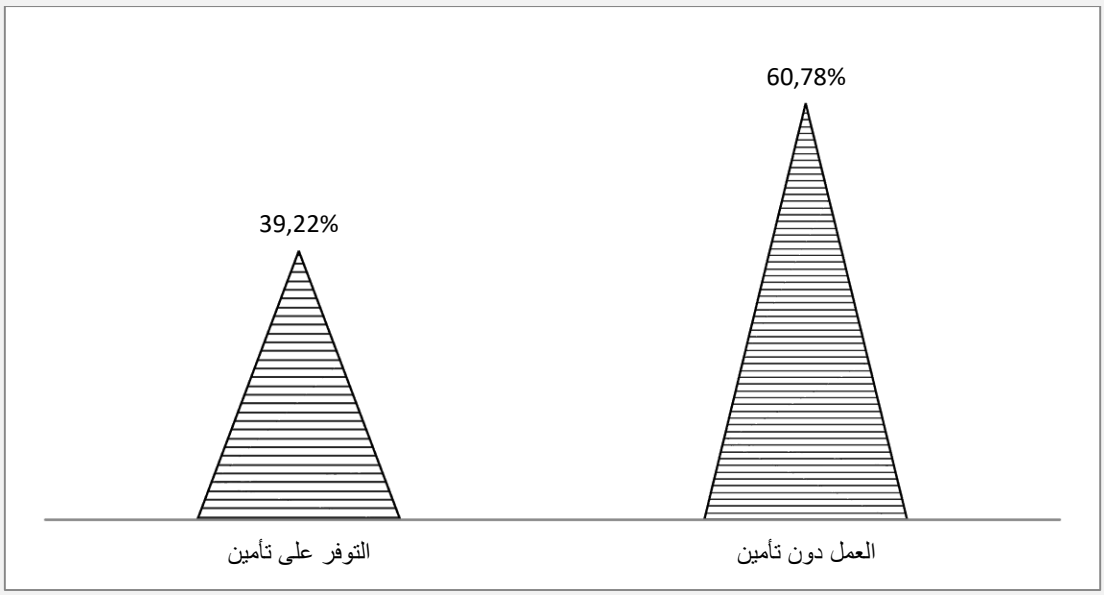

شكل 5: توزيع العمال حسب استفادتهم من التأمين سنة 2014، المصدر: الاستمارة الميدانية الخاصة بالعمال

أول سؤال يتبادر للأذهان عند رؤية هذه الأرقام، هو من يحمي هؤلاء العمال عندما يتعرضون لحادث شغل؟ الجواب يكمن في طبيعة الرأسمالية التي تعتبر العمال مجرد آلات يتخلص منها عند تعطلها. أغلبها لا يتوفر على تأمين، و يشتغلون في الوحدات السرية، أو في الوحدات التي تشتغل موسميا، إضافة الى نسبة مهمة من العمال الدائمون

- ساعات عمل طويلة

تعتبر ثماني ساعات الوقت الذي يجب أن يقضيه العامل في المعمل، مع إمكانية العمل بنظام الساعات الإضافية عند زيادة الطلب على المنتوج وذلك بطلب من رب العمل لكن شريطة التعويض عن العمل الإضافي. ما يحدث بمدينة تاوريرت، يبينه الجدول4 .

جدول 4: توزيع العمال حسب طول ساعات العمل

مدة العمل اليومي	نسبة العمال
8 ساعات	15.69%
أكثر	84.31%
المجموع	100%

المصدر: الاستمارة الميدانية الخاصة بالعمال

أظهرت نتائج الاستمارة الميدانية أن السواد الأعظم من العمال يشتغلون أكثر من 8 ساعات يوميا، تكون ساعات العمل المضافة تعسفية من طرف رب العمل في بعض الحالات في ظل جهل العمال بحقوقهم، أو تفرضها الأجرة الهزيلة جدا للعامل الذي يضطر للعمل ساعات إضافية لزيادة دخله.

6-5 صناعة تضر البيئة

في غياب بنية تحتية كافية وخاصة فيما يتعلق بقنوات صرف المياه العادمة الناتجة عن النشاط الصناعي، فان المعامل النشيطة في مجال تصبير الزيتون تلقي بمياهها العادمة في قنوات سطحية سرعان ما تتحول إلى برك تشكل مرتع للحشرات

الضارة، فتؤثر على الصحة العامة وبالخصوص على الساكنة القاطنة بالأحياء القريبة من المنطقة الصناعية، وذلك بفعل حشرة "الباعوض" في ظل توفر ظروف ملائمة لعيشه، وما يزيد الأمر سوءا ركوض هذه المياه لفترات طويلة الأمر الذي قد يؤدي إلى تكون جرثومات داخل هذه المجاري والمستنقعات، يتم نقلها إلى الإنسان، هذا ويجب ألا ننسى الرائحة الكريهة التي تنبعث من هذه المجاري حابسة الأنفاس ومؤدية إلى انتشار أمراض مثل الحساسية وضيق التنفس إضافة إلى تهييج الجلد والشعور بالحكة.

صورة 1: المياه العادمة الناتجة عن الأنشطة الصناعية بالقرب من المنطقة الصناعية وحي المجد، تاريخ التقاط الصوة 26 غشت 2022

إن هذا الوضع يؤثر على مجموعة من الأحياء داخل المدينة بسبب توطن مصانع داخلها أو بالقرب منها، يعتبر حي المجد (دوار لاحونة سابقا) الأكثر تضررا نظرا لتواجده بالقرب من المنطقة الصناعية، وفي مرمى النفايات السائلة التي ترمي بها معامل تصبير الزيتون. يعتبر حي لمحاريج متضررا أيضا، بسبب توطن أكبر عدد من المصانع به بعد المنطقة الصناعية. إن الأمر لا يتوقف عند هذا الحد فقط، فهذه المياه العادمة توجه مباشرة عند اختراقها لهذه الأحياء، إلى وادي زا عند المدخل الغربي للمدينة انطلاقا من وادي "أميه الطيور" و "واد حمو"، فبعد وصول هذه الملوثات السائلة إلى محطة المعالجة الموجودة بالقرب من السكة الحديدية في الجزء الغربي خارج المدينة والتي تختلط بالمياه العادمة الناتجة عن الاستعمالات المنزلية، يلقى الاثنين معا في واد زا.

صور 2: الصورتان 1 و2 تمثلان حالة تلوث واد زا بالمدخل الشرقي لمدينة تاوريرت، والصورة 3 تمثل حالة تلوث واد زا بمدخلها الغربي، مصدر الصورتان 1 و2 جريدة شمس بوسط الالكترونية، تم الاطلاع بتاريخ 1 شتنبر 2022، أما الصورة 3 فمأخوذة عن شبكة العيون الإخبارية، تاريخ الاطلاع 25 أبريل 2014

يؤدي هذا الأمر إلى حالة تلوث خطيرة جدا، تهدد الحياة داخل حوض زا، كما يؤثر كذلك على الأراضي الفلاحية التي تسقى من مياه الواد فيؤدي إلى تضرر التربة ونفوق العديد من المواشي. نتيجة لعدم وجود نقط توريد أخرى داخل المنطقة غير واد زا. إن سلسلة التلوث الصناعي لا تتوقف عند هذا الحد ذلك أن واد زا يعتبر أحد روافد واد ملوية، مما يحيلنا مباشرة على حجم الضرر الذي يمكن أن يسببه، بالنسبة لكل الكائنات الحية بما فيها الانسان، باعتبار أن عدد من مدن الجهة يستفيدون من مياه سد "مشرع حمادي" في الشرب.

7-5 صناعة تضر بالمجال

لقد أدت الزيادة السكانية بمدينة تاوريرت إلى تنامي الطلب على السكن، وقد ساهمت المضاربة العقارية، وجشع بعض المالكين للأراضي المخصصة للأنشطة الصناعية، الى زحف عمراني على حساب المنطقة الصناعية، ساهم فيه رخص العقار بهذه المناطق.

صورتان 3: زحف المجال العمراني على المنطقة الصناعية، تاريخ التقاط الصورة على اليسار ملتقطة 26 غشت 2022، والصورة على اليمين ملتقطة بتاريخ أبريل 2014

نتج عن هذا الوضع عدة مشاكل اجتماعية مثل معاناة السكان من غياب أبسط التجهيزات الضرورية، بما فيها قنوات الصرف الصحي، التي يؤدي غيابها الى صرف المياه العادمة سطحيا عبر أزقة هذه الاحياء.

خاتمة

إن التنمية بمفهومها الحديث، لا تستوي الا بتحقيق تنمية حقيقية في مختلف المجالات بما فيها المجال الاقتصادي والاجتماعي، دون إغفال الجانب البيئي الذي أضحى في الآونة الأخيرة غاية مهمة من غايات التنمية. على العكس فالصناعة بتاوريرت تعمل على استغلال اليد العاملة، من خلال الأجور الضعيفة، وعدم تمكينها من حقها في التأمين، وعقد العمل، ومعاناتها من طول ساعات العمل، والفقر، والامراض المهنية. إضافة الى الآثار السلبية الكثيرة التي تخلفها على البيئية، والمجال. إذا ما استثنينا عائدات هذه الصناعة على مستوى الضرائب، فإنها لا تحقق أي تنمية تذكر. إنها فقط تخلق "أزمة تنمية".

لائحة المراجع

- بلدية تاوريرت، مونوغرافية جماعة تاوريرت، 2013.
- جريدة شمس بوسط الالكترونية، كارثة بيئية بواد زا، 9 شتنبر 2020، تاريخ الاطلاع 1 شتنبر 2022
- شبكة العيون الإخبارية، أهم مظاهر التلوث بواد زا الناتج عن المخلفات الصناعية، تاريخ الاطلاع 25-04-2013
- محمد الزبير، 2015، الدينامية الحضرية والتنمية المجالية بمدينة بني ملال، أطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه تخصص جغرافيا وتهيئة المجال، وحدة التكوين تمدين أحواز المدن، التهيئة والتنمية المستدامة، كلية الآدب والعلوم الإنسانية، جامعة الحسن الثاني-الدار البيضاء، 392 ص.
- وائل وجيه رضا البظ، محددات إنشاء المدن والمناطق الصناعية في محافظة نابلس وانعكاساتها على البيئة والمجتمع والتعليم الصناعي، رسالة لنيل الماجستير في الجغرافية، جامعة النجاح-نابلس، 2004

التراث والسياحة مدخل مهم للتنمية الترابية بالساحل المتوسطي: حالة المجال الساحلي أمجاو- تزاغين(الريف الشرقي).

القلوشي محمد، طالب باحث بسلك الدكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة،المغرب.

بلغيثري الحسن، أستاذ التعليم العالي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة، المغرب.

مختبر: التواصل، التربية، الاستعمال الرقمي والإبداع. فريق بحث تكنولوجيا المعلومات الجغرافية وتدبير المجال.

belrhitri2@yahoo.fr /elkallouchimohamed@gmail.com

ملخص

يحظى المجال الساحلي أمجاو- تزاغين بعدد مهم من المواقع الطبيعية والتاريخية والثقافية التي تحتاج منا الدراسة وتنتظر حظها من السياسة الوطنية الهادفة إلى تثمين التراث وتسخيره لخدمة التنمية السياحية. وبالطبع فللتراث علاقة متينة بالسياحة حيث يلعب دورا بارزا في إحداث تحولات مهمة على مستوى مجال الدراسة. لقد صار التراث بنوعيه المادي واللامادي، خلال السنوات الأخيرة، أحد أهم عوامل وركائز التنمية في العديد من الدول نظرا للدور الاقتصادي الهام الذي يمكن أن يلعبه إلى جانب القطاعات الأخرى.

ويبدو أن الحفاظ على مظاهر التراث يساهم في صون وحماية الذاكرة الجماعية وخدمة السياحة المحلية وبالتالي خلق التنمية الترابية المتكاملة والمستدامة. والتراث في حد ذاته موروث غير قابل للاسترجاع في حالة تدهوره واندثاره. ونظرا لهذه الأهمية يمكن الرهان على التراث المحلي في تنشيط اقتصاد المنطقة خصوصا وأنها تحتضن معالم ومواقع أثرية وعادات وتقاليد متنوعة...بالإضافة إلى هذا، يقدم أمجاو – تزاغين مقومات سياحية متنوعة كالمناظر الطبيعية والجبال والشواطئ والأنهار والمآثر، ستمكن في حال إعدادها وتيسير الولوج إليها من جعله قبلة مهمة للسياحة الداخلية.

الكلمات المفاتيح: - السياحة - التراث - التنمية الترابية - التنمية السياحية - الساحل المتوسطي

Heritage and tourism are an important entry point for the territorial development of the Mediterranean coast: the case of the coastal area Amjao-Tzagine (Eastern countryside)

Summary

The coastal area of Amjaou-Tzagine has an important number of natural, historical and cultural sites that need us to study and are waiting for their share from the national policy aimed at valuing heritage and harnessing it to serve tourism development. Of course, heritage has a strong relationship with tourism, as it plays a prominent role in bringing about important transformations at the level of the field of study. In recent years, heritage, both tangible and intangible, has become one of the most important factors and pillars of development in many countries due to the important economic role that it can play alongside other sectors.

It seems that preserving the manifestations of heritage contributes to the preservation and protection of the collective memory and the service of local tourism, thus creating an integrated and sustainable territorial development. Heritage in itself is an irretrievable heritage in the event of its decline and disappearance. Given this importance, it is possible to bet on the local heritage in revitalizing the economy of the region, especially as it embraces various landmarks, archaeological sites, customs and traditions... In addition to this, Amjao-Tazaghine offers various tourist components such as landscapes, mountains, beaches, rivers and monuments,

which, if prepared and facilitated, will enable access to them from Make it an important destination for domestic tourism.

Key words: - tourism - heritage - territorial development - tourism development - the Mediterranean coast

مقدمة

أصبحت السياحة من القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية في عالمنا اليوم التي تراهن عليها مجموعة من البلدان لتنمية وتطوير اقتصادها كونها تعتبر مصدرا من مصادر العملة الصعبة، لذلك نجد المغرب قد أولى اهتماما خاصا بهذا القطاع في السنوات الأخيرة، لكن ما لوحظ أنه اقتصر على تنمية مجالات (أكادير، مراكش، طنجة...) دون الأخرى التي لازالت تنتظر حظها من السياسة السياحية الوطنية.

يعتبر المجال الساحلي لإقليم الدريوش الذي يمتد على طول 65 كلم، وسطا إيكولوجيا وطبيعيا متنوعا بتراثه الطبيعي والبشري والثقافي والتاريخي، لكن رغم ذلك ظل مجالا مهمشا لعقود من الزمن وراكم ما يكفي من التخلف نظرا لغياب سياسة تنموية حقيقية خاصة بهذا المجال. ويندرج هذا المقال في إطار التوعية بأهمية السياحة وتسخير التراث بنوعيه في خدمة التنمية الترابية المستدامة من خلال تنويع مصادر الدخل وجعل السياحة قاطرة للنمو والتطور. لهذا الهدف قمنا بتوضيح أهمية السياحة والوقوف عند المؤهلات الطبيعية والتاريخية التي يزخر بها المجال الساحلي.

تتمثل **الإشكالية المحورية** للدراسة في كيفية تسخير الموارد السياحية والتراثية في خدمة التنمية الترابية وتحقيق إقلاع اقتصادي ينعكس إيجابا على ساكنة المجال الساحلي خصوصا أن المؤهلات الطبيعية متوفرة بالقدر الكافي وإنما ما ينقصها التثمين والتطوير. وعلى هذا الأساس يمكن صياغة مجموعة من التساؤلات ذات العلاقة بإشكالية الدراسة. إذن **فما هي المؤهلات السياحية التي يتوفر عليها المجال الساحلي**؟ وما **علاقة التراث بالتنمية؟ وما التحديات التي تعيق التنمية السياحية؟ وما الاستر اتيجيات الكفيلة لضمان تحقيق التنمية بناء على الموارد السياحية؟**

اعتمدنا في الدراسة على عمل منهجي ينبني على **الوصف والتحليل** انطلاقا من تشخيص وإبراز مكونات المجال الظاهرة والكامنة كما وظفنا **المنهج التوثيقي** من خلال الاطلاع على مجموعة من المراجع الأكاديمية والتقارير الرسمية، علاوة على ذلك اعتمدنا عمل ميداني الذي انطلق من الملاحظة والاستمارة والمقابلات.

يقع المجال الساحلي أمجاو- تزاغين في أقصى الشمال الشرقي للتراب الوطني ما بين خطي طول '10 °3 و '32 °3 غرب خط غرينتش وخطي عرض °35 و'13 °35 شمال خط الاستواء. يمتد على طول حوالي 32 كلم وهو بذلك ينتمي إلى المجال المتوسطي. يحده البحر الأبيض المتوسط شمالا، وكتلة تفرسيت جنوبا، كما أنه يشرف على حوض الكرت، أما شرقا فيفصله عن إقليم الناظور واد كرت وغربا حوض بودينار الذي يخترقه واد مهم وهو واد أمقران. أما من الناحية الإدارية فينتمي مجال الدراسة الذي يتضمن خمس جماعات ترابية (أمجاو ودار الكبداني وتزاغين وأمهاجر وايت مايت) إلى إقليم الدريوش الذي يحده من الشرق إقليم الناظور ومن الغرب والجنوب تحده مجموعة من الجماعات الترابية التابعة لإقليم الدريوش[1]. وهو بذلك يحتل موقعا استراتيجيا مهما لانفتاحه على البحر الأبيض المتوسط، كما أنه يعتبر مجال انتقالي بين إقليمين الناظور والحسيمة. ويتميز كذلك بتنوع تضاريسي ومشاهد طبيعية ومؤهلات متميزة.

[1] غربا نجد جماعة تليليت، وجنوبا نجد كل من جماعة وردانة وبنطيب وامطالسة

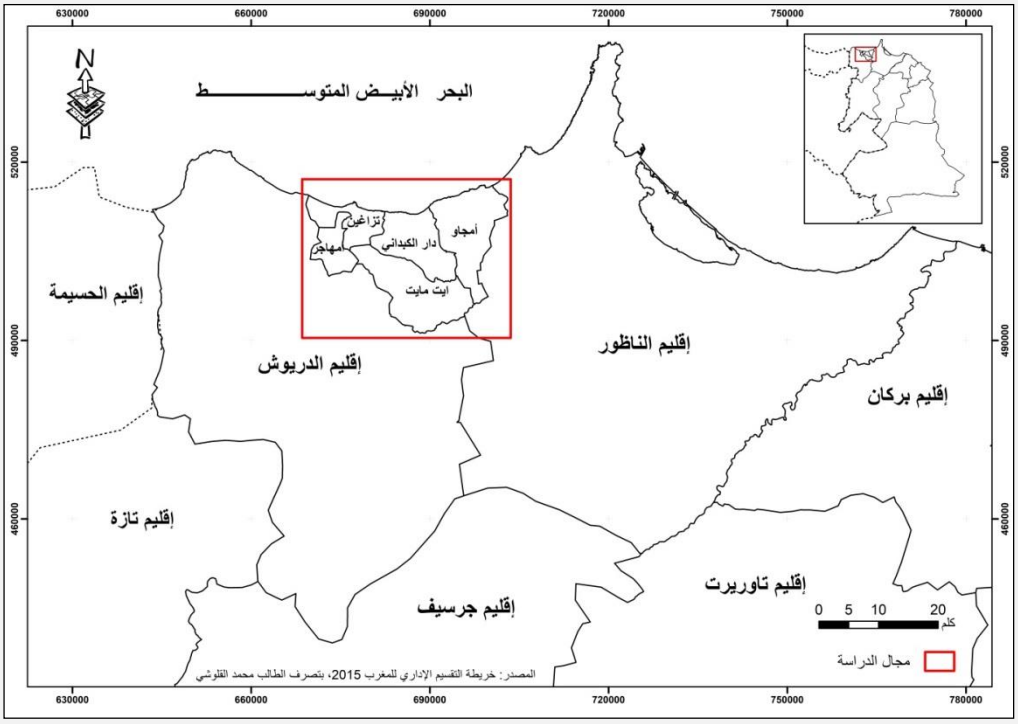

خريطة رقم 1: الموقع الجغرافي للمجال الساحلي أمجاو- تزاغين.

المصدر: خريطة التقسيم الإداري للمغرب 2015، بتصرف الطالب

كما أن الدراسة تؤطرها مجموعة من المفاهيم العلمية الأكاديمية من قبيل:

- **السياحة**: تعددت تعاريف السياحة وليس هناك تعريف واحد وشامل، فكل باحث ينظر من زاويته لهذا المفهوم لذلك نجد أحيانا اختلافات في التعريف بين الاقتصادي والجغرافي والمقاولتي والقانوني وغيرهم. لكن سنحاول تقديم تعريف بناء على مجموعة من الآراء والتصورات، فمنظمة السياحة العالمية عرفتها على أنها "نشاط السفر بهدف الترفيه وتوفير الخدمات المتعلقة لهذا النشاط، والسائح هو ذلك الشخص الذي يقوم بالانتقال لغرض السياحة لمسافة ثمانين كيلومترا على الأقل من منزله وينبغي أن تنطوي على تحرك الناس وتوفر نطاق من النشاطات والخدمات وإشباع حاجات السائح الترفيهية". كما يعرفها الباحث الألماني **جوبيرفولر** على أنها "ظاهرة تنبثق من الحاجة المتزايدة إلى الراحة وتغيير الهواء، وإلى مولد الإحساس بجمال الطبيعة ونمو هذا الإحساس والشعور بالبهجة والمتعة..."[1]. وينظر إلى السياحة على أنها قطاع اقتصادي يفتح آفاق جديدة للتنمية الاقتصادية في المجالات الريفية[2]، أي في المجالات المستقبلة والتي تعرف نشاطا سياحيا مهما.

-**التراث** : يعرف التراث على أنه كل مخلفات الأجيال السابقة للأجيال اللاحقة المادية والمعنوية، ويعبر عنه الباحث محمد عابد الجابري على أنه حضور السلف في الخلف وحضور الماضي في الحاضر[3]. وهو "مجموع السلع المعترف بها من قبل

[1]- الجلاد أحمد، التخطيط السياحي والبيئي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، عالم الكتاب، القاهرة، مصر، ص18. سنة 1988

[2]- Stéphanie TRUCHET, Analyse économique du développement territorial du tourisme. Prise en compte des aménités et des interactions spatiales marchandes et non marchandes , Thèse Pour obtenir le grade de Docteur de l'Université de Bourgogne en « Sciences économiques, p 11. 2011

[3]- محمد عابد الجابري، التراث و الحداثة، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى ، بيروت، لبنان، ص 24. سنة 1991

المجتمع المحلي وهذا الأخير يمنحها قيمة مرتبطة بماضيها"[1]. وينقسم التراث إلى التراث المادي؛ أي التراث الملموس مثل المآثر التاريخية والأضرحة والقصبات بالإضافة إلى أدوات الزينة والحلي والطبخ وغيرها والتراث اللامادي يتجلى أساسا في التراث الشفهي كالشعر(إزران نريف)[2] والأهازيج والحكايات والأمثال الشعبية وغيرها.

-التنمية الترابية: تعرف التنمية الترابية على "أنها إنتاج التراب من وجهة نظر بعده التاريخي، ذلك أن التنمية لا تشمل فقط مسلسل تطور كمي يُحسب على أساس الناتج الوطني الخام، فحسب بعض الباحثين لكي نتحدث عن التنمية يجب أن يكون النمو تركيبيا ومتعدد الأبعاد ومستديما"[3]. بمعنى أن التنمية عملية تهدف إلى إحداث تغيرات كمية وكيفية[4]. كما يعتبر كل من الباحثين L. Doucet و L. Faureau أن "التنمية الترابية المحلية هي استراتيجية للتدخل، تتميز بعدة خصائص ترتبط بالوضعية الخاصة للمجال الترابي المدروس، وبمقاربة محلية وشاملة متقاطعة وتشاركية، تتجلى أهدافها في إيجاد حلول للمشاكل الاجتماعية، والعمل في إطار تشاركي مع الفاعلين الأساسيين (التنظيمات السكانية والنقابات وأصحاب المؤسسات الصغرى وكل الفاعلين)"[5].

1. موارد سياحية متنوعة ومساهمة أكيدة في التنمية الترابية.

إن تصنيف أنواع السياحة قد يخضع لمعايير عديدة منها السياحة حسب المجالات. وهنا سنجد نوعين أساسيين: السياحة الجبلية والسياحة الشاطئية، أو حسب الفترات الفصلية (السياحة الشتوية، الربيعية، الصيفية...). يتواجد مجال الدراسة ضمن مجال يتوفر على مقومات ومؤهلات طبيعية وثقافية وبيئية متميزة، بالإضافة إلى توفره على منطقة خلفية بها مؤهلات مهمة تشكل الدعامة الأساسية للتنمية السياحية، زيادة على المؤهلات الشاطئية، يتوفر كذلك على جوانب مهمة من السياحة الثقافية ذات الإنتاج المحلي، إلا أن المجال الساحلي المدروس لا يزال مهمش على مستوى الاهتمام بالتنمية السياحية على الرغم من دورها الأساسي في تفعيل القطاعات الاقتصادية الأخرى، هذا المجال لا زال مرتبط بالسوق المحلية وأن الاستثمارات السياحية التي ظهرت مباشرة بعد إنجاز الطريق الساحلية المتوسطية تقتصر فقط على مبادرات فردية يكون مصدرها أبناء المنطقة وتمول أحيانا من طرف المهاجرين بالخارج[6]. وتتعدد أشكال السياحة بالمجال الساحلي بين السياحة الثقافية (الانفتاح على الثقافة ومعرفة التقاليد والعادات...) والسياحة الدينية والعلاجية وذلك من خلال زيارة الأضرحة والعيون المائية الاستشفائية (حامة اشعابي[7]). وأخيرا السياحة الشاطئية، حيث تعتبر

---

[1]- Michel Vernières , La contribution du patrimoine au développement local : enjeux et limites de sa mesure , Article publié dans Colloque La mesure du développement. Université de Paris. P 2. 2012

[2]- إزران نريف بالأمازيغية، وتعني الشعر الريفي.

[3]- أجلاب رشيد (ب.ت)- التنمية الترابية وآفاق التدبير الترابي بالمغرب، مقال. ص 11.

[4]- Malika Hattab-Christmann , Dynamiques de développement local et coordinations entre acteurs Entre capital social et proximités, Redes. Revista do DesenvolvimentoRegional, vol. 12, núm. 1, enero-abril, pp. 176- 194. 2007

[5]-Doucet L. etFaureau L. dir. De, Théorie et pratique en organisation communautaire, Edition: Presse de l'Université du Québec, p. 180. 1997

[6]- القلوشي محمد، الموارد المحلية وآفاق التنمية الترابية بالمجال الساحلي أمجاو- تزاغين، بحث لنيل شهادة الماستر، تخصص جغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة، ص 149. 2019

[7]- تعتبر من أهم المعالم السياحية المعروفة في هذه المنطقة إلى جانب عدة شواطئ متميزة. هذه الحامة تتميز بمائها الدافئ والصالح للشرب هذا الماء الذي يخرج من منبع تحت الجبل وعلى مسافة مترين عن الشاطئ. ويعرف هذا المكان توافد أعداد كبيرة من الزوار قصد الاستحمام والتمتع بمائها طيلة أيام السنة وخاصة في فصل الصيف. وهناك من يأتي إلى «الشعابي» قصد الاستشفاء من بعض الأمراض الجلدية وأيضاً ذات العلاقة بالبطن أو العظام. ولتنظيم عملية الزيارة، تم تخصيص الحصة الصباحية للنساء والحصة المسائية للرجال، باستثناء يوم الجمعة، فهو للرجال فقط.

شواطئ المجال الساحلي من بين المجالات الأكثر استقطابا للسياح كونها تتمتع بمقومات كثيرة كاعتدال المناخ بالإضافة إلى الشواطئ الجذابة (شاطئ سيدي احساين، أغاربو، شملالة، ثانوت، اشعابي...).

بين العمل الميداني الذي أنجزناه أن السياحة الشاطئية هي النوع السائد بالمنطقة بنسبة 75% وتعرف نشاطا مهما خاصة في فصل الصيف، بينما السياحة الجبلية تمثل نسبة 15% وتهم بالأساس المناطق الجبلية المجاورة التي يكسوها الغطاء النباتي الطبيعي يقصدونها السياح من مختلف مناطق الإقليم خاصة في عطل نهاية الأسبوع. كما أن هناك أنواع أخرى من السياحة بالمجال الساحلي كالسياحة الثقافية والاستشفائية. لكن رغم هذا التنوع وما تزخر به المنطقة من مؤهلات إلا أن السياحة بمجالنا لازالت متعثرة بشكل كبير والدليل على ذلك أن أغلب النشاطات والوافدون على المنطقة هم سكان المناطق المجاورة؛ أي سكان محليين(70%). ويعود الضعف الكبير للنشاطات الوطنية والأجنبية إلى ضعف بنيات استقبال السياح (الايواء، المطاعم...) بحيث تسجل المنطقة خصاص مهول في هذا الجانب وبالتالي انعكس سلبا على الدينامية السياحية بالمنطقة. وفي هذا الباب نسجل بعض المبادرات الفردية التي ظهرت مؤخرا لها رغبة في خلق مشاريع سياحية بالمنطقة وتتمثل في بناء بعض الفنادق والمطاعم خاصة بجانب الطريق الساحلية. والساكنة المحلية (أي حوالي60% من المستجوبين) من جهتها عبرت عن رغبتها في الاستثمار السياحي في حالة توفر الشروط الضرورية لذلك من بنيات تحتية ودعم من الدولة وتكوين مستمر للمرشدين السياحيين.

2. التراث المحلي: المهارات والخصوصيات الاثنية والعادات المميزة للمنطقة.

يشكل التراث والثقافة أصلا من أصول هوية المجتمع، فلا يقتصر التراث على ما يرثه الفرد أو الجماعة من أشياء مادية فقط عن الفترات السابقة، بل يتعداه إلى ما هو غير مادي، فالحديث عن التراث الثقافي هو تركيز على الهوية والأصالة المميزة لجماعة معينة دون الأخرى[1].

إن الوعي بالتراث – وإحيائه – لا يعني تقليده، والعودة بحاضرنا ومستقبلنا للماضي ولكنه يعني أن نبصر جذور غدنا الذي نريده مشرقا، في الصفحات المشرقة من التراث. فبذلك يصبح تراثنا روحا سارية في ضمير الأمة وعقلها تصل مراحل تاريخها، وتدفع مسيرة تطورها وتنميتها إلى الأمام. ومن الخطأ تصور إحياء التراث هو إعادة الماضي بمعزل عن جميع معطيات العصر والواقع وإنما جمعه وصيانته أمر مؤكد وضروري فلن نصل إلى درجة الوعي التاريخي السليم ولواقعنا بدونه، وبالتالي فهو يبقى فاعلا وموجها لحاضرنا ومؤثرا في واقعنا.كشفت مجموعة من البحوث والدارسات والحفريات الأثرية، عن وجود رصيد عمراني وتراث غني موروث سواء عن فترة ما قبل الإسلام أو بعد الاسلام[2]. وعليه فمجالنا الذي نحن بصدد دراسته يزخر بكل تأكيد بتراث محلي متنوع وغني.

1.2. غنى التراث الثقافي الساحلي

يحمل التراث الثقافي دلالات عميقة وشاهد على العمق التاريخي لمنطقة الريف وهويتها، فلا يمكن تصور مجتمع بدون هوية وثقافة، بل أكثر من ذلك أصبح التراث مقياسا لمعرفة تاريخ الاستقرار ونمط العيش الاقتصادي والاجتماعي

---

[1]- زروالي عدنان، الموسم أو"الوعدة": تراث لامادي للمحافظة على الهوية الثقافية والتنمية السياحية حالة قبيلة بني زناسن، مقال منشور ضمن مجلة المجال الجغرافي والمجتمع المغربي، صص 295- 305. ص301. 2020

[2]- الطاهري أحمد، بلاد الريف: المصطلح والعنوانمن خلال المصادر العربية، التمدن والتعمير في جبال الريف بالمغرب، منشورات مجموعة البحث الجغرافي حول جبال الريف، سلسلة دراسات مجالية رقم 1 الطبعة الأولى، ص 9. سنة 2002

والثقافي. فهو يشمل كل العادات والتقاليد والأعراف التي تمارسها المجموعة البشرية ضمن إطارها المحدد جغرافيا (دوار، فخذة ، قبيلة...). واعتبارا لأهميته حاولنا النبش في المكون الثقافي لساكنة المجال الساحلي للكشف عن دفائن التاريخ وما يختزنه من وقائع وأحداث وأسرار.

فالمنطقة الساحلية كغيرها من المناطق الريفية لها نصيب لا يستهان به من الأعراف والتقاليد المتوارثة من جيل لجيل، فرغم التحولات السريعة التي تشهدها المنطقة وانفتاحها على مختلف الثقافات خصوصا بعد هجرة الريفيين إلى أوروبا وعودتهم بثقافة جديدة وذهنيات مختلفة أكثر انفتاحا، إلا أنها لازالت تحافظ على جزء مهم من مكونها الثقافي المحلي بل يتخذ صبغة القِدسية لدى بعض الأسر والدواوير، لا يمكن المساس به أو التخلي عنه بأي حال من الأحوال.

فمن بين العادات والتقاليد المتجذرة والضاربة في العمق التاريخي للمنطقة ممارسة السكان لطقوس متنوعة تختلف باختلاف طبيعة الحدث فمثلا أثناء موسم جني الزيتون الذي يعتبر من بين الأشجار المباركة لما لها من فوائد خصوصا في الزيت المستخلصة منه، يستقبل سكان المنطقة هذا الموسم بأهازيج تحمل بين ثناياها معاني ودلالات تعبر عن شكرهم لله على النعمة التي أنعمها عليهم، وبعد عصر الزيتون يقمن النساء داخل كل أسرة بإعداد وطهي أطباق تكون فيها زيت الزيتون حاضرة بقوة، كذلك هناك طقس آخر عادة ما يُمارس حينما تتأخر التساقطات المطرية وتطول فترات الجفاف فيقيم أهل الدوار صلاة الاستسقاء وبعده يطوفون حول أجزاء المدشر في شكل موكب يقوده شيوخ ومسنين يتبعه الأطفال طلبا للغيث مرددين عبارات وأدعية يتضرعون فيها إلى الباري قصد المن عليهم بالمطر. كما تتعدد التقاليد والأعراف المرتبطة بالموسم الفلاحي فنجد عُرف (**ثْوِيزة**) كتعبير عن شكل من أشكال التعاضد والتضامن بين أبناء الدوار الواحد وأحيانا يمتد هذا العرف ليشمل كل أبناء القبيلة الواحدة إذ يتم وفق منطق التعاون من أجل جني محصول ما أو بناء ساقية أو حفر بئر وهذا العرف لازال حاضرا بقوة في العديد من دواوير المنطقة. إلى جانب هذه العادات والتقاليد تتميز المنطقة أيضا بغنى تراثها الشفهي من حكايات وأساطير والأمثال الشعبية والأغاني الملتزمة والشعر وغيرها.

2.2. المآثر التاريخية: معالم تحتاج للترميم

نقصد بالتراث التاريخي والذاكرة الجماعية كل أشكال التراث التي خلفتها الأجيال السابقة المسموع والمقروء والمبني، فالمجال الساحلي يزخر بموارد تراثية متنوعة وثرية تتمثل في وجود العديد من المآثر التاريخية وتنوع الثقافة الشعبية والأعراف المحلية فهي تشكل أحد الدعامات الأساسية للتنمية السياحية إن تم استثمارها استثمارا أمثل. من بين هذه المآثر نجد **معلمة أمجاو واجناذة وحامة اشعابي من** أقدم المعالم التاريخية والإيكولوجية بقبيلة بني سعيد.

- <u>معلمة أمجاو في ذاكرة التاريخ.</u>

ذكرت «أمجّاو» مدينة تارة، وذكرت إمارة تارة أخرى، وطورا آخر نسبت إليها قصبة كانت تعد من معالم قبائل بطوية بالريف، تأسست فيها إمارة في بداية القرن العاشر الهجري (16م)، أما الاسم بحسب الرواية الشعبية المحلية قيل أصل الكلمة عربية مركبة من لفظتين، وهما: **"أمْس جاءوا"** ثم أدغمتا في لفظة واحدة لتصير **«أمجّاو»**[1]. ويذهب بنا الظن إلى أن التسمية جاءت من أصل أمازيغي محلي على اعتبار أن أصلها جاء من **"اتْمَجْ" أو "أمجّيج"** لوجود بعض المنابع القليلة والشحيحة على طول المسافة الممتدة حوالي عشر كيلومترات: من واد كرت شرقا، إلى واد عبدونة غربا. وهذه المنابع

[1]- حسن الفكيكي، المقاومة المغربية للوجود الإسباني بمليلية (1697-1859م)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، الطبعة الأولى. 1997

متباعدة، تكاد تعد على رؤوس الأصابع رغم طول المسافة بين هذه المنابع مثل منبع **"عين كَرموس"**، و**"تماسينت" و"إفري الخوخ"**.. إذن حسب هذا التفسير أن **«أمجّاو»** سمي لأن منابعه " تَتْمجْ " باللغة المحلية، بقليل من المياه.[1]

- معلمة اجناذة بجماعة أمجاو

تعد معلمة **اجناذة** المنتصبة بين أحضان جبال بني سعيد، واحدة من المعالم الدينية والثقافية والاجتماعية بالريف الشرقي. وترتبط هذه المعلمة أساسا بمرحلة مقاومة الشريف محمد أمزيان. وتؤكد الشهادات التي يدلي بها المعايشين لهذه المرحلة أن هذه المعلمة يعود تاريخ بناءها إلى سنة 1909، ذلك أن منزلا أخرا يجاور هذه المعلمة كان مقر إيواء وإقامة الشريف محمد أمزيان ولازال هذا المنزل قائما إلى يومنا هذا. كما ترتبط معلمة اجناذة بسوق جمعة ماورو المحاذي لجامع اجناذة[2].

صورة رقم1: معلمة اجناذة شاهدة على تاريخ المنطقة

المصدر: https://www.nador24.com/ ، زيارة يوم 2019/09/20

فالمعلمة التاريخية كانت آنذاك في تلك الفترة تؤدي أدوار متعددة دينية واقتصادية وثقافية إلى جانب المعلمتين التاريخيتين هنالك العديد من المآثر كأبواب الأسواق ومحكمة الخطابي...إلخ.

3.2. زيارة الأضرحة والأولياء الصلحاء: عادات وتقاليد متجذرة لدى الساكنة الساحلية

يعتبر الضريح أو "أمرابض" حسب المصطلح المحلي قبر رجل مقدس ومحترم وصالح في المعتقدات الشعبية للساكنة المحلية، لذلك كانت ولازالت إلى يومنا هذا تحظى باحترام تام من صغار وشيوخ الدوار يكون محاط ومحصن بسور مبني بطريقة محكمة من الحجارة والطين أو محاط بنبات الصبار لمنع دخول المواشي أو الحيوانات. وكانت لها رمزية خاصة في المجتمعات. فمجالنا يتوفر على العديد من الأضرحة كضريح سيدي عيسى البطوي الذي عاش في أواخر القرن الخامس عشر والنصف الأول من القرن السادس عشر وضريح سيدي احساين وغيرها من الأضرحة المنتشرة على طول الشريط الساحلي ونسجت حولها حكايات عن علاقتها بالبحر.

[1]- حسن الفكيكي (1997). مرجع سابق.

[2]- https://www.nador24.com موقع إلكتروني محلي

صورة رقم 2: ضريح الفقيه سيدي عيسى البطيوي بجماعة دار الكبداني

المصدر : منوغرافية الجماعة الترابية دار الكبداني 2016

إن ظاهرة زيارة الأولياء وتجدرها في تربية المجتمع المغربي، كان نتاجا محليا داخليا أفرزه الواقع المعاش، كما أن استفحالها جاء كتعبير على الواقع المادي المتأزم المأساوي الذي عرفه المجتمع المغربي خلال القرن 16م، وهموم المغاربة وصراعهم من أجل الحياة، وكتعبير بالتالي عن العقلية المغربية، التي اختارت التصوف كحل للهروب من ذلك الواقع المعاش والخلاص من شبح الخوف والفناء ... ومعناه أن استفحال ظاهرة الولاية في هذا التاريخ كانت انعكاس لظاهرة الأزمة وخطورتها[1]. وفي هذا السياق نشير إلى أن هذه الأضرحة تعرف إقبالا كبيرا خصوصا في فصل الصيف تزامنا مع العطلة الصيفية للمهاجرين المغاربة بالديار الأوربية.

كما أن المساجد تختلف عن المساكن العادية، لأنها نادرا ما يتم بناؤها بفناء، ويعتبر المسجد مكانا وفضاء للعبادة يجتمع فيها الناس لصلاة الجماعة ويتوفر المسجد على صومعة واحدة فقط كباقي مساجد البلاد وكانت تؤدى فيها الصلوات الخمس كما كانت تعتبر مكان للتعلم والتعليم (حفظ القرآن وضبط قواعده). كما يعد المسجد ملجأ وملاذا آمنا لعابري السبيل وبإمكانهم قضاء الليل به، تتميز المساجد في العالم القروي باختلاف هندستها وأشكالها، وذلك حسب أهمية القرية وتاريخها وفي غالب الأحيان تكون مدسوسة بين بيوت المدشر[2].

1- بلقاسم الجطاري، التراث المادي والروحي في خدمة التنمية، مقال غير منشور، كلية الآداب والعلوم الانسانية، وجدة، ص 4. 2015

2- بلقاسم الجطاري، مرجع سابق، ص6. 2015

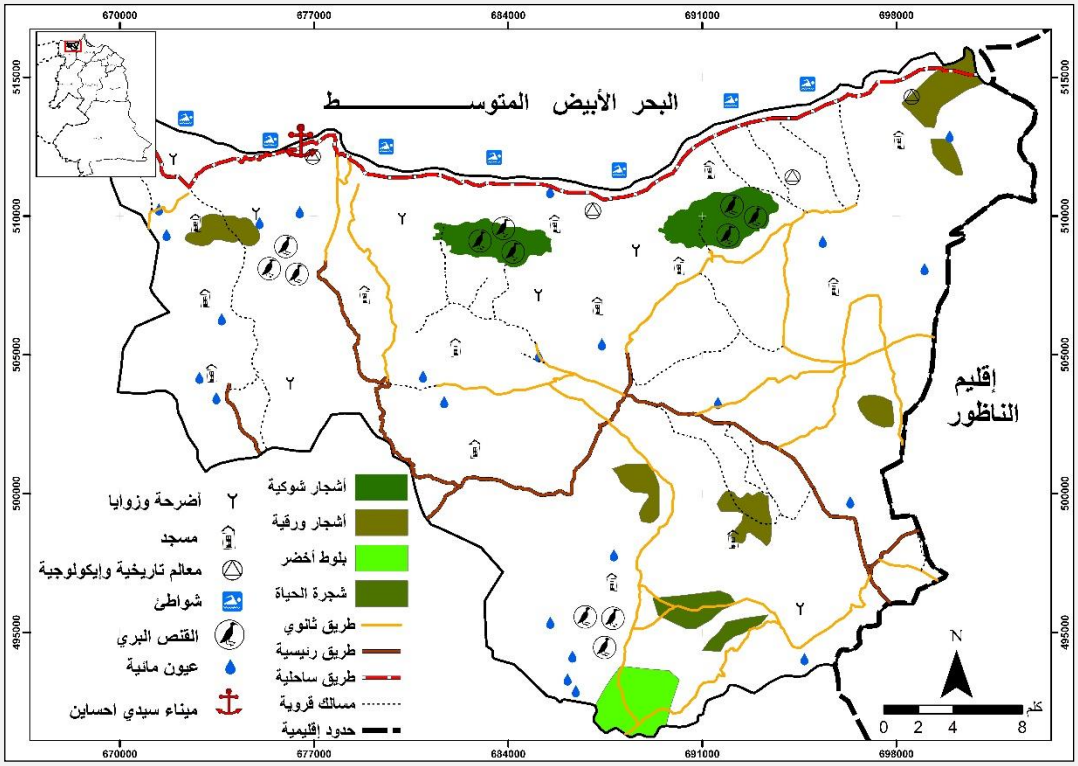

خريطة رقم 2 : أهم المؤهلات الطبيعية والثقافية التاريخية بالمجال الساحلي.

المصدر: فسيفساء الخرائط الطيوغرافية 1/50000، خريطة التقسيم الإداري للمغرب 2015، Google Earth

3. الصناعة التقليدية في طور التشكل.

تحتل الصناعة التقليدية مكانة بارزة في بعض الجماعات القروية بالإقليم ومن ضمنها جماعات المجال الساحلي المدروس، نظرا لشهرتها وأهميتها الاقتصادية والفنية ويمكن تفسير ذلك بمجموعة من العوامل منها الاستقرار البشري القديم، وتوفر المادة الأولية بوفرة منها الحيوانية والنباتية والطين، والاستجابة الأساسية لحاجيات السكان المحليين.

جدول رقم1: عدد العاملين بقطاع الصناعة التقليدية بالجماعات الساحلية.

الجماعات الترابية	عدد الممارسين								
	مستغل	عامل مؤقت بالجماعة	عامل دائم بالجماعة	عامل مقيم بالخارج	عامل مهاجر داخل الوطن	موظف	خادمة بيوت	ربة بيت	آخر
أمجاو	40	502	72	156	108	7	6	1238	462
أمهاجر	194	990	107	390	60	12	34	2034	430
تزاغين	400	231	156	250	50	14	5	801	139
دار الكبداني	50	723	477	298	72	6	19	809	102
ايت مايت	10	490	98	70	190	4	11	1233	450

المصدر : معطيات من الجماعات الترابية المدروسة 2016، بتصرف.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن جل الجماعات الترابية المدروسة تتوفر على يد عاملة مهمة تشتغل بقطاع الصناعة التقليدية، لكن الملاحظ هو غياب الفضاءات الخاصة بالنساء كالخياطة والطرز وغيرها، إذ أن هناك مجموعة من النساء

يمارسن هذه الحرف في منازلهن. وللإشارة فإن مجموعة من الحرف في طور الإنقراض نظرا لعدم الاهتمام بممارسيها. الأمر الذي يستدعي مضاعفة جهود الجهات الوصية عبر استراتيجية ترمي النهوض وتنمية هذا القطاع لما سيتيحه من إمكانيات لتنمية المجال.

ومن أشهر الصناعات اليدوية والحرفية التي ميزت المنطقة منذ القدم، صناعة الفخار وهي حرفة تعاطى إليها أساسا الذكور وتتمثل في صنع الأدوات المنزلية (طاجين، كؤوس، صحون...) ذات وظائف مختلفة (الطهي، الشرب، التخزين...) وأثاث تزيين البيوت وواجهات المنازل (ديكورات متنوعة) كما اهتم سكان المنطقة أيضا بصناعة الدوم والحلفاء. "وكانت من اختصاص الرجال؛ بينما تفننت النساء في صناعة الحلفاء بمناطق مختلفة من الريف... فبعد إحضار الحلفاء من الغابات المجاورة يقمن بتطويعها، عن طريق ضربها ودكها على صخرة بعصى غليظة وصباغتها بألوان مختلفة حسب الحاجة، بعدها يصنعن منها أدوات متنوعة حسب الحاجة "[1] منها على سبيل المثال القفة، الطبق، الشواري والقبعات(ترازة) وغيرها.بالإضافة إلى نسج الصوف لصناعة الزرابي والأفرشة والجلاليب...وكانت أغلب هاته السلع التقليدية المصنوعة يدويا تُسوق محليا إما على جنبات الطريق الساحلي أو في الأسواق الأسبوعية بالمنطقة.

صورة رقم3: منتوجات الصناعة التقليدية اليدوية بالمجال الساحلي

المصدر: منوغرافية

جماعة دار الكبداني 2010

4. آفاق تطوير السياحة والتراث بالمجال الساحلي المدروس (النتائج والتوصيات).

انطلاقا من التشخيص الترابي الاستراتيجي للمؤهلات السياحية والتراثية بالمجال الساحلي، خلصنا إلى نتيجة مفادها أنه رغم توفر مجالنا على موارد متنوعة ومقومات متعددة للتنمية إلا أنه لازال بعيدا عن انتظارات وطموحات الساكنة وتحقيق التنمية، ومرد ذلك إلى عدم توظيف هذه المؤهلات بالشكل المطلوب وتوجيهها لخدمة المستوى الاقتصادي والاجتماعي الثقافي للساكنة مما يعني ضرورة البحث عن سبل واستراتيجيات ناجعة لاستغلال كل هاته الخيرات الراقدة وهذا الرهان لن يتحقق على أرض الواقع إلا من خلال تضافر الجهود والتنسيق بين مختلف الفاعلين بما فيهم الساكنة، عموما يمكن تلخيص نتائج التشخيص الترابي في الجدول الآتي:

[1]- علاش صباح، التناقل الثقافي، الحرف التقليدية النسائية بالريف نموذجا، مقال منشور ضمن مجلة أسيناك، العدد الرابع عشر، المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، صص 12- 30، ص25. 2019

جدول رقم2: خلاصة النتائج المتوصل إليها من خلال المصفوفة الرباعية AFOM

المؤهلات والإمكانات	المعيقات
- عائدات هجروية لا بأس بها. - مناخ معتدل وموقع جغرافي متميز. -مؤهلات سياحية وتراثية مهمة ومشاهد طبيعية جذابة. - وجود صناعة تقليدية متنوعة. - ذاكرة جماعية غنية.	-غياب البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية المرتبطة بالسياحة. - غياب اليد العاملة المؤهلة . - غياب مراكز التأطير والإرشاد. - الحاجة إلى بعض المواد الأولية.
الفرص المتاحة	**المخاطروالمهددات**
-استثمارات المهاجرين - بناء وتوفير البنيات السياحية. - تنظيم تظاهرات ومعارض سنوية والتعريف بالمنتوج المحلي وتسويقه. -تقوية أسوار المآثر التاريخية وترميم الأضرحة – إقبال مهم على السياحة.	.هجرة دولية مكثفة. - الموروث الثقافي مهدد. - الضغط على الوسط الطبيعي والموارد التراثية. - غياب رغبة الجهات الوصية في الاهتمام بالتراث المحلي وتوثيقه.

المصدر: تركيب شخصي اعتمادا على التشخيص الترابي.

بناء على المؤشرات السابقة المبينة في الجدول أعلاه وإيمانا منا بأهمية السياحة في خدمة التنمية، سنحاول بشكل مقتضب طرح بعض التوصيات والإجراءات في إطار رؤية استشرافية من أجل النهوض بالقطاع السياحي وتطويره وجعل المجال الساحلي مجال جذب ليس فقط للسياحة المحلية وإنما أيضا للسياحة الوطنية والدولية.

1.4. الاهتمام بالصناعة والصناع التقليديين.

تعتبر الصناعة التقليدية من أبرز المقومات الترابية التي يتيحها المجال التراثي ببلادنا، ليس بحكم قيمتها الإبداعية، وإنما لدورها الاجتماعي المتميز في توفير مناصب لأعداد هائلة من الصناع والحرفيين، فالحفاظ على هذه الصناعة إذن، يعني الحفاظ على قاعدة تنطلق منها مبادرات حقيقية للتصنيع على شاكلة ما تم بأغلب الدول الأوروبية[1].

يمكن للصناعات الحرفية أن تسهم في التنمية عبر التعريف بالمنتوج المحلي وتثمينه وتسويقه، لكن لا يمكن تحقيق هذا الرهان إلا من خلال نهج مقاربة أكثر شمولية تدمج الصناعة التقليدية كمحرك للدينامية الترابية بالمجال وذلك من خلال تنظيم العمل في شكل تعاونيات وجمعيات لإعطاء دفعة قوية للصناعة التقليدية كون الصانع التقليدي لوحده لن يتمكن من تجاوز كل العراقيل خاصة المادية والإدارية ثم الانفتاح على باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى التجارية والفلاحية والصناعية، علاوة على تشجيع الصناع التقليديين وتحفيزهم للمشاركة في المهرجانات الوطنية بالإضافة إلى تنظيم مهرجانات إقليمية سنوية قصد التعريف بالمنتوجات المحلية، بحيث نسجل غياب شبه تام للمواسم والمهرجانات التي تهم هذا الجانب كما يعتبر تسهيل الإجراءات الإدارية للمقاولين الشباب ومنحهم قروض تفضيلية بغرض الاهتمام بالصناعة التقليدية من أهم الحلول التي نراها فعالة لإحياء الصناعة التقليدية المحلية.

[1]- إدريس عميرة، تحولات الصناعة التقليدية بفاس وانعكاساتها السوسيو- اقتصادية والمجالية". مجلة: دفاتر جغرافية، العدد 3 - 4، مطبعة آنفو- برانت، فاس، ص. 50. 2007

2.4. ترميم المآثر التاريخية وإدماجها ضمن السياسة الوطنية للمحافظة على التراث.

إن العلاقة الجدلية بين التراث والسياحة تفرض ضرورة الاهتمام بالموروث التراثي باعتباره أولا مكونا أساسيا من مكونات الذاكرة الجماعية وثانيا معطى مهم للتنمية السياحية، ولتعزيز مكانته وتطويره وجب تجهيز مواقع التراث بالبنية التحتية اللازمة لخدمة السياحة والحفاظ على المآثر التاريخية بالمنطقة وإعادة تأهيلها ثم التعريف بالتراث المحلي وتسويقه إعلاميا. وإدراج الحفاظ على المواقع الأثرية ضمن الخطط والبرامج التنموية للدولة وهاته الإجراءات لا يمكن أن تتم إلا في إطار إحداث هياكل مؤسساتية إقليمية وجهوية تعنى بالتراث.

3.4. تثمين المؤهلات السياحية.

تعتبر السياحة القروية إذن أحد أسس ومرتكزات التنمية وعنصرا مهما في خلق دينامية ترابية في المجال الساحلي أمجاو- تزاغين نظرا لما يحتضنه من إمكانات ومؤهلات متنوعة من شواطئ وجبال ومناظر طبيعية خلابة وتراث غني، قابلة للاستثمار ويمكن أن تجعل منه قطبا سياحيا مهما على صعيد المنطقة. خصوصا أن أغلب الجماعات مطلة على البحر؛ أي أن الموقع عامل يشجع على الاهتمام بالسياحة، لذلك فالأمر يحتاج فقط لإرادة حقيقة من شأنها الرفع من منسوب السياحة بالمجال عبر خلق بنيات تحتية قابلة لاستيعاب المشاريع السياحية وإنشاء مركز لتكوين المرشدين السياحيين المتخصصين إلى جانب النهوض بالصناعة التقليدية لما لها من أهمية في جذب السياح، ثم دعم المبادرات الفردية التي ترغب في الاستثمار بقطاع السياحة. ويمكن تتويج هذه الإجراءات بخلق منتزه للسياحة الايكولوجية والمخيمات على الواجهة البحرية. مع الأخذ بعين الاعتبار البعد البيئي المتمثل في حماية الشواطئ من التلوث لما لها من أهمية بالغة في جذب السياح خاصة في فصل الصيف.

ومن الفوائد المتوقع جنيها من خلال هذه المقترحات، جلب الاستثمارات التي تسمح بتوفير مداخيل إضافية للجماعات الترابية وخلق فرص شغل مهمة لشبابها وإنعاش اقتصاد المنطقة مع العلم أن السياح خاصة إذا كانوا أجانب ينفقون أموالا مهمة في السياحة وبالتالي فهي فرصة لتطوير القطاع وتشجيع الساكنة للاستثمار فيه عبر خلق لها شروط تساعدها على ذلك.

خاتمة.

ظلت السياحة بمنطقة الريف عموما والمجال الساحلي المدروس خصوصا على هامش السياسة الوطنية الرامية إلى جعل المغرب مجال جذب واستقطاب للسياح من مختلف بقاع العالم، لذلك لم تنال حظها من التنمية والتطوير وبالتالي ظلت مساهمتها ضعيفة جدا في الاقتصاد المحلي رغم توفر إمكانات ومؤهلات طبيعية وثقافية تاريخية مهمة. نفس الحديث ينطبق عن التراث سجلنا غياب تام لتدخلات المؤسسات الوصية على رأسها وزارة الثقافة والمؤسسة الوطنية للمتاحف والآثار لصون وحماية هذا الموروث الثقافي والتاريخي مما يؤكد مرة أخرى أن التراث في المنطقة مهدد بالزوال في أي حال من الأحوال إن لم تؤخذ بعين الاعتبار آليات إجرائية وإرادة حقيقية لتثمينه وتطويره. وفي الأخير نؤكد على أن التراث والسياحة بالمجال الساحلي المدروس رهان كبير للتنمية الترابية الشاملة.

المصادروالمراجع المعتمدة

- أجلاب رشيد (ب.ت)- التنمية الترابية وآفاق التدبير الترابي بالمغرب، مقال. ص 11.

- الجطاري بلقاسم، التراث المادي والروحي في خدمة التنمية، مقال غير منشور، كلية الآداب والعلوم الانسانية، وجدة، ص 4. 2015

- الجلاد أحمد، التخطيط السياحي والبيئي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، عالم الكتاب، القاهرة، مصر، ص18. 1988

- الطاهري أحمد، بلاد الريف: المصطلح والعنوان من خلال المصادر العربية، التمدن والتعمير في جبال الريف بالمغرب، منشورات مجموعة البحث الجغرافي حول جبال الريف، سلسلة دراسات مجالية رقم 1 الطبعة الأولى، ص 9. 2002

- الفكيكي حسن، المقاومة المغربية للوجود الإسباني بمليلية (1697-1859م)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، الطبعة الأولى. 1997

- القلوشي محمد، الموارد المحلية وآفاق التنمية الترابية بالمجال الساحلي أمجاو- تزاغين، بحث لنيل شهادة الماستر، تخصص جغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة، ص 256. 2019

- علاش صباح، التناقل الثقافي، الحرف التقليدية النسائية بالريف نموذجا، مقال منشور ضمن مجلة أسيناك، العدد الرابع عشر، المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، صص 12- 30، ص25. 2019

- عميرة إدريس، تحولات الصناعة التقليدية بفاس وانعكاساتها السوسيو- اقتصادية والمجالية". مجلة: دفاتر جغرافية، العدد 3 - 4، مطبعة آنفو- برانت، فاس، ص. 50. 2007

الجابري محمد عابد التراث و الحداثة، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، ص 24. 1991

زروالي عدنان، الموسم أو"الوعدة": تراث لامادي للمحافظة على الهوية الثقافية والتنمية السياحية حالة قبيلة بني زناسن، مقال منشور ضمن مجلة المجال الجغرافي والمجتمع المغربي، صص 295- 305. ص301. 2020

- Doucet L. et Faureau L. dir. de, Théorie et pratique en organisation communautaire, Edition: Presse de l'Université du Québec, p. 180. 1997

- Hattab-Christmann Malika, Dynamiques de développement local et coordinations entre acteurs Entre capital social et proximités, Redes. Revista do DesenvolvimentoRegional, vol. 12, núm. 1, enero-abril, pp. 176- 194. 2007

- https://www.nador24.com

- Truchet- Stéphanie, Analyse économique du développement territorial du tourisme. Prise en compte des aménités et des interactions spatiales marchandes et non marchandes , Thèse Pour obtenir le grade de Docteur de l'Université de Bourgogne en « Sciences économiques, p 11. 2011

- Vernières Michel, La contribution du patrimoine au développement local : Enjeux et limites de sa mesure , Article publié dans Colloque La mesure du développement. Université de Paris p 2.2012

العريف الاستراتيجي في بناء جيوش تواكب التغيُرات المستمرة للحروب

البدوي عبد القادر البدوي: باحث في الدراسات الأمنية النقدية، وزارة الدفاع القطرية

albadawi33aa@gmail.com

ملخص تنفيذي

عرفت الحضارة الإنسانية الحروب منذ قديم الزمان، وهي في شكلها التقليدي صراع عنيف يحدث بين البشر، بقصد تحقيق اهداف محددة، وبتطور المجتمعات وظهور الدولة الحديثة أصبحت الدولة تحتكر استخدام العنف في جيوشها النظامية بهدف الحفاظ على امنها وتحقيق أهدافها السياسية خارجياً، فالحروب كما عرفها كلاوزفيتز استمرار للسياسة بوسائل أخرى عنيفة، الا ان هذه الجيوش ما فتئت تواجه تحديات تتمثل في تغير واضح في خصائص الحرب وادواتها وما يترتب على الأخطاء التنفيذية مما يضر بمجمل العملية السياسية مما يفقد القوة قيمتها، وهو ما يدعو للتفكر حول الموائمة بين بناء الجيوش وما تقابله من تحديات في تطور وتغيير مستمر، وقد تبنت الورقة مفهوم العريف الاستراتيجي بغرض تحقيق تلك الدرجة من الموائمة من حيث تنفيذ المهام العنيفة وبالدرجة المعقولة التي لا تثير الرأي العام ولا تضر بالعملية السياسية في نفس الوقت.

الكلمات المفتاحية: العريف الاستراتيجي، الفاعلية القتالية، الحروب الحديثة، التمرد، حرب العصابات.

The strategic corporal in building armies which keep pace with the constant changes of wars

Abstract

Human civilization has known wars since ancient times. wars in their traditional form, are a violent struggle that occurs between humans, in order to achieve specific goals. With the development of societies and the emergence of the modern state, the state has sewn up the use of violence in its regular armies in order to maintain its security and achieving its political goals externally. Wars as defined by Clausewitz is the continuity of Politics by other violent means, but these armies have continued to face challenges represented by a clear change in the characteristics of war and its tools and the consequences of operational errors, which harm the overall political process, which takes out the value of power, This calls for reflection on the compatibility between building armies and the challenges they encounter with Continuous development and change, this paper has adopted the concept of strategic corporal in order to achieve that degree of compatibility in terms of carrying out violent tasks to a reasonable degree that does not arouse public opinion and does not harm the political process at the same time.

Keywords: strategic corporal, combat effectiveness, modern warfare, insurgency, guerrilla warfare

1- المقدمة

اهتمت الدراسات الأمنية في نموذجها التقليدي من مطلع الخمسينيات الى منتصف ثمانينيات القرن العشرين بالدراسات التي تناولت أمن الدولة وكيفية الحفاظ عليها في مواجهة التهديدات العسكرية للدول المنافسة، وعلى هذا الأساس كانت

تُبنى العقيدة العسكرية للدولة وتباعاً لها العقيدة القتالية للجيوش بحيث تقوم بدورها القتالي بفاعلية عالية في اطار المواجهات التقليدية، إلا أنه ونتيجة لتغيرات في السياسة الدولية من الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي وتفشي صراعات داخلية في العديد من دول أوربا الشرقية، وصعود تهديدات غير تقليدية لفت الأنظار حول الفواعل ما دون الدولة المؤثرين على الحالة الأمنية والتي كانت مهملة سابقاً[1].

لم تكن تلك الممارسات ذات الطابع القتالي جديدة فقد خاضها الأنصار الاسبان ضد جيوش نابليون، كما واجهتها بريطانيا في مستعمراتها الكثيرة، وقد تمكنت من تقليل آثارها ومعالجة هذا الإشكال بفضل المرونة الفائقة حيث فرزت فرق داخل جيوشها يتم تشكيلها وتدريبها وتسليحها بما يتناسب مع حروب المقاومة[2]، تصاعدت الاعمال القتالية بعد الحرب العالمية الثانية وأصبحت (شبه علم) سياسي عسكري وابتكار تكتيكي يُعدِّل موازين القوى عاصفاً بأركان المفاهيم والنظريات العسكرية[3]، تزايدت تلك الصراعات بشكل أكثر تأثيراً في شكل تحديها لهيمنة الجيوش النظامية لمهنة إدارة العنف واستخدامه، فضلاً عن تحقيق انتصارات على الجيوش بشكل مطرد ناتج عن امتلاكها لقدرات عسكرية وتوجُهات سياسية كانت حكراً على الدولة فيما سبق، في ظل التطور التقني والتكنلوجي في ميدان المعركة مقروناً مع ما تتسبب به القرارات على ارض المعركة من آثار على المستوى الاستراتيجي.

عليه فإن الإشكالية البحثية تكمن في الفاعلية القتالية الأجدى للتعامل مع المتغيرات الجديدة، والتي كونت الطبيعة الجديدة للحرب وكيفية المؤامة بين بناء الجيش وما يقابله من تحديات في ظل تصاعد الفاعلية القتالية للتنظيمات المسلحة غير الحكومية، حيث ان الحرب في تعريفها الكلاسيكي من حيث انها نزاع عنيف بين البشر لم تتغير، بينما تغيرت خصائصها وطريقة خوضها والأدوات المستخدمة فيها، وتجيب الورقة على سؤال رئيس وهو: ما هي الخيارات المطروحة والتي يمكن طرحها في هذا السياق؟

وتفترض الورقة ان الطبيعة الجديدة للحرب في ظل ما يشهده العالم من اهتمام بحقوق الانسان والدور المتزايد الذي أصبحت تتطلع به المنظمات غير الحكومية جعل من الخطأ التكتيكي في ميدان المعركة تأثير كبير على المستوى الاستراتيجي وبالتالي على مجمل العملية السياسية، مما يجعل من الضروري مراجعة إعداد وتأهيل المستويات التكتيكية بما يجعل استخدام القوة بالقدر الذي يحقق ولا يتجاوز الأهداف السياسية، وهو جوهر ما يحققه مفهوم العريف الاستراتيجي.

وتقارن الورقة في منهجيتها بين الخيارات التي تم طرحها في هذا السياق وتصف كل خيار وتداعياته على المستوى الاستراتيجي، وصولاً الى الخيار الأنسب والذي يجعل القوة ذات جدوى وذات تأثير إيجابي على العملية السياسية.

2- ما هو التمرد؟

عرف (دليل السي اي إيه لتحليل التمرد) التمرد بأنه: "صراع (سياسي-عسكري) ممتد يهدف لإزاحة أو تدمير شرعية الحكومة المُنصبة أو قوة الاحتلال، بغرض التحكم الكامل أو الجزئي في موارد إقليم معين، عبر استخدام قوة عسكرية غير نظامية، ومنظمات سياسية غير شرعية، والقاسم المشترك بين أغلب المجموعات المتمردة هو الرغبة في الفوز بالسيطرة

---

1 سيد أحمد قوجيلي، **الدراسات الأمنية النقدية: مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن**، ط1 (عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية, 2014)، ص 12.

2 منير شفيق، **الاستراتيجية والتكتيك: فن علم الحرب**، (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2008)، ص 226.

3 روبرت تابر، **حرب المستضعفين**، ترجمة محمود الرصاص (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1981)، ص 4.

على السُكان أو إقليم معين بما يحتويه من موارد وهذا الهدف هو ما يفرق بين المجموعات المتمردة والتنظيمات الإرهابية الخالصة"[1]. يتضمن هذا التعريف تحديدات تستخدم في هذه الورقة والتي تَعتَبِر أن الجماعات المتمردة قوات غير نظامية، تهدف لإسقاط حكومة شرعية أو مقاومة مُحتل، والذي يحتاج لتعبئة السكان ضد الحكومات، وتستخدم وسائل القوة أو التهديد بها عبر شن هجمات عدائية واستخدام تكتيكات الكمائن والاغارة والاغتيالات وغيرها، بغرض أن تفرض سيطرتها على رقعة جغرافية تعتقد أنها أحق بحُكمها، رغم ذلك فإن التمردات تظل حروباً يخوضها مجموعة من البشر بأفكار معيارية متفاوتة، والتي ينتج عنها القرارات التي يتم اتخاذها وتنفيذها في سبيل تحقيق النصر العسكري والسياسي في حروبها ضد الدولة والتي يترتب عليها النجاح أو الفشل[2]، ومن الجدير بالذكر الإشارة الى أن الورقة تتناول الجماعات المتمردة كوصف لطبيعة صراع يأخذ شكل المقاومة للبقاء أولاً ومن ثم الانتصار على القوة النظامية، بغض النظر عن مشروعية قيامها وأسبابها إذ أن لكل تمرد سياقه ويواجه منذ انطلاقه تحدياته الخاصة به، ولكن نركز بالتحليل على المستوى الكلي وكيفية بناء جيش (استراتيجيته، تسليحه، تشكيلاته، تدريباته) مما يؤثر في رفع مستوى فاعليته القتالية للتصدي لهذا التحدي باعتبار الفاعلية القتالية عنصر من العناصر المكونة للفاعلية العسكرية، وتصف الفاعلية القتالية مستوى أداء القوات في ميدان المعركة وتعتبر عامل مؤثر -من ضمن عوامل أخرى- في حسم المعارك، بينما تُعبِر الفاعلية العسكرية عن جهود تحويل القدرات العسكرية وغير العسكرية لتحقيق أهداف استراتيجية[3].

3- المنافسة وتصاعد فرص ما دون الدولة

إن أحد نتائج تفاعلات العديد من القضايا المجتمعية المختلفة مثل: (الفقر، الهوية والأقليات، المجتمع، النزاعات الدينية والطائفية) هو نشوب صراعات وحروب ثورية تقودها جماعات مسلحة، مما يجعلها تُعلن تمردها على الحكومة وتبدأ المقاومة المسلحة، وقد استخدمت تلك التنظيمات في الغالب استراتيجية حرب العصابات في مواجهاتها ضد الدولة، توصلت دراسة لعدد 143 حرباً ثورية بين عامي 1946م و 2015م الى أن 50 حرباً انتهت بانتصار الثوار، و52 حرباً انتهت بانتصار الحكومة، وعدد 41 حرباً انتهت بالتعادل إما بالتسويات السياسية والمفاوضات، أو بوقف إطلاق نار ممتد أو انخفاض مستوى العنف لما دون ال20 قتيلاً سنوياً لفترات ممتدة[4]، وهي نتائج نظرياً تحمل نوع من الغرابة بحكم ما تمتلكه الدولة من إمكانيات ومقدرات عسكرية تفوق هذه الجماعات من حيث العدد والعتاد والتقنيات، وهو ما يشير الى خلل في الجيوش النظامية التي بُنيت على أساس القتال التقليدي الذي يقع بين جيشين نظاميين غير أن حروب العصابات التي تنتهجها القوات المتمردة كاستراتيجية قتالية لم تقع وفقاً لهذا النموذج، فهي حروب ضد قوى صغيرة، وأفراد يخرجون من وسط الناس، يستخدمون في الغالب تكتيكات الكمائن، والإغارة والاغتيالات، والتفجيرات، وغيرها، وقد تطور اسلوبها بتطور التقنية إذ استخدموا الوسائل والوسائط الحديثة للدعاية والدعاية المضادة والتجنيد، كما استخدموا الطائرات المسيرة ووسائل الاتصال المشفرة[5]، وقد اتبعت الجيوش لمجابهة هذه التهديدات خيارات مختلفة مما يأتي ذكره أدناه.

---

[1] أحمد مولانا، **دليل وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية لتحليل التمرد2012**، (مركز الحازم للدراسات الاستراتيجية، 2012)، ص7.

[2] **دليل الميدان للجيش الأمريكي لمكافحة التمرد**، ترجمة أحمد مولانا، (القيادة العامة للجيش ديسمبر 2006)، ص11.

[3] عمر عاشور، " تصاعد الفاعلية القتالية للتنظيمات المسلحة في العالم العربي وخارجه"، **ورقة استراتيجية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020/8/17، شوهد في 2021/9/22، في: https://bit.ly/2W6VwyO

[4] سيث جونز، **نشوب الثورات المسلحة: دروس من الفيت كونغ وصولاً الى تنظيم الدولة الإسلامية** (ادلب: مركز الخطابي للدراسات، 2019)، ص285.

[5] منير، ص 226.

4- الخيار الأول: تغيير بنية الجيش، أم محاكاة رجل العصابات؟

أشار الجنرال روبرت سميث في كتابه (جدوى القوة: فن الحرب في العالم المعاصر)، الى حروب المقاومة الحديثة ووصفها بالحرب وسط الناس، باعتبارها تأتي مناقضة لنموذج الحرب الصناعية -الحروب التقليدية بين الدول- التي الِفتها الجيوش، اذ ان انتهاء المواجهات الكُبرى بسبب وجود السلاح النووي بعد الحرب العالمية الثانية أدى الى تحرير صراعات وليدة (الحرب وسط الناس)، بالتالي فان الجيوش مهيئة لدخول حروب صناعية بينما تخوض حروب من نوع آخر، لذا فمن الضروري التحول من نموذج للحرب الى آخر مع ادراك حقيقة ان الرؤيا لابد ان تتغير ككل، وذلك بعدم تكبيل الاستراتيجيات والعمليات العسكرية بالنموذج القديم للحرب الصناعية وإعادة صياغتها بالكامل لمواجهة حروب المقاومة، ليتغير بذلك حجم القوات وتنظيمها وتشكيلاتها وتدريبها، مستنداً على حُجة ان الحرب الصناعية لم تعد موجودة[1]، بينما يذهب سميث الى إعادة النظر بكامل بنية الجيش، يرى (روبرت تابر) في أن استخدام الجيوش تكتيكات حرب العصابات ضد الجماعات الثورية يؤدي الى الفشل ولا يمكن أن ينجح، وان التدريب على الأساليب المميزة لحرب العصابات من اغارة ليلية وكمائن وتفجيرات وغيره لا يجعل من الجندي رجل عصابات، وقد عزا ذلك الى الاختلاف التام في أهدافهم السياسية، ولأن رجل العصابات يمتلك المبادأة فهو من يحدد متى وأين يضرب، بينما على القوات الانتظار والدفاع عن المنشآت العامة والخاصة، بينما رجل العصابات قد يخرج من وسط تلك المباني ومن بين حشود المدنيين، رجل العصابات لا يمتلك الكثير من المعدات والاليات الثقيلة المقيدة في الحركة والمناورة فهو يستمد الحرية من فقره وعدم امتلاكه للأصول عالية القيمة، بينما الجيوش مُجبرة أن تُحافظ على معيناتها ومواردها، وحينما تكسب الجماعات المسلحة الجماهير الشعبية، يهرب ويختبئ اذا لم تتوفر له فرصة للنصر ويندمج في الشعب ويكون قد كسب مفتاح الصراع الذي بدونه يعتبر افرادها قطاع طرق ولا يُكتب للجماعات البقاء[2]، إضافةً لذلك فإن الخصوم يتعلمون بشكل متزايد دروساً عن كيفية التقليل من آثار القدرات الجوية، والمنظومات التقنية وقوة النيران والمعلومات الاستخباراتية والهيمنة على الاتصالات، وكيف يبددون بسرعة نجاحات القوة النظامية الى قلق متنامي[3].

5- الخيار الثاني: الاستعانة بالمليشيات الموالية للدولة

فيما يسمى على نطاق واسع بالحرب الهجينة والتي تعتبر احد أنواع المسميات الحديثة لوصف بيئات صراع متداخلة، وقد كان (فرانك هوفمان) أول من استخدم المصطلح، وباختصار غير مُخِل فهي التي تجمع وتدمج الشيء ونظيره، بمعنى يجتمع فيها النظامي مع غير النظامي من حيث الهيكل العسكري والمقاتلين، والتقليدي وغير التقليدي من حيث العمليات والتكتيك وحتى السلاح المستخدم، وما دون الدولة وما هو على مستوى الدولة من حيث القيادة والاستراتيجية، وما هو صلب وخشن وما هو ناعم من حيث القوة المستخدمة، وما هو داخلي مع ما هو خارجي من حيث الدعم والرعاية، وبشكل عام اجتماع ما هو قديم مع ما هو حديث فهي مصطلح حديث يصف حالة قديمة مع معالم حديثة كالتحالفات بين

---

[1] روبرت سميث، **جدوى القوة: فن الحرب في العالم المعاصر**، ترجمة مازن جندلي (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون, 2008)، ص457-460.

[2] تابر، ص 8-11.

[3] ويسلي كلارك، **الانتصار في الحروب الحديثة**، ترجمة عمر الأيوبي (بيروت: دار الكتاب العربي، 2004)، ص147.

الجيوش النظامية مع المليشيات في ظل وجود معالم حديثة سياسية ودعائية واعلامية وحشد راي عام، وبالتالي طمس الحد الفاصل بين ما هو عسكري وما هو مدني[1].

وفي سياق الحرب الهجينة فقد قامت عدد من الحكومات بتشكيل مليشيات موالية (على سبيل المثال لا الحصر، تسليح جماعات عرقية او طائفية/ اللجوء لشركات أمنية خاصة مثل فاغنر او بلاك وتر) فتم دمج ما هو تقليدي بما هو غير تقليدي وما دون الدولة مع ما هو على مستوى الدولة فضلاً عن دمج أدوات القوة الخشنة مع القوة الناعمة من تقنيات عسكرية وموارد اقتصادية وحملات اعلامية[2]، ولكن قد وضح انه وبمجرد ان تتنازل الدولة عن احتكارها للعنف تبدا تلك المليشيات في منافسة القوات النظامية، فضلاً عن النتائج العكسية المتمثلة في ارتكاب أعمال عنف ضد السكان المدنيين أثناء الصراعات والتي تجد الحكومة نفسها مجبرة على حمايتها ودعمها مما يجعلها عُرضة للابتزاز من قادة الميليشيات، بالإضافة الى سعي الميليشيات للحفاظ على مكاسبها الذاتية بحرصها على استمرار الفوضى الأمنية والصراع محدود الحِدة حفاظاً على أهميتها التي تتلاشى في حالات السِلم، فتجتهد بمعارضتها للاستقرار ما بعد الصراع، فهي غالباً غير موجودة في العمليات التفاوضية بين الحكومة والمتمردين مما يهدد وجودها[3]، في هذا السياق يتسق مفهوم تَدرُج فقدان الدقة مع نفور السكان وفُقدان ولائهم عند تعرضهم للقتل الوحشي سواء كان بدافع الترهيب ام بسبب البُعد الجغرافي (الهجمات بعيدة المدى) وبالتالي فقدان دقة الإصابة، وفي أفضل الأحوال فإن فقدان الدقة هو اهدار للقوة من جهود بشرية وعسكرية - ذخائر مثلا- بسبب عدم دقة الإصابة، وفي اسوئها نفور للسكان بسبب القمع العشوائي، وهو ما ينصب مُباشرةً في مصلحة الطرف الآخر[4].

6- الخيار الثالث: العريف الاستراتيجي/ تداخل التكتيكي مع الاستراتيجي

في العام 1999، صاغ الجنرال (تشارلز كرو لاك) مفهوم (العريف الاستراتيجي)، معتبراً ان القرارات التي يتم اتخاذها على المستوى التكتيكي تكون مؤثرة على المستوى الاستراتيجي، اذ ان بيئات التشغيل المتزايدة التعقيد جعلت من الضروري استغلال المعلومات في اتخاذ قرارات حاسمة عند ادنى المستويات حتى على مستوى العريف الذي يقود من (4 الى 12) فرد في العادة[5]، لقد بيَّنَ (كرو لاك) من خلال سرده لمهمة خيالية خاضها العريف (هيرنانديز) توقعاته لبيئات الصراع خلال القرن الواحد وعشرين، حيث كان العريف مجبراً على اتخاذ قرارات سريعة وحاسمة وبثقة كبيرة إزاء مجموعة من التحديات والتهديدات والمهمات المتباينة، وهذه القرارات لن تكون فقط مؤثرة على المستوى التكتيكي وانما على المستوى العملياتي والاستراتيجي، وقد سلط الضوء من خلال تلك المهمة على ما يواجه المستويات الدنيا في القتال من تغير في نمط الحرب والتي اسماها (حرب القطاعات الثلاثة) التي يقوم فيها الجندي في قطاع بتقديم مساعدات إنسانية داخل مدينة، وفي قطاع مجاور يقوم بعمليات حفظ سلام، وفي قطاع ثالث ينخرط في عمليات قتالية ضد مقاومين لوقف اطلاق النار او

---

[1] إلهان افيونكو، **التحول في منظور الحرب: الحرب الهجينة**، ترجمة ضرار الخضر (تركيا: جامعة الدفاع الوطني التركي، 2017)، ص 3-5.

[2] جهاد محمد حسن، **حروب الجيل الرابع: توظيف المليشيات والمرتزقة** (بيت المقدس: مركز بيت المقدس للدراسات، 2007)، ص6.

[3] Huseyn Aliyev, '"No Peace, No War" Proponents? How pro-Regime Militias Affect Civil War Termination and Outcomes', **Cooperation and Conflict**, Vol. 54, no. 1 (April 2018), P: 66–67.

[4] عاشور، ص3-4.

[5] Tom, "Mission Command; The Fall of the Strategic Corporal & Rise of the Tactical Minister", **Contemporary British Military Thought**, 23/04/2017, accessed on 23/09/2021, at: https://bit.ly/3i6bktr

أي نوع من انوع العنف السياسي، وأن التعامل مع هذه التحديات بنجاح هي ما تصف مفهوم (العريف الاستراتيجي)[1]، حرب القطاعات الثلاث تكاد تتفق مع الحرب وسط الناس التي تم الإشارة لها سابقاً، مما بهما من تحديدات لاستخدام القوة بنجاح، ان الخطأ التكتيكي اصبح لا يؤدي فقط الى خسائر الأرواح والمعدات انما يؤثر على المستوى الاستراتيجي في ظل عدم إمكانية السيطرة على المعلومات وسهولة انتشارها في الأوساط المدنية وحشد رأي عام، كذلك التصرفات غير الأخلاقية والعنيفة لا تمهد لرفض السكان المحليين دعم الدولة وقواتها، انما ايضاً تؤدي الى العداء والمحاسبة الدولية والاممية في ظل تزايد الاهتمام العالمي بحقوق الإنسان، هذا الواقع الجديد والمتطور باستمرار يجعل على من هم في المستويات الدنيا ادراك ان التأثيرات السياسية والإنسانية والاقتصادية هي جزء من سياق العمليات العسكرية وموجودة معهم في ساحة المعركة، وبإهمالهم لإدراك تلك التأثيرات لن يتم تحقيق الاهداف والنتائج السياسية المرجوة وبالتالي لن يكون هناك جدوى للقوة فإن الحروب ما هي الا امتداد للسياسية بوسائل عنيفة كما قال كلاوزفتيز[2].

وفي ظل التزايد الكبير في حجم الجيوش أصبحت فرضية القائد العظيم غير واقعية، وذلك من جهة أن تأثير القادة أصبح ينحصر في مجموعات محدودة، بينما الأهم من ذلك هو كفاءة من هم في أسفل المستوى التنظيمي اللذين من المُحتمل ان القائد العظيم لم يلتهم قط، ويتمثل جوهر مفهوم العريف الاستراتيجي في بناء جيش مدرب بشكل جيد من أجل تنفيذ المهام الخطرة والعنيفة، وعلى استعداد للقيام بتلك المهام بطريقة فعالة وفي نفس الوقت مقبولة من الرأي العام، وفي نفس الوقت لا تؤدي طرق تنفيذ تلك المهام للإضرار بالعملية السياسية[3].

7- الخاتمة

ان الطبيعة الجديدة للحرب دمجت السياسي والاقتصادي والعسكري والاجتماعي والتقني لتشكل متغيرات تتأثر بالقرارات التي تُتخذ في ساحة المعركة، فضلاً عن ان ساحة المعركة التي كانت تضم خصمين من المقاتلين باتت اليوم أكثر تعقيداً لتكتسب ابعاداً تتخطى الجانب القتالي الى حروب القطاعات الثلاث. هذه المنهجية الجديدة للحرب جعلت من الضروري خلق طرق جديدة للتعامل معها، وبالرغم من ان الشجاعة والموثوقية والطاعة صفات مهمة واساسية للجيوش الا أنها غير كافية لخوض الحروب الحديثة، فهي تحتاج الى قدرات تضيف الى تلك الصفات ما يُمكّن المقاتل من اتخاذ قرارات متوالية وسريعة، الحلول التي اعتمدت على محاكاة التنظيمات المسلحة وتكتيكاتها، او بناء جيوش وتدريبها على مواجهة نوع معين من الحروب أمر غير عملي بسبب التطور المستمر والسريع، بالإضافة الى استفادة الخصم وتعلمه لأساليب جديدة بعد كل مواجهة يخرج منها خاسراً كان أم منتصراً، فضلاً عن ان بروز اشكال جديدة من الصراعات لا يعني عدم استمرار مخاطر أشكال الحروب التقليدية والقديمة.

مفهوم العريف الاستراتيجي يتبنى فكرة التأهيل للمستويات القيادية الدنيا، من أجل أولاً: للقيام بالواجبات القتالية بكفاءة عالية، ثانياً: المقدرة على إدارة الازمات وتقديم المساعدات الإنسانية، ثالثاً: الحفاظ على الاستقرار والنظام في المناطق التي تشهد نزاعات وعمليات قتالية مهما كانت حدتها، وفي ظل ما تشهد المنطقة من تحديات أمنية ومن المنظور القتالي لمجابهة تلك التحديات نرى ضرورة تطوير مفهوم العريف الاستراتيجي بالجيش وذلك من خلال أمورٍ ثلاث، أولاً: توفير التعليم

---

[1] Krulak, Charles C.. "The Strategic Corporal: Leadership in the Three Block War", **Marines Magazine,** Vol 2, no. 8 (January1999), P: 60-61.

[2] سميث، ص462.

[3] ديفيد شوتر، **حوكمة وإدارة قطاع الأمن** (بركلين: معهد الدراسات الأمنية، 2011)، ص 57.

العسكري والالتزام المؤسسي بالتطوير المهني للمستويات القيادية ذات الواجبات التكتيكية لأدنى المستويات، في جوانب المهارة والتقانة العسكرية، مع ضرورة الموائمة بين الكادر البشري والتطور التقني ابتداءً من المراحل الأولى للتجنيد بمعنى اقتران شروط التجنيد بالمستوى التعليمي، فقبل فترة زمنية ليست بالطويلة كان الأُمي هو من لا يجيد القراءة والكتابة بينما في وقتنا الراهن يُعتبر أمياً من لا يجيد استخدام التقنية والتكنلوجيا الحاسوبية، ثانياً: غرس الفضائل الإنسانية والأخلاقية التي تعيد صياغة مبدأ الاندماج في الشعب، ثالثاً: تنمية الشخصية القيادية من خلال تحميلهم للمسؤوليات وتجاوز عقلية صفرية العيوب ومنحهم حرية الفشل للاستفادة من أخطاء التمارين في خلق فرص للنجاح على ارض الواقع، وهي مشكلة حقيقة نُعاني منها ناتجه عن المبالغة في تقييم المخاطر[1].

8- المراجع:

العربية.

1. افيونكو، إلهان. **التحول في منظور الحرب: الحرب الهجينة**، ترجمة ضرار الخضر (تركيا: جامعة الدفاع الوطني التركي، 2017)، ص 3-5.
2. تابر، روبرت. **حرب المستضعفين**، ترجمة محمود الرصاص (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1981)، ص 4.
3. جونز، سيث. **نشوب الثورات المسلحة: دروس من الفيت كونغ وصولاً الى تنظيم الدولة الإسلامية** (ادلب: مركز الخطابي للدراسات، 2019)، ص285.
4. حسن، جهاد محمد. **حروب الجيل الرابع: توظيف المليشيات والمرتزقة** (بيت المقدس: مركز بيت المقدس للدراسات، 2007)، ص6.
5. سميث، روبرت. **جدوى القوة: فن الحرب في العالم المعاصر**، ترجمة مازن جندلي (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون, 2008)، ص457-460.
6. شفيق، منير. **الاستراتيجية والتكتيك: فن علم الحرب**، (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2008)
7. شوتر، ديفيد. **حوكمة وإدارة قطاع الأمن** (بركلين: معهد الدراسات الأمنية، 2011)، ص 57.
8. عاشور، عمر." تصاعد الفاعلية القتالية للتنظيمات المسلحة في العالم العربي وخارجه"، **ورقة استراتيجية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020/8/17، شوهد في 2021/9/22، في: https://bit.ly/2W6VwyO
9. العربي، محمد. " العَريف الاستراتيجي... كيف تغير دور الجنود في الحروب الحديثة؟"، **مركز الإنذار المبكر**، في:2020/10/3، شوهد في: 2021/9/27، في https://bit.ly/39Efm7B
10. قوجيلي، سيد أحمد. الدراسات **الأمنية النقدية: مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن**، ط1 (عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية, 2014).
11. كلارك، ويسلي. **الانتصار في الحروب الحديثة**، ترجمة عمر الأيوبي (بيروت: دار الكتاب العربي، 2004)، ص147.

[1] محمد العربي، " العَريف الاستراتيجي... كيف تغير دور الجنود في الحروب الحديثة؟"، **مركز الإنذار المبكر**، في:2020/10/3، شوهد في: 2021/9/27، في https://bit.ly/39Efm7B

12. مولانا، أحمد. **دليل وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية لتحليل ال تمرد2012**، (مركز الحازم للدراسات الاستراتيجية، 2012)، ص7.

الإنجليزية

1. Aliyev, Huseyn. '"No Peace, No War" Proponents? How pro-Regime Militias Affect Civil War Termination and Outcomes', **Cooperation and Conflict**, Vol. 54, no. 1 (April 2018), P: 66–67.
2. Charles C. Krulak, "The Strategic Corporal: Leadership in the Three Block War", **Marines Magazine,** Vol 2, no. 8 (January1999), P: 60-61.
3. Tom, "Mission Command; The Fall of the Strategic Corporal & Rise of the Tactical Minister", **Contemporary British Military Thought**, 23/04/2017, accessed on 23/09/2021, at: https://bit.ly/3i6bktr

الاستراتيجية و أثرها على توزان القوى والمصالح الدولية في ضوء المتغيرات الموضوعية والذاتية للدولة: دراسة مفاهيمية

عزالدين سامي كساب، أستاذ العلوم السياسية بكلية النهضة، غزة - فلسطين

toete_9009@hotmail.com

الملخص

خلص البحث إلى أن الاستراتيجية شاملة لكل مجالات الدولة المادية والمعنوية ومقوماتها، وليست محصورة في مورد أو مجال أو اتجاه محدد، وأن قوة الدولة تحددها عدة عوامل أبرزها (السياسي، الاقتصادي، الجغرافي، البشري، العسكري)، وأنه لابد من التكامل بين كافة عوامل قوة الدولة لتحقيق الأهداف الكبرى، كما أن البيئة الاستراتيجية للدولة هي التي تحدد مسار العلاقات الدولية وترسم سياساتها وتحدد اتجاهاتها، بالإضافة إلى أنه كلما كانت الدولة قادرة على توظيف مواردها ومجال عملها الاستراتيجي أكبر يكون تأثيرها وتحقيقها لأهدافها أسرع، كما أن البيئة الاستراتيجية الشاملة تزيد من قوة الدولة الخارجية في رسم سياساتها وعلاقاتها الإقليمية والدولية.

الكلمات المفتاحية: الاستراتيجية، توازن القوى، المصالح الدولية، الدولة.

The strategy and its impact on the balance of forces and international interests in light of the objective and subjective changes of the state.

Summary

The research concluded that the strategy is comprehensive for all the state's material and moral resources, and is not confined to a specific resource, field or direction, and that the state's strength is determined by several factors, most notably (political, economic, geographical, human, military) and that there must be integration between all factors of state strength to achieve The major goals, and the strategic environment of the state is what determines the course of international relations, draws its policies and determines its directions, in addition, the more the state is able to employ its resources and strategic field of action, the greater its impact and achieving its goals will be faster, and the comprehensive strategic environment increases the power of the external state in Drawing up its regional and international policies and relations.

Key words: The Strategy, balance of power, International interests, The state.

مقدمة

تشير المقاربات الفكرية في حقل العلوم السياسية إلى تطور مفهوم الاستراتيجية، أو علم الاستراتيجية وخلفياته النظرية، وقد برز هذا التطور والتقدم في هذا العلم نتيجة التطورات التراتبية في تاريخ العلاقات ما بين الدول والمجتمعات، والتي صاغت أنماطاً كثيرة في الفكر الاستراتيجي ما بين التحالفات والصراعات، والاستراتيجيات السياسية التي تتسم بطابع من فن التفاوض والسلام، والأخرى التي تتسم بطابع من الحرب والصراع، إلى جانب حالات النقاش الأكاديمي في الأوساط العلمية الغربية منها والعربية، فجاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على أهمية البيئة الاستراتيجية في مسار العلاقات الدولية في ضوء المتغيرات الموضوعية والذاتية للدولة.

أسئلة البحث

1. ما مفهوم الاستراتيجية وما هي مراحل تطورها؟
2. كيف أثرت البيئة الاستراتيجية على توزان القوى والمصالح الدولية؟
3. ما أثر المتغيرات الموضوعية والذاتية في استراتيجية الدولة؟

أهداف البحث:

1. التعرف على مفهوم الاستراتيجية ومراحل تطورها.
2. معرفة أثر البيئة الاستراتيجية على توزان القوى والمصالح الدولية.
3. الوقوف على أثر المتغيرات الموضوعية والذاتية في استراتيجية الدولة.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في التعرف على الاستراتيجية وتطور مفهومها ومصطلحها؛ بالإضافة على معرفة البيئة الاستراتيجية وأثرها على توازن القوى والمصالح الدولية وأثر المتغيرات الموضوعية والذاتية في استراتيجية الدولة.

أولاً: مفهوم الاستر اتيجية

إن دائرة الاختلاف قد اتسعت في تصور حقيقة الاستراتيجية، وهناك عدة تعريفات لفلاسفة السياسية في الشرق والغرب حيث:

تعرف الاستراتيجية من الناحية اللغوية بأنها خطة أو سبيل للعمل، والذي يتعلق بجانب عمل يمثل أهمية دائمة للمنظمة كلها، وبطبيعة الحال؛ فإن هذا المفهوم لا يعكس المضمون العلمي للاستراتيجية؛ حيث لا يمكن دائمًا تحديد تلك الأعمال ذات الأهمية الدائمة للمنظمة كلها، وعليه فقد ازداد الاهتمام بتحديد مفهوم الاستراتيجية؛ بحيث يمكن أن تساعد في تطبيقها، واستخدامها من قبل القائمين على ممارسة العمليات الإدارية للمنظمة، ووفقًا لوجهة النظر هذه؛ فإن الاستراتيجية هي خطط المنظمة وأنشطتها التي يتم وضعها بطريقة تضمن إيجاد درجة من التطابق بين رسالة المنظمة وأهدافها، وبين هذه الرسالة والبيئة التي تعمل فيها بصورة فعالة وبكفاءة عالية.[1]

وعرفها كلاوزفيتس في كتابه فن الحرب بأنها "استخدام الاشتباك وسيلة للوصول إلى هدف الحرب واستخدام هذا المصطلح لوصف الطريقة المثلى لخوض الحروب بواسطة الربط بين العمليات العسكرية في الزمان والمكان؛ بحيث تتمكن القوة المتحاربة من تحقيق حالة متفوقة لا تتيح للقوة المعادية اللجوء إلى وسائل تمكنها من تغيير سير القتال، وعند ذاك يصبح من الممكن إرغام القوة المعادية على التكييف مع الأهداف المتوخاة من الحرب.[2]

---

(1) جمال، أحمد، مبادئ في الإدارة والإدارة الاستراتيجية، عمان، دار خالد اللحياني للنشر والتوزيع، 2016م، ص46. وانظر أيضاً: إبراهيم، السعيد مبروك: المعلومات ودورها في اتخاذ القرار الاستراتيجي، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2012م، ص105.

(2) كلاوزفيتس، كارل فون: فن الحرب، ترجمة سليم شاكر الإمامي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1997م، ص175.

وقد عرف نابليون الاستراتيجية بأنها فن استخدام الوقت والمكان في الحروب العسكرية، أما اندري بوفر الفرنسي فقد عرفها بأنها فن توظيف القوات العسكرية لبلوغ النتائج النهائية للسياسة، وعرفه على أنه فن وفعل تضافر القوة لبلوغ أهداف سياسية؛ أي تجادل الإرادات لتوظيف القول في حل الصراعات.(1)

وقد أُخذ على هذا التعريف مآخذ كثيرةٌ، إذ ذكر المحللون أن هذا التعريف خلط بين مسؤوليات السلطات العليا في الدولة، وعمل القادة العسكريين، مع أن الاستراتيجية عمل من أعمال السلطات العليا، فهذه السلطات هي التي ترسم الاستراتيجية في مختلف ميادينها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية بشكل تؤلف خطة شاملة وكلاً لا يتجزأ، ومع ذلك فإنه إذا أخذنا تعريف كلاوزفيتس الآنف الذكر في مجاليه الزماني والمكاني، يمكن آنذاك أن نتوصل إلى الصيغة الإدراكية لهذا المصطلح.(2)

وقد وجد آخرون أن هذا التعريف شدد على المعارك والاشتباك، وأنه لا ينفتح على الاتجاهات الأخرى التي توصل إلى الأهداف، ثم إن ربط الاستراتيجية بهدف الحرب لا يعطى فرصة لربط الاستراتيجية بالسياسة، التي هي أوسع من الحرب بلا شك.

فضلاً عن ذلك؛ فإن هذا التعريف لا يدلنا على الفوارق بين مسؤوليات أفرع مختلفة من الدولة ونشاطاتها، فالاشتباك من مهمات القوات المسلحة، وإدارة الاشتباك من مسؤوليات القيادات العسكرية في المقام الأول، وإذا أخذنا الاستراتيجية من جانبها الأوسع، وهو ما يجب أن يكون عليه الأمر؛ فإن الاستراتيجية أولاً وأخراً من مسؤولية السلطة العليا في الدولة، كما يقر بها دستورها، وأن الاستراتيجية كما عرفها كلاوزفيتس تدعو إلى البحث عن المعركة؛ لتدمير العدو، فهي السبيل إلى تحطيم قوة العدو، ونزع إرادته.(3)

ويرى الباحث أنه ينبغي النظر إلى هذا التعريف، والقصور الوارد فيه، ليس من مستوى الإدراك السائد حالياً؛ بل من البيئة الفكرية التي تولَّد فيها؛ حيث إنه لم يكن في فترة الحروب البروسية التي دعت كلاوزفيتس إلى وضع تعريفه هذا؛ ليستوي مع مفهوم استراتيجية الاستخدام العسكري الذي يعني توظيف الاشتباك كوسيلة للوصول إلى هدف الحرب الذي قد يتغير بين كسر إرادة الخصم على القتال، أو دحر جيوشه، أو السيطرة على أقلية العدو، أو جزءٍ منه، أو تحرير جزءٍ محتلٍ من الإقليم الوطني.

إن مفهوم الاستراتيجية محصور في استراتيجية القرار الحاسم، أو الدفع حتى الحد الأقصى، فالحرب عمل عنيف يصعد حتى الحد الأقصى، ويجب أن ينتهي دائماً بسحق العدو وإطاحته، أي الحرب المطلقة، ومن هنا حصر الاستراتيجية بمفهوم تحقيق الهدف النهائي للحرب، وهو سحق العدو ماديًا، أو تجريده من السلاح، ولكن هذا الشكل من الاستراتيجية لا يغطى الحالات كلها، فاستراتيجية بعض حروب التحرير مثلاً لا تستهدف سحق القوات الرئيسية للعدو في المعركة، وتجريده من السلاح، وإنما استخدام المعارك، والنضال السياسي، والرأي العام العالمي، والأزمة الداخلية للعدو.(4)

---

(1) Defarges, Philippe Moreau:, Problèmes stratégiques contemporains, Editons Hachette, Paris:1994. P10

(2) حمد، نبيل زكي، الاستراتيجية الدولية، مرجع سابق، ص104.

(3) نعمة، كاظم هاشم، الوجيز في الاستراتيجية ، شركة إياد للطباعة، بغداد، 1988، ص88.

(4) شفيق، منير، علم الحرب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1972، ص38.

أما فون مولتكه، فقد عرف الاستراتيجية بأنها "إجراء الملائمة العملية للوسائط الموضوعة تحت تصرف القائد إلى الحد المطلوب"، وفي هذا التعريف يبدو واضحاً أن الدولة التي تضع سياسة الحرب العليا تحدد للقائد هدفها السياسي، ويقتصر عمل هذا القائد على ملاءمة الوسائط العسكرية التي تضعها الدولة تحت تصرفه؛ بما يحقق هذا الهدف، فعندما تجد الدولة أنها عاجزة عن تحقيق هدفها السياسي بالوسائط التي تملكها، تلجأ إلى وسائل أخرى، وإلى استراتيجية أخرى ذات أهدافٍ محددة.[1]

يتمثل الاختلاف بين تعريف كل من كلاوزفيتس ومولتكه للاستر اتيجية في ثلاثة فروق جوهرية كما يلي:[2]

أ-التعريف الأول يركز على أن جوهر الاستراتيجية هو السعي إلى المعارك الحاسمة؛ للقضاء على جيش العدو، وتحطيم إمكاناته، في حين لا يرى **التعريف الثاني** ضرورةً لدخول القائد معارك حاسمةً؛ لتحطيم جيوش العدو كعنصر جوهري في الاستراتيجية. بل إن ذلك يمكن أن يتم بتعطيل العدو، وتحطيم معنوياته، وضرب مؤخرته، ومراكز اتصاله، وتموينه، وتفادي الاشتباك معه.

ب-التعريف الأول يركز على استخدامات الاستراتيجية في وقت الحرب، أما **التعريف الثاني** فيرى أن الاستراتيجية تهتم بما هو قبل الحرب أيضاً، فأحياناً نجد أن القائد العسكري قد يتمكن من تحقيق أهداف الحرب دون إطلاق رصاصة واحدة، على سبيل المثال في حال استطاع إقناع العدو بالتفوق المطلق عليه، وبحتمية كسب الحرب إذا قامت المعركة.

ج-التعريف الأول يركز على استخدام القوة، أو التهديد باستخدامها، بينما لا يهتم **التعريف الثاني** بالقوة فقط، وإنما يهتم بالسلام الذي سيتبع الحرب أيضًا.

وبهذا؛ فإن مولتكه أشاع فهمًا أوسع للاستراتيجية؛ إذ حدد مهمة القيادة السياسية في الدولة بأنها هي التي ترسم الهدف من الحرب أولاً، ومن ثم تضع بين يدي القائد معلومة، عند ذلك تبدأ مهمة القائد، فيصوغ استراتيجيته، بمعنى أنها إجراء الملائمة العملية للوسائط الموضوعة تحت تصرف القائد؛ لتحقيق الغرض المقصود.

ولهذا فقط ربط مولتكه ربطاً صائباً بين هدف السياسة، وما هو في وسع السياسة أن تؤمنه من وسائط لبلوغ ذلك الهدف؛ إذ ليس من الواجب أن تكون الوسائط العسكرية فقط هي العوامل المعول عليها، فالدول التي تعتمد سياستها على الحرب إنما تعسكر سياستها، أو ترى في الخيار العسكري خياراً أكثر ترجيحاً من غيره، في أن العكس هو الصحيح في الاستراتيجية المعاصرة.[3]

كما عرف ليدل هارت الاستراتيجية، وقد ربطها بالمجالات العسكرية، على أنها: فن توزيع الموارد العسكرية، وتطبيقها بشكل يحقق الأهداف المرجوة من السياسات الموضوعة، وهو لم يكتفِ بهذا الحد؛ بل أشار إلى مفهومٍ أعم يقوم على مختلف الآليات التي تحكم استخدام القوة العسكرية جنباً إلى جنب مع الوسائل الاقتصادية والسياسية والنفسية.[4]

---

(1) ديري، أكرم، آراء في الحرب، الاستراتيجية وطريقة القيادة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط3، بيروت، 1984، ص24.

(2) الشرقاوي، علي: السياسات الإدارية، دار الجامعية، الإسكندرية، 1987، ص323.

(3) الشرقاوي، علي: المرجع سابق، ص88.

(4) هارت، ليدل: الاستراتيجية وتاريخها في العالم، ترجمة هيثم الأيوبي، دار الطليعة، بيروت، 1967، ص15.

ويؤكد ليدل هارت هنا أن على الاستراتيجية العليا أن تقدر الإمكانيات الاقتصادية والقدرة البشرية وتضاعفها؛ بقصد دعم الوحدات المقاتلة، علاوة على دعم القوى المعنوية؛ لأن أهمية تقوية إرادة الرجال وشخصيتهم تعادل أهمية الحصول على القدرة المادية.

وتتولى الاستراتيجية العليا أيضا تنظيم الأدوار، وتوزيعها بين مختلف مرافق المجتمع، وعلينا أن ندرك علاوة على ذلك، أن القدرة الحربية عامل واحد من عوامل الاستراتيجية العليا التي تدخل في حسابها قوة الضغط المالي، أو السياسي، أو الدبلوماسي، أو التجاري، أو المعنوي، وكلها عوامل مهمةٌ؛ لإضعاف إرادة الخصم.

وذلك يتحقق من خلال ما يسمّى المناورة بالجهد، التي تتضمن إزعاج الخصم بصورة متواصلة ومستمرة، وإبقاءه في حالة نشاط متواصل بشكل يهدد فيه بصورة مستمرة أهدافه الحيوية، ونقاطه الضعيفة، وهو ما يحتاج إلى قوى معنوية عالية للوصول إلى الغاية المطلوبة.

فللقيم المعنوية في كلّ صراعٍ أهميةٌ أساسية، فهي تدخل فيه في كلّ لحظة، وكما قال كلاوزفيتس، تستطيع الهزيمة تحطيم المعنويات ورعايتها مهمة من مهمات السياسة القومية العليا في كل بلد، ويمكن للقوى المعنوية كالقوى المادية أن تضمحل وتذوب مع الزمن؛ بسبب خطأ ترتكبه الحكومة، أو خطأ ترتكبه القيادة بحق المواطنين، وترتبط المعنويات إلى حد كبير بالجهد الذي تبذله الدولة في المجال الداخلي لبناء المجتمع، وبناء المواطن الحر الأبي.[1]

أما الموسوعة السياسية فتعرف الاستراتيجية في إطارها الشامل المرتبط بالسياسة الخارجية والعامة للدولة؛ بغية تحقيق أهدافها، وهي "علم وضع الخطط العامة المدروسة بفنٍ وبعناية، والمصممة بشكل متلاحق ومتفاعل ومنسق لاستخدام المواد، بمختلف أشكال الثروة والقوة، وذلك لتحقيق الأهداف الكبرى لأمة".[2]

هذا التعريف يتلاءم مع أبسط معاني الاستراتيجية التي تعني الخطة العامة؛ لتحقيق الأهداف القومية عن طريق تسخير المصادر القومية؛ أي أن هناك ثلاثة أبعاد للاستراتيجية، هي الأهداف -الفرص، والمصادر -الوسائل، والخطط التي تربط ما بين الأهداف والوسائل.[3]

وهنا يأتي لينين ليقول: إن الاستراتيجية الصائبة هي التي تؤجل العمليات حتى يصل الانحلال المعنوي لدى الخصم إلى الحد الذي يجعل الضربة القاضية ممكنةً وسهلة.

إن رأى لينين هنا هو الدعوة إلى الركون إلى وسائل عديدة في حوزة الدولة تعيننا على إعداد الساحة للعمل الفعلي أولاً، من ثم توظيف الوسائل العسكرية، ومما لا ريب فيه أن إعداد الساحة يستدعى كافة المسالك، والقدرات الميسورة للدولة، ويتعلق بهذا مدى مهارة منظومة اتخاذ القرار في الدولة في تطوير العوامل المتشعبة والمختلفة التي ينبغي توجيهها؛ للوصول إلى المرحلة التي يمكن معها القيام بالعمل الحاسم.[4]

---

(1) ديري، أكرم، أراء في الحرب الاستراتيجية وطريقة القيادة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الثالثة، بيروت، 1984، ص20.

(2) الكيالي، عبد الوهاب، موسوعة السياسة، الجزء الأول، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1994، ص169.

(3) عساف، سوسن: استراتيجية الردع، العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة والاستقرار الدولي، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2008، ص32.

(4) نعمة، كاظم هاشم، الوجيز في الاستراتيجية، منشورات أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، بغداد، 2000، ص90.

إن تجارب الحرب العالمية الثانية، وسياسات الحرب الباردة، وكفاح شعوب المستعمرات من أجل الحرية والاستقلال، كل ذلك قاد إلى أن تكون الاستراتيجية الراهنة ذات صلةٍ بالسياسة بصورةٍ أوثق؛ أي أنه لا تقتصر الاستراتيجية على الحرب، أو على الوسائل العسكرية، ولذلك فإن الجنرال أندريه بوفر يأخذ الاستراتيجية إلى السياسة مباشرة، ويؤكد أن في السياسة لا توجد أدوات عسكرية فقط؛ كما أن هذه الأدوات ليس هي الأجدى أو الأصوب في جميع الحالات، وعليه؛ فإن للسياسة سبلاً أخرى ينبغي أن تهتم بها الاستراتيجية، فقال: إنها "فن استخدام القدرة للوصول إلى هدف السياسة".[1]

وهو بذلك ينفتح على التعريف انفتاحاً عاماً إلى مسافاتٍ أبعد مما جاء عند ليدل هارت، وريمون أرون، فالقوة عند أندريه بوفر لا تتقيد بالوسائل العسكرية، وإنما هي شاملة تندرج فيها المقومات السياسية والدبلوماسية، والمعطيات الاقتصادية، والعوامل الاجتماعية، والنفسية، والدعاية والإعلام، فالقوة هنا تأخذ بمعنى جانبي القدرة (القوة المادية و القوة المعنوية)، ثم إن تعريف بوفر يعفينا من أن نكون أسرى المعركة التي كان يطالب بها كلاوزفيتس، وحتى تعريف ليدل هارت لا يبتعد كثيراً عن المعركة ما دام يشدد على الوسائط العسكرية، فالمعركة باقية لديه سوى أنه كان يرى أن التاريخ كان دائماً إلى جانب أولئك الذين أعفوا أنفسهم من معارك مباشرةٍ، واختاروا معارك غير مباشرة، معنويةً أو ماديةً.[2]

الاستراتيجية عبارة عن وسيلة لتحقيق أهداف تحددها السياسة، وتنبع سياسة بلد ما من الفلسفة السائدة فيه، ويمكننا اعتبار ما يدعى الغاية الوطنية دافعاً مؤثرًا وحاسمًا في صوغ الاستراتيجية؛ إذ تقدم الغاية الوطنية القومية هنا الإطار العقائدي لصوغ الاستراتيجية، وهكذا يتعلق مصير الشخص بالفلسفة التي يختارها بنفسه، والاستراتيجية التي يستخدمها لتحقيق أنصار هذه الفلسفة، وفيها تكمن عقيدة المجتمع أو الدولة.

وبغض النظر عن إفصاح الدولة عن عقيدتها أم لا، فليس هناك دولة من دون نظام ذي عقيدة، ولنقل: إن له وجهةً معينةً، فحتى النظم التي تعلن أنها ليست عقائدية الأسس هي بصورة أو بأخرى عقائدية من حيث النظام العقائدي عدم العقيدة، وفي العقائد تتمثل الأهداف الوطنية، أو الأغراض العامة للدولة، وهي أغراض قد تكون آنيةً أو مرحليةً أو بعيدةً من المنظور المستقبلي، وتعطي العقيدة لسياسة النظام شرعيةً فكريةً يؤمن بها، وقد لا يؤمن بها الآخرون وتزوده بقدر من الإيمان السياسي، وقد يصبح الشعب مناصرًا لتلك السياسة، ومستعدًا لتحمل تكاليف تحقيقها، وهكذا تنشد الاستراتيجية العامة الوصول إلى أغراض السياسة الأساسية.[3]

إن مفهوم الاستراتيجية قد أخذ أبعاداً عميقة في الفهم والإدراك، تجاوزت الفهم اللفظي للمصطلح، وأصبحت تعنى الفكر والممارسة، والتطبيق العلمي في الوقت ذاته، ومن هنا كان التخطيط الاستراتيجي هو عملية التطبيق الواعي للواجبات والنشاطات الشاملة للدولة مستقبلاً، والمتمثلة في أهداف معينة محددة في مختلف المجالات، مع تثبيت الأدوات والأساليب والسياسات اللازمة لتنفيذها؛ لغرض تحقيق أهداف مختلفة بأقل تكلفة مادية وزمنية ممكنة، وهو عملية تشكل وحدة متكاملة من إعدادٍ وتطبيقٍ، ومتابعة وتنفيذ.

---

(1) بوفر، أندريه، تمهيد إلى السوق، ترجمة عبد المنعم المصرف، مطبعة الجيش العراقي، بغداد، 1967، ص13.

(2) نعمة، كاظم هاشم، الوجيز في الاستراتيجية، منشورات أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، بغداد، 2000، ص92.

(3) نعمة، كاظم هاشم، الوجيز في الاستراتيجية، منشورات أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، بغداد، 2000، ص9 ص98.

وبذلك يمكن القول: إن الاستراتيجية في مفهومها تقوم على ثلاثة بنود أساسية:[1]

البند الأول: ينطوي على تعريف دقيق ومحدد لمجموعة المصالح الوطنية في النسق الدولي.

البند الثاني: مجموعة التهديدات الكامنة والمحتملة والقائمة التي يمكن أن تؤثر على المصالح الوطنية.

البند الثالث: الوسائل الواجب استعمالها لتحقيق المصالح والغايات الوطنية من جهة، ومجابهة التهديدات التي تستهدف هذه المصالح من جهة أخرى، وإن الوسائل التي تسعى الاستراتيجية لتعبئتها لا تتوقف على القوة العسكرية؛ بل تعمل على توظيف متكامل منهجي لعناصر القوتين الصلبة والمرنة في السياسة الدولية.

التعريف الإجرائي للاستراتيجية

هي خطة عامة تهدف لتعزيز نقاط القوة المادية والمعنوية، واستثمارها، ومعالجة نقاط الضعف وتجاوزها في جميع الجوانب العسكرية، والسياسية، والدبلوماسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والإعلامية داخليًا وخارجيًا وذلك عبر استغلال كلِّ الوسائل المتاحة وصولاً لتحقيق الأهداف السامية، سواء في السلم أو الحرب من ذوي الاختصاص في القيادة العامة للمجتمع.

ثانياً: نشأة مصطلح الاستراتيجية وتطوره

تعتبر الحرب واحدة من المظاهر الحتمية في حياة الانسان؛ فقد واكبت سيرته على هذه الأرض، وكانت معلماً بارزاً في تاريخه الطويل، ولأن الحرب كذلك فقد استحوذت كسواها من فروع المعرفة الإنسانية على اهتمام الكثير من المفكرين والدارسين الذين حاولوا الوصول الى استنتاجاتٍ ومبادئَ وقوانينَ عامة لهذه الظاهرة المعقدة من خلال الدراسة المقارنة لتجارب الحروب الإنسانية على مختلف أنماطها.

وفي هذا الفرع خمسة نقاط كما يلي:

1. الفكر الاستراتيجي الأسيوي القديم، نموذج الفكر الصيني:

كان للكتاب مكانة رفيعة في الصين وقد كرس الكثير من كتاباتهم للأمور العسكرية؛ حيث ظهر العديد من أعلام الفكر الاستراتيجي الصيني، من أهمهم هؤلاء أربعة:[2]

أ. صان بن Sun Bin: ومن أشهر أعماله الاتفاقية العسكرية؛ إذ يغلب الطابع العلمي على رؤيته الاستراتيجية؛ حيث تحدث عن الدعم اللوجستي، وتأثير ذلك في زيادة فعالية إطالة الحملات العسكرية.

ب. هي يانش He Yanshi: ومن أهَم مؤلفاته كتاب "معلم الفروسية"؛ حيث يوجد نص يتحدث فيه عن إدارة الجيوش وضرورة أن تكون عادلة.

---

(1) برادلي، تاير، السلام الأمريكي والشرق الأوسط: المصالح الاستراتيجية الكبرى لأمريكا في المنطقة بعد 11 أيلول، ترجمة عماد فوزي الشعيبي، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2004م، ص9.

(2) طويل، نسيمة، الاستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شرق أسيا، رسالة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، 2009م، ص72.

ج. سين لي Sen Lue: حيث ألف كتاب "الاستراتيجيات الثلاث" وقد حلل ضمن هذا الكتاب سيطرة الحكومة والأبعاد السياسية للاستراتيجية.

د. صن زوي Sun Zu: وهو صاحب كتاب " فن الحرب" The Art of War والذي يتحدث فيه عن العمليات الدفاعية والهجومية والحركة.

وتعتبر مؤلفات هؤلاء المفكرين الصينين من ركائز الاستراتيجية الصينية، ومن ركائز الفكر الاستراتيجي الغربي، وقد تعامل الغربيون مع الفكر الصيني على أنه حكمة أكثر مما هو علم.

2. الفكر الاستراتيجي الغربي القديم:

أ- الفكر الاستراتيجي اليوناني

امتلكت اليونان العديد من التحليلات التكتيكية والاستراتيجية في عصرها القديم، فكان الاسبارطيون أول من كتب في الصراعات واستراتيجية خوضها، وكانوا أول من علم هذه الأفكار من خلال معلمين عسكريين سموهم بالتكتيكيين. ويعتبر كلٌ من "إنى واندرسونس" أقدم من كتب في الاستراتيجية خلال العهد اليوناني؛ حيث اعتمد كثيرًا على الممارسات العملية أكثر من التنظير، رغم وجود هذا الأخير في كتابات إكسنوفون؛ حيث ظهر التفكير التنظيري في كتابه: "تحليل الفروسية" فكان أول من نظر في التكتيك".[1]

ب. الفكر الاستراتيجي الروماني

كان لدى الرومان فكرٌ عسكريٌ أصيلٌ وجديدٌ وصل إلى عمق الأشياء والأمور الاستراتيجية، وذلك وبحسب النصوص الرومانية، ونظراً للتفوق التكتيكي الروماني خلال قرون متتالية، فقد أدى ذلك وجود بنية تنظيمية دقيقة للعقيدة العسكرية، وقد أكد على ذلك "بوليبب" قائلاً: "المرشحون للوظائف العامة كان عليهم المشاركة في عشر حملات عسكرية قبل اختيارهم من قبل المواطنين، ومن أشهر مؤلفات الرومان في المجال الاستراتيجي ما جاء به كل من " كاتو، بوليب، وفرونتينوس".[2]

3. الفكر الاستراتيجي الأوروبي الحديث

يعتبر العصر الحديث أخصب ما ألف وكتب في مجال الاستراتيجية؛ حيث صدر العديد من المؤلفات التي دفعت بهذا المجال المعرفي وطورته، ومن أهم المؤلفات " كتاب الحرب" ألفه الماركيز velleno سنة1420م، وكتاب "مبادئ الصراعات النبيلة" كتبه روبرت بالزاك سنة 1502م، وكتاب "فن الحرب" لنيكولا ميكافيلي، وهو الكتاب الوحيد الذي نشر أثناء حياته، وقد جاء ناقداً للمؤسسات العسكرية التي كانت في عصره، أعيد طبع الكتاب سبع مرات في القرن السادس عشر.[3]

---

(1) طويل، نسيمة، المرجع السابق، ص24.

(2) نيوف، صلاح، مداخل الى الفكر الاستراتيجي، الاكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، 2008 ص36

(3) مقلد، إسماعيل صبري، موضوع الاستراتيجية السوفيتية، مجلة السياسة الدولية، العدد7، يناير، 1967، ص36

4. الفكر الاستراتيجي المعاصر

عرف التاريخ المعاصر ظهور العديد من الكتابات في الفن الاستراتيجي، وقد كان من أكثر المؤلفات والكتابات شهرة وتداولاً مؤلفات كلوز وفيتش cloueseuwitz الذي ركز في تفكيره الاستراتيجي حول الحرب كاستمرار للسياسة، لكن بوسائل أخرى، وعلى قاعدة التمييز بين الشكلين، أو وجهي الحرب، وقد اصطدم الفكر الاستراتيجي "لكلوزفيتش" بالبراغماتية البريطانية وبالمعارضة الإيطالية لمبادئه، لذلك ظهرت مدارسُ ناقدة لفكره، محاولةً إيجاد خطٍ استراتيجي خاص بها، وأشهر هذه المدارس اثنتان:[1]

أ. **المدرسة الإيطالية:** عرفت إيطاليا إنتاجاً استراتيجياً هاماً في القرن التاسع عشر، خاصة في دراسة عناصر الاستراتيجية والتكتيك، ويعتبر Luigi Blanch صاحب دراسة حول تكتيك الأسلحة الثلاث أشهر كاتب استراتيجي إيطالي.

ب- **المدرسة الفرنسية:** إن الإنتاج الاستراتيجي الفرنسي كان تحت هيمنة كتابٍ ألفه المارشال مارمن Marmont بعنوان "روح المؤسسات العسكرية" يتركز حول النظرية العامة للفن العسكري، وتنظيم الجيوش.

5. الفكر الاستراتيجي العربي الإسلامي

إن معظم الكتب التي سبقت مؤلفات ابن خلدون والتي تتعلق بالفكر الاستراتيجي، قد فُقدت بعد تعرض الدول العربية للغزو المتكرر على يد المغول، لذلك تعتبر مؤلفات ابن خلدون عن الحروب، والطرق المستخدمة في المعارك من قبل مختلف الشعوب، أول ما ظهر في التراث العربي في هذا المجال، حيث عرف القرن الثالث عشر حتى القرن السادس عشر العديد من المؤلفات التي تقترب من التكتيك والاستراتيجية من بينها: "تعليمات رسمية للنخبة العسكرية كتاب "الفن العسكري" كتبهما محمد بن عبد الله، وكتاب "الفن العسكري والفروسية" كتبه علي بن عبد الشامان بن هزيل.[2]

أما الاستراتيجية المعاصرة في الفكر الإسلامي فجمع عباس آل حميد في كتابه الاستراتيجية الإسلامية 2010 بين أسلوبين هما " أسلوب التخطيط المبني على الأهداف " (Goals-Driven Planning) حيث تصمم الاستراتيجيات بناء على ما يجب القيام به لتحقيق وإنجاز الأهداف الاستراتيجية العليا للأمة الإسلامية، و"أسلوب العناصر الملحة" (Critical Issues Approach) حيث توضع الاستراتيجيات لمعالجة أهم القضايا والعناصر الملحة التي تواجهها الأمة الإسلامية.

كما قام عباس آل حميد بتحليل ما سماه البيت الداخلي للأمة الإسلامية، الذي يشمل تحديد كل من التوجه الاستراتيجي الإسلامي (ويتضمن الرؤية الاستراتيجية، والرسالة الاستراتيجية، والأهداف الاستراتيجية الإسلامية) والمبادئ والمثل الإسلامية، والثقافة الحاكمة، والاستراتيجية الحالية.

كما حلل البيئة المحيطة بالأمة الإسلامية، التي تشمل أهم العناصر الملحة المؤثرة في الحركة الإسلامية، لتحديد تأثيرها وأهميتها من الناحية الاستراتيجية على تحقيق الإسلام لأهدافه العليا، وكيفية إمكانية تفعيلها ومعالجتها لتجنب مخاطرها، والإفادة منها في تحقيق النتائج المستهدفة.

---

(1) المرجع السابق، ص37.

(2) نيوف، صلاح، مداخل الى الفكر الاستراتيجي، الاكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، 2008 ص38.

وأضاف في مستوى ثالث أصحاب المصالح في النشاط الإسلامي، ومقدار اهتمامهم به، وتأثيرهم عليه، من أجل تحديد كيفية التعامل مع كل طرف من أصحاب المصالح.[1]

وعرف الرؤية الاستراتيجية الإسلامية بأنها "تطور البشر ورقيهم وسموهم معرفة وإرادة وحكمة وقدرة وخلقا وعاطفة وارتباطا بالله عز وجل، بهدف قربهم من الله عز وجل، وتحقيقهم أقصى قدر ممكن من السعادة في هذه الدنيا وفي العوالم الأخرى التي تليها".

كما وضح أن الهدف الاستراتيجي الإسلامي العام هو " ترويج وتأصيل وترسيخ الثقافة الإسلامية (بكل مكوناتها) لدى البشرية كافة، على كل من مستوى الإدراك العقلي والإيمان القلبي والممارسة والسلوك التطبيقي".

وعرج على تفريعات الهدف الاستراتيجي العام ليصل بعد ذلك إلى تحديد الخطة الاستراتيجية المقترحة التي يعد هدفها ووسيلتها في آن معا هو الإنسان. فجوهر الاستراتيجية المقترحة هو تطوير الإنسان وتنميته، وفق المنظور الإسلامي الشامل والمتوازن، الذي يعنى بتطوير الإنسان من جميع جوانب شخصيته، لئلا يتحول إلى مسخ بشري.

وبتعبير أدق تطوير إيمانه وتدينه وأخلاقه وإرادته، ومعارفه عن طريق غرس القيم والمبادئ الإسلامية فيه، وتثقيفه دينيا، إضافة إلى تطوير قدراته الأدائية والمعرفية في مجال مهنته، وتطوير ذاته ودافعيته.

"جوهر الاستراتيجية المقترحة هو تطوير الإنسان وتنميته، وفق المنظور الإسلامي الشامل والمتوازن، الذي يعنى بتطوير الإنسان من جميع جوانب شخصيته, لئلا يتحول إلى مسخ بشري"

وقد أوضح أن هناك عمليتين متزامنتين لا يمكن الفصل بينهما أثناء الحديث عن هذه الاستراتيجية، وهما:[2]

أ- خلق ثقافة السعي نحو التطور في المجتمع البشري عموما والمجتمع المسلم خصوصا، ولكن بالمنظور الإسلامي الشامل والمتوازن.

ب- إيجاد وخلق وتوفير الآليات والمؤسسات والمواقع والموارد اللازمة لتمكين الناس من تحويل رغبتهم وسعيهم للتطور إلى نتائج ملموسة في الواقع الخارجي.

وحدد نوعين من المبادئ هما: المبادئ الجوهرية التي لا يمكن تجاوزها، فضلا عن مبادئ الفعالية التي لا تؤدي مخالفتها إلى إعاقة تنفيذ الخطة المقترحة. وهذه المبادئ هي: التوسع في الهدف الاستراتيجي أي "تحقيق عالمية الإسلام"، بالتزامن مع إصلاح البيت الداخلي. وكذلك اعتماد مبدأ استراتيجية الفوضى المنظمة. ويعني أن ما تحتاجه الأمة الإسلامية ليس التنظيم الهيكلي الهرمي المحدد المباشر بل التنظيم التكاملي التنسيقي، أو ما يمكن تسميته بـ"الفوضى المنظمة" بما يعني أن يتحرك كل من يشاء من أفراد الأمة الإسلامية ومؤسساتها وعلمائها وبقية مكوناتها، كلٌّ في إطار قدراته وإمكانياته ومجاله وإرادته، بشكل مستقل عن الآخرين أو بالتنسيق والتعاون معهم، لتحقيق أي من المشروعات أو الدراسات أو الأنشطة أو الإجراءات، طالما أن الحراك يصب في تحقيق أي من الأهداف الإسلامية، أو يساعد على رقي

(1) حميد، عباس، الاستراتيجية الإسلامية 2010، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر،2010.

(2) المرجع نفسه.

الأمة الإسلامية أو العالم في أي إطار كان، ولكن بالحسنى والسلم، وبشكل متناسق ومنسجم بعضه مع بعض على نحو إجمالي، وفق توجه استراتيجي عام محدد، وليس على نحو تفصيلي.

وهناك مبدأ مهم وهو الفصل بين النشاط الإسلامي السياسي والأنشطة الإسلامية الأخرى حتى تتجنب الأمة الدخول في معترك الأنشطة السياسية القاتلة أحيانا.

أما الإجراءات الاستراتيجية المقترحة: فهي أربع مجموعات من الإجراءات والأنشطة وهي:[1]

1. المشروعات الاستراتيجية
2. الدراسات والمعارف
3. الرسائل الإعلامية (للداخل و/أو للخارج)
4. الممارسات والسلوكيات المطلوبة من الأمة الإسلامية

حيث جمع خطة مقترحة للنهوض بالأمة الإسلامية بين الحلم والعلم. يسعى من خلالها الوصول بالأمة الإسلامية إلى مرحلة من التوحد والبناء والتماسك والتعاضد وفق نظرة شمولية تحاول أن تتناول قضايا الأمة الإسلامية ولم شتاتها والبحث لهذه الأمة عن آفاق تتوحد فيها رؤيتها وتنطلق في مسيرتها التنموية وهي موحدة.

وقد يكون في هذه المحاولة التي يتطلع إليها كل مسلم نوع من تجاهل الواقع. فحالة التجزئة التي يعيشها العالم الإسلامي سواء تعلق الأمر بالطوائف (سنة-شيعة) أو داخل الطائفة الواحدة (تعدد المذاهب والرؤى الفقهية والفكرية)، فكل هذه الاختلافات تجعل الواقع يتصف بتعدد الهويات بدل هوية واحدة. أيمكن لنظرة الكاتب أن تقفز على هذا الواقع المجزأ أم سيكون مصيرها مصير العديد من المحاولات التي فشلت دعوتها إلى لم شمل الأمة؟

أما الصفة الثانية فهي محاولة استثمار خبرته الغنية، في مجال قيادة المؤسسات وإعداد الاستراتيجيات ومعالجة المخاطر المالية والتشغيلية وقيادة عمليات التطوير، لإعداد هذا الكتاب.

لذلك جاء الكاتب مبنيا بناء محكمًا ومقسمًا إلى عناصر محددة ينطلق من العام نحو الخاص. ويبقى هذا الكتاب اجتهادا يقدم مشروع خطة استراتيجية للنهوض بالأمة الإسلامية، مشروعا مستقبليا يحتاج تنفيذه وتحقيقه لحراك جماعي شامل وحوارات متعددة ولقاءات على أكثر من صعيد.[2]

وأوضح اللواء شوقي بدران صاحب كتاب الإسلامية العسكرية أن الاستراتيجية العسكرية الإسلامية تقوم على تحديد أسباب الحرب فلا عدوان ولا استخدام للقوة في غير موضعها[3]

1. إقرار العدل والسلام ـ لا التدمير والعدوان ـ هدف الجهاد في الإسلام.
2. الروح المعنوية القائمة على الصلة بالله أهم عوامل الحسم العسكري .
3. قيادة الجماعية وسمو الهدف حسمًا معركة السادس من أكتوبر.
4. الإسلام يحافظ على البيئة في أشد أوقات الحرب.

---

(1) حميد، عباس، الاستراتيجية الإسلامية 2010، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر،2010.

(2) حميد، عباس، الاستراتيجية الإسلامية 2010، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر،2010.

(3) بدران، شوقي، العسكرية الإسلامية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مراجعة: مرسي شرف، مصر، 1999م

5. حسن معاملة الأسري مبدأ أخلاقي نبيل طبقه الرسول (صلي الله عليه وسلم).
6. إعادة النظر في الترتيبات الأمنية العربية ضرورة شرعية لتحرير القدس من أيدي اليهود.

وأكد أن ما تتميز به الاستراتيجية العسكرية الإسلامية هو الامتناع عن العدوان، وفي نفس الوقت القدرة علي رد العدوان وقهره؛ فلقد طبع الله رسوله (صلى الله عليه وسلم) على الشجاعة النفسية والشجاعة الجسمانية، فضرب المثل الأعلى للناس في الشجاعة النفسية مصلحًا دينيا وقائدًا اجتماعيًا، كما وصل إلى أسمى ضروب الشجاعة الجسمانية في الحرب والقتال ولقاء الأعداء قائدًا عسكريا وجنديا جسورًا ومحاربًا صلبًا، وكان المصطفي (صلي الله عليه وسلم) شديد القوة في الحق وأداء الرسالة وتبليغ الدعوة.

واعتبر اللواء شوقي بدران أن القيادة من الموضوعات المهمة جدا لبناء الاستراتيجية العسكرية في الإسلام، فالقائد هو العقل المدبر، وهو الذي يقود شعبه أو جنوده إما للنصر أو الهلاك، والقائد الناجح له صفات ذاتية وصفات ومهارات أخري مكتسبة، ومن هذه الصفات: قوة الشخصية، سعة العلم، الشجاعة، الأمانة، إنكار الذات، الشعور بالمسئولية، المشاركة، والقيادة عند الرسول القائد (صلى الله عليه وسلم) لها شرطان هما: الكفاءة والحب، واليوم نجد نوعًا من القادة لا تتوافر فيهم هذه الصفات، بل يتوافر لديهم عكسها.[1]

ويرى الباحث أن الاستراتيجية في الإسلام تجمع ما بين السلم والحرب والقوة المعنوية والمادية وبناء الدولة اقتصاديًا وسياسيًا واجتماعيًا وإعلاميًا ونفسيًا وعسكريًا بالإضافة إلى أنها تلتزم بالأخلاق والمبادئ العامة مع كل الأطراف سواء داخل الدولة أو خارجها.

ثالثاً: بيئة الاستراتيجية

يمكن تحديد بيئة الاستراتيجية من خلال ثلاثة أبعاد رئيسية تكفل شمولية بيئتها، وهي:[2]

1. الأطراف المشاركة في الموقف وسياساتها القائمة:

ويشتمل هذا البعد على العناصر الستة التالية:

أ- تحديد الأطراف الحكومية وغير الحكومية المشاركة في صنع الموقف.

ب- تحديد الخصم أو الخصوم، أو المنافسين في الموقف.

ت- تحديد الحلفاء والأصدقاء الحاليين، والمحتملين للخصم، وكذلك الحلفاء والأصدقاء الحاليين، والمحتملين لصانع الاستراتيجية.

ث- تقدير أثر السياسات الحالية والمحتملة للخصم وحلفائه على أهداف صانع الاستراتيجية وسياساته الحالية.

ج- تقدير ردة الفعل للأطراف غير الحكومية؛ كالمنظمات الدولية، والإقليمية، والأقليات، والجماعات المختلفة، المؤثرة على سياسات الخصم، وأيضاً المؤثرة على سياسات صانع الاستراتيجية.

---

(1) بدران، شوقي، العسكرية الإسلامية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مراجعة: مرسي شرف، مصر، 1999م

(2) الورفلي، محمود، الاستراتيجية السياسية، البعد المفقود في الأدبيات العربية السياسية الخارجية، مجلة المستقبل العربي، العدد 116، أكتوبر، 1988، ص43-44.

ح- تقدير مدى تأثر أنماط النفوذ القائمة، وأنماط النفوذ التي يمكن أن تنشأ في غياب ردة فعل صانع الاستراتيجية على السياسات الحالية للخصم، والعائد المحتمل من النفوذ لصاحب الاستراتيجية في حال قيامه بالرد على سياسات الخصم.

2. صفات النظام العالمي والذي يتطلب أموراً أربعة

أ. دراسة آخر التطورات والتغيرات داخل النظام العالمي، وقواعد التفاعل بين أطرافه، أي نظام ثنائي القطبية، أو أحادي القطبية، أو متعدد الأقطاب.

ب. تحديد ما إذا كانت التطورات داخل النظام العالمي اقتصادية، سياسية، عسكرية، ثقافية، تكنولوجية. . .الخ ستساعد على تحقيق الأهداف والسياسات، أم ستعوق تحقيقها؛ أي تمثل فرصةً أم تهديداً.

ت. دراسة درجة التفاعل بين النظام العالمي والنظام الإقليمي لصاحب الاستراتيجية، وتحديد نوع اتجاه النفوذ، والتأثير بين النظامين.

ث. تقدير درجات التوافق والاختلاف، أو الصراع بين الأطراف الرئيسية الفاعلة داخل النظامين الدولي والإقليمي، ورصد قنوات التغلغل، أو الاختراق والتداخل.

3. تحليل القدرات

وهو تقدير مصادر القوة للخصم، ولصاحب الاستراتيجية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن أي خطأ في تقدير قدرات الخصم، أو صاحب الاستراتيجية ينتج عنه اعتماد استراتيجية، خاطئة تؤدي إلى أسوأ النتائج الممكنة.

رابعاً: الاستراتيجية والسياسة الخارجية

تتجلى العلاقة ما بين الاستراتيجية والسياسة الخارجية - في - أن كليهما يوحي بخطة موضوعة لموضوع التنفيذ، وتحدد هذه العلاقة ما بينهما عندما تكون الاستراتيجية الموضوعة قد وضعت لشؤون الدولة الخارجية، واتسمت بالشمول؛ أي احتوت جوانب شؤون الدولة المختلفة من سياسية واقتصادية، وعسكرية، وثقافية، وغيرها، عندها تكون متطابقة مع السياسة الخارجية، ذلك لأن السياسة الخارجية في حد ذاتها هي خطة شاملة لرسم شؤون الدولة المعنية وعلاقاتها مع غيرها من الدول في الميادين المختلفة من سياسية، واقتصادية، وعسكرية، وثقافية، وغيرها.[1]

أما إذا وضعت الاستراتيجية لتشمل جانباً معيناً من حياة الدولة الخارجية؛ كالجانب السياسي، أو العسكري مثلاً، عندها تكون استراتيجيةً عسكريةً أو سياسيةً، وعندها تصبح جزءاً من السياسة الخارجية للدولة؛ فإن الاستراتيجية في مفهومها العام، ومضمونها الخاص، تتمثل في كيفية توظيف موارد الدولة المادية والمعنوية كافة من أجل تحقيق الهدف العام للدولة، هذا الهدف يتمثل في مجموعة من الأهداف الزمنية التي في مجملها تحقق الوصول إلى الهدف العام، والوصول إلى الأهداف الزمنية يتطلب مرونة كبيرة في الآليات الموضوعة لتحقيقها؛ بما يتناسب مع الوضع الداخلي للدولة، والوضع الدولي، وهو بدوره يتطلب توظيف الموارد التي تحقق هذا الهدف بشكلٍ مباشرٍ أو غير مباشر.

---

(1) محمد، فاضل زكي، السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية، مطبعة شفيق، بغداد، 1975، ص33-34.

خامساً: الاستراتيجية في إطار العلاقات الدولية

تعرف الاستراتيجية بمعناها الشامل باسم "قيادة مجمل العمليات الاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية، والعسكرية وفق المصلحة الوطنية"، فالاستراتيجية بالمعنى الدقيق هي: استخدام القوة لبلوغ أهداف سياسية، وبعبارة أخرى هي قيادة العمليات العسكرية؛ لتحقيق المصلحة الوطنية، ويؤكد على ذلك كلوز وفيتش؛ حيث يقول: إن الحرب تكون مطابقة تماماً للنوايا السياسية، ولابد أن تتكيف مع الوسائل الحربية المتوفرة، وأيضًا ليست الحرب عملاً سياسيًا وحسب؛ بل أداة حقيقية للسياسة، ومتابعة للعلاقات السياسية، وتحقيق لهذه العلاقات بوسائل أخرى.[1]

وعلى الرغم من أن الاستراتيجية علم خاص بالعسكريين بالدرجة الأولى، ولكنها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً برجال السياسة والدبلوماسية، فالاستراتيجية والدبلوماسية وجهان متكاملان لفن السياسة؛ حيث يؤكد ريمون رون أن الاستراتيجية والدبلوماسية كلتيهما خاضعتان للسياسة أو لمسؤوليتها، ومع ذلك فكل واحدة منهما تعمل في ظروف تختلف عن الظروف التي تعمل في ظلها الأخرى، حين تستخدم الدبلوماسية في زمن السلم، وتستخدم في زمن الحرب.

وقد اهتمت الاستراتيجية التقليدية بشكل كبير بالعمليات العسكرية، دراسة الحملات، خطط المعارك والتفكير حول الصراع تاركةً كل ما تبقى للسياسة، لكن المفهوم الكلاسيكي الذي يميز بين مجالي الحرب والسلام قد ترك المكان لنظام جديد في داخله بتواجد المفهومان بشكلٍ مختلطٍ أو مندمج، ويكملان الاستراتيجية التي تصبح تحدد بمجال، "فالاستراتيجية العملياتية" تمت إزاحتها بقوةٍ من قبل استراتيجية شاملة تأخذ في الحسبان جميع التطورات والأبعاد الجديدة.[2]

سادساً: الاستراتيجية و أثرها على توازن القوى والمصالح

إن التوازن في المعنى العام يشير إلى الحالة المستقرة التي لا تسيطر عليها قوى التطرف، أما مفهوم توازن القوى فما زال محاطاً بالغموض عند الكثير من علماء السياسة والعلاقات الدولية، ومبعث هذا الغموض أسبابٌ كثيرةٌ ومتعددة، منها فهم توازن القوى على أنه نقطة التعادل بين قوتين متعارضتين، ومنها افتراض جمود توازن القوى، وانعدام حركاته، أو على الأقل تحركه ببطء شديد، ومنها افتراضه كسياسة دولية مقصودة لهذا؛ بوصفها إدارةً لحفظ الاستقرار الدولي.

ويعرف الدكتور إسماعيل مقلد توازن القوى بقوله: "ينشأ التوازن في حالة إمكان دولة واحدة أن تحصل على تفوق ضخم وساحق في قواها، ما يهدد حرية الدول الأخرى واستقلالها، وهذا التحدي هو الذي يدفع الدول المحدودة القوة إلى مواجهة القوة بالقوة عن طريق التجمع في محاور؛ لتكوين ائتلاف قوىً مضادة، وهذه إحدى طرق تكوين التوازن الدولي، وليست هي الطريقة الوحيدة؛ بل هي طريقة تكوين توازنات ما بعد الحروب الدولية، ويوصف توازن القوى بأنه سياسة ترمز إلى المدرسة الواقعية في السياسة الدولية، وهي المدرسة التي تعنى بظاهرة القوة، وأن الدول حينما تسعى للحفاظ على وجودها، وأمنها، ومركزها الدولي من خلال عملية الصراع على اكتساب القوة؛ فإن رائدها في ذلك هو تحقيق توازن القوى، وهو في الوقت ذاته سلاح في تنظيم استخدام القوة، والسيطرة عليها.[3]

---

(1)كارل، كلوز فيتش: عن الحرب، ترجمة سليم شاكر الإمامي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1997، ص24.

(2) مقلد، إسماعيل صبري: موضوع الاستراتيجية السوفيتية، مجلة السياسة الدولية، العدد7، يناير، 1967، ص25.

(3)مقلد، إسماعيل صبري: الاستراتيجية الدولية في عالم متغير، قضايا ومشكلات، مكاتب اليقظة، الكويت، 1983، ص88.

غير أن توازن القوى ليس سياسة بحد ذاته تسعى الدول إلى تحقيقها، وتجاهد من أجلها، فالدولة لا تسعى إلى التوازن، بل تسعى إلى التفوق والهيمنة، مما يؤدي إلى نشوء توازن القوة، فتوازن القوى ليس حالة مقصودة لذاتها؛ بل هو حالة تسعى الى التوصل بشكل عرضي من خلال السعي إلى التفوق، فالدولة الساعية إلى التفوق تجد نفسها في وضع الدول المتوازنة في لحظة تاريخية ما، ليس لتوازن القوى صورة واحدة، فعلى الرغم من أن فكرته الجوهرية هي توزيع القوة بين الأطراف الدولية، إلا أن هذه الأطراف قد تزيد أو تنقص في أثناء الصراع، قد يصل عدد قليل من الدول إلى حالة من التعادل النسبي في القوة، فيتشكل بينهما توازن للقوى، يعتمد على تعدد الأقطاب الدولية، وقد أطلق على هذا النوع من التوازن المتعدد الأقطاب، أو التوازن المركب أحياناً التوازن المعقد، بحكم تعقد العلاقة المعتمدة على كثرة التحالفات بين الأقطاب أنفسهم .

وقد يسيطر على توازن القوى دولتان، فيصبح التوازن ثنائي الأطراف، وقد أطلق على هذا التوازن لقب: التوازن البسيط، فهو توازن يقوم على وضوح بروز قوتين عظميين، وتأتي البساطة من طبيعة العلاقة التي يفرضها هذا النوع من التوازن بين هاتين القوتين، فخطوط العلاقات الدولية في هذا النوع تصبح أكثر وضوحاً بالنسبة للأطراف الدولية الأخرى، والتوازن هو بسيط أو مركب، لكن هذين الشكلين الرئيسين للتوازن ينتجان أنواعاً أخرى، مثل التوازن المرن، والتوازن الجامد، أو توازن الأنظمة المتجانسة، وتوازن الأنظمة المتنافرة، وتوازن الأنظمة المعتدلة، والأنظمة الثورية، ومن هذه الأنواع الثلاثة التالية:[1]

1. **توازن القوى المتعدد الأقطاب:** هو التوازن الذي يتكون من قوىً كثيرةٍ، وتعمل هذه المجموعات على موازنة بعضها بعضا، وليست هناك حدودٌ قصوى على عدد تلك المحاور والتجمعات في ظل النظام المتعدد لتوازن القوى.

وينظر هانز مورغانتو أحد رواد علم السياسة الدولية إلى توازن القوى من خلال صوره، فهو في نظره توازن لا تقل أطرافه عن ثلاثة، يترتب عليه الاستقرار وحفظ استقلال هذه الأطراف؛ مهما كان أحدها ضعيفاً ويتصف التوازن المتعدد الأقطاب بالخصائص الثلاث الآتية:

أ- الطبيعة التنافسية، وتلك هي الخاصية الجوهرية التي تقود إلى الاستقرار والسلام.

ب- خضوع الأطراف، وقبولهم لمبادئ تنافس تتصف بظهور قواعد شرعية مقبولة من الأطراف جميعاً.

ت- تحقيق الاستقرار والسلام.

2. **التوازن البسيط التوازن الثنائي:** هو الصورة الأكثر وضوحاً، ويقوم هذا التوازن عند وجود دولتين أو كتلتين متعارضتين في حالة من التعادل النسبي؛ والواقع أن هذا التوازن ينشأ عادةً في شكل وجود كتلتين دوليتين، غير أن ذلك لا يمنع من قيامه بين دولتين أيضاً.

ويغلب على توازن القوى البسيط بين دولتين أن يكون توازناً إقليمياً، أما التوازن الدولي العام فالصورة الغالبة له هي توازن الكتل، لكن وجود الكتلة الدولية يعتمد على وجود دولةٍ قطب تكون بمثابة النواة، التي تتجمع حولها مجموعة من

(1)مقلد، إسماعيل صبري: الاستراتيجية الدولية في عالم متغير، قضايا ومشكلات، مكاتب اليقظة، الكويت، 1983، ص90.

الدول الأضعف؛ للاحتماء أو التحالف معها، ومن ثم تكوين كتلة دولية واحدة، ولأن هذا التوازن يعتمد على دولة قطب، فإنه كثيراً ما يبدو توازناً بين دولتين، وخصائص التوازن البسيط أربع كما يلي:(1)

أ- ينشأ غالباً كنتيجة حتمية لتوازن القوى المركب، فبما أن هذا الأخير يتصف بالحركية؛ فإنه يشهد جملة من تحالف الدول، بقصد الحفاظ على المصالح الوطنية لهذه الأطراف، وإن فترة التحالفات التي يشهدها توازن القوى المركب هي التي تتسم بالاستقرار والسلام.

ب- توازن القوى البسيط يشكل مرحلة الاقتراب من الحرب، ويؤدي إليها، فإن المدلولات الاستراتيجية لتوازن القوى المركب يؤدي إلى الاستقرار بسبب الطبيعة التنافسية التي تتيح العمل الدبلوماسي، أما توازن القوى البسيط فإن طبيعته هي المعارضة المباشرة والتنافس.

ت- إن هذا النوع من التوازن لا يصنع سوى فترة استقرار قصيرة الأمد للإعداد إلى الحرب، وهذا الاستقرار يتصف بالقلق والاضطراب أياً كانت مدته، وحيث إن التحالفات تسبق التشكيل النهائي للتوازن، لذلك فإن الحرب لا تبدأ إلا بعد التأكد من متانة هذه التحالفات.

ث- إذا كان توازن القوى المتعدد الأقطاب هو الغالب في القرون الأربعة الماضية، فإن توازن القوى الثنائي هو الأسبق في الوجود؛ بحكم وسائل الاتصال البدائية بين الدول في العصور القديمة، ففي مثل هذه الظروف يكون من الطبيعي أن يظهر توازن القوى في حيزٍ إقليميٍ ضيقٍ بين دول قليلة ومتجاورة تعيش في عالمها الخاص دونما ارتباط وثيق بالمجموعات الإقليمية الأخرى.

3. التوازن المرن، والتوازن الجامد: يقول ريمون أورن: إن ميزان القوى ليس من طبيعة واحدة، ولا يخضع دائماً لعدد الأطراف المكونة لهذا التوازن؛ بل يخضع أيضاً لطبيعة الدول، والأهداف التي يلتزم بتحقيقها أولئك الذين يسيطرون على السلطة، ويميز بين التوازنيين بالبندين التاليين:(2)

أ- **التوازن المرن:** هو الذي يقوم بين دول تنتمي إلى فكر سياسيٍ، واقتصاديٍ، واجتماعيٍ موحدٍ أو متجانس، فيطلق عليه أحياناً: توازن الأنظمة المتجانسة، أو توازن الأنظمة المعتدلة.

ب- **التوازن الجامد:** هو على العكس من التوازن المرن؛ اذ يقوم بين دول تنتمي إلى نماذج فكريةٍ، أو سياسيةٍ، أو اقتصاديةٍ، أو اجتماعيةٍ، أو حضاريةٍ، متناقضةٍ، أو متنافرة؛ لذلك يطلق عليه أحياناً توازن الأنظمة المتنافرة، أو الأنظمة الثورية.

فالحرب والسلام يرتبطان بنوع من التوازن، والمرونة والجمود يلعبان دوراً كبيراً في حركة التوازنات، فالمرونة تساعد على التهدئة، وربط نسج التحالفات، وتدفع بالتوازن نحو سرعة الحركة والتحالف والتكتل، فإذًا الاستقرار معه يدوم لفترة طويلة، أما إذا كان جامداً؛ فإن الاستقرار يكون قصيراً. لأن المتناقضات الحادة تدفع نحو التحالف والتكتل،

(1) مقلد، إسماعيل صبري، الاستراتيجية الدولية في عالم متغير، قضايا ومشكلات، مرجع سابق، ص90.

(2) المصدر السابق، 1983، ص91.

وسرعة الميل بالتوازن من طبيعة المركب إلى الثنائية، ما يعجل بالحرب، فالقاعدة والاستنتاج هي أن المرونة والجمود هما روح التوازن وسر حركته.

سابعاً: أثر المتغيرات الموضوعية والذاتية في استراتيجية الدولة

تؤدى المتغيرات الذاتية والموضوعية دوراً كبيراً في قوة الدولة وضعفها، وتؤثر بدورها في الاستراتيجية التي تبغي الدولة اتباعها وبمدى استقلالية القرار السياسي القاضي باتباع هذه الاستراتيجية، أو تلك.

إن ما تريد الدولة القيام به، وكيفية فعل ذاك، يعتمد أولاً وأخيراً على الموارد المتيسرة والمتاحة لديها، فقدرة الدولة على توظيف مواردها بشكلٍ سليم؛ لمواجهة متطلبات بقائها وازدهارها تشكل مرتكزاً أساسياً لما يمكن أن يتوافر لها من قواعد القوة.[1]

ويرى البروفيسور الهندي مهاندرا كومار أن للقوة مفهوماً مرادفاً للتأثير، فقد عرفها بأنها "القدرة أو القابلية للسيطرة على الآخرين، وجعلهم يعملون ما يريده طرف ما من عمل، وكذلك جعلهم يمتنعون عن عمل لا يرغب به هذا الطرف أن يقوموا به؛ أي أن القوة هي قدرة السيطرة على سلوك الآخرين، وجعلهم يقومون بأعمال متطابقة مع رغبات المؤثر، فكما كانت قوة الشخص كبيرة، تزداد قدرته على تحديد النتائج التي تصب في مصلحته".[2]

إن إحدى ركائز القوة السياسية هي التخطيط العلمي، الذي يؤدى إلى بناء قوة اقتصادية وعسكرية، وقد أصبح التقدم العلمي، ونسبة عدد العلماء، وفروع البحث العلمي عند الدول، مقياساً للقوة السياسية في سبيل الزعامة العالمية، والمنزلة الدولية، وتؤثر التطبيقات الفنية والعلمية للمكتشفات العلمية في النمو الاقتصادي، وفي إنتاجية مشاريع التسلح الذري وبحوثه، ومشاريع الفضاء، وهي تؤدي إلى ازدهار الصناعة والاقتصاد، مع إنشاء مجالات صناعية جديدة، ونمو فروع مستحدثة في الاقتصاد والإنتاج، وقد أصبح للبحوث العلمية، ولتطورها، الأهمية البالغة في دفع النمو الاقتصادي.

إن الدول تعتمد في سياستها على العلوم وتطبيقاتها العملية؛ للدعاية وللتدليل على قوتها السياسية في المجال الدولي، لذا فإن للنتائج السياسية للعلوم وتطبيقاتها أثراً حاسماً في تخطيط السياسة والاستراتيجية، وقد غدا الاستخدام السياسي للقوة والتطبيق العسكري للفن السياسي في المجتمع الدولي من المسلمات الاستراتيجية.[3]

وقد أضحى معروفاً أن العبرة ليست في مجرد توفر مفردات القوة، وما في ترتيب الظروف الملائمة للاستخدام العقلاني لبعض هذه المرادفات في الأحوال الاعتيادية، أو جميعها في الأحوال الاستثنائية، ذلك بأن العكس إنما يؤدى إلى بقاء مفردات قوة الدولة معطلة، وبالتالي عديمة الجدوى سياسياً، ومن هنا قد لا تصبح الدولة على قدر من التأثير السياسي الفاعل إلا إذا استثمرت، وبكفاءةٍ مفردات قدرتها على الفعل جزئياً وكلياً؛ لإسناد فاعلية حركتها السياسية الخارجية خدمةً لأهدافها ومصالحها.

---

(1) بدوي، محمد طه، موسى، ليلى أمين، أصول علم العلاقات السياسية الدولية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1989، ص38.

(2) القصاب، عبد الوهاب: القوة والقدرة، محاضرات في الاستراتيجية، جامعة النهرين، ربيع 2004م.

(3) النفوري، أمين، استراتيجية الحرب ضد إسرائيل والعمل العربي الموحد، مطبعة طربين، دمشق، 1970، ص78.

إن من بين الأسباب التي أدت إلى تمتع دول متقدمة صناعياً في معظم الأحيان، بتأثير سياسي مهم هو قدرتها على الاستخدام الكفؤ لإمكاناتها؛ لأغراض التأثير في محصلة الحدث السياسي، وبالاتجاه الذي يعود بالفائدة عليها، وهو أمر مغاير لوضع العديد من الدول التي تملك الإمكانات، ولكن لا تستطيع استخدام ما تملكه بشكل مؤثر وفاعل لأسباب متنوعة ومتعددة.[1]

إن قوة الدولة ترتبط بمحصلة التفاعل الإيجابي بين إمكاناتها الموضوعية والذاتية ونوعيتها، ومدى استعدادها الذاتي لتحمل التكلفة المتوقعة والناجمة عن استخدامها لهذه الإمكانات، ومن هنا نرى أن القوة لا تعدو أن تكون في واقع الأمر انعكاساً لقدرة الدولة على الفعل، وهي ظاهرة سياسية دولية نسبياً، فالدولة قد تكون قوية في مرحلة محددة والعكس أيضاً صحيح، كذلك قد تكون الدولة في آنٍ واحدٍ مؤثرة في سلوك إحدى الدول، وقليلة التأثير، أو عديمة التأثير في سلوك دولة أخري.[2]

وهو ما يعني أن قوة الدولة أو ضعفها هما مسألة نسبية، وغير قابلة للتعميم؛ فإن ربط عوامل القوة بالقدرة الفعلية للدولة إنما يقوم على أساس حتمية نسبية، وليس حتمية سببية مطلقة، فالمجال الجغرافي مثلاً عامل من عوامل القوة أو الضعف، ولكنه لا يؤدى إلى ذلك بطريقةٍ آليةٍ بحتةً، ومن ثم تكون حتمية مطلقة.

فحينما نتكلم عن العوامل التي تحتم قوة الدولة نجد بأن لكل من الفكر والإرادة دوراً مهماً في مجال علاقات الدول، فقد يتوافر لدولة ما موقع جغرافي هو في ذاته عامل من عوامل القوة، ومع ذلك فإن عجز القيادة السياسية قد يفوت على الدولة الإفادة الفعلية من ذلك العامل، وهكذا.

إن للقوة بمعنى القدرة على الفعل المؤثر تأثيراً لا يكمن في كيفية اختيار صانع القرار لوسائل حركته اللاحقة فقط، ولنتذكر في هذا الصدد أن نوعية الدور الذي تتطلع الدولة إلى إنجازه داخل إطار نظامها الإقليمي، أو النظام العالمي، تتحدد في ضوء نوعية إمكاناتها، وكيفية استثمارها لها، وعليه صارت الدول تستخدم تلك الوسائل التي تعكس مصادر قوتها الأساسية لا غير.[3]

وتقاس قوة الدولة أو ضعفها عادةً نسبةً إلي الدول الأخرى التي قد تدخل في حالة صراع أو تنافس، لكن الشيء الملاحظ دائماً هو حالة الزيادة والنقصان في القوة والضعف، فنسبة توزيع القوة والضعف غير ثابتة بسبب حالة التغير التي تحصل في دولة ما، ولهذه الأمور آثارٌ مهمةٌ في العلاقات الدولية من خلال قدرتها على تغيير توزيع القوى، وبذلك يتغير فعل التغيير، وقدرته علي تغيير سلوك الدول، وقد يرتبط هذا بحالة أن الدولة القوية اليوم قد تقل قوتها في فترة من الفترات، وتصبح دولةً من الدرجتين الثانية أو الثالثة، وبهذا ينتقل مكان التأثير من مكان إلى مكان، ومن دولة إلي دولة، سواء في الوقت نفسه، أو في وقت آخر،[4] كما هو الحال في روسيا الاتحادية التي كانت تعد ضمن إطار الاتحاد السوفيتي القوة الموازية للولايات المتحدة الأمريكية.

---

(1) الرمضاني، مازن إسماعيل: السياسة الخارجية، دراسة نظرية، مكتبة دار النهضة العربية، القاهرة، 1991، ص387.

(2) المرجع السابق، ص388.

(3) بدوي، مرسى، أصول علم العلاقات السياسية الدولية، الإسكندرية، المكتب العربي الحديث، مصر، 1989، ص69.

(4) النورى، حامد، أثر القوة في العلاقات الدولية: المتغيرات السياسية المعاصرة في منطقة الشرق الأوسط: 1945-1999، رسالة ماجستير، جامعة الخرطوم،2006، ص31.

إن التوصل إلى قوة الدولة يتضمن في الوقت نفسه التوصل إلى نقاط ضعفها، وإذا ما كانت جوانب القوة تحتاج إلى الاستمرار بمعدلات متزايدة، فإن نقاط الضعف تحتاج إلى المعالجة، وبين استمرار جوانب القوة، ومعالجة نقاط الضعف، يمكن أن توضع الخطط والاستراتيجيات المستندة إلى أوثق الدراسات الواقعية، لا إلى مجرد الوصفات المتداولة الشائعة التي إن أصابت مرةً فإنها تخيب مراتٍ، وبذلك يتجه منهج قياس قوة الدولة نحو هدفه النهائي الصحيح؛ ليصب بنتائجه في وعاء التخطيط والاستراتيجية من أجل مزيد من القوة.[1]

إن قوة الدولة لا تتوقف على القدرة العسكرية؛ أي على القوى والوسائل المستخدمة في القطاع العسكري، كالقوات المسلحة، والأسلحة، والمعدات العسكرية فقط، ولا على القدرة السياسية التي تمثل مجموعة عوامل القوة للنظام السياسي، كعنصر القيادة أو درجة التماسك الوطني فقط، ولا على الإمكانات العلمية والتكنولوجية من خلال المختبرات العلمية ومراكز الأبحاث والاختراعات، ولا على القدرة الاقتصادية فقط؛ وإنما على هذه القوى والقدرات مجتمعة، فقوة أي بلدٍ لا بد من أن تستند إلى قدراته وإمكاناته المتاحة قبل اعتماده على علاقاته مع العالم الخارجي، لذلك لا بد من الاستناد بالدرجة الأساس إلى القدرة الاقتصادية الذاتية بوصفها دعامة أساسية لبناء الدولة، وبناء القدرة العسكرية، وإعدادها بشكل خاص، وذلك لكون كلتا القدرتين هما من وسائل التفوق الاستراتيجي للدولة.

إن القوة العسكرية بمفردها لم تعد في المرحلة المعاصرة قادرة على إنجاز بناء الدولة؛ ما لم تتفاعل مع القدرات الأخرى للأمة، وخصوصاً القدرة الاقتصادية والعامل السياسي، يجب أن ندرك جيداً القيمة الحاسمة في عاملين أساسين متداخلين، ولهما تأثير متبادل في السياسية هما قاعدة اقتصادية متينة بالإضافة إلى الاعتبارات الأخرى.[2]

إن العلاقة الترابطية المتبادلة بين القوة والاستراتيجية هي علاقة وثيقة؛ انطلاقاً من مفهوم الاستراتيجية الذي سبق أن أوردناه، باعتبار الاستراتيجية فن استخدام القوة الشاملة للدولة؛ لغرض تحقيق أهدافها، وهو ما يعني أن امتلاك الدولة عناصر القوة هذه، وتحويلها إلى قدرات فعلية تقود إلى الوصول إلى الأهداف والغايات المنشودة، فالقوة، هي القدرة على التأثير في سلوك الآخرين؛ لتحقيق أهدافٍ أو مميزاتٍ معينة، وفي مواقف تعتمد على التفاعل، وإن هذا التعريف يوصلنا إلى التركيز على الجوانب الأربعة التالية؛ باعتبارها خصائص مميزة للقوة:[3]

أ- القوة تنطوي على القدرة على التأثير في سلوك الآخرين.

ب- ممارسة القوة على الآخرين تهدف إلى تحقيق أهداف معينة.

ت- تنطوي القوة في مواقف وظروفٍ على تفاعل متبادل بين طرفين.

ث- يختلف الأشخاص من حيث نوع القوة ومستواها التي يتمتعون بها في مواقف معينة.

إن نجاح الشخص أو فشله في استخدام القوة، أو في الاستجابة لها، يتوقف إلى حدٍ كبير على مدى تفهمه للقوة، ومعرفته كيفية استخدامها، ومتى يمكن أن يستخدمها، وأخيراً قدرته على التنبؤ بآثارها، أو التدخل لتصحيح مساراتها التفاعلية.

---

(1) عمر الفاروق السيد رجب، قوة الدولة، دراسات جيواستراتيجية، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1992، ص229.

(2) مناني، عدنان، دور العامل الاقتصادي في الحرب، دراسات اقتصاد الحرب، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1988، ص29.

(3) أديب، ثابت عبد الرحمن، التفاوض، مهارات واستراتيجية، الدار الجامعية، القاهرة، 2001، ص122.

تشير بعض الدراسات إلى العناصر الرئيسية المكونة للقوة، والتي تتمثل عادة بالعوامل الجغرافية، والاقتصادية، والاجتماعية السكانية، والعسكرية، والسياسية؛ فضلاً عن الإرادة القومية، وتضاف إليها عوامل أخرى للقوة من قبيل المستوى التكنولوجي، وأسلوب اتخاذ القرارات الوطنية، والقدرة غير الملموسة المتمثلة في الروح المعنوية وغير ذلك من العناصر التفصيلية، وتؤكد جميع الدراسات أهمية تحديد التفاعلات القائمة بين هذه العناصر والعوامل؛ باعتبارها غير منفصلة على الإطلاق؛ بل هي مترابطة غاية الترابط.

ففي دراسة لمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في جامعة واشنطن يرى سي كليتي أن قوة الدولة تحددها العوامل الأساسية الثلاثة التالية:(1)

1. **العامل العسكري:** المتمثل في القوة العسكرية، والحدود، والموقع الجغرافي، ووضع الحدود.

2. **العامل الاقتصادي:** ويتمثل في السكان، والموارد المعدنية، والنظام الاقتصادي، والتقدم الفني والتكنولوجي.

3. **العامل السياسي:** المتمثل في التماسك الوطني، والديني، والوعي الاجتماعي، والاستقرار السياسي، والإرادة الوطنية.

وبهذا فإن كليتي يشمل في تضمينه عوامل قوة الدولة، فضلاً عن العوامل العسكرية، والاقتصادية، والسياسية، العامل الجغرافي الذي يدخله ضمن العامل العسكري، وما هو في واقع الحال إلا العامل الجيواستراتيجي (السياسة الخارجية)، ومستوى التقدم التكنولوجي يدخله ضمن العامل الاقتصادي، كما يتضح أنه يدخل العامل المعنوي ضمن العامل السياسي.

ويري كل من الكاتبين كليم وفولك أن التركيب البنيوي لقوة الدولة يتضمن العوامل الأربعة الآتية:(2)

1. **العامل الجغرافي:** وهو العامل الرئيسي الأول؛ كونه يتسم بالثبات.

2. **العامل الاقتصادي:** المتمثل فيما تمتلكه الدولة من موارد طبيعية، وهذا العامل يأتي في المرتبة الثانية.

3. **العامل البشري:** يعدان العامل الثالث لقوة الدولة كتجسيد لحجم القوة العسكرية بشكل خاص، وبحجم السكان بوجه عام.

4. **العامل السياسي:** ويعبران عنه بقوة حكومة الدولة، وهو العامل الرئيس الرابع.

ولا يكتفي الباحثان بتحديد العوامل المادية الأساسية لقوة الدولة فحسب؛ بل يؤكدان أيضاً عوامل أخرى لا يمكن إغفالها عن التركيب البنيوي لعوامل القوة، وخاصة عوامل الطبيعة القومية والمعنويات والأيديولوجيات والقيادة الوطنية من حيث نوعيتها وسمعتها الدولية، وكذلك العامل الدبلوماسي.

---

(1) مناني، عدنان، دور العامل الاقتصادي في الحرب، دراسات اقتصاد الحرب، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1988، ص30.

(2) فولك، جي، ستانلي، كليم، ظروف الأمن القومي، ترجمة جامعة البكر للدراسات العسكرية العليا، سلسلة الدراسات المترجمة، الرقم 17، بغداد، 1981، ص41-51.

الخاتمة

تناول البحث الإطار العام المفاهيمي والمعلوماتي للاستراتيجية، وسعت الدراسة إلى الوقوف على مفهوم الاستراتيجية بجميع صيغه، وتعريفاته، وأشكاله، ونشأة المصطلح وتطوره.

إن الاستراتيجية تتمثل في كيفية توظيف كلِّ موارد الدولة المادية والمعنوية من أجل تحقيق الهدف العام للدولة، هذا الهدف يتمثل في مجموعة من الأهداف الزمنية التي في مجملها تحقق الوصول إلى الهدف العام، والوصول إلى الأهداف الزمنية يتطلب مرونةً كبيرةً في الآليات الموضوعة؛ لتحقيقها بما يتناسب مع الوضع الداخلي للدولة والوضع الدولي، والذي بدوره يتطلب توظيف الموارد التي تحقق هذا الهدف بشكلٍ مباشر، أو غير مباشر.

وجاءت البيئة الاستراتيجية مبينة علاقتها بالدبلوماسية والسياسة الخارجية، والعلاقات الدولية، وتوزان القوى والمصالح، وتأثير المتغيرات الموضوعية الذاتية على استراتيجية الدولة.

كما وضح البحث أن الاستراتيجية بمفهومها العام؛ ومضمونها الخاص الشمولية في جميع السياسيات الداخلية والخارجية للدولة من النواحي الثقافية والاقتصادية والعسكرية والسياسية . . . الخ، والتي تتطابق مع السياسة الخارجية للدولة التي هي رسم لشؤون الدولة وعلاقاتها الخارجية، وهي إن شملت جانباً محدداً، فتصبح استراتيجية عسكرية أو سياسية، وقد تصبح جزءاً من السياسة الخارجية.

المراجع

1. جمال، أحمد، مبادئ في الإدارة والإدارة الاستراتيجية، عمان، دار خالد اللحياني للنشر والتوزيع، 2016م. وانظر أيضاً: إبراهيم، السعيد مبروك: المعلومات ودورها في اتخاذ القرار الاستراتيجي، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2012م.
2. كلاوزفيتس، كارل فون: فن الحرب، ترجمة سليم شاكر الإمامي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1997م.
3. Defarges, Philippe Moreau:, Problèmes stratégiques contemporains, Editons Hachette, Paris:1994.
4. أحمد، نبيل زكي، الاستراتيجية الدولية، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1986.
5. نعمة، كاظم هاشم، الوجيز في الاستراتيجية ، شركة إياد للطباعة، بغداد، 1988.
6. شفيق، منير، علم الحرب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1972.
7. ديري، أكرم، آراء في الحرب، الاستراتيجية وطريقة القيادة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط3، بيروت، 1984.
8. الشرقاوي، علي: السياسات الإدارية، دار الجامعية، الإسكندرية، 1987.
9. هارت، ليدل: الاستراتيجية وتاريخها في العالم، ترجمة هيثم الأيوبي، دار الطليعة، بيروت، 1967.
10. ديري، أكرم، أراء في الحرب الاستراتيجية وطريقة القيادة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الثالثة، بيروت، 1984.
11. الكيالي، عبد الوهاب، موسوعة السياسة، الجزء الأول، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1994.
12. عساف، سوسن: استراتيجية الردع، العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة والاستقرار الدولي، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2008.

13. نعمة، كاظم هاشم، الوجيز في الاستراتيجية، منشورات أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، بغداد، 2000.

14. بوفر، أندريه، تمهيد إلى السوق، ترجمة عبد المنعم المصرف، مطبعة الجيش العراقي، بغداد، 1967، ص13.

15. برادلي، تاير، السلام الأمريكي والشرق الأوسط: المصالح الاستراتيجية الكبرى لأمريكا في المنطقة بعد 11 أيلول، ترجمة عماد فوزي الشعيبي، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2004م.

16. طويل، نسيمة، الاستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شرق أسيا، رسالة دكتوراه ، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، 2009م.

17. مقلد، إسماعيل صبري، موضوع الاستراتيجية السوفيتية، مجلة السياسة الدولية، العدد7، يناير، 1967.

18. نيوف، صلاح، مداخل الى الفكر الاستراتيجي، الاكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، 2008.

19. حميد، عباس، الاستراتيجية الإسلامية 2010، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر،2010.

20. بدران، شوقي، العسكرية الإسلامية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مراجعة: مرسي شرف، مصر، 1999م.

21. الورفلي، محمود، الاستراتيجية السياسية، البعد المفقود في الأدبيات العربية السياسية الخارجية، مجلة المستقبل العربي، العدد 116، أكتوبر، 1988.

22. محمد، فاضل زكي، السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية، مطبعة شفيق، بغداد، 1975.

23. مقلد، إسماعيل صبري: موضوع الاستراتيجية السوفيتية، مجلة السياسة الدولية، العدد7، يناير، 1967، ص25.

24. مقلد، إسماعيل صبري: الاستراتيجية الدولية في عالم متغير، قضايا ومشكلات، مكاتب اليقظة، الكويت، 1983.

25. بدوي، محمد طه، موسى، ليلى أمين، أصول علم العلاقات السياسية الدولية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1989.

26. القصاب، عبد الوهاب: القوة والقدرة، محاضرات في الاستراتيجية، جامعة النهرين، 2004م.

27. النفوري، أمين، استراتيجية الحرب ضد إسرائيل والعمل العربي الموحد، مطبعة طربين، دمشق، 1970.

28. الرمضاني، مازن إسماعيل: السياسة الخارجية، دراسة نظرية، مكتبة دار النهضة العربية، القاهرة، 1991.

29. النورى، حامد، أثر القوة في العلاقات الدولية: المتغيرات السياسية المعاصرة في منطقة الشرق الأوسط: 1945-1999، رسالة ماجستير ، جامعة الخرطوم،2006.

30. عمر الفاروق، السيد رجب، قوة الدولة، دراسات جيواستراتيجية، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1992.

31. مناني، عدنان، دور العامل الاقتصادي في الحرب، دراسات اقتصاد الحرب، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1988.

32. أديب، ثابت عبد الرحمن، التفاوض، مهارات واستراتيجية، الدار الجامعية، القاهرة، 2001.

33. فولك، جي، ستانلي، كليم، ظروف الأمن القومي، ترجمة جامعة البكر للدراسات العسكرية العليا، سلسلة الدراسات المترجمة، الرقم 17، بغداد، 1981.

الاستراتيجية الأمنية الصينية بين الاحتواء السياسي والمتغير العسكري في ظل المتغيرات الدولية بعد الحرب الباردة

بورزاق صغير: دكتوراه في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية، جامعة المنار تونس، كلية الحقوق والعلوم السياسية

bourstrat@gmail.com

الملخص

أثرت المتغيرات الإقليمية والدولية بعد الحرب الباردة كثيراً في إعادة بناء الاستراتيجية الأمنية الصينية على أسس وتصورات جديدة، التي حاولت من خلالها احتواء التهديدات لتحقيق أمنها القومي، فشهد النظام الدولي العديد من المشاكل ونذكر منها المنافسة الأمنية نتيجة عدم الثقة بين الدول الكبرى وهذا ما أدى إلى تقويض التعاون الدولي وأصبحت الظروف الدولية غير مناسبة للاستقرار الأمني الدولي. وفي هذا السياق لا يمكن رسم استراتيجية أمنية وطنية دون تحليل البيئة الأمنية الإقليمية والدولية، وبالتالي فإن استراتيجية الصين تنبع من عدّة متغيرات أمنية واقتصادية وعسكرية وإيديولوجية في بيئتها الإقليمية والدولية، وخصوصا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق والنمو الاقتصادي الهائل الذي تشهده الصين حاليًا.

وعليه ستعالج هذه الدراسة الاستراتيجية الأمنية الصينية التي أخذت تدرك مثل هذه التحولات وأخذت تبحث لنفسها عن سبل جديدة تتلاءم مع هذه التحولات الدولية وأن تتعامل مع القوى الدولية المؤثرة وفق منظار يختلف كثيرا ما كان سائدا في عصر الصراعات قبل الحرب الباردة.

الكلمات المفتاحية: الاستراتيجية، الأمن، العقيدة العسكرية، الإيديولوجيا، الصين

Chinese security strategy between political containment and military change in light of international changes after the Cold War

Abstract

Regional and international changes after the Cold War greatly affected the rebuilding of the Chinese security strategy on new foundations and scenarios, Through which it tried to contain threats to achieve its national security, The international system witnessed many problems, among which we mention security competition as a result of mistrust between the major countries, This has undermined international cooperation, and international conditions have become unsuitable for international security stability, In this context, it is not possible to draw up a national security strategy without analyzing the regional and international security environment, Thus, China's strategy stems from several security, economic, military, and ideological variables in its regional and international environment, Especially after the collapse of the former Soviet Union and the tremendous economic growth that China is currently experiencing. Therefore, this study will address the Chinese security strategy, which has begun to realize such transformations and is searching for itself for new ways that are compatible with these international transformations. And to deal with influential international powers according to a different perspective, which was prevalent in the era of conflicts before the Cold War.

Keywords: The strategy; Security; Military doctrine; Ideology; China

مقدمة

في ظل المتغيرات التي طرأت على مشهد النظام الدولي في العقدين الأخيرين، تسعى الصين الدولة التي تمتد على أكثر من ثلاثة ملايين كلومتر مربع من المياه الإقليمية الخاضعة لسيادتها، لأن يكون لها عمق وامتداد حيويان يحميان حدودها ويحاكيان طموحها، ويحميانها استراتيجيا، لقد ارتكز الادراك الصيني للتحولات العالمية على الرغبة في حماية تجربة الاصلاح الاقتصادي، والمحافظة على طابعها الصيني الخاص، وهو ما عرف بالتجربة الصينية، وإيجاد الاستراتيجية الأمنية الملائمة لاستمرارها، لما لها من أهمية في بناء دور الصين المستقبلي. ولقد سعت الصين بعد إنهاء جزء مهم من إصلاحاتها الداخلية على المستوى الاقتصادي والسياسي والعسكري إلى الانطلاق نحو تأكيد الحضور عالميا في نظام دولي أخذت معالمه ترتكز على معطيات اقتصادية وعلى المصالح وفتح الأسواق، بعد كان للإيديولوجيا في معظم مراحل القرن الماضي، دور مهم في إدارة السياسات الخارجية للدول وفي رسم الاستراتيجيات والتوازنات على المسرح الدولي.

أدركت الصين في ظل النظام الدولي الجديد ضرورة أن يكون لها دور واستراتيجية مميزة في تفاعلات البيئتين الإقليمية والدولية، ولهذا اتجهت باتجاه مجموعة قضايا، كانت بمنزلة محاور أساس تعين كشف حقيقة المتغيرات في نمط التفكير الاستراتيجي الصيني المتحول من موقع الانحسار النسبي في ظل القطبية الثنائية إلى الانفتاح العالمي في ظل الأحادية القطبية، الأمر الذي فرض على الصين لاتباع استراتيجية جديدة تتلاءم مع الواقع العالمي الجديد لتثبت من خلالها مكانتها الدولية.

وجدت الصين نفسها بعد الحرب الباردة أمام مجموعة من التحديات الجيوسياسية وبالتالي ضرورة التعامل معها من خلال الفراغ الاستراتيجي الذي نتج عن انهيار الاتحاد السوفيتي، فبدل التعامل مع كتلة واحدة موحدة، كان أمامها مجموعة من الجمهوريات حديثة الاستقلال، في بيئة إقليمية ودولية غير مستقرة، الأمر الذي فرض على الصين الخروج من حالة الابتعاد، والبحث عن لعب دور أكثر حيوية من استراتيجية أمنية دون أن تؤثر على تماسكها الداخلي، وبالتالي أدركت الصين أن استمرار النمط الانكفائي، في ظل التحولات الهيكلية العميقة اقليميا ودوليا، لا يخدم مصالحها القومية، وهكذا اتجهت الصين نحو إعادة استراتيجية أمنية جديدة تتماشى مع حجمها ومكانتها من أجل لعب دور القطب الاقليمي في المنطقة، ومنافسة الأدوار المستجدة للقوى الأخرى كالولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، من اجل المحافظة على الأمن القومي. ومن هذا الطرح تسعى هذه الورقة إلى معالجة الاشكالية التالية:

الإشكالية

لمعالجة هذا الموضوع جاءت هذه الدراسة لوضع تحليلات تتوافق مع المتغيرات الدولية في النظام الدولي الجديد والاستراتيجية الأمنية الصينية المتبعة لتحقيق عدة أهداف في ظل التنافس الاستراتيجي بين الدول الكبرى، ولدراسة ومعالجة هذه الأهداف المسطرة من طرف الدولة الصينية يستدعي طرح الإشكالية التالية:

ما طبيعة الاستر اتيجية الأمنية الصينية المتبعة في ظل التنافس الاستر اتيجي الإقليمي والدولي بعد الحرب الباردة؟

فرضية الدراسة:

إن الإجابة على الإشكالية الرئيسية يستدعي صياغة الفرضية التالية: ان استراتيجية الصين الأمنية تعتمد على إقامة علاقات صداقة وحسن الجوار مع الدول المحيطة بها، وتطوير علاقاتها التعاونية الدولية وعلاقات حسن الجوار في بيئتها الإقليمية والدولية.

وفي هذا السياق اعتمدت الدراسة على الخطة التالية:

المحور الأول: التعريف بمصطلحات الدراسة

المحور الثاني: متغيرات البيئة الأمنية الصينية في ظل سياستها الخارجية

المحور الثالث: أثر الإيديولوجيا على الاستراتيجية الأمنية الصينية

المحور الرابع: معالم العقيدة الأمنية الصينية في الاستراتيجية الصينية

المحور الخامس: القوة العسكرية وأثرها على الاستراتيجية الصينية

المحور السادس: أولويات الاستراتيجية الأمنية الصينية في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية الراهنة.

التساؤلات الفرعية:

1 . ما هي أسس بناء الاستراتيجية الأمنية الصينية في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية بعد الحرب الباردة؟

2 . هل أثرت الأيديولوجيا على الاستراتيجية الأمنية الصينية؟

3 . ما هي معالم العقيدة العسكرية الصينية والقوة العسكرية في الاستراتيجية الصينية؟

أهداف الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من خلال مساهمتها بإلقاء الضوء على توضيح السياسة والاستراتيجية الأمنية المتخذة من طرف الدولة الصينية في ظل التنافس الدولي من أجل الهيمنة وتحقيق المصالح، وبالتالي في هذه الدراسة يتم تسليط الضوء على أهم مرتكزات الاستراتيجية الأمنية الصينية في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية بعد الحرب الباردة.

أهمية الدراسة:

1- معرفة أثر الإيديولوجية في تحديد معالم الاستراتيجية الصينية
2- العقيدة الأمنية الصينية في إطار التفكير الاستراتيجي الإقليمي والدولي.
3- العقيدة العسكرية الصينية في البيئة الإقليمية والدولية

1 . التعريف بمصطلحات الدراسة

1.1 مفهوم الاستراتيجية:

ظهرت كلمة استراتيجية، في بداية الأمر كمصطلح عسكري، والأصل فيها الكلمة الإغريقية **Strategos**، ومعناها بالعربية " قائد"، وتطور استخدامها، لتعني قيادة القوات أو فن الجنرالات، وكان لكل عصر مفهومه للاستراتيجية، حيث كانت تعني التركيز على الجانب العسكري فقط، وبتطور المفهوم، أصبحت تعني الجانب الشمولي لها، ويقصد بالاستراتيجية عموما: "

بحث المسائل المتعلقة بتحقيق الأهداف". وقد تطلق على الموقع الجغرافي أو الجيوبولوتيكي والديمغرافي بكل صفاته وطبيعته، وقد تطلق على بعض الشخصيات المتميزة بقوة التأثير الإنساني على المجتمعات، وقد تزداد الأهمية الاستراتيجية للموقع أو للموارد، إذا توافرت معها قدرة العنصر البشري في استثمار وتنمية الموارد، وتأمين الموقع، وقد تكون سمة التفوق البشري في الكثافة، مثل الصين، أو في التكنولوجيا مثل اليابان، أو في القدرة العسكرية، أو الاقتصادية[1].

إذن هناك عدّة استخدامات لتعبير الاستراتيجية، وهذا التنوع والتعددية يفرض على الباحث أن يحدد ما تعنيه الاستراتيجية من الناحية العلمية والموضوعية، وكما أشرنا يجب التأكيد على أن تعبير الاستراتيجية ذو أصل عسكري، ومن الناحية التاريخية ارتبط لفظ الاستراتيجية بالحرب وقيادتها، وعندما ظهر علم الحرب، أصبحت استراتيجية الحرب فرعا من فروعه، وبدأت الجهود العلمية على نحو جاد بتدوين فن الحرب، " **نيقولا ميكيافيلي**"، الذي قام بتأليف كتاب بعنوان فن الحرب[2]، وفي هذا السياق عرّف **كلاوزفيتز** الاستراتيجية: " هي استخدام الاشتباك كوسيلة للوصول إلى غايات الحرب، أو إلى الأهداف التي شنت الحرب من أجلها، هذا يعني، أن على الاستراتيجية أن تحدد للعمل الحربي هدفا يتلاءم مع غرضية الحرب، وهذا ما يستدعي على الاستراتيجية، أن تضع خطة الحرب، وأن تحدد وفقا لهدف الحرب[3]. أما **فوندر جولتز** فقد عرّف الاستراتيجية بأنها: " اتخاذ الإجراءات ذات الطبيعة العامة بالنسبة لمسرح الحرب ككل"[4].

بينما نشهد اليوم، أن الاستراتيجية لم تعد مرتبطة فقط بالنشاط العسكري للدولة، بل تعددت ذلك لتشمل الجانب السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأمني، وذلك بفضل التطورات التي مرّ بها النظام الدولي في منتصف القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر، حيث باتت متطلبات بناء الدولة الحديثة لا تستند على متانة قاعدتها العسكرية فقط، بل على قوة بنيان قاعدتها العسكرية فقط، بل على قوة بنيان قاعدتها الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية ايضا، بمعنى أن الدول أخذت ترسم استراتيجيتها لا على أساس افتراضات الخيار العسكري حيث تقتضي ضرورة الحرب، وإنما في ضوء احتياجات ومتطلبات الواقع العملي وبمختلف معطياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، وبالتالي أصبحت الاستراتيجية اليوم حاضرة كصيغة ملازمة لوجود الدولة في أوقات السلم والحرب على حد السواء[5].

أما ليدل هارت فقد عرّف الاستراتيجية بكونها: فن توزيع واستخدام الوسائط العسكرية لتحقيق هدف السياسة، أو بعبارة أخرى: طرق استخدام القوة العسكرية لتحقيق الأهداف السياسية، وقد عرفها **مولتكة** بأنها: عملية الموائمة الصحيحة للوسائط الموضوعة تحت تصرف القائد لتحقيق الأهداف، وعرّفها **ريمون آرون** بأنها: قيادة مجمل العمليات العسكرية، والواقع، أن مجمل هذه التعاريف يغلب عليها الطابع العسكري، بمعنى أنها تعرف الاستراتيجية بدلالة النشاط العسكري في الميدان، أو استخدام الوسيلة العسكرية لتحقيق الأهداف السياسية التي تشن الحرب من أجلها، وإن **كلاوزفيتز** عندما عرّف الاستراتيجية بأنها استخدام الاشتباك للوصول إلى هدف الحرب، فأنه بهذا يكون قد ربط الاستراتيجية بالجانب

---

[1] خليل حسين، حسين عبيد، **الاستراتيجيا: التفكير والتخطيط الاستراتيجي استراتيجيات الأمن القومي، الحروب واستراتيجية الاقتراب غير المباشر**،ط1 (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2013)، ص 16.

[2] John Granett, Strategies studies and its Assumptions, in Contemporary strategy, London : Groom helmeted, p.3.

[3] Karl.von Clausewitz, onwar,Translated by,J.J. Graham, 1908, London:Routledge, 1966,

[4] منير شفيق، **علم الحرب** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1972)، ص 19.

[5] خليل حسين، حسين عبيد، مرجع سبق ذكره، ص ص 30-31.

العسكري، في حين أن استراتيجية الدولة بمعناها العريض والشامل لا يمكن أن تتقيد أو تتحقق بالحرب فقط، وإن كانت الوسيلة العسكرية هي واحدة من جملة وسائل تعيين استراتيجية الدولة أو تعمل على ضمانها[1].

إلا أن التطورات التي مرّت بها المجتمعات الأوروبية منذ منتصف القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر، وفي مختلف الميادين السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية والصناعية، كان لها الأثر الكبير على الدور الذي تلعبه الدولة في حياة المجتمع وتطوره. إذ لم يعد الطابع الغالب عليها كونها مؤسسة عسكرية بقدر ما هي مؤسسة ذات مضمون اجتماعي وسياسي عليها أن تؤمن المتطلبات والحاجات الاجتماعية، هذا يعني أن المعنى الغرضي لوجود الدولة، أدى إلى تطور الوظيفة التي تضطلع بإنجازها، ذلك إن مسؤولية الدولة لم تعد مقتصرة على تأمين الكفاية الدفاعية لضمان وجوده واستمرارها لذاتها، إنما أصبح عليها أيضا أن تؤمن متطلبات المجموعة الاجتماعية المتواجدة ضمن إقليمها، ذلك أن بناء المجتمع، وتأمين حاجاته ومتطلباته، بقدر ما يوفر لها القدرة على التأثير خارجيا، فإنه يؤمن لها أيضا قابلية التصدي للمشكلات التي قد يتعرض لها المجتمع كليا[2].

وبالتالي متطلبات الدولة لا تقوم على متانة قاعدتها العسكرية فقط، وإنما أيضا على قوة بنيان قاعدتها الاقتصادية والاجتماعية، وقدرتها على إقامة علاقات دولية متوازنة مع غيرها من وحدات المجتمع الدولي، وهي بجملتها مسؤوليات تخرج عن الاختصاص العسكري لتمتد إلى جوانب النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والعمل الدبلوماسي، وصياغة أنماط من التعاملات والتفاعلات السياسية الدولية، وبالتالي لم تعد مقتصرة على الجانب العسكري، إنما أتسع نطاقها وظيفيا لتؤمن متطلبات وحاجات غير عسكرية[3].

2.1 العقيدة الأمنية:

العقيدة الأمنية للدولة يقصد بها مجموع الآراء والاعتقادات والمبادئ التي تشكل نظاما فكريا لمسألة الأمن في الدولة، وتتبنى الدول هذه العقيدة عندما يتعلق الأمر بتعاطيها مع التحديات والقضايا التي تواجهها، كما تمنحها هذه العقيدة إمكانية تفسير مجمل الأحداث ذات الطابع الأمني، وبشكل عام يمكن القول أن العقيدة الأمنية للدولة عادة ما تكون الأداة التي تقوم من خلالها الدول بتعريف التهديدات والمخاطر والتحديات التي تواجهها. وعليه فإن الاختلاف في العقائد الأمنية للدول هو الذي يحدد الاختلاف وطبيعة المخاطر والتهديدات التي تواجهها.

فالعقيدة الأمنية تمثل تصورا أمنيا يحدد المنهجية التي تقارب بها الدولة أمنها، كما يحدد كذلك أفضل السبل لتحقيقه وعليه عادة ما تكون مرجعية هذه العقيدة عبارة عن أطروحات نظرية تتبناها الدولة وصناع القرار فيها، كما يمكن أن تأخذ صبغة ايديولوجية إذا وصلت حد النظام الفكري المتجانس والمتناغم الذي يوفر تفسيرات معينة للواقع، ويترتب على ذلك تبني القوى النافذة في المجال الأمني لهذه التفسيرات والرؤى[4].

وبالتالي ترتبط العقيدة الأمنية بالوحدة المرجعية للأمن(الدولة، الجماعة، الفرد..) والقيم الواجب حمايتها(وحدة الاقليم، السيادة، الرفاه الاقتصادي...)، وطبيعة التهديدات (اقتصادية، سياسية، عسكرية، هوياتية...)، وكذلك بالوسائل

---

[1] عبد القادر محمد فهمي، **المدخل إلى دراسة الاستراتيجية**، ط1(الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2010)، ص ص 19-20.

[2] المرجع نفسه، ص 23.

[3] B.H.L. Har, strategy, The Indirect Approach, London, Faber, 1996,p 336.

[4] عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا، الحلف الأطلسي** (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005)، ص 41.

والأدوات المتوفرة أو الواجب توفيرها لتحقيق الأمن، وأي هذه الوسائل أنجع، وبالتالي صاحب الأولوية في الاستخدام عند الحاجة، ثم بالاستراتيجية التي يجب توخيها لتحقيق أكبر المكاسب بأقل التكاليف، مع تحديد تكلفة هذه الاستراتيجية بالنسبة للنفقات العمومية، مع التمييز بين الأهداف الآنية والمتوسطية وبعيدة المدى.

تساهم المؤسسات والتاريخ والإيديولوجية في صياغة العقيدة الأمنية للدولة، لكن مع تسجيل اختلاف في درجة تأثير هذه العوامل بين الأنظمة السياسية، وذلك باختلاف توجهاتها وأنماطها، ففي الدول الديمقراطية يكون للمؤسسات الحظ الوافر في صياغة عقيدتها الأمنية، بينما الدول التسلطية فنجد أن مبادئ عقيدتها تستمد زخمها من فكر الزعيم القائد، أو من الايدلوجية التي تتبناها الدولة[1].

وتتمثل العوامل المؤثرة في صياغة العقيدة الأمنية للدولة في العناصر الأساسية التالية[2]:

1- إستراتيجية الأمن القومي المعتمدة.
2- الخلفية التاريخية للدولة ومؤسساتها الأمنية خاصة المؤسسة العسكرية.
3- التكنولوجيا والتطور التقني الذي وصلت إليه الدولة.
4- التهديدات المدركة سواء منها الحقيقية أو المحتملة.
5- حجم الموارد القومية التي تخصصها الدولة لبناء منظومتها الأمنية.
6- الوضع الجغرافي وتأثيره في قدرة الدولة على الدفاع عن وجودها وحماية مواطنيها وممتلكاتهم.
7- الموارد البشرية والعوامل الاقتصادية التي تمتلكها الدولة، والتي يمكن تسخيرها للمجهود العسكري والتعبوي.

حيث تمثل هذه الخلفية الفكرية مكونا رئيسيا للاستراتيجية، وتساهم معرفة هذه الخلفية في فهم الإطار العام للاستراتيجية[3]، فساهمت مكونات الثقافة الاستراتيجية للصين منذ القديم، في تفرد سياستها الخارجية، وقد استطاع القادة السياسيون تكييف المبادئ الكلاسيكية مع المصالح القومية المتجددة، من خلال إدخال مراجعات حديثة للمفاهيم والمبادئ المركزية والتقليدية، كمبدأ استخدام القوة كملاذ أخير، اقتصاد الوسائل، أولوية الخيار الاقتصادي على العسكري، وتقديمها ضمن قالب واقعي براغماتي، وبذلك ولد الفكر الاستراتيجي الصيني سلوكا خارجيا متعدد الأبعاد، ينفرد بالبحث عن التوازن والتوسط بين الدبلوماسية والإكراه، وبين الانكفاء والمواجهة، وهذا ما يفسر ابتكارها لمفهوم القوة الذكية القريب من مفهوم القوة الناعمة الأمريكي كأهم ميزة تتصف بها الاستراتيجية الأمنية الصينية اليوم.

وبناء على ذلك فإن هذه الخلفية الفكرية الممتدة في عمق الحضارة الصينية نفسها، كأحد الأسس المركزية في فهم حاضر ومستقبل الأداء الصيني في المستقبل، إقليميا ودوليا، ويمكن توضيح تطورات هذه الخلفية في بلورة توجهات السياسة الخارجية الصينية، كالاتجاه العقلاني الممثل في الثقافة والفلسفة الكونفوشيوسية، المذهب الاشتراكي المجسد في الفلسفة الماوية، والاتجاه الإصلاحي البراغماتي الذي برز أواخر السبعينيات واستمر إلى ما بعد الحرب الباردة.

---

[1] بوسكين سليم، تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري 2010-2014، *مذكرة ماجستير غير منشورة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية*، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2015، ص 90.

[2] قوي بوحنية، وأخرون، **سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية**(عمان: مكتبة ودار الحامد للنشر والتوزيع، 2015)، ص 321.

[3] منصور عماد، السياسة الخارجية الصينية من منظار الثقافة الاستراتيجية، **مجلة سياسات عربية**، العدد 21، ص ص 26. 41.

2 . متغيرات البيئة الأمنية الصينية في ظل سياستها الخارجية

لا يمكن رسم استراتيجية وطنية لأي دولة دون تحليل البيئة الأمنية الداخلية والخارجية لها، وبالتالي الاستراتيجية الأمنية الصينية ترتكز على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والعسكرية وخصوصا عند انهيار الاتحاد السوفيتي والنمو الاقتصادي الكبير التي تشهده الصين حاليا، وفي هذا المجال يمكن ارجاع الاستراتيجية الأمنية الصينية إلى المتغيرات التالية[1]:

1.2 البيئة الأمنية:

مع نهاية الحرب الباردة، تبنت الصين استراتيجية أمنية دفاعية، في وقت كانت بحاجه إلى الانفتاح أكثر، والانخراط في الشؤون الاقليمية والدولية بفاعلية أكبر، بسبب الفراغ الاستراتيجي الذي خلفه انهيار الاتحاد السوفيتي، بالإضافة إلى ذلك اعتبرت الصين نفسها ضحية للدعاية السوفيتية التي شوهت صورتها إلى حد كبير خلال وبعد الحرب الباردة، وإلى جانب ذلك، برزت خلال هذه الفترة فوبيا الخطر الأصفر عقب طرح نظرية صراع الحضارات ونهاية التاريخ، والتي روجت لفرضية تحول الصين الكونفوشيوسية إلى أحد مصادر التهديد الرئيسية للثقافة الليبيرالية بعد زوال الخطر الأحمر السوفيتي[2].

ظهور الهند كقوة اقتصادية ونووية لها طموحات اقليمية ودولية، وذات تاريخ طويل في النزاعات الحدودية بين البلدين. وأيضا الدول الآسيوية المناهضة للدولة الصينية (كوريا الجنوبية وتايوان) تمارس منافسة اقتصادية قوية ضد الصين، إضافة إلى ظهور دول إسلامية غير مستقرة في آسيا الوسطى تتعاطف مع الجاليات الاسلامية في الصين. وايضا الولايات المتحدة الأمريكية تشكل تهديدا محتملا، لأنها الدولة العظمى في العالم، فهي على خلاف الصين في مجموعة من القضايا منها حقوق الانسان ومبيعات الاسلحة والعلاقات التجارية الثنائية، وهي لاتزال القوة العسكرية المهيمنة في آسيا. إن اليابان قوة اقتصادية عالمية وذات مستوى إنفاق عسكري عال وقدرة سريعة وكبيرة في صنع الأسلحة التقليدية والنووية.

هذه المتغيرات تمثل للصين مزيجا من الفرص والتحديات، يمكن أن تؤدي إلى نزاعات أو صراعات مسلحة ما بينها ودول الجوار على مستوى الحدود مع الصين[3]. ولهذا حرص الصين على انتهاج سياسة حسن الجوار مع الدول المحيطة والتي أصبحت تعطيها أولوية متقدمة، ولهذا عززت علاقاتها مع الدول المحاذية أو القريبة منها، وتجسدت منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي، حالات التقارب الصيني مع المحيط الإقليمي من خلال دبلوماسية ذكية تسعى إلى كسب أكبر عدد من الاصدقاء في المجال الدولي، تحضيرا لغزو الأسواق وفتح علاقات اقتصادية نشطة وذلك من خلال علاقاتها الدبلوماسية والتجارية مع إندونيسيا وتمثيل تجاري مع كل من سنغافورة وإمارة بروناي، وكسب الصداقات في المجال الدولي واتبعت علاقات أكثر تعاونا مع باقي الدول، وفي العام 1991 تمت إعادة العلاقات الدبلوماسية مع فيتنام على أساس التعايش

---

[1] فوزي حسن حسين، **الصين واليابان ومقومات القطبية العالمية**، ط1(بيروت: دار المنهل اللبناني، 2009)، ص ص 63-64.

[2] باكير علي محمد حسين، "مستقبل الصين في النظام العالمي الجديد : دراسة في الصعود السلمي والقوة الناعمة"، *أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية*، جامعة بيروت العربية، 2016، ص 26.

[3] زلماي خليل سعد، **التقييم الاستراتيجي**، (أبوظبي : مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1996)، ص 213.

السلمي، وذلك بعد تغير موقف فيتنام من المشكلة الكمبودية، والتوقف عن دعمها لها واعترفت بكوريا الجنوبية في عام 1992، وساعدت على منح الأسلحة إلى كوريا الشمالية[1].

وبالتالي تبنت السلطات الصينية استراتيجية حذرة، شبهها **دينج** بمحاولة المرور فوق نهر من خلال تحسس الحجارة التي تحت القدمين، وبالتالي لابد من الاعتماد على أسلوب الانتقال التدريجي والمرن، لتنفيذ سياسة حسن الجوار مع الجمهوريات الجديدة، فاعتمدت ديبلوماسية المنتديات، وفعلت أدواتها الاقتصادية من أجل تحسين صورتها والدفاع عن مصالحها داخل أسيا الوسطى، وكانت أولى الخطوات التي انتهجتها الصين في سياستها الجديدة، المسارعة إلى الاعتراف الدبلوماسي بهذه الجمهوريات سنة 1992، إلى جانب ترتيب اللقاءات الودية وتبادل الزيارات الرسمية بينها وبين دول المنطقة[2].

2.2 البيئة الاقتصادية:

نلاحظ انفتاح الاقتصاد الصيني على الاقتصاد العالمي، والتحول من نمط النظام الاقتصادي الموجه إلى نظام اقتصادي حر، وارتفاع معدلات نمو الاقتصاد الصيني إلى 11% حسب احصائيات 2007، إضافة إلى حجم الاستثمارات الأجنبية الهائلة في الصين وتدفق التقنيات المتنوعة على الصين، ونظرا لارتفاع مستويات الاقتصادية المجاورة للصين، فإن هذه المتغيرات عززت الروابط بين الاقتصاد الصيني وأنماط النمو الاقتصادية الآسيوية، وقد يوفر ذلك للصين الفرصة للتحول بسرعة إلى دولة رئيسية في التجارة الدولية ذات اهتمام قوي باستمرار التنمية الإقليمية العالمية. وايضا اندفاع القيادة الصينية إلى الإنفاق العسكري ، مما يساعدها في توسعها وحركتها في المياه الآسيوية للحصول على نفوذ عسكري وهذا ما ينتج عنه زيادة ملحوظة في النفوذ الاقتصادي والسياسي للصين. كما قامت الصين بزيادة حجم تجارتها الخارجية وغزو الأسواق العالمية بالسلع المتنوعة حسب رغبات كل سوق واحتياجاته. هذا الحجم من التجارة والصادرات هو الذي يساعدها في توفير الأموال من العملات الصعبة لاستيراد النفط، ويحول دون حدوث عجز مزمن ومتضخم في ميزانها يؤثر سلبا على نموها الاقتصادي ويساعد على تأمين احتياطات مالية

سعت الصين إلى تعزيز علاقاتها ومواقفها مع الكوريتين الشمالية والجنوبية ومنغوليا وجمهوريات آسيا الوسطى، على صعيد العلاقات الصينية مع روسيا وباقي الجمهوريات التي انفصلت عن الاتحاد السوفيتي، فإن الصين أبدت اهتماما خاصا بالعلاقات معها، من خلال علاقات دبلوماسية وتجارية نشطة. وأبدت الدبلوماسية الصينية رغبة قوية في التعامل مع شعوب الدول وحكوماتها، بعيدا من أي التزامات إيديولوجية أو ثقافية، بهدف إقامة علاقات طيبة مع هذه الدول وفي إطار التعاون مع روسيا فإن العلاقات بين البلدين شهدت ازدهارا غير مسبوق منذ زيارة الرئيس الروسي السابق بوريس يلتسن لبكين في كانون الأول 1992، إذ تم التفاهم على حل مشاكل الحدود وتخفيض قوات الجانبين على طول الحدود المشتركة. وقد تمخض عن هذه الزيارة توقيع جملة اتفاقيات تعاون في مجالات متعددة[3].

---

[1] نبيل سرور، الصين والتحولات الدولية وحماية تجربة الإصلاح الاقتصادي، **مجلة الدفاع الوطني**، العدد 91، 2015، على الرابط الإلكتروني: https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/

[2] العفوري مداليا هاشم، "مستقبل التنافس الدولي على النفط في منطقة بحر قزوين"، *مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية*، الأردن، جامعة اليرموك، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، ص 74.

[3] نبيل سرور، المرجع نفسه.

وتمارس الصين حاليا سياسة خارجية ذكية أطلق عليها البعض دبلوماسية مطاردة النفط، صناع القرار في الصين يتحدثون في هذا الموضوع في أي بلد يقومون بزيارته، وعلى الرغم أن شركات النفط الصينية تنوي الحصول على المزيد من الانتاج محليا باستخدام تكنولوجيا متقدمة، إلا أنها تأخذ المستقبل بالاعتبار، وتعمل على الاستثمار في القطاع النفطي في الخارج وعلى شراء الحصص من الشركات الغربية والعالمية في إطار استراتيجيتها النفطية المرسومة، ولذلك فهي طرقت أبواب عدة دول ذات مصالح وتستورد النفط من بلدان عديدة منها: السعودية، ايران، روسيا، افريقيا، آسيا الوسطى، أمريكا الجنوبية والشمالية، هذا ما أدى للنمو الاقتصادي الصيني المتواصل ما بين 8% إلى 10% على مدى 20 عاما، وتوسع الصين صناعيا وعمرانيا إلى تعطشها للطاقة، وبحسب بعض مصادر في معلومات الطاقة، فإن الصين اعتمدت 40% من نموها خلال السنوات الأخيرة.

إن تبني لسياسة الانفتاح الاقتصادي ونجاحها في تحقيق قفزة اقتصادية عالمية كبيرة، نتج عنه نمط جديد من العلاقات الاقتصادية للصين مع العالم الخارجي، والتي بنيت على أساس تكثيف حجم الاستثمارات المباشرة مع جملة حلفائها وشركائها الاقتصاديين، وتبنت بكين هذه الاستثمارات في سياق استراتيجية قائمة على أساس فتح الاقتصاد وعولمة الشركات الكبرى، وعلى رأسها الشركات الحكومية المشجعة من طرف حكومة بكين، وتمكنت الصين من الدخول إلى أغلب دول العالم من أوسع الأبواب نظرا لظروف وأسباب عديدة ساعدت على ذلك.

3.2 البيئة العسكرية:

العامل الأبرز في هذه البيئة هو بروز المتغير التقني في القدرات الدفاعية للدول، وقد تفاجأت القيادة الصينية بحجم ومستوى الأسلحة التي استخدمتها الولايات المتحدة الأمريكية في حربها ضد العراق عام 2003 الذي كان معظم تسليح جيشه روسيا وصينيا، ومن القدرات الأمريكية التي أذهلت القيادة الصينية، الأسلحة ذات التوجيه الدقيق، وتقنية تلافي الرادارات، وأنظمة القيادة والسيطرة والتحكم المحمولة جوًا، وتوجيه الأسلحة بواسطة الأقمار الصناعية، وعمليات جمع المعلومات الاستخباراتية، وأنظمة الإنذار المبكر، والهجمات البرية والبحرية والجوية المنسقة ذات النطاق أوسع عالميا، والاستخدام الفعال لوحدات التدخل السريع ووحدات القوة الخاصة[1].

إضافة إلى ذلك فإن بروز العامل التقني كعامل حسم في المعارك العسكرية أدى إلى بطلان عقيدة (ماو) العسكرية التي تستند إلى مبدأ استنزاف العدو بحرب شعبية تقودها القوات النظامية وقوات الاحتياط فيما تمارس قوات الميليشيا حرب العصابات ضد العدو. لم يعد الاعتماد كاملا على هذه العقيدة في الصين بسبب تطور العامل التقني الذي ساهم هم الآخر في إدراك قادة الصين مستوى التخلف الذي كان سائدا في الآلة العسكرية الصينية.

أظهر الكتاب العسكريون الصينيون اهتماما متزايدا حول مفاهيم الردع وإدارة الأزمات والسيطرة على الحروب ومنع انتشار قوة معادية، يشير مصطلح السيطرة على الحروب إلى استخدام جميع عناصر القوة الوطنية الشاملة لتشكيل البيئة الدولية وتقليل احتمالية نشوب الحرب وإدارة الأزمات ومنع التصعيد غير المقصود ووضع الصين في موضع مواتي عند اندلاع حرب. والتحكم في مسار الصراع حالما يبدأ. وإنهاء الصراع وفق شروط تتماشى مع الأهداف السياسية. وثمة مصطلح

[1] فوزي حسن حسين، مرجع سبق ذكره، ص 216.

ذو صلة وهو منع الأزمات، الذي ظهر في تعليقات **شي جين بينغ**[1]. وأوضح أحد المؤلفين أن هذا يتطلب " اتقاء الأزمة والتعامل معها بدقة" من خلال اتخاذ " الاجراءات والتدابير المناسبة لتفادي الأزمة أو الحيلولة دون تصعيدها إلى صراع أو حرب عسكرية، ونزع فتيل الحرب وتبديد خطرها، وتوفير بيئة أمنة راقية من أجل التنمية[2]. لقد استخدم كبار القادة الصينيين ايضا عبارات مماثلة. حيث وجه الرئيس السابق هو **جينتاو** في عام 2006 الجيش إلى " الاستجابة للأزمة وحفظ السلام واحتواء الحرب والقتال والانتصار في الحروب". مما يشير إلى أن هذه المفاهيم لها مستوى حضورها في السياسة.

تؤكد جميع التحليلات الاستراتيجية الصينية على أهمية إخضاع استخدام القوة العسكرية لأهداف سياسية واستراتيجية، ويشيع في الكتابات الصينية ملاحظة مفادها الانتصارات في ميدان القتال لا تضمن النجاح السياسي وتدعو إحدى النصائح التحذيرية النموذجية إلى أن تكون العمليات العسكرية دائما محصورة بدقة داخل إطار العمل الذي نسمح به الأهداف السياسية في جميع الأوقات، وبالمثل أكدت إحدى مقالات صحيفة تصدرها بحرية جيش التحرير الشعبي (PLAN) أنه ينبغي على القوات البحرية أن تضع فهما لمعنى المصالح في أحد النزاعات في سياق المصالح الشاملة للبلاد. ودعا إلى تطوير القدرة على " التعامل مع الأحداث غير المتوقعة طبقا للمصالح السياسية والدبلوماسية الشاملة للدولة[3].

وفي هذا السياق فإن المؤسسة العسكرية في الصين تضطلع بدور بارز في السياسة الخارجية وبناء استراتيجية أمنية، فالجيش ممثل في جميع تنظيمات الحزب الشيوعي، وبالمقابل فإن الحزب الشيوعي ممثل في جميع التنظيمات العسكرية وهذا يظهر جليا أثر تغلغل المؤسسة العسكرية في صنع القرار الخارجي الصيني، تمتلك الصين حاليا جيشا حديثا وعصريا، يمتاز بكفاءة عالية جدا، وهذا المستوى الذي حققته الصين في المجال العسكري راجع إلى سياسة الاصلاح التي تبنتها خلال التسعينات، بحيث لم تدخر القيادة جهدا في سبيل تحديث جيوشها وامتلاك نظم تسلح جديدة[4].

وعليه فإن الصين في سعي دائم لتحديث جيوشها، وتمتلك حاليا جيشا عصريا مجهزا بأحدث التكنولوجيا العسكرية، علما أن الجيوش أصبحت تنقسم إلى احترافية وغير احترافية، وتقاس بنوعية الجندي، وهذا يرتبط بالتكنولوجيا التي يمتلكها[5].وتدريجيا، بدأت الصين تأخذ موقعها كفاعل إقليمي مؤثر سياسيا، وشريك اقتصادي وأمني فعال، بفضل سرعة نموها الاقتصادي، وميزة قربها الجغرافي، وهو ما دفعها إلى تطوير استراتيجيتها، وتنويع أدوات ومجالات تأثيرها الإقليمية.

3 . أثر الإيديولوجيا على الاستر اتيجية الأمنية الصينية

لقد اتخذت الايديولوجيات الماركسية من مخاطبة الرأي العام هدفا لها، وامتدت جاذبيتها إلى الكثير من الشعوب والمجتمعات، وهذا يبين لنا كيف الصراعات والمعتقدات والأفكار أصبحت في عالم ما بعد الحرب العالمية بمنزلة إحدى القوى الرئيسة الحاكمة في سلوك الدول، ومن جهة ثانية فإن جانبا من تصرفات هذه الدول بات يسوغ في إطار صراع

---

[1] Xi Jinping Meets Venezuela President chavez, " Xinhua, February 9,2009.

[2] مؤسسة RAND سانتا مونيكا كاليفورنيا، إعادة تطوير الصين وجيش التحرير الشعبي: الاستراتيجية العسكرية واستراتيجية الأمن القومي ومفاهيم الردع والقدرات القتالية، 2016، ص 33.

[3] Zhuang Congyong, " Properly and Prudently Handle Sea and Air Contingencies"(Wentuo Chuzhi Haikong Tufa Qingkunagl, Peopl's Navy (Renmin Haijun), February 9, 2015

[4] Michael. D. Swaine China Domestic Change and foriegn Policy(RAND, 1995), pp 03-04.

[5] حكيمي توفيق، " **الحوار النيوو اقعي- النيوليبيرالي حول مضامين الصعود الصيني**"، *رسالة ماجيستر، الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام*، 2007-2008، ص ص 55-

عقائدي محض لكي يكتسب شيئا من الشرعية والقبول الدولي، وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذه الإيديولوجيات أصبحت أداة الاستراتيجية غير المباشرة التي تنتهجها بعض القوى العظمى في المجتمع الدولي، وتحولت إلى وسيلة فعالة من وسائل حرب الدعايات الموجهة وعمليات التشهير السياسي والتحريض ضد الانظمة الحاكمة.

هذا المناخ الايديولوجي بكل ضغوطه ومؤثراته، لم تكن الصين بمنأى عنه، اذ اتسمت استراتيجيتها بصبغة ايديولوجية ربما أكثر تشددا من الاتحاد السوفيتي وخصوصا في المرحلة الأولى من الحرب الباردة وإلى الحد الذي اتهم فيه الصينيون السوفييت بخروجهم على الماركسية- اللينينية عند تبنيهم لسياسة التعايش السلمي، كما تبنوا مفاهيم تصب في عقيدتهم السياسية وبنائهم الايديولوجي كمفهوم الجيش العقائدي، وإمكاني خوض حروب شعبية ضد القوى الامبريالية، ولم يحدث الانفراج في العلاقات الصينية- الأمريكية إلا مع مطلع السبعينيات من القرن العشرين.

لم يعن تأكيد هذه الفلسفة على أولوية السياسة الداخلية على الخارجية والانكفاء على الذات فقط، بل دعت أيضا إلى الاستعداد للأخطار الخارجية، وكان مبدأ " **اجعل نفسك لا تقهر**"، الذي سنه صن تزو، يقضي باعتماد الصين على جوانب ثابتة من القوة الداخلية والهيبة الخارجية، التي تتجاوز المظهر العسكري[1]، لذلك اتخذت الامبراطوريات الصينية المتعاقبة سياسة فرض الأمن وتثبيته في المناطق المحيطة بصفة عامة، لأسباب دفاعية متعلقة بحماية الداخل الصيني، وليس لأغراض التوسع وفرض الهيمنة الإقليمية، وبذلك ظل مبدأ الانعزالية(أولوية الداخلي على الخارجي) السمة البارزة للسياسة الخارجية الصينية تجاه المحيط والأطراف، حتى سنة 1949 تاريخ تأسيس جمهورية الصين الشعبية.

وبالنسبة للصين، التي اعتقد البعض أن بإمكانها أن تكون القوة المرشحة لتؤدي دور البديل الأيديولوجي ، إن فرص اختبارها أثبتت عدم فعاليتها في هذا الميدان، ولعل سبب ذلك يعود إلى جملة عوامل منها: أن الصين لا تمثل دولة استقطاب ايديولوجي، ونتج عن هذا، أنها لا تملك مقومات الانتشار العقائدي، أو القدرة على إدامة صراع أيديولوجي تشكل دول العالم النامي ساحته الرئيسية.

وبسبب من عدم توافر هذه الخاصية، فإن الصين تفتقر إلى الولاءات السياسية والانتشار الايديولوجي في مناطق عديدة من العالم، هذا ما أضعف الصين على الانتشار العقائدي، ضعف أساليبها الثقافية، ومحدودية أدواتها الدعائية المؤثرة كما كان السوفييت يتميزون باستخدامها وتوظيفها، يضاف إلى ذلك ضعف قدرة الصين على تأمين الدعم العسكري وتوظيف الأدوات الاقتصادية والمالية في مجال الترغيب والترهيب، كما كان يفعل السوفييت في مناطق عديدة من آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية.

فضلا عما تقدم، فإن البيئة الدولية والجمهور الدولي المخاطب لم يعد كل منهما مهيئا لتقبل الأفكار الدعائية والعودة إلى أجواء الحرب الباردة، فالقضية المثارة الأن لا تكمن في الكيفية التي يمكن بها الأحد النظامين أو الفلسفتين أن ينتصر على الأخر بعد أن زال الاتحاد السوفيتي، بعد أن أخذ الشك يطعن بمصداقية القدرة على بناء مجتمعات شيوعية وصولا إلى عالم المثالية على وفق قياسات النظرية الماركسية التي عجزت عن تأمين متطلبات الانتقال غلى الحالة التي حاولت أن تبرهن فيها صحة الفروض التي انطلقت منها.

[1] Qin , Xavier, Introduction à la Pensée Stratégique Chinoise Traditionnelle : Principes Anciens et A.56pplication actuelles, In Https://Bit.Ly/3nddzo5. 14/07/2022.

4 . معالم العقيدة الأمنية الصينية في الاستراتيجية الصينية

من مظاهر العقيدة الأمنية للدولة الصينية الحفاظ على وحدة أراضي الصين, واعتبار ذلك واحدا من أهداف الصين لصيانة أمنها الوطني، ومع أهمية هذا الهدف، فإن القيادة الصينية تؤكد أنها لن تكون الطرف البادئ باستخدام القوة العسكرية لحل النزاعات على مناطق الحدود مع الدول المجاورة بغية التفرغ لمشكلات تعدها القيادة الصينية أكثر إلحاحا كمشكلة تايوان وتوطيد أقدام الوجود الصيني في بحر الصين الشرقي والجنوبي، ومعالجة قضية جزر سبراتي وحقوق التنقيب عن النفط في المناطق البحرية المتنازع عليها هناك[1].

إلا أن القيادة الصينية، أظهرت في مرحلة ما بعد ماو قدرا لا بأس به من المرونة والتسامح على مستوى الممارسة العملية وأساليب السلوك تجاه تايوان. فقد فتحت الباب مبكرا لمشاركة رؤوس أموال من هونج كونج، قبل عودتها إلى الوطن الأم، ثم تايوان في استثمارات ضخمة، بما فيها استمارات بالمناطق الحرة التي نشأت في الصين في الثمانينيات من القرن الماضي، كما حدثت لقاءات اقتصادية وتجارية وفنية على عدة مستويات بين الطرفين في عدة مناسبات[2].

يمتاز الموقع الجغرافي للصين خمسة عشرة دولة جارة في البر وست دول في البحر، ولما كان من الصعوبة جمع كل هذه الدول المجاورة للصين في اتفاقية عامة واحدة، وذلك بسبب أن المشكلات القائمة بينها وبين هذه الدول تختلف من طبيعتها من دولة إلى أخرى فإن الصين اعتمدت مبدأ التعايش السلمي واتفاقيات الأمن والتعاون الثنائية، وهو المبدأ الذي يحكم علاقتها مع العديد من الدول المجاورة، وتتطلع الصين ضمن الزمن القريب والبعيد لتقديم المزيد من الدعم إلى الدول المجاورة، تأسيسا على قواعد التعاون الأمني الثنائي، وانطلاقا من هذه الرؤية انصرفت الصين إلى إعادة ترتيب علاقاتها مع الهند، وكان لهذا التطور مزايا إيجابية لكل من الطرفين، فالتقارب خفف من حدة التوترات والخلافات الحدودية التي كانت الصين تعتقد أن الهند طرفا فيها وسبب في إثارتها، وبالتالي هناك قناعات قيادية بأن سياسات التقارب يمكن أن تحقق منافع اقتصادية مشتركة بفتح سوق اقتصادية مشتركة تجارية يمكن أن تحقق دورا فاعلا في النشاط التجاري والاقتصادي الإقليمي وبما يعود بالمنافع لكلا البلدين[3].

ومن مظاهر العقيدة الأمنية الصينية الاتفاق ما بين الصين وروسيا في 25 أبريل 1996 وقعت شراكة استراتيجية للقرن الحادي والعشرين قائمة على أساس المساواة والثقة والتنسيق المشترك، وقد نص الاتفاق على جملة قضايا أمنية من بينها عدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل من البلدين[4]، ويشير هذا المطلب إلى إقرار من جاب روسيا بسيادة الصين على أراضيها، وأن كلا من تايوان والتبت جزءا لا يتجزأ من الأراضي الصينية، وبالتالي إذا استخدمت الصين القوة العسكرية في حال تدخل الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب تيوان، فإن هذا الأمر يحتمل أن يجر روسيا لتقف إلى جانب الصين لأن التدخل الأمريكي يعد تدخلا خارجيا في شؤون القارة الآسيوية وبذلك تكون الصين قد أمنت جانب روسيا في المسائل

---

[1] تقع جزر سبراتلي في بحر الصين الجنوبي، هي أكثر مناطق النزاع قابلية للتفجير في منطقة شرق آسيا، إذ يتنازع عليها كل من الصين وفيتنام وبروناي وماليزيا وتايوان والفليبين.

[2] وليد عبد الناصر، ماذا بقي من تأثير ماو في صين اليوم، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 132، القاهرة، ابريل 1998، ص 85.

[3] عبد القادر محمد فهمي، مرجع سبق ذكره، ص ص 293-294.

[4] صحيفة الرأي الأردنية، 27-أبريل- 1996.

الحدودية والإقليمية وكذلك تكون قد أمنت جانبها في حال تعرض الصين لعمليات عسكرية قد تلجأ اليها الولايات المتحدة الأمريكية.

وبالتالي عالم اليوم يقوم على المنافسة بين أطرافه ولا سيما في الجانب الاقتصادي ولذلك حرصت الصين على بناء بيئة أمنية إقليمية مستقرة تساعدها على تحقيق النمو الاقتصادي، والاستمرار بعملية التحديث وفقا لخطوط براغماتية عملية، فضلا عن اعتماد استراتيجية صينية جديدة تقوم على مبادئ واضحة لتعزيز موقع الصين العالمي كقطب سياسي واقتصادي يساعد على إعادة التوازن في العلاقات الدولية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، ولكسر استراتيجية الاحتواء السياسي والاقتصادي الموجهة ضدها، ومما ساعد في ذلك، إن العامل الاقتصادي أصبح له دورا بارزا في تحديد مراكز القوة في النظام الدولي، لاسيما بعد تراجع دور المتغير العسكري في العلاقات الدولية، ومن هنا برز إلى الساحة الدولية العامل الاقتصادي كأساس مهم لبيان قوة الدولة في ظل المتغيرات الدولية الجديدة[1].

لقد انطلقت الصين من استراتيجية قناعة مفادها، إن المتغيرات الدولية بعد الحرب الباردة فرضت بروز اهتمامات جديدة على صعيد العلاقة بين القوى الكبرى في النظام الدولي، تمثلت في دعم القاعدة الاقتصادية والتكنولوجية، مما أدى إلى ظهور مفهوم الاعتماد المتبادل والترابط بين الدول، ليصبح هذا الترابط مقوما من مقومات القوة التي لم تكن موجودة في حسابات القوة التقليدية، وإحدى الخصائص التي يتميز بها عالم اليوم هو كونه عالم تتشابك في المصالح وتتنوع فيه الحاجات، وتتداخل إلى درجة أوجدت نوعا من الاستحالة في أن تعيش وحداته بمعزل عن الاعتماد على الآخرين، و لاشك ان هذه الرؤية الصينية إنما تعد جزءا لا يتجزأ من الدبلوماسية الأمنية الجديدة التي تتبعها الصين تجاه القضايا العالمية، والتي تنطلق من أن النزعة العامة للشؤون الدولية تتجه صوب السلام والتطور، وتنامي العولمة الاقتصادية وتعددية القطب وحلحلة عامة للتوترات. وفي هذا الصدد فقد حث الرئيس الصيني الأسبق "**دنجزياوينج**" الحكومة الصينية أواخر عام 1993 على التعامل مع الإدارة الأمريكية وفقا مبدأ التوافق لا التعارض بقوله: " زيدوا الثقة، وقللوا المشكلات، طوروا التعاون، وتجنبوا المواجهة"[2].

5 . القوة العسكرية و أثرها على الاستراتيجية الصينية

رغم أن الصين تمثل قوة نووية، فإن الفكر الاستراتيجي الصيني لم يطور عقيدة عسكرية أو مذهبا قتاليا تربط من خلاله قوتها النووية بمصالح أمنها القومي على المستوى العالمي، وبما يؤهلها لاستخدام تلك القوة في التصدي لأنماط من المجابهات، نووية كانت أو تقليدية خارج حدودها الإقليمية، كما طورها الفكر الاستراتيجي الأمريكي أو الفكر الاستراتيجي السوفيتي سابقا، ففي الوقت الذي جادل فيه الفكر الاستراتيجي الأمريكي على الحرب النووية الشاملة، والقدرة على الرد بضربة انتقامية، والقدرة على خوض محدودة تدار بأسلحة تكتيكية نووية أو تقليدية، لكن بقي الفكر الاستراتيجي الصيني غير مكتمل الشروط أو غير واضح المعالم لمجادلة هذه الأنماط من المجابهات مع الولايات المتحدة الأمريكية.

تعتمد الصين في استراتيجيتها على مجموعة من المبادئ التي تسميها بالتوجيهية العسكرية لتخطيط وادارة واستخدام وتنمية القوات المسلحة، وهذه المبادئ تم استخلاصها من ادراك الصين لبيئتها الأمنية وطبيعة الحروب الحديثة في ظل

---

[1] سليم كاطع علي، الصين وتوظيف القوة الناعمة..سياسة ما بعد الحرب الباردة، على الموقع الإلكتروني، أطلع عليه يوم 14-03-2020: http://mcsr.net/news210

[2] المرجع نفسه.

عصر المعلوماتية، وإضافة من عمليات التحديث العسكري الصيني وعملية التحول من فكرة التدريب على الحرب إلى فكرة الانتصار الحتمي فيها، وجوهر هذه المبادئ هو استخدام مبدأ الدفاع الفعال عن الصين وعدم التدخل في الحروب الخارجية إلا في الحروب التي تمس الأمن القومي الصيني وتمس سيادة الصين[1].

من أهم مصالح الأمن القومي الصيني هو خشيتها من عودة اليابان كقوة عسكرية، وقد تنامت هذه الخشية من مواريث تاريخية كثيرة، بسبب الفظائع التي مارستها اليابان تجاه الصين، ويبقى ذلك الموقف هو محور التصور الصيني تجاه اليابان اليوم، لذلك تضع بكين نصب أعينها هدفا رئيسيا هو منع اليابان من أن تصبح قوة منافسة، وتلعب الولايات المتحدة الأمريكية دورا مهما في هذه المعادلة، كونها أحد العوامل المقيدة لعودة العقيدة العسكرية اليابانية[2]. إذ أن العلاقات الصينية اليابانية تتأثر بنمط العلاقات الأمريكية مع الجانبين، فالتقارب الأمريكي الياباني يخيف الصين من اشتراك اليابان مستقبلا، في تطبيق استراتيجية الاحتواء إزاء الصين، بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، وقد تعززت هذه المخاوف بالاتفاق الأمني في 1996، تناولت موضوع مساعدة اليابان على بناء منصات دفاع صاروخي[3].

إن محاولة الصين لامتلاك تكنولوجية عسكرية هو هدف دائم ومستمر لسياستها الخارجية والأمنية، كما هو معلوم فإن قوة الجيوش لم تعد تقاس بالعدد فحسب، فرغم العدد الهائل للجيش الصيني إلا أن الصين تتجه إلى بناء جيش عصري ذو كفاءة عالية، ومجهز بأحدث التكنولوجيا العسكرية، وقد اعتمدت الصين وبشكل كبير على موسكو لتزويدها بحاجاتها من السلاح، خاصة السلاح البحري والجوي، وقد زاد هذا التعاون مع انشاء منظمة شنغهاي للتعاون سنة 2001 وتوقيع معاهدة الدفاع المشترك ضد الإرهاب[4].

وفي ضوء ما تقدم، يمكن القول إن محدودية قدرات الصين في ميدان التسلح النووي لا تؤهلها لأن تتبوأ مكانة القوة العظمى المتفوقة عسكريا على الصعيد العالمي، ومن ثم لم يكن باستطاعتها أيضا أن تطرح نفسها قوة عظمى بديلة للاتحاد السوفيتي ومناظرة للولايات المتحدة الأمريكية. صحيح أن الصين تتطلع إلى الارتقاء بقدراتها العسكرية إلى المستوى الذي يؤمن لها حماية ذاتية ضد احتمالات هجوم قد يشن ضدها من قبل قوى خارجية لكنها لا تسعى، من ناحية أخرى، إلى توظيف التفوق العسكري كأداة للضغط والمساومة من أجل الحصول على مكاسب سياسية ذات أبعاد ومضامين عالمية، حيث بقي التوظيف السياسي لقدراتها محصورا بإطار أمنها الوطني ومصالحها الإقليمية[5].

6 . أولويات الاستر اتيجية الأمنية الصينية في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية الراهنة.

تحددت أولويات استراتيجية الصين الأمنية في النقاط التالية:

1 . التوحيد السلمي لأراضي الوطن الأم، وقد عدت القيادة الصينية أن تحقيق هذا الهدف يحتل التزاما ثابتا لا يمكن الحياد عنه وهذا يعني أمرين: أولهما تأكيد الأمن الوطني الصيني بكل ما يرتبط به على الصعيد الإقليمي، وثانيهما أن تحقيق الأمن الوطني الصيني سيكون بالوسائل السلمية، ومع ذلك فإن التأكيد لا ينفي احتكام القيادة الصينية إلى الوسائل

---

[1] فوزي حسن حسين، مرجع سبق ذكره، ص 85.

[2] مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، توازن القوى في جنوب آسيا(أبو ظبي: 2001)، ص 105.

[3] وليد عبد الحي، **المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978-2010** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث، 2000)، ص 163.

[4] هدى ميتيكس وآخرون، **قضايا الأمن في آسيا** (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 2004)، ص 120.

[5] عبد القادر محمد فهمي، مرجع سبق ذكره، ص 301.

العسكرية إذا ما شعرت أن أهدافها الاستراتيجية المرتبطة بوحدة وسلامة أراضيها معرضة للتهديد من قبل قوى خارجية. وهذا ما حصل حين استنفرت الصين قواتها العسكرية وقامت باستعراض كبير للقوة حين طورت الولايات المتحدة الأمريكية سياستها تجاه تيوان في مارس 1996، الأمر الذي أدى إلى أن تشعر القيادة الصينية بأن التغيير في التوازن العسكري لن يكون لصالحها، وأنه سيشجع الاتجاهات الاستقلالية في تايوان.

2 . الحفاظ على وحدة أراضي الصين، واعتبار ذلك واحدا من أهداف الصين لصيانة أمنها الوطني. ومع أهمية هذا الهدف، فإن القيادة الصينية تؤكد أنها لن تكون الطرف البادئ باستخدام القوة العسكرية لحل النزاعات على مناطق الحدود مع الدول المجاورة. والغاية التي تسعى اليها القيادة الصينية تجنب النزاعات الحدودية المسلحة مع الدول المجاورة بغية التفرغ لمشكلات تعدها القيادة الصينية أكثر إلحاحا كمشكلة تايوان وتوطيد أقدام الوجود الصيني في بحر الصين الشرقي والجنوبي ومعالجة قضية جزر سبراتلي* وحقوق التنقيب عن النفط في المناطق البحرية المتنازع عليها هناك، وعلى الرغم من أن الصين قد تمكنت من إعادة جزيرة هونج كونج* للوطن الأم، فإن الهم الرئيسي المتبقي هو إعادة توحيد تايوان مع الصين الشعبية، ولبلوغ هذه الغاية لم يظهر قادة الصين أي استعداد للتنازل فيما يخص الوسائل الجوهرية والأهداف الاستراتيجية.

3 . تعتمد الاستراتيجية الأمنية للصين على إقامة علاقات صداقة وحسن جوار مع الدول المحيطة بها، ففي ظل ظروف ما بعد الحرب الباردة أصبح الواقع يحتم على الصين أن تجعل من أولويتها الاستراتيجية تطوير علاقات تعاون أمني ثنائي وعلاقات حسن جوار مع الدول المجاورة، وتأسيسا على ما تقدم، يبدو أن الصين عازمة على تطوير آليات التعاون متعدد الأطراف في القرن الحادي والعشرين بعد تنامي قدراتها الاقتصادية والعسكرية، والاضطلاع بمهام الأمن الإقليمي مع قوى أساسية، وهو الأمر الذي تعده الصين أحد مهام توجهاتها الاستراتيجية المستقبلية. وربما تطلب الأمر ان تدعم الصين فكرة عدد من الآليات الأمنية والفرعية في المنطقة تكون دوائرها متعددة: الأولى في شمال شرقي آسيا، والثانية جنوب شرقي آسيا، والثالثة جنوبي القارة الآسيوية، والأخيرة في آسيا الوسطى. والاقتصادي في آسيا الوسطى، حيث سعت السلطات إلى طمأنة الشركاء الآسيويين، معربة عن أنه بالرغم من محورية المنطقة في الرؤية الصينية، إلا أنها خطط الهيمنة لا تقع ضمن أولوياتها الخارجية، بل على العكس عملت الصين على ، تنقل صورة البلد المسؤول عن خلق بيئة إقليمية سلمية تفضي إلى تبادلات متنوعة ومكاسب عادلة، في ظروف قائمة على احترام مبادئ التعايش السلمي[1].

4 ـ المذهب العقلاني المتجذر بعمق في الثقافة الاستراتيجية الصينية، والتي ترى أن العلاقات الانسانية في العالم تبنى ضمن نظام تراتبي، وعلى السلطة التي تحكم أن تولي اهتمامها للحفاظ على التجانس والوحدة الداخلية قبل الانسياق نحو التعامل مع الخارج بوصفه محيطا مليئا بالبرابرة، الذين ينتظر منهم أن يخضعوا للصين كونها تتربع على الهرم النظمي الاقليمي[2].

---

* تقع جزر سبراتلي في بحر الصين الجنوبي، وهي أكثر مناطق النزاع قابلية للتفجير في منطقة شرق آسيا، إذ يتنازع عليها كل من الصين وفيتنام وبروناي وماليزيا وتايوان والفلبين.

* عادت هونج كونج إلى السيادة الصينية في مطلع يوليو 1997.

[1] الدسوقي نهى وآخرون، **الجمهوريات الإسلامية في أسيا الوسطى والقوقاز بين الأهمية والتنافس الدول**(أمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2018)، ص 266.

[2] منصور عماد، السياسة الخارجية الصينية من منظار الثقافة الاستراتيجية، **مجلة سياسات عربية**، ص ص 26-46.

وبالتالي، مكّن الصعود السلمي كمبدأ موجه للسياسة الخارجية الصينية، من ممارسة بكين للقوة الناعمة الذكية في طريق صعودها، واتبعت عبر دبلوماسيتها عامة مركبة، بين سياسة خارجية دفاعية قائمة على تطوير وتنويع المكاسب، كما ساهم الطرح المتكرر لمفاهيم الظهور السلمي والتنمية السلمية، بأن تصبح الصين جزء من المشهد السياسي والدبلوماسي.

ويتضح لنا في ضوء ما تقدم، أن سياسات الصين الأمنية ضمن حدود بيئتها الإقليمية تسعى إلى أن تصبح بكين محورا للأقاليم، بغض النظر عن وجود أي قوى أخرى ذات مصالح في هذه المنطقة الحيوية من العالم. بالإضافة إلى ذلك، تعد الصين أن تنامي قدراتها القومية واضطلاعها بمهام حماية الأمن الإقليمي من بين مهامها المستقبلية، وهي المهام التي لا يمكن تنفيذها ما لم تصبح القوة العسكرية الصينية كافية وقادرة على حماية عمليات وآليات تحويل كل ذلك إلى واقع عملي، بعد أن تكون الصين قد أمنت قاعدة اقتصادية وسياسات تنموية تعينها على إنجاز متطلبات سياستها الدفاعية على نطاق واسع في مطلع القرن الحادي والعشرين.

خاتمة

في إطار السياسة الدولية يظهر أن الصين تمضي بخطى ثابتة، تحكمها المصلحة والوعي الجيوسياسي الجديد، فاتخذت استراتيجية أمنية شاملة محورها تطوير الحوار مع دول الجوار والدول الكبرى، وتفضيل البعد البراغماتي عن البعد الإيديولوجي، كاستراتيجية تتبعها مع البيئة الإقليمية والدولية، وتحاول من خلال هذه الاستراتيجية الأمنية تجنب المواجهة والصراع المسلح بينها ودول الجوار والدول العظمى كالولايات المتحدة الأمريكية، وتحاول أيضا توسيع نفوذها في العلاقات الدولية عن طريق الانخراط في التكتلات الإقليمية الآسيوية كقمة شنغهاي، التي تضم روسيا والصين وبعض الجمهوريات الوسطى، وكذلك الانخراط في مجموعة البريكس التي تضم كلا من الصين والهند وروسيا وجنوب إفريقيا والبرازيل ما سيوفر للصين إقليما مؤثرا. ومما لا شك فيه أن المتغيرات الإقليمية والدولية يضاف إلى جانبها جملة متغيرات إقليمية أسهمت في إعادة تعريف الاستراتيجية الصينية، هذا إذ لم تكن أسهمت فعلا في إعادة بنائها على أسس وتصورات جديدة.

وبالتالي أصبحت الصين تعتمد في إطار علاقاتها مع الدول على استراتيجية الدبلوماسية الاقتصادية أو ما يعرف بالقوة الناعمة لتحقيق أمنها الخارجي، وهذا من خلال تركيزها على الوسائل والأليات الاقتصادية الدبلوماسية وتفاديها لكل أنواع القوة العسكرية والضغط السياسي، وبالتالي اعتمدت الصين على الاقتصاد والتجارة في علاقاتها مع الدول وتجنبها للوسائل السياسية التي تركز عليها الدول الغربية، كالديمقراطية واحترام حقوق الانسان وفتح الاقتصاد وخصخصة الشركات العامة.

ومع ذلك، بالرغم من الجهود البارزة التي بذلتها الصين، من أجل الانخراط السلمي وانفتاحها الهادئ على دول العالم' إلا أن حضورها مازال غير كاف بالنظر إلى حجمها الاقتصادي المتعاظم وثقل منافسيها الجيواستراتيجي، وبالتالي فإن دورها ما يزال محدودا، فهي لا تعلو عن كونها مجرد جهة فاعلة واحدة بين عدة فواعل، في ظل وجود تعددية من حيث القوى الطامحة للعب دور مؤثر في المنطقة.

وما يمكن استخلاصه هو أن العقيدة العسكرية الصينية صيغت لتلبي سياسات دفاعية أكثر من كونها هجومية، وبالتالي لم تطور الصين مذهبا قتاليا يوكل إلى صفوف القوات المسلحة الصينية القيام بعمليات عسكرية في مناطق متباعدة من العالم، وذلك انطلاقا من طبيعة رؤيتها الأمنية الاستراتيجية، ومن أبرز توجهات الصين العسكرية بناء جيش أصغر لكنه

أفضل في إمكاناته وقدراته، وأدخلت عليه عدة اصلاحات بهدف تحويله إلى جيش محترف مهمته الدفاع عن البلاد ضد أي اعتداء خارجي، ولا يقوم بمهام التدخل والتورط في النزاعات في مناطق بعيدة خارج الحدود الإقليمية، وعلى هذا النحو تحددت الطبيعة القتالية للقوات المسلحة الصينية بتأدية مهام دفاعية ضمن حدودها الإقليمية .

وخلاصة لما سبق، يبدو أن الصين عازمة على تطوير آليات التعاون الأمني متعدد الأطراف في المستقبل بعد تنامي قدرتها الاقتصادية والعسكرية، والاضطلاع بمهام الأمن الاقليمي مع قوى أساسية، وهو الأمر الذي تعده الصين أحد مهام توجهاتها الاستراتيجية الأمنية المستقبلية، وحرصها على تجنب التورط في المنازعات والخلافات الدولية، وتأكيد ضرورة حلها بالطرق والأساليب السلمية، والابتعاد عن سياسات سباق التسلح ونشر الأسلحة النووية نظرا إلى ما تنطوي عليها من معضلات وبخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

المراجع

- باكير علي محمد حسين، "مستقبل الصين في النظام العالمي الجديد : دراسة في الصعود السلمي والقوة الناعمة"، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة بيروت العربية، 2016، ص 26.
- بوسكين سليم، تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري 2010-2014، مذكرة ماجستير غير منشورة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2015،
- حكيمي توفيق، " الحوار النيوواقعي- النيوليبيرالي حول مضامين الصعود الصيني"، رسالة ماجيستر، الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام، 2007-2008،
- خليل حسين، حسين عبيد، الاستراتيجيا: التفكير والتخطيط الاستراتيجي استراتيجيات الأمن القومي، الحروب واستراتيجية الاقتراب غير المباشر،ط1 (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2013)،
- الدسوقي نهى وآخرون، الجمهوريات الإسلامية في أسيا الوسطى والقوقاز بين الأهمية والتنافس الدول(ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2018)،
- زلماي خليل سعد، التقييم الاستراتيجي، (أبوظبي : مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1996)،
- سليم كاطع علي، الصين وتوظيف القوة الناعمة..سياسة ما بعد الحرب الباردة، على الموقع الإلكتروني، أطلع عليه يوم 14-03-2020 http://mcsr.net/news210
- صحيفة الرأي الأردنية، 27-أبريل- 1996.
- عبد القادر محمد فهمي، المدخل إلى دراسة الاستراتيجية، ط1(الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2010)،
- عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا، الحلف الأطلسي (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005)،
- العفوري مداليا هاشم، " مستقبل التنافس الدولي على النفط في منطقة بحر قزوين"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية، الأردن، جامعة اليرموك، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، ص 74.
- فوزي حسن حسين، الصين واليابان ومقومات القطبية العالمية، ط1(بيروت: دار المنهل اللبناني، 2009)،

- قوي بوحنية، وأخرون، سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية(عمان: مكتبة ودار الحامد للنشر والتوزيع، 2015)،
- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، توازن القوى في جنوب آسيا(أبو ظبي: 2001)،
- منصور عماد، السياسة الخارجية الصينية من منظار الثقافة الاستراتيجية، مجلة سياسات عربية، العدد 21، ص ص 26 . 41.
- منصور عماد، السياسة الخارجية الصينية من منظار الثقافة الاستراتيجية، مجلة سياسات عربية، ص ص 26-46.
- منير شفيق، علم الحرب (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1972)،
- مؤسسة RAND سانتا مونيكا كاليفورنيا، إعادة تطوير الصين وجيش التحرير الشعبي: الاستراتيجية العسكرية واستراتيجية الأمن القومي ومفاهيم الردع والقدرات القتالية، 2016، ص 33.
- نبيل سرور، الصين والتحولات الدولية وحماية تجربة الإصلاح الاقتصادي، مجلة الدفاع الوطني، العدد 91، 2015، على الرابط الإلكتروني: https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/
- هدى ميتيكس وآخرون، قضايا الأمن في آسيا (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 2004)،
- وليد عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978-2010 (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث، 2000)،
- وليد عبد الناصر، ماذا بقي من تأثير ماو في صين اليوم، مجلة السياسة الدولية، العدد 132، القاهرة، ابريل 1998،
- B.H.L. Har, strategy, The Indirect Approach, London, Faber, 1996,.
- John Granett, Strategies studies and its Assumptions, in Contemporary strategy, London : Groom helmeted.
- Karl.von Clausewitz, onwar,Translated by,J.J. Graham, 1908, London:Routledge, 1966,
- Michael. D. Swaine China Domestic Change and foriegn Policy(RAND, 1995.
- Qin , Xavier, Introduction à la Pensée Stratégique Chinoise Traditionnelle : Principes Anciens et A.56pplication actuelles, In Https://Bit.Ly/3nddzo5. 14/07/2022
- Xi Jinping Meets Venezuela President chavez, ‘’ Xinhua, February 9,2009.
- Zhuang Congyong, ‘’ Properly and Prudently Handle Sea and Air Contingencies’’(Wentuo Chuzhi Haikong Tufa Qingkunagl, Peopl’s Navy (Renmin Haijun), February 9, 2015

تقييم الثورات العربية

أحمد أهل السعيد، طالب باحث بسلك الدكتوراه في العلاقات الدولية، جامعة محمد الخامس، المغرب.

ahmedahlessaid@gmail.com

ملخص

يسعى المقال إلى تسليط الضوء على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي أدت إلى اندلاع الثورات العربية، كما يبين دور الولايات المتحدة والإعلام قطري في إدارة الثورات العربية، مع إبراز الصراعات الدولية والاقليمية التي اندلعت بسبب الثورات العربية، بالإضافة إلى تقييم الثورات العربية على جميع المستويات.

كلمات مفتاحية: الثورات العربية، الشرق الأوسط، الإعلام، الثورات الملونة.

Evaluation of the Arab revolutions

Abstract

The article seeks to shed light on the social and economic conditions that led to the outbreak of the Arab revolutions. It also shows the role of the United States and the Qatari media in managing the Arab revolutions, highlighting the international and regional conflicts that erupted due to the Arab revolutions, in addition to evaluating the Arab revolutions at all levels.

Keywords: Arab revolutions, the Middle East, media, color revolutions.

مقدمة

أدت الأوضاع العربية المزرية إلى اندلاع الثورات العربية، مما شجع تدخل الولايات المتحدة لإدارتها لتحقيق مشروع الشرق الأوسط الجديد. كما لعب الإعلام القطري دورا مهما في توجيه الثورات العربية لتحقيق مصالح قطر الإقليمية.

شكلت الثورات العربية سنة 2011، حدثا مهما في الشرق الأوسط، حيث سعت كل القوى الدولية والإقليمية لإدارتها لتحقيق مصالحها في الشرق الأوسط. وبهذا أصبحت الثورات العربية الشرارة التي أوقدت الصراعات الدولية والإقليمية في الشرق الأوسط.

أثناء اندلاع الثورات العربية، غيرت الولايات المتحدة سياستها لتواكب الموجة لإسقاط الأنظمة المعادية، وإقامة أنظمة جديدة حليفة. لكن هذه السياسة واجهت معارضة من قبل القوى الدولية والإقليمية الصاعدة، المتمثلة في روسيا وإيران وسوريا . تعارض المصالح بينهما، جعل القوى الدولية والإقليمية تدخل في صراعات مختلفة، وكان الشرق الأوسط هو الساحة المناسبة لذلك. ومن ينتصر في هذا الصراع هو الذي سيشكل الشرق الأوسط الجديد.

وهو ما يدفعنا إلى طرح الإشكالية التالية:

كيف استغلت الولايات المتحدة الثورات العربية لتحقيق مشروع الشرق الأوسط الجديد؟.

للإجابة عن هذه الإشكالية سنقسم هذه الدراسة إلى مطلبين:

المطلب الأول: دوافع الثورات العربية

المطلب الثاني: الثورات العربية والشرق الأوسط الجديد

المطلب الأول: دو افع الثورات العربية

أدى تداخل مجموعة من الاعتبارات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية إلى اندلاع الثورات العربية (الفقرة الأولى). لكن الإعلام القطري (الفقرة الثانية) والولايات المتحدة استغلى هذه الثورات لإدارتها في إطار مصالحهما (الفقرة الثالثة).

الفقرة الأولى: أوضاع الدول العربية

كانت الدول العربية تعيش أوضاعا اقتصادية واجتماعية صعبة، حيث انخفض متوسط دخل الأسرة السنوي بين أفقر الأسر في المنطقة العربية من 4600 دولار في السنة في عام 2008 إلى 4100 دولار في عام 2012. وخلال الفترة نفسها ارتفع المؤشر المقابل بين أغنى الأسر من 29900 دولار إلى 33600 دولار. يبدو أن أغنى العائلات العربية تكسب ما يزيد على 25 % أكثر من أغنى الأسر في بلدان أخرى متوسطة الدخل. ويظهر الاتجاه خلال أعوام 2008-2012 أيضا أن الفجوة في الدخل بين أغنى الأسر وأفقرها مماثلة في البلدان العربية لما هي عليه في بلدان الدخل المتوسط، حيث يتراوح معدل متوسط دخل أغنى الأسر إلى ما هو لدى أفقر الأسر من 6.5 إلى 8.2 في البلدان العربية، ولكنه من 9.2 إلى 11.4 في بلدان المتوسط. تمثل البطالة بين الشباب العربي 29 % من العالم. نسبة المنطقة العربية من التشرد 41 %[1].

يتضح لنا من خلال ما سبق، أن الدول العربية كانت تعيش أوضاعا مزرية اجتماعيا واقتصاديا، وعلى الرغم من نمو الاقتصاد المصري بخطى ثابتة منذ ثمانينيات القرن العشرين، فإن مصر كانت تفتقر إلى التوزيع العادل للثروات. ففي عام 2009، كان حوالي 32 مليون نسمة، من مجموع المصريين البالغ عددهم نحو 80 مليون نسمة، يعيشون على خط الفقر أو أدنى منه علما بأن خط الفقر محدد دوليا باثنين دولار يوميا، حيث يعتمد غالبيتهم على ما تقدمه الدولة من دعم للخبز والزيت[2].

هذه الأرقام مؤشر على أن الأنظمة العربية فشلت في تحقيق التنمية. هذه الأوضاع دفعت الشباب الهجرة إلى الخارج، في سنة 2008 حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فإن 20 مليون مهاجر من بلدان الجنوب يتوجهون إلى بلدان الشمال[3]. هؤلاء المهاجرون فيهم العديد من الأطر العلمية، وهي بمثابة الخدمات المجانية التي تقدمها دول العالم الثالث إلى الخارج.

تنفق الدول العربية على التعليم نسبة 4.9 % من الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي[4]. حصة الدول العربية من البحث العلمي 0.9 % من الإنفاق العالمي سنة 2011[5]. سجلت الدول العربية 99 براءة اختراع سنة 2008، بينما إسرائيل وحدها

[1] - تقرير التنمية الإنسانية العربية، الشباب وآفاق التنمية الإنسانية في واقع متغير، الأمم المتحدة، نيويورك، 2016، ص 24.

[2] - تقرير منظمة العفو الدولية، مصر تنتفض، أعمال القتل والاعتقال والتعذيب خلال ثورة 25 يناير، نيويورك، 2011، ص 13.

[3] - تقرير اليونسكو عن العلوم لعام 2010، الوضع الحالي للعلوم في مختلف أنحاء العالم، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، باريس، 2010، ص 11.

[4] - تقرير اليونسكو، التعليم العالمي لسنة 2007، معهد اليونسكو للإحصاء، منتريال، 2007، ص 11.

[5] - تقرير اليونسكو للعلوم حتى عام 2030، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، باريس، 2015، ص 10.

سجلت 1337[1]. خصصت الدول العربية % 1 من الناتج الداخلي الإجمالي للتعليم العالي[2]. وبدون البحث العلمي، لا يمكن لأي دولة أن تحقق أي تقدم. إن إهمال الدول العربية للتعليم هو الذي يفسر سبب تأخرهم علميا واقتصاديا وصناعيا.

يقدر الدين العام في مصر ب % 73.8 من إجمالي الناتج المحلي سنة 2009. الدين العام في ليبيا % 47 من إجمالي الناتج المحلي سنة 2009، الدين العام في تونس % 47.9 من إجمالي الناتج المحلي سنة 2009[3]. كانت الدول العربية مثقلة بالديون، من قبل المؤسسات المالية الدولية. مما دفع هذه المؤسسات التدخل في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية.

غالبا ما كانت المؤسسات المالية تفرض على الدول المقترضة شروط الخصخصة، والتخلي عن دعم القطاعات الاجتماعية. مما انعكس سلبا على مشروعية تلك البلدان، قال جون بركنز[4] "لعبة المساعدات الأجنبية لعبة مخادعة، فقد صنعت لتجعل الرئيس ثريا، وتثقل كاهل بلاده بالدين حتى تصبح تحت رحمة الولايات المتحدة ومجموعة شركاتها الاقتصادية، نقدم القروض للبلاد ونعرف تماما أنها لن تستطيع مسبقا سدادها، ونحن لا نريد في الحقيقة لهذه الدول أن تسدد ديونها، لأن عدم السداد هو ما يمنحنا النفوذ"[5].

وبالتالي، فإن أوضاع الأنظمة العربية المتأخرة في مختلف المجالات، أدى إلى سيادة شعور باليأس خاصة لدى الشباب العربي، وتراكم هذا الشعور عبر السنين، وفر الظروف المناسبة لقيام الثورات العربية، أي أن هذه الأخيرة هي انعكاس لفشل الأنظمة العربية في تحقيق التنمية. إن الثورات العربية هي نتاج وصول البنية السياسية العربية إلى النقطة المستعصية، حيث انتقل المجتمع العربي من التكيف إلى سياسة التغيير[6]. إن هذا الصراع الذي فجرته الثورات العربية هو صراع متعدد الأبعاد فهو صراع سياسي حول السلطة، وصراع اقتصادي حول الخيرات والمكاسب. وصراع فكري وثقافي حول مصير العالم[7].

الفقرة الثانية: دور الإعلام القطري في إدارة الثورات العربية

يعتبر الإعلام صانع الرأي العام، خاصة الإعلام المرئي الذي يعتمد على الصور والمشاهد التي تؤثر في لاشعور الجماهير، وتوجهها حيث تريد. بإمكان الإعلام أن يقنع الجماهير بما تريد سواء كان ذلك حقيقة أو خيالا. قال غوستاف لوبون "إن الانفعالات التحريضية المختلفة التي تخضع لها الجماهير، يمكنها أن تكون كريمة أو مجرمة، بطولية أو جبانة بحسب نوعية هذه المحرضات، لكنها سوف تكون دائما قوية ومهيمنة على نفوس الجماهير إلى درجة أن غريزة حب البقاء

---

[1] - تقرير اليونسكو للعلوم حتى عام 2030، المرجع نفسه، ص 20.

[2] - تقرير اليونسكو للعلوم حتى عام 2030، المرجع نفسه، ص 29.

[3] - تقرير صندوق النقد الدولي، التحول الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، دوفيل، 2011، ص 15- 16.

[4] - عميل السابق في وكالة الأمن القومي الأمريكي.

[5] - جون بركنز، اعترافات قرصان اقتصادي، اعترافات قرصان اقتصادي، ترجمة مصطفى الطناني عاطف معتمد، الطبعة الثانية، 2010، دار الطناني للنشر، 2010، ص 99- 136.

[6] - أمحمد المالكي، دور الثقافة السياسية في تفجير ثورات العربية، مؤلف جماعي: الاقتصاد، المجتمع، والعولمة، الطبعة الأولى، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، 2013، ص 80.

[7] - محمد سبيلا، الثورة كحلبة للصراع، مؤلف جماعي: ثورات الربيع العربي مخاطر الانتقال السياسي والاقتصادي، الطبعة الأولى، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، 2013، ص 24- 25.

نفسها تزول أمامها"[1]. حيث بإمكان الإعلام أن يقزم الأحداث الكبيرة، وبإمكانه أن يضخم الأحداث الصغيرة، والاختلاف كبير بين الأولى والثانية: فالأولى تؤدي إلى تهدئة الجماهير، بينما الثانية تؤدي إلى تحريضها.

قوة تأثير الإعلام على الجماهير، هو ما يعطي للإعلام سلطة لا تستطيع أي سلطة أخرى مضاهاتها، خاصة وسائل الإعلام الحديثة كوسائل التواصل الاجتماعي التي تنشر فيها أخبار في لحظة واحدة دون أي مراقبة. ثم كذلك هواتف وأدوات البرمجيات لنقل الصور ومقاطع الفيديو للأحداث على الأرض إلى وسائل الإعلام الدولية. وهذا بدوره ساعد في حشد الناس في البلدان العربية الأخرى، وأدى إلى دعم المغتربين وغيرهم في جميع أنحاء العالم، وساعد حركات المعارضة على اكتساب الشرعية والاعتراف العالمي [2].

استغلت قطر أهمية الإعلام للتأثير في الثورات العربية، خاصة قناة الجزيرة التي تمتلك قاعدة جماهيرية واسعة لدى الجماهير العربية. كان الإعلام القطري ينشر الأخبار عن سوريا عبارة عن سيل مطرد من قصص الفظاعات مثل البراميل المتفجرة، الأسلحة الكيميائية، وعمليات القتل بدم بارد، ووقوع ضحايا من الأطفال، حيث تشترك هذه القصص جميعها في أمرين: أولا أنها تلفيق يهدف إلى تصوير كل من رئيس سوريا وجيشها في أفق ارتكاب جرائم الحرب، والأمر الثاني أن هذه القصص كافة حين ندقق فيها، يتبين أنها تصدر عن جهات منحازة[3].

أما في مصر فقد كان الإعلام القطري يصور للرأي العام العربي أن جماعة الإخوان المسلمين ضحية الأنظمة العربية الاستبدادية، وأن الإخوان المسلمين هي المنقذ للشعوب العربية من الديكتاتورية في مصر والعالم العربي، ولم يكن هذا نقلا موضوعيا لواقع الأحداث، لأن جماعة الإخوان المسلمين لم تشارك في ثورة مصر إلا في نهايتها. وبالتالي، تحكم الجوانب السياسية والإيديولوجية لدولة قطر في أجهزة الإعلام القطرية، جعلها تتحول إلى الناطقة باسم وزارة الخارجية القطرية.

لعبت قناة الجزيرة دورا حيويا في إسقاط الأنظمة، وصناعة ثورات، وتبادلت الأدوار بين ما هو إعلامي وسياسي، ليس فقط على مستوى مصالح القوى القطرية السياسية والاقتصادية، وإنما على مستوى القوى الإقليمية والدولية، أصبحت تعتمد قناة الجزيرة، ومن ورائها حكومة قطر، مصدرا للمعلومات ولمعرفة توجهات الأحداث وتعقيداتها السياسية والأمنية، وممرا ضروريا لضمان مصالحها الحيوية في عالم عربي، ما بعد الثورات وقواها الإسلامية، عدو الغرب بالأمس[4].

أظهرت قناة الجزيرة الثوار على أنهم يقومون بعمل بطولي من أجل الحرية، وسيخلدهم التاريخ، كما خلد أبطال الثورة الفرنسية. وهذه الدعاية ساهمت في دعم وتوجيه الثورات العربية، بل هذه الوسائل هي التي جعلت الكثير من الأحداث المحلية تتحول إلى قضايا رأي عام عالمية. كما أنها هي التي ساهمت في نقل عدوى الثورة من تونس مرورا بمصر وليبيا إلى اليمن وسوريا. وهو ما أكده غوستاف لوبون قائلا "العدوى لا تتطلب الحضور المتزامن للأفراد في نقطة واحدة، بل يمكن

---

[1] - غوستاف لوبون، سيكولوجية الجماهير، ترجمة هاشم صالح، الطبعة الأولى، دار الساقي، بيروت، 1991، ص 64.

[2] -Iffat Idris, Analysis of the Arab Spring, GSDRC, 2016, on the following site: https://gsdrc.org/

[3] - تيم أندرسون، الحرب القذرة على سوريا، ترجمة ناهد تاج هاشم، الطبعة الأولى، مركز دمشق للأبحاث والدراسات، دمشق، 2016، ص 47.

[4] - علاء الدين بنهادي، مسار علاقة الولايات المتحدة وأوروبا بالعالم العربي: قراءة في تداعيات أحداث مفصلية 1991-2011، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال، الرباط، 2014- 2015، ص 263.

أن تنتشر عن بعد بتأثير من بعض الأحداث التي توجه النفوس في نفس الاتجاه وتخلع على الجماهير ميزاتها الخاصة، وبخاصة إذا كانت مهيأة لذلك "[1].

قامت الجزيرة بتغطية الثورات العربية بشكل مستمر دون انقطاع، تظهر فيها الثوار على أنهم يناضلون من أجل نيل الحرية، ساهمت هذه الدعاية في جلب التعاطف الإقليمي والدولي. وكلما زادت تغطية الأحداث، كلما تقوى الثوار، وضعفت الحكومات، وزاد التعاطف العالمي مع الثورات.

أعطت قناة الجزيرة لقطر نفوذا إقليميا مهيمنا على الثورات العربية، حيث أصبح حكام العرب يخشون أن تسلط عليهم هذه القناة لتحريض شعوبهم ضدهم. كما أنها كانت من أسباب توتر العلاقة بين قطر والعديد من الدول العربية التي اعتبرت طريقة بث الجزيرة للأحداث مبالغا فيه. وخاصة بعد ثورة 31 يونيو تطورت الأحداث من جديد في مصر، وأصبحت مادة إعلامية دسمة لبرامج الجزيرة، لكن التغطية الإعلامية في هذه المرة تجاوزت الحد الإعلامي لتصل إلى درجة التدخل في الشؤون الداخلية المصرية، وإبداء الرأي، والتحريض أيضا من جانب قناة الجزيرة ضد الجيش، ومواصلتها إعلان تأييدها للرئيس المخلوع محمد مرسي بشكل لا يمت للحياد الإعلامي بصلة[2]. وأصبحت أداة سياسية أكثر من كونها وسيلة إعلامية تخدم توجها إيديولوجيا معينا لخدمة أجندات قوى إقليمية معينة، وهذا أثر سلبا على سمعة قناة الجزيرة.

الفقرة الثالثة: التمهيد الأمريكي للثورات العربية

تقرير الأمن القومي الأمريكي لسنة 2002، قال إن "القتال والانتصار في الحرب على الإرهاب وتعزيز الحرية بوصفها البديل للاستبداد واليأس، وهما أولويات لا تتجزأ من السياسة الخارجية للولايات المتحدة، وبتقدم الحرية سيجعل ذلك أمريكا أكثر أمانا".

أكد تقرير لمجلس الأمن للاستخبارات الأمريكية في سنة 2009 "...أن شريحة الشباب الصاعدة والموجات السياسية المتجذرة في الشرق الأوسط والإمكانات الاقتصادية المحدودة من شأنها أن تجعل فلسطين واليمن وباكستان وأفغانستان عرضة لأخطار واضطرابات سياسية وأمنية. إن قنوات الاتصال السياسي مع الإسلاميين واستمرار الهوية الإسلامية العالمية، وجهود مواجهة العالم للحركات الإسلامية بعد الحرب الباردة و11 سبتمبر عززت من هيمنة حركات الإسلام السياسي على السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط، وذلك سيؤدي إلى دور أكبر للحركات الإسلامية، وسيتخلل هذه العملية اضطرابات سياسية واجتماعية تمتد حتى عام 2025. إن التحولات في الشرق الأوسط محفوفة بقدر من المخاطر وعدم اليقين السياسي. كما أنه ستكون هناك أدوار فاعلة للمنظمات غير الحكومية والقوى الشبابية وقطاعات الأعمال، والجيش في إدارة الثورات العربية...".

إن هذا التقرير يستشرف مستقبل الشرق الأوسط الذي سيعرف هيمنة حركات الإسلام السياسي، كما أن التقرير يشير إلى أن الأوضاع الاقتصادية والسياسية للدول العربية، ستكون سببا لاندلاع الثورات العربية، يكون فيها للمجتمع المدني والجيش الغلبة.

---

[1] - غوستاف لوبون، سيكولوجية الجماهير، المرجع السابق، ص 137.

[2] - شيماء الهواري، تأثير شبكة الجزيرة الإعلامية في الشأن العربي، مجلة الدراسات الإعلامية، المركز الديمقراطي العربي، العدد 1، برلين، 2018، ص 22.

يقول دانيال برومبيرغ رئيس معهد السلام الأمريكي: "...تعزيز الالتزام الأمريكي بدعم وتسريع عمليات التحول الديمقراطي التدريجي والحكم الرشيد في الشرق الأوسط والعالم العربي لأجل التصدي للتهديدات الإرهابية ولصنع السلام وإحلال الاستقرار. مشكلة الشرق الأوسط والعالم العربي هي أن الأنظمة العربية التي تتعاون بشكل وثيق مع الولايات المتحدة، هي أنظمة تنظر إليها شعوبها على نحو متزايد على أنها أنظمة غير شرعية وغير كفأة، وأنها أنظمة قمعية ومنفصلة عن تطلعات الشعوب. إذا أرادت الولايات المتحدة صيانة مصالحها الأمنية والاستراتيجية، فيتعين عليها دعم وتسريع عمليات التحول الديمقراطي واعتباره بندا أساسيا في سياستها الشرق الأوسطية، كي تصبح الأنظمة الحليفة لها أكثر تمثيلا وأكثر شرعية وكفاءة، كي يمكنها ذلك من مواصلة علاقاتها الاستراتيجية بالولايات المتحدة بشكل يحظى بالتأييد الشعبي. يجب توجيه الانتقادات العلنية من الإدارة الأمريكية لقادة النظام المصري أمام أي خطأ أو تقصير أو تأخير يحصل في تطبيق برنامج الإصلاح والتحول الديمقراطي، ويجب استخدام كل أدوات الضغط الخاصة والعامة، لأن هذا النظام وضع الولايات المتحدة على مدى ثلاثين عاما أمام خيار زائف بين استمراره في الحكم وبين استيلاء الإسلاميين على السلطة. إن تذرع النظام المصري والأنظمة العربية بمستلزمات عملية السلام التي فشلت لم يعد مقنعا ولم يعد مجديا للوقوف في وجه التحولات الديمقراطية. على الرئيس اليمني تقاسم السلطة والمسؤولية مع المعارضة لمعالجة التطرف المتزايد في اليمن وتفاقم التدهور الاقتصادي والأمني وتعقد الأزمات السياسية...".

معهد السلام الأمريكي المكلف بإدارة ملف الثورات العربية، يحث الإدارة الأمريكية على التخلص من الأنظمة الديكتاتورية بما فيها الحليفة، والإسراع في عملية التحول الديمقراطي. وفتح الطريق أمام الإسلاميين للوصول إلى السلطة، نظرا لاعتبارهم أكبر قوة منظمة ماليا وبشريا. وليس هناك أي إشكال في وصول الإسلاميين إلى السلطة، بشرط الحفاظ على مصالح الولايات المتحدة الاستراتيجية في الشرق الأوسط، المتمثلة في: ضمان تدفق البترول للولايات المتحدة، والحفاظ على أمن إسرائيل.

نظم مؤتمر بالدوحة تحت عنوان "الولايات المتحدة والعالم الإسلامي: الديمقراطية ضرورية للمصالح الأمنية الأمريكية" بتاريخ 10 فبراير 2010، هذه المؤتمرات تمهد الطريق لما يسمونه عملية التحول الديمقراطي في الشرق الأوسط، من خلال مساندة الثورات الشعبية، والضغط على الحكومات للتنحي عن السلطة لكي تجدد الولايات المتحدة صورتها أمام الشعوب العربية، مما سيعطيها سلطة غير مباشرة على الحكومات الجديدة.

المطلب الثاني: الثورات العربية والشرق الأوسط الجديد

قامت الولايات المتحدة بالعديد من المبادرات لتشجيع الشعوب العربية للثورة على الأنظمة العربية (الفقرة الأولى)، مما وفر الظروف المناسبة للصراع على الثورات العربية (الفقرة الثانية). لكن الثورات العربية أسقطت فقط الحكام، أما الأنظمة فقط بقيت على حالها، لذلك ما قامت به الشعوب العربية لم يكن ثورات وإنما انتفاضات (الفقرة الثالثة).

الفقرة الأولى: الثورات العربية وإعادة تشكيل الشرق الأوسط الجديد

قال جورج بوش "لقد أشعلنا نارا، تصل إلى روح كل الناس، نارا تدفئ كل من يلمس سلطتها، وتحرق كل من يعيق تقدمها، ويوما ما سنصل إلى الأماكن الأكثر ظلاما في العالم".

وجهة نظر الرئيس الأمريكي بوش للديمقراطية هي أن هذه الأخيرة يجب أن تطبق في الشرق الأوسط سواء بالقوة العسكرية أو بالفوضى الخلاقة التي جاءت بها كونداليزا رايس قائلة"...اليوم انضمت أخيرا أمم العالم إلى الولايات المتحدة لدعم قضية الحرية، إننا نقيس نجاحنا من خلال الثورات الديمقراطية التي أذهلت العالم بأكمله، الثورات النابضة بالحياة والورود والبرتقال والأرجوان والأرز. إن مصير الشرق الأوسط مرتبط بشكل وثيق بالانتشار العالمي للحرية، لقد انتهى هذا الاعتقاد بأن المنطقة تمتلك مناعة نوعا ما تجاه الديمقراطية. فمن خلال العمل مع شركائنا في مجموعة الثمانية الكبار تمكنا في الولايات المتحدة من أن ننشئ منطقة الشرق الأوسط على نحو أوسع، كمبادرة لبناء علاقات شراكة مع شعوب تلك المنطقة الساعيين لتحقيق حرية أكبر....".

ما ورد في خطاب كونداليزا رايس، ليس تصريحا سياسيا، بل يحمل الأسس التي تقوم عليها "النظرية العلمية للصدمة"، لأن تحقيق الشرق الأوسط الجديد يستلزم إسقاط الأنظمة التي تعرقل المشروع الأمريكي، وإقامة أخرى جديدة حليفة، وذلك بطريقة مرنة سياسيا وليس عسكريا حتى لا يظهر تورط الولايات المتحدة في الفوضى، باستثناء التدخل من أجل إدارة هاته الفوضى، تحت ذرائع إنسانية وتوجيهها حيث تريد. أما العمل العسكري فمستبعد، لأنه عمل مكشوف ومكلف ونتائجه غير مضمونة.

لذلك كانت الثورات الملونة مفضلة عند الدوائر الاستخباراتية. وهو ما أكده جميس وولسي مدير وكالة الاستخبارات الأمريكية قائلا[1] "إذا نجحنا في إقناع المسلمين في العالم، الذين هم تحت العبودية، كما هو ظاهر في كثير من هذه الدول، أننا نحن إلى جانبهم، سوف ننجح في النهاية، كما فعلنا ونجحنا في الحرب العالمية الأولى والثانية، والحرب الباردة ضد الاتحاد السوفيتي، طالما نفعل ذلك، سوف نجعلهم متوترين، سوف نجعل العائلة الملكية في السعودية متوترة، سوف نجعل نظام مبارك متوترا، وبعد نجاحنا في تحرير العراق، سوف نتفرغ لسوريا وليبيا وباقي الدول، ونضغط عليهم لمحاولة تغييرهم، سوف يلجأ إلينا نظام مبارك وكذلك العائلة المالكة في السعودية، ويقولون لنا نحن متوترون، وردنا عليهم سيكون : هذا الأمر جيد، نحن نريدكم هكذا، نريدكم أن تكونوا متوترين، نحن نريدكم أن تعرفوا الآن وللمرة الرابعة خلال المائة سنة الماضية أن هذه الدولة وحلفاءها الديمقراطيين قادمون للزحف وسوف ننتصر، لأننا إلى جانب هؤلاء الأشخاص الذين يخافون منهم حكام العرب : شعوبهم".

هناك منظمات دولية غير حكومية، تتوفر على خبراء محترفين في صناعة الثورات، ومن هذه المنظمات نذكر "أوتبور" الصربية (رمزها قبضة اليد)، يتوافد إليها الشباب من مختلف البلدان التي ستكون هدفا للثورات الملونة. فهي تدرب الشباب في مركز استراتيجيات المقاومة غير العنيفة على كيفية قيادة الثورات السلمية، وكيفية التأثير في الشعوب والتعامل مع قوات الأمن والجيش. والدليل العملي الذي يعتمدونه في تدريب الشباب هو للكاتب الأمريكي جين شارب، و يحمل العنوان التالي : "من الديكتاتورية إلى الديمقراطية، الكتاب المقدس للمقاومة غير العنيفة" الذي أكد فيه " أن المقاومة لا المفاوضات هي الضرورية للتغيير في النزاعات، حيث تكون القضايا الأساسية على المحك، وعلى المقاومة في جميع الحالات تقريبا أن تستمر حتى تزيل الحكام الدكتاتوريين من السلطة. فالنجاح لا تحدده مفاوضات التسوية بل الاستخدام الحكيم لأكثر الأساليب الملائمة والقوية المتوفرة لدى المقاومة. إن استخدام عدد لا بأس به من الأساليب التي يتم اختيارها

[1] - تصريح جميس وولسي، في ندوة حول العراق والحرب على الإرهاب، 2006، على الرابط التالي:
https://www.youtube.com/watch?v=FGf8O4CAy4U

بعناية وتطبيقها بإصرار وبشكل واسع ودمجها في سياق استراتيجية حكيمة وتكتيك ملائم بواسطة إفادة مدربين من المرجح أن يسقط أي نظام حاكم غير شرعي، وهذا ينطبق على جميع أنظمة الحكم الدكتاتورية"[1].

طبقت هذه النظرية على الثورة في تونس التي ألهمت باقي شعوب المنطقة العربية، حيث انتقلت عدوى الثورة بشكل سريع إلى مصر وسوريا واليمن وليبيا، وأطلق عليها "ثورات الربيع العربي". هذا المصطلح استخدم أول مرة تاريخيا على نطاق واسع في الأدبيات الغربية سنة 1968 للدلالة على حركة الاحتجاج التي انطلقت في تشكوسلوفاكيا فيما أصطلح على تسميته بربيع براك للمطالبة بالإصلاح، والتخلص من هيمنة السوفيات على الحياة السياسية بالبلاد"[2].

عندما تكون أي دولة ضعيفة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، تكون ظروفها مؤهلة جدا لنجاح الثورات الملونة، لأن الشعب يشعر بالظلم وبالرغبة في الانتقام، لذلك فالأمر لن يكلف سوى تدريب مجموعة من الأشخاص على كيفية قيادة الشعب بالوسائل الخطابية والسلمية والدعائية، كما تقوم به منظمة "أوتبور"، لترى الأنظمة تسقط واحدا تلو الآخر. وسقوط أي نظام سيؤدي إلى الفوضى، لتتدخل الولايات المتحدة باسم الحرية والديمقراطية لإدارة الفوضى عن طريق الدعم المالي والبشري والإعلامي إلى حيث تريد. فالشعب عندما يكون في حالة طبيعية يصعب التحكم فيه، وعلى العكس عندما يكون الشعب في حالة فوضى مع ما ينتابه من غضب ومشاعر يسهل نفسيا التحكم فيه. إن الثورات الملونة التي أسقطت بها الولايات المتحدة العديد من الدول، استخدمت فيها الشعوب كبش فداء، وطبقت عليها دون أن تعلم. فعندما تكون الشعوب في حالة هيجان تسيطر عليها المشاعر، ولا تتيح لنفسها وقتا للتفكير في إذا كان ما تقوم به صائبا أو لا ؟، أو لماذا الغرب يدعمهم ؟، أو ماهي الأهداف التي تقف وراء ذلك ؟.

الفقرة الثانية: الصراعات على الثورات العربية

سعت القوى الإقليمية إلى الاستفادة من الثورات العربية لتحقيقها مصالح جيوسياسية. دعمت إيران الحكومة السورية، بينما دعمت تركيا المعارضة السورية. تحولت سوريا إلى فضاء للصراع بين القوى الإقليمية، سوريا بالنسبة إلى إيران تعتبر رقعة جيوسياسية مهمة لدعم محور المقاومة في لبنان والعراق وفلسطين. وإذا سقطت سوريا بيد المعارضة، فهذا يعني أن هذه المزايا الجيوسياسية ستفقدها إيران. أما بالنسبة إلى تركيا فقد ساهمت جملة من العوامل في دفعها إلى التدخل مباشرة في الصراع السوري، بعضها مرتبط بالوضع الداخلي التركي السياسي والأمني، وبعضها الآخر مرتبط بالوضعين الإقليمي والدولي، وتغير علاقة تركيا بالقوى المؤثرة في الموضوع السوري[3].

عند اندلاع الاضطرابات بدت آراء أنقرة وطهران متوافقة بخصوص مصر، غير أنه في الواقع كانت كل دولة تستبق إلى طرح نفسها كنموذج بديل للأنظمة التي سقطت، في الوقت الذي كان الحديث يتصاعد عن النموذج التركي كخيار ناجح

[1] - جين شارب، من الدكتاتورية إلى الديمقراطية، ترجمة خالد دار عمر، الطبعة الثانية، مؤسسة ألبرت أينشتاين، 2003، ص 19-31.

[2] - أحمد بودراع، فشل ثورات الربيع العربي، مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 11، الجزائر، 2017، ص 53.

[3] - صقر الدروع، تركيا والثورات العربية، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية سلا، 2017-2018، ص 325.

يمكن للدول العربية أن تستفيد منه، كانت إيران تسوق لخطاب مفاده أن الثورات التي تحدث في العالم العربي، هي امتداد للثورة الخمينية[1].

يقول إيتان بارون[2] "أدت هزة الربيع العربي إلى تقليص التأثير الإقليمي لمصر وسوريا والسعودية، وبالمقارنة مع اللاعبين الأخرين الذين استغلوا الهزة لتوسيع نفوذهم، وفي مقدمتهم إسرائيل وإيران. فهذه الأخيرة تتمتع بوجود عسكري وسياسي كبير في سوريا، أكثر من أي وقت مضى، وكذلك في اليمن ولبنان والعراق، وفي المقابل وسعت إسرائيل أيضا تأثيرها الإقليمي عن طريق التعاون الأمني والاستخباراتي مع الأردن بشكل زاد عن الماضي، وكذلك مع مصر وبعض دول الخليج[3].

وقد تزايدت حدة الصراع بين السعودية وإيران أكثر مع اندلاع شرارة الثورات العربية، وتباين مواقف كل الدولتين من هذه الثورات، وسعت كل منهما لاحتوائها سواء من خلال دعم الأنظمة أو المعارضة، وبناء عليه اتخذ الصراع بينهما بعدا جيوسياسيا ألقى بظلاله على دول كالعراق واليمن وسوريا[4].

إن الثورات العربية، والصراع التركي الإيراني حولها أدى إلى نوع من التقارب بين الخليج وتركيا، ففي الوقت الذي ظهر هناك تقارب كبير بين السياسة التركية والقطرية في مصر، كان هناك تباعد بين السياسة التركية والسعودية حول مصر، لكن الموضوع السوري حدث توافق بخصوصه بين تركيا وقطر والسعودية[5].

سعت الدوحة إلى التدخل المباشر وغير المباشر في سوريا تحت ستار البحث عن حلول عربية للمشاكل العربية، وحشدت المساعدات الاقتصادية في مصر. ومع ذلك، اقتصرت الدوحة على التنسيق الحذر مع إجراءات دول مجلس التعاون الخليجي لاستعادة النظام السياسي في البحرين واليمن، مع الاعتراف بنفوذ السعودية الأكبر في هذا البلد، والتهديد المحتمل الذي يمكن أن تشكله الانتفاضات الناجحة في الخليج على الاستقرار في جوارها[6] .

أدت الثورة المصرية في 35 يناير 2011 إلى إسقاط نظام حسني مبارك، مع بقاء الدولة العميقة. كانت الثورة في مصر تعاني من انعدام قيادات سياسية قوية ومنظمة. هذا الفراغ دفع جماعة الإخوان المسلمين الذين كانوا أقوى تنظيم سياسي إلى استغلاله للركوب على الثورة المصرية، وتوجيهها في صالح الجماعة. ونظرا لغياب منافس قوي لجماعة الإخوان، مكنها هذا من الوصول إلى السلطة.

---

[1] - فؤاد فرحاوي، السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة العربية، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال، الرباط، 2014- 2015، ص 309.

[2] - رئيس قسم الأبحاث في المخابرات العسكرية الإسرائيلية.

[3] - إيتان بارون وسارة فولير وايتي حيمينيس، هزة ثماني سنوات: خيارات متنوعة لفهم الواقع الراهن في الشرق الأوسط، معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي، 2015، على الرابط التالي: http://www.inss.org.il/he/publication/eight-years-after-the-upheaval-alternative-approaches-to-understanding-the-current-middle-east/

[4] - ماهر لطيف، العلاقات السعودية الإيرانية وأثرها على منطقة الشرق الأوسط، مجلة مدارات إيرانية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، العدد 12، برلين، 2021، ص 93.

[5] - فؤاد فرحاوي، السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة العربية، المرجع السابق، ص 310.

[6] - Kristian Coates Ulrichsen , Qatar and the arab spring , Policy drivers and regional implications, Carnegie endowment for International peace, Washington, 2014, p 8.

لكن بعد هيمنة الإخوان المسلمين على الشارع، تغيرت النغمة، فأصبحوا هم الخطر[1]. سعت الولايات المتحدة إلى إقامة روابط مع جماعة الإخوان المسلمين باعتبارها حليفا محتملا في مصر بعد مبارك، وإقامة تفاهم بين المجلس العسكري والإخوان المسلمين حول طبيعة النظام المستقبلي. كان التفاهم بين الولايات المتحدة والإخوان واضحا على عدة جبهات[2].

عمل محمد مرسي على التصادم مع جميع مؤسسات الدولة، بما في ذلك الجيش، مما أدى إلى اندلاع صراع بين الجيش والإخوان، دخلت القوى الدولية والإقليمية في الصراع المصري، دعمت السعودية والإمارات الجيش، بينما دعمت الولايات المتحدة وتركيا وقطر الإخوان المسلمين. مما أدى إلى تصادم المصالح السعودية والإماراتية مع القطرية والتركية في مصر.

تحولت الثورة المصرية إلى ثورة مضادة في 30 يونيو 2013، وهو ما أعطى الجيش الضوء الأخضر لإسقاط مرسي، وأصبحت جماعة الإخوان المسلمين إرهابية، تم حلها والزج بقياداتها في السجن، بينما الولايات المتحدة كانت أشد منتقدي الجيش المصري، لذلك علقت المساعدات العسكرية والاقتصادية لمصر، مما أدى إلى تقليص نفوذ الولايات المتحدة وتركيا وقطر في مصر في مقابل توسع نفوذ السعودية والإمارات.

لقد كانت حركات الإسلام السياسي بعد بروز الثورات العربية أمام فرصة تاريخية للتأكيد حول أحقيتها في قيادة مجتمعاتها نحو النهضة والتنمية، غير أنها لاعتبارات كثيرة، ونتيجة هندسة عوامل داخلية وأخرى دولية لم تستطع الاستمرار في الحكم، فخرجت في مصر بثورة مضادة جعل مستقبلها مبهما وغامضا، قيادات في السجون، تحولت من فاعل سياسي إلى تهديد إرهابي، وذلك بعد عزلها ودفنها سياسيا[3]. مثلت الثورات المضادة طوق النجاة للدول المناهضة للثورات، لأنها أعادت بناء النظم العربية التقليدية[4].

إن ثورات عام 2011 حفزت طموحات واستعداد عدد من الفاعلين الإقليميين الآخرين للانتشار بكافة الوسائل المادية والمفاهيمية لإبراز نفوذهم، مثل تركيا وقطر وإيران والسعودية. أما الجهات الفاعلة الإقليمية الأخرى، لاسيما سوريا ومصر فقد فقدت نفوذها بعد 2011، لكن بدلا من التحرك نحو القطبية الثنائية إيران والسعودية، لا يزال نظام الشرق الأوسط يتميز بنظام متعدد الأقطاب الذي يمكن أن يوصف بأنه تصارعي[5].

وبالتالي، أدت الثورات العربية إلى أحداث إقليمية تحولية، حيث حدث تحول في القوة مع ظهور فاعلين جدد وسقوط الفاعلين القدامى[6]. هدفت الثورات العربية إلى إثارة الغبار وخلط الأوراق الإقليمية والدولية وتفكيك النظام الإقليمي العربي، تمهيدا لإعادة ترتيب مواقع النفوذ إقليميا ودوليا[7].

---

[1] - عبد الوهاب الأفندي، كتابة وقائع الثورة المتلفزة، حضور البصر وغياب البصيرة في قراءة وقائع ثورات الربيع العربي، مجلة سياسات عربية، العدد 18، الدوحة، 2016، ص 72.

[2] - Gamal M. Selim, the United States and the Arab spring: the dynamic of political engineering, Arab Studies, Pluto tournals, 2013, p 262.

[3] - عنترة بن مرزوق، مستقبل حركات الإسلام السياسي بعد فشل ثورات الربيع العربي، مجلة آفاق علمية، المجلد 11 :العدد 20، 2012، ص 52.

[4] - عبد الفتاح ماضي، العوامل الخارجية والثورات العربية: أربع إشكالات للبحث، مجلة سياسات عربية، العدد 36، الدوحة، 2019، ص 14.

[5] - Raffaella A. Del Sarto et autres, Interrègne: L'ordre régional du Moyen-Orient et de l'Afrique du nord après 2011, Menara final reports, 2019, p 23.

[6] -Homeland security studies and analysis institute ,Implication of international events, on homeland security : A case study of the arab spring, 2012, p 7.

[7] - حسن محمد الزين، الربيع العربي، آخر عمليات الشرق الأوسط الكبير، الطبعة الأولى، دار القلم الجديد، بيروت، 2013، ص 131.

تحولت الانتفاضات الشعبية في سوريا بشكل سريع إلى مواجهات مسلحة بين الحكومة والجماعات الإرهابية التي سيطرت على أغلب المدن السورية. كما غدا الربيع العربي في العراق سبيلا لنشاط الجماعات الإرهابية التي سيطرت على أغلب المدن العراقية.

أما الثورة في اليمن، بسببها أدخلت البلاد في صراعات عسكرية، شجعت القوى الإقليمية على الدخول في الصراع اليمني، توجت بعدوان عسكري، أدى إلى ارتكاب جرائم إنسانية في حق المدنيين والبنية التحتية لليمن.

بعدما انحسرت الموجة الأولى للثورة، فأسفرت إما عن مشهد سياسي احتلته القوى الإسلامية، كما في مصر، وإما عن مشهد الفوضى المعمّمة والاقتتال، كما في سوريا، وإما أيضا عن مشهد مزيج من الاستقرار والفوضى، كما في اليمن[1].

وبالتالي، الثورات العربية كان لها دور كبير في تنشيط التيارات الإسلامية بشقيها المتطرف والمعتدل والتواجد بالقوة على الساحة السياسية، وهذا ما دفع الشرق الأوسط للوقوع في براثن التعصب الديني والقومي والطائفي نتيجة الشحن الخارجي وحالة الفقر الشديد[2].

الفقرة الثالثة: الانتفاضات العربية

ما قامت به الشعوب العربية لم يكن ثورات، بقدر ما كان انتفاضات، أما الثورات الحقيقية، كما هو متعارف عليه تاريخيا، فإنها تعني التغيير الجذري الذي لم يتحقق في الانتفاضات العربية التي أسقطت الحكام، لكن الأنظمة لا تزال على حالها، لذلك لم يتحقق مفهوم التغيير الجذري. والأنظمة السياسية لن تتغير مادامت العوامل الاجتماعية والنفسية التي أنتجتها لا تزال قائمة. وإن من الأخطاء الشائعة التي كانت سائدة في تفكير قادة الانتفاضات العربية، اعتقادهم أن تغيير الحكام سيؤدي لا محالة إلى تغيير العوامل السياسية والإدارية والاقتصادية والثقافية، في حين أن هذه العوامل ما هي إلا انعكاس للعوامل النفسية والاجتماعية التي تكونت عبر قرون، والتي لا يمكن تغيرها، بتغير حاكم في بضع سنوات، لأن الحاكم نفسه جزء لا يتجزأ من النسق النفسي والاجتماعي.

إننا نعتبر الثورات الحقيقية، هي ثورات النفوس التي تمهد الطريق للثورات الفكرية والسياسية، لأن الأنظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ماهي إلا انعكاس لنفسية الشعوب وليس العكس. إن الشعوب التي تحمل نفسيات مستبدة، تنتج أنظمة سياسية تشبه نفسية شعوبها، ومادامت نفسيات الشعوب غير ديمقراطية، لن تتغير الأنظمة السياسية، وستظل على حالها حتى ولو قامت الشعوب بمئات من الثورات، ولا يمكن لأي ثورة سياسية أن تنجح إذا لم تسبقها ثورة نفسية. وعندما ترتقي نفسيات الشعوب إلى الديمقراطية، حينها يمكن بناء دولة ديمقراطية تعكس نفسية المجتمع الديمقراطي، وحتى إذا قامت ثورات عفوية في ظل نفسيات مستبدة، في هذه الحالة الثورات ستؤدي إلى تعقيد الوضع أكثر فأكثر، كما قال غوستاف لوبون "إن الثورات تغير حال الشعب الحاضرة، ولكنها لا تستطيع مس الحال الماضي. وبالتالي، فإن هذا الماضي لا يلبث أن يسترد نفوذه"[3]. ليس كل خطوة إلى الأمام تؤدي إلى التقدم، فالكثير من الخطوات غير المدروسة أدت إلى الهاوية. تغيير نفسيات الشعوب نحو الأحسن مسألة بطيئة ومتدرجة، تتحكم فيها التجارب والأزمات،

---

[1] - عبد الإله بلقزيز، لماذا تغلب الطابع الديني على أحداث الربيع العربي؟، الطبعة الأولى، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، 2014، ص 1.

[2] - صدام مرير حمد عطية، الصراع الدولي والإقليمي في الشرق الأوسط: نموذج ثورات الربيع العربي، مجلة تكويت للعلوم السياسية، العدد 11، تكريت، 2016، ص 333.

[3] - غوستاف لوبون، فلسفلة التاريخ، ترجمة زعيتر، دار المعارف، القاهرة، 1954، ص 92.

وليس للنظريات السياسية أو القانونية أي تأثير فيها، ولكل شعب طبائعه النفسية. والتاريخ يخبرنا أن أغلب الثورات السياسية لم تقم بها الشعوب، بقدر ما قامت بها جهات تمتلك قوة تنظيمية ومالية (الجيش، الطبقات البورجوازية...) أما الشعوب فهي مجرد وقود في الثورات.

اقتصاديا كلفت فاتورة الانتفاضات العربية 56 مليار دولار، نصيب ليبيا منها 15 مليار، ومصر 10 مليار، وتونس 4 مليار[1]. لقد كانت الانتفاضات العربية فشلا ذريعا محزنا. وقد تسببت الأحداث المؤلمة التي وقعت حتى الآن بالفعل في قدر هائل من الفوضى والعنف، أعادت الانتفاضات العربية بلدانا مثل اليمن وسوريا عقودا إلى الوراء[2]. تدخل عاصفة الحزم أفشل المصالحة الوطنية في اليمن، وأدخلته في صراعات عسكرية، قسمت البلد إلى الشمال والجنوب، نفس الشيء ينطبق على سوريا والعراق. أما الثورة في مصر فقد تحولت إلى ثورة مضادة انتصر فيها الجيش على الإخوان.

الخاتمة

نخلص مما سبق أن مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي كانت تهدف الولايات المتحدة وحلفائها إلى تحقيقه من خلال الثورات العربية فشل في مصر واليمن وسوريا والعراق، كما أن الثورات العربية أضرت أكثر مما نفعت الدول العربية.

المراجع

- **باللغة العربية:**

الكتب

- أمحمد المالكي، دور الثقافة السياسية في تفجير ثورات العربية، مؤلف جماعي: الاقتصاد، المجتمع، والعولمة، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، مراكش، الطبعة الأولى، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، 2013.

- تيم أندرسون، مركز دمشق للأبحاث والدراسات، الحرب القذرة على سورية، ترجمة ناهد تاج هاشم، الطبعة الأولى، دمشق، 2016.

- حسن محمد الزين، الربيع العربي، آخر عمليات الشرق الأوسط الكبير، الطبعة الأولى، دار القلم الجديد، بيروت، 2013.

- جون بركنز، اعترافات قرصان اقتصادي، ترجمة مصطفى الطناني عاطف معتمد، الطبعة الثانية، دار الطناني للنشر، 2010.

- جون أربرادلي، ما بعد الربيع العربي، الطبعة الأولى، هنداوي، القاهرة، 2013.

- جين شارب، من الدكتاتورية الى الديمقراطية، ترجمة خالد دار عمر، الطبعة الثانية، مؤسسة ألبرت أينشتاين، 31/19، 2003.

- عبد الوهاب الأفندي، كتابة وقائع الثورة المتلفزة، حضور البصر وغياب البصيرة في قراءة وقائع ثورات الربيع العربي، سياسات عربية، العدد 18، 2016.

[1] - عثمان كابر، اقتصاد التحول الديمقراطي: بلدان الربيع العربي نموذجا، مؤلف جماعي: ثورات الربيع العربي مخاطر الانتقال السياسي والاقتصادي، الطبعة الأولى، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، 2013، ص 205.

[2] - جون أربرادلي، ما بعد الربيع العربي، الطبعة الأولى، هنداوي، القاهرة، 2013، ص 159.

- غوستاف لوبون، فلسفلة التاريخ، ترجمة زعيتر، دار المعارف، القاهرة، 1954.

- غوستاف لوبون، سيكولوجية الجماهير، ترجمة هاشم صالح، دار الساقي، الطبعة الأولى، بيروت، 1991.

المقالات

- أحمد بودراع، فشل ثورات الربيع العربي، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 11، 2017.

- شيماء الهواري، تأثير شبكة الجزيرة الإعلامية في الشأن العربي، مجلة الدراسات الإعلامية، المركز الديمقراطي العربي، العدد الأول، يناير 2018.

- صدام مرير حمد عطية، الصراع الدولي والاقليمي في الشرق الأوسط أنموذج ثورات الربيع العربي، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد 11، 2016.

- عبد الإله بلقزيز، لماذا تغلب الطابع الديني على أحداث الربيع العربي؟، مؤسسة الفكر العربي، الطبعة الاولى، بيروت، 2014.

- عبد الفتاح ماضي، العوامل الخارجية والثورات العربية: أربع إشكالات للبحث، مجلة سياسات عربية، العدد 36، 2019.

- عثمان كابر، اقتصاد التحول الديمقراطي: بلدان الربيع العربي نموذجا، مؤلف جماعي: ثورات الربيع العربي مخاطر الانتقال السياسي والاقتصادي، الطبعة الأولى، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، 2013.

- عنترة بن مرزوق، مستقبل حركات الإسلام السياسي بعد فشل ثورات الربيع العربي، مجلة آفاق علمية، المجلد 11 :العدد 20، 2012.

- ماهر لطيف، العلاقات السعودية الإيرانية وأثرها على منطقة الشرق الأوسط، مجلة مدارات إيرانية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، العدد 12، برلين، 2021.

الأطروحات

- صقر الدروع، تركيا والثورات العربية، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية سلا، 2017- 2018.

-فؤاد فرحاوي، السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة العربية، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال، الرباط، 2014- 2015 .

التقارير

- تقرير التنمية الانسانية العربية، الشباب وأفاق التنمية الإنسانية في واقع متغير، الأمم المتحدة، نيويورك، 2016.

- منظمة العفو الدولية، مصر تنتفض، أعمال القتل والاعتقال والتعذيب خلال ثورة 25 يناير، 2011.

- تقرير اليونسكو عن العلوم لعام 2010، الوضع الحالي للعلوم في مختلف انحاء العالم، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، باريس، 2010.

- تقرير اليونسكو، حول التعليم العالمي لسنة 2007، معهد اليونسكو للإحصاء، منتريال، 2007.

- تقرير اليونسكو للعلوم حتى عام 2030، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، باريس، 2015.

- تقرير اليونسكو للعلوم حتى عام 2030، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، باريس، 2015.

- تقرير اليونسكو للعلوم حتى عام 2030، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، باريس، 2015.

- تقرير صندوق النقد الدولي، التحول الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، دوفيل، 2011.

- تقرير بعثة مجلس الأمن إلى اليمن، في 27 كانون يناير 2013.

- باللغة الإنجليزية:

books

- Gamal M. Selim, the united states and the arab spring: the dynamic of political engineering, Arab Studies , Pluto tournals, 2013.

-homeland security studies and analysis institute ,Imlpication of international events, on homeland security : a case study of the arab spring, 2012.

-Iffat Idris, Analysis of the Arab Spring, GSDRC, 2016,

- Kristian Coates Ulrichsen , Qatar and the arab spring , Policy drivers and regional implications, Carnegie endowment for International peace, Washington, 2014, p 8.

- Raffaella A. Del Sarto et autres, Interrègne: L'ordre régional du Moyen-Orient et de l'Afrique du nord après 2011, Menara final reports, 2019.

المواقع الإلكترونية

-https://youtu.be/9ibZtcOkvbE

-https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/morsis-victory-egypt-early-implications-america-and-broader-middle-east

- http://www.inss.org.il/he/publication/eight-years-after-the-upheaval-alternative-approaches-to-understanding-the-current-middle-east/

العلاقات الجديدة بين العسكروالمدنيين

عصام عيروط : دكتوراه في الدراسات السياسية والقانون العام، أستاذ مساعد في جامعة نابلس للتعليم المهني والتقني، فلسطين

iiyrot@gmail.com

ملخص

يبحث موضوع الدراسة في إشكالية العلاقات الجديدة التي تشكلت بين العسكر والمدنيين، فالجيش يلعب دوراً رئيسياً في الحفاظ على مقدرات الدولة وحماية حدودها بالتزامن مع الدور المهم الذي يلعبه المدنيين والذي لا يقل أهمية عن مهمة الجيش بل يتكامل معها. غلب على العلاقة ما بين الظاهرة العسكرية في الدول العربية والظاهرة السياسية التشابك والتنازع في كثير من الأحيان وذلك في إطار سعيهما للسلطة والهيمنة مما أدى إلى إعاقة الاندماج السياسي والاجتماعي في العالم العربي بنسب متفاوتة وجَرِّه إلى المزيد من التجزئة فأصبح المجتمع العربي يُعاني من التجاذبات بين العسكر والمدنيين مما أدى الى ارتباطه بقوى عالمية وسهل تدخل القوى الخارجية بشؤونه، كما لم تستطع الدول العربية خلق مصادر أصيلة للشرعية واستندت الى الكاريزما والخطابات الشعبوية.

لهذا كله وبهدف الوصول الى أهداف الدراسة تم استخدام المنهج التحليلي حيث تم توظيفه في محاولة تحليل علمي لهذه المشكلات وجذورها وانعكاساتها من خلال تتبع الظاهرة العسكرية في الدول العربية والتي كان من أهم مفرزاتها السيطرة السلطوية عبر ثلاثة مطالب المطلب الأول: الظاهرة العسكرية في الدول العربية، والمطلب الثاني: السيطرة السلطوية، والمطلب الثالث: التدخل الخارجي.

الكلمات المفتاحية: العسكر، الدول العربية، المواطنة، الميليشيات، السلطوية، التنمية الاقتصادية.

The new relations between the military and civilians

Abstract

The subject of the study examines the problem of the new relations that have formed between the military and civilians. The army plays a major role in preserving the capabilities of the state and protecting its borders in conjunction with the important role played by civilians, which is no less important than the task of the army, but rather integrates with it. The relationship between the military phenomenon in the Arab countries and the political phenomenon has often been intertwined and conflicted, in the context of their quest for power and hegemony. This led to its association with global powers and facilitated the interference of external forces in its affairs. The Arab countries were also unable to create authentic sources of legitimacy and relied on charisma and populist rhetoric.

For all this, and in order to reach the objectives of the study, the analytical method was used, as it was employed in an attempt to scientifically analyze these problems, their roots and repercussions by tracing the military phenomenon in the Arab countries, one of the most important of which was authoritarian control through three demands: the first demand: the military phenomenon in the Arab countries, and the demand The second: authoritarian control, and the third requirement: external intervention.

Key words: military, Arab states, citizenship, militias, authoritarianism, economic development.

مقدمة

على مدار الأزمنة مرت الجيوش العربية بالعديد من المراحل بدأت من مرحلة الفتوحات الإسلامية حتى وصلت إلى مرحلة التكوين، والتي نشأت في ظلّ الاستعمار الأوروبي واستمرت حتى الاستقلال، والتي ما زال تأثيرها موجوداً في معظم

الجمهوريات العربية حتى يومنا هذا، ومن ثم انتهت إلى مرحلة الإنماء والتنمية، والتي كان اللاعب الرئيسي فيها الجيش، حيثُ كان للجيش دور كبير في مسيرة الإنماء القومي لجهة التعبئة القومية وإيجاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد تميز الجيش في هذه المرحلة بالمهنية العسكرية (Profession des armes) ونموذجية دوره التنموي، إضافة إلى صورته المصغّرة عن الدّولة[1].

في العشر سنوات الأخيرة، أفرزت الثورات والاحداث العنيفة وتنامي الشبكات الدفاعية مثل الميليشيات والتهديدات الجهادية العابرة للحدود تحوّلاً في العلاقة بين الجيش والمجتمع في الدول العربية. فقد لعبت الجيوش والميليشيات على السواء دوراً رئيسياً في الحياة السياسية اليومية للمواطنين. وما يدلل على ذلك المقاربات التي قادتها الدول في التصدي لجائحة فيروس كورونا، فقد لعبت الجيوش دوراً أساسياً في فرض إجراءات الإغلاق وحظر التجوال والحرص على تنفيذها، وفي تأمين الخدمات الصحية والأساسية في بلدان مثل مصر وتونس والجزائر والمغرب والأردن وسلطنة عمان، كما هو الحال في دول مثل لبنان وسورية والعراق.

الإشكالية

على مر التاريخ أدت العلاقة بين القادة السياسيين والعسكريين إلى النقاش والصراع، وفي بعض الاحيان إلى العنف، وتكثر الأمثلة التاريخية عن الحكام السياسيين الدكتاتوريين الذين أرسلوا قواتهم المسلحة نحو الكوارث متجاهلين نصيحة قادتهم العسكريين، أو عن القادة العسكريين الذين تشبثوا بالسلطة السياسية. مع ذلك يعتبر النقاش الأكاديمي الحديث حول إدارة هذه العلاقة المعقدة جديد نسبيا، إذ يرجع إلى عام 1957 حين نشر صامويل هنتنجتون كتاب" الجندي والدولة :نظرية وسياسة العالقات المدنية والعسكري فمنذ ذلك الحين، نمت الكتابات حول العلاقات المدنية العسكرية بثبات لتصبح مجال دراسة كبير بالنسبة إلى المجتمع العالمي من الباحثين.

في إطار تحليل العلاقات المدنية العسكرية، يبرز سؤالان جديران بالملاحظة :كيف تضمن الدولة/ المجتمع أن القوات المسلحة تخضع للسلطة المدنية، وتخدم مصالح الدولة، ولا تستخدم القوى التي منحتها الدولة إياها لمصلحتها الخاصة؟ وكيف تضمن الدولة/ المجتمع أن السلطة المدنية تحترم المهنية العسكرية وتمتنع عن التدخل في الاختصاص العسكري من خال إدارة صناعة القرار العسكري إدارة تفصيلية؟

على الرغم من أن مدونة قواعد السلوك تولي الجوانب السياسية والعسكرية التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أهمية كبيرة للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة والشرطة وأجهزة الاستخبارات وتحظر بالتالي التعاون العسكري مع الدول التي لم تفرض هذه الرقابة. وتنص المادة 25 من تلك المدونة على أن" الدول المشاركة لن تقبل أو تدعم القوات المسلحة التي ال تخضع لمساءلة أو رقابة سلطاتها التي تم إنشاؤها دستورياً وإن هذهِ المدونة ملزمة أخلاقيا لكافة الدول الأعضاء في المنظمة والتي يبلغ عددها 57 دولة في أمريكا الشمالية وأوروبا وآسيا الوسطى .وتجدر الإشارة إلى أن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تحافظ على عالقات مميزة مع ستة 2من شركاء التعاون من دول البحر الأبيض المتوسط، من ضمنها مصر.

---

[1] نينا عقل خليل، ندوة حول دور الجيش في التنمية والأمان الاجتماعي، موقع الجيش اللبناني، 2013، أنظر الموقع الإلكتروني: https://www.lebarmy.gov.lb

تكمن إشكالية الدراسة في طبيعة الأدوار الجديدة التي يلعبها الجيش وما طبيعة العلاقة الجديدة الناشئة بينه وبين المدنيين على المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

الدراسات السابقة

أولاً: في دراسة أجرتها إليونورا أرديماغني (Eleonora Ardemagni) كشفت فيها عن العلاقات المتبدِّلة بين الجيوش والمجتمع المدني عن توازنات جديدة. وبينت فيها صعود الجيش على حساب المدنيين وأشار الى أن ثورات الربيع أدت الى توسيع هيمنة الجيش على حساب المدنيين مما قاد الى تحوّل في العلاقة بين الجيش والمجتمع في الدول العربية. فأصبح للجيش اليد العليا في الحياة السياسية اليومية.

وأوضحت أن هناك ثلاثة أنواع من العلاقات نشأت بين الجيش والمجتمع رسمت إعادة تنظيم علاقات النفوذ في الهيكليات الدفاعية العربية. يتألف النوع الأول من جيوش تُكمّلها الميليشيات أو تتعايش مع الميليشيات. والنوع الثاني كناية عن جيوش تُكمّلها شرطة معسكرة أو وحدات نخبوية، فيما يتألف النوع الثالث من جيوش تشكّل المحرّكات الدفاعية الأساسية. في الدول المتصدّعة التي تشهد انقسامات مجتمعية حادّة، إما تُكمَّل الجيوش من الأسفل بواسطة ميليشيات مدعومة من الدولة أو مأسسة (سورية وليبيا واليمن والعراق والسودان)، وإما تتعايش الجيوش مع قوات عسكرية غير متكافئة (لبنان) .

ثانياً: في دراسة أجرتها ماريا جابريلسن جمبرت (Maria Gabrielsen Jumbert) بعنوان العلاقات المدنية العسكرية في الشرق الأوسط أشارت الى أن سلسلة من الانقلابات العسكرية غيرت الخريطة السياسية للشرق الأوسط. الجيوش في الدول العربية المستقلة حديثًا في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، حيث قامت مجموعة من الضباط العسكريين في بعض الدول العربية بإلغاء النظام الملكي، وأقاموا جمهوريات كان من المقرر أن يحكمها ضباط الجيش.

كما بينت أنه كان للقوات المسلحة نشاطاً مميزاً خاصة في الظروف التي سادت بعد أحداث الربيع العربي فتدخلت القوات المسلحة وعملت على المحافظة على الاستقرار وحافظت على بقاء الأنظمة السياسية الى الوقوف مع النظام وكان في كثير من الأحيان على استعداد لاستخدام القوة الوحشية ضد معارضي النظام وخاصة على أثر الانقسامات العرقية والقبلية والطائفية في ظل الانقسامات الطائفية ففي كثير من الحالات دعم الجيش الحكم الاستبدادي، وسيطر على السلطة السياسية وعلى الموارد الاقتصادية داخل حدودها الوطنية.

وفي رأيها فإن ميل الجيش للتدخل في السياسة ينبع من العوامل التالية: المصلحة الوطنية، المصلحة الذاتية للشركات، المصلحة الشخصية الاجتماعية (خاصة العرقية أو الطائفية أو الطبقية) والمصلحة الشخصية الفردية. وأشارت الى أن التدخلات العسكرية غالبًا ما تكون مبررة بالإشارة إلى المصالح الوطنية حتى عند حماية مصالح الشركات والامتيازات هي الدافع الأساسي لزيادة فرص التدخل.

ثالثاً: في دراسته المنشورة بالعام 2022 والمعنونة بـ العسكرة: مقاربة نظرية تأصيلية قال إبراهيم اسعيدي أن العسكرة تبدو ظاهرة معقَّدة ومتشابكة ترتبط ببنيات اجتماعية واقتصادية وسياسية وتاريخية تقوم على تمجيد الجيش والقوة العسكرية، وتشكِّل عقبة نحو التحوُّل إلى الديمقراطية وبناء علاقات مدنية-عسكرية غير صراعية. يحتاج التخلص منها إلى حلول في مختلف مناحي الحياة أبرزها بناء دولة المؤسسات على الأسس الدستورية واستقلال السلطات وسيادة سلطة

القانون. فالعسكرة تحيل على تحديات بناء الدولة الحديثة في مفهومها المدني فيما يتعلق بوجود مرجعية واضحة وموحدة في القوانين والتشريعات، والقبول بالتعددية السياسية وحقوق المواطنة، والتداول السلمي على السلطة باحترام إدارة الشعب التي يُعبَّر عنها عبر صناديق الاقتراع، والفصل بين السلطات وضمان استقلال القضاء، والرقابة الديمقراطية وتعزيز دور المجتمع المدني، والتنشئة الاجتماعية المدنية لأفراد المجتمع.

كما أن إخضاع المؤسسة العسكرية للرقابة يعتبر أهم أداة في ترسيخ سيادة السلطة المدنية على مؤسسة الجيش عن طريق تعزيز البعد الاحترافي ليس فقط فيما يتعلق بالخبرة في استعمال القوة، والتمكن من استراتيجيات الحرب والتدريب الجيد على إدارة العمليات العسكرية، ولكن كذلك فيما يتعلق بالتأهيل التربوي والمعرفي والارتقاء بثقافة الجنود لإدراك مسؤوليتهم الاجتماعية على اختلاف درجاتهم ورتبهم العسكرية في الدفاع عن الدولة والحفاظ على كيانها السياسي.

وتتطلب حلول العسكرة إصلاح قطاع الأمن، خاصة بالنسبة للدول التي خرجت من الثورات والحروب الأهلية أو الدول التي تشهد مسار التحول من نظام سياسي إلى نظام آخر. والغرض من إصلاح قطاع الأمن هو توفير الأمن من طرف الأجهزة الأمنية النظامية بالشكل الذي يعيد للدولة احتكار العنف المشروع، والقضاء على الميليشيات المسلحة في إطار إعادة الهيكلة والتطوير، أي إعادة إدماجها في المؤسسات الأمنية والعسكرية، وجمع السلاح المنتشر داخل المجتمع إما طواعية، أو عن طريق استعمال القوة والتحكُّم في تخزينه وجعله تحت رقابة الدولة للتحرر من توظيفه من طرف الأفراد والجماعات في الصراع على السلطة والموارد الاقتصادية.

وخلص إلى أن القضاء على الاقتصاد العسكري، ووضع القطاعات التي يوجد فيها تحت المراقبة المدنية، يعتبر من بين أهم المدخلات لتجاوز معوقات الاستثمار والتنافس الحر في العملية الإنتاجية وتشجيع نمو القطاع الخاص. وهذا يعني، تعطيل شبكة رجال الأعمال العسكريين التي تستفيد من بيروقراطية الإدارة لخدمة مصالحها.

الظاهرة العسكرية في الدول العربية

إن أهم ما تمتاز به الظاهرة العسكرية في الدول العربية وعلاقتها بالظاهرة السياسية هو التشابك والتنازع في كثير من الأحيان وذلك في إطار سعيهما للسلطة والهيمنة فالعلاقة بين العسكر والمدنيين تتمحور حول مسألة الدفاع والأمن كوحدة واحدة فالجيش يأخذ على عاتقه مهمة الدفاع وحفظ الأمن، بما تتطلبه هذه المهمة من إعدادات مادية ومعنوية وتكوينية (تعليمية وتدريبية) فالجيش ليس منظمة تقوم بمهام عسكرية فقط، ولكنّها تقوم بمهام إنسانية تهدف إلى خدمة الصالح العام كعمليات الإنقاذ واستعادة السيطرة والمساعدة في الأوضاع الطارئة مثل: الزلازل والبراكين والحوادث الطبيعية التي تعجز الوسائل المدنية عن إنجازها والمساعدة فيها، هنا يأتي دور الجيش فيتولى الجيش المهمة بفعالية أمّا الأمّة فهي التي تعطي الجيش شرعية وجوده وما يترتب عليها وتمده بالقوة وترفده بالرجال[1].

ويجب الأخذ بعين الاعتبار طبيعة الدَّور الذي قام به العسكر في عملية التحديث في دول مثل: (سوريا والعراق ومصر) وما أسفرت عنه بعد ذلك من تحويل الضباط هدفهم إلى الحفاظ على الحكم، ففي ليبيا تحوّلت سياسة القذافي إلى وظيفة

[1] سامي عجم، الدور الاجتماعي للجيش في دول العالم الثالث، مجلة الدفاع الوطني، العدد 51، كانون الثاني، 2005، أنظر الموقع الإلكتروني: https://www.lebarmy.gov.lb

تكتيكية بدل الوظيفة التحديثية على إثر الانقلاب الذي قاده في العام 1969م ففي بداية الأمر تمتع الليبيون بحرية التعبير وسادت أجواء ليبرالية ديمقراطية في البلاد[1].

استمر هذا الحال حتى العام 1973م حيثُ أعلن القذافي البدء بتطبيق أفكاره والتي تلخصت في خمسة أفكار رئيسية أولها: تعطيل القوانين، وثانيها: القضاء على الحزبيين وثالثها: القضاء على أعداء الثورة ورابعها: إعلان الثورة الشعبية والإدارية والثقافيّة وخامسها: إلغاء الديمقراطية، وبذلك بدأ تفكيك الدّولة والمجتمع فَحلّ النظام الهُلامي في الدّولة والذي يتغير بتغير الظروف وبشكل آني، واعتمد بشكل كلي على رؤيته السياسية ولم يُعطِ أي مجال للمعارضة وبذلك سيطر القذافي وأفكاره على جميع أوجه الحياة الليبية وقام بتأسيس المحاكم الثورية وسيطر على الإعلام المنتشر في أنحاء ليبيا، كما أنشأ اللجان والفرق الثورية (الميليشيات) من الموالين له بهدف حماية الثورة من خلال التعبئة الجماهيرية وتكريس أيديولوجيا النظام وفرض الأمر الواقع على الأرض ومن أبرز هذه الفرق كانت الفرقة (32) التي كانت تحت إمرة ابنه (خميس القذافي) ومن ثم بدأت أعمال القمع والإعدام الجماعي للمعارضين، وفي مطلع الثمانينات ألغى القذافي مصطلح الجيش واستبدله بمصطلح الشعب المسلح وبدأ بتهميش الجيش والاكتفاء بالرواتب والترقيات لأعضائه ومنتسبيه، كما أحاط القذافي نفسه بمجموعة من الميليشيات الموالية له والتي شُكلت على أساس قَبلي وظيفتها حمايته، فأضحت ليبيا بمؤسسات ضعيفة هشة وغاب الجيش عن المشهد السياسي[2].

وفي العام 2011م وعلى إثر الثورة الليبية وسياسات القذافي التي همّشت الجيش وأتبعته للطوائف والقبائل فانقسم الجيش إلى ثلاثة أقسام والذي نتج عنه التنافس الشديد بين التنظيمات والميليشيات على السّلطة على أساس قبلي وعلى إثره لم تستطع قوى المعارضة إعادة تشكيل النظام السياسي في الدّولة واكتساب الشرعية اللازمة، مما أدَّى إلى صراعات دامية بين الميليشيات المسلحة والنظام[3]. أمّا في سوريا فقد استشرى الفساد في الجيش وأصبحت الولاءات الطائفية والقبلية هي صاحبة الكلمة، وفي مصر أصبح الجيش يتمتع بامتيازات كبيرة وتَحوّل إلى قوة اقتصادية تعمل في مجال الخدمات والإنتاج أمّا الجيش العراقي فقد كان بعيداً عن الفساد خلال حكم صدام حسين، وبعد الاحتلال الأمريكي للعراق أصبح أكثر المؤسسات فساداً وظهر ذلك جلياً من خلال العمولات ونهب الميزانيات وظاهرة الجنود الأشباح -التي انتشرت أيضاً في بعض الجيوش العربية- وتتلخص هذه الظاهرة في تسجيل أسماء جنود وهميين تُصرف لهم رواتب شهرية[4].

إن أسباب الانقلابات لا تعود فقط لتدخل الجيش العسكري في السياسة وفي بنية المجتمع المؤسسي، بل هي ظاهرة عامة في المجتمعات غير المتطورة نتيجة التسييس للقوى والمؤسسات المجتمعية، فرجال الدين مسيسون والجامعات والنقابات مسيسة والبيروقراطية السلبية سائدة، ففي كثير من الأحيان يكون الجيش متورطًا من الناحية السياسية في إدارة الدّولة وذلك نتيجة هشاشة الدّولة ومؤسساتها وضعف الوحدة الداخلية في كيان لم يستقر بعد كدولة حديثة، إضافة لذلك فلا نغفل الدَّور الاستعماري الذي يعمل على إضعاف المؤسسات التي تعمل على المحافظة على شرعية السّلطة وعلاقتها

---

(1) مصطفى عمر التير، أسئلة الحداثة والديمقراطية في ليبيا: المهمة العصية، منتدى المعارف، بيروت، 2013، ص 247-249.

(2) مصطفى عمر التير، العسكر ومرحلة التحوّل الديمقراطي في ليبيا دراسة الحالة الليبية ورقة غير منشورة مقدمة في المؤتمر السنوي الخامس لقضايا التحوّل الديمقراطي تحت عنوان "الجيش والسياسة في مرحلة التحوّل الديمقراطي في الوطن العربي" مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 1-3 تشرين الأول أكتوبر، 2016.

(3) فريدريك ويري، إنهاء الحرب الأهلية في ليبيا: التوفيق بين السياسة وإعادة بناء الأمن، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2014، أنظر الموقع الإلكتروني: https://2u.pw/vMWPC

(4) عزمي بشارة، مرجع سابق، ص 54-55.

بالمجتمع، بحيثُ تنخفض قدرتها على التكيف وتصبح غير مستقلة[1]. على الرغم من ذلك فانه وفي كثير من الأحيان ينظر إلى ظاهرة الانقلابات على أنها ظاهرة صحية لأنها ستؤدي إلى ديمقراطية تشاركية تقود إلى الانتقال الديمقراطي بحيث تجعل الشعب يكون مصدر السلطة وأيضاً تجعل السلطة المؤقتة من العسكريين تلجأ إلى مشاركة الشعب خوفاً من عزلها دولياً ورفض التعامل معها.

إذاً فإن العلاقة المدنية-العسكرية بالدّولة تتلخص بشكل رئيسي حول كيفية تنظيم واستخدام وسائل العُنف التي تسيطر عليها الدّولة، والطرف الذي يمكن أنْ يُستخدم العُنف ضدّه بصورة مشروعة. إنّ العلاقة المدنية-العسكرية تمتلك أهمية كبيرة من ناحية سياسية في معظم الدول العربية التي مرت في مرحلة انتقالية منذ العام 2011م بُعيد الثورات العربية أو التي لم تمر فيها، وفي ظل ظروف تميزت بالالتباس والضبابية واستجابة لأزمة الدّولة التي تتعاظم منذ وقت طويل، وللتحوّلات الاجتماعية الهيكلية ولتسارع التغيرات في الشؤون العسكرية على المستوى العالمي والأجندات الأمنية للدول، فقد بدأت بعض الدول تُحاول إعادة صياغة الأُطر القانونية والدستورية واستحداث سياسية جديدة تنظم العلاقات المدنية – العسكرية في تلك الدول[2].

السيطرة السلطوية

لقد أدَّى تَقْويض السيطرة السلطوية والانتقال في نظم الحكم في دول الربيع العربي إلى تخفيف القيود السياسية والقانونية المفروضة على الجيش، ففي مصر وتونس وعلى الرغم من وجود مؤسّسات دولة قوية نسبياً ومؤسسات عسكرية مهنية ونظامية، إلاّ أنّ انهيار السيطرة السلطوية أعطى المجال للجيش لممارسة دور سياسي كبير ومن جهة أخرى عملت الانتفاضتان اللّتان وقعتا في ليبيا واليمن على تكريس وتعميق الانقسامات القبلية والمناطقية داخل الجيش، وإظهار عجزه وتفكّكه كنتيجة حتمية لضعف مؤسسات الدّولة كما ساهم الاختراق الحاصل من قبل القوى الاجتماعية في الإعداد لنوعية جديدة من العلاقات المدنية- العسكرية[3].

إن التغييرات الديموغرافية في العالم العربي والثورة العالمية في الشؤون العسكرية، وبروز سياسات مكافحة الإرهاب وإعادة إصلاح القطاع الأمني منذ بداية تسعينيات القرن الماضي غيرت من علاقات السلطات والمجتمعات المدنية، وطبيعة السياق الذي تجري فيه خاصة بعد حرب الخليج بالعام 1991م ودخول العرب في اتفاقيات سلام مع إسرائيل، فقامت الجيوش العربية بتغييرات هيكلية هامّة وانحصرت مهام الجيوش العربية بالتركيز على مهمات حماية النظام وتطبيق القانون والحفاظ على النظام الداخلي، حيثُ تم إعداد وحدات خاصة للتدخل السّريع ومكافحة الإرهاب، وأصبحت هذه الوحدات القليلة العدد بالمقارنة مع الجيش تملك أكثر الأسلحة تطوراً وتتمتع بميزات كبيرة من ناحية التدريب والرواتب وذلك على حساب وحدات الدروع والمدفعية والمشاة التقليدية التي تقلصت ميزانياتها وبقيت تتقادم وتضعف عسكرياً ومِهنياً[4].

ما تزال الجزائر ولبنان والعراق والصومال والسودان وليبيا واليمن تنتقل من مرحلة إلى أخرى من النّزاعات المسلحة، فيما لا تزال موريتانيا تعاني من ارتدادات الانقلاب العسكري الذي حدث فيها بالعام 2008م. فقد حصل تغيير بالعلاقة بين

---

(1) Ibid, and J.C. Hurewitz, op. cit, p 6.

(2) يزيد صايغ، العسكريون والمدنيون وأزمة الدّولة العربية، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2014، أنظر الموقع الإلكتروني:
https://carnegieendowment.org/sada/57466

(3) يزيد صايغ، مرجع سابق.

(4) المرجع نفسه.

القوى العسكرية والمدنية الفاعلة في الجمهوريات العربية في ظل تآكل الأطر الدستورية والتراجع الواضح في العقد الاجتماعي، مما شجع على ظهور الميليشيات الطائفية أو العرقيّة أو القبيلة أو المناطقية، وبدأت هذه الجماعات تحاول أنْ تتخذ أشكالاً بديلة لبناء الدّولة، مثل: حزب الله في لبنان، والدّولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وبذلك برزت أشكال هجينة من الأمن المحلي التي اعتمدت عليه الحُكومة في القضايا التي تخص الدفاع الوطني وحماية النظام كما هو حاصل في سوريا والعراق وليبيا واليمن والسودان، كل ذلك عمل على انهيار الدّولة وقواتها العسكرية[1].

في ليبيا، قام العقيد معمر القذافي بتشكيل الجيش من خلال التجنيد لأبناء القبائل والمناطق الموالية له، لذا فقد تقوض الجيش وانقسم ولم يعد له فاعلية على أرض الواقع وحلت محله الميليشيات الثورية والكتائب الأمنية التابعة لقوات حماية النظام وبعد إسقاط القذافي عرقلت التقسيمات القبلية والمناطقية الجهود المبذولة من الحُكومة الانتقالية لإعادة بناء جيش وطني، واستمر توزيع السّلطة بين الهياكل العسكرية والأمنية المعتمدة على الميليشيات الثورية والمجموعات المتبقية من الجيش النظامي التي تُعتبر الملجأً لفلول النظام القديم، وبقيت هشاشة الدّولة الليبية تظهر في الجيش الرسمي بشكل جلي والعكس بالعكس، فتشكل بذلك أنموذجاً جديداً من القوات المسلحة الهجينة داخل دولة هجينة، حيثُ اتجه مركز السّلطة في سياق العلاقة المدنية-العسكرية من المستوى الوطني إلى المستوى الطائفي أو القَبلي[2].

ولم يختلف السّلوك اليمني في تكثيف التجنيد والقيادة اعتماداً على الانتماءات المناطقية والقبلية، حتى عندما حاول خليفة صالح ومنافسه المؤقت منصور هادي إعادة هيكلة الجيش والاحتفاظ بنفوذه والتي بدأت في العام 2013م فلم ينجح بذلك وانهار الجيش، حيثُ استولى المتمردين الحوثيين على العاصمة وأجزاء كبيرة من اليمن في العام 2014م وتوصلوا لصِيغ اتفاق مع قادة الجيش المستقلين في بعض المناطق، وبذلك أعاد الحوثيون صياغة العلاقة المدنية-العسكرية بأسلوب مختلف ووضعوها على طريق جديد، وبذلك أصبحت مركزية العُنف ذات أهمية بالنسبة للدول الوطنية وللجماعات المجتمعية التي ازدادت استقلاليتها وعسكرتها، فسيطرة الجيش المتزايدة على الدّولة قد تُبرِز الانقسامات والانشقاقات التي لم تكن ظاهرة في السابق، وقد تطفو على السطح تصدّعات في صفوف القوات المسلحة فيما تسعى الأجنحة إلى الحصول على حصص اقتصادية وسياسية جديدة[3].

أمّا في الحالة المصرية فقد اكتسب الجيش المصري نفوذاً كبيراً بالدَّور الذي لعبه بإسقاط رئيسَين مصريَّين هما (حسني مبارك) في العام 2011م و(محمد مرسي) في العام 2013م حيثُ خضعت حكومة الإخوان المسلمين لمطالب القوات المسلحة، لكن الجيش رفع عنها الغطاء عندما حاولت تهميشه في المشاريع الرئيسية مثل: تطوير قناة السويس ومشروع استصلاح الأراضي[4](توشكى)[5].

---

[1] المرجع نفسه.

[2] رشيد خشانة، حصيلة 40 عاماً من حكم القذافي: نظام استبدادي أعاد إنتاج الزّعامة القبلية، موقع Swissinfo.ch، أنظر الموقع الإلكتروني: https://bit.ly/2YEcCoV

[3] محمد سعيد الصوفي، اليمن: قرارات هيكلة الجيش بين التفاؤل والحذر، موقعDW، 2012، أنظر الموقع الإلكتروني: https://bit.ly/2WXxF4T

[4] يزيد صايغ، رسم خارطة الاقتصاد العسكري الرسمي: نحن نبني مصر، نحن نطعم مصر، نحن مصر، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2019، أنظر الموقع الإلكتروني: https://2u.pw/Z5ftc

[5] هو مشروع أقيم في منطقة مفيض توشكى في مصر، يهدف إلى خلق دلتا جديدة جنوب الصحراء الغربية موازية للنيل، تساهم في إضافة مساحة تصل إلى 540 ألف فدان للرقعة الزراعية، يتم ريها بمياه النيل عبر ترعة الشيخ زايد التي تبلغ حصتها من المياه حوالي 5.5 مليار م 3 سنوياً.

شكل رقم 1: اتجاهات الرأي العام للجماهير العربية تظهر مستوى الثقة في جيوش دولهم

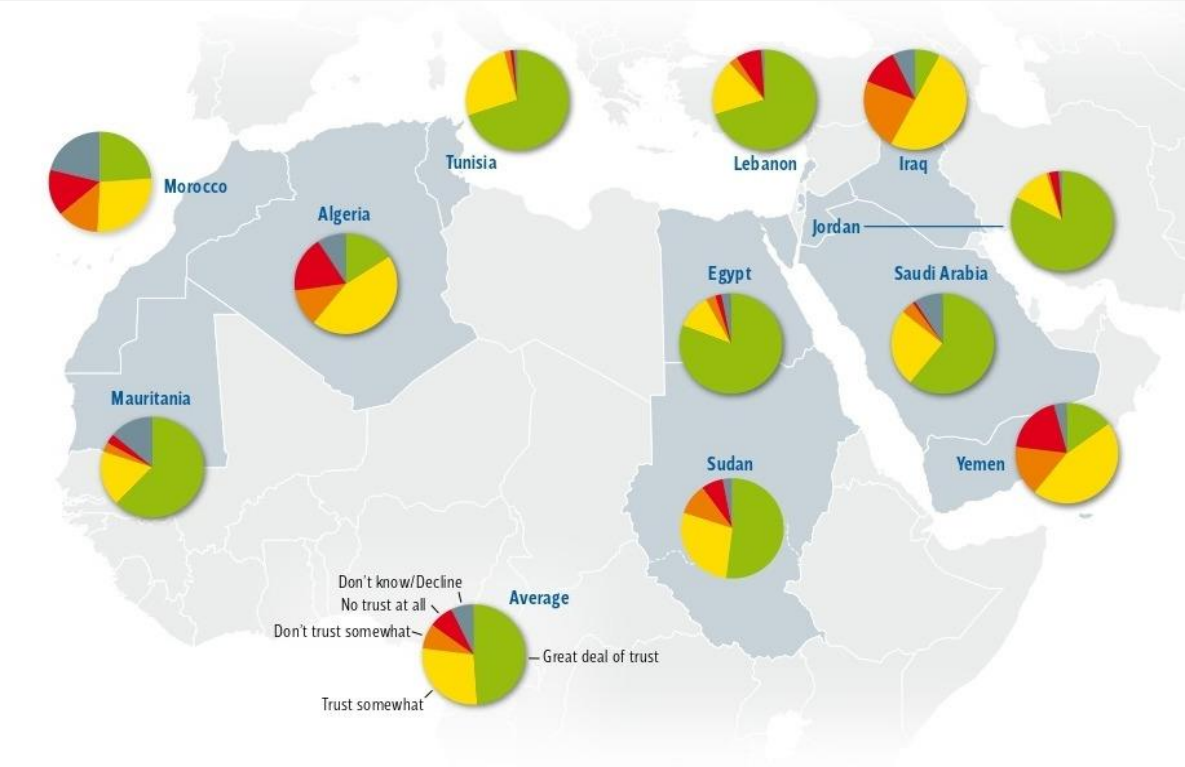

Source: Florence Gaub, op. cit, p 17.

وبذلك برهنت القوات المسلحة المصرية أنّها الحَكَم الأخير في النظام الاقتصادي والسياسي في مصر، حيثُ عمل الجيش على تهميش أقوى المنافسين السياسيين، وتمكن من الحصول على ما يزيد عن (20) مليار دولار من المساعدات الخليجية، ووجه المجتمع المحلي لتوفير دعم كبير للمشير عبد الفتاح السيسي الذي أضحى رئيساً لمصر، كما استمرت القوات المسلحة المصرية في تطوير المجالات الصناعية، وسيطرت على مشاريع البُنى التحتية في الدّولة، وقامت بتعيين جنرالات الجيش في مواقع حكومية حساسة، الأمر الذي من شأنه أنْ يعاظم النفوذ السياسي للجيش مما يزيد من حدّة الخصومات والانقسامات الداخلية، واللّتين قد تشكلان تحدياً حقيقياً في بسط القوات المسلحة المصرية سيطرتها مستقبلاً[1].

بشكل عام فقد حصل الجيش المصري وباقي الجيوش العربية على ثقة واضحة من الشعوب العربية في إشارة إلى دور الجيش المحوري على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ويبين الشكل ارقم 1 حجم الثقة التي منحها الجمهور العربي لجيوشه الرسمية.

التدخل الخارجي

أمّا على الصعيد الخارجي فقد كان للتدخلات الخارجية دوراً رئيسياً في دعم الأنظمة العربية، فعلى سبيل المثال ترتبط مصر والولايات المُتّحدة الأمريكيّة علاقة تحالف استراتيجي وهي من أبرز الداعمين لها في المجال العسكري، ففي أبريل 2015م أوقفت الولايات المُتّحدة الأمريكيّة قرار منع تزويد مصر بالسلاح والذي كان قد اتخذ في أكتوبر 2013م وقد بيّن السيسي

[1] مصطفى عبد السلام، المساعدات الخليجية لمصر: التقديرات وسيناريوهات المستقبل، مركز الجزيرة للدراسات، 2015، أنظر الموقع الإلكتروني: https://2u.pw/Y9bRR

طبيعة العلاقة مع والولايات المُتّحدة الأمريكيّة عام 2015م بقوله: "إن الولايات المُتّحدة لم تخذلنا أبداً خلال السنوات الماضية، وإن السنتين الماضيتين كانتا بمنزلة اختبار حقيقي لقوة العلاقات بين مصر والولايات المُتّحدة الأميركية"، كما قررت الولايات المُتّحدة الأمريكيّة إعادة هيكلة العلاقات العسكرية مع مصر بما يحقق مصالحهم المشتركة، وأيضاً السماح لمصر بشراء الأسلحة بالائتمان ابتداء من العام 2018م[1].

وفي الدول التي عانت من الاستبداد الأوتوقراطي كانت نتيجة الحروب بالوكالة أن أدّت إلى إعاقة الانتقال الديمقراطي وكرست النزعة الطائفية وزادت حدّة التطرّف وأغرقت الدول الهشّة في الحروب الأهلية، كما امتدت آثار هذه الصراعات إلى الدول المجاورة فدفعت اللاجئين من العراق وليبيا وسوريا واليمن إلى الدول المجاورة مما أضاف لها مسؤوليات جديدة على كاهل اقتصادها المتواضع، كما أسفرت تدخلات ومساعدات القوى الإقليمية إلى تعزيز الحكم الأوتوقراطي فساهمت في زيادة معضلات المنطقة العربية بدلاً من معالجتها وأصبح عدم الاستقرار هو سيد الموقف في هذه المناطق[2].

بشكل عام اكتسبت الجيوش في الدول العربية ثقة المواطنين بدرجة عالية مقارنة بثقتهم بحكوماتهم مما يؤشر إلى خلل واضح في العلاقات المدنية-العسكرية، والذي يُنْبئ بعدم استقرار هذه الدول واحتمالية زيادة التطرّف والعُنف فيها، فقد ارتفعت ثقة المواطنين العرب بالمؤسسة العسكرية من (82.3%) في العام 2011م، إلى (88.3%) في العام 2016م، وقد لوحظ تدني الثقة بالأجهزة الأمنية وتراجع في الثقة بالحكومات المدنية من (54%) في العام 2010م إلى (38%) في العام 2016م، مما خلق فجوة في الثقة والتوازن المدني-العسكري في العالم العربي، ومع الارتفاع الملحوظ في نسبة ثقة المواطنين بالجيش والشرعية التي حصدها وانخفاض حدة الانقلابات العسكرية بشكل كبير، إلاّ أنّ سياسات الجيش اتسمت بالتطرّف والعُنف على المستوى الداخلي في ظل ما تعانيه المنطقة العربية من تطرف وعنف وإرهاب وأصبح دور الجيش حماية النظام والحفاظ على الوضع السياسي القائم مما أدَّى إلى سيطرته على الحياة السياسية ودفعه في بعض الأحيان إلى اتخاذ قرارات غير شعبية مثل: الاتفاق الذي عقده النظام المصري مع السعودية بالتخلي عن جزيرتَي (تيران وصنافير) لصالح السيطرة السيادية السعودية مع الأخذ بعين الاعتبار الدَّور الرئيسي الذي يمكن أنْ يقوم به الجيش في عملية الانتقال الديمقراطي[3].

(1) PBS News Hour, Egypt's President on Fighting Islamic State, U.S. Relations," PBS News Hour, Retrieved from: https://to.pbs.org/2CHuT85

(2) بيري كاماك وآخرون، مرجع سابق.

(3) Nicholas J. Lotito, Public Trust in Arab Armies, Carnegie endowment for international peace, 2018: https://carnegieendowment.org/sada/77610

شكل رقم 2 : ثقة الشعوب العربية في مؤسسات الدولة العامة للعام 2016

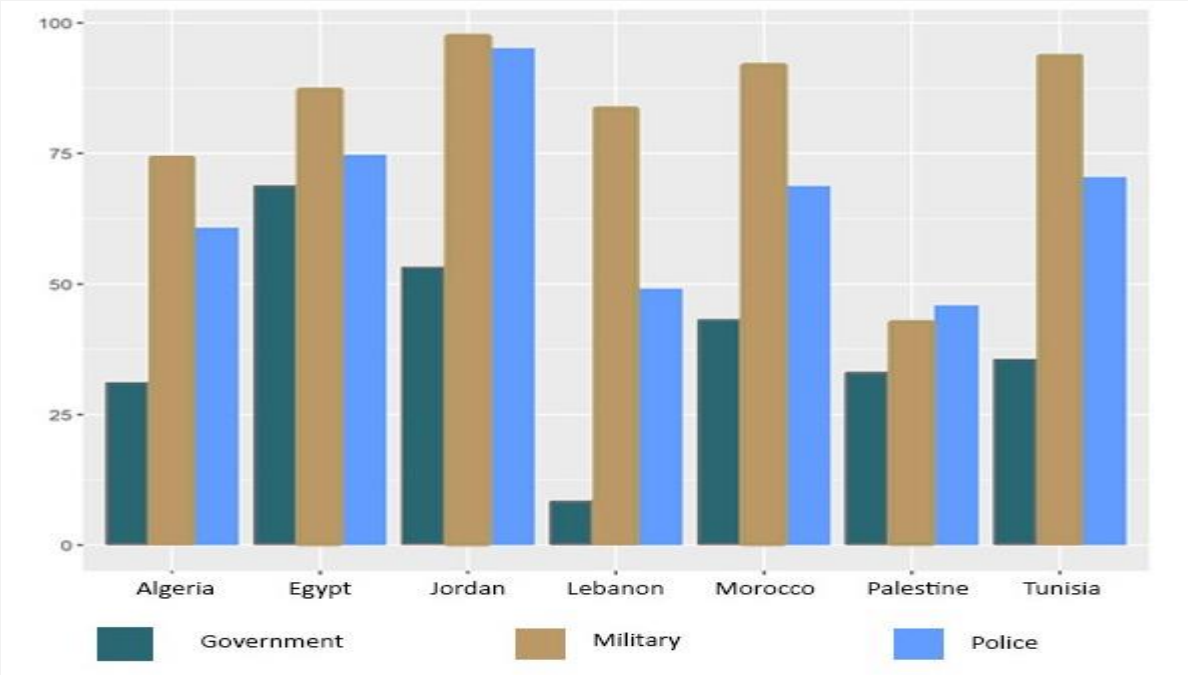

.Source: Nicholas Lotito, op. cit, 2018

قد يضعف النظام قواته المسلحة بطريقتين: إمّا عن طريق إعطاء صورة عن القوات المسلحة على أنّها ميليشيا موالية للنظام بدلاً من كونها مؤسسة وطنية أو عن طريق الحد من موارده وقدراته الداخلية من أجل تقليل احتمالات تهديده، وهناك أربعة أنواع من الجيوش العربية من ناحية تماسكها وعلاقتها بالدّولة والنظام أولها: الجيش المتماسك والموالي للدولة، وثانيها: الجيش غير المتماسك والموالي للدولة، وثالثها: الجيش المتماسك والموالي للنظام ورابعها: الجيش غير المتماسك والموالي للنظام. حيثُ يمثل التماسك بشكل رئيسي القدرة على العمل وممارسة دوره الحقيقي كما يترجم الولاء للدولة إلى قبول المجتمع للجيش وتفويضه، وعندما يلتقي التماسك والولاء للدولة تكون القوة المسلحة قادرة على التدخل في حالة الأزمات وضبط العلاقة بين الشعب والنظام أمّا في حال عدم توفر ميزة التماسك والولاء للدولة فينحرف دور الجيش ولا يستطيع القيام بالمهام التي وجد من أجلها فتصبح قوته غير فعالة وغير قادرة على التصرف ولا تملك الشرعية ولا دعم المجتمع[1].

والدول التي في الجدول أدناه هي الدول التي لعبت جيوشها في الماضي دوراً سياسياً في العالم العربي مثل: (العراق وتونس لبنان ومصر وسوريا وليبيا والجزائر واليمن) هذا ولم يتم إدراج الدول التي لم تشهد تغييراً كبيراً ولم يلعب فيها الجيش دوراً سياساً بعيداً هدف وجوده مثل: (المملكة العربية السعودية والمملكة المغربية والمملكة الأردنية..الخ).

(1) Florence Gaub, op. cit, 2014, p 21.

جدول 1: حالة القوات المسلحة العربية

	غير متماسكة	متماسكة
الولاء للدولة	العراق لبنان	مصر تونس
الولاء للنظام الحاكم	ليبيا اليمن	سوريا الجزائر

Source: Florence Gaub, Civil Military Relation in the MENA: Between Fragility and Resilience, European Union: Institute for Security Studies, 2016, p 21.

الاستنتاجات

نستنتج من مسار البحث أن هناك مجموعة من الإشكاليات المتداخلة ميزت العلاقات بين العسكر والمدنيين في الدول العربية فقد تمحورت العلاقة المدنية-العسكرية بشكل أساسي حول كيفية تنظيم واستخدام وسائل العُنف التي تسيطر عليها الدّولة، والطرف الذي يمكن أنْ يُستخدم العُنف ضدّه بصورة مشروعة حيث اتسمت هذه العلاقة بالتنازع والصراع في كثير من الأحيان وذلك في إطار كل طرف منهما الى السلطة والهيمنة.

على المستوى المجتمعي اكتسبت الجيوش في الدول العربية ثقة المواطنين بدرجة عالية مقارنة بثقتهم بحكوماتهم فمالت الكفة لصالح الجيش في كثير من الحالات، لأن دور الجيش لم يقتصر على المهام العسكرية بل قام بمهمات إنسانية هدفت إلى خدمة الصالح العام كعمليات الإنقاذ واستعادة السيطرة والمساعدة في الأوضاع الطارئة مثل: الزلازل والبراكين والحوادث الطبيعية التي تعجز الوسائل المدنية عن إنجازها والمساعدة فيها، ولقد لعبت الجيوش العربية دوراً سياسياً في العالم العربي وخاصة في عمليات التحديث بدول مثل: (العراق وتونس لبنان ومصر وسوريا وليبيا والجزائر واليمن).

ولكن ما لبث دور الجيش أن تحول من حماية الدولة الى الحفاظ على الحكم وحماية النظام السياسي وأصبح الجيش يقوم بوظيفة تكتيكية بدل الوظيفة التحديثية على إثر الانقلابات المتتابعة التي حصلت في الدول العربية، كما أن التغييرات الديموغرافية في العالم العربي والثورة العالمية في الشؤون العسكرية، وبروز سياسات مكافحة الإرهاب وإعادة إصلاح القطاع الأمني منذ بداية تسعينيات القرن الماضي غيرت من علاقات العسكر والمجتمعات المدنية.

المراجع

- نينا عقل خليل، ندوة حول دور الجيش في التنمية والأمان الاجتماعي، موقع الجيش اللبناني، 2013، أنظر الموقع الإلكتروني: https://www.lebarmy.gov.lb
- سامي عجم، الدور الاجتماعي للجيش في دول العالم الثالث، مجلة الدفاع الوطني، العدد 51، كانون الثاني، 2005، أنظر الموقع الإلكتروني: https://www.lebarmy.gov.lb
- مصطفى عمر التير، أسئلة الحداثة والديمقراطية في ليبيا: المهمة العصية، منتدى المعارف، بيروت، 2013، ص 247-249.

- مصطفى عمر التير، العسكر ومرحلة التحوّل الديمقراطي في ليبيا دراسة الحالة الليبية ورقة غير منشورة مقدمة في المؤتمر السنوي الخامس لقضايا التحوّل الديمقراطي تحت عنوان "الجيش والسياسة في مرحلة التحوّل الديمقراطي في الوطن العربي" مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 1-3 تشرين الأول أكتوبر، 2016.
- فريدريك ويري، إنهاء الحرب الأهلية في ليبيا: التوفيق بين السياسة وإعادة بناء الأمن، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2014، أنظر الموقع الإلكتروني: https://2u.pw/vMWPC
- يزيد صايغ، العسكريون والمدنيون وأزمة الدّولة العربية، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2014، أنظر الموقع الإلكتروني: https://carnegieendowment.org/sada/57466
- رشيد خشانة، حصيلة 40 عاماً من حكم القذافي: نظام استبدادي أعاد إنتاج الزّعامة القبلية، موقع Swissinfo.ch، أنظر الموقع الإلكتروني: https://bit.ly/2YEcCoV
- محمد سعيد الصوفي، اليمن: قرارات هيكلة الجيش بين التفاؤل والحذر، موقعDW، 2012، أنظر الموقع الإلكتروني: https://bit.ly/2WXxF4T
- يزيد صايغ، رسم خارطة الاقتصاد العسكري الرسمي: نحن نبني مصر، نحن نطعم مصر، نحن مصر، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2019، أنظر الموقع الإلكتروني: https://2u.pw/Z5ftc
- مصطفى عبد السلام، المساعدات الخليجية لمصر: التقديرات وسيناريوهات المستقبل، مركز الجزيرة للدراسات، 2015، أنظر الموقع الإلكتروني: https://2u.pw/Y9bRR
- PBS News Hour, Egypt's President on Fighting Islamic State, U.S. Relations," PBS News Hour, Retrieved from: https://to.pbs.org/2CHuT85
- Nicholas J. Lotito, Public Trust in Arab Armies, Carnegie endowment for international peace, 2018, Retrieved from: https://carnegieendowment.org/sada/77610

دور الحراك في تفعيل استراتيجية مكافحة الفساد الإداري بالجزائر

د. وائل سعد السمرا جامعة الإسكندرية waelsamra77@gmail.com

د. صفية مصطفى، جامعة غرداية mustapha.safia@univ-ghardaia.dz

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور الحراك الشعبي في تفعيل إستراتيجية مكافحة الفساد الإداري بالجزائر، وتم الاعتماد في ذلك على المنهج الوصفي التحليلي، وعلى المنهج التاريخي بمتابعة التسلسلات التاريخية لبعض أحداث الحراك السلمي الذي بدأ في 22 فيفري 2019 بالجزائر وإجراءات محاربة الفساد، وخلصنا إلى أنه للحراك دور كبير في مكافحة الفساد والذي ظهرت بوادر أثاره من خلال تقديم العديد من القادة والسياسيين ورجال الأعمال للتحقيقات حول مكتسباتهم المالية بالإضافة إلى إلغاء ترشح الرئيس لعهدة خامسة وهو غير قادر صحيا، و في ضوء النتائج المتوصل إليها، فقد أوصت الدراسة، بضرورة إضفاء البُعد الأخلاقي على الحياة السياسية، مع ضرورة الحديث عن الفاسدين وليس المفسدين فقط باعتبارهم موجودين داخل الإدارة نظرا للدور الذي يلعبونه في تفشي الظاهرة.

كلمات مفتاحية: حراك، فساد إداري، حركات احتجاجية، نظام سياسي، سلمي، شباب.

the role of the popular movement in activating the strategy to combat administrative corruption in Algeria

Abstract

This study aims to highlight the role of the popular movement in activating the strategy to combat administrative corruption in Algeria, and was based on the descriptive analytical method, and on the historical approach to follow the historical sequences of some events of the peaceful movement that began on 22 February 2019 in Algeria and measures to combat corruption, and we concluded that the movement A significant role in the fight against corruption, which was raised by the presentation of many leaders, politicians and businessmen to investigate their financial gains in addition to the cancellation of the presidential candidacy for a fifth term is unable healthily, and in the light of the findings, the study recommended , The need to give the moral dimension of political life, with the need to talk about the corrupt and not only corrupt their presence within the administration and the role they play in the spread of the phenomenon.

Keywords: mobility, administrative corruption, protest movements, political system, peaceful, youth.

مقدمة

تعاني دول العالم من مشكلة الفساد التي كانت محدودة النطاق إلا أنها استفحلت مؤخرا بشكل لافت، ويعد الفساد الإداري والمالي ظاهرة عالمية ذات جذور عميقة تأخذ إبعاداً واسعة تتداخل فيها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينها، وتختلف درجة شموليتها من مجتمع إلى آخر، ما يقتضي مواجهتها بأساليب فنية متطورة ويعد التثقيف حول مخاطر الفساد على المستوى الداخلي الدولي من بين أهم تلك الأساليب فالقواعد الواردة في القوانين الداخلية والقواعد الدولية

المستقر عليها كأعراف أو المسجلة على شكل إعلانات أو مواثيق دولية والمخصصة لمواجهة الفساد لا تجدي نفعا لتحقيق هذه الغاية ما لم تهيأ لها الأرضية والبيئة التي تساعدها على أن تؤدي مفعولها في مكافحة الفساد، ولا يكون ذلك إلا بنشر ثقافة مكافحة الفساد على المستوى العالمي، في ظل ذلك جاءت نصوص سجلت ثقافة مكافحة الفساد ولكن بشكل غير مباشر تارة أو ضمني تارة أخرى وأحيانا بشكل مباشر وصريح.

وتعمل الأمم دائما على التصدي للفساد لأنه يخرجها عن الحياة المستقيمة ويهدد المجتمع وبنيته وبقائه، فما هلكت الأمم السابقة ولا تهلك الأمم الحالية واللاحقة إلا بالفساد، فقد أخبرنا القرآن الكريم عن هلاك الأمم السابقة بفسادها ونبأنا بخراب ديار الأمم اللاحقة نتيجة للفساد.

ولا يوجد على وجه الأرض مكان يخلوا من الفساد إلا أن المعضلة التي تهمنا هي العالم الإسلامي مهد الأخلاق من خلال الرسالة المحمدية التي جاءت لتنهي عن كل أشكاله ومسبباته.

ويعتمد تطور الأمم على معرفة الإنسان بحقائق البنية التي تقوم عليها حياته في جوانبها المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، ذلك أن إستراتيجية مكافحة الفساد تعتبر ضمانا للاستقرار الاجتماعي للأفراد، الذي يعد أحد دعائم الأمن الأساسية، وبناءا على ذلك يلقى الحراك الاجتماعي والسياسي في عصرنا الحالي اهتماما متزايدا نظرا لكونه الدعامة الأساسية لتنمية المجتمع في جميع أركانه، والذي يتجلى خصوصا في صورتين أولاهما تلقّي العامة لهذا الخطاب و ردود الفعل التي تكون في غالبيتها تهكّمية بالأساس لا تظهر الفهم الصحيح للظواهر السياسية قاصرة الفهم حينا ومستغلّة من أجل توجيه العامة اتجاها معينا في حين آخر، وهو الأمر الذي يظهر في طريقة تعاطي المواطنين وإيصال الرأي بطريقة تبدو على سذاجتها أحيانا ناجمة عن إدراك لكنها تخلو من الوعي السياسي في الكثير من الأحيان أيضا، أما الصورة الثانية تظهر من خلال تجليات الحراك التكنولوجي ويتمثّل أكثر في المواقع الإلكترونية وأعمدة الأخبار والمنتديات حيث تشهد تلك الصفحات مناقشات سياسية حادة تنمّ عن وعي أكبر وتحليلات أعمق للواقع السياسي.

ويمكن القول أن الحراك السياسي الاجتماعي السلمي الأخير في الجزائر قد فاجأ الجميع تقريباً، بما في ذلك السياسيين من وزراء وولاة وغيرهم الذين لم يكونوا بدورهم يتوقعون المسار السريع الذي تحقق في هذه الفترة الوجيزة وما ألت إليه الأمور من الحرب المعلنة ضد الفساد، والمفاجأة طالت بالدرجة الأولى دول الشمال ولاسيما الدول الأوروبية التي تتموضع على الضفة المقابلة للبحر الأبيض المتوسط والعالم عموما.

وتهدف دراستنا هذه إلى:

- التعرف عما إذا كانت هناك علاقة ايجابية بين الحراك والآثار الناتجة عنه بالنسبة للمجتمع من ناحية القضاء على الفساد الإداري المستفحل في جميع الدولة من القمة للقاعدة.
- إظهار خطورة الفساد الإداري و ما يتركه من آثار كبيرة على الاقتصاد والمجتمع بأسره.
- الخروج بنتائج وتوصيات قد تسُهم في الحّد من الفساد من خلال وضع الأساليب والطرق الملائمة لمكافحته والوقاية منه بما يسهم إيجابا بالنهوض بالتنمية الاقتصادية في الجزائر.

كما تكمن أهمية الدراسة في تقديم مقاربة للحراك الاحتجاجي بالجزائر المتميز بسلميته الذي خاضه الشعب في كل أنحاء الوطن للمطالبة بالتغيير وتوقيف الانتخابات للعهدة الخامسة للرئيس المنتهية عهدته والقضاء على الفساد الإداري

المتعاظم دوره السلبي الذي أثر على الاقتصاد وعلى معيشة المواطن،هذا الأخير الذي ساهم في تدهور العملة وانخفاض معدل النمو الاقتصادي على المستوى المحلي والدولي، وكذلك التعرّف إلى مدى فعالية الطرق المستخدمة بمكافحته والوقاية منه، ليتم مراعاتها من قبل الأجهزة المعنية بمكافحته في الخطط والسياسات المستقبلية الداعية إلى تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

وقد استعنا بعدد من المناهج التي تساعدنا على الوصول إلى نتائج بها قدر أكبر من المصداقية والوضوح:

- المنهج التاريخي: وذلك بمتابعة التسلسلات التاريخية لبعض الأحداث موضوع الدراسة، مع الدراسة العلمية لأبرز الوثائق والمستندات التاريخية المتعلقة بموضوع الدراسة.
- المنهج الوصفي التحليلي: وذلك بتمكينه لنا من وصف معطيات الدراسة(الحراك، العملية السياسية، مظاهر الفساد الإداري، الإجراءات المتخذة لمكافحته وغيرها)، ثم تناولها بالتحليل والنقد والتصويب.

مشكلة الدراسة

تعد القضية التي تشغل بال المجتمعات اليوم هو حجم هذا الفساد بدرجة غير مسبوقة، لذا لا بد من إيجاد حلول لهذه القضية وتقليص تداعياتها السلبية التي تؤثر على عملية التنمية ومسيرة التقدم، ومع هذا فإن اللافت أنَّ من يمارس الفساد الإداري والمالي هم أناس بمختلف مستويات الهيكل التنظيمي والمواقع الاجتماعية والسياسية، وأن درجة التفشي الكبيرة لكل أنواعه وخاصة الإثراء بطرق وأساليب غير مشروعة في البلدان النامية التي تعاني من مختلف مظاهر التخلف والركود والخمول الاقتصادي، هي كذلك في الدول الإسلامية والعربية، التي تتصف بمستويات مرتفعة نسبيا للفساد أعلى من متوسط العالم، هذه الأخيرة التي شهدت حراكا اجتماعيا وسياسيا الذي احدث تغيرا في الأدوار المترتبة على مكانة ومركز الفرد الاجتماعي، والجزائر بدورها شهدت هذا الحراك الذي ساهم في إحداث التغييرات على مستوى السياسة والاقتصاد.

ويفرض واقعنا المعاصر بيان وإيضاح العلاقة والارتباط الوثيق بين الفساد الإداري والمالي والحراك الشعبي وهو الارتباط الذي ينعكس على العلاقة مابين الجهود المبذولة من طرف الشعب الخارج في حراك في شكل مسيرات سلمية أسبوعيا ومحاربة الفساد الإداري الذي استفحل في الدولة بغرض المساهمة في تقدم المجتمع ورفاهيته.

ومن هنا تبرز معالم إشكالية مقالنا هذا، التي نصيغها في التساؤل التالي:

إلى أي مدى يساهم الحراك الشعبي في مكافحة الفساد الإداري والمالي في الجز ائر؟

وسيتم معالجة هذا التساؤل من خلال التعرض إلى ثلاث محاور هي: الإطار النظري لظاهرة الفساد الإداري، ومفهوم الحركات الاحتجاجية، ودور الحراك في مكافحة الفساد في الجزائر.

المحور الأول: الإطار النظري لظاهرة الفساد الإداري

1. مفهوم الفساد

1.1 الفساد لغة

الفساد لغة، من فسد، فسد الشيء، (يفسد) بضم السين (فسادا) فهو (فاسد) ، و(فسد) بضم السين أيضا فهو (فسيد)، و(أفسده ففسد) . والمفسدة ضد المصلحة، وفساد الشيء يعني تلفه وعدم صلاحيته. والفساد في معاجم اللغة

هو من (فسد) ضد (الصلح) والفساد لغة البطلان فيقال فسد الشيء أي بطل واضمحل، ويأتي التعبير على معاني عدة بحسب موقعه (الطائي، 2010). فهو الجدب أو القحط كما في قوله تعالى :{ ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ } سورة الروم: (41) (القرآن_الكريم).

2.1 الفساد اصطلاحاً

ليس هناك تعريف محدد للفساد بالمعنى الذي يستخدم فيه هذا المصطلح اليوم، لكن هناك اتجاهات مختلفة تتفق في كون الفساد هو إساءة استعمال السلطة العامة أو الوظيفة العامة للكسب الخاص (الوائلي، 2006).

وقد عرف الفساد بأنه: "سلوك اجتماعي تدل عليه بعض المؤشرات المتعلقة بغياب المؤسسة سياسيا وإداريا، والانحراف عن القيم الاجتماعية والأعراف السائدة وقصور القيم ومخرجات الانحراف السلوكي، وإشباع الأطماع وسوء استخدام السلطة المالية والتهرب من الكلفة الواجبة، والحصول على منافع غير مشروعة" (عبد_العظيم، 2008).

كما عرف الفساد بكونه: " وسيلة لكسب الأرباح عن طريق الأنشطة غير المشروعة بطريقة غير مباشرة وهذا يحدث عندما يكون هناك إختلال في نظام الحكم أو النظام الضريبي، أو اختلال في الأنظمة الإقتصادية " (Avon، Stéphane، و Fankem، 2014).

وعرف بأنه: "هبوط السلوك الإداري والتنظيمي عن مستوى أخلاقيات الوظيفة العامة إلى مستوى التحلل من القيم والمبادئ والأعراف التي تعارفت عليها الجماعة، والخروج بالوظيفة عن إطارها الشرعي في تحقيق المصلحة العامة إلى إطار ذاتي يساء فيه استخدامها لتحقيق المصلحة الذاتية لشخص شاغلها" (مغايرة، 2011).

كما عرف الفساد بأنه: "مجمل الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها والتي تؤدي بالنتيجة إلى المساس بالمال العام" (علي، 2017).

وعليه الفساد هو سلوك منحرف يتمثل في إساءة استعمال القوة العمومية للمنفعة الخاصة سوءا عن طريق الرشوة أو الابتزاز أو السلطة استغلال النفوذ أو المحسوبية أو الغش، وبالتالي هبوط السلوك الإداري والتنظيمي عن أخلاقيات الوظيفة العمومية.

2. مفهوم الفساد الإداري

عرف الفساد الإداري عند المحافظين (المتشددين) بأنه: "سلوك بيروقراطي منحرف يستهدف تحقيق منافع شخصية بطريقة غير شرعية"، والفساد الإداري عند المتساهلين (الميسرين) يعرف على أنه: "سلوك إداري غير رسمي بديل للسلوك الإداري الرسمي، تحتمه ظروف واقعية وتقتضيه ظروف التحول الاجتماعي والاقتصادي الذي تتعرض له المجتمعات" (الزهيري، 2018).

ويعرف (Wilson & Damania) الفساد الإداري بأنه: "استخدام الوظيفة العامة لتحقيق مصالح شخصية (الزهيري، 2018).".

أما البنك الدولي فيعرفه بأنه: "'إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص" (يونس، 2010).

نلاحظ أن أغلب التعاريف الواردة من المؤلفين تشير أن الفساد يقتصر فقط على القطاع العام دون الخاص، في حين أن الحقيقة غير ذلك ، حيث أن الفساد يتواجد ضمن نشاطات القطاع الخاص أيضا خاصة تلك النشاطات التي تضع الدولة قواعد تنظيمية لعملها.

وعليه، فالفساد الإداري هو جميع السلوكيات التي يقوم بها الأفراد أو الجماعات العاملون سواء في قطاع عام أو خاص بحيث يضعون من خلالها مصلحتهم الخاصة غير المشروعة فوق المصلحة العامة بما يخالف القيم والقوانين المكلفون باحترامها.

3. أنواع الفساد الإداري

تتعدد مظاهر وأنواع الفساد الإداري ولا يمكن حصر هذه المظاهر بشكل دقيق، فهو يختلف باختلاف الجهة التي تمارسه أو المصلحة التي يسعى لتحقيقها، فقد يأخذ الفساد الإداري شكل استخدام المنصب العام للحصول على امتيازات خاصة، أو المحسوبية والمحاباة الوساطة، أو قضايا الابتزاز، أو تبذير المال العام بالإضافة لغياب النزاهة الشفافية غيرها، وعلى العموم يمكن تصنيف أنواعه ضمن أربع مجموعات كالتالي (عبد_الرحمان، 2011):

1.3 الانحر افات المالية: تشمل المخالفات التي يأتي بها الموظف وتتعلق بالنواحي المالية للمنظمة، مثل:

- مخالفة القواعد والأحكام المالية المنصوص عليها بالقوانين واللوائح المعمول بها؛

- مخالفة المناقصات والمزايدات والمخازن والمشتريات؛

- الإهمال أو التقصير الذي يترتب عليه ضياع أو احتمال ضياع حق مالي للدولة؛

- كل تصرف عمدي يترتب عليه صرف مبلغ من أموال الدولة أو ضياع حقوقها.

2.3 الانحر افات التنظيمية: تشمل المخالفات التي يرتكبها الموظف وتتصل مباشرة بالعمل الذي يقوم به، ومن أمثلتها:

-الامتناع عن أداء العمل أو عدم أدائه بدقة وأمانة؛

-عدم الالتزام بمواعيد العمل؛

-عدم إطاعة أوامر الرؤساء؛

-إفشاء أسرار العمل، وعدم التعاون مع الزملاء.

3.3 انحر افات سلوكية: تشمل المخالفات التي يرتكبها الموظف وتتعلق بسلوكه وتصرفه الشخصي، ومن أمثلتها:

-عدم المحافظة على كرامة الوظيفة؛

-أداء أعمال الغير براتب بغير إذن للسلطة المختصة؛

-الاشتغال بعمل تجاري، وشراء ما تعرضه السلطة للبيع؛

-الجمع بين الوظيفة وعمل آخر من شأنه الإضرار بالواجبات الوظيفية.

4.3 انحرافات جنائية: تشمل المخالفات التي يرتكبها الموظف وتنطوي على جرائم جنائية، مثل الرشوة، الاختلاس، التزوير في المحررات الرسمية، السرقة، الاعتداء على النفس، وجرائم السلوك الشخصي الأخرى.

4. أسباب الفساد الإداري والمالي

يعتبر الانجاز الأهم لدى الأمم هو تكوين المواطن الصالح الذي يفي بواجبه اتجاه وطنه على أكمل وجه وذلك بتفننه في عمله والقيام به على أكمل وجه من جهة، ومن جهة أخرى اعتباره بوابة الدفاع الأولى عن الوطن بمكافحة كل أنواع الفساد وذلك بتوعيته وتكوينه في مجال مكافحة الفساد، ولكي يتم لوصول إلى ذلك لا بد من تشخيص دقيق لأسباب الفساد أي البيئة التي تساعد على تفشي الفساد، والتي يمكن إيجازها في الآتي (جرير و بوفليح، 2018):

- **الأسباب الحضرية**: وتعني أن سبب بروز ظاهرة الفساد المالي والإداري هو وجود فجوة كبيرة من القيم الحضرية السائدة في المجتمع وبين قيم وقواعد العمل الرسمية المطبقة في أجهزة الدولة لذلك ستكون هناك حالات مخالفة لقيم وقواعد العمل الرسمية تعد استجابة طبيعية للنظام القيمي الحضري، كما أنها تبدو تحركا طبيعيا لتقليص الفجوة بين قيم المجتمع وقيم قواعد العمل الرسمية.
- **الأسباب السياسية**: إن محدودية قنوات التأثير غير الرسمية على القرارات الإدارية إضافة إلى ضعف العلاقة مابين الإدارة والجمهور وانتشار الولاءات الجزئية، كل هذه الحالات من شأنها أن تؤدي إلى بروز الفساد المالي والإداري.
- **الأسباب الهيكلية**: وتعزى الأسباب الهيكلية إلى وجود هياكل قديمة للأجهزة الإدارية لم تتغير على الرغم من التطور الكبير والتغير في قيم وطموحات الأفراد، وهذا له أثره الكبير في دفع العاملين إلى اتخاذ مسالك وطرق تعمل تحت ستار الفساد الإداري بغية تجاوز محدوديات الهياكل القديمة وما ينشأ عنها من مشاكل تتعلق بالإجراءات وتضخم الأجهزة الإدارية المركزية.
- **الأسباب القيمية**: إن الفساد المالي والإداري يحدث نتيجة لانهيار النظام القيمي للفرد أو المجموعة.
- **الأسباب الاقتصادية**: لعل من أهم هذه الأسباب هو عدم وجود العدالة في توزيع الثروة في المجتمع والذي من شأنه أن يولد فئات ذات ثراء كبير وأخرى محرومة.
- **الأسباب البيولوجية والفيزيولوجية**: وهي جميع الأسباب التي دافعها الأولي والأساسي هو ما اكتسبه الفرد عن طريق الوراثة وكل ما يتعلق بالخلفية السابقة من حياته وما تركته من آثار على سلوكياته وتصرفاته.
- **أسباب اجتماعية**: وهي جميع الأسباب التي تنشأ نتيجة للتأثيرات البيئية والاجتماعية، ويمكن إجمال مجموعة من الأسباب العامة لهذه الظاهرة وهي:
  - انتشار الفقر والجهل ونقص المعرفة بالحقوق الفردية، وسيادة القيم التقليدية والروابط القائمة على النسب والقرابة؛
  - ضعف أجهزة الرقابة في الدولة وعدم استقلاليتها؛
  - ضعف وانحسار المرافق والخدمات والمؤسسات العامة التي تخدم المواطنين؛
  - غياب قواعد العمل والإجراءات المكتوبة ومدونات السلوك للموظفين في قطاعات العمل العام والخاص، وهو ما يفتح المجال لممارسة الفساد؛

- غياب حرية الإعلام وعدم السماح لها أو للمواطنين بالوصول إلى المعلومات والسجلات العامة، مما يحول دون ممارستهم لدورهم الرقابي على أعمال الوزارات والمؤسسات العامة؛
- ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الخاصة في الرقابة على الأداء الحكومي أو عدم تمتعها بالحيادية في عملها.

5. الآثار الناجمة عن الفساد الإداري

تؤدي ظاهرة الفساد في ظل غياب الحكم الراشد إلى نتائج سياسية اقتصادية واجتماعية في خطيرة جدا، تمس الجميع ولاسيما الفقراء والضعفاء، وذلك من خلال حصولهم على أدنى مستويات الخدمة الاجتماعية وإبعادهم عن المشاركة السياسية وإضعافهم، كما يؤدي الفساد إلى نشر ثقافة الفساد والقابلية للفساد وهو أمر خطير على المجتمع وعلى علاقات الأفراد وعلى الدولة في حد ذاته، ويمكن إيجاز أهم الآثار التي يخلفها الفساد الإداري في الأتي (جرير و بوفليح، 2018):

- الفساد يضعف النمو الاقتصادي للبلاد.
- يخفض من مستويات الاستثمار، فتهريب الأموال يقلل من ثقة المستثمر الأجنبي وحتى المستثمر الوطني.
- تشويه عناصر النفقات الحكومية وزيادة التكاليف الإدارية بسبب الخسارة والنقص في العوائد.
- يعظم انتشار الفساد من هجرة الكفاءات العلمية كنتيجة لتولي غير المؤهلين المناصب الحكومية بسبب آليات المحاباة والمحسوبية والقرابة والفئوية ..الخ، مما يفسح المجال لتهميش القدرات والإمكانيات ذات التأهيل العلمي والفني من المشاركة في بناء البلد.
- الإضرار بمصداقية الدولة وأجهزتها مما يؤدي إلى فشل النظام الإداري.
- ارتفاع حجم التهرب الضريبي مما يسهم في زيادة عجز الموازنة العامة للدولة، وضعف مستوى الإنفاق العام على السلع والخدمات الضرورية.
- اختلال النظام العام في البلاد.
- تعرض البلاد عند الحالات القصوى لانتشار الفساد إلى إمكانية الخرق الخارجي للسيادة.
- يتسبب الفساد في تصاعد حالات العنف والانقسامات في المجتمع وفي إضعاف الاستقرار السياسي.
- التوزيع غير العادل للثروة بين أبناء البلاد مما يسهم في شيوع حالات الفقر والمجاعة وتردي الأحوال المعيشية والاجتماعية.

المحور الثاني: مفهوم الحركات الاحتجاجية

1. مفهوم الحراك

على الرغم من الحضور الكبير الذي أصبحت تفرضه الحركات الاحتجاجية في مختلف المجالات السياسية والاجتماعية وفي مختلف المجتمعات سواء المتقدمة أو المتخلفة، إلا أنه يصعب إيجاد مفهوم دقيق ومحدد لها، نظرا لتنوع أشكال هذه الحركات واختلاف أهدافها، فالحراك مصطلح يأتي بمعنى الحركة، أي التحرك من مكان إلى آخر أو تحريك الشيء من موضع إلى موضع، فالحركات الاحتجاجية تكون في شكل حملات كالاعتصامات والتظاهرات والوقفات وغيرها للمطالبة بأمور معينة.

فقد تم تعريف الحركات الاحتجاجية بأنها: "جهود منظمة يبذلها عدد من الناس المؤثرين تهدف إلى تغيير جانب أساسي أو أكثر في المجتمع" (بوجعبوط، 2019).

كما تُعرَّف بأنها: "الجهود المنظمة التي يبذلها مجموعة من المواطنين بهدف تغيير الأوضاع، أو السياسات، أو الهياكل القائمة لتكون أكثر اقترابًا من القيم الفلسفية العليا التي تؤمن بها الحركة" (سعود و مهورباشة، 2016).

كما تم تعريفها على أنها: "أشكال متنوعة من الاعتراض تستخدم أدوات يبتكرها المحتجون للتعبير عن الرفض أو لمقاومة الضغوط الواقعة عليهم أو الالتفاف حولها" (وهبة، 2014).

وعليه، فالحراك هو الخروج على الرتابة في أي ميدان داخل المجتمع، وهو تصرف من طرف بعض أو كل أفراد المجتمع يتميز بالتحرك بناء على خلفيات سياسية للوصول إلى تغيير سلمي.

2. مبادئ ومؤهلات الحركات الاحتجاجية

يمكن إيجاز مبادئ الحركات الاحتجاجية في الآتي (عرفات، 2017):

- مبدأ الهوية: إذ لا يمكن أن تنتظم الحركة الاحتجاجية حسب "تورين" إلا إذا كان هذا التحديد واعيا، وذلك انطلاقا من قدرة الفاعل على تعيين مرجعيته التنظيمية أو المؤسساتية، والتي تتيح للحركة إمكانية الإجابة عن أسئلة الهوية والانتماء الكفيلة بتحديد الجماعة المطالبة.
- مبدأ التعارض: ويقتضي هذا المبدأ ضرورة تحديد الخصم باعتباره مكونا ينبثق عن صراع بين قوى متعارضة على مستوى التوجهات أو المصالح، تبعا لهذا اعتبر "تورين" أن الفاعل يمكن أن يجسد خصمه في قوة اجتماعية معينة أو توجهات عامة للحياة الاجتماعية والتي سعى هذا الأخير إلى إعادة النظر فيها.
- مبدأ الشمولية: ويقصد ألان تورين هنا بأن الحركة الاجتماعية مكونة من وعي جمعي وبصيغة جمعية وشمولية لا أقلية وفردية من اجل النجاح في التأثير على الرأي العام من اجل الحصول على الحقوق والمطالب.

أما مؤهلات التحرك، فتتضمن الصفات والقيم الأربع: الجدارة، الاتحاد، العدد والالتزام، حيث ينبغي أن يعتمد تشكيل حركة اجتماعية على مجموعة من الأفراد العازمين على الاتحاد، ولا بد من أن يكونوا بعدد كاف ومعبر، وأن يتصفوا بالالتزام، وكذلك بالاستحقاق أو الجدارة بالموقف الذي يتخذونه حيال قضية ما (وهبة، 2014).

3. أشكال الحركات الاحتجاجية

معظم الباحثين أشاروا إلى أنه لا يوجد تصنيف مثالي واحد لهذه الحركات، وأكدوا على وجود العديد من التصنيفات التي يمكن من خلالها تنفيذ هذه الحركات، وتختلف هذه التصنيفات من حيث الدقة والشمول واعتمادها، فهناك حركات احتجاجية مصنفة بين حركات سياسية وأخرى دينية وحركات اجتماعية تسعى لتحقيق العدالة والمساواة، وحركات عمالية وغيرها من الأشكال، ويمكن تصنيف أهم هذه الأشكال في الآتي (وهبة، 2014):

- حركات إصلاحية: وهي حركات تشجع تغيير بعض القوانين والمعايير، مثل النقابة التي تهدف إلى زيادة حقوق العمال.

- حركات راديكالية: هي حركات تقوم بتغيير أنظمة القيم الجذرية مثل حركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة الأمريكية، التي دعت إلى تحقيق المساواة وطالبت بالحقوق المدنية الكاملة لجميع الأمريكيين بغض النظر عن العرق.
- الحركات القيمية: وهي تلك الحركات التي تهدف إلى تغيير القيم ذاتها مثلا حركات الإصلاح الديني.
- حركات محافظة: تسعى أساسا على المحافظة على القيم والمعايير الموجودة في المجتمع.
- حركات معيارية: وهي الحركات الهادفة إلى تغيير في الإجراءات والقواعد الخاصة بالقيم في المجتمع، لكنها لا تتحدى القيم نفسها.
- حركات الخلاص: هي تلك الحركات التي توجه جهودها لا لتغيير المجتمع وإنما لتغيير الأفراد أنفسهم، وفي الغالب يكون هذا النوع من الحركات حركات دينية تستند إلى التحويل الكلي في المبادئ.
- حركات السلام: وهي الحركات التي تعمل ضد حركات العنف وتسعى إلى الحد منها.
- حركات العنف: وهي الحركات المسلحة.

المحور الثالث: دور الحراك في مكافحة الفساد في الجزائر

1. الحركات الاحتجاجية في الجزائر

في مرحلة تأسيس الدولة والنظام خلال العقدين الذين أعقبا الاستقلال (1962) تم تحديد السياق الاجتماعي والاقتصادي في الجزائر مما أثر في نشاط الحركات الاحتجاجية التي شهدت هدوء نسبي ملحوظ، ماعدا بعض الاحتجاجات الضعيفة الأثر ذات الامتداد الشعبي المحدود كالاحتجاجات ذات الخلفية الدينية والأيديولوجية أو حتى السياسية، وذلك بسبب إطلاق تجربة التنمية الاشتراكية خاصة في فترة الرئيس السابق هواري بومدين، حيث تكفلت الدولة بحقوق اجتماعية للموطنين مع توفر السيولة المالية في تلك الفترة مما أدى إلى تراجع طهور هذه الحركات.

1.1 وتيرة الاحتجاجات في السبعينات

تميزت الاحتجاجات بتصدر عالم الشغل للحركات الاحتجاجية فهو كان المبادر من خلال حركة فئة العمال في القطاعين الخاص والأجنبي ثم في القطاع العام.

ورغم أنّ المطالب لم تخرج عن المحتوى الاقتصادي الدفاعي، فإنها تجدرت وانتقلت من الأشكال التعبيرية البسيطة والمحصورة مكانيًا، إلى الأشكال الأكثر جماعية وتنظيمًا، وذات المطالب المهيكلة والأقل دفاعية، بل وذات الطابع السياسي، كالمطالبة بمجالس عمالية ديمقراطية، ومعارضة الطرد التعسفي للعمال، كما ازدادت هذه الإضرابات جذرية وأصبحت أكثر استدامة وأوسع مشاركة، وبرز فيها الفعل التفاوضي تعبيرًا عن نضج الحركة العمالية، إذ تم عبر ممثلي العمال، أي بعيدًا عن التأطير النقابي الرسمي (سعود و مهورباشة، 2016).

وشكلت وفاة الرئيس هواري بومدين في كانون الأول/ديسمبر 1978 منعرجا حاسما في تاريخ الجزائر الحديث، حيث عرف حكم خليفته الراحل الشاذلي بن جديد فتح سجل من الاحتجاجات جراء عدة عوامل (بومغار و دوران، 2014):

- سياسة الانفتاح الاقتصادي التي اعتمدها الرئيس الشاذلي بن جديد، والتي أدت إلى بروز الفوارق الاجتماعية في مجتمع كان متشبعا بقيم العدالة الاجتماعية.

- تفشي مظاهر المحسوبية والرشوة والفساد جراء البحبوحة المالية وليدة ارتفاع أسعار البترول في منتصف الثمانينات من القرن العشرين.
- رفع التطويق الأمني عن المجتمع، حيث كان الرئيس الشاذلي بن جديد يؤمن بضرورة فك الخناق عن المجتمع وفسح مجال أوفر للحريات الفردية والجماعية.

وفي أقل من عام، بعد وصول الرئيس الشاذلي بن جديد إلى سدة الحكم، برزت مظاهر الاحتجاج في منطقة القبائل تحت ما يعرف بالربيع الامازيغي، حيث طال سكان هذه المنطقة بالاعتراف في الوقت ذاته بالهوية الثقافية البربرية وبالحريات الديمقراطية.

تعد هذه نقطة انطلاق للعديد من الأعمال الاحتجاجية، كان قوامها في غالب الأحيان الظروف المعيشية المزرية للفئات البسيطة في المجتمع، خاصة بعد تدني أسعار النفط ودخول الجزائر في أزمة اقتصادية وخضوعها لمديونية منهكة (الشويكي، بومغار، و توران، 2014).

جدول رقم (01) : وتيرة الإضراب في السبعينيات

	المرحلة البومدينية							المرحلة الشاذلية	
السنة	1971	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1981
عدد الاضرابات	152	168	210	259	349	521	323	696	922

الطاهر سعود، عبد الحليم مهورباشة، "المدينة الجزائرية والحراك الاحتجاجي: مقاربة سوسيولوجية"، مجلة عمران، العدد 5/18، خريف 2016، ص 101.

يبين الجدول (01) ارتفاع عدد الإضرابات التي بلغت ذروتها في المرحلة البومدينية سنة 1977 بتعداد 521 إضراب، وهو ما يعكس تجذر الممارسة الاحتجاجية بشكل غير مسبوق في هذا العام، لكن الشرائح العمالية لم تصل إلى مستوى الوعي الذي يرافع للقيام بدورٍ فاعل في السياق المجتمعي حينئذ، ذلك أنّ عناصرها هم في معظمهم حديثو عهد بالنشاط الصناعي وعالم الشغل فأغلبهم فلاحون بالإضافة إلى الأمية التي كبحت تبلور الوعي، كما شارك الطلاب في الاحتجاجات خاصة في هذه الفترة، كما شهدت الإضرابات تزايد كبير خلال المرحلة الشاذلية الذي بلغ 922 سنة 1980.

2.1 وتيرة الاحتجاجات في الثمانينات

مع انتكاسة مشروع بومدين للتنمية حسب النمط الاشتراكي بوفاته، رافقتها في ذلك الوقت انتكاسة مالية اثر انهيار أسعار النفط والغاز وصلت ذروتها سنة 1986، مما حد من قدرة الدولة على توفير السلع الأساسية وتقديم الخدمات للمواطنين صاحبه رواج للسوق السوداء، مما ساهم في الركود الاقتصادي وأدى إلى ارتفاع معدلات التضخم والبطالة، فأدى هذا إلى تراجع القدرة الشرائية للمواطنين، وهذا ما كان نتيجته قيام المواطنين بالاحتجاجات.

وفي أكتوبر 1988 شهدت الجزائر احتجاجات كبيرة، وقد مثلت احتجاجا عام 1988 تجمعا فريدا لما يمكن تسميتهم "المهمشين" بتنوع أسس التهميش (ثقافي، اجتماعي، اقتصادي...الخ)، وقد سبق لكل منهم أن عبر عن سخطه تجاه الدولة والنظام على امتداد الثمانينيات من القرن العشرين كل على حدة، حيث مثلت هذه اللحظة ما يمكن تشبيهه بأنه تحالف

وتكتل واسع بين هذه الفئات، بداية من خريجي الجامعات والعاطلين عن العمل، ومن تم تسريحهم من جهاز الدولة في إطار السياسات الليبرالية الجديدة القاضية بتقليص حجم جهاز الدولة، وأصحاب المهن والحرف المتضررين من سياسات الانفتاح (الشويكي، بومغار، و توران، 2014) ، وشهدت الجزائر حينها فترة غير مستقرة.

ومع فتح المجال للتعددية السياسية بعد اعتماد دستور 23 فيفري 1989، ساهمت الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي تم اعتمادها في الاحتجاجات ضد نظام الحكم لكسب شعبية أكثر مركزة على عامل العدالة الاجتماعية في خطاباتها لتحقيق هدفها المتمثل في بناء دولة إسلامية، وهو ما يبين انزلاق الحراك الاحتجاجي نحو التسييس، في شكل إضرابات وغيرها.

حيث ندد المواطنون والشباب خاصة بنظام الحزب الواحد وبالنظام الاشتراكي المطبق، وكان هذا التنديد في شكل تخريب وتدمير للممتلكات العمومية والأملاك الخاصة، وفي شكل اشتباكات دامية مما استدعى تدخل الجيش باستعمال وسائل ردعية استنكرها الرأي العام الوطني والدولي.

فالانطلاقة كانت بأحداث يوم 25 سبتمبر 1988 مع نقابة الشركة الجزائرية للسيارات الصناعية (سوناكوم)، التي عقد مسؤولوها اجتماعا طارئا ونددوا خلاله بتفشي الفساد في الشركة في البلاد.

وفي 4 اكتوبر 1988 خرج عشرات الجزائريين في الجزائر العاصمة في مظاهرات أدت إلى وقوع مناوشات مع قوات الأمن الجزائرية.

مما دفع بآلاف الجزائريين للخروج في العاصمة ومدن أخرى للخروج في مظاهرات لاستهداف كل ما يرمز للدولة الجزائرية يوم 5 أكتوبر 1988، "وكذا شملت بعض الوزارات كوزارة الشباب والرياضة التي أحرقت بكاملها، ووزارة الحماية الاجتماعية التي تعرضت للنهب ووزارة التربية التي أحرقت" (الابراهيمي، 2001)، وكذا حوصرت وهوجمت بعض الوزارات كوزارة النقل ووزارة العدل، أما المنشئات القريبة من رياض الفتح فقد حطمت وكسرت كليا، وبصفة أقل خربت مراكز الحافلات والشرطة، وهذه الأخيرة التي اغتنم ذوي السوابق العدلية فرصة وجودهم فيها –مراكز الشرطة- وقاموا بإحراق كل الوثائق والملفات الموجودة بها والتي تدينهم، وأرغموا أعوان الأمن الموجودين فيها على القيام بحركات بهلوانية أو الرقص (تامالت، 1999)، وكردة فعل فرضت الحكومة حضر التجول ليلا في العاصمة وتقرر نشر 10 ألاف جندي بها، وقد شكلت هذه الأحداث منعرجا حاسما في تاريخ الجزائر ولم تكن مطالبها سياسية بل اقتصادية واجتماعية.

وفي يوم 11 أكتوبر 1988 عاد الهدوء وتواصلت حملات تنظيف الشوارع، "وعلى مستوى الجيش والسلطة تم رفع حالة الحصار وحظر التجوال، وبدأت حملة الاعتقالات ومحاسبة المتسببين في الأحداث" (تامالت، 1999).

3.1 وتيرة الاحتجاجات في التسعينات

تم تنظيم عملية عصيان مدني واعتصام في الشوارع والساحات العمومية التي بادرت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ في ماي 1991 للاحتجاج على النظام الانتخابي الذي اعتمدته السلطة تحسبا للانتخابات التشريعية التي كانت مقررة في 5 جوان 1991.

وقد برزت مظاهر العنف في مواجهات بين مصالح الأمن ومناضلي الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وهو ما أدى إلى استقالة الحكومة، وفرض حالة الحصار، وتأجيل الانتخابات لكانون الأول/ديسمبر 1991، وأدى توقيف المسار الانتخابي في كانون

الأول/ ديسمبر 1991 دورا مهما في تغيير طبيعة الحركة الاحتجاجية التي أخذت وجها مسلحا أدخل الجزائر في دوامة أمنية ما فتئت تسعى إلى الخروج منها إلى يومنا هذا (تامالت، 1999)،.

وقد تم توقيف المسار الانتخابي نتيجة حيازة الجبهة الإسلامية للإنقاذ على أغالبة الأصوات في الدور الأول، وهنا برزت ظاهرة الإرهاب .

إن التعامل مع الانتخابات بهذا الشكل يدل على استخفاف بتعلق الشعب الجزائري بحقه في التعبير عن رغباته السياسية، والشعب الجزائري عرف الانتخابات منذ أيام الفرنسيين، وعرفها كسلاح ضد المستعمر، وعرف طرق تزييفها وخباياها، ولا يمكن أن يقبل الانتخابات الصورية، وتزييف الانتخابات في الجزائر يذكر مع الأسف بالاستعمار الذي كانت الانتخابات في ظله صراعا بين الفرنسيين والوطنيين (الرياشي و اخرون، 1999).

ورغم خضوع الحكومة الجزائرية لشروط صندوق النقد الدولي في مقابل جدولة ديونها، وتطبيقها برنامجًا اقتصاديًا صارمًا نجم عنه تفاقم الحياة الاجتماعية، وتزايد معدلات البطالة، وتسريح آلاف العمال، فإن هذه الإجراءات القاسية لم تحفز على الاحتجاج، بسبب ضخامة حجم العنف الذي جابه به النظام خصومه السياسيين والمواطنين والمحتجين، بذريعة محاربة الإرهاب، وقانون الطوارئ الذي استمر أكثر من عشرية (سعود و مهورباشة، 2016).

وقد عرفت الجزائر سلسلة من التفجيرات أهمها تفجير مطار هواري بومدين في 26 أوت 1992، كما اكتسحتها مجموعة من المجازر أعنفها "بن طلحة" عام 1997 إضافة إلى موجة من الاعتقالات والهجرة الداخلية والخارجية، وشهدت فترة حكم الرئيس زروال أولى المبادرات السلمية للخروج من الأزمة بعد أن كانت الأكثر دموية، وتمثلت في لقاء روما أو ما عرف" بالعقد الوطني "في 1994 بحضور 6 أحزاب.

ثم مبادرة "قانون الرحمة" من قبل الرئيس "لمين زروال" والتي قللت من العنف لفترة، ثم عاد العنف للظهور، وفي 1999 تم إعلان الوئام المدني من طرف الرئيس المنتخب الجديد "عبد العزيز بوتفليقة" في أفريل 1999.

وكانت مرحلة العشرية السوداء حاسمة في تاريخ الجزائر فقد أدت إلى تأجيل معالجة الكثير من القضايا الاجتماعية والاقتصادية، نظرا للتركيز على الأمن، فقد شهدت في السنوات الأخيرة سكون الحركات الاحتجاجية بسبب التضييق النسبي على النشاط السياسي نظرا لحالة الطوارئ وما صاحبها من إجراءات.

فكانت حصيلة هذه العشرية الحمراء حوالي 200.000 قتيل وفي مصادر أخرى 150.000 قتيل، وحوالي مليون كضحايا العنف، و600 ألف مهاجر مابين الهجرة الداخلية والخارجية (الابراهيمي، 2001).

4.1 وتيرة الاحتجاجات في الألفينات

في وقت كانت الجزائر فيه محققة لفوائض كبيرة في الاحتياطات المالية بفضل عوائد النفط والغاز، حتى تفجرت حركة "الربيع الأسود" في عام 2001 (الشويكي، بومغار، و توران، 2014)، وكانت هذه الحركة عند الامازيغ.

وبعد عودة الاستقرار السياسي والأمني مع مطلع الألفية، بدأت الحركات الاحتجاجية تتصاعد كمًّا وكيفًا، لكن أبرزها على الإطلاق الاحتجاجات التي وقعت في كانون الأول/ديسمبر2011، مع بداية سريان قرار زيادة أسعار مجموعة من المواد

الغذائية، كان على رأسها الزيت والسكر، وهما سلعتان واسعتا الاستهلاك في الجزائر (سعود و مهورباشة، 2016). وفي نفس العام 2011 شهد العالم العربي انتفاضة شعبية ضد الأنظمة الحاكمة، وذلك في كل من تونس، مصر، ليبيا وسوريا.

وكانت استجابة الحكومة الجزائرية للمطالب المطروحة سريعة من خلال إعلان وزير التجارة عن تراجع الدولة على قرار رفع أسعار السلع الغذائية، بالإضافة إلى خروج الرئيس بوتفليقة في خطاب للشعب واعدا بجملة من الإصلاحات تمثلت أساسا في رفع حالة الطوارئ المقرة مند العشرية السوداء، وتحسين الخدمة العمومية وإعطاء الأحزاب مساحة للتعبير عن رأيها في وسائل الإعلام وغيرها، مما أدى إلى تهدئة الوضع.

وتشير التقارير إلى أن هذه الاحتجاجات بلغت معدلات قياسية، ففي السداسي الأول من سنة 2015، خرج 700 ألف محتج في حركات احتجاجية قدرت ب 6188 احتجاجًا (سعود و مهورباشة، 2016).

مهما يكن من أمر، فإن الفترة 2001-2015 حفلت بكثير من الحركات الاحتجاجية الأخرى ذات الطابع الاجتماعي (احتجاجات أدرار سنة 2008، واحتجاجات ورقلة سنة 2014) والمذهبي (أحداث غرداية في سنتي 2008 و2015)، وحتى البيئي(عين صالح سنة 2015) (سعود و مهورباشة، 2016).

2. دور حراك 22 فيفري 2019 في مكافحة الفساد في الجزائر

1.2 الفساد في الجزائر

تعود جذور الفساد في الجزائر إلى السيطرة التاريخية للدولة على الشؤون الاقتصادية والسياسية، مما خلق فرصا لجني الريع والبحث عنه من طرف منسوبي الحكومة أو المحسوبين عليها، مما أضعف من قدرة المواطنين على محاسبة السياسيين على تصرفاتهم الفاسدة.

ويفسر انتشار الفساد في الجزائر خاصة في الفترة الممتدة من 1999 إلى غاية فيفري 2019 إلى نمط العلاقات التي تركزت بين طبقات السياسيين وأتباعهم من رجال الأعمال، فرغم مبادرات التحرر الاقتصادي النسبي الذي باشرته الدولة، إلا أن هذا الأخير أدى إلى زيادة القدرة على المساومة لقطاع الأعمال بالنسبة للحكومة، مما أفضى إلى ترسيخ الجذور المؤسسية للفساد ، لكنه ليس المسبب الأساسي للظاهرة في الجزائر، فضخ الأموال الطائلة من طرف الدولة في فترة الالفينيات في إطار الإنعاش الاقتصادي بالنظر لزيادة مداخيل الدولة المترتبة عن ارتفاع سعر البترول، أسال لعاب أرباب العمل كما أغلب المسؤولين.

للعلم فإن ظاهرة الفساد في الجزائر ليست حديثة العهد و لا ترتبط كما يظن البعض بعملية الانفتاح الاقتصادي أو اقتصاد السوق، فقد عرفت مرحلة التصنيع في الجزائر خلال السبعينات الكثير من قضايا الفساد، نذكر على سبيل المثال قضية مركب الأصنام للبلاستيك، الذي شهد عدة مشاكل على مستوى التشغيل و الاستثمار حيث تسلمت الجزائر أجهزة مستعملة أعيد دهنها و تغليفها بدلا من أن تسلم أجهزة جديدة كما كان متفق عليه مع المنتج الفرنسي وانتهت أعمال الإنشاء عام 1978، و لم يبدأ المركب بالعمل إلا عام 1982، وبعد مدة أحرقت هذه الوحدة لوجود بعض الوثائق الحساسة التي كان يمكن أن تورط بعض المسؤولين (وارث، 2013).

وشكل الفساد أهم عنصر في الانحطاط الذي ألم بالمجتمع و في الخلل الذي أصاب البلاد على جميع المستويات (الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية....)، كما أدى إلى إضعاف دور الدولة نتج عنه سوء إدارة شؤون البلاد، مما انعكس

سلبا على مسار التنمية، و قوض إرساء دعائم الحكم الراشد المبنية على الشفافية والمساءلة والتنافسية، وزاد من حدة الفقر، فبالرغم من الأموال الطائلة التي خصصت لتدعيم التنمية ولرفع المستوى المعيشي للسكان، إلا أن الواقع يعكس صورة مغايرة تماما لهذا الاتجاه، تمثلت في زيادة عدد الفقراء وارتفاع معدلات الجريمة واستشراء الرشوة، وإدراج الجزائر ضمن والدول الأكثر فسادا في سلم ترتيب المنظمات في هذا المجال، وهو ما أدى إلى وضع إجراءات وتدابير قانونية قصد مكافحة الفساد من أجل التمكين لأطر الحكم الراشد، الذي يعتبر ركيزة أساسية لمحاربة الفقر والقضاء عليه (وارث، 2013).

ويعكس ترتيب الجزائر في المرتبة 105 حسب تقرير منظمة الشفافية الدولية لسنة 2018، وجود أوضاع سياسية، اقتصادية ،اجتماعية وثقافية غير سليمة تساهم في تشكل البيئة التي ينمو فيها الفساد، نجمت أساسا عن السيطرة الاستعمارية الطويلة والمتميزة بظروف بناء الدولة بعد الاستقلال.

لقد ساهم الريع النفطي في خلق عقلية ريعية لدى النخبة الحاكمة، وصارت لديها نظرة خاصة للعائد بدون أي جهد، وبكل الطرق، مهما تكن مشروعة أو غير مشروعة. واكتسبت الطبقة السياسية بدورها تلك النظرة إذ تراجع الفكر العقلاني لديها، وصعدت قيم الشطارة والنهب والاحتيال. وهكذا يأخذ الفساد السياسي شكل البحث عن الريع ساعده في ذلك النظام السياسي الأحادي، والنمط الاقتصادي الموجه في مرحلة أولى، ثم الأوضاع السياسية والأمنية غير المستقرة، والفوضى الاقتصادية خلال العشرية الماضية، حيث وفرت المناخ الملائم لتطور سلوك البحث عن الريع حيث صار لدى الجميع عقلية اللهث وراء الريع (ليمام، 2011)..

وقد أصبح الفساد في الجزائر واضحا وجليا للموطنين، حيث أن عدم قيام الهيئات الرقابية بدورها ساهم في استفحال ظاهرة الرشوة والتهرب الضريبي والتهريب،واستغلال النفوذ الوظيفي وغسل الأموال والتحويلات غير المشروعة، بالإضافة إلى هدر المال العام، مما انعكس سلبا عليها.

2.2 حراك 22 فيفري 2019 دو افعه وضو ابط نجاحه

منذ الهبوط الشديد في أسعار النفط في العام 2014، انخفضت إيرادات الجزائر الخارجية إلى النصف، ما سبّب مشكلة كبيرة للمسؤولين الجزائريين الذين يعتمدون على العائدات النفطية الضخمة للاستمرار في تمويل برنامج الرعاية الاجتماعية والنموذج الاقتصادي المركزي، مما دفعهم إلى اتخاذ إجراءات تقشفية حازمة في أواخر نوفمبر عام 2015، من أجل الحفاظ على احتياطاتها من العملات الأجنبية لتسديد ثمن وارداتها الكبيرة من السلع الغذائية الاستهلاكية ولو بصفة مؤقتة، للتخفيف من الصدمة والحفاظ على التوازن المالي، وكان الهدف من التقشف هو جعل الاحتياطات تدوم لفترة أطول.

الإجراء الأبرز الذي اتُّخِذ في تلك المرحلة كان خفض الإنفاق على الاستثمارات بنسبة تسعة في المئة، وزيادة الضرائب على المحروقات في موازنة 2016، فضلاً عن تجميد العديد من مشاريع البنى التحتية ووقف التوظيف في الخدمة المدنية في مختلف أنحاء البلاد (جباري، 2019).

في كانون الثاني/يناير 2016، سعت الحكومة أيضاً إلى الحد من خروج العملة الجزائرية عبر وضع منظومة من التراخيص والحصص في مجال استيراد السيارات في محاولة لثني الجزائريين عن شراء سيارات من الخارج. وقد ساهم هذا الإجراء في

خفض الميزان التجاري لقطاع السيارات إلى 768 مليون دولار، أي بنسبة 68 في المئة بالمقارنة مع العام 2015، إلا أنه لقي رفضاً شديداً من الجزائريين، وساد الارتباك والتأخير في آلية التنفيذ، لاسيما في وكالات السيارات. في العام 2016، حُدِّدت الحصة بـ83000 سيارة، في حين أن عدد السيارات المستورَدة بلغ 265523 سيارة في العام 2015. كان الهدف في نهاية المطاف أن يُفرَض على الجزائريين تغيير سلوكياتهم الاستهلاكية كي "يعيشوا ضمن إمكاناتهم" (جباري، 2019).

كما وأدى اقتراض الخزينة العمومية من البنك إلى رفع التضخم وضعف قيمة الدينار، مما أثر سلبا على أسعار السلع الغذائية والمنتجات، كما ولجأت الحكومة إلى طباعة النقود وما ترتب عنها من خطورة.

أن الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان أكدت، في تقرير لها في شباط/فبراير 2017، أن أكثر من عشرة ملايين جزائري يعيشون بأقل من 1.25 دولار في اليوم، ويوجد حوالي 1206 جزائريين حاولوا ركوب قوارب الهجرة السرية نحو أوروبا، و450 ألف عائلة تحتاج إلى سكن في البلاد، وقالت الرابطة إن انهيار القدرة الشرائية ينذر بكارثة اجتماعية في البلاد، متحدثة عن وجود سياسات تكرّس الفقر والتهميش والإقصاء وعدم المساواة، مشيرة إلى أن 80% من الثروة توجد في يد 10% من الجزائريين فقط (2019).

ولا تعد سياسة التقشف التي اتبعتها الحكومة مجرد قرارات اقتصادية لإنقاذ عجز الموازنة العامة، وإنما هي قرارات ذات بعد اجتماعي كبير، إذ أن تلك التدابير المتخذة تتعلق تخفيض الإنفاق الاجتماعي للحكومة على المواطنين، الأمر الذي سبب احتقان لدى الشعب.

كما ويعد ركود النظام السياسي وعدم حدوث تغيير وتفشي مظاهر الفساد المالي في الإنفاق الحكومي ومخالفة مواصفات المشاريع من بين أهم أسباب الحراك، كما أن المواطنين شعروا بالمساس بكرامتهم نتيجة بقاء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في السلطة رغم اعتلال صحته، فهو لم يستطيع إلقاء خطاب للشعب ولم يمثل الدولة الجزائرية في المؤتمرات الدولية منذ سنة 2013، علما أنه كان محل حب واحترام الشعب قبل تعرضه للمرض وعجزه عن أداء مهامه كاملة، كما أن وجود مجموعة من السياسيين ورجال الأعمال والقادة العسكريين ومسؤولي الاستخبارات تحكم الجزائر، وتعاظم دور شقيق الرئيس (بوتفليقة السعيد) في عملية صنع القرار أثار استفزاز الشعب وسماهم الحراك "بالعصابة"، الأمر الذي دفعهم للخروج في حراك شعبي سلمي.

وقد كان لمواقع التواصل الاجتماعي دورا محوريا في اتساع رقعة هذه التظاهرات من خلال الدعوات الملحة والمتكررة للمواطنين من أجل التظاهر كل يوم جمعة بطريقة سلمية (آيت_حمادوش، 2019).

أ- مطالب الحراك الشعبي

تركزت مطالب الشعب الجزائري منذ بداية الحراك على ما يلي (حرزلي، 2019):

- تحسين الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية للشعب الجزائري.
- رفض تمديد العهدة الرابعة للرئيس عبد العزيز بوتفليقة وتأجيل الانتخابات.
- الاستقالة الفورية للرئيس بوتفليقة.
- احترام تطبيق قوانين الجمهورية والدستور الجزائري.

- تطبيق المادة 102 التي تنص على إعلان شغور منصب رئيس الجمهورية، والمادة 07 التي تنص على أن الشعب هو مصدر السلطة، والمادة 08 التي تنص على أن السلطة التأسيسية للشعب.
- رحيل كل رموز النظام السياسي بكامل الفاسدين فيه.
- رفض إعادة الوجوه القديمة لإدارة الفترة الانتقالية.
- تعيين حكومة جديدة بأسماء جديدة تكنوقراطية.
- تعيين رئيس ديمقراطي منتخب من طرف الشعب.
- تحييد القوى غير الدستورية التي تستغل مرض الرئيس بوتفليقة لتمرير مصالحها.
- محاسبة المسؤولين المتورطين في قضايا فساد ونهب وتهريب أموال الدولة الجزائرية.
- رفض التدخلات الخارجية باعتبار الأزمة في الجزائر ذات طابع داخلي تخص الجزائريين وحدهم.
- رحيل باءات الحراك الأربعة عبد القادر بن صالح(الرئيس المؤقت)، الطيب بلعيز (رئيس المجلس الدستوري)، نور الدين بدوي (رئيس الحكومة)، معاذ بوشارب (رئيس الهيئة المؤقتة لتسيير حزب جبهة التحرير الوطني).

ولعب الجيش الجزائري بقيادته دورا محورا في هذا الحراك، من خلال إظهار قائده اهتماما كبيرا بالاحتجاجات وتأكيده على الحفاظ على أمن البلاد والعباد، ويصدر الجيش بيانات أسبوعيا منذ بداية الحراك، فدعم بداية إجراء الانتخابات ثم قرارات الرئيس التي أجلت الانتخابات، وأخيرا أصبحت بياناته أكثر ميلا للمطالب الشعبية. وتميز الحراك بكونه سلميا حضاريا ومن مظاهره الخروج يوم الجمعة من كل أسبوع في كل ولايات الوطن من طرف الشباب خاصة وفئات المجتمع المختلفة، ويوم الثلاثاء من كل أسبوع خروج الطلبة، للمطالبة بالتغيير ورفض العهدة الخامسة للرئيس بوتفليقة عبد العزيز.

وكانت ردود أفعال الدول بين صمت الدول العربية وخوفها من معاودة انتقال شرارة الحراك إليها، وبين تكثيف فرنسا من تواصلها مع النخبة الجزائرية، وتأييد الولايات المتحدة للقرارات التي أصدرها الرئيس.

ب- أثر الحراك على مكافحة الفساد

طالب شباب الحراك بمحاسبة حقيقية وعقاب كل المسؤولين ورجال الأعمال المتورطين في التلاعب بثروات البلاد وهذا بغرض تحقيق العدالة الاجتماعية والقضاء على المشاكل التي تواجه الشعب ويومياته والنهوض بالبلاد لمصف الدول المتطورة، وهذا بعد تجاوب السلطة بعدول الرئيس بوتفليقة عن الترشح لعهدة خامسة بعد تقديمه الاستقالة، حيث لم يرضي هذا الأمر شباب الحراك.

وقد ظهرت بوادر أثر الحراك على مكافحة الفساد من خلال تقديم العديد من القادة السياسيين مثل الوزير الأول ورجال الأعمال والأمين العام لأكبر نقابة عمالية لاستقالاتهم ، كما تم الكشف عن الكثير من أسماء شبكات المفسدين السياسيين ورجال الأعمال المتورطين في قضايا فساد، وتم منع الطائرات واليخوت الخاصة برجال الأعمال من مغادرة البلد، بالإضافة

إلى منع سفر شخصيات ورجال أعمال، حيث أصدرت النيابة العامة لقضاء الجزائر في البداية قائمة من 136 مسؤولين سياسيين بارزين ورجال أعمال إلى حين استكمال التحقيق معهم.

كما تم إقالة رئيس المخابرات اللواء بشير طرطاق من منصبه على خلفية اجتماع مشبوه عقده مع شقيق الرئيس (السعيد بوتفليقة) وعناصر من المخابرات الفرنسية بهدف تخريب الحراك الشعبي ومحاولة تشويه المؤسسة العسكرية.

ولازالت عملية مكافحة الفساد مستمرة تحقيقا لمطالب الحراك،ونلخص أهم العمليات الناتجة عن الحراك لحد الآن والتي كانت في شكل عمليات توقيف وحبس مؤقت لأشخاص بتهم تركزت أساسا حول الربح غير المشروع واستغلال النفوذ وتبديد المال العام في الآتي:

- توقيف وحبس مؤقت لرجال الأعمال والمسؤولين السياسيين المعروفين ومن بينهم الإخوة كونيناف، اسعد ربرات، أحمد أويحي، محمد لوكال، عبد المالك سلال.
- فتح ملفات فساد ثقيلة على غرار ملف سونطراك الأولى والثانية ، وقضية الخليفة، ملف الكوكايين .

ثمّن جلال مناد الباحث والكاتب الجزائري في الشؤون السياسية، تحرّك المحاكم لفتح قضايا الفساد الخطيرة، وتحرّر جهاز القضاء من سطوة السلطة التنفيذية التي تغولت على كل شيء زمن الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة، كما أكد مناد وجود سند شعبي لهذا التوجه، مشيرا إلى أن "توافد كبار المسؤولين وأغنى رجال الأعمال على قضاة التحقيق، مشاهد لم يعهدها الجزائريون، الذين كانوا يتألمون حين تتم التضحية في قضايا فساد بصغار الموظفين وضعاف رجال الأعمال"، معتبرا أن ذلك يدل على أنّ "القضاء الجزائري الآن يشهد انقلابا في المفاهيم وتحررا واضحا وموضع تقدير"، داعيا القضاة إلى إثبات دعمهم للجزائريين ولحراكهم، الذي يطالب بمحاسبة المفسدين وحماية الحريات ورفع المظالم (غانمي، 2019).

للحراك مهمة يحتمل أنها جديدة تاريخيا بهذا الشكل، مهمة الانتقال من حركة شارع إلى حركة شعب، من الاضطراب إلى النظام، من حركة ضغط واحتجاج إلى حركة بناء، النقاشات المكثفة التي جرت منذ بدء الحركة، والتي تتواصل حتى الآن عن المواد 1002، 7 و8 وغيرها، ضمن الحراك وحوله، تشهد على الوعي بهذه المهمة. إن الشعب بأكمله يدستر، ومهما نتج عن الحوارات الساخنة حول الدستور في شكلها الجماهيري هذا، وسواء أدت إلى مخرج يحترم نصه أو روحه، فإنها تبشر بالخير بالنسبة للمستقبل، إذ كشفت الحاجة، الواسعة الانتشار، إلى إيجاد حل للأزمة الراهنة يتصل بصورة أو أخرى بمسعى دستوري (2019).

ويراهن حراك الجزائر السلمي على تحقيق كل أهدافه، ومنها فتح ملف الفساد على مصراعيه، ومحاكمة رموزه وخاصة من كبار مسؤولي النظام الحاكم ورجال الأعمال والكارتل المالي، الذين نهبوا ثروات البلاد طوال العشرين عاماً الماضية، وكذا محاكمة سماسرة صفقات السلاح والنفط والقمح والوقود وغيرها من الصفقات التي شابها الفساد، وأن تكون النزاهة هي المنطلق في ورشة العمل الوطنية الكبرى (2019).

ويبقى من الصعب القضاء على الفساد بشكل نهائي دون اللجوء لانتخاب رئيس جمهورية، وهذا ما طالب به الحراك لكن في ظل هيئة تشرف على الانتخابات تكون ذات نزاهة ومصداقية وترضي الحراك.

خاتمة

يعد الفساد المالي والإداري ظاهرة عالمية على مستوى الدول سواء أكانت متقدمة أم متخلفِة وعلى مستوى الأفراد أيضا، وهي سريعة الانتشار والتوزيع عبر الحدود الدولية لذا يقتضي مواجهتها بأساليب فنية متطورة، ورغم كون الحكومات تهتم بمحاربة الفساد الإداري وترشيد إدارة المال العام وتطوير وسائل الرقابة والمحاسبة، فان نجاح ذلك يعتمد على كفاءة المنظومة الإدارية التي تعتني بوضع الأهداف والخطط ووسائل الرقابة والمتابعة والتقييم، التي تساعد على انجاز ذلك.

ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية:

- إن ما جري في الجزائر سنة 2019 ليس ثورة ديمقراطية ولا ثورة حريّة، شباب الحراك لم يطالبوا لا بالديمقراطية ولا بالحرية ليس زهدا فيهما بسبب اعتقاد نظري في عدم صلاحهما، بل لأنهم لا يمتلكون، تماما كما هو الشأن لكل شعوب العرب، تصوّرا مشتركا واضحا لهما، بل للتعبير عن حالة "سخط" عامّ ومتراكم على أجيال الكبار التي أساءت التصرّف في ثروات البلاد الطائلة حتى أوصلت الأجيال الجديدة إلى الدوس على كرامتهم بسبب انسداد أبواب المستقبل أمامهم مقابل احتكار أقلية فاسدة كلّ الثروة .
- بالرغم من الإنجازات الكثيرة التي تحققت في العشريتين، لكن التصرفات غير المسؤولة أفسدت كل شيء.

التوصيات:

- ضرورة الحديث عن الفاسدين وليس فقط المفسدين فهم حتما موجودين داخل الإدارة فرجال الأعمال المعنيون المستفيدون من قروض بنكية ضخمة وذلك لأن تسيير هذه البنوك يشوبه اللبس.
- إضفاء البُعد الأخلاقي على الحياة السياسية.
- ضرورة تنمية دولة القانون على نحو جديد وأوسع حتى تتمكن من أداء دورها في الديمقراطية الاجتماعية، بمعنى إعادة توزيع الثروات وتقليص أشكال اللامساواة الاجتماعية.
- مضاعفة مساحات النقاش والتّفكير حول البدائل الحقيقية .
- الإبقاء على حالة التعبئة الجماهيرية الرافضة لأيّ تدّخُلٍ خارجي.

قائمة المراجع

1. القران الكريم – سورة الروم – الآية 41.
2. حمزه حسن خضر حسن شيخو الطائي، الفساد الإداري في الوظيفة العام، رسالة ماجستير في القانون العام، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدانمارك، 2010.
3. ياسر خالد بركات الوائلي، "الفساد الداري: مفهومه ومظاهره وأسبابه-مع الإشارة إلى تجربة العراق في الفساد"، مجلة النبأ، العدد 80، 2006.
4. حمدي عبد العظيم، عولمة الفساد وفساد العولمة، منهج نظري وعملي، الدار الجامعية، السكندرية، مصر، 2008، ط1.

5. محمود محمد مغايرة، "الفساد الإداري وعلاجه في الشريعة الإسلامية: دراسة مقارنة بالقانون الإداري"، دار الثقافة للنشر، عمان، الأردن، 2011، ط1.

6. سلامة إبراهيم علي، "دور التدقيق الإستراتيجي في الكشف عن حالات الفساد المالي في العراق: إطار مقترح"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 97، المجلد 23، 2017.

7. أميرة أحمد الزهيري، "الاتجاهات الحديثة في السلوك التنظيمي"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، 2018.

8. مفيد دنون يونس،" تأثر الفساد على الأداء الاقتصادي للحكومة"، مجلة تنمية الرافدين، العدد 101، المجلد 32 ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2010.

9. عادل محمد عبد الرحمان، "الفساد الإداري: دراسة ميدانية بالتطبيق على محافظة أسيوط"، مجلة مصر المعاصرة، المجلد 103 ، العدد 502، مصر،2011.

10. جرير سارة، بوفليح نبيل، "دور الحكم الراشد في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري"، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 04، العدد 02، 2018.

11. المصطفى بوجعبوط، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي: دراسة في متغيرات الاستقرار واللااستقرار للأنظمة السياسية، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، ط1، 2019، ط2.

12. الطاهر سعود، عبد الحليم مهورباشة، "المدينة الجزائرية والحراك الاحتجاجي: مقاربة سوسيولوجية"، مجلة عمران، العدد 5/18، خريف 2016.

13. ربيع وهبة وآخرون، "الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي: مصر، المغرب، لبنان، البحرين"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011.

14. إسراء جمال رشاد عرفات، الحركات الاحتجاجية ودورها في مخرجات التغيير السياسي العربي: دراسة مقارنة بين مصر وتونس والبحرين، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين،2017.

15. ربيع وهبة، "الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي: مصر، المغرب، لبنان، البحرين، الجزائر، سورية، الأردن"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط2، 2014.

16. لطفي بومغار، نوران سيد أحمد، "الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي: مصر، المغرب، لبنان، البحرين، الجزائر، سورية، الأردن"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط2، 2014.

17. عمرو الشوبكي، لطفي بومغار، نوران سيد أحمد، "الحركات الاحتجاجية في العالم العربي: مصر، المغرب، لبنان، البحرين، الجزائر، سورية، الأردن"، تقديم، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2014.

18. عبد الحميد الإبراهيمي، "في أصل المأساة الجزائرية (1958-1999م) شهادة عن حزب فرنسا الحاكم في الجزائر"، مركز الدراسات للوحدة العربية، بيروت، 2001، ط1.

19. محمد تامالت، "الجزائر فوق البركان حقائق وأوهام (1988-1999م)"، د.د.ن، 1999.

20. سليمان الرياشي وآخرون، "الأزمة الجزائرية- الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1999، ط2.

21. وارث محمد، "الفساد وأثره على الفقر: إشارة إلى حالة الجزائر"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد8، جانفي 2013.

22. محمد حليم ليمام، "ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر"، مجلة المستقبل العربي، 2011.

23. ادريس جباري، "الجزائر تبحث عن بدائل عن التقشف"، أنظر https://carnegieendowment.or ، شوهد يوم 2019/07/30 الساعة 11.00سا

24. التقشف الجزائري... انعكاسات خطيرة تتوقف على النفط، أنظر https://www.alaraby.co.uk/economy تاريخ المشاهدة 2019/07/30 الساعة 12.30.

25. لويزة آيت حمادوش، "الحراك الشعبي في الجزائر بين الانتقال المفروض والانتقال التعاقدي"، مركز الجزيرة للدراسات، مارس/آذار 2019، تاريخ تصفح المقال 2019/08/02، http://studies.aljazeera.net/ar/reports/

26. أميرة أحمد حرزلي، "الأزمة السياسية في الجزائر: تعقيدات الداخل وتحديات الخارج"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، أنظر https://democraticac.de، تاريخ المشاهدة 2019/07/25 الساعة 11.00سا.

27. منية غانمي، الجزائر تحرك "وحل" الفساد.. امتصاص للحراك أم محاسبة؟!، https://www.alarabiya.net، تاريخ المشاهدة 2019/08/13 الساعة 11.55سا.

28. *"الجزائر.. الحراك والإعلام ومال الفساد والدستور"*، https://www.echoroukonline.com، تاريخ المشاهدة 2019/08/14 الساعة 12.20سا

29. حراك الجزائر.. رهانٌ على هزيمة الفساد وتنشيط الاقتصاد"، https://www.alaraby.co.uk تاريخ المشاهدة 2019/08/14 الساعة 12.30سا

30. Désiré Avon, Gislain Stéphane, Gandjon Fankem, « Qualité du cadre juridique, corruption et commerce international : le cas de la CEMAC », Revue d'économie politique, 2014/1 (Vol.124

السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه إيران في ظل حكم الرئيس ترامب

عبد العالي بوكيد : باحث بسلك الدكتوراه جامعة الحسن الثاني، كلية الحقوق المحمدية، المغرب

Abdoboukaid@gmail.com

ملخص

شكلت منطقة الشرق الأوسط، وخاصة إيران نقطة اهتمام كبير من طرف رؤساء دول أمريكا، وذلك لعدة اعتبارات نجد في مقدمتها توفير الأمن لأهم دعائمها في المنطقة والتي تبرز في حماية الكيان الإسرائيلي من جهة واستغلال نفط المنطقة من جهة أخرى، حيث عرفت مرحلة وصول ترامب إلى رئاسة أمريكا تحولات عميقة، وإن كانت لا تختلف كثيرا عن سابقتها في التعامل مع ايران، لكنها قامت على محاولة الإخضاع أكثر منها على التعاون.

فسياسة الرئيس ترامب تجاه إيران سعت إلى تقزيم دور إيران في الإقليم ، من خلال العودة لنظام العقوبات ضدها من أجل تأزيم أوضاعها الداخلية للحد من نفوذها بالمنطقة، مع إثارة قضايا حقوق الإنسان في إيران داخل المنابر الدولية، ناهيك عن تقديم المساعدة لمعارضي النظام الإيراني بالخارج ومحاولة إضعاف الاقتصاد الإيراني، عبر خفض أسعار البترول في الأسواق العالمية، وكذا الانسحاب الأمريكي الأحادي من الاتفاق النووي (5+1) وايران ، وذلك بغية دفع إيران إلى تغيير سياستها الإقليمية التي تهدد الاستقرار والأمن في الشرق الأوسط ، و المعادية للمصالح الأمريكية بالمنطقة.

الكلمات المفتاحية: إيران- الأمن –ترامب- نفط -الاتفاق النووي.

US foreign policy toward Iran during the Trump presidency

Abstract:

The Middle East, especially Iran, has been a point of great interest on the part of the American heads of state, due to several considerations, chief among them: providing security for its most important allies in the region, represented by the Israeli entity on the one hand, and exploiting the region's oil on the other; The stage of Trump's accession to the US presidency has witnessed profound transformations, although they are not very different from the previous one in dealing with Iran, but it was based on an attempt to subjugate rather than on cooperation.

President Trump’s policy towards Iran has sought to dwarf the latter’s role regionally, by returning to the sanctions regime with the aim of aggravating its internal situation as a means to limit Iranian influence in the region, while raising human rights issues within international forums, in addition to providing assistance to opponents of the Iranian regime abroad, and trying weakening the Iranian economy, by lowering oil prices in world markets; And the unilateral American withdrawal from the nuclear agreement (5+1) with Iran, whose goal is to push Iran to change its regional policy that threatens stability and security in the Middle East, and which goes against American interests in the region.

Keywords: Iran - security - Trump - oil - the nuclear agreement.

مقدمة

يتميز النظام السياسي الأمريكي بوجود سلطة تنفيذية تتمتع بصلاحيات واسعة، إذ تكمن مهمة القيادة في المحافظة على تماسك نسيج المجتمع من كل تهديد داخلي أو خارجي، وكذا وضع السياسات العامة.

ويحمل كل رئيس جديد للولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من المبادئ والأهداف التي يسعى لتحقيقها خلال مدة رئاسته، وتشكل هذه الأهداف والمبادئ جزءا من استراتيجية الرئيس أو الحزب الحاكم، لذا تتطلب دراسة السياسة الخارجية الأمريكية فهما دقيقا لمختلف مخرجاتها من أهداف ووسائل وأدوات وعوامل ومحددات مؤثرة، في وضع السياسة الخارجية الأمريكية.

وبوصول المرشح عن الحزب الجمهوري دونالد ترامب إلى رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية بعد فوزه في انتخابات 2016، عرفت السياسة الأمريكية تحولا جذريا خصوصا نحو إيران، والتي تمثلت في الانسحاب المنفرد من الاتفاق النووي الإيراني، الذي امتدت مسيرة المفاوضات بخصوصه 13 سنة، وساهم في توفير الوقت الكافي لبروز إيران كفاعل إقليمي مؤثر في منطقة السرق الأوسط، مما سبب في خلافات أمريكية إيرانية ودفع باتجاه توتر العلاقات الأمريكية الإيرانية من جهة وكذا بروز مؤشرات بانعدام الأمن وعدم الاستقرار بالمنطقة.

وفي ذات السياق، أخذت العلاقات الأمريكية الإيرانية منحى تصارعي منذ 1979إلى غاية 2020 ، مع بعض الانفراجات من حين لآخر، وبصعود إدارة الرئيس ترامب للحكم، شهدت العلاقات توترات عدة، إذ فرضت أمريكا عقوبات اقتصادية على النظام الإيراني، تجسدت في خطابات متبادلة تحمل في طياتها نزعات التوتر بين البلدين.

وعليه فإن إيران وبرنامجها النووي شكلت إحدى أهم القضايا التي شغلت فكر رؤساء أمريكا، مما جعل العلاقة بين البلدين تتأرجح بين التقارب أحيانا والتنافر أحيانا أخرى، الأمر الذي يدفعنا إلى التساؤل عن الأسباب الكامنة وراء التحول المستمر في السياسة الأمريكية اتجاه إيران؟

للإجابة على هذه الإشكالية سنحاول التعريف بسياسة أمريكا الخارجية تجاه إيران في عهد ترامب والتي اتسمت بالتشدد عبر العودة لنظام العقوبات ضد إيران من أجل الحد من توسعها بمنطقة الشرق الأوسط، والذي يهدد مصالح أمريكا بالمنطقة (المحور الأول) لنخصص (المحور الثاني) لتناول الموقف الأمريكي من برنامج إيران النووي خلال ولاية ترامب والتي دشنها بالانسحاب من الاتفاق حول البرنامج النووي الإيراني الذي اعتبره تهديدا للمصالح الأمريكية بالمنطقة.

المحور الأول: العقوبات الأمريكية ضد إيران في عهد الرئيس دونالد ترامب

برزت توجهات حقيقية أمريكية خليجية،إبان فترة حكم الرئيس دونالد ترامب، لتقزيم دور إيران في منطقتي الخليج والشرق الأوسط إلى أبعد الحدود عبر تشديد العقوبات الاقتصادية والسياسية عليها، من أجل شل قدراتها على أداء دور محوري بالمنطقة[1].والتي ترجمت في فرض حزمة عقوبات جديدة على إيران اشتملت على عقوبات اقتصادية إلى جانب عقوبات وجهت لردع النشاطات الإيرانية في إنتاج الصواريخ البالستية[2]،بالإضافة إلى فرض عقوبات على الحرس الثوري الإيراني، وكذا التضييق على أذرع إيران العسكرية خارج حدودها، وأهمها حزب الله اللبناني[3].

1- العقوبات الأمريكية ضد إيران

[1]- منصور أبو كريم، اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل حكم ترامب، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 28يناير 2018، ص22.

[2]- محمد معزز الحديثي، خضر عباس عطوان، العلاقات الأمريكية الإيرانية في عهد الرئيس دونالد ترامب، مجلة مدارات إيرانية،2019، ص 62.

[3]- استراتيجية ترامب تجاه إيران ، الدوافع والاتجاهات، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، ص4.

وفي ذات الصدد وكمثال للعقوبات الأمريكية الأحادية الجانب أو ما يعرف بالإجراءات الاقتصادية على إيران. والتي انطلقت فعليا بتاريخ 07 غشت 2018، قد تمت على مرحلتين وذلك على الشكل التالي[1]:

المرحلة الأولى بتاريخ07 غشت 2018 وشملت:

* منع إيران من استخدام الدولار الأمريكي في تجارتها.

* فرض واشنطن عقوبات على الدول التي لا تلتزم بقرارها وتواصل معاملاتها التجارية مع إيران .

* منع تبادل الدولار مع حكومة إيران.

* منع المعاملات التجارية المرتبطة بالمعادن النفيسة (الذهب خصوصا).

* فرض عقوبات على المؤسسات والحكومات التي تتعامل بالريال الإيراني أو سندات حكومية إيرانية.

* حظر توريد أو اقتناء قائمة من المعادن أهمها الألومنيوم والحديد والصلب.

* فرض قيود على قطاعي صناعة السيارات والسجاد في ايران.

* منع استيراد أو تصدير التكنولوجيا المرتبطة بالبرامج التقنية الصناعية، ذات الاستخدام المزدوج المعدني والعسكري.

المرحلة الثانية بتاريخ05 نونبر2018 وشملت هي الأخرى الاجراءات التالية:[2]

* فرض عقوبات ضد الشركات، التي تدير الموانئ الإيرانية، إلى جانب الشركات العاملة في الشحن البحري وصناعة السفن.

* فرض عقوبات على قطاع الطاقة الإيراني، وخصوصا قطاع النفط.

* فرض عقوبات على البنك المركزي الإيراني وتعاملاته المالية.

وحسب إدارة ترامب فإن دوافع فرض العقوبات على إيران ترجع بالأساس إلى مساهمة إيران في زعزعة الاستقرار بمنطقتي الخليج والشرق الأوسط، وذلك عبر أدرعها العسكرية في العمليات الخارجية للحرس الثوري الإيراني، ودعمها وتمويلها للإرهاب، وعدم التزامها بالاتفاق النووي المبرم في يوليوز مع الدول الغربية(5+1)، فضلا عن توسيع نفوذها الإقليمي ومد علاقاتها مع حلفائها الذين يشكلون تهديدا لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية، ولهذا لقي توجه ترامب توافقا مع توجهات العديد من المؤسسات الأمريكية التي كانت ترى ضرورة إعادة تقييم نتائج ما بعد الاتفاق النووي مع إيران وتداعياته على المصالح الأمريكية، ورسم سياسة جديدة للتعامل مع هذا الملف[3].

وبالنظر للاستراتيجية الجديدة التي تبنتها الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس دونالد ترامب فقد نحت هذه الأخيرة في سياستها تجاه المنطقة في اتجاهين: الأول، يتناول مسألة إعادة ترتيب مصالحها الجيو سياسية في منطقتي الخليج والشرق الأوسط، عقب فترة عرفت انسحابا جزئيا منها وذلك خلال فترة الرئيس السابق أوباما، الأمر الذي تطلب عودة مهمة للدور الأمريكي القوي والفعال لمواجهة الدور الإيراني المتعاظم، والذي أضحى يمثل تهديدا لمصالحها ومصالح حلفائها بالمنطقة، مما يدل على أن العلاقات الأمريكية-الإيرانية تسير نحو التصعيد الجزئي في إطار سيناريو شبيه بأجواء الحرب الباردة، أما الاتجاه الثاني فهو رغبة أمريكا تأسيس تحالف جديد يضم الولايات المتحدة، إسرائيل، السعودية،ومصر، والذي من شأنه

---

[1]- نورة الحفيان، العقوبات الأمريكية على إيران وأحكام القانون الدولي، المعهد المصري للدراسات، تحليلات سياسية،09 نونبر 2018، ص1.

[2]- نفس المرجع.

[3]- آنا بورشفسكايا: هل يستطيع ترمب فك التحالف الروسي- الإيراني؟ معهد واشنطن لدراسات الشرق الادنى، 06 فبراير 2017 انظر الموقع: http://cutt.us/o21de تمت الزيارة في 2021/05/02

مساعدة كل من الولايات المتحدة على مواجهة التهديدات الإيرانية، وأيضا السعودية على اعتبار تقاسم الطرفين للعداء تجاه إيران ورفض مشروعها في الخليج والشرق المتوسط، فضلا عن محاربة الإرهاب والتعاون الاقتصادي[1].

كما تستعمل أمريكا ورقة إيران كفزاعة لدول الخليج من أجل ضمان استمرار هذه الدول تحت لواء المنظومة الأمريكية، مما يساعد في تنفيذ التوجهات الأمريكية الجديدة، المبنية على استنزاف موارد المنطقة وحفظ أمن إسرائيل وتصفية القضية الفلسطينية عبر الحل الإقليمي، مع ضرورة ضبط سلوك إيران بما يتماشى مع التوجه الأمريكي بمنطقة الشرق الأوسط[2].

و يعكس إعلان الرئيس الأمريكي موقفه بالانسحاب من الاتفاق النووي، تصميمه على التصعيد ضد إيران، وتأكد ذلك من القرار التنفيذي الذي أصدره الرئيس ترامب والذي ينص على تشديد العقوبات الاقتصادية على إيران، وفرض عقوبات على أي دولة تقدم لها المساعدة في مساعيها للحصول على السلاح النووي، مما يؤكد أن إدارة ترامب توسعت في فرض العقوبات لتمتد إلى المتعاونين مع إيران في برنامجها النووي، وهو ما يدفع إلى التساؤل عن الآليات التي يمكن أن تعتمدها الولايات المتحدة الأمريكية في فرض عقوبات على دول أو على شركات ترى أنها تتعاون مع إيران في برنامجها النووي، لكن التساؤلات الأهم ترتبط بالتداعيات المحتملة لقرار الانسحاب الأمريكي من اتفاق يعد اتفاقا دوليا وقعته الدول الست الكبرى في العالم وهي:(الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا، والصين، وألمانيا، وبريطانيا، وفرنسا) ، تم جرى عرضه على مجلس الأمن الدولي، وعرض للتصويت وتمت الموافقة عليه بإجماع الأعضاء. كما أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية المكلفة بمراقبة الالتزامات الإيرانية بنصوص الاتفاق بالتفتيش الدوري والمستمر على المنشآت النووية الإيرانية، أكدت في جميع تقاريرها منذ التوقيع على الاتفاق التزام إيران به واحترامها لتعهداتها كاملة، الأمر الذي يزيد من تعقيدات وتداعيات هذا الانسحاب الأمريكي [3].

2-ردود أفعال ايران إيزاء العقوبات الأمريكية

من الواضح أن استمرار سيناريو العقوبات على إيران من طرف الولايات المتحدة يشكل إزعاجا لإيران، حيث عبرت هذه الأخيرة من خلال مجموعة من المسؤولين عن هذا الانزعاج، وعن أبعاد وتأثير العقوبات على إيران، وبالمقابل شن النظام الإيراني حملة ضد الولايات المتحدة الأمريكية من أجل إبراز قوة النظام أمام الرأي العام الإيراني وعدم خشيته من العقوبات الأمريكية، وكذا إصداره لتهديدات مباشرة للإدارة الأمريكية، ومن بينها عرقلة جهودها في مكافحة الإرهاب بالمنطقة[4].

وفي نفس الصدد أصدر البرلمان الإيراني عقوبات اقتصادية على 15 شركة أمريكية، كإجراء رمزي، لكون هذه الشركات لا تتعامل مع إيران، كما أن إيران ليس بإمكانها إصدار عقوبات على الدول الأجنبية التي تتعامل مع هذه الشركات مثلما تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية مع الدول والشركات التي تتعامل مع إيران بما يتنافى مع القوانين الأمريكية ، وقد حددت إيران

---

[1]-فادي جمعة، العلاقات الإيرانية الأمريكية، وتداعياتها على منطقة الشرق الأوسط، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،2019،ص 193

[2]- نفس المرجع، ص 194.

[3]- محمد السعيد ادريس، قراءة في الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي الإيراني، مجلة السياسة الدولية- العدد 213- يوليوز2018، المجلد 53، ص 163.

[4]- محمود حمدي أبو القاسم، " السياسة الامريكية تجاه إيران بعد ترمب... ضغوط مكثفة ومواجهة مستبعدة"، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 14 غشت 2017، ص 11.

لائحة تضم أسماء هذه الشركات على أساس تعاملها مع إسرائيل في تصنيع وتوريد الأسلحة وبناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية[1].

ومن أبرز تهديدات إيران باستهداف مصالح أمريكا في المنطقة نجد تصريحا للمستشار الأعلى للقائد العام للقوات المسلحة الإيراني، سيد يحيى صفوي الذي جاء فيه :" إذا أرادت أمريكا ان تبدأ الحرب ضد إيران، فإن جميع قواعدها العسكرية في المنطقة لن تكون آمنة، وإيران قادرة على تغطية حدودها حتى مدى 2000 كلم بالصواريخ[2].

المحور الثاني: الاتفاق النووي في إطار العلاقات الأمريكية –الإيرانية

شكل البرنامج النووي الإيراني أحد أبرز المتغيرات المؤثرة في علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بإيران ، على اعتبار أن تحول إيران إلى قوة نووية عسكرية سوف يؤدي إلى تغييرات كبيرة في طبيعة التوازنات الإقليمية والدولية[3]، لينطلق مسلسل من المفاوضات استمر زهاء 13 عاما ، بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وروسيا والصين وألمانيا من جهة، وإيران من جهة أخرى برعاية الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية أسفر عن اتفاق وفق صيغة (5+1) تم توقيعه في يوليوز 2015 ودخل حيز النفاذ في 15 يناير 2016[4]. وقد قام البيت الأبيض بنشر ورقة تضمنت " معايير خطة عمل مشتركة وشاملة " حول البرنامج النووي الإيراني، تضمن عدد من المواد من أهمها [5] :

- ❖ تخفيض عدد أجهزة الطرد المركزي لدى إيران من 19 ألف (10 آلاف تعمل الأن) إلى 6140 جهاز طرد مركزي على أن يسمح ل 5060 جهاز منها بالعمل على تخصيب اليورانيوم لمدة 10أعوام.
- ❖ لن يتم إيقاف تخصيب اليورانيوم كما تنص عليه قرارات مجلس الأمن السابقة وسيسمح لإيران بالتخصيب حتى نسبة (3.67%) وهي نسبة كافية للاستعمالات السلمية ولا تسمح بإنتاج قنبلة نووية وسيتم التخصيب في منشاة ناتانز حصرا.
- ❖ لن يتم إغلاق منشأة فوردو المحصنة (التي تم تشييدها على عمق 200 متر تحت الأرض من دون علم الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتم كشفها عام 2009 بواسطة الأقمار الصناعية الأمريكية)، وإنما سيتم إيقاف عمليات التخصيب فيها لمدة 15 عاما، ولن يسمح ببقاء مواد انشطارية في داخلها وإنما السماح ببقاء (1000) جهاز طرد مركزي، كما لن يتم تفكيك مفاعل أراك للماء الثقيل وإنما سيتم تغيير قلب مفاعل أراك كي لا يتمكن من إنتاج مادة بلوتونيوم التي تدخل في صناعة السلاح النووي.

هذا وقد اتسمت هذه المرحلة بتحسن في العلاقات بين إيران وبين مجموعة من الدول، وتراجعها مع دول أخرى، وقد كان الإتفاق النووي من بين سياسات أخرى تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس أوباما، والتي تعرضت لهجوم كبير من طرف ترامب، الذي وعد أثناء حملته الانتخابية بالعدول عن هذا الاتفاق وبقي يهاجمه بعد توليه الرئاسة ، متهما

---

[1]- نفس المرجع، ص11.

[2]- الاجراء الأمريكي ضد ايران سيؤدي إلى انعدام أمن قواعدها في المنطقة ، مقال منشور بجريدة وطن أمروز، ص 2. انظر الموقع:
تمت الزيارة بتاريخ:2021/05/17..http://cutt.us/FoOJy

[3]- محمد معزز الحديثي ، خضر عباس عطوان ، العلاقات الأمريكية الإيرانية في عهد الرئيس دونالد ترامب ، مدارات إيرانية ، المركز الديموقراطي العربي ، العدد 04 ، يونيو 2019 ، ص59.

[4] - استراتيجية ترامب تجاه إيران : الدوافع والاتجاهات ، مركز الفكر الإستراتيجي للدراسات ، مرجع سابق، ص 3

[5]- علي حسين باكير ، المعلن وغير المعلن في الصفقة النووية الأمريكية –الإيرانية ، وكالة عربي 21 ، في 2015/04/04 على الرابط :http://arabic21.com/story

إياه بأنه أعطى إيران امتيازات كبيرة دون أن يحد من رغبتها في امتلاك السلاح النووي، وأن الاتفاق فيه تساهل كبير، سمح لإيران بتجاوز كميات الماء الثقيل المحددة، وأن إيران تمنع المفتشين الدوليين من الوصول إلى أماكن سرية [1].

وعليه سنقوم أولا بالتعريف بالدور الذي لعبته إدارة الرئيس باراك أوباما في صياغة الاتفاق النووي الإيراني(5+1) والتوقيع عليه، لندرس ثانيا موقف الرئيس دونالد ترامب من الاتفاق النووي الذي ترجم بانسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق.

1-دور إدارة أوباما في إبرام الاتفاق النووي الإير اني

بعد وصول باراك أوباما إلى رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية واجه هذا الأخير العديد من القضايا المرتبطة بمنطقتي الخليج والشرق الأوسط كالقضية الفلسطينية و الملف النووي الإيراني وكذا وجوب سحب أمريكا لقواتها من العراق وأفغانستان ناهيك عن مخرجات الربيع العربي في مجموعة من الدول العربية، وهي ملفات تركها سلفه جورج بوش، و حتمت عليه التعامل معها بسياسات جديدة[2].

وعليه فقد أخذت علاقات التقارب بين واشنطن وطهران تتطور بسرعة أكبر إبان إدارة الرئيس أوباما وذلك راجع لتبني الحزب الديموقراطي استراتيجية جديدة بخصوص إيران، حيث صرح روبرت غيتس وزير الدفاع الأمريكي السابق في ماي 2009 ، بأنه يمكن التفاوض المباشر مع إيران بغية تجويد الأوضاع الأمنية في المنطقة، وعند اندلاع الاحتجاجات الشعبية في بعض الدول العربية سنة 2011، برزت ملامح التعاون الأمريكي الإيراني في مساعدة المعارضة الشيعية في الخليج العربي، حيث نظمت مؤسسات دعم الديموقراطية الأمريكية دورات متطورة للمعارضة الطائفية المتصلة بإيران في مجال استخدام شبكات التواصل الاجتماعي، من أجل شحن الرأي العام ضد أنظمة الحكم الخليجي، كما ساهم زعماء هذه الجماعات الراديكالية في برنامج "قادة الديموقراطية" الذي رعته وزارة الخارجية الأمريكية، وشارك فيه معارضون محسوبون على إيران[3].

وفي ذات السياق ، شكل الاتفاق النووي الإيراني خطوة متقدمة في عملية إعادة بناء السياسة الامريكية في منطقة الشرق الأوسط في عهد الرئيس باراك أوباما والذي مثل جزءا من استراتيجية أمريكية جديدة في التعامل مع إيران، والتي ركزت على التعامل مع قضية البرنامج النووي الإيراني والتحرك في تجاه منعها من حيازة السلاح النوي ووضع قيود رقابة صارمة على برنامجها، وكذلك إيجاد وسيلة تسمح للمجتمع الدولي والوكالة الدولية للطاقة الذرية متابعة البرنامج بشكل مستمر، حيث نجحت أمريكا نسبيا في تنفيذ هذا المحور من خلال الاتفاق النووي ، في ظل احتمال التزام إيران الشامل بمضامين الاتفاق وعدم قيامها بأي خروقات،أما الحركة الثانية في هذه الاستراتيجية فتكمن في التحرك نحو مساعدة إيران على الاندماج إقليميا[4].

---

[1] - إستراتيجيةترامب تجاه إيران : الدوافع والاتجاهات ، المرجع السابق ، ص 3

[2]- شكلاط وبسام، باراك أوباما والسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط بين ثنائتي التراجع والانحسار، في المؤلف الجماعي : الشرق الأوسط في ظل أجندات السياسة الخارجية الامريكية " دراسة تحليلية للفترة الانتقالية بين حكم أوباما وترامب"، المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية، الطبعة الأولى 2017، ص 191.

[3]- عبد الكريم تيبيش، حسنا عبد الحق ، السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه إيران في الخليج العربي من أوباما إلى ترامب في حدود الاستمرارية والتغير، أنظر: الشرق الأوسط في ظل أجندات السياسة الخارجية الأمريكية " دراسة تحليلية للفترة الانتقالية بين حكم أوباما وترامب"، المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص220.

[4]- أسماء شوفي- مريم شوفي، سيناريوهات مستقبل السياسة الخارجية الأمريكية لترامب تجاه الاتفاق النووي الإيراني بين القضاء عليه أو إعادة التفاوض حوله، أنظر: الشرق الأوسط في ظل أجندات السياسة الخارجية الامريكية " دراسة تحليلية للفترة الانتقالية بين حكم أوباما وترامب"، المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 348.

ويبين توقيع الاتفاق بين إيران وأمريكا دخول هذه الأخيرة بشكل مباشر في المفاوضات النووية، وهو ما يفسر تراجع الاهتمام الأمريكي بالمنطقة، ليمهد هذا الاتفاق لانفراج الأزمة في العلاقات بين الطرفين، فلو كانت أمريكا غير حريصة على تخفيف التزاماتها ومساهمتها المباشرة في إدارة المنطقة ، لاتخذت مواقف أكثر تصلبا اتجاه الملف النووي الإيراني ، حتى لو أدى ذلك إلى تصعيد الأزمة مع إيران[1].

وعليه يتضح أن إدارة أوباما انتقلت من مرحلة الدبلوماسية الهادئة إلى مرحلة التعاون المعلن مع النظام الإيراني، وخصوصا فيما يرتبط بسوريا والعراق، مع استبعاد سياسة التهديد العسكري في معالجة الملف النووي الإيراني. وفي ذات الصدد نشرت مؤسسة راند تقريرا لصالح سلاح الجو الأمريكي بعنوان: " مستقبل إيران النووي: الاختيارات الحرجة للإدارة الأمريكية"، وشكلت هذه الدراسة تحولا في الرؤية الأمريكية إزاء احتواء إيران، حيث ضم اعترافا ضمنيا بفشل العقوبات الاقتصادية في توقيف البرنامج النووي، ووجوب اعتماد سياسة جديدة تجاه إيران من خلال: " منح الحوافز لإقناع إيران بالتخلي عن فكرة إنتاج سلاح نووي، والتخفيف من العقوبات الاقتصادية والتخلي عن مفهوم التهديد العسكري[2].

وجاء التقارب الأمريكي الإيراني انطلاقا من دوافع لكلا البلدين: فعلى الصعيد الأمريكي أشارت تصريحات لمسؤولين كبار في الإدارة الأمريكية، إلى كون الولايات المتحدة الأمريكية تسعى من خلال هذا التقارب الوصول إلى إيران غير نووية، لكي لا تضر بمصالح أمريكا في المنطقة، ولا تتجه نحو قلب موازين القوى في الخليج والشرق الأوسط، على نحو يخرج عن قدرتها في السيطرة على الأوضاع بالمنطقة، ومن ثم تنبني سياسة أوباما على التعايش مع إيران والاعتراف بها كقوة إقليمية، طالما أزاحت الغموض عن برنامجها النووي، ولم تتجاوز الخط الأحمر بحيازة هذا النوع من السلاح[3].

وفي مقابل ذلك، بالنسبة لإيران فقد طرح الرئيس روحاني في مقاله بصحيفة "واشنطن بوست"الأمريكية" مقاربة الانخراط البناء" في علاقة بلاده مع الدول الغربية وتحديدا مع أمريكا، وهو ما يتفق مع مصطلح " المرونة البطولية" الذي أطلقه المرشد الأعلى للثورة الإسلامية علي خامنئي، والتي تمكن إيران من تحقيق المنافع التالية:

- تأمين حق إيران في امتلاك القدرات النووية، بما في ذلك تخصيب اليورانيوم في مفاعلاتها النووية، باعتبار ذلك أمرا ضروريا وغير قابل للتنازل عليه.
- تأمين النفوذ في مناطقها الحيوية التي تعيش توترات مثل: العراق وأفغانستان.
- ضمان لعب إيران دور إقليمي في منطقة الشرق الاوسط، وخصوصا فيما يرتبط بالملف السوري.

وتصب هذه الأهداف مجتمعة في مصلحة إيران القومية العليا، وهي الاعتراف بها كقوة إقليمية، لها نفوذا يضاهي النفوذ الأمريكي في المنطقة[4].

---

[1]- نفس المرجع ، ص 355.

[2]- دراسات وأبحاث: تطور العلاقات الأمريكية- الايرانية2002-2015، وتأثيرها على أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، المرصد الإستراتيجي،12 غشت 2015،ص3-5.

[3]- محمد بدري عيد، التقارب الأمريكي الإيراني وأمن الخليج: التداعيات المحتملة والخيارات المتاحة، مركز الجزيرة للدراسات، 2013،ص 3-4.

[4]- عبد الكريم تيبيش- جسنا عبد الحق، السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الدور الايراني في الخليج العربي من أوباما إلى ترامب في حدود الاستمرارية والتغير، مقال منشور بمؤلف جماعي تحت عنوان" الشرق الأوسط في ظل أجندات السياسة الخارجية الأمريكية: دراسة تحليلية للفترة الانتقالية بين حكم أوباما وترامب، المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، مرجع سبق ذكره ، ص221.

لكن الاتفاق النووي الأمريكي الإيراني شكل إنجازا مهما في سياسة إدارة الرئيس باراك وأوباما ، لكنه ظل مثيرا للجدل ، ليواجه مصيرا غامضا منذ الانتخابات الرئاسية في نونبر 2016، فمع انتخاب دونالد ترامب رئيسا للولايات المتحدة، طرح هذا الأخير على الطاولة مجموعة من القضايا الداخلية والخارجية التي تتطلب إعادة النظر، لعل أهمها الاتفاق النووي الإيراني، حيث عبر على معارضته للاتفاق شكلا ومضمونا[1].

2-موقف ترامب من الاتفاق النووي الإير اني

اختلفت سياسة ترامب عن سياسة سابقه أوباما، فقد سعت للحد من النفوذ الايراني المقلق والمهدد للاستقرار في المنطقة، عبر تعزيز العلاقات مع حلفاء أمريكا والشركات الإقليمية، كما تقوم سياسته على حرمان إيران من امتلاك السلاح النووي، ومواجهة التهديدات التي تشكلها الصواريخ الباليستية والحركات الجهادية المسلحة التي يمولها الحرس الثوري الإيراني. ويرمي ترامب من خلال سياسته إلى محاصرة الأنشطة الإيرانية في المنطقة والحد من النشاط النووي الإيراني [2].

ويعتبر الأمن بمنطقتي الخليج والشرق الأوسط أحد أبرز العوامل التي جعلت ترامب ينسحب من الاتفاق النووي، ونهج سياسية متشددة تجاه إيران، ومما زاد من غضب الولايات المتحدة بشكل كبير هو كون الاتفاق النووي ساعد إيران على التخلص من العقوبات المفروضة عليها، وفتح أمامها أبوابا للاستثمار الأجنبي وعقد تحالفات مع مجموعة من الدول المنافسة لأمريكا[3].

في 8 مايو من سنة 2018 أعلن ترامب بعد تعيينه رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية ، عن الانسحاب من الاتفاق النووي مع إيران ، والعودة إلى فرض العقوبات الاقتصادية عليها ، مؤكدا أن الإنسحاب من الاتفاق كان لعدم نجاحه في وقف أنشطة إيران المهددة للإستقرار بالمنطقة ومساعيها الرامية للحصول على سلاح نووي، وردعها عن متابعة برنامجها الخاص بالصواريخ الباليستية[4] . وفي ذات الصدد أكد ترامب قدرته على التفاوض مع إيران على صفقة أفضل، وعزمه على دعم إسرائيل كشريك عسكري واقتصادي بالمنطقة بشكل كبير، كما أيد ترامب بشدة التحالف مع رئيس الوزراء الإسرائيلي " بنيامين نتنياهو "، مع تزكيته للهجوم الإسرائيلي الأحادي على إيران و تحديده لثلاث نقاط ضمن الملف الإيراني وهي [5] :

- ضرورة الوقوف أمام المحاولات الإيرانية لجعل المنطقة غير مستقرة والسيطرة عليها، كون إيران تشكل خطرا على المنطقة وتهدد استقرار مجموعة من الدول ، كالعراق وسوريا ولبنان واليمن وليبيا والمملكة السعودية ، وتدعم التنظيمات الجهادية كحزب الله في لبنان وحماس في غزة.
- وجوب مراجعة الاتفاق النووي مع إيران كونه اتفاق كارثي على حد تعبيره ، فلا مناص من التراجع عن الاتفاق أو إعادة النظر فيه مرة أخرى لتعديله ، لأنه لا يخدم المصالح الأمريكية ، ويهدد أمن إسرائيل ومصالحها بشكل مباشر ، وعلى أقل تقدير يجب وضع محددات بخصوص الاتفاق تضمن وضع إيران تحت المساءلة بشكل كبير مما يحد من محاولاتها في تجريب أسلحتها والذي لم ينص الاتفاق عليه.

---

[1]- أسماء شوفي- مريم شوفي، مرجع سابق، ص 349.

[2]- علي عدنان محمد حسن، " استمرار أمريكا في الاتفاق النووي الإيراني على المحك"، مجلة اتجاهات سياسية، العدد1 ،2017،ص 130.

[3]- محمود حمدي أبو القاسم، السياسة الأمريكية تجاه إيران بعد ترامب ضغوط مكثفة ومواجهة غير مستبعدة، "(طهران: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية،2017).ص3.

[4]- ترامب يعلن إنسحاب أمريكا من الإتفاق النووي ويتوعد بعقوبات إقتصادية ، موقع القناة الفضائية CNN بالعربية ، 8 مايو /2018 ، الرابط: https://arabic.cnn.com/middle-east/2012/05/08/congress-trump-pence-nuclear-deal

[5]- منصور أبو كريم ، أبرز ملامح السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد فوز ترامب . مركز رؤية للدراسات والأبحاث، غزة . ص 11.

❖ تفكيك شبكات إيران الجهادية العالمية ، فإذا كانت إيران تمتلك شبكة قوية ، فأمريكا قادرة على السيطرة على إيران بفضل قوتها.[1]

كما أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من خطة العمل الشاملة والمشتركة، معتبرا " أن الاتفاق يشكل خطرا وكان من الأولى أن لا يحدث وأنه لن يكون سببا في السلام والهدوء وسنفرض أعلى مستوى من العقوبات الاقتصادية على إيران " . وخلافا للولايات المتحدة الأمريكية المنسحب الوحيد من الاتفاق، فإن الأطراف الأخرى في الاتفاق التي عرفت بمجموعة 5+1 (الأعضاء الخمسة الدائمة في مجلس الأمن وكذا ألمانيا) لم تؤيد قرار الانسحاب، حيث أبدت فرنسا وألمانيا وبريطانيا أسفها من الموقف الأمريكي، لتأكد على أن قرار مجلس الأمن الذي يزكي الاتفاق سيظل إطارا قانونيا دوليا ملزما لحل النزاع، فيما أعلنت روسيا أنه ستكون هناك عواقب وخيمة لامحالة لأي اجراءات ترمي إلى خرق خطة العمل المشتركة الشاملة. كما أكدت الصين على ضرورة استمرار كل الأطراف في الالتزام بنهاية الاتفاق[2]. وبالنسبة للإتحاد الأوروبي الذي كان من الأطراف الموقعة على خطة العمل فقد ظل متمسكا بمضامين الاتفاق، في مقابل دول أخرى أيدت الانسحاب الأمريكي من الاتفاق مثال: اسرائيل والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين التي أعربت عن تأييدها وترحيبها بالانسحاب[3].خصوصا أن هذه الدول تعتبر في نزاع دائم مع إيران، سواء في سوريا أو في أزمات أخرى، وعليه فإنها تجد مصالحها في خانة واحدة مع الولايات المتحدة الأمريكية[4].

كما أثارت تصريحات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب حول الاتفاق النووي كثيرا من ردود الأفعال، المساندة والمعارضة، فقد سارعت المفوضية العليا للإتحاد الأوروبي والدول الأوروبية الموقعة على الاتفاق، وروسيا والصين، وكذا الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ناهيك عن إيران، إلى إعلان رفضها للموقف الأمريكي، والمطالبة بالإبقاء على الاتفاق وتنفيذه، وفي ذات الصدد قالت مفوضة الإتحاد الأوروبي للعلاقات الخارجية، فيديريكا موغيريني ، إنه لا يحق لدولة بمفردها أن تجهض الاتفاق ، وأضافت أنه اتفاق قوي يضمن رصد التخصيب ومتابعته. وعبرت عن انزعاجها من موقف الرئيس ترامب تجاه الاتفاق النووي الذي استغرق سنوات من المباحثات[5] .

وبالنسبة لروسيا فقد أبدت تمسكها بالاتفاق النووي، بوصفها المشغل الأكبر للمفاعلات النووية السلمية في إيران، حيث صرحت بأن خروج أمريكا من الاتفاق النووي الإيراني يساهم في زعزعة أمن المنطقة، نظرا لعدم وجود بديل لهذا الاتفاق. وفي المقابل، أبدت كل من السعودية والبحرين والإمارات العربية المتحدة ترحيبها بالاستراتيجية الأمريكية الجديدة، وطالبت بضرورة أخد تهديدات إيران في المجالات غير النووية في الحسبان، وجاء الموقف الإسرائيلي أكثر ترحيبا بالإستراتيجية الأمريكية تجاه إيران ، حيث هنأ رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو الرئيس دونالد ترامب على هذه الخطوة فور إعلانه عنها، ووصف نتنياهو القرار الأمريكي بعدم التصديق على الاتفاق بالشجاع، وقال إن " ترامب يواجه بجرأة نظام إيران الإرهابي" وأن ترامب" خلق فرصة لإصلاح هذه الصفقة السيئة ولصد عدوانية إيران ومواجهة دعمها للإرهاب"، وإنه

---

[1]- محمد الخليل بن زكورة ، السياسة الخارجية الامريكية ضد إيران " قراءة تاريخية " ، مقال منشور بمؤلف جماعي تحت عنوان ، " الشرق الأوسط في ظل أجندات السياسة الخارجية الأمريكية : دراسة تحليلية للفترة الانتقالية بين حكم أوباما وترامب " ، مرجع سابق ، ص276.

[2]- مثنى علي المهداوي، العلاقات الإيرانية – الأمريكية بعد الاتفاق النووي، مجلة العلوم السياسية، ص 91. مقال منشور على الموقع: https://www.iasj.net/iasj/download/aca5c5dae769d4d5 تاريخ الزيارة: 2021/05/13.

[3]- نفس المرجع، ص91.

[4]- محمد السعيد ادريس، قراءة في الإنسحاب الأمريكي من الإتفاق النووي الإيراني، مرجع سابق، ص 167.

[5]- استراتيجية ترامب تجاه ايران.. الدوافع والاتجاهات، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، ص 5.

" إذا لم يحدث تعديل في الاتفاق النووي الإيراني فإن أقدم نظام إرهابي في العالم سيكون بإمكانه امتلاك ترسانة من الأسلحة النووية"[1].

لقد ساهم موقف ترامب من الاتفاق حول البرنامج النووي، واعتماده استراتيجية أمريكية جديدة تجاه إيران، في الرفع من مستوى التوتر العسكري والأمني بالمنطقة . بالإضافة إلى رفع مستوى الاستقطاب بين إيران والقوى الموالية لها والمتحالفة معها من جهة ، والمملكة السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي من جهة ثانية[2]. وهذا ما يمكن استخلاصه من خطاب وزير الخارجية الأمريكي "مايك بومبيو" الذي ألقاه في 12 ماي 2018، في معهد " هيريتيغ " بواشنطن[3]. الذي قال فيه: "أن إيران استغلت الاتفاق النووي لعام 2015 لتحول منطقة الشرق الأوسط إلى ساحة حروب ونزاعات مسلحة، مستخدمة الأموال التي جمعتها بواسطة الاتفاق لزيادة نفوذها وتمويل أنشطتها الإرهابية وتقديم الدعم لحزب الله والحوثيين والميليشيات المتواجدة بالعراق ". وحدد وزير الخارجية الأمريكي 12 شرطا على إيران الالتزام بها أن تفرض عليها عقوبات شديدة لم تشهدها من قبل وهي كالتالي[4]:

- ✓ يجب على إيران تقديم جرد كامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية بكل أنشطتها العسكرية السابقة ضمن برنامجها النووي، وان تتخلى على مثل هذا العمل بشكل دائم وبشكل يمكن التحقق منه.
- ✓ على إيران وقف تخصيب اليورانيوم وعدم محاولة معالجة البلوتونيوم من جديد وإغلاق مفاعلها للماء الثقيل.
- ✓ يجب على إيران أيضا، منح الوكالة الدولية ولوجا مطلقا لكل المحطات النووية، العسكرية منها وغير العسكرية.
- ✓ يجب على إيران، وقف إنتاج الصواريخ البالستية ووقف تطوير وإطلاق الصواريخ القادرة على حمل رؤوس نووية.
- ✓ على إيران إطلاق سراح مواطني الولايات المتحدة الأمريكية والدول الشريكة والحليفة المحتجزين بناء على تهم زائفة أو المفقودين في إيران.
- ✓ ينبغي على إيران وقف دعم المجموعات الإرهابية في الشرق الأوسط بما يشمل حزب الله اللبناني وحركة حماس ومنظمة الجهاد الإسلامي.

لكن ونظرا للتأييد الذي حضي به الملف النووي الايراني لسنة 2015 من واشنطن، وذلك لمجموعة من الاعتبارات، نجد منها إعلان مجموعة الضغط الديبلوماسية التي أنشئها وزير الخارجية الأمريكية السابق " جون كيري" ومستشاروه السابقون بهدف تشجيع الإدارة الأمريكية على الإفادة بكون إيران تطبق الاتفاق من أجل مواصلة رفع العقوبات، حيث رأى كيري أن " الاتفاق النووي بصدد التنفيذ، وسيكون من الصعب فهم لماذا ترغب أمريكا في خلق أزمة" بحسب تعبيره. وفي رسالة إلى الرئيس دونالد ترامب، أكد ما مجموعه 38 جنرالا متقاعدا كذلك على أن الاتفاق الدولي " أربك حيازة إيران للسلاح النووي"، وأن "إيران فككت ثلثي أجهزة الطرد المركزي وتخلصت من 98% من مخزونها الحساس من اليورانيوم

---

[1]- نفس المرجع، ص5.

[2]- تفس المرجع، ص 7.

[3] -U.S.Departement of state ,after the deal ;A Neww Iran StrategyRemark Mike Pompeosecretary of state , the Heritage Fondation ,Washington ,DC ?May 21,2018.It isavailableat : https://www.state.gov/secretary/remarks/2018/05/282301.htm.

[4] - خضير عباس النداوي ، تقرير ، العلاقات الإيرانية – الأمريكية : المتغيرات والمسارات ، مركز الجزيرة للدراسات ، 6 ماي 2019 ، ص 4 الموقع http://studies.aljazeera.net .

وأغلقت بالإسمنت قلب مفاعلها النووي بالماء الثقيل"، كما حذر الجنرالات في رسالتهم من " احتمال أن يؤدي أي موقف عدواني إلى حرب" مع إيران[1].

وفي ذات السياق ، تبرر إدارة ترامب سياساتها الخارجية بادعائها أن إدارة أوباما قد عرضت مصالح أمريكا وقدرتها على الفعل والردع للتراجع، وخصوصا اتجاه إيران، فلا يكاد يتكلم الرئيس ترامب عن منطقة الشرق الأوسط، إلا ويعيد انتقاده للاتفاق النووي مع إيران، الذي اعتبره هدية لإيران في المنطقة[2]. ويربط ترامب بين بقاء القوات الأمريكية في سوريا، ومنع وصول إيران إلى البحر المتوسط، هذا ما أكده في مؤتمر صحفي مع الرئيس الفرنسي في 2018/04/24. حيث شدد ترامب على أن الإدارة الأمريكية الحالية لن تعيد أخطاء الإدارة السالفة، وستواصل حملة الضغط على إيران، مؤكدا بأن بصمات إيران العدوانية تظهر مع كل مشكلة يعيشها الإقليم[3]، وهو الموقف الذي كان وراء إعلان واشنطن انسحابها من الإتفاق النووي والعودة إلى نهج العقوبات ضد إيران.

وعليه أعلن ترامب في 2017/10/13 بأن قراره بخصوص الاتفاق النووي مع إيران هو إستراتيجية بلاده الجديدة والتي كشف عنها بلهجة أكثر حدة وهجومية، وتضمنت هذه الخطة مواجهتها أربعة محاور أساسية، وهي[4]:

أولا: العمل مع الحلفاء وتفعيل التحالفات التقليدية والإقليمية لمواجهة النشاط الإيراني في المنطقة وتحييده.

ثانيا: مواجهة تمويل "الإرهاب" بفرض مزيد من العقوبات.

ثالثا: معالجة مسألة انتشار الصواريخ الباليستية والأسلحة التي قال إنها" تهدد الجيران والتجارة العالمية وحرية الملاحة".

رابعا: حرمان إيران من أية آلية تسعفها على امتلاك السلاح النووي.

وبالرجوع إلى الإستراتيجية الأمريكية الجديدة في التعامل مع الملف الإيراني نجدها تقوم على شقين، الأول يكمن في التصدي لدور إيران المتعاظم في منطقة الشرق الأوسط ، والذي يهدد جيرانها العرب، مع الأخذ بالحسبان مخاوف اسرائيل من البرنامج النووي والبرنامج الصاروخي الإيراني، وبالنسبة للشق الثاني فإن الولايات المتحدة الأمريكية تستعمل إيران كفزاعة للعرب، ودول الخليج، من أجل ضمان بقاء هذه الدول ضمن المنظومة الأمريكية، لأن هذه الأخيرة تسعى للاستفادة من التناقضات والصراعات التي تعيشها المنطقة بغية عقد المزيد من الصفقات الاقتصادية والعسكرية، وهذا ما حدث فعلا خلال الأزمة الخليجية، فقد وقعت أمريكا عقودا تجارية وعسكرية مع السعودية وقطر، ما يبين أهداف واشنطن في استغلال حالة الصراع على النفوذ بين دول الخليج وإيران من أجل ضمان مصالحها وحماية أمن إسرائيل، وكذا النهوض باقتصاد أمريكا على حساب موارد المنطقة.

خاتمة

وختاما، تجدر الإشارة إلى أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه منطقتي الخليج والشرق الأوسط بصفة عامة، وإيران بصفة خاصة تعرف تحولات باستمرار بعد كل عملية انتقال رئاسي.

---

[1]- صحيفة العربي الجديد، عامان على الاتفاق النووي الايراني: مصيره رهن إشارة ترامب، 15 يوليوز/ غشت 2017، مقال منشور على الموقع: https://www.alaraby.co.uk/politics تاريخ الزيارة :2021/05/25.

[2]- حسن أيوب، السياسة الخارجية الامريكية في عهد إدارة دونالد ترامب،ص4 انظر الموقع:https://www.prc.ps تاريخ الزيارة 2021/05/17.

[3]- ترامب، دونالد (2018). تصريحات عن وكالة "معا" للأنباء،2018/04/25. على الموقع: https://www.maamnews.net/content.aspx?id=894670. تاريخ الزيارة 2021/05/10

[4]- صابر عنبري، استراتيجية ترامب في مواجهة إيران.. الشكل والمضمون، الجزيرة نت ، في 2017/10/15، على الرابط: https://goo.gl/JRHCKB. تاريخ الزيارة 2021/05/10.

فسياسة دونالد ترامب، جاءت مختلفة عن سياسة سلفه أوباما، التي ساهمت في التوقيع على الاتفاق النووي الإيراني، بينما سياسة الرئيس دونالد ترامب اتسمت بالشدة في التعامل مع إيران والتي ترجمت في الانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني عام 2018، وكذا في فرض مجموعة من العقوبات الاقتصادية على إيران، لكن مع وصول جو بايدن لرئاسة الولايات المتحدة، بدأت إدارته تبحث بهدوء مسألة عودة إيران من جديد إلى طاولة المفاوضات بخصوص الاتفاق النوي المبرم عام 2015. وكذا التخفيف من العقوبات الصادرة في حق إيران، وعليه تبقى الأيام القادمة كفيلة بتوضيح مدى نجاح سياسة الرئيس جو بايدن الدبلوماسية في احتواء الاختلاف القائم بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران والذي يؤثر بشكل كبير على منطقة الشرق الأوسط بأكملها.

لائحة المراجع:

الكتب والمجلات:

1--فادي جمعة، العلاقات الإيرانية الأمريكية، وتداعياتها على منطقة الشرق الأوسط، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،2019.

2- محمد السعيد ادريس، قراءة في الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي الإيراني، مجلة السياسة الدولية- العدد 213- يوليوز2018، المجلد 53.

3- محمد معزز الحديثي ، خضر عباس عطوان ، العلاقات الأمريكية الإيرانية في عهد الرئيس دونالد ترامب ، مدارات إيرانية ، المركز الديموقراطي العربي ، العدد 04 ، يونيو 2019 .

4- شكلاط ويسام، باراك أوباما والسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط بين ثنائتي التراجع والانحسار، في المؤلف الجماعي : الشرق الأوسط في ظل أجندات السياسة الخارجية الامريكية " دراسة تحليلية للفترة الانتقالية بين حكم أوباما وترامب"، المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية، الطبعة الأولى 2017.

5- عبد الكريم تيبيش، حسنا عبد الحق ، السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه إيران في الخليج العربي من أوباما إلى ترامب في حدود الاستمرارية والتغير، أنظر: الشرق الأوسط في ظل أجندات السياسة الخارجية الأمريكية " دراسة تحليلية للفترة الانتقالية بين حكم أوباما وترامب"، المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

6- أسماء شوفي- مريم شوفي، سيناريوهات مستقبل السياسة الخارجية الأمريكية لترامب تجاه الاتفاق النووي الإيراني بين القضاء عليه أو إعادة التفاوض حوله، أنظر: الشرق الأوسط في ظل أجندات السياسة الخارجية الامريكية " دراسة تحليلية للفترة الانتقالية بين حكم أوباما وترامب"، المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية.

7- محمد الخليل بن زكورة ، السياسة الخارجية الامريكية ضد إيران " قراءة تاريخية " ، مقال منشور بمؤلف جماعي تحت عنوان ، " الشرق الأوسط في ظل أجندات السياسة الخارجية الأمريكية : دراسة تحليلية للفترة الانتقالية بين حكم أوباما وترامب "، المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية.

8- علي عدنان محمد حسن، " استمرار أمريكا في الاتفاق النووي الإيراني على المحك"، مجلة اتجاهات سياسية، العدد1 ،2017.

المقالات العلمية

- منصور أبو كريم، اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل حكم ترامب، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 28يناير 2018.

2- استراتيجية ترامب تجاه إيران ، الدوافع والإتجاهات، مركز الفكر الإستراتيجي للدراسات.

[3]- نورة الحفيان، العقوبات الأمريكية على إيران وأحكام القانون الدولي، المعهد المصري للدراسات، تحليلات سياسية،09 نونبر 2018.

4- محمود حمدي أبو القاسم، " السياسة الامريكية تجاه إيران بعد ترمب... ضغوط مكثفة ومواجهة مستبعدة"، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 14 غشت 2017.

5- دراسات وأبحاث: تطور العلاقات الأمريكية- الايرانية2015-2002، وتأثيرها على أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، المرصد الإستراتيجي،12 غشت 2015.

6- محمد بدري عيد، التقارب الأمريكي الإيراني وأمن الخليج: التداعيات المحتملة والخيارات المتاحة، مركز الجزيرة للدراسات، 2013.

7- محمود حمدي أبو القاسم، السياسة الأمريكية تجاه إيران بعد ترامب ضغوط مكثفة ومواجهة غير مستبعدة، "(طهران: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية،2017).

8- منصور أبو كريم، أبرز ملامح السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد فوز ترامب . مركز رؤية للدراسات والأبحاث، غزة.

9- استراتيجية ترامب تجاه إيران.. الدوافع والاتجاهات، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات.

المو اقع الالكترونية

[1]- آنا بورشفسكايا: هل يستطيع ترامب فك التحالف الروسي- الإيراني؟ معهد واشنطن لدراسات الشرق الادنى، 06 فبراير 2017 انظر الموقع: http://cutt.us/o21de

[2]- الاجراء الأمريكي ضد ايران سيؤدي إلى انعدام أمن قواعدها في المنطقة، مقال منشور بجريدة وطن أمروز، ص 2. انظر الموقع: http://cutt.us/FoOJy.

[3]- علي حسين باكير ، المعلن وغير المعلن في الصفقة النووية الأمريكية –الإيرانية ، وكالة عربي 21 ، في 2015/04/04 على الرابط :http://arabic21.com/story

[4]- ترامب يعلن إنسحاب أمريكا من الإتفاق النووي ويتوعد بعقوبات إقتصادية ، موقع القناة الفضائية CNN بالعربية ، 8مايو /2018 ، الرابط:-https://arabic.cnn.com/middle-east/2012/05/08/congress-trump-pence-nuclear-deal

[5]- مثنى علي المهداوي، العلاقات الإيرانية – الأمريكية بعد الاتفاق النووي، مجلة العلوم السياسية، ص 91. مقال منشور على الموقع:https://www.iasj.net/iasj/download/aca5c5dae769d4d5

[6] - خضير عباس النداوي ، تقرير ، العلاقات الإيرانية – الأمريكية : المتغيرات والمسارات ، مركز الجزيرة للدراسات ، 6 ماي 2019 ، الموقع. http://studies.aljazeera.net .

[7]- صحيفة العربي الجديد، عامان على الاتفاق النووي الايراني: مصيره رهن إشارة ترامب، 15 يوليوز/ غشت 2017، مقال منشور على الموقع:https://www.alaraby.co.uk/politics

8- حسن أيوب، السياسة الخارجية الامريكية في عهد إدارة دونالد ترامب، انظر الموقع:.https://www.prc

9- ترامب، دونالد (2018). تصريحات عن وكالة "معا" للأنباء،2018/04/25. على الموقع:

---

[1]) محمد بوبوش ، الاشكاليات القانونية للحرب الروسية الأوكرانية ، المعهد المصري للدراسات ، دراسات سياسية ، 2022/05/29 ، ص 04

https://www.maamnews.net/content.aspx?id=894670

10- صابر عنبري، استراتيجية ترامب في مواجهة إيران.. الشكل والمضمون، الجزيرة نت ، في 2017/10/15، على الرابط: https://goo.gl/JRHCKB

المراجع الأجنبية

-U.S.Departement of state ,after the deal ;A Neww Iran StrategyRemark Mike Pompeosecretary of state , the Heritage Fondation ,Washington ,DC ?May 21,2018.It isavailableat : https://www.state.gov/secretary/remarks/2018/05/282301.htm.

الحرب الروسية الأوكرانية بين جريمة العدوان والحق في الدّفاع الشّرعي

أحمد حسين: أستاذ محاضر في القانون الجنائي (جامعة الشاذلي بن جديد – الطارف / الجزائر)

Hassaineahmed70@gmail.com

ملخّص

تعتبر أوكرانيا محورا هاما في الصراع الدّائر بين القوى الكبرى و بين الشّرق و الغرب نظرا لما تمثله من بعد استراتيجي لروسيا و كذلك هي بالنسبة للغرب ورقة لكسر عظام الدّب الروسي الطامح لاستعادة أمجاده ، و في ظل هذه الاعتبارات كانت و لاتزال أوكرانيا خطّا أحمرا لا يمكن تجاوزه تعتبره روسيا تهديدا لأمنها القومي و جزء من تاريخها و ذاكرتها و هويتها الروسية ، أمّا بالنسبة للغرب فهي ذات أهمية اقتصادية كبرى بثرواتها الطاقوية و الفلاحية و موانئها الاسترتيجية وهي بمثابة السد المنيع في مواجهة روسيا و طموحاتها التوسعية . إنّ فتيل الحرب في أوكرانيا تتجاذبه نظريتان في القانون الدّولي وهما نظرية الدفاع الشرعي ونظرية الحرب العدوانية وهذا حسب منظار كلّ طرف، و هو ما حاولنا توضيحه في هذه الورقة البحثية.

الكلمات المفتاحية: روسيا – أوكرانيا – حرب – دفاع شرعي – حرب عدوانية

The Russian-Ukrainian war between the crime of aggression and the right to legitimate defense

Abstract :

Ukraine is considered as an important hub in the conflict between the major powers and between the East and the occident , due to its strategic dimension to Russia, as well as to the West, a card to break the bones of the Russian bear aspiring to restore its glories.

In light of these considerations, Ukraine was and still a red line that cannot be crossed, which Russia considers as a threat to its national security and a part of its history, memory and Russian identity. As for the occident, it has a great economic importance, with its energy and agricultural wealth, and its strategic ports, where it serves as an impenetrable dam in the face of Russia and its expansionist ambitions.

The fuse of the war in Ukraine is attracted by two theories in international law, which are the theory of legitimate defense and the theory of aggressive war, and this is according to the perspective of each party, this is what we have tried to clarify in this research paper..

Keywords : Russia - Ukraine - War - Legitimate Defense – Aggression

مقدّمة

لقد أعلن الرئيس الرّوسي " فلاديمير بوتين " بتاريخ : 24 شباط / فبراير 2022 عن بدئ الاجتياح العسكري الروسي لأوكرانيا ، الأمر الذّي أدّى إلى إثارة العديد من المواقف المتباينة و التساؤلات الكثيرة في هذا الشّأن سواء ما تعلّق منها بالجانب العسكري أو السياسي أو بالجانب المرتبط بموقف القانون الدّولي من ذلك سيما الأبعاد القانونية لهذه الحرب ، و هو الجانب الذّي سنتناوله بالدّراسة و التّحليل بالتّركيز على مدى مشروعية هذه الحرب من منظور القانون الدّولي الجنائي.

إنّ قواعد القانون الدّولي تقوم على مبادئ أساسية راسخة في إطار العلاقات الدّولية، كان و لا يزال أهمّها على الإطلاق مبدأ حظر استعمال القوّة و التّهديد بها ضدّ الدّول الأخرى، و هو المبدأ المنصوص عليه في المادة : 02 فقرة 04 من ميثاق الأمم المتّحدة الذي هو بمثابة القاعدة الآمرة في القانون الدّولي . وكلّ اتفاق بين الدّول يخالف هذا المبدأ يعدّ باطلا بطلانا مطلقا. إلّا أنّه يرد على هذا المبدأ استثناءان اثنان هما:

1- حقّ الدّفاع الشّرعي عن النّفس (بما في ذلك حق الدّفاع المشترك) .

2- صلاحية مجلس الأمن في التّرخيص باستعمال القوّة لغرض فرض السّلم الدّولي أو إعادته لنصابه بموجب المادة : 42 الواردة تحت الفصل السّابع من ميثاق الأمم المتّحدة .

إنّ كلّا من الطّرفين الرّوسي و الأوكراني يدّعي التزامه بالشّرعية الدّولية ، مستندا في ذلك على ما تقرّه القوانين الدّولية من حق في الدّفاع المشروع عن النّفس و يعتبر في ذات الوقت أنّ الطّرف الآخر هو الذّي يمارس عليه العدوان بشكل أو بآخر .. و بعيدا عن التّجاذبات السياسية و المصالح الاستراتيجية لكلّ دولة و انطلاقا من وجهة نظر قانونية بحتة ، نجد أنّ كلا الطّرفين الرّوسي و الأوكراني في مرآة الجدل المحتدم بين قانون القوّة و قوّة القانون في العلاقات الدّولية ، يستند كلّا منهما و من وجهة نظره الخاصّة إلى مبادئ قانونية راسخة و قواعد ثابتة في القانون الدّولي الجنائي تتباين بين الحق في الدّفاع الشّرعي و مواجهة العدوان و الرّد عليه . ممّا جعل هذا الاجتياح يثير العديد من ردود الفعل سيما ما تعلّق منها بالمشروعية و موقف القانون الدّولي من ذلك . حيث حاولنا مناقشة مختلف الآراء و المواقف مع تسليط الضّوء على بعض المسائل و القضايا التّي برزت بالتّزامن مع ذلك مؤصّلة بالمبادئ القانونية المستندة للمشروعية و و تبعات المسؤولية الدّولية عن ذلك.

1- الإشكالية الرئيسية و التّساؤلات الفرعية :

بين أحقّية روسيا في حماية نفسها من تهديدات الغرب و الحلف الأطلسي التّي تتّخذ دولة أوكرانيا منفذا لذلك ، و بين قيام أوكرانيا بردّ العدوان الرّوسي على أراضيها و سيادتها تقوم عدّة إشكاليات قانونية عميقة تتطلّب الوقوف عندها بالتّحليل العلمي و القانوني و تنشأ علاقة جدلية بين كلّ منهما تتمحور حول الخلط الحاصل بين مفهوم العدوان و الدفاع الشّرعي و الحرب الوقائية ممّا يجعل من الإشكالية التّالية جديرة بالطرح و المعالجة و هي :

- إلى أيّ مدى يمكن اعتبار الاجتياح الرّوسي للأراضي الأوكرانية " دفاعا شرعيا " أو " عدوانا " من منظور القانون الدّولي الجنائي ؟

وخلال ذلك نعرّج على إيجاد إجابة لعديد التّساؤلات من أهمّها :

- هل انتهكت روسيا القانون الدّولي باجتياحها لأوكرانيا أم هي في حالة دفاع شرعي ؟

- هل السّياسة الأوكرانية هي من استفزّت روسيا و دفعتها إلى حرب استباقية ؟

- ما هي حرب العدوان في القانون الجنائي الدّولي ؟

- ما هي شروط الدّفاع الشّرعي في القانون الدّولي ؟

- هل الحرب الاستباقية أو الوقائية تعتبر من قبيل الدّفاع الشّرعي ؟

- هل يحقّ للدّولة استخدام القوّة العسكرية ضدّ دولة تهدّد أمنها و استقرارها ؟

- ما مدى مشروعية الحرب الوقائية في القانون الدّولي ؟

2- أهمية الموضوع :

لقد كانت أوكرانيا و لا تزال المنطقة العازلة بين الشّرق و الغرب حيث تعتبرها روسيا العمق الاستراتيجي لها و المجال الحيوي الذّي يقرّبها من الغرب و يؤمّن الجهة الشّرقية الأوروبية من أيّ نفوذ غربي من جهة أخرى ، كما ينظر الغرب لأوكرانيا على أنّها البوّابة الشّرقية لأوروبا ممّا يتطلّب العمل على ضمّها إلى الحلف الأطلسي و الوصول بذلك إلى الحدود الرّوسية ، حيث حاولت أوروبا بكلّ جهودها بعدم السّماح لدولة قارّية مركزية كروسيا أن تسيطر على هذه المنطقة و أن تتجاوزها ، ممّا جعل من أوكرانيا منطقة صراع روسي يرى فيها الحصن الآمن و الأحقّية التّاريخية و القانونية بينما الغرب يهدف من خلالها إلى إضعاف روسيا و العمل على إقصائها بإغراء الأنظمة الأوكرانية للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ممّا دفع إلى انعكاسات دولية واسعة و تدخّلات روسية غربية في إطار التّنافس على النّفوذ من جهة و الثّروة و الطّاقة من جهة أخرى أدّى بذلك إلى نشوء عديد النّزاعات المتتالية كان آخرها و أعظمها الهجوم الرّوسي على الأراضي الأوكرانية في فبراير الماضي.

ودون الخوض في الأسباب السياسية و الانعكاسات الاقتصادية تكمن أهمية دراستنا هذه في إعطاء نظرة قانونية واقعية من وجهة نظر القانون الدّولي الجنائي الذّي وجد نفسه قد تجاوزته الأحداث، ممّا يتطلّب من الفقهاء إعادة دراسة و ترقيع الهفوات القانونية التّي ألغت عقودا طويلة في بناء منظومة قانونية و قضائية دولية تسعى إلى تفادي الحروب و العمل على إيجاد الحلول السّلمية لكلّ النّزاعات بين الدّول ، في الوقت الذّي يتحجّج كلّ طرف بالتزامه بالقانون و يكيل تهم العدوان للطّرف الآخر .

كما لا تقف أهمية هذه الدّراسة عند الأزمة الأوكرانية فحسب بل تسعى لتوضيح و تبيان انعكاسات و تداعيات هذه الأزمة على المنظومة القانونية الدّولية و ما يتطلّبه الواقع الدّولي من مراجعات لبعض الأحكام إن على مستوى الأمم المتّحدة و مجلس الأمن أو على مستوى القضاء الدّولي بصفتها الهيآت الدّولية المنوط بها المحافظة على السّلم و الأمن في العالم و ملاحقة المجرمين الدّوليين الذّين يتسبّبون في جرائم دولية و انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان و كرامته و حرماته .

3- أهداف الدّراسة:

نهدف من خلال تناول الأزمة الرّوسية الأوكرانية التّي باتت تهدّد العالم بحرب عالمية ثالثة مدمّرة خاصّة ما وصل إليه الأمر من تهديد بالأسلحة النّووية ذات الدّمار الشّامل إلى:

- البحث عن الأهمية الجيوسياسية لأوكرانيا التّي أدّت إلى نشوب عدّة أزمات و حروب .
- ضبط مفهوم الدّفاع الشّرعي طبقا لنص المادة 51 من ميثاق الأمم المتّحدة مع بيان ضوابطه و شروطه و مدى تطابق ذلك مع وجهة النظر الروسية .
- ضبط مفهوم العدوان الذّي طالما أرّق فقهاء القانون الدّولي و ما إذا كان الذّي تتعرّض له أوكرانيا هو فعلا حرب عدوانية تتطلب تجريما و إدانة دولية يستلزم عقابا دوليا ضدّ روسيا؟
- إذا تمّ الاتفاق على اعتبار الحرب الرّوسية جريمة دولية تتطلّب فرض عقاب مقابل ذلك نظير خروجها عن الشرعية الدّولية ، فالأمر سيان مع ما ارتكبته الولايات المتّحدة في العراق و أفغانستان ..

4- منهجية الدّراسة :

إنّ دراستنا هذه و من خلال استقراء الأحداث و تحليل تفاصيلها يتطلّب منّا اتّباع منهج وصفي و تحليلي وفق مبادئ القانون الدّولي العام و ذلك من أجل الوقوف على مدى مشروعية هذه الحرب وفق منظور كلّ طرف في هذه الأزمة ...

5- خطّة الدّراسة :

سعيا إلى الإحاطة الشّاملة بمختلف الجوانب التّي يثيرها هذا الموضوع الحسّاس و بالتركيز على الجانب القانوني بالدرجة الأولى فقد قمنا بتقسيم هذا البحث وفق خطّة ثنائية في مبحثين كلّ واحد منهما يتناول موقف و حجج طرف من الأطراف حيث كان المبحث الأوّل مركّزا على الحرب الروسية الأوكرانية من منظور روسي التيّ ترى فيها دفاعا شرعيا عن النّفس، أمّا المبحث الثّاني و بنظرة معاكسة يتناول هذه الحرب وفق منظور أوكراني و غربي ، كان ختامها مجموعة من الاستنتاجات و المقترحات ..

المبحث الأوّل : الحرب الرّوسية/الأوكرانية من وجهة نظر روسية(كدفاع شرعي)

يرى الرّئيس الرّوسي " فلاديمير بوتين " أنّ انضمام أوكرانيا إلى حلف النّاتو يشكّل تهديدا مباشرا لأمن بلاده، و من ثمّ يستند في رفضه لذلك إلى اعتبارات تتعلّق بواجبه كرئيس لدولة روسيا في المحافظة على أمنها القومي خاصّة و أنّ السياسات التّي ينتهجها حلف الناتو حيث تقوم في الأساس على نشر الأسلحة الاستراتيجية التّابعة للحلف بما في ذلك الأسلحة النّووية على أراضي الدّول الأعضاء فيه ، و هذا ما سيؤدّي حتما إلى نشر أسلحة نووية معادية على حدود روسيا مباشرة . هذا ما يمثّل تهديدا فعليا لأمنها القومي ممّا يحتّم ضرورة التصدّي لهذا التّهديد و مواجهته و لو باستخدام القوّة العسكرية المسلّحة و هو ما تمّ فعلا .[1]

حيث أنّه في عصر الذرّة لا يمكن للدّولة أن تقف مكتوفة الأيدي أمام خطر محدق بها منتظرة وقوع الاعتداء عليها حتّى تباشر عملها الدّفاعي.[2]

المطلب الأوّل: مبرّرات الطرف الروسي في حربه على أوكرانيا

في مارس 2014 رفض القادة الأوكرانيون الترحيب بالمقترحات الرّوسية بإقامة فدراليات (قبول الفدرالية) شرق أوكرانيا بناء على أنّه ذريعة للتّقسيم السياسي لأوكرانيا و قد وصفه وزير الخارجية الأوكراني آنذاك على أنّه محاولة لتقسيم كيان الدّولة الأوكرانية و تدميره ، بعد ذلك تحدّث " بوتن " علنا على خيبة أمله إزاء رفض أوكرانيا الترحيب بالفدرالية [3] كما سعت روسيا إلى تجنّب ما نظرت إليه على أنّه كارثة جيوسياسية مع محاولة خروج أوكرانيا من دائرة نفوذها و انتقالها إلى المدار الغربي و مع سعيها للانضمام إلى الاتحاد الأوربي و إلى منظّمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) [4] . حيث قامت روسيا في 18 مارس بضم شبه جزيرة القرم الأوكرانية وسط رفض العالم لهذه الخطوة حيث لم يعترف بذلك إلّا عدد قليل من الدّول ذات التّأثير المحدود (سوريا ، أفغانستان ، بيلاروسيا ، كوريا

---

2) و هو المبرّر الذّي قدّمته الولايات المتّحدة الأمريكية عند حصارها لكوبا سنة 1962

[1]) مايكل كوفمان و كاتيا ميجاشيف و آخرون ، عبر من عمليات روسيا في شبه جزيرة القرم ، مؤسسة رند (RAND) ، كاليفورنيا ، و م أ ، 2017 ، ص 48

2) المرجع السابق ، ص 46

[3]) رامي القليوبي ، ثماني سنوات على ضم القرم : حين بدأ ابتلاع أوكرانيا ، تقرير ، موقع العربي الجديد (www.alaraby.co.uk بتاريخ : 2022/03/18 أطلع عليه بتاريخ 15 / 05/ 2022 الساعة 15

الشمالية و كوبا)[1] أين حققت روسيا نجاحا سريعا من خلال التّطبيق المباشر للقوة العسكرية [2]و هو ما سيشجعها على تكرار العملية لاحقا ، و مع إصرار النظام الأوكراني على الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي و الذي سيدفعها حتما إلى الاستنجاد بالمادة الخامسة من ميثاق الحلف لتحرير القرم من الروس و منع المزيد من التمزّق في الشّرق الأوكراني و هو جوهر النّزاع. [3] الذّي أعطى لروسيا مبرّرين لإعادة الكرّة و بشكل كبير و هما مبرّر أمني و مبرّر عرقي إنساني :

الفرع الأوّل : المبرّرات الأمنية للتدخّل (حق الدّفاع الشّرعي استنادا للمادة 51 من ميثاق الأمم المتّحدة)

لقد ذهبت العديد من الدّول بما فيها الولايات المتّحدة الأمريكية في أعمالها العسكرية السّابقة بأنّ سرعة الأسلحة النّووية و قوّتها التّدميرية تجيز ممارسة الدّفاع الوقائي لأنّه لا يمكن لأيّة دولة من الدّول في عصر الصّواريخ و الأسلحة الهيدروجينية أن تنتظر وقوع العدوان المسلّح عليها حتّى يسمح لها بالدّفاع عن نفسها. حيث أنّه و بسبب التّطور الكبير في التّسلّح و عدم فعالية نظم الأمن الجماعية المعاصرة أصبحت فكرة الدّفاع الوقائي مشروعة و مقبولة في ممارسة أجهزة الأمم المتّحدة إذا توافر فيها شرط اللّزوم و التّناسب.[4]

كما أكّد الرئيس الروسي أنّ الهدف من إطلاق العملية العسكرية في 2022/02/24 يهدف إلى :

- نزع السلاح من أوكرانيا و تحييدها .
- مساعدة الموالين للرّوس ضد العدوان الأوكراني بعد اعتراف الكرملين بجمهوريتي : "دانتيسك" و" لوغانسك" .

حيث استند الكرملين في ذلك إلى المادة 51 فقرة 07 من ميثاق الأمم المتّحدة و التّي تتعلّق بحقّ الدّفاع عن النّفس ، معتبرا أنّ العقوبات الاقتصادية و السياسية هي نوع من الحرب على بلاده . و كذلك الجزء الثالث منها حيث يمكن :" للدولة المهدّدة أن تشنّ عملية عسكرية شريطة أن يكون العدوان وشيكا و أن لا توجد طريقة أخرى لتجنّب التّهديد و أن يكون التّدخل العسكري متناسبا " .

- رغبة أوكرانيا في الحصول على القنبلة الذّرية حيث يرى " بوتين " أنّ الشيئ الوحيد المفقود في ذلك هو :" نظام تخصيب اليورانيوم " و لكن هذا يعتبر أمرا بسيطا و بالنسبة إلى أوكرانيا ليست مشكلة مستعصية على الحل " [5] و أنّ هذه الصّواريخ ستسقط حتما على روسيا و هو ما استخدمه ذريعة للتدخل العسكري ، و أنّ انضمام أوكرانيا إلى تحالفات دولية كحلف شمال الأطلسي و طلب الانضمام إلى عضوية الاتّحاد الأوروبي ينذرها بالخطر المحدق ممّا يضع سيادتها على إقليم القرم في خطر وشيك .

أوّلا – تعريف الحرب الوقائية (preventive war) :

---

4) كوفمان و آخرون ، مرجع سابق ، ص 74

5) رامي القليوبي ، مرجع سابق

6) محمد بوبوش ، مرجع سابق ، ص 7

1) المرجع السابق ، ص 16

[2]) محمد حسن أحمد جاد ، الحرب الاستباقية بين الدفاع الشرعي و الاعتداء على سيادة الدّول ، مجلة كلية الشريعة و القانون ، جامعة الازهر ، فرع أسيوط ، العدد 34 الاصدار الأول ، جانفي 2022 ، الجزء الأول ، ص 742

تعني الحرب الوقائية المبادرة بالحرب لاتقاء خطر أو تهديد محتمل الحدوث مستقبلا و تعتمد على النوايا المحتملة لدى الخصم و مثال ذلك ما أقدم عليه الكيان الصهيوني بالاعتداء على مصر سنة 1956 بحجة حرب وقائية تهدف غلى منع مصر من امتلاك مصر لأسلحة تشيكية عن طريق صفقة بين الطرفين ، و الأمر نفسه حين أقدم على ضرب المفاعل النّووي العراقي سنة 1981 ضد تطوير العراق لقدراته النّووية .[1] حيث تختلف الحرب الوقائية عن الحرب الاستباقية (preemptive war) حيث تعتبر هذه الأخيرة تحويل للمعركة و نقلها إلى أرض العدو و العمل على تشويش خططه و مواجهة تهديداته قبل الظّهور و تكون لصدّ عدوان وشيك الوقوع و تعدّ أداة ردع تهدف إلى شلّ أيّ عملية يهدف من ورائها المخطّطون إلى أهداف معيّنة و تأتي لمباغتة الخصم قبل المبادرة بالحرب[2].

ثانيا- مشروعية الحرب الوقائية في ضوء القانون الدّولي العام :

رغم أنّ الحرب الوقائية و إن كانت غير مشروعة في الخمسينيات إلى التسعينيات من القرن الماضي باعتبارها اعتداء على سيادة الدّول في ظلّ سيادة الحروب التّقليدية ، إلّا أنّ الأمر أصبح مختلفا الآن في ظلّ الحروب الالكترونية و أسلحة الدّمار الشّامل حيث لا يمكن للدّولة أن تقف مكتوفة الأيدي حتّى يقع الاعتداء عليها حينذاك لا تستطيع الدّفاع عن نفسها مطلقا إذا ما استخدمت الأسلحة الفتّاكة و أسلحة الدّمار الشّامل . و تأسيسا على ذلك فإنّ الحرب الوقائية يمكن أن تندرج ضمن صيغ الدّفاع الشّرعي و هو الأمر الذّي ذهب إليه جانب من الفقه الذّي يؤيّد هذه الحرب الوقائية و يعتبرها مشروعة لأنّ الدّفاع الشّرعي لا يتوقّف على وقوع فعل الاعتداء فعليا بل يتحقّق عند وجود حالة الاعتداء الوشيك أو التّهديد بالعدوان ، هذا بناء على التّفسير الموسّع لنص المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة حيث أنّ حالة الدّفاع الشّرعي الاستباقي تتحقّق عند وجود تهديدات حتّى و لو لم تصل إلى النّزاع المسلّح بالرّغم من أنّ بعض الفقهاء يطلق عليه تسمية " الدفاع الشّرعي الوقائي " [3] .

و تأسيسا على ذلك فإنّ الحرب الوقائية يمكن أن تندرج ضمن حالات الدّفاع الشّرعي بضوابط و شروط محدّدة و هي [4]:

- وجود عداء ظاهر بين دولتين حيث تكون إحداهما على وشك الاعتداء على الأخرى .
- وجود أدّلة قاطعة على قيام الدّولة على الإقدام على الاعتداء عليها .
- أن تنصبّ الحرب الوقائية على إزالة التّهديد دون استخدام القوّة المفرطة .

في الوقت الذي يرى فيه جانب آخر من الفقه عدم شرعية هذه الحرب الوقائية و يؤكّدون تعارضها مع المادة 51 من ميثاق الأمم المتّحدة ..

الفرع الثّاني : المبرّرات العرقية و الإنسانية

---

3) المرجع نفسه و نفس الصفحة

4) المرجع نفسه ، ص 751

1) محمد حسن أحمد جاد ، مرجع سابق ، ص ص 751 ، 752

2) محمد بوبوش ، مرجع سابق ،.ص 20

يؤمن معظم الرّوس القوميين و على رأسهم " فلاديمير بوتين " أنّ روسيا و أوكرانيا و بيلاروسيا هي دول شقيقة تنحدر جميعها من الدّولة الرّوسية الأولى (كييف روس)(Kievan Rus) التّي تأسّست في القرن التّاسع و تمدّدت من عاصمتها " كييف " من البحر الأسود إلى بحر البلطيق.[1]

و من خلال خطابه الذّي أعلن فيه التدخّل العسكري في أوكرانيا ، أعلن الرئيس الرّوسي " فلاديمير بوتين " أنّه يريد الدّفاع عن السّكان النّاطقين بالرّوسية من الإبادة الجماعية التّي يرتكبها نظام " كييف " .

كما كان الدّفاع عن الأفراد المنحدرين من أصول روسية واحدا من المبرّرات التّي ساقتها موسكو لتفسير قرارها الاعتراف بمنطقتي " لوغانسك " و " دونيتسك " أين تتّهم روسيا السلطات الأوكرانية بارتكابها لجرائم في إقليم " دونباس " حيث تعترف هناك بدولتين انفصاليتين مستجيبة في ذلك لحق الدفاع المشترك مع هاتين الدّولتين عن النّفس[2] حيث تدافع عن نفسها و عن الروس المقيمين في هذا الإقليم والاعتراف بكونهما دولتان مستقلّتان ضدّ الإبادة الجماعية التّي ترتكبها القوّات الأوكرانية النّازية على حدّ وصفها و هو ما يذكي توظيف الطّابع الإثني و العرقي للاعتراف الدّولي المنفرد باستقلال دول الأمر الواقع [3] و من نتائج هذا الاعتراف :

- تزايد مؤشّرات عدم الاستقرار الإقليمي .
- توظيف الاعتراف لإضعاف الخصوم .

أوّلا- الأقليات في القانون الدّولي

كانت أولى المحاولات الهامة للوقوف على حقوق الأقليات المعترف بها دولياً من خلال عدد من المعاهدات المتعلقة بالأقليات المبرمة تحت رعاية عصبة الأمم . ومع إنشاء الأمم المتحدة، تحول الاهتمام في بادئ الأمر إلى حقوق الإنسان العالمية وإنهاء الاستعمار .

غير أن الأمم المتحدة قامت تدريجياً بوضع عدد من القواعد والإجراءات والآليات المعنية بقضايا الأقليات ، ويمثل إعلان الأمم المتحدة لعام 1992 بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية و إلى أقليات دينية ولغوية الصّك الأساسي الذي يوجه أنشطة الأمم المتحدة في هذا المجال اليوم.[4] وهو الإعلان الأول للأمم المتحدة الذي يتصدّى بشكل خاص لحقوق الأقليات في وثيقة أممية مستقلة ، بعد ذلك ، شهدت الأمم المتحدة تطورات متسارعة باتجاه تعزيز حقوق الأقليات تمثلت في تأسيس الفريق العامل للأمم المتحدة المعني بالأقليات في 1995 ، وتعيين خبير مستقل يعنى بشؤون الأقليات في العام 2005[5] . و قد ركّز هذا الإعلان على حماية الأقليات من أربعة جوانب رئيسية هي [6]:

---

[3]) فيصل بن مسفر الحبابي ، الاجتياح الرّوسي لأوكرانيا في ضوء القانون الدولي ، مقال من الموقع : www.al-sharq.com نشر بتاريخ : 2022/02/28 أطلع عليه بتاريخ : 2022/05/09 الساعة 17.

4) المرجع نفسه ، ص 28

[1]) الأمم المتحدة ، إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان ، النهوض بحقوق الأقليات و حمايتها – دليل للمدافعين عنها – جنيف نيويورك 2012 ، ص 03

[2]) سعد سلوم ، حماية الإقليات الدينية و الإثنية و اللغوية في العراق (دراسة تحليلية في الأطر الدولية و و الإقليمية و الوطنية) ، جامعة الكوفة ، كلية الآداب ، سنة 2017 ، ص 59

3) المرجع السابق ، ص ص 74 ، 75

[4]) فورار العيدي جمال ، مشكلة حماية الأقليات في القانون الدولي ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ، سبتمبر 2001 ، ص 138

1- حماية الأقليات في وجودها

2- عدم استبعاد الأقليات من المجتمع الوطني .

3- عدم التّمييز ضد الأقليات .

4- عدم استيعاب الأقليات .

ثانيا- مشروعية التّدخل لحماية الأقليات

يعتبر التدخل لحماية الأقليات من المواضيع التي أثارت الكثير من الجدل و أسالت حبرا لا يستهان به في خضم النقاش الواسع منذ ظهوره على ساحة الأحداث الدّولية ، حيث انقسمت الآراء بين مؤيّد لذلك و بين معارض و حول مشروعية هذا التدّخل إلّا أنّ الرأي الراجح الذي استقرّت عليه قواعد القانون الدّولي هي عدم جواز التدخّل في الشؤون الداخلية للدّول و وجوب احترام سيادتها [1].

كما يتضح من الفقرة الرابعة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة أنّ هذا الأخير قد حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية ، والالتزام بالامتناع عن التهديد باستخدامها ، و جوهر هذه الفقرة هو منع اللّجوء إلى القوة بشكل موضوعي بغض النظر عن الأعذار والمبررات الّتي تقدمها الدول مثل حفظ المصالح الحيوية ، أو الدفاع عن الرعايا، أو التدخل من أجل الإنسانية أو غيرها من المواد والفقرات ، والإعلانات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة .

و بالرغم من عدم مشروعية التدخل الإنساني إلاّ أنه فرض نفسه في الواقع العالمي ، و بقرارات صادرة من مجلس الأمن ذاته[2]. و مثال ذلك ما قامت به الدول العظمى و على رأسها أمريكا بالتّدخل في العراق سنة 1991 بحجة حماية الأكراد و إقامة منطقة آمنة في شمال العراق ، من هذه السابقة الدولية في مجال التدخل الإنساني ، يتضح عدم وجود معايير تضبط هذا الأخير في غاياته ، و أبعاده ، و آلياته ، الأمر الّذي يجعله محل شك من قبل أعضاء الجماعة الدولية ، لأنه إحياء لمبدأ تدخل الدول الكبرى في الشؤون الداخلية للدول الصغرى ، تحت مسميات مختلفة [3] و على رأسها حماية الأقليات . و هو ما يؤكّده العديد من الفقهاء بقولهم: "لا شكّ أنّ نظرية التدخّل دفاعا عن الإنسانية كانت تخفي وراءها مآربا و أطماعا استعمارية.." [4]

و إذا كانت الدول العظمى قد ذهب في الاتجاه المؤيّد للتدخل الإنساني لحماية الأقليات دون مسوّغ قانوني تحت شعار القيم و الأخلاق العالمية تارة و تحت شعار الكرامة الإنسانية تارة أخرى و هذه المبررات التي اتّخذتها أمريكا و من معها في تدخلها في العراق و أفغانستان و يوغسلافيا و غيرها هو الأمر ذاته الذي تسلكه روسيا في حربها على أوكرانيا اليوم ..

المطلب الثّاني: الدّفاع الشّرعي من خلال الحرب الوقائية في ضوء القانون الدّولي العام (الدّفاع الشّرعي الوقائي)

---

[5]) الطاهر بن محمد ، حماية الأقليات في ظل النزاعات المسلحة بين الفقه الجنائي الإسلامي و القانون الدولي الإنساني (دراسة مقارنة) ، رسالة ماجستير ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2010/2009 ، ص 247

1) المرجع نفسه ، ص 249

2) فورار العيدي جمال ، مرجع سابق ، ص 143

[3]) محمد محي الدين عوض ، دراسات في القانون الدولي الجنائي ، مجلة القانون و الاقتصاد ، العدد الثاني ، ص ص 316 ، 317

من المتعارف عليه في القانون الدّاخلي أنّ الدّفاع الشّرعي حقّ لكل إنسان ضدّ أيّ اعتداء يعدّ جريمة على النّفس أو على المال أو على الشّرف ..كما حدّدت مختلف القوانين الوطنية الدّاخلية شروطه حيث تجمع على أن يكون هذا الاعتداء جريمة على النّفس أو المال و أن يكون استعمال القوّة لازما حيث لا سبيل لردّ الاعتداء إلّا اللّجوء إلى القوّة كما يشترط أن يكون الدّفاع موجّها لمصدر الاعتداء مع اشتراط التّناسب بين الاعتداء و الرّد . حيث يترتّب على قيام هذا الحق و وفق شروطه عدم مسؤولية المدافع عن فعله جنائيا و مدنيا كما ترفع صفة عدم المشروعية عن الفعل .[1]

أمّا في القانون الدّولي فقد وجد هذا الحق مكانته أيضا في مختلف المواثيق و الأعراف الدّولية و هو الذّي تقوم به الدّولة ضد المعتدي و هو مقرّر شرعا و لا عقاب على الفعل الذّي يقع في وقته و في حدوده .

الفرع الأوّل : مفهوم الدّفاع الشرعي في القانون الدّولي

بعد مشاورات و مداولات عديدة بين الدّول المؤتمرين عند إنشاء منظمة الأمم المتّحدة بسان فرانسيسكو خلص هؤلاء إلى إقرار نص خاص بالدّفاع الشّرعي في الإطار الدّولي تمثّل في المادة 51 من ميثاق الأمم المتّحدة [2]و هذا ما يعتبر تكريسا هاما لمبدأ حق الدّفاع الشّرعي في المواثيق الدّولية و لأوّل مرة في تاريخ الإنسانية تحتكر هيئة دولية هي مجلس الأمن سلطة استعمال تدابير القهر و تجمع في يديها ممارسة جميع العقوبات بما فيها استعمال القوّة ، و مع ذلك لم يجرد الأعضاء في المنظّمة من حقّهم في ممارسة الدّفاع الشّرعي و ترك لهم حرية التّصرف في هذا الصّدد ، و لكن وضع عليهم قيدا هو إبلاغ المجلس فورا عن التّدابير المتّخذة و ذلك حتى يتمكّن من إثبات و إقرار حالة الدّفاع الشّرعي من جهة و يتمكّن من التدخّل إذا رأى ضرورة لذلك من جهة أخرى.[3]

كما اختلف فقهاء القانون الدّولي حول الأثر القانوني في شأن المادة 51 من الميثاق و ما إذا كانت أنشأت حق الدّفاع أم أنّها مقرّرة له فقط ؟

حيث يرى جانب من الفقه أنّ حقّ الدّفاع الشرعي حقّ طبيعي و هذا يعني عدم الانتقاص من هذا الحق الذّي كان سائدا قبل نشوء الأمم المتحدّة في حدّ ذاتها و بذلك يستمر هذا الحق ليحافظ على التّدابير المشروعة لحق الدّفاع الشّرعي التّي تحمي بها الدّولة بعض الحقوق الجوهرية . و هذا ليس من أجل حالة واحدة فقط و هي حالة وقوع عدوان مسلّح ، فطبقا لهذه النظرية عندما يحصل اعتداء من قبل دولة ما على حق جوهري لدولة أخرى ، فالدّولة المتضرّرة يمكن لها اتّخاذ التّدابير الخاصّة بالدّفاع الشّرعي ضدّ الدّولة المعتدية و بذلك ينشأ الدّفاع الشّرعي ضدّ المخالفات التّي تصل إلى حدّ استخدام القوّة المسلّحة المرتكبة ضدّ الّسيادة الإقليمية للدّولة أو الاستقلال السّياسي أو حماية الرّعايا في الخارج أو حماية بعض الحقوق ذات الطّبيعة الاقتصادية .[4]

---

[4]) يتمثل نص المادة 51 في : (ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص من الحق الطبيعي للدّول فرادى أو جماعات في الدّفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوّة ملحّة على أحد الأعضاء بالأمم المتّحدة ن و ذلك إلى أن يتّخذ مجلس الأمن التّدابير اللّازمة لحفظ السّلم و الأمن ادّولي و التّدابير التّي اتّخذها الأعضاء استعمالا لحقّ الدّفاع عن النّفس تبلّغ إلى المجلس فورا ، و لا تؤثّر تلك التّدابير بأيّة حال فيما للمجلس – بمقتضى سلطته و مسؤولياته المستمدة من أحكام هذا الميثاق – من الحق في أن يتّخذ في أيّ وقت ، ما يرى ضرورة لاتخاذه من الأعمال لحفظ السّلم و الأمن الدّولي أو إعادته إلى نصابه)

[5]) عبد الفتاح بيومي حجازي ، المحكمة الجنائية الدولية ن دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، مصر ، سنة 2014 ، ص 211

1) عبد الفتاح بيومي حجازي ، مرجع سابق ، ص 213

2) المرجع السابق ، و نفس الصفحة

و كنتيجة لهذا التّغيير نخلص إلى نتيجة خطيرة و مهمّة طالما كانت محلّ جدل و نقاش تتمثّل في أنّ التّهديد بالقوّة أو استخدامها ينشئ حقّ الدّولة في الدّفاع الشّرعي ، و بالتّالي يعتبر الدّفاع الشرعي الوقائي مسموحا به [1] و هي الحالة التّي تدّعي بها روسيا حاليا في حربها على أوكرانيا .

أمّا الجانب الآخر من الفقه و خلافا لأنصار (النّظرية المقرّرة) هناك من يرى عكس ذلك و يرى أنّ تفسّر المادّة 51 من ميثاق الأمم المتّحدة تفسيرا ضيّقا و يترتّب على ذلك التّفسير أنّ هذه المادة لها أثر قانوني منشئ (un effet constitutif) و يتجسّد هذا الأثر في تقييد ممارسة حقّ الدّفاع الشّرعي في حالة واحدة فقط و هي حالة وقوع عدوان مسلّح – و حسب هذه النّظرية المنشئة – فإنّ كلّ استخدام للقوّة أو تهديد بها لا يصل إلى حدّ الهجوم المسلّح لا ينشئ حقّ الدّفاع الشّرعي و بالتّالي يعتبر صورة مخالفة لنص المادة 02 فقرة 04 من ميثاق الأمم المتحدة.

كما يؤكّد الفقه الدّولي القول بأنّ المادة 51 منشئة للحق في الدّفاع الشرعي و لذلك يقول " فيليب جيسوب " : (إنّ الأعمال التّحضيرية العسكرية التّي تقرّ بها الدّول المجاورة ، لا تبرّر قيام حق الدّفاع الشّرعي المؤسّس على المادة 51 و هذا القيد الوارد في نصّ هذه المادة يقيّد بدقّة تامّة حرية التّصرف التّي كان معترفا بها للدّول في ظلّ القانون الدّولي التّقليدي و أنّه في ظلّ الميثاق الحالي لا تبرّر التّحضيرات العسكرية المتّخذة من قبل دول مجاورة استخدام القوّة الوقائية من قبل الدّولة المهدّدة بل يمكنها اللّجوء إلى مجلس الأمن فقط.) كما يقول الفقيه " kunz " : (يعتبر الهجوم المسلّح شرطا لنشوء حقّ الدّفاع الشّرعي في ظلّ المادة 51 و هذا الحق لا يمارس ضدّ أيّ شكل من أشكال العدوان لا يكون هجوما مسلحا) كما أضاف هذا النّص معنى تجريم الحرب الوقائية – أي أنّ التّهديد بالعدوان لا يبرّر قيام الدّفاع الشّرعي في ظل المادة 51 .[2]

كما أيّد الفقيه " كلسن " هذه النّظرية بقوله : (إنّ المادة 51 تطبّق فقط في حالة واحدة ألا و هي حالة هجوم مسلّح ، و لا يمارس حق الدّفاع الشّرعي في حالة خرق إحدى المصالح المشروعة المحمية للعضو .)[3]

وخلاصة القول في نظر هؤلاء أنّ حقّ الدّفاع الشّرعي هو حالة وحيدة مقيّدة هي حالة وقوع عدوان مسلّح و أنّ الهجوم المسلّح الوشيك لا يبرّر الدّفاع الشّرعي طبقا للمادة 51 و لا التحضيرات و الاستعدادات العسكرية لدول الجوار تبرّر ذلك ، و من هذا المنظور لا يمكن للطرف الرّوسي الاحتجاج في عمله المسلّح ضدّ أوكرانيا بوجود تحضيرات و تحالفات عسكرية لدول الجوار لتبرير حربه عليها مستغلا حقّه في الدّفاع الشّرعي و بذلك تكون هذه الحرب غير مشروعة .

الفرع الثّاني : مفهوم الحرب الوقائية

أوّلا- تعريف الحرب الوقائية :

لم يعرف مفهوم الحرب الوقائية كمصطلح في قاموس العلاقات الدّولية و القانون الدّولي إلاّ في العقد الأوّل من القرن الواحد و العشرين و تمّ انتهاجها كاستراتيجية معلنة و قائمة بذاتها في العلاقات الدّولية .[4] فقد تمّ اعتماد هذا المفهوم منذ سبتمبر 2012 بعد أحداث 11 سبتمبر 2011 من طرف الإدارة الأمريكية التّي أعلنت ما يسمّى " استراتيجية الأمن القومي

---

3) عبد الفتاح بيومي حجازي ، مرجع سابق ، ص ص 214 ، 215

4) المرجع السابق ، ص 215

[1]) عبد الحق مرسلي ، ضوابط الدفاع الشّرعي و تكييف الحرب الوقائية في إطار القانون الدولي ، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية ، المجلد 07 ، العدد 06 ، سنة 2018 ، ص 263

2) عبد الحق مرسلي ، مرجع سابق ، ص 264

" (National Security Strategy) و التي أخرجت نظرية الدّفاع المشروع من مفهومها الضيّق المعهود إلى دائرة أوسع تتمثّل في حق الدّول بالمبادرة بالهجوم العسكري انفراديا ضد مصادر التّهديد ليس فقط الحالي و إنّما الخطير مستقبلا.[1] و هذا تحت غطاء ما يسمّى بالحرب الاستباقية أو الحرب الوقائية و من خلال ذلك تمّ تقديم العديد من التّعاريف للحرب الوقائية من أهمها : (هي الحرب التّي تهدف لمنع تحوّل في موازين القوّة ، كتلك التّي ترمي لوقف العدو من الحصول على الوسائل التّي تعزّز من وضعه الاستراتيجي)[2] .

ثانيا- مشروعية الدفاع الشّرعي الاستباقي :

يرجع أصل الدّفاع الشّرعي الاستباقي (الحرب الاستباقية) إلى كتابات ترجع أصولها للقرن 17 للفقيه (هوجو – جروسيوس) سنة 1652 حيث جاء فيها : (يباح الدفاع الشّرعي ليس فقط بعد أن تحدث المعاناة من هجوم و لكن أيضا مقدّما ، حيث يكون من الممكن توقّع التصرّف) و في عام 1758 أكّد الفقيه " فاتال " أنّه من حقّ الدّولة التصدّي للضرر الذّي تريد أخرى إلحاقه بها ، و أن تستخدم القوّة و أيّة وسيلة أخرى عادلة لمواجهة المعتدي المتوقّع) [3]

المبحث الثّاني : الحرب الرّوسية – الأوكرانية من وجهة نظر أوكرانية (حرب عدوانية)

تعدّ الجرائم الدّولية بصفة عامّة و جريمة العدوان على الخصوص من بين الموضوعات و الإشكاليات الشّائكة التي أخذت حيّزا هامّا من انشغال المجتمع الدّولي منذ زمن بعيد ، فقد كانت الحرب العدوانية من أهمّ المسائل التي تطرح في مناقشات المؤتمرات الدّولية و أثناء إجراء المفاوضات بقصد عقد المعاهدات و الاتفاقيات الدّولية بغية تجريمها و تجريم اللّجوء إليها ، و ذلك لما تسبّبه الحروب العدوانية من مآسي و ما تلحقه بالبشرية من أحزان و أهوال كان أبشعها على الإطلاق ما لاقته الإنسانية جمعاء خلال الحربين العالميتين الأولى و الثّانية . لذلك كان الانشغال الأساسي للمجتمع الدّولي قديما و حديثا منصبّا على وضع حدّ لجريمة العدوان و إيجاد النّصوص و الآليات التّي يمكن اعتمادها في القانون الدّولي من أجل التّجريم العام و الشّامل لهذه الجريمة الشّنيعة.[4] و بالرغم من الجهود المبذولة من قبل المجتمع الدّولي لتجريم الحرب العدوانية بموجب ميثاق الأمم المتّحدة و العديد من الاتفاقيات و المواثيق الدّولية [5] إلّا أنّ الإنسانية ما زالت تدفع الثّمن باهضا جرّاء هذه الحروب ، حيث تبحث الدّول المعتدية في كلّ مرّة عن حجج لتبرير ما ترتكبه من أفعال إجرامية و اعتداءات على الدّول و سيادتها .

المطلب الأوّل : تكييف الحرب الرّوسية الأوكرانية بأنّها جريمة عدوان

إذا نظرنا إلى موقف كلا الطّرفين الرّوسي و الأوكراني في مرآة الجدل المحتدم بين القوّة و القانون في العلاقات الدّولية نجد أنّ موقف الرّئيس الأوكراني يستند بوضوح إلى قواعد ثابتة و متّفق عليها من القانون الدّولي ، و هو الموقف الذّي يتّسق تماما مع ميثاق الأمم المتّحدة و مع الأعراف و المبادئ الدّولية [6]التّي من أهمّها:

---

[3] Stephen M Walt , La guerre préventive une stratégie illogique, annuaire français des relations , 2005, volume 06, p140)

[4]) غبولي منى و بوسعدية رؤوف ، مبدأ حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية بين الضرورة العسكرية و العدوان ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدّولية ، العدد 72 ، ص 188

1) خالد حساني ، جريمة العدوان في ظل أحكام القانون الدولي المعاصر ، مجلة إدارة ، العدد 46 ، ص 77

[2]) فريجة محمد هشام ، دور المحكمة الجنائية الدّولية في مكافحة جريمة العدوان ، مجلة دفاتر السياسة و القانون ، العدد 15 ، جوان 2016 ، ص 170

3) محمد بوبوش ، مرجع سابق ، ص 04

[4]) جامعة مينوستا ، مكتبة حقوق الإنسان ، الموقع (hrlibrary.umn.educ) اطلع عليه بتاريخ : 2022/05/16الساعة 22

انتهاك روسيا لمبدأ عدم التدخّل و انتهاكها لمبدأ حظر استخدام القوّة العسكرية :

الفرع الأوّل : انتهاك روسيا لمبدأ عدم التدخّل

لقد جاء في ميثاق الأمم المتّحدة أنّه لا يحقّ لأيّة دولة أن تتدخّل بشكل مباشر أو غير مباشر ، و لأيّ سبب كان في الشؤون الدّاخلية و الخارجية لأيّة دولة أخرى [1] حيث نصّت المادة 02 فقرة 07 من ميثاق الأمم المتّحدة أنّه : " ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتّحدة أن يتدخّل في الشؤون التّي تكون من صميم السّلطان الدّاخلي لدولة ما ..." حيث يعتبر مبدأ عدم التدخّل من المبادئ الأساسية التّي تعمل الهيئة وفقها [2]:

أوّلا- تعريف مبدأ عدم التّدخل

يعتبر مبدأ عدم التّدخل من المبادئ الأساسية للأمم المتّحدة [3]إذ يشكّل ضمانة هامّة من ضمانات احترام سيادة الدّول لارتباطه بجملة من الحقوق الأساسية للدّول كحقّها في السيادة و المساواة و حقّها في عدم التّدخل في شؤونها الدّاخلية كما يضمن للدّولة الحق في حرّية التّصرّف بموجب القانون الدّولي العام في علاقاتها الدّولية.[4]

إنّ المقصود بمبدأ عدم التدخّل و المنصوص عليه في المادة 07/02 من ميثاق الأمم المتّحدة تجريم كلّ أوجه التّدخلات في شؤون الدّولة و مكوّناتها السياسية و الاقتصادية و الثّقافية و كذلك تجريم مساعدة دولة أخرى على القيام بأعمال التّدخل في الشّؤون الدّاخلية لدولة ما.[5] فهناك من الفقهاء من عرّفه على أساس كونه حق من حقوق الدّول و في ذلك المنحى يعرّفه الأستاذ محمد طلعت الغنيمي : " إنّ المبدأ أساسا هو التّدخل بمعنى أنّ للدّولة حقّا في ألّا تتدخّل الدّول الأخرى في شؤونها ." أمّا البعض الآخر من الفقهاء فيعتبره التزام و واجب قانوني و في ذلك يعرّفه الأستاذ عبد العزيز سرحان : " هو التزام دولي و الذّي يقضي بأن تباشر دولة اختصاصها داخل إقليمها فقط و أن تكفّ عن كلّ عمل يعدّ تدخّلا في الشّؤون الدّاخلية للدّول الأخرى " [6]

و مهما يكن الأمر فإنّ احترام مبدأ عدم التّدخل هو أوّل الطّريق الصّحيح لتحقيق أهداف و مبادئ الأمم المتّحدة ، فاحترامه يؤدّي بدوره إلى إعلاء مبدأ السّيادة و الحفاظ على السّلم و الأمن الدّوليين، و كلّ انتهاك له يشكّل في حدّ ذاته تهديدا لحرية الدّول و سيادتها و استقلالها السّياسي و لسلامتها الإقليمية و تنميتها السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثّقافية ممّا يعرّض السّلم و الأمن في العالم للخطر و يضفي جوّا من التوتّر على أجواء العلاقات الدّولية .[7] و هو المبدأ ذاته الذّي نصّ عليه إعلان مبادئ القانون الدّولي المتعلّقة بالعلاقات الدّولية و التّعاون بين الدّول الصادر بمقتضى التّوصية 2625

---

[5]) سندل مصطفى، مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول بين النصوص و المتغيرات الدولية، مجلة القانون و العلوم السياسية، المركز الجامعي النعامة / الجزائر، المجلد 03 العدد 01 ، 2017/01/01 ، ص 212

[6]) تعود نشأة فكرة عدم جواز التّدخل إلى فرنسا عقب الثورة الفرنسية سنة 1789 ميلادي وبدأت هذه الفكرة بالرّواج في ثلاثينات القرن الماضي من طرف التّجمعات الدّولية والإقليمية حيث كانت الولايات المتحدة الأمريكية أوّل من طبّقته ثمّ بعد ذلك مجموعات دولية أخرى مثل منظمة الدّول الأمريكية و حلف شمال الأطلسي و كذلك حلف وارسو و جامعة الدّول العربية، إلّا أنّه لم يعطى الأهمية الدّولية اللّازمة إلّا بعد أن تمّ إصداره بشكل رسمي من طرف الجمعية العامّة للأمم المتّحدة.

[7]) فراس صابر عبد العزيز الدّوري، إشكالية التّدخل الإنساني الدّولي ومبدأ عدم التّدخل في القانون الدّولي العام، رسالة ماجستير، جامعة الشّرق الأوسط، كلية الحقوق، عمّان، الأردن، تموز 2017، ص 11

1) فراس صابر عبد العزيز الدّوري ، المرجع السابق ، ص 13

[2]) شاوش سفيان و شاقوري كريم ، مبدأ عدم التدخل في ظل الممارسة الدّولية ، مذكرة ماستر ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، الجزائر ، 2019/2018 ، ص 03

[3]) نور الدين بيدكان ، مبدأ عدم التّدخل في القانون الدّولي ، مجلة المنارة (2020/04/14) من الموقع : (www.almanara.com) اطلع عليه بتاريخ 2022/05/16 على الساعة 23 .

4) محمد بوبوش ، مرجع سابق ، ص 4

بتاريخ 1970/10/24 الصّادرة عن الجمعية العامّة للأمم المتّحدة بقولها : " على أنّه ليس لدولة أو مجموعة من الدّول الحق في التّدخل المباشر أو غير المباشر و لأيّ سبب كان في الشّؤون الدّاخلية أو الخارجية لدولة أخرى ، و نتيجة لذلك اعتبار ليس فقط التدخّل العسكري بل أيضا كلّ أنواع التدخّل أو التّهديد الموجّه ضد مكوّناتها السياسية أو الاقتصادية أو الثّقافية مخالفا للقانون الدّولي " [1]. كما عرّفه الدكتور الغنيمي بأنّه : " تعرّض دولة لشؤون دولة أخرى بطريقة استبدادية و ذلك بقصد الإبقاء على الأمور الرّاهنة للأشياء أو تغييرها ، و مثل هذا التدخّل قد يحصل بحقّ أو بدون حقّ ، و لكنه في كافّة الحالات يمس الاستقلال الخارجي أو السّيادة الإقليمية للدّولة المعنية و لذلك فإنّه يمثّل أهميّة كبيرة بالنّسبة للوضع الدّولي للدّولة " [2].

ثانيا – موقف الفقه الدّولي من مبدأ عدم التّدخل:

لقد تبنّى الفقه الدّولي مبدأ عدم التّدخل كأساس لتقييد سلوكيات الدّول و كأساس لمنع الدّول الأعضاء من التعدّي على سيادة الغير، إذ أنّ عدم التدخّل هو عبارة حالة تعبّر عن عدم المساس باستقلال الدّول بما يؤمّن الاستقرار و الأمن الدّولي و المصالح المشتركة للدّول . كما يعتبر قاعدة قانونية ملزمة دوليا بعدم التعدّي على الغير ، فكلّ تدخّل مهما كانت أشكاله و الذّي يستهدف شخصية دولة و عناصرها يمثّل انتهاكا للقانون الدّولي و لا يجوز لأيّة دولة استخدام التّدابير السياسية أو الاقتصادية أو أيّ نوع من التّدابير لإكراه دولة أخرى على التّنازل عن ممارسة حقوقها السيادية أو للحصول منها على أيّة مزايا و لكل دولة حقّ غير قابل للتصرف في اختيار نظمها السياسية و الاقتصادية و الثقافية دون أيّ تدخّل من جانب دولة أخرى .[3]

لقد أصبح مبدأ عدم التدخل قاعدة قانونية هامّة و بشكل رسمي من خلال التنصيص عليه في ميثاق الأمم المتّحدة لعام 1945 و تمّ ترسيخه بصدور عدّة قرارات للجمعية العامّة في هذا الشّأن حيث أقرّت المادة 01/02 لمبدأ المساواة القانونية بين الدّول الأعضاء حيث تنصّ على أنّه : " تقوم الهيئة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها " و قد تبنّى هذا المبدأ معهد القانون الدّولي في فرنسا سنة 1954 من خلال تضمينه في لائحة تتعلّق بالمجال حيث جاء فيها :" المجال المحفوظ للدّولة هو مجموعة من الأنشطة الوطنية أو الاختصاص الوطني الخاص بالدّولة الذّي تمارسه دون أيّ قيد بالقانون الدّولي " و عليه فإنّ الاختصاص الوطني هو المجال المحفوظ للدّولة الذّي لا يمكن لأيّ دولة التدخّل فيه.[4]

و رغم أنّ الفقه الدّولي يرى في مبدأ عدم التدخّل الأساس الذي تقوم عليه العلاقات الدولية و الذّي يرتكز عليه بنيان المجتمع الدّولي إلّا أنّه افترق إلى ثلاثة مذاهب في تفسير هذا المبدأ، حيث أصحاب التّفسير الضيّق أنّ التدخّل يرتكز على أساس مشروعية الحروب و السّلوكيات المتعلّقة بالعنف و حتّى تكون هذه السّلوكيات مشروعة يتوجّب أن تتّسم بالعدالة حيث يجب أن تكون الحرب عادلة و مشروعة أين يتوقّف معيار العدالة في الحرب على الهدف منها فإذا كان الهدف هو

---

5) سندل مصطفى ، مرجع سابق ، ص 219

6) فراس صابر عبد العزيز الدّوري ، المرجع السابق ، ص 27

1) فراس صابر عبد العزيز الدّوري ، المرجع السابق ، ص 25

2) المرجع نفسه ، ص 18

الحيلولة دون قمع الشّعوب فإنّ الحرب تكون قد حقّقت أساس العدالة المستمد من نص المادة 07/02 من ميثاق الأمم المتّحدة و الذّي يعتبر أنّ فكرة الحرب العادلة هي من الأفكار المقبولة دوليا.[1]

أمّا أصحاب المفهوم الواسع للتدخّل فيرون أنّه ذلك التدخّل الذّي يتمّ دون استخدام القوّة أو التّهديد بها و من الفقهاء المدافعين عن هذا النّوع من التدخّل هما الأستاذان : (Oivier Certen و Pierre Klein) حيث يؤكّدان أنّ التّدخل الإنساني يمكن أن يتمّ بوسائل أخرى غير القوّة المسلّحة و ذلك باستخدام وسائل الضّغط السياسية أو الاقتصادية أو الدّبلوماسية .[2] و أساسهم القانوني في ذلك هو عدم استعمال الإكراه أو المساس بالأمن السياسي أو الاقتصادي أو المالي لدولة مستقلّة مستندين في ذلك إلى إعلانات و مواثيق الجمعية العامّة لمنظّمة الأمم المتّحدة .

أمّا أصحاب الرّأي الثّالث فهم أصحاب الاتجاه التّوفيقي بين الاتّجاه الضيّق و التّجاه الواسع و هو الذّي يميل إليه معظم فقهاء القانون الدّولي حيث يرون أنّ التّدخل يمكن أن يكون بأيّ وسيلة و هو غير مقصور على التدّخل باستخدام القوّة أو التّدخل بالإكراه ، كما يمكن القول بأنّ الأساس القانوني لمبدأ عدم التدخّل هو نفسه الأساس القانوني لمبدأ التّدخل الإنساني إذ يستند الأساس القانوني لعدم التّدخل على القرارات الصّادرة من الجمعية العامّة و على ميثاق الأمم المتّحدة كما جاء في المادتين : 07/02 و 04/02 ، إذ باستقرائهما و استعراض الآراء الفقهية حولهما نجد بأنّ الأمم المتّحدة قد فرضت على نفسها و على الدّول الأعضاء عدم التّدخّل بالشؤون الدّاخلية لأيّة دولة عضو سواء بالتّدخل العسكري أو الاقتصادي أو السّياسي أو ما من شأنه إحداث الفوضى فيها ، إلّا أنّ هيئة الأمم المتّحدة أجازت لنفسها التدخّل منفردة أو مشتركة مع الدّول الأعضاء في حال تطبيق إجراءات القمع و عليه فإنّه لا يحق لأيّة دولة أن تتدخّل في شؤون دولة أخرى إلّا بعد موافقة هيئة الأمم المتّحدة و أن يكون وراء هذا التّدخل هدف إنساني مشروع .[3]

فرغم أنّ مبدأ عدم التدخّل قد أصبح راسخا ضمن مبادئ القانون الدّولي إلّا أنّ ذلك ليس مطلقا و كثيرا ما تعرّض للاهتزاز و الاستغلال بحسب المصالح الضّيقة للدّول كما نجد أنّ فريقا من الفقهاء قد أباح التدخّل إذا ما كان للدّولة مصلحة في ذلك ، حيث اختلفت مرتكزاته و مبرّراته لتجد مشروعيته في ظلّ المتغيّرات الدّولية التّي من أهمّها :

1- التدخّل دفاعا عن حقوق الدّولة : حيث أنّ إساءة استعمال الدّولة لحقوقها قد يشكّل ضررا بدولة أخرى و عندئذ يحقّ لتلك الدّولة التّدخل إذا لم تكن الوسائل السّلمية بأشكالها المختلفة غير مجدية في ذلك و من أهمّها :

أ- زيادة التّسليح من طرف دولة معروفة بميلها للعدوان .

ب- قيام الدّولة بمؤامرة بغرض إشعال ثورة أو قلب نظام الحكم في دولة أخرى

ج- قيام ثورة في دولة ما يخشى من انتشارها و تأثيرها على سلامة الدّول المجاورة .

د- حالة تصريح دولة ما علنا على عزمها في بسط نفوذها على دولة أخرى .

2- التّدخل لحماية حقوق و مصالح رعايا الدّولة : حيث أنّ للدّول الحق في حماية رعاياها في الدّول الأخرى و أنّها مكلّفة كذلك إذا ما كان قانونها الدّاخلي يلزمها بذلك (أغلب الدّول كذلك) ، لكن تدخّل الدّولة لحماية مصالح و حقوق رعاياها

---

3) نفس المرجع السابق ، ص 20

4) فراس صابر عبد العزيز الدّوري ، المرجع السابق ، ص 22

1) سندل مصطفى ، مرجع سابق ، ص 229

غير مطلقة من كلّ قيد باعتبار أنّ الدّول تملك نظما قانونية ، فلا يجوز التدخّل إلّا إذا كانت تلك النّظم القانونية غير كافية لحماية رعايا الدّول الأخرى و أمنهم و مصالحهم عندها فقط يحقّ للدّولة التّدخل لذلك.[1]

و نخلص في الأخير أنّ الأصل العام في العلاقات الدّولية هو عدم التّدخل في الشّؤون الدّاخلية و الخارجية للدّول ، إلّا أنّ هذه القاعدة ليست مطلقة بل وردت عليها استثناءات تستند إلى أسس قانونية وفق ما تتضمّنه مواد ميثاق منظّمة الأمم المتّحدة و من خلالها يكون العمل الدّولي فيها مشروعا ، كما يعتبر بعض الفقهاء أنّ التزام عدم التّدخل ليس واجبا مطلقا إذ يعتبرون أنّ التدخّل يجوز على سبيل الاستثناء إذا وجدت أسباب مشروعة تبرّر ذلك ، بل حاولوا إثبات أنّه و في ظلّ ظروف معيّنة يصبح خلالها التّدخل واجبا على الدّول : كالتّدخل الدّولي لأغراض إنسانية أو لأغراض سياسية أو عسكرية كمكافحة الارهاب و حماية حق الشعوب في تقرير مصيرها و كذلك لحماية الأقليّات و غيرها من الحجج ..و هي الأسباب التّي اتّخذتها أمريكا في تدخّلها في أفغانستان و العراق و التدخل الإيراني في سوريا و غيرها ممّا يجعل التّدخل الروسي في أوكرانيا ليس استثناء في خرق مبدأ عدم التدخل على الصعيد الدّولي بل هو امتداد لتدخلات سابقة سواء بموافقة المجموعة الدّولية أو بدونها و بحجج مختلفة جميعها تعطي الشّرعية للمتدخّل ...

الفرع الثّاني : انتهاك روسيا لمبدأ حظر استخدام القوّة العسكرية :

تنص المادة 02 / 04 من ميثاق الأمم المتّحدة على حظر استخدام القوّة على المستوى الدّولي أو التّهديد بها ضدّ سيادة أيّ دولة و بأيّة طريقة تتنافى و أهداف المنظّمة[2] و المتمثّلة في الحفاظ على السّلم و الأمن الدّوليين ممّا جعل من هذا قاعدة آمرة في القانون الدّولي تحرّم استخدام القوّة في العلاقات الدّولية مهما كان شكلها أو درجتها.[3] هذا المبدأ الذي يعتبر بمثابة ثورة على مفاهيم القانون الدّولي العام التّقليدي التي لم تكن تحرّم الالتجاء إلى القوّة كمبدأ عام بل كانت تكتفي فقط بالحد من مداها و آثارها ، و ما رافق ذلك من ويلات و كوارث أصابت الإنسانية جمعاء ممّا جعلها تتّجه إلى تكاتف الجهود لنبذ القوّة في العلاقات الدّولية و تحريم استخدامها لفضّ النّزاعات بين الدّول .

إنّ تجريم استخدام القوّة أو التّهديد بها في العلاقات الدّولية باعتباره مبدأ قانونيا أو قاعدة من قواعد القانون الدّولي العام ، و إضافة لكونها من المبادئ الأساسية التّي قامت عليها الأمم المتّحدة كمنظّمة عالمية تهدف إلى صيانة السّلم و الأمن في العالم ممّا يؤدّي إلى القول بأنّ أيّا من وسائل العنف المسلّح أو التّدخل المسلّح كأداة لتنفيذ سياسة الدّولة تعتبر أمورا غير مشروعة و بذلك فإنّها جاءت لتحدث تطورا كبيرا أدّى لتغيير جوهري في قواعد القانون الدّولي التّقليدي التّي كانت تبيح للدّول حسم خلافاتها و تحقيق غاياتها عن طريق العنف و استخدام القوّة أو التّهديد بها.[4]

أوّلا- تعريف مبدأ حظر استخدام القوّة العسكرية :

---

[2]) تنص المادة 02/ 04 من ميثاق الأمم المتّحدة على : " يمتنع أعضاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدّولية عن التّهديد باستعمال القوّة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأيّة دولة أو على أيّ وجه آخر لا يتّفق و مقاصد الأمم المتّحدة .."

1) محمد بوبوش ، مرجع سابق ، ص 5

[2]) خالد عواد حمادي ، فاعلية التنظيم القانوني لاستخدام القوة في العلاقات الدّولية ، مجلة جامعة تكريت للحقوق ، السنة 01 المجلد 01 العدد 03 الجزء 02 آذار 2017 رجب 1438 ، ص ص 630 ، 631

[3]) رابح حدو ، مبدأ حظر استخدام القوة بين النص و الممارسة الدولية ، مجلة الدراسات القانونية (جامعة يحي فارس / المدية) ، مجلد 01 العدد 02 ، ص 165

يقصد بقاعدة حظر استخدام القوّة في العلاقات الدّولية هو عدم اللّجوء إلى القوّات المسلّحة من قبل حكومة واحدة أو أكثر في العلاقات الدّولية و خارج الحدود الوطنية بصورة مباشرة أو غير مباشرة و ضد أراضي بلد آخر أو ضدّ شخص معيّن و بصورة مبادرة ابتدائية و من عناصر استخدام القوة استخدام القوّات العسكرية و أن يكون استخدامها من قبل حكومة واحدة أو أكثر و أن يكون استخدامها على الصّعيد الدّولي و خارج الحدود الوطنية.[1] و لذلك فإنّ مبدأ حظر استخدام القوة أو اللّجوء إليها في العلاقات الدّولية يعني تحريم استخدام القوّة المسلّحة ضد سلامة الأراضي و الاستقلال السياسي لأيّة دولة من طرف الدّول و المنظّمات الدّولية ممّا قد يهدّد أمن هذه الدّول و يعرّضها للخطر.[2]

لذلك فإنّ مبدأ تحريم استخدام القوة في العلاقات الدّولية هو تلك القاعدة الآمرة من قواعد القانون الدّولي العام التّي لا يجوز مخالفتها و التّي أوجبت على كافّة الدّول الامتناع عن التّهديد أو الاستخدام الفعلي للقوّة ذات القصد العدواني التّي تنصبّ على سلامة الأراضي أو الاستقلال السّياسي لأيّة دولة أو على وجه آخر لا يتّفق و مقاصد الأمم المتّحدة و إلّا كانت عرضة لتدابير الأمن الجماعي و أحكام المسؤولية الدّولية المدنية و الجنائية.[3] و فضلا عمّا أرسته المادة 04/02 من ميثاق الأمم المتّحدة فقد صدر الأمر 26/25 عن الجمعية العامّة للأمم المتّحدة و الذي يدعو بشكل واضح و صريح إلى ضرورة الامتناع عن استعمال القوّة أو التّهديد بها معتبرا أنّ اللّجوء إلى القوّة سواء من طرف الدّول الأعضاء في المنظّمة أو الدّول غير الأعضاء يعدّ خرقا و انتهاكا صارخا لمقاصد الأمم المتّحدة و من أهم ما دعا إليه هذا القرار[4] :

* تحريم الأعمال العدوانية و اعتبارها جرائم ضدّ السلام و أمن البشرية

* ضرورة امتناع الدّول عن إتيان تصرّفات أو أعمال انتقامية أو أعمال ثأر عن طريق اللّجوء إلى القوّة .

* الامتناع عن كلّ أعمال الإكراه التّي من شأنها منع الشّعوب المستعمرة من حقّها في تقرير مصيرها و الاستقلال و الحرية

* امتناع الدّول جميعها عن تنظيم أو تشجيع تنظيم القوّات غير النّظامية و المجموعات المسلّحة من أجل غزو أقاليم أخرى .

* عدم شرعية الاحتلال الحربي بالقوّة و عدم جواز تملّك الأراضي النّاجمة عن استعمال القوّة .

* حظر تنظيم و تشجيع الأعمال الإرهابية .

و بذلك يعتبر هذا القرار من بين المحاولات النّاجحة في تكريس و تطوير مبدأ تحريم استخدام القوّة في إطار العلاقات الدّولية.

ثانيا – موقف الفقه الدّولي من مبدأ حظر استخدام القوّة العسكرية :

إنّ الدّراسة الواقعية لما ورد في ميثاق الأمم المتّحدة يشير إلى حقيقة مفادها أنّ النّص الذّي ورد بموجبه مبدأ حظر استخدام القوّة العسكرية لم يكن قطعيا في دلالته و في حجّية ألفاظه ، ممّا ولّد انقساما في تصوّر النّطاق الذّي يمتد إليه تحريم استخدام القوّة بين من يرى بأنّ النّص ليس مطلقا ممّا يبيح استخدام القوّة المسلّحة في الحالات التّي لا يجري فيها

---

[4]) بوراس عبد القادر ، التدخل الدولي الإنساني و تراجع مبدأ السيادة الوطنية ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ، مصر ، 2009 ، ص 130

5) رابح حدو ، مرجع سابق ، ص 166

[6]) مرزق عبد القادر ، استخدام القوة في إطار القانون الدّولي الإنساني ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ، 2012/2011 ، ص ص 18، 20

1) خالد عواد حمادي ، مرجع سابق ، ص 632

المساس بسلامة الدّولة أو استقلالها السياسي أو تعريضهما للخطر ، إضافة إلى حالات استخدام القوّة المدفوعة ببواعث تحقيق مقاصد الأمم المتّحدة . و بين كذلك من يستند على النّص معتقدا بمداه المطلق و أنّه يأتي عمادا لنظرية تضبط استخدام القوّة و لا تبيح أيّ استخدام لها خارج الأطر المقنّنة بموجبها ممّا يجعل هذا النّص عرضة للتّأويل و الجدل.[1] ممّا جعل الفقهاء ينقسمون إلى فريقين، يأخذ أحدهما بالتّفسير الواسع و يدرج ضمنه كافة استعمالات القوّة و فريق آخر يأخذ بالتّفسير الضيّق و يحصر الحظر في القوّة المسلّحة و لكل فريق منهما حججه و أدّلته في ما ذهب إليه :

1- التّفسير الموسّع :

يرى أصحاب هذا التوجّه أنّ المادة 04/02 من ميثاق الأمم المتّحدة و بخصوص مصطلح " القوة " فقد جاء عاما دون تحديد ، و لو كان قصد واضعي الميثاق في ذلك هو القوّة المسلّحة لأضافوا كلمة " المسلّحة " إلى جانب مصطلح القوة على غرار ما قاموا به عندما استعملوا لفظ " القوة المسلحة " في المادة 51 و اجتنبوا ذلك في المادة 04/02 ، ممّا يفيد بعمومية المصطلح و شموله لكافّة أنواع القوّة سواء العسكرية أو الاقتصادية أو السياسية أو الدبلوماسية .[2] و بذلك يكون مصطلح القوة قد جاء مطلقا ليشمل ليس فقط القوّة العسكرية بل يتعدّاه إلى كلّ أنواع الضّغوط السياسية و الاقتصادية و الإديولوجية و الدبلوماسية ليشمل كلّ صور الضّغوط و العنف.[3]

2- التّفسير الضيّق :

يرى أصحاب هذا الفريق و على رأسهم الفقيه (رونزيتي) أنّ القوّة التّي يطالها الحظر بموجب المادة 04/02 من ميثاق الأمم المتّحدة هي التّهديد و الاستخدام الفعلي للقوّة العسكرية و هو ما يستشفّ من خلال الرّبط بين أحكام الدّيباجة و بقية مواد الميثاق و كذلك بالرّجوع إلى الأعمال التّحضيرية للميثاق ، و أنّ حظر استخدام الضّغوط الاقتصادية و السياسية و الدّبلوماسية يندرج ضمن المادّة 07/02 من الميثاق و التّي تحظر التدخّل في الشّؤون الدّاخلية للدّول و التي هي من صميم الاختصاص الدّاخلي لكل دولة.[4] و أنّ القوّة يقصد بها في هذا المقام القوّة العسكرية فقط مستندين في ذلك إلى التّعبير المنطقي للنّص و مسترشدين بالأعمال التّحضيرية التّي سبقت إقراره و لديباجة الميثاق.

كما يثور الاختلاف كذلك حول الاستثناءات التي وضعها الميثاق و التّي ترد على مبدأ تحريم استخدام القوّة و هي المجالات التي يجيزها القانون الدّولي كأسباب إباحة أو أسباب تبرير تنقل الفعل من حالة التّجريم إلى حالة الإباحة ، و التّساؤل المطروح في هذا المقام ما إذا كانت هذه الاستثناءات واردة على سبيل الحصر أم أنّ هناك استثناءات أخرى قد تكون مستندة إلى مفهوم المخالفة للنّص الذّي يحظر استخدام القوّة أو قد تكون مستندة لتطوّر العلاقات الدّولية و تغيّر المناخ الذّي يسودها و تتمثّل هذه الاستثناءات الواردة في نصوص الميثاق في ما يلي [5]:

* تدابير الأمن الجماعي (المادة 42 من الميثاق)

---

2) رابح حدو ، مرجع سابق ، ص 164

3) خالد عواد حمادي ، مرجع سابق ، ص 635

1) رابح حدو ، مرجع سابق ، ص 165

2) خالد عواد حمادي ، مرجع سابق ، ص 652

[3]) غبولي منى و بوسعدية رؤوف ، مبدأ حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية بين الضرورة العسكرية و العدوان ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية ، العدد 72 ، ص 179

* حالة الدفاع الشرعي (المادة 51 من الميثاق)

* الأعمال المشتركة التّي قد تلزم لحفظ السلم و الأمن الدّولي (المادة 106 من الميثاق)

هذه الاستثناءات التي تثير إشكالات قانونية تدور جميعها حول تحريم الاستخدام المنفرد للقوّة ما عدا في حالة الدّفاع الشّرعي تكريسا لفكرة الأمن الجماعي الذّي جعل منه الميثاق نظاما مؤسساتيا مركزه الأمم المتّحدة مع توجّه فقهي كبير نحو إيراد استثناءات جديدة على المبدأ تحت مبرّرات مستحدثة و تفسيرات تنسجم مع متطلّبات الحياة الدّولية . هذا ما يتطلّب عدم تركه للعشوائية و لرغبات الدّول بل يجب أن يكون مضبوطا و محكوما بمعايير قانونية محدّدة و الأجدر أن يتصدّى ميثاق الأمم المتّحدة و محكمة العدل الدّولية لكل خرق للقانون على غرار ما قامت به القوات الأمريكية سابقا أو ما تقوم به القوات الروسية حاليا ..

إنّ التّحريم الذي جاء به ميثاق منظمة الأمم المتّحدة كان تحريما فضفاضا و غير مضبوط حيث لم يوضّح حدود توظيف مبدأ عدم استخدام القوّة و لا ضوابطه ، كما لم يعرّف بعض المفاهيم المتعلّقة باستخدام القوّة كالعدوان مثلا ، و لم يضبط حدود استعمال رخصة الضّرورة العسكرية التّي يتحجّج بها بعض الأطراف خلال الحروب ، كما لم يوضّح المقصود من القوّة و هل يقصد بها القوّة العسكرية أم يقصد بذلك كلّ أشكال القوّة محرّم بما فيها غير العسكرية.[1]

المطلب الثّاني : جريمة العدوان في القانون الدّولي

تعتبر جرائم العدوان إحدى صور الجرائم ضدّ السّلام التّي تهدّد الاستقرار العالمي و تمسّ بمصالح الشّعوب كما أنّها من أخطر الأفعال نظرا لأنّها تؤدّي إلى إهدار كلّ القيم الإنسانية و ما يترتّب عنها من دمار للحضارة الإنسانية و هي تتضمّن استخداما غير مشروع للقوّة[2] من دولة ضدّ دولة أخرى.[3] هذا الاستخدام الذّي أضحى ممنوعا و محرّما وفق ما جاء في ميثاق الأمم المتّحدة و المواثيق الدّولية الأخرى ، و طبقا لما نصّت عليه المادة 04/02 من ميثاق الأمم المتّحدة لم يعد جائزا في القانون الدّولي المعاصر اللّجوء إلى القوّة أو الحرب من أجل تسوية المنازعات الدّولية ، فاللّجوء إلى القوّة أو التّهديد باستخدامها أصبح عملا غير مشروع دوليا و يعدّ جريمة دولية يتصدّى لها المجتمع الدّولي بكلّ الطّرق و بأقصى العقوبات .[4] هذا ما يعتبر إنجازا عظيما في تاريخ البشرية جمعاء التّي عانت من ويلات الحروب و الاعتداءات و جعلت من الوسائل السّلمية أسلوبا لحل كلّ الخلافات و المنازعات الدّولية ..

الفرع الأوّل : الّتعريف الفقهي للعدوان (الحرب العدوانية)

لا شكّ أنّ جريمة العدوان تشكّل أقسى و أفظع الجرائم في حقّ البشرية لما يصحبها من انتهاكات خطيرة أخرى حيث وصفت " بأمّ الجرائم " ، إذ كثيرا ما تكون هي السّبب الرّئيس لارتكاب جرائم أخرى و الاعتداء على حقوق الإنسان كجرائم الحرب

---

[1]) لقد كان القانون الدّولي التّقليدي و إلى عهد غير بعيد ينظر إلى استخدام القوّة باعتبارها وسيلة مشروعة من وسائل تسوية المنازعات الدّولية إذا ما اختارها أطراف النّزاع دون تعقيب عليها من حيث مشروعيتها ..(انظر : عصام مطر ، مرجع سابق ، ص 262)

[2]) عصام عبد الفتاح مطر ، القضاء الجنائي الدّولي (مبادئه ، قواعده الموضوعية و الإجرائية) ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ، مصر ، 2008 ، ص 261

3) المرجع السابق ، ص 267[3]

[4]) حمدي محمد محمود حسين ، المسؤولية الجنائية للأفراد عن الجرائم الدّولية (مع التركيز على تفعيل جريمة العدوان) ، مجلة كلية الشريعة و القانون ، دقهلية /مصر ، المجلد 20 العدد 05 ، 2018 ، ص 3415

و الجرائم ضدّ الإنسانية و جرائم الإبادة الجماعية.[1] هذا ما يستدعي المزيد من الاهتمام في التّصدّي لها و مواجهة مرتكبيها بأشدّ العقوبات دولا أو أفرادا .

و رغم جسامة هذا الجرم إلّا أنّ المجتمع الدّولي عجز لوقت طويل عن تحقيق مواجهة رادعة و فعّالة له نظرا لغياب تعريف متّفق عليه عالميا يسهّل تكييف الفعل على أنّه جريمة عدوان و ذلك بفعل الانقسامات و اختلاف الرّؤى و تضارب المصالح لمختلف دول العالم التّي ظلّت تقدّم العديد من الاقتراحات التّي لم يحظ أيّا منها بالإجماع العالمي إلى غاية انعقاد المؤتمر الاستعراضي لنظام المحكمة الجنائية الدّولية الذّي انعقد في أوغندا سنة 2010 أين تمّ إقرار تعريف لجريمة العدوان بموجب المادة 08 مكرر.[2]

تعود فائدة وجود تعريف لهذه الجريمة لأهمية ذلك في وضع ضوابط لهذه الجريمة و توضيحها بالشّكل الذّي يؤدّي إلى تحديد المعتدي والمعتدى عليه و ما يترتّب على ذلك من آثار تتمثّل في اضطلاع مجلس الأمن بسلطاته التّي كفلها له الميثاق في حالات تهديد السّلم و الأمن الدّوليين أو وقوع عمل من أعمال العدوان ، هذا علاوة على تقديم الأشخاص المسؤولين عن ارتكاب هذه الجريمة إلى المحاكم الجنائية وطنية كانت أم دولية لتوقيع الجزاء المناسب عليهم.[3]

فإذا لجأنا إلى ميدان الفقه و تمعنّا جهود الفقهاء نجدهم قد عملوا جاهدين في البحث عن تعريف علمي للعدوان و ذلك منذ إنشاء عصبة الأمم المتّحدة سنة 1920 و ازداد نشاطهم على وجه الخصوص منذ إنشاء الأمم المتّحدة [4]، حيث تتنازع عملية تعريف العدوان خلال ذلك اتّجاهات ثلاثة و هي كما يلي :

1- الاتّجاه الأوّل : أنصار التّعريف العام للعدوان

يحبّذ أنصار هذا الاتّجاه تقديم تعريفات عامّة لجريمة العدوان دون تحديد دقيق لطبيعة هذه الأفعال ، و قد قيلت في ذلك عدّة تعريفات من أهمّها :

* تعريف " بلّلا " (Pella) هذا الأخير الذي عرّف جريمة العدوان و الجريمة ضد السّلام العدوان بكونها : " كلّ لجوء للقوّة من جانب جماعة دولية فيما عدا أحوال الدّفاع الشّرعي أو المساهمة في عمل مشترك تعتبره منظّمة الأمم المتّحدة مشروعا"[5]

* تعريف (جورج سل) : حيث عرّف العدوان بأنّه :" كلّ جريمة ضدّ السلام و أمن الإنسانية ، و هذه الجريمة تتكوّن من كل التجاء إلى القوّة بالمخالفة لأحكام ميثاق الأمم المتّحدة يهدف إلى تعديل القانون الوضعي السّاري أو يؤدّي إلى الإخلال بالنّظام العام " [6]

---

[5]) غبولي منى ، التوصل إلى تعريف جريمة العدوان ، قراءة على ضوء نتائج المؤتمر الاستعراضي لنظام المحكمة الجنائية الدّولية كمبالا 2010 ، المجلة الاكاديمية للبحث القانوني ، جامعة بجاية ، المجلد 05 العدد 01 ، جوان 2014 ، ص 212

6) عصام عبد الفتاح مطر ، مرجع سابق ، ص 268

1) محمد محي الدين عوض ، دراسات في القانون الدولي الجنائي ، مجلة القانون و الاقتصاد ، العدد الرابع ، ص 486

2) المرجع السّابق ، ص 487

3) عصام عبد الفتاح مطر ، مرجع سابق ، ص 269

4) المرجع السابق ، ص 269

* تعريف (ألفارو) : و الذي عرّفه كما يلي : " كل استخدام للقوّة أو التّهديد بها من قبل دولة أو مجموعة دول أو حكومة أو عدّة حكومات ضد أقاليم شعوب الدّول أو الحكومات الأخرى ، أيّا كانت الصّورة أو السّبب أو الغرض المقصود من العدوان فيما عدا حالتي الدّفاع الشّرعي الفردي أو الجماعي ضدّ عدوان مرتكب من جانب قوّات مسلّحة أو المساهمة في أعمال القمع التّي تتّخذها الأمم المتّحدة " [1]

و رغم أنّ هذا الاتجاه الفقهي قد اجتهد في الإحاطة بمفهوم العدوان إلّا أنّ جانبا آخر من الفقه يرى أنّ هذه التّعاريف عديمة الجدوى و جاءت عامّة و غامضة و كلّ عبارة منها تحتاج هي بحدّ ذاتها إلى تعريف ممّا يثير نزاعا في التّفسير و التّطبيق و المستفيد الوحيد من ذلك هو الطّرف المعتدي بسبب بطئ الإجراءات و غموض النّصوص [2] و هو الأمر نفسه الذّي يراه الفقيه " جرافن " من أنّ كلّ هذه التّعاريف السّابقة لا تحل الصّعوبات العملية في التّفسير و التّطبيق و لا تجدي نفعا لأنّها لا تحتوي على تحديد دقيق لعناصر الجريمة و ذات عبارات فضفاضة.[3]

2- الاتّجاه الثّاني : أنصار التّعريف الضّيق و الحصري للعدوان

ويعتمد أصحاب هذا الاتّجاه على مبدأ الشّرعية بمعناه الضيّق و هو أنّه : " لا جريمة و لا عقوبة إلّا بنص " و من تلك التّعريفات الواردة في هذا المجال :

* تعريف الفقيه (بوليتيس) (Politis) : الذي يعرفه بأنّه : " يتمثّل العدوان في أحد الأفعال الآتية :

- إعلان دولة الحرب على دولة أخرى .
- غزو دولة لإقليم دولة أخرى بقوات مسلّحة حتّى و لو لم يكن هناك إعلان للحرب
- مهاجمة الدّولة بقواتها المسلّحة بريّة كانت أو بحرية أو جوّية إقليم دولة أخرى .
- حصار الدّولة لموانئ أو شواطئ دولة أخرى .
- مساعدة دولة لعصابات مسلّحة مشكّلة على إقليمها بقصد غزو دولة أخرى أو رفضها الاستجابة لمطالب الدّولة الأخرى باتّخاذ الإجراءات اللّازمة لحرمان هذه القوّات من المساعدة أو الحماية ." [4]

أمّا المندوب الرّوسي (الاتّحاد السوفييتي السّابق) فقد قدّم تعريفا آخر للعدوان حيث يرى :

" تعتبر الدّولة معتدية إذا ارتكبت أحد الأفعال التّالية :

- إعلان الحرب ضد دولة أخرى
- غزو إقليم دولة دون إعلان الحرب

---

5) عبد الفتاح بيومي حجازي ، مرجع سابق ، ص 219
6) محمد محي الدين عوض ، مرجع سابق ، ص 492
1) عبد الفتاح بيومي حجازي ، مرجع سابق ، ص 219
2) عبد الفتاح بيومي حجازي ، مرجع سابق ، ص 220

- استخدام القنابل من جانب القوّات المسلّحة برية كانت أو بحرية أو جوّية لدولة ضد دولة أخرى أو القيام بهجوم مدبّر على سفن دولة أخرى أو على أسطولها الجوي .

- إنزال دولة لقواتها المسلّحة البرية أو البحرية أو الجوية داخل حدود دولة أخرى دون تصريح من حكومتها أو مع الإخلال بشروط هذا التّصريح و خاصّة فيما يتعلّق بسريان مدّة إقامتها أو المساحة التّي تقيم عليها .

- الحصار البحري لشواطئ أو موانئ دولة أخرى التّي لا يصلح لتبريرها اعتبارات سياسية أو اقتصادية أو استرتيجية أو مجرّد الرّغبة في استغلال مصادر الثّروة الطّبيعية في الإقليم المهاجم أو الحصول على منافع أو امتيازات أو الاستيلاء على رؤوس الأموال المستخدمة فيه أو رفض الدّولة المعتدى عليها الاعتراف بالحدود الفاصلة بينها و بين الدّولة المعتدية."[1]

رغم أنّ هذا الاتّجاه يولي احتراما كبيرا لمبدأ الشّرعية إلّا أنّ الفقه الجنائي قد أخذ عليه القصور في مواكبة التّطور الهائل في الأسلحة المستخدمة في القتال ممّا يستوجب أن يأخذ المبدأ بقدر من التخفيف ، لذلك فهو قاصر على استيعاب ما يستجد من صور العدوان ممّا يمهّد السبيل لإفلات المعتدي من المسؤولية و من العقاب ، و لذلك يرى " جرافن " أنّ طريقة التّعريف بالتّعداد الوصفي غير سليمة تماما لأنّه مع تطور الاستراتيجية الحربية و أساليب الحرب الباردة و حرب الأعصاب و مع وجود المتخصّصين في خلق حوادث الحدود أو الاستفزازات المصطنعة يدعو للشّك في أن يكون هذا التّعريف فعّالا نظرا لعدم مرونته.[2]

3- الاتجاه الثّالث : الاتّجاه التّوفيقي في تعريف العدوان

يقف أنصار هذا المذهب موقفا وسطا بين أنصار التّعريف العام و أنصار التّعريف الحصري حيث يوردون صورا للعدوان على سبيل المثال دون الحصر حتّى يكون هناك إمكانية لاستيعاب الصّور المستجدّة من العدوان في المستقبل ، و لذلك فهو يحظى بجانب كبير من تأييد الفقه الدّولي ، حيث يرى " جرافن " بأن يسلك القانون الجنائي الدّولي في تعريف جريمة الاعتداء الطّريق التّي يسلكها القانون الدّاخلي بأن يورد تعريفا عامّا يلحق به تعداد على سبيل المثال للحالات النّموذجية أو على العكس يورد تعدادا للأحوال مع إيراد عبارة عامّة تسمح بإدخال الأحوال الأخرى التّي من نفس الطّبيعة ، إلّا أنّ " جرافن " لم يورد تعريفا للعدوان . و قد اعتنق هذا الرّأي عدد من وفود الدّول في لجنة تعريف العدوان لسنة 1953 و غالبية لجنة تعريف العدوان لسنة 1956 و من أمثلة ذلك ما قدّمته الصّين من تعريف للعدوان و كذلك المكسيك و تشترك جميعها في تقديم تعريف عام ثمّ سرد مجموعة من الأعمال التّي تعتبر من قبيل أعمال العدوان[3] ، و من أمثلة هذه التّعاريف كذلك الذّي قدّمه مندوب سوريا عام 1957 في اللّجنة السادسة – اللّجنة القانونية – و هي اللّجنة القانونية من لجان الأمم المتّحدة التيّ أنيط بها وضع تعريف للعدوان و قد اعتمدت الجمعية العامّة للأمم المتّحدة بقرارها 3314 عام 1974 المشروع الأخير في جوهره و الذّي يتضمن عدّة نصوص، حيث يمتاز هذا الاتّجاه في تعريفه للعدوان بأنّه ينطوي على مرونة يمكن بمقتضاها للمنظّمات الدّولية المكلّفة بحفظ السّلم و الأمن الدّوليين أن تنظر في الجرائم الدّولية و مواكبة التطوّر المطّرد في شأن الأسلحة الذّرية و الكيماوية التيّ يستعملها المعتدون و كذلك الأمر في أساليب الحرب و طرق ممارستها.[4]

---

3) محمد محي الدين عوض ، مرجع سابق ، ص 500

1) محمد محي الدين عوض ، مرجع سابق ، ص من 501 إلى 504

2) عصام عبد الفتاح مطر ، مرجع سابق ، ص 277

1) خالد حساني ، جريمة العدوان في ظل أحكام القانون الدّولي المعاصر ، مجلة إدارة ، العدد 46 ، ص من 79 إلى 81

الفرع الثّاني - التّعريف الرّسمي للعدوان (الحرب العدوانية) :

يعدّ تعريف العدوان من الأمور التيّ شغلت المجتمع الدّولي من زمن ليس بالقريب و ذلك سعيا من البشرية لوضع حدّ لهذه الجريمة التيّ صنعت الكثير من الأحزان و الويلات في تاريخ الإنسانية جمعاء ، حيث استنفذ الكثير من الجهود لتحديد مفهومه سواء على المستوى الفقهي أو على المستوى الرّسمي حيث نستعرض في هذا المقام أهمّ المحطّات في ذلك :

أوّلا- جهود عصبة الأمم في تعريف العدوان :

عقب مآسي الحرب العالمية الأولى عملت الدّول على إنشاء منظّمة دولية تهدف إلى حفظ و الأمن في العالم تمثّلت في عصبة الأمم حيث تضمّن عهد العصبة في المادة 10 منه جريمة العدوان كفكرة قانونية مستقلّة دون إعطاء تعريف لها أو تحديدها ، إلّا أنّ البعض اعتبر ذلك معيارا موضوعيا لتحديد الدّولة المعتدية و هي تلك التّي تلجأ للحرب إخلالا بالتزاماتها في العهد و من أهمّها عدم المساس بالسّلامة الإقليمية أو الاستقلال السّياسي للدّول الأخرى ، و معنى ذلك أنّ الدّولة التّي تبدأ القيام بأحد الأفعال الواردة في المادة 10 هي الدّولة المعتدية أو هي التّي ارتكبت جريمة العدوان عملا بمبدأ " المبادأة " .

ثمّ توالت محاولات العصبة لتعريف و تحديد جريمة العدوان انطلاقا من تقديم الجمعية العامّة للعصبة مشروع معاهدة المعونة المتبادلة سنة 1923 و الذي جاء فيه أنّ الحرب العدوانية تعتبر جريمة دولية لكنه فشل في تقديم تعريف لجريمة العدوان .أمّا المحاولة الثّانية فكانت بمصادقة الجمعية العامّة للعصبة على بروتوكول جنيف سنة 1924 الذي كان بمثابة محاولة فعلية لتجريم العدوان و ووضع تعريف له إلّا أنّ هذا البروتوكول لم يدخل حيّز النّفاذ بسبب مفاوضات نزع السلاح و رفض بعض الدّول التّوقيع عليه مثل بريطانيا .

كما أصدرت عصبة الأمم قرارا عام 1927 أقرّت فيه أنّ الحرب العدوانية تشكّل جريمة دولية حيث نجحت الدّول بعد ذلك في إبرام ميثاق " بريان كيلوغ " عام 1928 و أقرّت فيه بأنّ حرب الاعتداء عمل غير مشروع باستثناء الدّفاع الشّرعي ، إلّا أنّ ذلك لم يتمكّن من وضع تعريف للعدوان و إحاطته بغموض شديد و لم يحدّد الفوارق بينه و بين الدّفاع الشّرعي.[1]

ثانيا- جهود منظّمة الأمم المتّحدة :

حاولت الأمم المتّحدة منذ نشأتها إيجاد تعريف لجريمة العدوان منذ مؤتمر "سان فرانسيسكو" حيث جاء ميثاقها خاليا من أيّ تعريف للعدوان رغم الإشارة إليه في بعض النصوص (المواد 42/41/39) إلى غاية صدور القرار رقم 3314 بتاريخ 1974/12/14 الذّي عرّفت فيه العدوان في المادة 01 منه بأنّه : " استعمال القوّة المسلّحة من قبل دولة ما ضدّ سيادة دولة أخرى أو سلامتها الاقليمية أو استقلالها السياسي ، أو بأنّه صورة أخرى تتنافى مع ميثاق الأمم المتّحدة ، وفقا لنص هذا التّعريف " حيث نلاحظ أنّ هذا النّص يجمع بين الاتّجاه العام و الاتّجاه الحصري حيث جاء توفيقيا في تعريف العدوان فذكر بعض الأمثلة التّي لم تكن على سبيل الحصر بل كانت على سبيل المثال.[2]

كما كان مشروع تقنين الجرائم ضد أمن و سلامة البشرية لعام 1991 الصّادر عن لجنة القانون الدّولي المحاولة الأخيرة لمنظّمة الأمم المتّحدة في التّصدي لجريمة العدوان و محاولة تعريفها فقد تضمّنت المادة 15 من المشروع للعدوان موضّحة

---

[2]) فريجة محمد هشام ، دور المحكمة الجنائية الدولية في مكافحة جريمة العدوان ، دفاتر السياسة و القانون ، عدد 15 ، جوان 2016 ، ص 176

3) خالد حساني ، مرجع سابق ، من ص 82 إلى ص 84

أنماطه و كذا مفهوم التّهديد باستخدام العدوان عن طريق التّصريح أو استعراض القوّة أو أيّ إجراءات يمكن أن تعطي سببا قويّا لاحتمال القيام بالعدوان ضدّ دولة أخرى .[1]

ثالثا- جهود المحكمة الجنائية الدّولية :

لقد كان اختصاص المحكمة الجنائية الدّولية بالنّظر في جريمة العدوان مثار جدل و نقاش و جدل كبير و طويل قانونيا و سياسيا قبل و خلال و بعد انعقاد مؤتمر روما و لا يزال هذا الموضوع مسألة شائكة و معقّدة .

فقد كان تعريف العدوان من أهم المشاكل التّي كانت ستعرّض نجاح المؤتمر التّأسيسي و المنشئ للمحكمة الجنائية الدّولية للفشل بسبب الاختلاف حوله ، إلّا أنّه تمّ الاتّفاق على إدراج العدوان ضمن اختصاص المحكمة مع تأجيل النّظر في مسألة تعريفه إلى المؤتمر الاستعراضي الذّي اتّفق على عقده بعد سبع سنوات من بعد نفاذ نظام المحكمة و هو ما تمّ في المؤتمر الذّي عقد في كمبالا بأوغندا سنة 2010 .[2] هذا المؤتمر الاستعراضي الخاص بتعريف جريمة العدوان الذي انعقد من 13 ماي إلى 11 جوان حيث توصّل المؤتمرون إلى إضافة المادة 08 مكرر من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية و التّي وضعت مفهوما شاملا لجريمة العدوان كما حدّدت الصّور المختلفة لهذه الجريمة حيث عرّفت جريمة العدوان بأنّها : " قيام شخص ما له وضع يمكّنه فعلا من التّحكم في العمل السّياسي أو العسكري للدّولة أو توجيه هذا العمل بتخطيط أو إعداد أو بدء أو تنفيذ عمل عدواني يشكّل بحكم طابعه أو خطورته أو نطاقه انتهاكا واضحا لميثاق الأمم المتّحدة "[3]

أمّ الفقرة 02 فتنص : لأغراض الفقرة 01 يعني العمل العدواني :" استعمال القوّة المسلّحة من جانب دولة ضدّ سيادة دولة أخرى أو سلامتها الإقليمية أو استقلالها السياسي أو بأيّة طريقة أخرى تتعارض مع ميثاق الأمم المتّحدة ..."[4]

خاتمة

لقد أعادت الحرب الروسية الأوكرانية المجتمع الدّولي إلى نقطة البداية في بحثه عن ركائز قانونية لتثبيت السلم و الأمن في العالم و كشفت أنّ ما يسمى بالقانون الدّولي هو مجرد حبر على ورق يتغنى به في أروقة المؤتمرات و يلقّن للطلبة في مدرّجات الجامعات، أمّا في واقع الأمر فالكلمة الأولى و الأخيرة هي للقوّة بمختلف أشكالها العسكرية و الاقتصادية سيما في ظلّ غياب سلطة دولية عليا تعمل على فرض القانون و تطبيقه على الجميع دون استثناء أو تمييز بين صغير و كبير قوي أو ضعيف .

فعندما حكمت أمريكا زمام أمور العالم عملت على تطبيق منطقها و فرض رؤيتها بالقوة و على حساب الشرعية الدّولية و قواعد القانون الدولي ، و ما دام الأمر كذلك هاهي روسيا تحتكم لنفس المنطق و تسير على نفس النهج في شنّ حربها على أوكرانيا . ممّا يحتّم على العالم من جديد على البحث عن نقطة توازن تحميه من ويلات حرب عالمية جديدة ، و إذ حاولنا في بحثنا هذا إماطة اللّثام عن تطويع الدّول القوية لقواعد القانون الدّولي جاعلة منها أداة و حجّة لتحقيق مآربها و لو بشنّ

---

4) غبولي منى ، مرجع سابق ن ص 224

1) خالد حساني ، مرجع سابق ، ص 88

2) فريجة محمد هشام ، مرجع سابق ، ص ص 179 ، 180

[4] المعلم بطرس البستاني " محيط المحيط 1- 9 الجزء الثالث " ، دار الكتب العلمية ، الصفحة : 418 و 419 .

حروب مدّمرة و قاسية حيث جعلت من القانون مظلة للضعفاء و من القوة أداة للأقوياء و خلال ذلك توصّلنا إلى مجموعة من النتائج و المقترحات نذكر أهمّها :

النتائج

1- الإنسان هو صانع الحرب و هو صانع السلام و هو الذّي يجعل من استعمال القوّة عدوانا على بني جنسه و هو الذي يضطر لاستخدامها دفاعا عن نفسه و كلّ طرف يحاول تطويع القوانين لمصلحته و أن يجعل من نفسه راعيا للقيم المثلى و مدافعا عنها.

2- ما يزال المجتمع الدّولي يعاني من ارتكاب أبشع الجرائم الدّولية في العديد من الدّول التي انتهكت فيها أبسط مبادئ حقوق الإنسان و القانون الدّولي الإنساني و الحرب الرّوسية مثال حيّ على ذلك.

3- استمرار مواجهة المجتمع الدّولي لعديد الإشكاليات المتعلّقة بغياب آليات و أجهزة قادرة على تفادي اللّجوء للقوّة و الحرب رغم الجهود المبذولة للتوصّل إلى ذلك .

4- عجز منظّمة الأمم المتّحدة بكلّ هياكلها على وضع حدّ للحروب العدوانية كما يمكن اعتبار و بشكل مختلف طريقة تنظيم مجلس الأمن و تقريره لحق الفيتو للدّول العظمى بمثابة ضوء أخضر لها لشنّ أي حرب متى شاءت و ضدّ من شاءت دون حسيب أو رقيب.

5-عدم قدرة المحكمة الجنائية الدّولية على متابعة مجرمي الحرب العدوانية لعدّة اعتبارات موضوعية أو قانونية على محاكمة مرتكبي الجرائم العدوانية التّي تعدّ مساسا بالسّلم و الأمن الدّوليين ..

6- إنّ الحرب الرّوسية الأوكرانية ما هي إلّا انعكاس لصراع خفي بين معسكري الشّرق و الغرب و تجاذبات كلّ معسكر لاستقطاب حلفائه للسيطرة على الموارد و الأسواق العالمية و موارد الطّاقة ...

7- حاجة العالم إلى البحث عن آليات قانونية و قضائية حقيقة و واقعية تعمل على ترسيخ مبادئ السلم و التعايش بين مختلف الدول و الأجناس و الأعراق و نبذ كل أشكال التّمييز و الكراهية .

- المقترحات

1- العمل على وضع نظام دولي حقيقي للأمن الجماعي واقعي و قابل للتطبيق يتساوى فيه الضعيف و القوي الفقير و الغني يقوم على تحميل المسؤولية الدولية لمنتهكي قواعد القانون الدولي و وضع نظام عقابي ردعي يكفل تنفيذ الأحكام و الالتزام بها في إطار دولي

2- ضرورة إدخال إصلاحات على منظمة الأمم المتحدة التي بقيت دوما في موقف المتفرج و كذلك على مجلس الأمن سيما ما يتعلق بحق الفيتو الذي يعطي الحق للدول العظمى لانتهاك القوانين الدولية بلا حسيب أو رقيب .

3- تفعيل الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الانسان و على رأسها العهد الدولي للحقوق المدنية و السياسية لسنة 1966 و كذلك تفعيل دور مجلس حقوق الانسان الذي تمّ تأسيسه سنة 2006 .

4- ضرورة اعتبار و بشكل صريح أنّ أيّ تدخل مهما كان شكله أو مبرراته أو حججه ينتهك سيادة الدول و حرمتها هو بمثابة العدوان الذي يوجب المسؤولية الجنائية الدولية يستوي في ذلك القوي و الضعيف ، الفقير و الغني

5- إنّ أيّ تدخل لا يكون تحت غطاء الأمم المتحدة و تحت مظلة الأمن الجماعي هو بمثابة العدوان و هذا يتطلب صياغة جديدة لنظرية استخدام القوة في المجتمع الدّولي و اصلاح شامل لقواعد القانون الدولي .

6- العمل في إطار منظمة الأمم المتحدة على جعل مناطق النزاع و بؤر التجاذبات السياسية و العسكرية مناطق حياد منزوعة السلاح مفتوحة للتعايش بين كل الأجناس و الإثنيات ..

7- نزع كل العراقيل الموضوعية و الإجرائية و القانونية أمام المحكمة الجنائية الدولية للقيام بالمهمة التي أنشئت من أجلها لمتابعة أي مجرم أيّا كان انتماؤه أو جنسيته أو مركزه يرتكب جرائم عدوانية أو ضد الإنسانية أو جرائم حرب أو إبادة تدخل في اختصاص المحكمة ..

قائمة المراجع

أوّلا- باللغة العربية

- الأمم المتحدة ، إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان ، النهوض بحقوق الأقليات و حمايتها – دليل للمدافعين عنها – جنيف نيويورك ، 2012

- بوراس عبد القادر ، التدخل الدولي الإنساني و تراجع مبدأ السيادة الوطنية ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ، مصر ، 2009

- جامعة مينوستا ، مكتبة حقوق الإنسان ، الموقع (hrlibrary.umn.educ) اطلع عليه بتاريخ : 2022/05/16 الساعة 22

- حمدي محمد محمود حسين ، المسؤولية الجنائية للأفراد عن الجرائم الدّولية (مع التركيز على تفعيل جريمة العدوان) ، مجلة كلية الشريعة و القانون ، دقهلية /مصر ، المجلد 20 العدد 05 ، 2018

- خالد حساني ، جريمة العدوان في ظل أحكام القانون الدولي المعاصر ، مجلة إدارة ، العدد 46

- خالد عواد حمادي ، فاعلية التنظيم القانوني لاستخدام القوة في العلاقات الدّولية ، مجلة جامعة تكريت للحقوق ، السنة 01 المجلد 01 العدد 03 الجزء 02 آذار 2017 رجب 1438

- رابح حدو ، مبدأ حظر استخدام القوة بين النص و الممارسة الدولية ، مجلة الدراسات القانونية (جامعة يحي فارس / المدية) ، مجلد 01 العدد 02

- رامي القليوبي ، ثماني سنوات على ضم القرم : حين بدأ ابتلاع أوكرانيا ، تقرير ، موقع العربي الجديد (www.alaraby.co.uk بتاريخ : 2022/03/18 أطلع عليه بتاريخ 15 / 05/ 2022 الساعة 15

- سعد سلوم ، حماية الإقليات الدينية و الإثنية و اللغوية في العراق (دراسة تحليلية في الأطر الدولية و الإقليمية و الوطنية) ، جامعة الكوفة ، كلية الآداب ، سنة 2017

- سندل مصطفى ، مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول بين النصوص و المتغيرات الدولية ، مجلة القانون و العلوم السياسية ، المركز الجامعي النعامة / الجزائر ، المجلد 03 العدد 01 ، 2017/01/01

- شاوش سفيان و شاقوري كريم ، مبدأ عدم التدخل في ظل الممارسة الدّولية ، مذكرة ماستر ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، الجزائر ، 2019/2018

- الطاهر بن محمد ، حماية الأقليات في ظل النزاعات المسلحة بين الفقه الجنائي الإسلامي و القانون الدولي الإنساني (دراسة مقارنة) ، رسالة ماجستير ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2010/2009

- عبد الحق مرسلي ، ضوابط الدفاع الشّرعي و تكييف الحرب الوقائية في إطار القانون الدولي ، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية ، المجلد 07 ، العدد 06 ، سنة 2018

- عبد الفتاح بيومي حجازي ، المحكمة الجنائية الدولية ن دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، مصر ، سنة 2014

- عصام عبد الفتاح مطر ، القضاء الجنائي الدّولي (مبادئه ، قواعده الموضوعية و الإجرائية) ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ، مصر ، 2008

- غبولي منى و بوسعدية رؤوف ، مبدأ حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية بين الضرورة العسكرية و العدوان ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدّولية ، العدد 72

- غبولي منى ، التوصل إلى تعريف جريمة العدوان ، قراءة على ضوء نتائج المؤتمر الاستعراضي لنظام المحكمة الجنائية الدّولية كمبالا 2010 ، المجلة الاكاديمية للبحث القانوني ، جامعة بجاية ، المجلد 05 العدد 01 ، جوان 2014

- فراس صابر عبد العزيز الدّوري ، إشكالية التّدخل الإنساني الدّولي و مبدأ عدم التّدخل في القانون الدّولي العام ، رسالة ماجستير ، جامعة الشّرق الأوسط ، كلية الحقوق ، عمّان ، الأردن ، تموز 2017

- فريجة محمد هشام ، دور المحكمة الجنائية الدّولية في مكافحة جريمة العدوان ، مجلة دفاتر السياسة و القانون ، العدد 15 ، جوان 2016

- فورار العيدي جمال ، مشكلة حماية الأقليات في القانون الدولي ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ، سبتمبر 2001

- فيصل بن مسفر الحبابي ، الاجتياح الرّوسي لأوكرانيا في ضوء القانون الدولي ، مقال من الموقع : www.al-sharq.com نشر بتاريخ : 2022/02/28 أطلع عليه بتاريخ : 2022/05/09 الساعة 17

- مايكل كوفمان و كاتيا ميجاشيف و آخرون ، عبر من عمليات روسيا في شبه جزيرة القرم ، مؤسسة رند (RAND) ، كاليفورنيا ، و م أ ، 2017

- محمد بوبوش ، الاشكاليات القانونية للحرب الروسية الأوكرانية ، المعهد المصري للدراسات ، دراسات سياسية ، 2022/05/29 ،

- محمد حسن أحمد جاد ، الحرب الاستباقية بين الدفاع الشرعي و الاعتداء على سيادة الدّول ، مجلة كلية الشريعة و القانون ، جامعة الازهر ، فرع أسيوط ، العدد 34 الاصدار الأول ، جانفي 2022 ، الجزء الأول

- محمد محي الدين عوض ، دراسات في القانون الدولي الجنائي ، مجلة القانون و الاقتصاد ، العدد الثاني، (دون معلومات)

- محمد محي الدين عوض ، دراسات في القانون الدولي الجنائي ، مجلة القانون و الاقتصاد ، العدد الرابع(دون معلومات)

- مرزق عبد القادر ، استخدام القوة في إطار القانون الدّولي الإنساني ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ، 2012/2011

- نور الدين بيدكان ، مبدأ عدم التّدخل في القانون الدّولي ، مجلة المنارة (2020/04/14) من الموقع : (www.almanara.com) اطلع عليه بتاريخ 2022/05/16 على الساعة 23 .

ثانيا- باللغة الأجنبية :

- Stephen M Walt , La guerre préventive une stratégie illogique, annuaire français des relations , 2005, volume 06

جهاز الديوان الملكي: دراسة مقارنة

ماجدة ملاك: طالبة باحثة في سلك الدكتوراه، فريق البحث في حسن الأداء الدستوري والسياسي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي، جامعة محمد الخامس بالرباط، المغرب

majda.mellak@um5r.ac.ma

ملخص

تتجلى أهمية هذه الدراسة في كونها تتناول بالتعريف بإحدى أهم الدوائر الرسمية الاستراتيجية والحساسة داخل الدول، فهي خارطة هوياتية تنظيمية واستشرافية ، صعبة الدراسة ، تتزايد أهميتها داخل الأنظمة الملكية باعتبارها المحرك والعمود الأساس لتدبير شؤون الدولة الداخلية والخارجية ، تضم نخبة النخب السياسية ذات تكوين سياسي راكم فيه المستشارون الملكيون على وجه التحديد مراكز كبرى ، كللت فيها تجاربهم بالنجاح والتميز .

الكلمات المفاتيح : الديوان الملكي ، المستشار الملكي ، القرار السياسي ، الثقة ، خلايا العمل .

The royal divan : a comparative study

Abstract

The importance of this study resides in the fact that it treats the definition of one of the most important official strategic and sensitive circles inside of countries, it's an identitical map, regulative and forward-looking, hard to study, It's importance inside the royalism regimes is rising, given it is the engine and the primary pillar for the management of the state, it also includes the elite of

political elites who have had a political formation cumulated in it, the royal counselors especially, big centers crowned in their experiences with success and distinction .

Keywords : Royal Divan , Royal counselor , Political decision , Reliance , or certitude , work cells .

تقديم :

إن جهاز الديوان الملكي نموذج لمنهج الدولة في إطارها الضيق لتدبير قضاياها المختلفة، وتعد مساحة تختلف عن باقي المساحات التي تتحرك فيها باقي القوى والفاعلين السياسيين، إذ لها من المميزات والخصوصية ما لا تغطيه المعطيات والتحليلات مهما كان فيها من اجتهاد وهو معطى لا يرتبط فقط بالنظام السياسي المغربي بل بكل الأنظمة السياسية ، فهو اطار عامر بالخصوصية وتلك أكبر وأهم مميزاته سواء تعلق الأمر بتركيبته أو بما يتكلف به من قضايا ، فهو إذن جهاز خاص غير معروفة كل زواياه .

فالديوان الملكي يجمع بين حضور البروتوكول وبين غياب البروتوكول ، يجمع بين المشورة وعدم المشورة . فيما يجمع كل الخبرات وكل العقول الحكيمة التي راكمت تجارب تساعد رئيس الدولة في الاحتكام لقرار سياسي مدروس ومحلل ومعقد . هو وسط قراري بامتياز ولا شك أن على مستواه تحاك أكثر القضايا أهمية ، فهو يلغي نوعا ما الذاتية فالعديد من القرارات الصادرة عنه كما جاء في التجربة الأردنية هو تولد ذلك الشعور بأن كل ما يصدر عن الديوان الملكي هو قرار عقلاني وإن لم يضع الشعب ثقته في البرلمان أو الحكومة فانه لا ريب أنه يضعها في الديوان الملكي ، هذه نقط أساسية مررت كذلك

لجلسات العمل الملكية ، فهي مثال للحلول الناجعة وللمشاريع الكبرى و للبدائل المريحة في شتى المجالات لأنها ، تبتلع المعضلات السياسية و تسعى جاهدة للإعطاء النموذج السياسي الناجع عن طريق مختلف المواضيع التي تتطرق اليها .

يرمي البحث الإجابة على الإشكالية التالية : وتلك المتعلقة بمحورية الديوان الملكي كونه الجهاز المظلة فوق باقي كل المؤسسات الرسمية وعن أبعاد هذه المركزية في صناعة القرار السياسي .

أهداف البحث : تتجلى أهداف البحث في محاولة التعريف بجهاز حساس داخل الدولة سيما بالأخذ بنماذج الممالك : المغرب والأردن والسعودية ، معرفة أبعاده ، مكوناته ، كيف تجري الأمور والمناقشات على مستواه ؟ ، في هل يأخذ من الأجهزة الأخرى خاصة التمثيلية أدوارها أم هي أدوار تكاملية في النهاية ؟ .

أهمية البحث : تكمن أهمية البحث في تسليطه الضوء على جهاز نادرا ما تتم مناولته بالتحليل في خزانة الأبحاث والدراسات ، ما سيمكن من محاذاة جهاز محوري وأساس استراتيجي للدول ، خاصة ذات طبيعة النظام الدستوري الملكي .

منهج البحث : تعتمد هذه الدراسة على المنهج المقارن ، لأنه سيمكن من رصد أوجه التشابه والتي تعبر هي الطاغية بين الدواوين الملكية محل الدراسة ، وأوجه الإختلاف بين التجارب المقارنة ، والتي في اعتقادنا أنها تجارب غنية ، الدراسة حاولت حسب المادة العلمية المتوفرة انتقاء أهمها .

المحاور الرئيسية للبحث :

- أولا : جهاز الديوان الملكي التجربة المغربية .
- ثانيا : الديوان الملكي الأردني
- ثالثا : الديوان في المملكة العربية السعودية

أولا : جهاز الديوان الملكي التجربة المغربية .

يرتسم الديوان الملكي كإدارة تابعة لسلطة الملك ، يشتغل فيه موظفون سامون يرتبون أعماله وشؤونه وقضايا الدولة [1] ، في اليوم التالي من الحصول على الاستقلال ولأجل ضمان الوظيفة التنفيذية تم إحداث ديوان ملكي للحسن الثاني ، يقوم بالسهر على الأنشطة الحكومية وكان مشكلا من بعض المستشارين الذين يتصرفون ويتحركون وفق الاختيار الملكي ، ومع الملك محمد السادس تم بدقة توسيع للديوان واضفاء صفة المهنية عليه . بالرغم من أن اشتغال هذا الجهاز يبقى أمرا سري [2] إلى حد بعيد .

من المهم القول أن جهاز الديوان الملكي من أهم الظواهر وأكثرها خصوصية وحساسية ، ويعتبر بمثال القدوة لكل مؤسسات الوطن [3] ، بحيث يعتبر _كما أشار الى ذلك نوربير الياس _ بمثابة مجال عمل الملك ويشكل النقطة المركزية ومحور

---

[1] Yousra Abourabi « Maroc » , « monde arabe - MONDE MUSULMAN », Boeck supérieur , première Édition , Avril 2019 , page : 56 .

[2] فؤاد بطاينة " المشهد الأردني من إرث الثقافة إلى مفهوم الدولة " ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، دار الفارس للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى 2005 ، الصفحة : 184 .

[3] محمد شقير " القرار السياسي في المغرب " ، دار الألفة النجاح الجديدة، الطبعة الأولى 1992 ، الصفحة : 31 و32 .

النظام بأكمله ؛ اذ من خلاله يحكم الملك كل المملكة ، وهكذا يشكل البلاط الملكي في المغرب " المجال الرئيسي والحيوي " الذي يتحرك من خلاله العاهل المغربي ويتعامل فيه مع الأعباء العامة للدولة ويباشر القضايا العليا للبلاد ؛ بحيث اعتبره و ميزه أحد الباحثين[1] أنه الممر الأساسي الذي تمر من خلاله الكثير من القضايا وتصاغ على مستواه العديد من القرارات السياسية الذي صنفها لثلاث قنوات ؛ قناة استقبال القرارات ثم قناة تداولها و أخيرا صياغتها .

يستعين الملك مباشرة للقيام بالمهام المنوطة به بهيئات خاصة ، بجانب الحكومة ، ففي السنة الأولى للاستقلال صدر ظهير بتاريخ 28 أكتوبر 1956 محدثا " مجلس التاج لدى جلالة الملك " ، بالإضافة الى ظهير اخر بتاريخ 10 نونبر 1956 محدثا " مكتب الأبحاث والارشادات لدى جلالة الملك " ، لعب الديوان الملكي دورا أساسيا في القيام أو تحضير القرارات المخولة للملك بالخصوص في المجال الاداري وقبل ظهير 17 غشت 1971 ، الذي أعطى التفويض للوزير الأول ، بعد إلغاء منصب **المدير العام للديوان** الملكي[2] ، في خطاب بتاريخ 4 غشت 1971[3] ، فيما تم يوم 16 ماي 1973 تعيين

---

[1] عبد القادر باينة " التنظيم الاداري بالمغرب " ، مطبعة دار النشر المغربية، الطبعة الثانية 1991 ، الصفحة : 36 وما بعدها .

[2] " ولكن قلنا أننا سنغير وسائل العمل ووسائل الشغل هنا وسائل العمل .. وسائل العمل كما تعلم شعبي العزيز أنها تقسم السلطة إلى ثلاثة أقسام : سلط الملك .وسلط الحكومة.وسلط البرلمان .

افوض السلطة التنظيمية للوزير الأول وللحكومة : ونجد فيما بين البرلمان والملك والحكومة لها سلطات متعلقة بنفسها ، ولها سلطات يمكن أن تفوض لها ، ومما يدل على هاذا هو الفصل التاسع والعشرون من الدستور حيث يقول في الفقرة الأولى من هاذا الفصل : يمارس الملك السلطة التنظيمية ، وتحدد ظهائر شريفة الميادين التي يفوض فيها الملك هذه السلطة للوزير الأول . قررت أنني سأضع حكومتي جماعة وفرادى أمام مسؤوليتها ، لا أتهرب من المسؤولية ، لأن أكبر مسؤولية دستورية لي هي تسمية أولئك الوزراء، وعلى رأسهم الوزير الأول ، أو اعفاؤهم إذا لم يعملوا ، ولكن مع الأسف ، عدم وجود الفرد والبشر مجابها لنفسه ، ومجابها لمسؤوليته بدون أي واسطة فان هذا ينقص من الفعالية ، فلهاذا قررت أن أفوض لا أن أتنازل ، ولكن أفوض بما في الكلمة من المعنى .من المسؤولية ، والعقاب على المسؤولية أو المكافأة على حسن المسؤولية ، أفوض للوزير الأول والحكومة السلطة التنظيمية حتى يمكن لكل واحد أن يظهر بمظهره الحقيقي.

اكثر من روابط اخوية ومن باب التبعية ، والمنصب ، **فمهام المدير العام للديوان الملكي لم يبق لها أي مبرر** ، وحقيقة يصعب علي في هذا وفي ظرف وجيز ، وفي كلمات محدودة في حروفها محدودة في منطوقها أن أحاول أن أعبر عما يربطني بالمدير العام ، للديوان الملكي السيد إدريس السلاوي من روابط قديمه وحديثة ، روابط صداقة وروابط تقدير ، وروابط يمكن أن أقول عنها إنها أكثر من روابط أخوية ، ولكنني أريد أن أقدم على هذه التجربة بكل ما في الموضوعية من معنى فأنا ضحيت بهذا المنصب ، منصب المدير العام ، ولم أضح به حتى فهمني ، و تفاهمنا، ما زلت موقنا أنه كيفما كان المنصب الذي سيشغله سأجد فيه الجندي ، سأجد فيه الراعي للأمانة ، سأجد فيه الناصح النصوح . **ما رأيت منه الا الخيروالرجل المستقيم** وحينما استدعيت الوزير الأول ، لأعطيه البرنامج سواء فيما يخص الوسائل ، أو فيما يخص العمل ، طلب مني أن أعفيه من المهام التي كانت مناطة به ، ولو لم أكن أعلم ما في مولاي أحمد العراقي من النزاهة والاستقامة والاخلاص لاعتقدت أن هذا تهرب من المسؤولية ، ولكنه قال لي :أطلب من سيدنا ونصيحتي لسيدنا وحيث سيقدم سيدنا على تجربة جديدة أن يجدد ما أمكن من الناس ، ويبدأ بي أنا شخصيا . وكما قلت لو لم أكن أعلم ما في مولاي أحمد من شجاعة ونزاهة وتعلق لكنت أظن، ولكن حاشا الله، ما رأيت منه الا الخير، وفي أصعب الظروف التي اجتازتها الحكومة ، وبالأخص في شهري يبراير ومارس الماضيين ما رأيت منه الا الرجل المستقيم الذي كان بموت كمدا لما يسمعه ويقرأه ويراه ، وانني لأعتمد عليه بصفته برلمانيا في ذلك المكان الذي فيه سلطة منظمة أن يبقى معاوننا ، ويكون بجانبنا ، وعندي اليقين انه سيبقى بجانبنا يعيننا ويشير علينا بما يعتقد فيه الخير لهاذه البلاد " .

انظر : انبعاث أمة الحسن الثاني_ ملك المغرب ، مطبوعات القصر الملكي ، الجزء السادس عشر 1391/1390 _ 1971 ، الصفحة : 124 ، 125 ، 126 و127 .

[3] الأربعاء 16 ماي 1973 – 12 ربيع الثانى 1393 القي بالرباط : بمناسبة تعيين مدير جديد للديوان الملكي السيد القيسي وبنيخلف في منصب وزير للشؤون الادارية أمين عام للحكومة : " إني مسرور جدا بأن أكلفك بمهام مدير الديوان ولست في حاجة لأن أعرفك بالمزايا التي يجب أن تكون عند مدير الديوان ، وجودكم بجانبنا الآن سيخولكم من المعرفة بأن تلك المزايا في حاجة إلى تكوين مزدوج متين الشيء الذي تمتاز به ، في حاجة إلى رزانة ، وهذا هو الشيء المعروف عنك ، وفي حاجة إلى حياة منظمة منسقة : الشيء الذي تتمتع به ، في حاجة إلى إنسان يكون محبا للدراسات وشغوفا بالعمل ، وهده المزايا كلها متوفرة فيك ، والشروط كلها مستوفاة ، وبعد التمحيص لم أر من يخلف السيد الداي الذي أتأسف على ذهابه من الديوان الا السيد عباس القيسى ، فأملنا فيك لن يخيب ، وفي مساء هذا اليوم يسلم لك السيد الداي الوثائق، ومن المعلوم أن لكل داخل دهشة ، ولكن أوصيك أن لا تدهش وأن تنكب على عملك في أقرب وقت ثم وجه صاحب الجلالة الكلمة التالية الى السيد محمد ابن يخلف فقال جلالته السيد محمد بن خلف لقد عينا السيد القيسي في منصب مدير الديوان الملكي، ولم نر أحسن منك من يخلفه في **الكتابة العامة** وفي وزارة الشؤون الادارية والوظيفة العمومية، مثل الانسان المكون تكوينا قانونية متينة ليس ذلك التكوين النظري فقط ، ولكن التكوين التطبيقي ، والذي هو سريع الانجاز والمنفتح عن المشاكل كلها ، كفيل بأن ينظر في المسطرة الادارية نظرة فيسهل لا على الموظفين ولا على مستهلكي الوظيفة العمومية وهو مجموع الشعب المغربي سلك المسطرة التي ورثناها عن الحماية والتي يجب أن نسلمها لمصلحة الجميع ، ولست في حاجة إلى التعريف بك ، فأنت من القضاة الممتازين بهذه البلاد ، وكنت تشغل منصبا من أعلى المناصب في المجلس الأعلى ، وها أنت اليوم ستشغل منصبا بجانبنا على منصة الحكومة، ... "

أنظر : انبعاث أمة الحسن الثاني_ ملك المغرب ، مطبوعات القصر الملكي ، الجزء الثامن عشر 1392_1393 ، 1973 ، الصفحة : 149 ،150 و 151 .

مدير جديد للديوان الملكي [1]، والذي يحرص الملك دائما أن تكون مواصفاته جد دقيقة وذو كفاءة عالية وهو اختيار خاص جدا لا يكون عبثي ، يتلقى معه من الملك كلمات منتقاة بعناية فائقة .

بعد أول دستور للمملكة المغربية تقلصت اختصاصات المدير العام للديوان الملكي ، لصالح الوزير الأول ليمارس بعض الاختصاصات التي كانت موكولة له ، مع ملاحظة أن الديوان الملكي كان يمارس اختصاصات واسعة عندما تكلف الملك برئاسة الحكومة في 20 ماي 1960 الى حين تعيين الوزير الأول ، ثم عاد خلال مرحلة الاستثناء في 7 يونيو 1965 الى أن تم تعيين الوزير الأول في 6 يوليوز 1967 ، مما يؤكد الدور الفعال والتعويض السريع والمباشر كلما كان هناك ظرف سياسي معين يفترض وجود من سيقوم بمجموعة من الاختصاصات عوضا عن المؤسسات التي يفترض أن تقوم بها . بل وكان أي موظف للدولة يجب أن يحصل على رخصة من المدير العام للديوان الملكي قصد المشاركة في أي اجتماع دولي [2] ، وكان يوجد على رأس القائمة الرسمية للشخصيات قبل الوزير الأول ، فيما بعد سيتم الغاء هذا المنصب بخطاب ملكي سنة 1971 في 4 من غشت كما سبقت الاشارة الى ذلك .

بشكل عام اذن فالتركيبة كانت تحت التأطير القانوني للديوان الملكي والكتابة الخاصة بموجب ظهير 12 نونبر 1963 ، حيث يتشكل هذا الديوان من مدير عام ، ومدير ، ورئيس الديوان ومستشار قانوني الى جانب أربعة ملحقين وثمانية مكلفين بمهمة . فيما الكتابة الخاصة للملك فتتشكل من رئيس الكتابة الخاصة الى جانب ملحق واحد[3] .

اهتم الملك محمد السادس بعنصر الانسجام داخل ديوانه باختياره لفريق أغلب عناصره تخرجوا من المعهد المولوي ودرسوا معه في الجامعة وأصبحوا أصدقاء له، فانه ما يزال يحتفظ ببعض مجايلي أبيه من المستشارين، فالبداية تكون دوما هكذا؛ المزج بين أصحاب التجربة والخبرة والشباب الطموح المكون تكوينا أكاديميا قويا . فقد كان الديوان الملكي عندما تم تكوينه في البادئ سنة 1950 يضم بعض الرجال الذين يحضون بثقة الملك محمد الخامس[4] ، يشرف عليه آنذاك محمد أبا حنيني ، الذي كان أستاذا للأميرين مولاي الحسن ومولاي عبد الله بالمعهد السلطاني . لم يكن للديوان الا دور مصغر وشبه رسمي محدود في تقديم نصائح.

أما في عهد الملك الحسن الثاني فقد أخذ الديوان الملكي يكتسي أهمية كبيرة ، على الرغم من خبرة وكفاءة الملك الحسن الثاني ، وهو ما قلنا فقد توفرت لإدريس المحمدي ورضا أكديره سلطات واسعة أكبر من سلطات الوزراء، وبإجمال فان أهمية الديوان الملكي لم تزدد الا أهمية في عهد الملك محمد السادس ، فمباشرة بعد توليته العرش عين الملك اثنين من أصدقاء الدراسة في منصبين هامين بالديوان الملكي : الأول محمد رشدي الشرايبي مديرا للديوان وحسن أوريد ناطقا رسميا باسم القصر ، ويظل فؤاد عالي الهمة الرجل الأكثر ثقة والمقرب للملك [5] ، عن صراعات محيط الملك وتأثيرها في صناعة القرار ، يقول فؤاد علي الهمة : " نحن بلد منظم ، ومن حق جلالة الملك أن يختار مساعديه ، وأن تكون له طريقة عمل تناسب أسلوبه ، كجميع ملوك ورؤساء الدول وبطبيعة الحال ، فان الذي يعمل مع جلالة الملك ليس فردا ، وانما مجموعة

---

[1] اختصاص عام من محتوى منشور الوزير الأول بتاريخ 18 يناير 1968 .

[2] محمد زين الدين " المؤسسة الملكية في مغرب العهد الجديد قراءة دستورية سياسية في مسار عشرية ملك " ، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء ، الطبعة الأولى 2009 ، الصفحة : 74 وما بعدها .

[3] ابراهيم الشعبي ، سعاد الأشهب " لو التقيت الملك " ، مطابع أمبريال ، الطبعة الأولى 2006 ، الصفحة : 71 .

[4] ابراهيم الشعبي ، سعاد الأشهب " لو التقيت الملك " ، مرجع سابق ، الصفحة : 73 .

[5] ابراهيم الشعبي ، سعاد الأشهب " لو التقيت الملك " ، مرجع سابق ، الصفحة 74 و75 .

أشخاص فيها من يشتغل في الديوان الملكي وفيها من يشتغل في الحكومة أو في قطاعات أخرى ، وفرق العمل التي تشتغل مع جلالة الملك ليست مصنوعة في قالب وحيد ، بل تتخلل عملها مراحل التقاء ومراحل اختلاف وهذا أمر طبيعي ، والعيب ليس في هذا الواقع ، وفي مسلسل اتخاذ القرار ، الذي يحترم اختصاصات كل المؤسسات المعنية سواء تعلق الأمر بالحكومة أو بالبرلمان أو بالديوان الملكي ، فالكل يقوم بدوره وفي حدود اختصاصه ، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة ، ولكن العيب يكمن في كل من يركب على ما هو طبيعي وعادي في كل مسارات صنع واتخاذ القرار ... نحن فريق مكون من عدة فاعلين يشتغل للإعداد الملفات ولكل واحد دوره الذي يحدده له جلالة الملك .. واذا اختارني جلالة الملك للعمل ضمن هذا الفريق ، فليس لأني مجرد زميل له في الدراسة ، بل لأن لي خبرتي التي راكمتها ... " [1]

لا يوجد نص رسمي يحدد اختصاصات مستشاري الملك ، لكننا نشير الى أنهم معينون بظهائر خاصة بكل شخص منهم ، وتعلن الظهائر المعينة لهم بأنهم معينون بصفتهم مستشارين لجلالة الملك . ولقد عينوا لأول مرة منذ 10 أكتوبر 1977 ، وهو نفس التاريخ الذي تم فيه تعيين الحكومة الأولى بعد الانتخابات التشريعية التي جرت يوم 3 يونيو 1977 ، ونشير أنهم لا يعتبرون أعضاء في الحكومة[2] ، ولكن مع ذلك تؤكد الظهائر المعينة لهم بأنهم يتمتعون بكل الامتيازات التي يتمتع بها الوزراء تطبيقا لظهير رقم 3344_774_1 بتاريخ 23 أبريل 1975 . بشأن حالة أعضاء الحكومة وتأليف دواوينهم ، وخاصة أنه يوضع تحت تصرفهم ديوان وموظفو مكتب طبقا للقواعد المقررة في شأن الوزراء في الظهير المذكور . انهم لا يمارسون مباشرة اختصاصات في المجال الاداري مع عدم الاستبعاد أنهم يشاركون بشكل من الأشكال التحضير لبعض القرارات التي يتخذها الملك.

يحظى مستشارو الملك بموقع متميز في البلاط الملكي ، وتضم الظهائر الخاصة بهم ثلاثة فصول ؛ الفصل الأول يحدد فيه الملك اسم الشخص الذي اختاره كمستشار ، الفصل الثاني يتضمن أجور وتعويضات المستشار وتشكيلة ديوانه أما الفصل الثالث فيحدد تاريخ البدء في مزاولة منصب مستشار الملك [3] .

هذا ولا يعني أن الملك في الحاجة الى العودة الى مستشاره في كل شادة وفادة ، أو أن يعمل برأيه في كل شيء . ان المستشارون الملكيون يتلقون المعلومات بشكل مباشر من قبل مختلف المصالح الوزارية ليقوموا بالانتقاء والتحليل ثم يطرحون المعطيات للملك بشكل مرتب وملخص ومحلل.

تثير كذلك تركيبة مستشاري العهد الجديد ملاحظات مركزية تتجلى في أن كل هؤلاء المستشارين من أصحاب الكفاءات العالية في مجال تخصصهم والتجربة التي اكتسبوها في مسارهم المهني ، وأن معظمهم لم تكن لهم علاقات صداقة مع العاهل المغربي ، وانما تجمعهم روابط العمل بخلاف الملك الحسن الثاني .

وفي حوار صحفي صرحا المستشاران الملكيان محمد مزيان بلفقيه ومحمد معتصم لصحيفتين مغربيتين " الأحداث المغربية " و " Aujourd'hui le Maroc " ، عن بعض من اختصاصات المستشار الملكي بالقول : (ان المستشار يظل في كل الأحوال أحد خدام الدولة الذين يستمدون مشروعيتهم من التعيين الملكي . ومن هنا فان دائرة عملهم محددة ، وجوبا ، بعيدا عن خوض الممارسة السياسية الحزبية ، .. يضيفا أن المستشار الملكي يتحمل مسؤوليته كاملة حريصا على تحصين مهمته من

---

[1] عبد القادر باينة " التنظيم الاداري بالمغرب " ، مرجع سابق ، الصفحة : 38 و 39 .

[2] محمد زين الدين " المؤسسة الملكية في مغرب العهد الجديد قراءة دستورية سياسية في مسار عشرية ملك " ، مرجع سابق ، نفس الصفحة .

[3] Yousra Abourabi « Maroc » , « monde arabe - monde musulman » , référence précédente même page .

أي شبهة ، محرما على نفسه كل توظيف أو سوء استعمال لما هو مكلف به ، فالمستشار ليس فاعلا مستقلا ولا سلطة ولا مؤسسة ، بحيث أن دوره يقتصر على " رفع تقارير حول سير الاستشارات " .

سبق وأن ذكرنا أنه الاشتغال داخل الديوان الملكي يظل أمرا سريا ، لكن لائحة أعضائه لا تعد كذلك وفقا للظهير الملكي الخاص بالتعيين ، الى جانب عشرات المستشارين الملكيين ، يمكن تعداد عشرون مساعدا مكلفون بمهمة الى جانب المئات من المتعاونين ، وكل عضو فهو تحت عبء أو يتحمل التكليف بملف يعتبر ملفا استراتيجيا ؛

- المستشار فؤاد علي الهمة : الوزير المنتدب السابق لدى وزارة الداخلية والصديق المقرب للملك ؛ أصبح مستشارا للملك مكلف بالسياسة الداخلية سنة 2011 .
- عمر عزيمان وزير العدل سابق عهد اليه بملف الجهوية واعداد التراب المغربي وكذلك رئاسة المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي .
- ياسر الزناكي مكلف بالتنمية السياحية .
- زليخة نصري المستشارة الوحيدة _توفيت سنة 2015 _ الترويج لمؤسسة محمد السادس للتضامن، بالإضافة الى تطوير مجمع الطاقة الشمسية والقطار ذو السرعة الفائقة .
- الطيب الفاسي الفهري الوزير السابق المكلف بحقيبة وزارة الخارجية، أناط به الملك مستشارا للشؤون الدولية سنة 2012 .

أحيانا وليس في كل الحالات المستشارون الملكيون يتصرفون ويدبرون مهامهم فعليا كما يفعل الوزراء بحكومة موازية ، مما يبرز هذا الانشطار والتفرع الثنائي الحديث بين المخزن ذو السلطة الكلية وبين الحكومة بسرعتين[1] مختلفتين .

عبد الهادي بوطالب [2]عندما استدعاه الملك وعين مستشارا ملكيا الى جانب أحمد رضا اكديرة ، وادريس السلاوي وأحمد بن سودة ، قال الملك لهم : " ستكونون مستشارين لي بالديوان الملكي . ودعوني أشرح لكم شروط اختيار المستشار والمؤهلات التي يجب أن تتوفر له ليشغل عن جدارة هذا المنصب الكبير . أنا لا أختار مستشارا لي الا من تقلب في وظائف وزارية كبرى ونجح فيها ، والا من يتوفر على التكوين السياسي لرجل الدولة . والمستشارون هم خلصائي وجلسائي المقربون الي ، فلا أختارهم الا من بين الذين يعرفونني ويعرفون توجهاتي وممن لا يضايقني أن أستقبلهم ولو في غرفة نومي وحتى من دون أن أكون قد غادرت الفراش " و أفاض الملك في شرح المهمات التي تنتظرنا .

سأل المستشار اكديرة الملك : " نحن يا جلالة الملك مستشارون لكم أم مستشارون في الديوان الملكي ؟ " ، فكان جواب الملك : " الأمر عندي سيان " . فعلق اكديرة قائلا : " لا يا جلالة الملك ، اذا كنا مستشارين في الديوان الملكي ، فإننا لا نعرف العمل الذي سنقوم به ، لأن بالديوان الملكي موظفين سامين يقومون بمهامه ، بل يوجد به حتى من هم في رتبة وزراء " . فحسم الملك وقطع حديث اكديرة قائلا : " أقصد مستشار الملك " .

---

[1] أنظر : عبد الهادي بوطالب " نصف قرن في السياسة " ، سلسلة شرفات ، منشورات الزمن ، مطبعة النجاح الجديدة 2001 ، الصفحة : 280 و281 .

[2] عبد الهادي بوطالب " نصف قرن في السياسة " ، مرجع سابق ، الصفحة : 282 و 283 .

سواء تعلق الأمر بالديوان الملكي / المستشارون ، أو جلسات العمل الملكية وهو ما ميز المجالس المصغرة في فرنسا هو رفع التكليف قليلا بحيث تكون الشكلية والبروتوكولات سواء من خلال النقاش والتدارس أو من خلال الألقاب يحاول الملك أن يخلق جوا حميميا نوعا ما ، يضيف عبد الهادي بوطالب الملك الحسن الثاني ، حين يتحدث في مجلسه الخاص ، لم يكن يقول عن نفسه جلالة الملك ، بل يقتصر على كلمة مستشار الملك ، لدرجة كان يتجنب الحديث عن نفسه باسم جلالة الملك . وفي مرة تجنب أن يقول عن المسجد العظيم الذي بناه تحفة رائعة : " انه مسجد الحسن الثاني" .

وعند التعيين عقد الملك جلسة عمل معهم لتحديد اختصاص كل واحد من المستشارين وقال : ' مهمتكم أن تتابعوا عمل الوزراء ، وتكون واسطة بيني وبينهم في ما يبعثونه الى الديوان الملكي ، وتقدموه الي مع ملاحظتكم عليه ، وتقترحون علي أفكاركم بشأنه ، لأتخذ القرار على ضوء ذلك ' ، وأردف على ذلك قائلا ' ليس معنى هذا أنكم ستكونون حجابا فاصلا بيني وبين الوزراء . وأرجوكم أن تجتمعوا فيما بينكم وتستعرضوا الوزارات التي مر كل واحد منكم بها ، فيتخصص كل منكم في الوزارات التي كان على رأسها ' .

كان أول اجتماع عقده الملك بمحضرنا عندما استقبل عز الدين العراقي ووزير التربية الوطنية وجاء اليه ببرنامج طموح عن تجهيز مرافق التعليم بوسائل التكنولوجيا الحديثة . يضيف فأصدرت باسم القصر الملكي أول بيان يتعلق بهذا الموضوع . وأصبحت أكتب البيانات عن نشاطات الملك وألقيها أحيانا في الاذاعة والتلفزيون [1].

يبدو أن سنة 1978 هي سنة مهد جلسات العمل الملكية بالشكل المعروف عليه حاليا الذي تدون بشأنها بيانات ويتم ابلاغها للرأي العام ، كما أصبحت هذه البيانات تتضمن خلاصة ما راج في الاستقبالات الملكية ولا تقتصر على خبر الاستقبال وأسماء الحاضرين.

يضيف عبد الهادي بوطالب أن أول مستشار حصرت مهمته في قطاع واحد هو أندريه أزولاي الذي سمي بالمستشار المكلف بالشؤون الاقتصادية. ثم أصبح الملك بعد ذلك يتجه الى احداث رتبة وظيفة باسم مستشار في الديوان الملكي ، لكن لم يخرج ذلك الى حيز الوجود . الا أنه عندما كان يطلب حضور المستشارين اليه كان يقول للتشريفات : (نادوا على المستشارين في الديوان) حتى لا يقول نادوا على (مستشاري جلالة الملك) .

في جوابه عن ماذا يعني مستشار ملكي بالضبط ؛ لاسيما أنه في العديد من الأحيان ان لم يكن دائما ما يكون المستشارون الملكيون محط أنظار ويعتبرهم سواء المواطنون أو بعض السياسيين أنهم حكومة أخرى تعلو الحكومة المنتخب أعضاؤها ، أن المستشار الملكي يستعمله الملك حينما يشاء في المهمة التي يراها بتقديره الخاص رجل دولة تتوفر فيه كفاءات وتجارب واسعة ، تصويبا لما أشيع خاصة في حكومة عصمان الثانية .

فالوزراء يحضرون الى مكتب المستشار المختص بوزارتهم ليتناقشوا معه من دون أن يخاطبوا الملك مباشرة . ولكن لم يكن هناك ما يمنعهم من الاتصال بالملك ، بحيث كان الموضوع المحدد يطرح للنقاش مع المستشارين ويستمع لكل واحد اما يوفق بين الآراء أو يأخذ برأي وأحيانا كان يبتدع قرارا اخر خارج اراء المستشارين الملكيين ، لذلك كنا نقول يقول بوطالب " نحن المستشارون الأربعة _ اننا لا نمارس الحكم ، لأننا لا نملك سلطة القرار التي يملكها الوزراء الذين يمضون على القرارات

[1] فؤاد بطاينة " المشهد الأردني من إرث الثقافة إلى مفهوم الدولة " ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، دار الفارس للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، الصفحة : 184 وما بعدها .

أو بالعطف على المراسيم . كنا بجانب أعلى سلطة في الحكم . وكما يقول ادريس المحمدي أفضل أن أكون مديرا للديوان الملكي حتى أتكلم في أذن الحكم " .

ثانيا : الديوان الملكي الأردني

الديوان الملكي هو مقر رسمي رئيسي للملك ، و مقر للشرعية واتخاذ القرار في البلاد ومرجعا لكل مواطن حين تعز عليه المراجع ، والأبرز أنه هو ديوان لكل الأردنيين على الاطلاق ، فهو عنوان يهم الجميع خارج نطاق الوظائف العامة ، والعمل فيه أو لحسابه مسؤولية كبيرة جدا وحساسة أكثر ، وتفوق في عموميتها أية وظيفة في أية دائرة أخرى[1] .

يفترض منطقيا بمن يعملون في الديوان الملكي أو يتداورون العمل فيه من رئيسه وأمينه الى مراسله ومأمور مقسمه أن يكونوا مستوعبين لهذه المفاهيم أو الحقائق المتعلقة به .. ومن هذا المنطلق فان حسن اختيار موظفي الديوان يقوم اشتراطا على توخي ادراك واستيعاب المرشح للعمل في الديوان، الى جانب تلمس حسن الخلق فهم والتجرد والتواضع وسعة الثقافة والدراية في التعامل الراشد والناجح في مختلف المستويات .

يولد هذا الواقع وتلك الحقائق بعدان اثنان لا نجدهما في أي وزارة أو دائرة رسمية أخرى؛ البعد الأول يتمثل في كون الديوان الملكي وبقدر ما يرتبط الأمر بتلك الحقائق وبشخص الملك والأمراء والأشراف، فانه بالنسبة للأردنيين جميعهم أمرا من المسلمات لا يناقشون فيه ولا في رغباته ولا فيما ينقل عن الملك أو الأمراء أو على لسانهم من أوامر أو رغبات ، فالديوان هو بيت الشرعية المعفى من المساءلة ، و اسم " محاط في نفوس الأردنيين بشيء من الرهبة والخطوط الحمر وكثير من الاحترام الذي لا يخضع لشروط .

أما فيما يتعلق بالبعد الثاني الذي يتولد بدوره عن الأول ؛ يقول الباحث أنه ليس بالضرورة أن يكون استنتاجا صحيحا دائما ، لكنه بعد موجود فعلا في عقول ونفوس كثير من الأردنيين على اختلاف مستوياتهم الثقافية والوظيفية بشكل أو باخر ؛ ويتمثل في اعتقاد البعض أن هناك دائما شرعية أو صوابية لحديث وسلوك وطلبات من يعملون في الديوان الملكي ، ونفتح القوس هنا كي نبرز هذه النقطة التي يتشارك فيها كذلك الديوان الملكي الأردني مع الديوان الملكي المغربي هو ذلك البعث بأن سلوكات وأحاديث الديوان الملكي تعطي ذلك الانطباع الدائم بأنها قرارات سياسية حكيمة وأنها شرعية دائما بمجرد أنها صادرة عن الديوان الملكي ، وعن صوابيتها تكاد تكون مطلقة في العديد من القضايا ، كما أنه اعتقاد يستمد مقوماته تلك من الهيبة ووقار المكان الذي يعملون فيه والمقامات التي يعملون بمعيتها .

إن عملية اتخاذ القرار بحد ذاتها هي عمل سياسي بصرف النظر عما اذا كان مضمون ذلك القرار أو موضوعه سياسيا أو اقتصاديا أو ثقافيا أو غيره [2] ، هذا وتلعب " المجموعة الملكية " أو النخبة الأساسية فيه دورا مهما فالدستور الأردني أعطى صلاحيات واسعة لرئيس الدولة (الملك) ولأن الملك رئيس الدولة ورئيس السلطة التنفيذية فهو الذي يقوم بإدارة الدولة وعلاقاتها الخارجية ، وهو الذي يعقد السلم ويأمر بالحرب ، رسم أو اتخاذ السياسة الداخلية الخارجية لا بد أن يوافق عليها الملك [3] ، وهذا يعني أن القرار السياسي الأول في الأردن هو بيد الملك ، كما أنه يكلف الحكومة بتنفيذ ما يرى خلال

---

[1] نفسه ، الصفحة : 42 .

[2] عبدالله راشد العرقان ، ياسر طالب الخزاعلة " النظام السياسي الأردني " ، دار الخليج للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى 2020 ، الصفحة : 80 و81 .

[3] عبدالله راشد العرقان ، ياسر طالب الخزاعلة " ، مرجع سابق ، الصفحة : 82 و83 .

كتاب التكليف ، الذي يوجهه الى رئيس الحكومة عندما يختاره الملك ، وعليه الالتزام وأعضاء حكومته بمضمون كتاب التكليف ، مع أن الملك هو الأول باتخاذ القرارات المناسبة الا أن هناك وحدات قرارية مساعدة في صنع القرار السياسي .

تساهم بقوة نخبة معينة في صنع القرار بالأردن ، والقرار السياسي الخارجي من مستشارين ، مساعدين ، ورئيس الديوان الملكي الهاشمي ، ومجلس الوزراء ، وزارة الخارجية ، المؤسسة العسكرية والسلطة التشريعية . تبعا لهذا الأسلوب الذي يدبر به الملك سياسة البلاد الداخلية والخارجية فانه يختار البديل الملائم من عدة بدائل مقترحة والمتوافرة أمامه ، أو تقديم سلفا ويكون باقي دور السياسة المؤسسية محصورا في تقديم التوصيات غير الملزمة [1] .

تطرح العديد من الأسئلة وأولها وأهمها هل مجموعة من الممارسات وليدة قرار لمجلس الوزراء ؟ يضيف أحد الباحثين بالتأكيد لا ، لأن المجلس لا يناقش القرارات قبل اتخاذها واذا ناقش ذلك الأمر لكان ربما له قرار اخر [2] .

يتوزع القرار الاقتصادي الوطني في الأردن بين مواقع متعددة في الدولة الأردنية ، مثل الديوان الملكي ، ومجلس الوزراء ، والوزراء الأفراد ، والمؤسسات الحكومية المستقلة ، وخاصة الأمنية منها ، دون تنسيق مؤسسي وفواصل دستورية واضحة أو شفافية كافية أو مسائلة فاعلة . ورغم أن الدستور والقوانين ذات العلاقة توضح ولاية مجلس الوزراء العليا ، غير أن السلطات المختلفة جميعا تقع تحت تأثيرات القوى والمصالح الداخلية والخارجية والخفية ، ما يفقد الدستور والقوانين فاعليتها [3] .

فيما تم إحداث لجنة ملكية لإعداد التنمية الاقليمية مع مجالس محلية منتخبة تمارس بعض صلاحيات مجلس الأمة . وتم تشكيل لجنة أخرى لإعداد الأجندة الوطنية لعشر سنوات ، تلتزم فيها سائر الحكومات أثناء هذه الفترة .. ، وقد انتقل القرار الهام من مجلس الوزراء الى الديوان الملكي بشكل أكثر وضوحا [4] .

في إحدى مذكرات الملك الأردني الملك عبد الله الثاني بن الحسين [5]، نظام الحكم في الأردن نيابي ملكي وراثي. وبموجب الدستور يعين الملك أعضاء مجلس الأعيان، الذي يجب أن يتكون من شخصيات تميزت بما قدمته للبلاد من خدمات جلى كرؤساء الحكومات السابقين والسفراء وكبار الضباط العسكريين . أما مجلس النواب فينتخب أعضاؤه كل

أربع سنوات. يعين الملك ، بوصفه رئيسا للدولة ، رئيس الوزراء الذي يختار بدوره الوزراء الذين تتشكل منهم الحكومة ، ويمكن اختيار الوزراء من بين أعضاء البرلمان أو من خارجه وعلى الحكومة أن تحصل على ثقة مجلس النواب.

---

[1] فؤاد بطاينة " المشهد الأردني من إرث الثقافة إلى مفهوم الدولة " ، مرجع سابق ، الصفحة : 163 .

[2] وهيب عبده الشاعر " واقع الاقتصاد الأردني وآفاقه الإطار السياسي والاجتماعي " ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، دار الفارس للنشر ، الطبعة الأولى 2007 ، الصفحة : 84 و85 .

[3] وهيب عبده الشاعر "واقع الاقتصاد الأردني وآفاقه الإطار السياسي والاجتماعي " ، مرجع سابق ، الصفحة : 30 .

[4] عبد الله الثاني ابن الحسين " فرصتنا الأخيرة نحو السلام في زمن الخطر " ، دار الساقي ، بيروت ، 2011 ، بدون ترقيم .

إضافة إلى الحكومة ومجلس الأمة ، هناك الديوان الملكي الهاشمي ، الذي يسميه الناس " بيت الأردنيين ". لكل مواطن اردني الحق بأن يلتمس أمرا ما من الملك مباشرة أو أن يتقدم منه بعريضة أو مطلب ، وهذا الالتماس او المطلب يقدم إلى الديوان الملكي [1].

التماس المواطن يمكن أن يتناول أي موضوع ، من القول « إنني مفلس » أو «علي قرض لا استطيع تسديده » إلى الشكوى من أنه « لا يستطيع تعليم أولاده » أو أن لديه مشكلة صحية » أو " لا يمكنني أن أجد عملا ". ومن ضمن المسؤوليات المترتبة على رئيس الديوان الملكي أن يلتقي كل من لديه التماس وأن يستمع إلى شكواه ثم أن ينقل الالتماس أو الشكوى إلى الملك. هذا النظام قائم على تقليد متبع منذ كان الأردن بلد أصغر منه الآن بكثير، أما الآن، و تعداد الأردنيين يقارب ستة ملايين مواطن، فقد أصبح مستحيلا على رئيس الديوان أن يلتقي كل صاحب التماس أو شكوى بمفرده، ومن هنا أعدت عدة دوائر في الديوان بحيث يحال كل موضوع على الدائرة المختصة به. طبعا لا يزال رئيس الديوان الملكي يلتقي الكثيرين من الشخصيات العامة. وحين ازور المناطق الريفية النائية غالبا ما يأتي الى بعض المواطنين ويقدمون لي ورقة تحمل طلبا او التماسا معينا .

في بدايات تعاملي مع كبار المسؤولين في الحكومة كان بعضهم يقول لي أن لديه مشاريع كبرى لتحسين العمل الحكومي والأوضاع عموما، لكن حين كنت أسأل متى؟ ، قلما جاءني الجواب مرضيا أو شافيا ، من هنا تلقيت الإشارة الأولى بأن الحكومات لا تعمل كما تعمل الجيوش .

غالبا ما يحسب الأردنيون أن ما يستجد من تغييرات في المواقع الرسمية العليا يندرج في خانة الأمور الشخصية وأن المسؤول الذي جرى تبديله دخل بصورة أو بأخرى في سجلاتي السوداء . لكن هذا أبعد ما يكون عن الواقع ، ذلك أن ما أبحث عنه لدى كل مستشاري هو الكفاءة والقدرة على تطبيق ما أرسمه من البرامج والخطط وسرعة التنفيذ وفاعليته. إذا لم يأتني المستشارون بالنتائج المتوخاة عمدت إلى استبدالهم، ففي نهاية المطاف كلنا نعمل من أجل الأردنيين ، وهم يستحقون الأفضل .

ثالثا : الديوان في المملكة العربية السعودية

لا يختلف الأمر كثيرا بتركيز أكبر بالنسبة للمملكة العربية السعودية فالملك هو رجل الدولة الأول ومرجع جميع السلطات الأعلى ، وعمليا تعود إليه كل الأجهزة في أعمالها في الداخل والخارج و شتى سياساتها في مختلف القطاعات، وترتبط في شخصه كل المناطق المتألفة منها الدولة. وبكلمة أخرى هو رأس الدولة بسلطاتها القضائية والإدارية والعسكرية والتنظيمية والتنفيذية لذلك فالديوان الملكي من خلاله يتم رصد كل الانجازات وتحركات كل أجهزة الدولة في جميع مناطق البلاد[2] ، وحصر ما يجري على المستويين الداخلي والخارجي، وتسجيل ما يستجد والتوجيه بما يراه الملك مناسبا . ويتكون من عدة

[1] ضاوي حمد الناصر الهطلاني " مدينة الرياض : دراسة تاريخية في التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي " ، مكتبة العبيكان ، الطبعة الأولى 1996 ، الصفحة : 67 و68 .

[2] محمد المانع " توحيد المملكة العربية السعودية Arabia Unified A Portrait of Ibn Saud " ، الطبعة الأولى ، الرياض ، الصفحة : 185 و 178 .

إدارات وشعب ويضم المستشارين والعديد من الموظفين المتمرسين ولا يقتصر دوره على الجانب المرتبط بالحكومة ، بل يتعداه الى النظر في حاجيات وقضايا المواطنين من البدو والحضر على مختلف طبقاتهم ؛ ولقد ظل الديوان الملكي على قمة الجهاز الاداري في الرياض .

يشد انتباهنا طبيعة العلاقة بين المستشارين الملكيين سواء المغرب أو في النماذج المقارنة ذلك الشغف والتقارب الى غير ذلك من المميزات الايجابية ، يذكر محمد عبد الله المانع رئيس للمترجمين في الديوان الملكي للملك عبد العزيز آل سعود [1]: " مع الملك كانت أيامي في ديوان الملك أسعد أيام حياتي . لقد تهيأت لي فرصة طيبة وحظ عظيم فاستطعت أن أخدم بلادي في وقت كانت تنهض فيه بسرعة من قرون كانت خلالها مجهولة مهملة لتأخذ مكانها بين الدول العظيمة في العالم وكان كل زملائي في الديوان الملكي يشاركونني هذا الشعور لكونهم يلعبون دورا مهما كان صغيرا ، في الإدارة الخطيرة للمملكة خلال فترة تاريخية من النمو. وكنا جميعا متحدين في تفانينا وولائنا الثابتين للملك. وكان كل من التقي بجلالته ،

مهما كان لقاؤه به قصيرا الدائم. وكان كل واحد منا مستعدة أن يتبعه دون تردد إلى أقاصي المعمورة. وكان ولاؤنا المشترك له يربط بيننا ويمنحنا معنويات عالية ورغبة في العمل الجماعي . فمن أجله كنا نعمل مسرورين ساعات طويلة ونحتمل في السفر أوضاعا لا

يحتملها أي موظف يعمل من أجل المال فقط . ومع أن كل واحد في الديوان كان لديه عمله المحدد ودرجته الخاصة فإنه لم يكن هناك أبدا شعور بالتنظيم الصارم. فقد كنا كأسرة متحدة تحت أب عطوف حكيم . وكان كل واحد منا على قدم المساواة مع زملائه في بذل ما يستطيع نحو المصلحة العامة . " .

وكان " الملك يجلس بعد صلاة العشاء جلسة غير رسمية مفتوحة لكل الوجهاء وكبار الموظفين والزوار البارزين . وتبدأ الجلسة ، عادة، بقراءة إمام جلالته الخاص، عبد

الرحمن القويز ، جزء من السيرة النبوية لمدة نصف ساعة . ثم يفتح المجال لمن يريد أن يطرح موضوعة للمناقشة. وكان الجو السائد في جلسة المساء دائما أكثر إتساما بالانبساط والراحة من جو مجلس العمل الصباحي ، وحين يغادر هؤلاء الضيوف يقوم جلالته جولة في الديوان حتى ينتهي غالبا عند الشعبة السياسية حيث ينتظره مستشاروه لمناقشة بعض الأمور المهمة. وقبل أن يذهب إلى غرفته الخاصة يقوم بزيارة أخيرة لمكتب ديوانه ، ليرى إن كان هناك ما يتطلب عنايته الشخصية . وكان مستعد دائما للاستماع إلى أية مشكلة لدينا مهما كانت صغيرة ، وإبداء النصح والتوجيه "[2] ... .

نظم الملك بنفسه الديوان بالطريقة المريحة التي سار عليها . وكانت شعبتين ، احداهما تهتم بالشؤون الخارجية والثانية تعنى بالأمور الداخلية ؛ يجتمع الملك بالشعبة السياسية التي كانت وظيفتها ابداء المشورة دون أن تكون لها أية سلطة تنفيذية .

---

[1] محمد المانع ، ترجمة : عبد الله الصالح العثيمين " توحيد المملكة العربية السعودية Arabia Unified A Portrait of Ibn Saud " ، الرياض ، الطبعة الثانية ، الصفحة : 233 و 234 .

[2] محمد المانع ، ترجمة : عبد الله الصالح العثيمين " توحيد المملكة العربية السعودية Arabia Unified A Portrait of Ibn Saud " ، مرجع سابق ، الصفحة : 231 و 232 .

يطرح الملك موضوعا يود أن يستشير الأعضاء فيه ، فيناقش مناقشة عامة يبدي خلالها كل عضو رأيه الحقيقي بحرية ويقدم ما يراه من اقتراحات . ثم ينهي الملك المناقشة حين يظن أنه قد نال ما يستحق من نقاش ويتخذ القرار الخاص به ، ولم يكن أحد من أفراد الشعبة أبدا يفكر في اقتراح موضوع للمناقشة بمبادرته الشخصية ؛ إذ أن ذلك كان حصريا للملك وحده [1] .

خاتمة

إن الديوان الملكي إذن يلعب هذا الدور المحوري داخل الدولة، إنه عبارة عن خلية أو خلايا عمل للتفكير فلا يليق بجهاز ديوان ملكي إلا نخبة النخب ، ولا يليق بتدبير دولة إلا هكذا نمط عمل بالرغم من وجود البياضات المتعددة وحول دور المستشار الملكي والاطار المنظم له وعن تعويضاته ، لأننا هنا لسنا أمام عمل رسمي بين قوسين وانما أمام عمل غير رسمي يرخي بظلاله على ما هو رسمي ، فالملك أو رئيس الدولة رسمي وطبيعي أن يكون بجانبه دائرة من الأشخاص أو الأجهزة التي تضمن ضبط تشعب الوظيفة الملكية .

الحكومة لا تشتغل لوحدها والملك لا يشتغل لوحده . إنما المرجعية التميز ، سرعة وطبيعة التدخل هي التي تجعل من السلطة الملكية متميزة في كيفية وما تشتغل عليه من قضايا .

كما لا يمكن أي حال من الأحوال أن ينتج قرار سياسي على هذا المستوى فرديا أو على الأقل أن يكون دائما فرديا صادرا عن الملك ، وإن كان البعض يعتبر المستشارين الملكيين كحكومة أخرى غير الحكومة المنتخبة ، تؤثر على جملة من القضايا ، فيمكن القول أن جهاز الديوان الملكي ذو طبيعة حساسة فضلا عن أن المسؤولية السياسية لا تمسهم ، ففعلا هم مؤثرون لكن اذا أذن الملك بذلك ، بالتالي فرأيهم واقتراحهم قد يصبح بدون أثر يذكر ، أو قد يصبح بأثر .

ما ينبغي في اعتقادنا أن يكون العمل في مجال السياسة العامة للدولة أو السياسات العمومية مجالا يشترك فيه المستشار الملكي كجهة غير رسمية دفعة ايجابية واضافة نحو العمل الحكومي بحيث يساهم في تدعيم المجال السياسي ولا أن يكون بديلا عنها .

لائحة المراجع

الكتب

- ابراهيم الشعبي ، سعاد الأشهب " لو التقيت الملك " ، مطابع أمبريال ، الطبعة الأولى 2006 ،
- انبعاث أمة الحسن الثاني_ ملك المغرب ، مطبوعات القصر الملكي ، الجزء السادس عشر 1391/1390 _ 1971
- انبعاث أمة الحسن الثاني_ ملك المغرب ، مطبوعات القصر الملكي ، الجزء الثامن عشر 1392_1393 ، 1973
- ضاوي حمد الناصر الهطلاني " مدينة الرياض : دراسة تاريخية في التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي " ، مكتبة العبيكان ، الطبعة الأولى 1996
- عبد القادر باينة " التنظيم الاداري بالمغرب " ، مطبعة دار النشر المغربية، الطبعة الثانية 1991 ،

[1] - صالح يحيى الشاعري، تسوية النزاعات الدولية سلميا، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2006، ص 177.

- عبد الله الثاني ابن الحسين " فرصتنا الأخيرة نحو السلام في زمن الخطر " ، دار الساقي ، بيروت ، 2011
- عبد الهادي بوطالب " نصف قرن في السياسة " ، سلسلة شرفات ، منشورات الزمن ، مطبعة النجاح الجديدة 2001
- عبدالله راشد العرقان ، ياسر طالب الخزاعلة " النظام السياسي الأردني " ، دار الخليج للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى 2020
- فؤاد بطاينة " المشهد الأردني من إرث الثقافة إلى مفهوم الدولة " ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، دار الفارس للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى 2005.
- فؤاد بطاينة " المشهد الأردني من إرث الثقافة إلى مفهوم الدولة " ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، دار الفارس للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى
- محمد المانع ، ترجمة : عبد الله الصالح العثيمين " توحيد المملكة العربية السعودية Arabia Unified A Portrait of Ibn Saud " ، الرياض ، الطبعة الثانية .
- محمد المانع " توحيد المملكة العربية السعودية Arabia Unified A Portrait of Ibn Saud " ، الطبعة الأولى ، الرياض .
- محمد زين الدين " المؤسسة الملكية في مغرب العهد الجديد قراءة دستورية سياسية في مسار عشرية ملك "، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء، الطبعة الأولى 2009
- محمد شقير " القرار السياسي في المغرب " ، دار الألفة النجاح الجديدة، الطبعة الأولى 1992 .
- وهيب عبده الشاعر " واقع الاقتصاد الأردني وآفاقه الإطار السياسي والاجتماعي" ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، دار الفارس للنشر ، الطبعة الأولى 2007

باللغة الفرنسية :

- Yousra Abourabi « Maroc » , « monde arabe - MONDE MUSULMAN » , Boeck supérieur , première Édition , Avril 2019.

المعاجم :

- المعلم بطرس البستاني " محيط المحيط 1- 9 الجزء الثالث " ، دار الكتب العلمية

اليمن بين الصراعات الإقليمية والدولية

أحمد أهل السعيد، طالب باحث بسلك الدكتوراه في العلاقات الدولية، جامعة محمد الخامس، المغرب

ahmedahlessaid@gmail.com

ملخص

تروم هذه الدارسة إلى إثارة نقاش حول الثورة اليمنية التي أسقطت الرئيس علي عبد الله صالح، مما أدى إلى خلق صراع حول السلطة بين جماعة الحوثي والحكومة اليمنية، فكان لا بد من تدخل القوى الإقليمية في الأزمة اليمنية، لكن هذا التدخل باء بالفشل، فكان لزاما من تدخل القوى الدولية في الصراع اليمني، ومع هذه التدخلات، أصبح اليمن فضاءَ صراعات إقليمية ودولية.

كلمات مفتاحية: اليمن، الحوثيين، الشرق الأوسط، الصراع الدولي، الصراع الإقليمي.

Yemen between regional and international conflicts

Abstract:

This study aims to provoke a discussion about the Yemeni revolution that toppled President Ali Abdullah Saleh, which led to the creation of a power struggle between the Houthi group and the Yemeni government. The intervention of international powers in the Yemeni conflict, and with these interventions, Yemen has become a space for regional and international conflicts.

Key words: Yemen, Houthis, Middle East, international conflict, regional conflict.

مقدمة

إن الاستراتيجية الأمريكية التقليدية في الشرق الأوسط التي كانت تقتصر على ضمان تدفق النفط وحماية أمن إسرائيل، وعدم السماح لأية دولة منافسة الحلول محلها، والحفاظ على استقرار النظم السياسية في الشرق الأوسط، باتت تشمل أيضا إدخال تغييرات في المبنى الداخلي للنظام الرسمي العربي في إطار محاولتها إعادة هيكلة المنطقة[1]. من خلال استغلال التوتر القائم بين الأنظمة العربية وشعوبها، رغم مخالفة ذلك للقانون الدولي[2]. وقد استغلت الولايات المتحدة هذه المتغيرات الجديدة للإدارة الصراع في الشرق الأوسط بأساليب جديدة من الجيل الرابع للحروب، المتمثلة في الحرب الناعمة، ومن أهم الوسائل التي اعتمدت عليها الإدارة الأمريكية، هي ثورات "الربيع العربي"، وإدارتها من أجل إزالة اللاعبين المعرقلين للمصالح الأمريكية، وخلق لاعبين جدد داعمين لها لتحقيق الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط. أدى الربيع العربي في اليمن إلى سقوط الرئيس علي عبد الله صالح، وانقلاب الحوثيين على السلطة، ودخول القوى الإقليمية في الصراع

[1]- تنص الفقرة السابعة من المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة على أنه " ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما". كما نصت المادة الأولى من قرار الجمعية العامة رقم 2131 الصادر بتاريخ 21 دجنبر 1965:"ليس لأي دولة الحق في التدخل بصورة مباشرة أو غير مباشرة لأي سبب كان في شؤون دولة أخرى، كيفما كان السبب الدافع إلى ذلك. ولا تحصر ذلك في التدخل العسكري فقط، بل تمنع كل أشكال التدخل، وكذا كل تهديد ضد سيادة الدولة أو ضد نظامها السياسي أو الاقتصادي أو الثقافي". كما نصت المادة الثانية من قرار الجمعية العامة رقم 2625 الصادر بتاريخ 24 أكتوبر 1970 "مبدأ الالتزام بعدم التدخل في الشؤون التي تدخل ضمن الاختصاص الوطني لأي دولة طبقا للميثاق".

[2] - عاصفة الحزم.. الدول المشاركة والداعمة وحجم القوات، 2019، على الرابط التالي:

https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2015/3/26/

اليمني الداخلي، من خلال قيادة السعودية للتحالف العربي ضد جماعة الحوثيين سنة 2015، بدعم من الولايات المتحدة. في مقابل دعم إيران للحوثيين، وهكذا تحول اليمن إلى ساحة للصراع بين القوى الإقليمية والدولية. وهو ما يدفعنا إلى إلقاء الإشكالية التالية:

كيف تتم إدارة الصراعات الدولية والإقليمية في اليمن؟

للإجابة على هذه الإشكالية سنقسم هذه الدراسة إلى مطلبين:

المطلب الأول: الصراع الإقليمي في اليمن

المطلب الثاني: الصراع الدولي في اليمن

المطلب الأول: الصراع الإقليمي في اليمن

تدخلت دول الخليج لحل الأزمة اليمنية دبلوماسيا (الفقرة الأولى). لكن فشل المبادرة الخليجية لحل الأزمة اليمنية، دفع السعودية وإيران التدخل عسكريا في الصراع اليمني (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: تدخل دول الخليج في الصراع اليمني

تدخلت القوى الإقليمية في الثورة اليمنية، حيث أطلق مجلس التعاون الخليجي مبادرة، بموجبها تنحى علي عبد الله صالح عن السلطة في 27 فبراير 2012. وهو ما جسده قرار مجلس الأمن رقم 2051 الصادر بتاريخ 12 يونيو 2012 الذي تضمن مايلي:

- تأكيد ضرورة تنفيذ مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها بشكل كامل؛
- يهيب بجميع الأطراف أن تمتنع فورا عن استخدام العنف لبلوغ أهداف سياسية؛
- يشدد على أهمية عقد مؤتمر للحوار الوطني يضم جميع الأطراف؛
- إعادة هيكلة قوات الأمن والجيش في إطار هيكل وطني موحد؛
- اتخاذ خطوات على صعيد العدالة الانتقالية ودعم المصالحة الوطنية؛
- إجراء إصلاح دستوري وانتخابي وإجراء انتخابات عامة؛
- دعم جهود الرئيس عبد ربه منصور هادي وحكومة الوفاق الوطني الرامية إلى الدفع قدما بعملية الانتقال السياسي؛
- وقف الأعمال التي تعمل على تقويض حكومة الوفاق الوطني والانتقال السياسي؛
- محاسبة المسؤولين عن انتهاك حقوق الإنسان؛
- إفراج الحكومة اليمنية عن المتظاهرين المحتجزين بطريقة غير قانونية.

كما اعترف مجلس الأمن، بنقل السلطة إلى عبد ربه منصور هادي، بصفته رئيسا مؤقتا لليمن يشرف على الحوار الوطني، بموجب قرار مجلس الأمن رقم 2140 الصادر بتاريخ 26 فبراير 2014 الذي تضمن مايلي:

- تنفيذ عملية الانتقال السياسي، بشكل كامل وفي الوقت المناسب في أعقاب مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وذلك تماشيا مع مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها؛

- يرحب بالتقدم المحرز مؤخرا في عملية الانتقال السياسي في اليمن؛
- صياغة دستور جديد في اليمن؛
- تنفيذ الإصلاح الانتخابي؛
- إجراء استفتاء على مشروع الدستور؛
- إصلاح بنية الدولة لإعداد اليمن للانتقال من دولة موحدة إلى دولة اتحادية؛
- إجراء الانتخابات العامة، على أن تنتهي بعدها ولاية الرئيس هادي الحالية عقب تنصيب الرئيس المنتخب بموجب الدستور الجديد؛
- مشاركة جميع الأطراف في حوار الوطني؛
- تعجيل المصالحة الوطنية.

أصدر عبد ربه منصور هادي مسودة دستور اتحادي لليمن في 21 يناير 2015، لكن عارضته جماعة أنصار الله، لذلك أصدرت في 6 فبراير 2015 إعلانا دستوريا، يتضمن مايلي:

1- يستمر العمل بأحكام الدستور النافذ التي لا تتعارض مع أحكام هذا الإعلان؛
2- يشكل من اللجنة الثورية مجلس وطني انتقالي، عدد أعضائه 551 عضوا يحل محل مجلس النواب المنحل، ويشمل المكونات غير الممثلة فيه، ويحق لأعضاء المجلس المنحل الانضمام إليه؛
3- يتولى رئاسة الجمهورية في المرحلة الانتقالية مجلس رئاسة مكون من خمسة أعضاء ينتخبهم المجلس الوطني، وتصادق عليه اللجنة الثورية.

لم يوافق عبد ربه منصور هادي على الإعلان الدستوري، لذلك فرضه الحوثيين بالقوة العسكرية. مما أدى إلى اندلاع صراع عسكري بين عبد ربه منصور هادي والحوثيين، انتهى بفرار هادي إلى عدن، على إثرها بعث هادي رسالة إلى رئيس مجلس الأمن بتاريخ 24 مارس 2015 يبلغه فيها : "لقد طلبت من مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجامعة الدول العربية تقديم الدعم على الفور، بكل الوسائل والتدابير اللازمة، بما في ذلك التدخل العسكري لحماية اليمن وشعبه من استمرار عدوان الحوثيين". بناء على هذا الطلب، أُنشِئ ما يسمى بعاصفة الحزم بقيادة السعودية.

هذه السرعة والحماسة في تشكيل عاصفة الحزم، توحي وكأن القدس تشن عليها حملة صليبية. لكن الأنظمة العربية لم تبدي ولو نصف هذه الحماسة، عندما استولت إسرائيل على القدس أو الجولان أو الضفة الغربية أو غزة أو عندما استولت داعش على بلدان الشرق الأوسط. وهذا معناه أن تهديد جماعة الحوثيين عند السعودية وحلفائها أهم وأخطر من تهديد إسرائيل وداعش.

شاركت في عاصفة الحزم إضافة إلى السعودية، كل من الإمارات بثلاثين مقاتلة، والكويت بـ15 والبحرين بـ15، بينما شاركت قطر بعشر طائرات، والأردن بست طائرات، وكذلك المغرب بست طائرات، والسودان بثلاث طائرات. وأكدت مصر والأردن وباكستان والسودان مشاركتها بالعملية البرية ضمن عاصفة الحزم، بينما أعلنت الولايات المتحدة عن استعدادها لتقديم دعم لوجستي واستخباراتي للتحرك العسكري الخليجي باليمن[1].

[1] - بعد 6 سنوات من الحرب...لماذا باتت السعودية في موقف المتودد؟، 2021، على الرابط التالي:

حددت السعودية ثلاثة أهداف رئيسية لعاصفة الحزم وهي: استسلام الحوثيين وتسليم السلاح وعودة الشرعية إلى العاصمة اليمنية صنعاء، وحددت فترة الحرب لإجبار الحوثيين على تنفيذ تلك الشروط بثلاثة أشهر فقط. وبعد 25 يومًا من إعلان عاصفة الحزم، وتحديدًا في الـ21 من أبريل 2015 أعلنت قيادة العملية توقفها وبدء عملية "إعادة الأمل"، بعد أن أعلنت وزارة الدفاع السعودية "إزالة جميع التهديدات التي تشكل تهديدًا لأمن السعودية والدول المجاورة"، وبعد أن تم تدمير الأسلحة الثقيلة والصواريخ البالستية والقوة الجوية التي كانت بحوزة الحوثيين[1].

لكن الحوثيين في الواقع وسعو نفوذهم، حيث استولوا على العديد من المناطق، حسب تقرير فريق الخبراء المعني باليمن" سيطر الحوثيون على العاصمة صنعاء، و13 محافظة من أصل 21 محافظة، تمثل هذه المناطق 27 % من مساحة أراضي اليمن، وتضم 80 % من مجموع السكان قبل الصراع. سيطر الحوثيون على كامل أو معظم محافظات إب، والحجة، والحديدة، وذمار، وريمة، وصعدة، وعمران، والمحويت، صنعاء، كما سيطروا على أجزاء كبيرة من البيضاء والجوف، وتعز"[2]. كما استولى الحوثيون في عام 2020 على أراض استراتيجية في نهم والجوف والبيضاء ومأرب، ومعظمها أراض كانت بحوزة حكومة اليمن. ثم دخلوا الدريهمي بعد حصار دام عامين. واحتفظ المجلس الانتقالي الجنوبي بعدن وأجزاء من أبين ولحج والضالع وسقطرى[3].

في مقابل تراجع نفوذ الحكومة اليمنية، وهو ما أكده تقرير لجنة الخبراء المعني باليمن قائلا " لم تستطع الحكومة استعادة سيطرتها في الشمال، ووسع الحوثيين نفوذهم السياسي خارج محافظة صعدة، وأنشأوا وجودا قويا لهم في صنعاء ومناطق أخرى في اليمن، وفي الجنوب تتعالى أصوات عناصر حركة الحراك التي تطالب بالاستقلال، وبات نبض الشارع منجذبا إلى المتطرفين في غياب المزايا المتأتية من وجود حكومة مركزية[4]."

تدخل التحالف العربي العسكري في اليمن أفشل المصالحة اليمنية، وهو ما أكده المبعوث الأممي لليمن جمال بن عمر قائلا[5] " كان اليمنيون على وشك الاتفاق على مسودة كانت مطروحة، لكن التدخل العسكري للتحالف بقيادة السعودية، هو من أجهض هذه الجهود، الأطراف الدولية شجعت هذه الحرب، لا يمكن لمجلس الأمن أن يدعي أنه يدعو إلى السلام، وفي نفس الوقت أعضاء مجلس الأمن يتنافسون على من يحصل على صفقات السلاح من الدول المشاركة في الحرب باليمن".

أصبح اليمن رقعة للصراع بين ثلاث قوى عسكرية، مقسم إلى ثلاث مناطق نفوذ: هيمنة جماعة أنصار الله المدعومة إيرانيا على شمال اليمن، وهيمنة الحراك الجنوبي المدعوم إماراتيا على جنوب اليمن، أما الحكومة المدعومة سعوديا، فلم يكن لها أي وجود فعلي إلا في فنادق الرياض.

تدهور الوضع في اليمن دفع مجلس الأمن إلى إصدار قرار رقم 2216 بتاريخ 14 أبريل 2015، يتضمن مايلي:

---

https://www-noonpost-com.translate.goog/content/40210?_x_tr_sl=ar&_x_tr_tl=fr&_x_tr_hl=fr&_x_tr_pto=sc

[1] - مجلس الأمن، رسالة من فريق الخبراء المعني باليمن إلى رئيس مجلس الامن، رقم 193، الصادرة بتاريخ 27 يناير 2017، ص 11.

[2] - مجلس الأمن، المرجع نفسه، 16.

[3] - مجلس الأمن، تقرير بعثة مجلس الأمن إلى اليمن، الصادر بتاريخ في 27 يناير 2013، ص 5.

[4]- مقابلة تليفزيونية لجمال بن عمر، برنامج بلا قيود، قناة بي بي سي، 2021، على الرابط التالي: https://youtu.be/9ibZtcOkvbE

[5] - تقرير الأوتشا، آخر المستجدات الإنسانية في اليمن، العدد 1، 2022، ص 4.

- يطالب جميع الأطراف اليمنية، ولاسيما الحوثيين بالتنفيذ الكامل للقرار 2201 سنة 2015، وبأن تمتنع عن اتخاذ المزيد من الإجراءات الانفرادية التي يمكن أن تقوض عملية الانتقال السياسي في اليمن؛
- الكف عن استخدام العنف؛
- سحب قواتهم من جميع المناطق التي استولوا عليها، بما في ذلك العاصمة صنعاء؛
- التخلي عن جميع الأسلحة الإضافية التي استولوا عليها من المؤسسات العسكرية والأمنية، بما في ذلك منظومات القذائف؛
- التوقف عن جميع الأعمال التي تندرج ضمن نطاق سلطة الحكومة الشرعية في اليمن؛
- الامتناع عن الإتيان بأي استفزازات أو تهديدات ضد الدول المجاورة، بسبل منها الحصول على القذائف، وتكديس الأسلحة في أي أراض حدودية لإحدى الدول المجاورة؛
- الإفراج عن الأشخاص الموضوعين رهن الإقامة الجبرية أو المحتجزين تعسفيا؛
- إنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم وتسريح جميع الأطفال المجندين في صفوفهم؛
- يدعو كل الأطراف اليمنية، خاصة الحوثيين إلى الالتزام بمبادرة مجلس التعاون الخليجي؛
- يطالب جميع الأطراف اليمنية بالالتزام بتسوية الخلافات عن طريق الحوار والتشاور، ونبذ العنف لتحقيق أهداف سياسية؛
- يحث جميع الأطراف اليمنية، على الرد بالإيجاب على طلب الرئيس اليمني منها حضور مؤتمر يعقد في الرياض لدعم العملية السياسية في اليمن.

التحالف العربي بقيادة السعودية استخدم القرار 2216 لشرعنة العدوان على اليمن، على الرغم من أن القرار يدين الأعمال التي قام بها الحوثيون، لكنه لا يتضمن أي إشارة تجيز استخدام القوة العسكرية في اليمن، بل إن القرار يعتبر أن الحوار هو السبيل الوحيد لمعالجة الأزمة في اليمن.

وبالتالي، بسبب الثورة في اليمن أدخلت البلاد في صراعات عسكرية، شجعت القوى الإقليمية على التدخل في الصراع اليمني، توجت بعدوان عسكري، أدى إلى ارتكاب جرائم إنسانية في حق المدنيين والبنية التحتية لليمن، بشكل مخالف للقانون الدولي الإنساني. وهو ما أكده تقرير الأوتشا قائلا "أصابت الغارات الجوية والصواريخ مستشفيات، وبنية تحتية للاتصالات، ومطارات، ومرافق للمياه، والمدارس[1].

الفقرة الثانية: الصراع الإيراني السعودي في اليمن

كلما زاد الصراع بين السعودية وإيران، كلما انعكس ذلك على مراكز نفوذهما في اليمن، حيث يتواجد الحوثيون الموالون لإيران. هدد محمد عبد السلام الناطق الرسمي باسم الحوثيين بتاريخ 30 سبتمبر 2018 بتنفيذ عمليات كبيرة تستهدف مطارات الإمارات والسعودية، وهو ما حدث فعلا، حيث استهدف الحوثيين مطار أبوظبي الدولي بقصف نفذته طائرة بدون طيار بتاريخ 26 يوليو 2018، وتكرر القصف مرات عديدة. كما أطلق الحوثيون صاروخ باليستي على مطار الملك خالد الدولي في العاصمة السعودية الرياض بتاريخ 30 يناير 2018.

[1] - مجلس الأمن، رسالة من فريق الخبراء المعني باليمن إلى رئيس مجلس الأمن، الصادرة بتاريخ 25 يناير 2019، ص 36.

حسب تقرير فريق الخبراء المعني باليمن "طوال النصف الأول من سنة 2018 شن الحوثيون 11 عملية إطلاق لصواريخ بالستية قصيرة ما بين 5 يناير و 24 يونيو. مقابل أربع عمليات إطلاق في 2017. غير أنه لم تحدث أي عمليات إطلاق في النصف الثاني من عام 2018"[1].

لذلك أعلنت الإمارات الانسحاب من حرب اليمن سنة 2019. هذا الانسحاب يأتي بعد فشل الأهداف المعلنة للتحالف العربي، وتعرض الإمارات لقصف الحوثيين الذي هدد بنيتها التحية. لذلك أعلنت الإمارات انسحابها من الحرب لتبتعد عن الواجهة، وترتكن إلى القيادة من الخلف.

كان من الأهداف المعلنة لعاصفة الحزم هو دعم الشرعية، لكنها فشلت في تحقيق ذلك. وهو ما أكده تقرير لجنة الخبراء المعني باليمن قائلا" استمر التحالف في دعم حكومة اليمن في كفاحها ضد الحوثيين، بهدف معلن يتمثل في إعادة السلطة لحكومة اليمن، بيد أن التحالف أخفق في تحقيق هذا الهدف بل وقوض، أحيانا حكومة اليمن"[2]. يرى فريق لجنة الخبراء "أن تحالف دعم الشرعية في اليمن غير فعال في فرض سيطرة موحدة على القوات المناهضة للحوثيين. ثم إن استمرار القتال بين المجلس الانتقالي الجنوبي وحكومة اليمن، على الرغم من اتفاق الرياض، يدل على استمرار الاختلافات بين خطتي الإمارات والسعودية في اليمن[3].

كان من المقرر أن تكون مدة العاصفة الحزم مقتضبة ووجيزة، ولكن تبين الأمر واتضح أن الأوهام غطت على الموقف، وأن السعودية وجدت قوة صلبة فقدت الحيلة حيالها. بل وجدت قوة تهدد أمنها بالوقت نفسه وأمن حدودها، قالوا عنها عاصفة، واتضحت أنها هواء طلق زاد الحوثي تنفساً وروقاناً. والحقيقة تقول بأن الحرب في اليمن فضحت مدى جبن وضعف دول التحالف في الحفاظ على ما أسموه بحماية سيادة الوطن العربي من النفوذ الإيراني، وانعكست الحكاية، وتبين أن الجماعة قارعت دولاً بأبسط السبل التي لا تمكنها من أن تبني قوة ربع القوة التي تسمى بقوة دول بالتحالف[4].

استطاع الحوثيون مواجهة تحالف العربي لمدة ثماني سنوات، بفضل الدعم الإيراني، مما أدى إلى استنزاف التحالف، وفرض الحوثيين لقواعد ردع جديدة، وذلك بسبب سوء تقدير السعودية لقوة جماعة الحوثيين.

إن انضمام الحوثيين إلى محور المقاومة زاد من نفوذ إيران في الشرق الأوسط، وقلص من نفوذ السعودية. وهذا بسبب أخطاء السعودية في التعامل مع الأزمة اليمنية. وهي تضاف إلى أخطاء كثيرة سبق أن ارتكبوها السعودية في التعامل مع أزمات أخرى في : العراق وسوريا وغزة.

كان من أهداف التحالف العربي هو القضاء على الحوثيين. لكن بعد بضع سنوات، أصبح الحوثيين يقصفون السعودية والإمارات بالصواريخ البالستية والطائرات المسيرة، وهذه القدرات العسكرية لم تكن تتوفر لدى الحوثيين قبل الحرب.

---

[1] - مجلس الأمن، رسالة من فريق الخبراء المعني باليمن إلى رئيس مجلس الأمن، رقم 79، الصادرة بتاريخ 22 يناير 2021، ص 10.

[2] - مجلس الأمن، المرجع نفسه، ص 14.

[3] - محمد الدهمي، حان وقت إعلان فشل التحالف في اليمن، 2019 على الرابط التالي:
https://www.aljazeera.net/blogs/2019/12/26

[4] - مجلس الأمن، المرجع نفسه، ص 16.

أما بالنسبة للقضاء على الحوثيين منذ الأزمة اليمنية، فقد أطلقت جماعة الحوثيين حتى عام 2021 نحو السعودية 359 صاروخا باليستيا و 589 طائرة مسيرة[1].

وبالتالي، الحرب هي الذي دفعت الحوثين بمساعدة الإيرانيين إلى تطوير قدراتهم العسكرية. أي أن الحرب حققت عكس ما كان التحالف العربي يسعى إليه. وعليه، لم يعد في صالح التحالف العربي الاستمرار في الحرب.

لذلك أعلن فيصل بن فرحان وزير الخارجية السعودي في 22 مارس 2021 عن المبادرة تتضمن "وقف إطلاق نار شامل تحت مراقبة الأمم المتحدة. إن المبادرة تشمل إيداع الضرائب والإيرادات الجمركية لسفن المشتقات النفطية من ميناء الحُديدة في الحساب المشترك في البنك المركزي اليمني في الحُديدة وفق اتفاق ستوكهولم بشأن الحُديدة. كما أن مبادرة تشمل فتح مطار صنعاء الدولي أمام عدد من الرحلات المباشرة الإقليمية والدولية، وبدء المشاورات بين الأطراف اليمنية للتوصل إلى حل سياسي للأزمة اليمنية برعاية الأمم المتحدة بناء على مرجعيات قرار مجلس الأمن الدولي 2216 والمبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية، ومخرجات الحوار الوطني اليمني الشامل."

لكن الحوثيين لم يوافقوا على المبادرة السعودية، حيث قال رئيس الوفد الوطني محمد عبد السلام: "فك الحصار لا يتطلب مبادرة، والمقايضة بالملف الإنساني جريمة بحق شعب بأكمله. على السعودية أن تعلن إيقاف العدوان ورفع الحصار، لا أن تقدم أفكار تم نقاشها مسبقا. العالم يدرك أن السعودية في حرب مع اليمن، ومحاولة السعودية الهروب من استحقاقات الحرب تسطيح".

وبالتالي، تغير الموقف الإماراتي والسعودي، جاء نتيجة التغيير الذي عرفته المعارك العسكرية، والتي لم يعد استمرارها في صالح التحالف. لذلك اقترحت السعودية على الحوثيين مبادرة للخروج بشكل مشرف من الحرب، لكن رفض الحوثيين لها، جعل استمرار الحرب أصبح أمر لا مفر منه لحسم المعركة العسكرية لأحد الطرفين.

المطلب الثاني: الصراع الدولي في اليمن

دعم الرئيس دونالد ترامب التحالف العربي في اليمن. لكن مع مجيء جون بايدن سحب كافة الدعم عن التحالف العربي (الفقرة الأولى) بسبب انتهاكاته ضد المدنيين اليمنيين (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: اليمن في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية

أولا: توجهات السياسة الخارجية للرئيس دونالد ترامب في اليمن

حسب وثيقة الأمن القومي الأمريكية الصادرة بتاريخ 16 ديسمبر 2017 فإن عدم الاستقرار في الشرق الأوسط مستمد من التوسع الإيراني. وتحذر الوثيقة من أن فك الارتباط مع الشرق الأوسط لن يحمي الولايات المتحدة من تداعيات مشاكل الشرق الأوسط. كما أنه لن يبقى أو يضمن وجود حل سريع أو سهل. وبدلا من ذلك، تشجع الوثيقة مشاركة الولايات المتحدة على المدى الطويل والصبور في المنطقة كوسيلة لتعزيز توازن القوى المواتية، وتعزيز الاستقرار، وتعزيز المصالح الأمنية والاقتصادية الأمريكية.

---

[1] - قناة عربي 21، 2020، على الرابط التالي:

-https://arabi21.com/story/1124864/

كما نصت وثيقة الأمن القومي الأمريكية على التزام واشنطن بمساعدة دول الخليجي على تعزيز مؤسساتها السياسية والعسكرية التي تشمل تزويدها بالقدرات العسكرية، وبناء نظام فعال للدفاع الصاروخي المشترك.

لذلك قام ترامب بزيارته للسعودية في 21 ماي 2017 اتفق مع ولي العهد السعودي ووالده على صفقة أسطورية بقيمة تتراوح بين 450 و500 مليار دولار تشكل مبيعات الأسلحة الأمريكية حصة الأسد منها. أما القسم المتبقي فجعله استثمارات سعودية في الولايات المتحدة بهدف خلق الوظائف وفرص العمل. وفي مارس سنة 2018 أعلنت الخارجية الأمريكية، عن موافقة على صفقة عسكرية مع الإمارات، بقيمة إجمالية تقارب النصف مليار دولار[1].

كل هذه الأموال التي أنفقتها الإمارات والسعودية لتمويل الحرب في اليمن. لكن أغلب هذه الأسلحة الأمريكية تم اغتنامها من قبل الحوثيين، وأصبحوا يستخدمونها ضد التحالف العربي.

ثانيا: توجهات السياسة الخارجية للرئيس جون بايدن في اليمن

بالنسبة للصراعات الإقليمية في الشرق الأوسط، يريد بايدن أن يسير على نهج سياسة التوازنات الإقليمية التي اعتمدها أوباما. لذلك غير بايدن السياسة الخارجية التي تعتمد على القوة العسكرية، وأعطى الخيار الدبلوماسي الأولوية، وأن القوة العسكرية يجب أن تبقى هي الخيار الأخير. ويجب استخدام القوة العسكرية فقط للدفاع عن المصالح الحيوية للولايات المتحدة، عندما يكون الهدف واضحا، وبموافقة الشعب الأمريكي[2].

لذلك قال بايدن في أول خطاب له " سنعمل على تكثيف دبلوماسيتنا لإنهاء الحرب في اليمن، الحرب التي خلقت كارثة إنسانية واستراتيجية، لقد طلبت من فريقي في الشرق الأوسط ضمان دعمنا للمبادرة التي تقودها الأمم المتحدة لفرض وقف إطلاق النار، وفتح قنوات إنسانية، واستعادة محادثات السلام المتوقفة منذ فترة طويلة، ولتأكيد التزامنا، فإننا ننهي كل الدعم الأمريكي للعمليات الهجومية في الحرب في اليمن، بما في ذلك مبيعات الأسلحة ذات الصلة".

تحدث جون بايدن في الكثير من خطاباته إلى الأوضاع الإنسانية الكارثية التي تسبب بها التحالف العربي، أما حكام العرب فلم يتطرق إلى ذلك أي أحد منهم، كأن الحرب غير موجودة، وهذا السكوت ثمنه الهبات السعودية إلى تلك الدول. كما أن الإعلام العربي لم يسلط الضوء على الكوارث الإنسانية في اليمن، بسبب امتلاك الإمارات والسعودية لأغلب الإعلام العربي. لذلك تم تغييب حرب اليمن عن رأي العام العربي. هناك مفارقة كبيرة بين كيف تعاملت الأنظمة العربية وإعلامها مع الثورة في سوريا واليمن، نفس الأنظمة العربية التي تؤجج الصراع في سوريا، هي نفسها التي تعتم عن الكوارث الإنسانية في اليمن.

قال وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن إن الولايات المتحدة ستراجع علاقتها بالسعودية التي منحها الرئيس ترامب شيكا على بياض لمتابعة مجموعة كارثية من السياسات". وهو ما أكدته وثيقة الأمن القومي للرئيس جو بايدن الصادرة بتاريخ 2 مارس 2021 إن "حل مشاكل في الشرق الأوسط لا يكون باستخدام القوة العسكرية، وقالت "لن نعطي شيكا على بياض لشركائنا الذين يتبعون سياسات تتعارض مع المصالح والقيم الأميركية في الشرق الأوسط، ولهذا السبب سحبنا دعم

[1] - Arab center research and policy studies, the Biden administration's foreign policy: key features and likely changes, Doha, 2020, p 2.

[2] -Julie Norman, Middle East balance key to Biden's foreign policy aims, on the following site:
https:// americain.chathamhoude.org/article/ Middle- East- balance- key- to -Biden's- foreign- policy -aims/

الولايات المتحدة للهجمات باليمن، لهذا عينت الإدارة الأمريكية تيم ليندركينغ مبعوثا أمريكيا إلى اليمن لحل الصراع في اليمن دبلوماسيا".

تشكل مبيعات السلاح الأمريكية % 70 من جميع واردات الأسلحة للسعودية، مكنت التحالف من شن حرب في اليمن على عدة سنوات[1]. لكن مع مجيئ الإدارة الأمريكية الجديدة سحبت الولايات المتحدة منظومات دفاعها الجوي من السعودية، كما قامت الإدارة الأمريكية بوقف صفقات الأسلحة إلى السعودية والإمارات. وقال بلينكن إن " الدعم الأميركي لهذا التحالف المتهم بارتكاب العديد من الأخطاء الفادحة ضد المدنيين اليمنيين، ساهم في ما يعتبر في كثير من الأحيان أسوأ أزمة إنسانية في العالم اليوم".

قامت الإدارة الأمريكية الجديدة بمراجعة قرار إدراج الحوثيين على اللائحة الأميركية للمنظمات الإرهابية الذي واجه انتقادات من جميع الجهات، لأنه يهدد بعرقلة إيصال المساعدات الإنسانية إلى مناطق واسعة يسيطر عليها الحوثيون.

تعطي سياسة بايدن الأولوية للمصالح الأمريكية على مصالح الحلفاء. تخلي الإدارة الأمريكية الجديدة عن السعودية، يعني أن هذه الأخيرة لم تعد من أولويات الولايات المتحدة، هذه التغيرات تأتي في إطار سياسة الإدارة الأمريكية الهادفة إلى إعطاء الأولوية للصراع مع الصين، والتقليل من التواجد في الصراعات الإقليمية في الشرق الأوسط.

لكن المعارضين لسياسة بايدن، يرون أن سياسته لن تؤدي إلا إلى إثارة مخاوف شركائه الأمنيين في الشرق الأوسط، بل سيتردد صداها بين أصدقاء الولايات المتحدة في منطقة المحيطين الهندي والهادي وحلف الشمال الأطلسي[2]. حيث ستؤدي إلى فراغ في الشرق الأوسط، يشجع القوى الدولية والإقليمية (الصين، روسيا، تركيا، إيران) الصاعدة على نشر نفوذها.

تغير موقف الإدارة الأمريكية من حرب اليمن، إلى جانب هزيمة السعودية في اليمن، هو الذي أجبر السعودية على تغيير موقفها من إيران، لأنه بدون إيران لا يمكن إيقاف حرب اليمن. وهو ما عبر عنه ولي العهد السعودي محمد بن سلمان في مقابلة تليفزيونية بتاريخ 27 أبريل 2021 قائلا" إن إيران دولة جارة، وكل ما نطمح له أن يكون لدينا علاقة طيبة ومميزة معها، نريد وضع إيران أن لا يكون صعبا، بالعكس نريد إيران مزدهرة وتنمو، لدينا مصالح فيها، لديهم مصالح في السعودية لدفع المنطقة والعالم للنمو والازدهار، إشكاليتنا هي في التصرفات السلبية التي تقوم بها إيران من خلال برنامجها النووي، ودعمها لمليشيات خارجة عن القانون في بعض دول المنطقة، وبرنامج صواريخها البالستية نعمل مع شركائنا في المنطقة وفي العالم لإيجاد حلول لهذه الإشكاليات، ونتمنى أن نتجاوزها وأن تكون علاقة طيبة وإيجابية فيها منفعة للجميع".

كان هذا تراجع عن ما صرح به الأمير محمد بن سلمان، في مقابلة حصرية مع قناة الإخبارية السعودية بتاريخ 2 ماي 2017 قائلا "كيف أتفاهم مع واحد أو نظام لديه قناعة مرسخة بأنه نظام قائم على أيديولوجية متطرفة منصوص عليها في دستوره، ومنصوص عليها في وصية الخميني، بأنه يجب أن يسيطروا على مسلمي العالم الإسلامي، ونشر المذهب الجعفري الاثني عشري الخاص فيهم في جميع أنحاء العالم الإسلامي حتى يظهر المهدي الذي ينتظرونه، هذا كيف أقنعه؟

[1] -Eric Edelman, U.S. Middle east Policy In the Next four Years, Hoover Intuition, 2020, on the following site: https://www. Hoover.org/research/us- Middle –east- Policy –In- the- Next -four Years

[2] - تقرير الأوتشا، آخر المستجدات الإنسانية في اليمن، العدد 12، 2021، ص 2.

وما مصالحي معه؟ وكيف أتفاهم معه؟ أين نقاط الالتقاء التي يمكن أن نتفاهم فيها مع هذا النظام؟ لدغنا من إيران مرة، المرة الثانية لن نلدغ. ونعرف أننا هدف رئيسي للنظام الإيراني، الوصول لقيادة المسلمين هدف رئيسي لإيران، ولن ننتظر حتى تصبح المعركة في السعودية، بل سنعمل لكي تكون المعركة عندهم في إيران وليس في السعودية".

الفقرة الثانية: النتائج الإنسانية للصراع في اليمن

في عام 2021 تفاقم الوضع، الناجم بشكل أساسي عن الصراع والانهيار الاقتصادي، بسبب كوفيد19 - والأمطار الغزيرة والسيول وتصاعد الأعمال القتالية. وفقًا للمنظمة الدولية للهجرة. مع وجود ما يقدر بنحو 4 ملايين نازح داخليًا، ظل اليمن رابع أكبر أزمة نزوح في العالم[1].

يستمر الصراع في إلحاق خسائر فادحة بالمدنيين في اليمن مع تدهور الوضع منذ الربع الأخير من عام 2021 إلى العام الجديد. في يناير2022، أسفرت الأعمال القتالية المتصاعدة في عدة جبهات عن سقوط أكثر من 650 ضحية مدني، وهو أعلى عدد شهري للضحايا المدنيين منذ أكثر من ثلاث سنوات، بمتوسط 21 شخصًا في اليوم. في عام 2021، أسفر العنف المسلح عن مقتل 2,508 مدنيين، بما في ذلك 769 قتيلً و 1,739 جريحًا، بمتوسط ما يقرب من 7 ضحايا مدنيين يوميًا. كان أكثر من 25 في المائة من جميع الضحايا من الأطفال والنساء، حيث قُتل 130 طفلا و 57 امرأة، وجُرح 291 طفلا و 155 امرأة على التوالي. أفاد مشروع مراقبة أثر الصراع على المدنيين أيضًا أنه في 335 حادثًا على مدار العام، أسفرت الغارات الجوية عن مقتل 2,508 مدنياً وجرح 621[2].

في 2022 م، تدهور وضع انعدام الأمن الغذائي الحاد وسوء التغذية بصورة أكبر في اليمن. أشار آخر تحليل للتصنيف المرحلي المتكامل لانعدام الأمن الغذائي الذي أُصدر في مارس 2022 أنه من المحتمل أن يواجه ما يقدر بنحو 19 مليون شخص انعدام الأمن الغذائي الحاد في النصف الثاني من العام، مع توقع أن يعاني نحو 161,000 من ظروف تشبه المجاعة. لا يزال خطر سوء التغذية يلوح في الأفق، حيث يعاني نحو 2.2 مليون طفل دون الخامسة من العمر من سوء التغذية الحاد، من بينهم أكثر من نصف مليون طفل يعانون من مستويات حادة[3].

في 2022 كانت هناك زيادة كبيرة في عدد حالات الحصبة والحصبة الألمانية الناجمة عن قلة مستويات تغطية التحصين جراء أسباب عدة، من بينها انهيار نظام الرعاية الصحية العامة بسبب الحرب المستمرة، حيث تعمل فقط 50 في المائة من المرافق الصحية بكامل طاقتها التشغيلية. نتج عن انخفاض خدمات الصحة العامة ارتفاع في الأمراض المعدية مثل الحصبة، والحصبة الألمانية، وشلل الأطفال الدائر المشتق من اللقاحات، مع حلول منتصف مارس2022، تم الإبلاغ عن نحو 1,379 حالة يشتبه إصابتها بالحصبة الألمانية، خاصة في المحافظات الواقعة في الجنوب في ظل معدل إصابة بلغ 72في المائة[4].

---

[1] - تقرير الأوتشا، آخر المستجدات الإنسانية في اليمن، العدد 1، 2022، ص 4.

[2] - تقرير الأوتشا، آخر المستجدات الإنسانية في اليمن، العدد 4، 2022، ص 3.

[3] - تقرير الأوتشا، المرجع نفسه، ص 3.

[4] - تقرير الأوتشا، المرجع نفسه، ص 4.

كما أن اليمن عرضة للسيول الموسمية المتكررة التي تؤدي إلى النزوح، وقطع سبل العيش، وزيادة معدلات الأمراض المنقولة بالمياه، وخسارة المحاصيل، وإلحاق الضرر بالممتلكات. في عام 2021 ألحقت السيول الدمار بالمجتمعات في الجنوب وزادت من انتشار الأمراض مثل الكوليرا وحمى الضنك والملاريا والدفتيريا. وخسرت أكثر من 34,000 أسرة، معظمهم من النازحين الذين فروا من مناطق الصراع، مساكنها الإيوائية ودخلها وأي شكل من أشكال سبل العيش[1].

يحصل 5 ملايين شخص فقط من 13 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد على حصص غذائية كاملة، بينما يحصل 8 ملايين شخص على حصص غذائية مخفضة. وسوف ينخفض عدد أولئك الذين يحصلون على الحصص الكاملة إلى 3 ملايين في فبراير وسينخفض أكثر إلى 2 مليون في مارس. من دون التمويل العاجل للحفاظ على برامج الغذاء والتغذية للستة أشهر القادمة، سينتهي الأمر بأن يكون حوالي 11 مليون شخص بالقرب من المجاعة. يمكن قريبًا إيقاف خدمات المياه والصرف الصحي في 15 مدينة رئيسية، مما سيؤدي إلى تضرر 4.6 ملايين شخص. أكثر من مليون امرأة وفتاة قريبًا لن يتمكن من الوصول إلى خدمات الصحة[2].

هذا الوضع الإنساني الكارثي دفع ديفيد غريسلي منسق الشؤون الإنسانية لليمن أن يقول: "الأزمة الإنسانية المتفاقمة في اليمن حقيقة يتعين علينا أن نتصدى لها على وجه السرعة. الأرقام هذا العام صادمة يحتاج الآن أكثر من 23 مليون شخص (نحو ثلاثة أرباع سكان اليمن) إلى المساعدات وهذا يمثل زيادة بنحو ثلاثة ملايين شخص عن عام 2021. ويواجه بالفعل ما يقرب من 13 مليون شخص مستويات الاحتياجات الحادة".

وبالتالي، التحالف العربي أرجع اليمن إلى أسوأ من الوضع الذي كانت يعيشه قبل الحرب. أما الآن فأبسط مقومات الحياة لا توجد في اليمن، حيث ضمر التحالف أغلب البنية التحية اليمنية. وبهذا يكون التحالف العربي قد ارتكب جرائم حرب ضد الإنسانية في حق الشعب اليمني، مما يوجب متابعته أمام المحكمة الجنائية الدولية.

خاتمة

إن حرب اليمن تضع السعودية أمام خيارين: الأول أن تعلن وقف الحرب، وهذا يعني هزيمتها في الحرب، وانتصار لإيران والحوثيين. والثاني أن تستمر في الحرب، وهذا يعني استمرارها في حرب استنزاف لا نتيجة لها سوى القتل والدمار.

المراجع

- صالح يحيى الشاعري، تسوية النزاعات الدولية سلميا، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2006.
- مجلس الأمن، تقرير بعثة مجلس الأمن إلى اليمن، الصادر بتاريخ في 27 يناير 2013.
- مجلس الأمن، رسالة من فريق الخبراء المعني باليمن إلى رئيس مجلس الأمن، رقم 193، الصادرة بتاريخ 27 يناير 2017.
-مجلس الأمن، رسالة من فريق الخبراء المعني باليمن إلى رئيس مجلس الأمن، رقم 79، الصادرة بتاريخ 22 يناير 2021.
- تقرير الأوتشا، آخر المستجدات الإنسانية في اليمن، العدد 1، 2022.
- تقرير الأوتشا، آخر المستجدات الإنسانية في اليمن، العدد 4، 2022.
- تقرير الأوتشا، آخر المستجدات الإنسانية في اليمن، العدد 12، 2021.

[1] - تقرير الأوتشا، آخر المستجدات الإنسانية في اليمن، العدد 1، 2022، ص 1.

[2]- James, Paul; Friedman, Jonathan "Globalization and Violence." London: Sage Publications, Vol. 3. 2006.

Arab center research and policy studies, the Biden administration's foreign policy: key features and likely changes, Doha, 2020.

https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2015/3/26/

https://www-noonpost-com.translate.goog/content/40210?_x_tr_sl=ar&_x_tr_tl=fr&_x_tr_hl=fr&_x_tr_pto=sc

https://arabi21.com/story/1124864 /

https:// americain.chathamhoude.org/article/ Middle- East- balance- key- to -Biden's- foreign- policy -aims/

https://www. Hoover.org/research/us- Middle –east- Policy –In- the- Next -four Years

https://youtu.be/9ibZtcOkvbE

https://www.aljazeera.net/blogs/2019/12/26

حروب ما بعد الحداثة و انعكاساتها على الدولة الحديثة: الصراع في سوريا انموذجا

حسين باسم عبد الأمير: باحث في مركز الدراسات الاستراتيجية / جامعة كربلاء، العراق

hussain.b@uokerbala.edu.iq

الملخص

تشير التجربة المستمدة من الحروب في أوائل العصر الحديث في أوروبا إلى ارتباط هذه الحروب ارتباطا وثيقا ببناء الدولة وكانت عنصرا حاسما في تشكيل الدولة الحديثة. ولكن، تختلف الحروب التي نراها اليوم من حيث الفاعلين والدوافع وأساليب الحرب وطريقة تمويلها ومدتها. تتحدى نظرية الحرب الجديدة -كنموذج لحروب ما بعد الحداثة- تصور كلاوزفيتز السائد للحرب وأشارت هذه النظرية الى وجود تغيير جوهري في منطق الحروب وأن الحروب المعاصرة يجب أن تُفهم في سياق العولمة. ويضاف لذلك، من الممكن مشاهدة مصاديق الحرب الجديدة -حرب ما بعد الحداثة- ضمن الحرب السورية. كما وتفترض الدراسة هذه بأن الحضور الواسع للفاعلين الخارجيين وتورطهم المتزايد في الحروب الجديدة يؤثران محليا على بناء الدولة. وكنتيجة لوجود الفاعلين الخارجيين وانخراطهم في الحروب الجديدة تتضرر قدرة الحكومة في احتكار الدولة للعنف وهذا ما يعزز التصور القاضي بأن الحروب الجديدة تساهم في تفكك الدولة بدلا من توطيدها.

الكلمات المفتاحية: "الحرب الحديثة" "حرب ما بعد الحداثة" "الحرب الجديدة" " الصراع في سوريا"

Postmodern wars and their repercussions on the modern state: The conflict in Syria as a model

Abstract

The experience gained from wars in Europe during the early modern era reveals that these wars were intimately linked to state construction and were a critical element in the establishment of the modern state. However, today's warfare differs in terms of actors, objectives, war methods, funding, and duration. As a model for postmodern wars, the new war theory challenges Clausewitz's conventional notion of war, pointing to a major shift in war logic and demonstrating that contemporary wars should be described in the light of globalization. The Syrian conflict demonstrates the potential for future wars. The existence of foreign players and their greater interference in new wars, according to this study, has an impact on state building. The government's ability to monopolize the state's violence is harmed by the presence of external players and their involvement in new wars, which strengthens the notion that new wars contribute to the state's breakdown rather than its consolidation.

Key words: " modern war" " postmodern war" " new war" "the conflict in Syria"

مقدمة

كانت الحروب بين الدول في الفترة بين أوائل القرن الثامن عشر ومنتصف القرن العشرين، والتي يشار إليها أكاديميا بالحروب الحديثة مكونا حاسما في تشكيل ما نعرفه اليوم باسم الدولة الحديثة. استلزم التنافس الدولي وتواتر الحروب آنذاك حشد الموارد والأشخاص في سبيل الانتصار في الحروب. ومن ثم، فقد أسهم هذا الأمر في بناء وتقوية الدولة على صعيد الكفاءة الإدارية، وتنظيم الهياكل البيروقراطية بشكل متزايد التعقيد، وتوسيع قاعدة الرسوم والضرائب بشكل ساهم في تعضيد الاقتصاد الوطني، وتقوية المشاعر الوطنية وأخيرا أضفى المشروعية على استخدام العنف. وهكذا، فقد

أدت كل هذه المكونات إلى مركزية شاملة وتأميم في كل من السلطة والموارد واحتكار وسائل العنف، وأرست الأساس لعملية بناء الدولة.

لذلك تعلمنا من التاريخ أن الديناميكية في الحروب يمكن أن تخبرنا أحيانا عن تأثيرها على بناء الدولة. بالرغم من أن الحروب التي شهدناها خلال فترة ما بعد الحرب الباردة تبدو كما لو ان لها ديناميكية أخرى بالمقارنة مع الحروب الحديثة. إذ تتميز بأعداد أكبر من الفاعلين، داخليا وخارجيا، والدوافع تستند إلى الهوية، وتغيير أساليب الحرب وتختلف طريقة تمويل الحروب كثيرا عن الحروب الحديثة. يبدو أن صانعي السياسات حول العالم يجدون صعوبة في فهم هذه الحروب وإيجاد طريقة مناسبة للتعامل معها. قدمت عالمة الحرب ماري كالدور مفهوم "الحروب الجديدة" -باعتباره نموذج لحروب ما بعد الحداثة- وافترضت وجود تغيير أساسي في منطق الحروب وأن الحروب المعاصرة يجب أن تُفهم في سياق العولمة. أحد الاختلافات المهمة، التي ستركز عليها هذه الدراسة، هو أنه على عكس الحروب الحديثة -والتي باتت تصفها ماري كالدور بـ "الحروب القديمة"- يبدو أن الحروب الجديدة تؤدي إلى تفتيت الدول بدلاً من المساهمة في عملية بناء.

يمكن رؤية مصاديق الحروب الجديدة في الصراع الذي نشب في سوريا منذ عام 2011 والذي بدأ كحركة مظاهرات على المستوى الداخلي ضد السيطرة الصارمة التي يطبقها بشار الأسد. فهي إحدى أعقد الحروب في العصر الراهن، مع تشابك بين الاتساع العابر للحدود والجذور التاريخي الدافعة للصراع. عدد اللاعبين، المحليين والأجانب، المدفوعين بأهداف متباينة ومتنوعين في وسائل خوض الحرب يُجسدون بشكل جيد فكرة الحرب الجديدة، التي سيجري مناقشتها خلال هذه الدراسة.

فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن وجود جهات فاعلة خارجية ودورها في الصراعات ودعمها المالي ومساعدتها العسكرية يديم الصراعات ويغير آثارها في مسألة بناء الدولة في سياق الحروب الجديدة. فبعد ان ساهمت الحروب الحديثة في توطيد الدولة وتوحيدها، يبدو ان اثار حروب ما بعد الحداثة تساهم في تجزأت الدول وتفتيتها خلافا للحروب الحديثة التي بات المختصين يسموها بالحروب القديمة. ثم ستسلط الدراسة الضوء على الحرب في سوريا كحالة دراسية، وذلك للتحقق من صحة فرضية الدراسة ومعرفة اثار تدخل الفاعلين الخارجيين على تلك الحرب المحددة ولاسيما فيما يتعلق بعرقلة عملية بناء الدولة.

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة الى شرح ومعرفة مفهوم "الحروب الحديثة" و"حروب ما بعد الحداثة". كما وتحاول الدراسة أيضا تقصي ما إذا كان هناك تحول في مفهوم الحرب؟ وفي هذا السياق، سنحاول خلال الدراسة الإجابة عن أهم الأسئلة ذات الصلة الجوهرية بفكرة الدراسة، وهي:

1 - ما المقصود بالحروب الحديثة؟

2 - هل يوجد تحول في مفهوم الحرب؟

3- ما المقصود بالحروب الجديدة أو حروب ما بعد الحداثة؟

4- ما هي سمات "حروب ما بعد الحداثة" وملامحها الخاصة؟

5- ما هي اثار حروب ما بعد الحداثة على الدولة الحديثة؟

6- هل الحرب في سوريا حربا جديدة -كنموذج لحروب ما بعد الحداثة؟

هيكلية الدراسة

ولغرض الاحاطة بموضوع الدراسة، فقد تم تقسيم محتوياتها إلى مقدمة ومبحثان وخاتمة:

1-مقدمة: يحتوي هذا الركن من الدراسة على مقدمة تعريفية بـ مفهومي "الحروب الحديثة" و"حروب ما بعد الحداثة" تُبرِز أهمية الموضوع من خلال تقديم فرضية الدراسة، وأهداف الدراسة، وفي الأخير هيكلية الدراسة.

2-المبحث الأول: يناقش المبحث الأول تطور ظاهرة الحرب الحديثة وأثارها على بناء الدولة، وذلك عبر مطلبين، إذ يقدم المطلب الأول لمحة تاريخية موجزة عن سمات وملامح الحرب الحديثة وأثرها في بناء الدولة. في حين يركز المطلب الثاني مناقشة تحول الحرب وظهور حروب ما بعد الحداثة ومعرفة سماتها واثارها حول مسألة بناء الدولة.

3-المبحث الثاني: ويخصص هذا المبحث لمناقشة الصراع في سوريا كنموذج لحروب ما بعد الحداثة. ويشتمل هذا المبحث على مطلبان أيضا، وسوف يناقش المطلب الأول خلفية الصراع في سوريا. في حين يركز المطلب الثاني في هذا المبحث على تشابه الصراع في سوريا مع سمات حروب ما بعد الحداثة. ويجيب عن تساؤل ما إذا كانت الحرب في سوريا حربا جديدة أو لا؟

4-الخاتمة: وفي هذا القسم من الدراسة توصلنا الى التحقق من صحة فرضيتها. فقد ثبت ان وجود جهات فاعلة خارجية ذات دور في الصراعات وداعمه ماليا ولها مساعدتها العسكرية يديم الصراعات ويغير آثارها حيال بناء الدولة في سياق الحروب الجديدة، إذ ان اثار حروب ما بعد الحداثة تساهم في تجزأت الدول وتفتيتها خلافا للحروب الحديثة. وان الصراع في سوريا بعد ان تم توظيفه كحالة دراسية ساهم في التحقق من صحة فرضية هذه الدراسة عبر التعرف على اثار تدخل الفاعلين الخارجيين في تلك الحرب ولاسيما فيما يتعلق بعرقلة عملية بناء الدولة.

المبحث الأول: تطور ظاهرة الحرب و أثارها على بناء الدولة

المطلب الأول: الحرب الحديثة وبناء الدولة

الحرب هي حالة نزاع مسلح بين الدول أو الحكومات أو المجتمعات أو الجماعات شبه العسكرية غير الرسمية، مثل المرتزقة والمتمردين والميليشيات. وتتميز عموما بالعنف الشديد والعدوان والدمار والوفيات باستخدام القوات العسكرية النظامية أو غير النظامية. تشير الحرب إلى السمات والأنشطة التي تتشاركها انماط الحروب بشكل عام. وبينما يرى بعض العلماء أن اسباب الحرب تكمن في الطبيعة البشرية ومستمدة من الأسلاف وإنها ذات نطاق عالمي، يجادل آخرون بأنها نتيجة لظروف اجتماعية ثقافية أو اقتصادية محددة.[1]

[1] - Werner, Freja L. "New Wars and State Building - A case study on the changed dynamics in New Wars and how it can affect state building in Syria". Lund University. 2017. p.7.

مع اوائل القرن التاسع عشر أخذت بالظهور ببطء وتدريجيا الدول الأوروبية الحديثة المعروفة لنا اليوم بشكل واضح. وفي الواقع تتعدد التفسيرات التي تناقش حصول ذلك ولماذا، غير أني سأركز في هذه الدراسة على التفسير المقترن بتأثير الحرب. عديدة هي الدول الأوروبية التي تورطت في الحرب في اوقات عديدة ومتباينة لمدة مائتي سنة وكان التنافس الدولي شديد. وقد كان هذا عنصرا أساسيا في عملية بناء الدول. مع بناء الدولة، نشأت مؤسسات حكومية وتعززت المؤسسات القائمة. الحرب ليست مجرد عنف عرضي بل هي ظاهرة منظمة. إنها نشاط اجتماعي معقد للغاية وتتطلب تنظيما جيدا مع تعاون واسع النطاق داخل المجتمع وقد أثبتت أنها لها أيضا تأثير تنظيمي.[1]

اعتبرت الحرب لفترة طويلة عنصرا حاسما في بناء الدولة الحديثة وقدرتها. وقد وصفها الأستاذ "تشارلز تيلي" قائلا: "الحرب أنتجت الدولة، والدولة أنتجت الحرب".[2] لقد استند تيلي إلى المفهوم التقليدي للحرب الذي هيمن على خطاب الحرب على مدى القرنين الماضيين ويلخص المنظور العام للعلاقة بين الحرب وبناء الدولة.

ترمز "الحرب الحديثة" إلى صورة نموذجية للحرب التي شاعت في أوروبا من أواخر القرن الثامن عشر وحتى منتصف القرن العشرين. "الحرب الحديثة" هي حروب خاضتها الدول عبر قواتها المسلحة باللباس العسكري الذي يميزهم عن المدنيين والمرتزقة، وتمثلت المواجهة الحاسمة بالمعركة. وقد ناقش الأستاذ تشارلز تيلي موضوع "الحروب الحديثة" بشكل مقنع وأشار الى انها كانت مرتبطة بظهور الدولة الحديثة -أي الدولة القومية/ Nation State- وتعلقت ببناء وتشييد الدولة. يقول تيلي: "لقد أنشأنا دولا، والعكس صحيح". خلال الحرب الحديثة، استطاعت الدول بشكل تدريجي في ان تحتكر أدوات العنف المنظم والتخلص من الجيوش الخاصة، والمجرمين، ورسوم الإقطاعيين ... إلخ، وتكوين قوى مهنية تتبع الدولة. وحينئذ، جرى اعتماد إجراءات الضرائب والإقراض، وكذلك تنامي الكفاءة الإدارية والخدمات العامة وبالدرجة الأساس جرى صوغ مفهوم المجتمع السياسي. المجتمعات المتصورة، باتت تستند على نتاج الصحف والقصص السردية باللغات العامية التي عبرها تجمع الأشخاص المتحدثين بنفس اللغة ليتعرفوا على أنفسهم كأعضاء لمجتمع واحد، وقد وحدتهم الحرب الحديثة. ومن ثم، فقد كانت مسألة حماية الأرض والدفاع عنها ضد الآخرين مهمة الدولة، وعلى الأرجح فان هذه المُهمة هي من منحت الشرعية للدولة.[3]

وفي ذات السياق، يؤكد هندريك سبرويت على أن التغيير في تكنولوجيا الحرب يفسر العلاقة بين بناء الدولة والحرب. فقبل الدولة الحديثة، كان النظام الإقطاعي يهيمن على العديد من الدول الأوروبية. وقد كان نظاما غير مركزيا وخلاله الدولة كانت تعول على النبلاء والاتباع. ومع نشوء الدولة الحديثة، تحولت الحرب الإقطاعية -حيث كانت المعدات الحربية والكثير من الموارد في حيازة النبلاء والاتباع بشكل حصري- إلى نظام مركزي يركز على الدولة حيث كان على الحكومة نفسها تمويل الحرب. المعدات الحربية والخيول والمرتزقة التي كانت في السابق يجري توفيرها على عاتق النبلاء والابناء، ستكون الآن في حوزة جهاز دولة مركزي أعلى ويتم تمويلها بشكل مختلف. إن الانتقال من النظام الإقطاعي ومغادرته كان يتطلب وجود وفرة في رأس المال الاقتصادي لا تستند الى الاقطاع. إن الحروب التي جرى خوضها من خلال المرتزقة كانت مُكلفة ومن ثم وجدت الحاجة إلى توفير موارد اقتصادية. لذلك في سبيل التمكن من خوض الحروب وتمويلها، كان على الحكومات تبني

---

[1] - Ibid. p.6.

[2] - Kaldor, Mary. "Old Wars, Cold Wars, New Wars, and the War on Terror." International Politics, 2005. p.2.

[3] - Ibid. Opcit p.p7-8.

مبدأ الضرائب ورفعها لأجل تخفيض هيمنة الأقطاع. وبذلك، تحسنت القدرة الإدارية في تحصيل الضرائب مما أدى إلى زيادة القدرة التنظيمية والقدرات المؤسسية. على الرغم من أن المرتزقة كانوا أكفاء الى حد ما ومنحوا الدول استقلالا معينا، غير أن ولاء الجنود والعسكريين المرتزقة كان محط للشكوك الدائمة ومن ثم فقد جرى استبدالهم لاحقا بالجيوش الوطنية الدائمة الأكثر ثقة. ومع تنامي الضرائب واستعداد الرجال المتحمسين للقتال والدفاع عن دولتهم عبر جيوش دائمة، كان على القادة أيضا أن يحوزوا التأييد الشعبي وينجحوا بكسب قلوب وعقول افراد الشعب. لقد كان القادة بحاجة إلى كسب الدعم من أجل تعبئة رأس المال والرجال على حد سواء للجيش من خلال تقديم الخدمات العامة والحقوق والديمقراطية، وهو ما فعلوه من خلال توفير الخدمات العامة وكذلك حقوق الإنسان والتأثير في نهاية المطاف من خلال الديمقراطية. الفرق بين الدولة الحديثة وما قبلها هو في الأساس قدرة الدولة، مما يعني ضمناً قدرة الدول على التدخل في مجتمعاتها وثانياً سيادتها الدولية. يرتبط الاستخدام المشروع للعنف والتعبئة ارتباطا وثيقا بالأجزاء العنيفة من الحروب، لذلك فإن العنف عنصر أساسي في توطيد الأمن وتأميم وبناء الدولة الحديثة.[1]

كما وبينت عالمة الحرب ماري كالدور بأنه كان هناك ثلاثة عناصر رئيسية في الحروب التي رافقت وجود الدولة الحديثة كان لها تأثير مباشر على عملية بناء الدولة. تمثلت هذه العناصر في إحداث تقدما في البيروقراطية، ونظام ضريبي متزايد ومتطور ومجتمعا قوميا تعرّف فيه الناس على أنفسهم. تم توضيح نتيجة هذا التغيير في الدولة لينعكس في الحرب، التي أصبحت مركزية وقد بات التمييز بين القطاعين العام والخاص، الداخلي والخارجي، المدني والعسكري واضحا. لم توفر الحرب التي رافقت وجود الدولة الحديثة نفسها مسألة توحيد الدولة بل بالأحرى التغيير في التكنولوجيا العسكرية وجميع التغييرات التي جلبتها معها، مثل حشد القوات ورأس المال وتنامي المشاعر القومية من أجل كسب المعارك التي أدت جميعها إلى مركزية السلطة والموارد لينعكس في توحيد الدولة.[2]

ما المقصود بالحرب "الحديثة"؟ إنها مظاهر وطرق الحرب التي تكوّن وتظهر الفترة "الحديثة" من التاريخ البشري؛ لكن الحداثة والحرب الحديثة يقصد منها أكثر من مجرد التطور التكنولوجي والحروب التي يجري خوضها عبر استخدام المعدات والأسلحة المتطورة والأسلحة التي يجري انتاجها بشكل واسع. وفي هذا الصدد ذكر الفيلسوف العسكري في القرن التاسع عشر "كارل فون كلاوسيفيتز" إن الشكل الشائع للحرب يعكس الحقبة والعصر الذي يحصل فيه، وهذا هو الوضع بالتأكيد مع الحرب الحديثة أيضا. ومع ذلك، يجدر الالتفات إلى أنه في أي عصر عدة اشكال مميزة للحرب.[3]

من الضروري للغاية ان يتم تعريف مصطلح "الحرب الحديثة" ضمن منظور نظام ويستفاليا، فقد أنشأت التعاقدات التي جرى ابرامها في سياق سلام ويستفاليا (1648) -التي ختمت "حرب الثلاثين عاما"- النظام الأوروبي الحديث للدول ذات السيادة. عندما حدد هذا النظام السمات الأساسية للدول، أي الاحترام المتبادل للاستقلال والسيادة القانونية والسيادة الإقليمية ومشروعية جميع أشكال الحكومة، ومن ثم أضحت الدولة الهيئة الحصرية والشرعية للقانون الدولي وفي نفس الوقت المالك الحصري لأمتياز استخدام الدبلوماسية والحرب كوسيلة لتنفيذ السياسة الخارجية للدولة.[4]

---

[1] - Werner, Freja L. Opcit p.8.

[2] - Townshend, Charles. "The Oxford History of Modern War." New York, USA: Oxford University Press. 2000. p.3.

[3] - Ivo Pikner. "The use of the armed forces in the postmodern wars". The University of Defense, Czech Republic. November 2015. p.1

[4] - Ibid. p.1.

لقد جرت النظرة للحرب الحديثة باعتبارها "امتداداً للسياسة الدولية بوسائل عنيفة". تم استيفاء بعض المتطلبات الرسمية المحددة في القوانين الدولية لهذا الإعلان. أمست الحرب هي الأنشطة والفعاليات التي ترتبها الدولة. وفي المعركة يتألف الجيش النظامي من مختصين تدربوا ودرى تأهيلهم لمواجهة جيش آخر بشكل خاص. ويُعد توظيف أنماط الحرب غير النظامية -كحرب العصابات على سبيل المثال- بمثابة الخروج على القاعدة.[1]

ان الحروب الحديثة كانت قد تطورت من حيث عدد من المواضيع العريضة المرتبطة بسمات المجتمع ككل، مثل تنامي القوة الدولة عبر عمليات إضفاء البيروقراطية والطابع المركزي. كما تأثرت بظهور الإيديولوجيات القوية، مثل القومية. بالإضافة إلى تطورات مهمة أخرى هي التطور التكنولوجي السريع والتصنيع الذي تقوده الطرق العلمية، وما يتصل بذلك من زيادة سريعة في أعداد السكان، والإصرار المتصاعد على أن المواطن مدين بواجب حماية الدولة والدفاع عنها.[2]

تشكلت هذه القوات خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين في ثورة عسكرية ركزت على جيوش المجندين من المواطنين المتحفزين أيديولوجيا، مسلحين بأسلحة منتجة على نطاق واسع وطويلة المدى لقوة قتل لا تصدق، ومدعومة من الناحية اللوجستية بواسطة اقتصاديات صناعية يمكنها الحفاظ على الجيوش على جبهات بعيدة إلى أجل غير مسمى تقريبا. لقد أدى ذلك الى توجيه الحرب ليصبح هدفها يتمثل بالهزيمة المطلقة للعدو، ومن ثم، فقد بات عموم سكان الدولة المعارضة أهدافا محتملين.[3]

الحرب الحديثة هي حرب تتناقض بشكل ملحوظ مع المفاهيم والأساليب والتكنولوجيا العسكرية السابقة، وتؤكد على كيفية تحديث المقاتلين للحفاظ على جدارتهم في المعركة.[4] من هذا المنظور، تعتبر الحرب الحديثة موضوع متطور، وتم النظر لها بشكل متفاوت في أوقات وأماكن متباينة. بمعناها الضيق، هي مجرد مرادف للحرب المعاصرة. وبمعناها الأوسع، فإنها تتضمن جميع الحروب منذ "ثورة البارود" التي تمثل بداية الحرب الحديثة بشكل مبكر، لكن التحديثات العسكرية البارزة الأخرى استمرت بالتطور، بما في ذلك التركيز على المدفعية التي تميزت بها حرب القرم، والاعتماد العسكري على السكك الحديدية. بداية من الحرب الأهلية الأمريكية وادخال أول مدرعة في الخدمة العسكرية عام 1905، وتوظيف المدافع الرشاشة والراديو والدبابة والطائرة خلال الحرب العالمية الأولى.[5] وبمعنى آخر، يتصل مفهوم الحرب الحديثة بإدخال الحرب الشاملة والحرب الصناعية والحرب الآلية والحرب النووية.[6]

المطلب الثاني: تحول الحرب، حروب ما بعد الحداثة وبناء الدولة

لقد أصبح القرن العشرين فترة غروب الحروب الحديثة. فالنزاعات المسلحة بدأت تأخذ طبيعة حروب ما بعد الحداثة. الخصائص التي تُميز الحروب المعاصرة تقود إلى استنتاجات حيال السمات الفريدة لحروب ما بعد الحداثة وتعاظم ضرورة

---

[1] - Baylis. John, Wirtz. James, Gray. Colin. "Strategy in the Contemporary World." Chapter 2 "The Evolution of Modern Warfare." By Michael Sheehan. Oxford Yniversity Press. 6th Edition, 2019. p.37.

[2] - Ibid. p.37.

[3] - Townshend, Charles. Opcit. p.206.

[4] - English, Richard. "Modern war : a very short introduction." Oxford University Press, England. 2013. pp. 7–9.

[5] - Townshend, Charles. Opcit. p. 349.

[6] - Baylis. John, Wirtz. James, Gray. Colin. 2019 Opcit. Chapter 2. p52

البحث فيه. في هذا المبحث سنحاول فهم الطرق الفعالة لاستخدام القوة المسلحة في النزاعات والحروب المعاصرة والمستقبلية وتحديد سماتها وملامحها العامة.

من الممكن الافتراض في إن المجتمع العالمي حاليا هو في حالة تحوّل من الحداثة إلى ما بعد الحداثة. وإن بنية النظام العالمي تتغير كجزء من عملية طويلة الأجل ومعها ستغير أداة الحرب المرتبطة بها، كما حدث في الانتقال السابق إلى الحداثة في القرن السابع عشر. في الوقت الراهن، فإن الدولة "الحديثة" تتطور بوضوح في مقابل العولمة، وتتنازل عن العديد من مسؤولياتها، ومنها المسؤوليات العسكرية، لصالح الجهات الفاعلة الخاصة أو ما يُعبر عنها بالجهات الفاعلة غير الحكومية.[1]

اولا: بروز مفهوم الحرب الجديدة كنموذج لحروب ما بعد الحداثة

من المتوقع أن يؤثر هذا الانتقال إلى ما بعد الحداثة على الحرب كأداة سياسية ثقافية. لقد جرى إدارة الحرب الحديثة من قبل الدولة. ومن ثم، اتسمت فترة ما بعد الحداثة بتشتت السيطرة على العنف المنظم لصالح العديد من الجهات الفاعلة غير الحكومية. لقد جرى خوض الحروب الحديثة بواسطة قوات مسلحة مهيكلة ومنظمة بشكل هرمي ومختصة تتبع الدولة. بينما تخاض حروب ما بعد الحداثة بواسطة مجموعة مختلفة من القوات المقاتلة، وأغلبها خاصة أو غير نظامية (أي غير حكومية). وتشمل هذه جيوش حرب العصابات، والعصابات الإجرامية، والمرتزقة الأجانب، والقوات غير النظامية القائمة على الأقرباء والعشائر، الجماعات شبه العسكرية التي انشأها أمراء الحرب المحليين، قوات حفظ السلام الدولية، والشبكات الإرهابية العابرة للوطنية. بعض هذه الجماعات لا تسعى إلى معركة حاسمة بالمعنى الذي أفترضه كلاوسفيتز؛ في المقابل، فهم يتجنبون ذلك لصالح صراع غير متكافئ طويل الأمد.[2]

وفي هذا السياق ذكر الأستاذ وليامز خبير الحرب بأنه ومنذ نهاية الحرب الباردة كان هناك نقاش واسع بين علماء الحرب حول تحول الحرب، خاصة ما إذا كان هناك طبيعة واحدة للحرب أم لا. النقاش كان قد انقسم إلى جانبين، حيث ركز الجانب الأول على أن عناصر الحرب مستمرة في التغير، بيد أن منطق الحرب ثابت وهو اليوم نفسه كما كان في السابق عبر مختلف مراحل التاريخ. بينما وفي الجانب الثاني، بدأ أخرين يفترضون في أن منطق الحروب التي نشاهدها اليوم مغاير للحروب المعروفة لنا. وبلذلك فهم يفترضون ضرورة التعامل مع غالبية الحروب التي نشاهدها اليوم بشكل مغاير ويركزون على أهمية فهمها عبر منظور جديد يتضمن العولمة من أجل فهمها وتعميق معرفتنا بها. إنهم يتحدون فلسفة الحرب التي يسيطر عليها كلاوسفيتز ويشككون في أهميتها في الحروب التي نراها اليوم. أحدى الاختلافات الرئيسة هي فيما يرتبط ببناء الدولة. ففي حين ارتبطت الحروب الحديثة بقوة ببناء الدولة، فإن الحروب الجديدة المزعومة هي على عكس ذلك، فهي تميل إلى المساهمة في تفكيك الدولة.[3]

وفقا لمعظم المختصين فإن الحروب الحديثة تُجسد الأنواع "المثالية" من الحروب التي اندلعت فيما بين أواخر القرن الثامن عشر إلى منتصف القرن العشرين في أوروبا وتتميز بالجهات الفاعلة الحكومية والجيوش الكبيرة والزي الموحد. هذه الحروب هي أيضًا الحروب المرتبطة بقوة ببناء الدولة. قبل قرنين من الزمن عرّف عالِم الحرب الشهير "كارل فون كلاوسفيتز" هذه الحروب على أنها سلوك سياسي واجتماعي، والطبيعة الأساسية للحرب هي "السعي لتحقيق الغاية السياسية من خلال

---

[1] - Kaldor, Mary. "In Defence of New Wars", Stability, 2013. p.3.

[2] - Werner, Freja L. Opcit p.6.

[3] - Werner, Freja L. Opcit p.6.

الوسائل الأخرى". وفقا لفون كلاوسفيتز، فإن الحرب جعلت الدول هي الجهات الفاعلة في النظام الدولي. وميز أيضًا بين الطبيعة الموضوعية والشخصية للحروب، إذ أن الطبيعة الموضوعية هي السمات التي تشترك فيها جميع الحروب، بغض النظر عن الزمان والمكان، في حين أن الطبيعة الشخصية للحرب هي التي تجعل كل حرب فريدة. وجادل كلاوسفيتز بأن الخصائص الشخصية للحروب والسمات والشكل، ممكن ان تتغير من حرب إلى أخرى، بيد ان طبيعة الحرب الموضوعية والأساسية لا تتغير.[1]

في المقابل، وعند شرح حروب ما بعد الحداثة، قدمت عالمة الحرب "ماري كالدور" في أوائل التسعينيات من القرن الماضي مفهوم "الحرب الجديدة" مع اقتناعها بضرورة النظر إلى الحروب المعاصرة من منظور آخر والتعامل معها بطريقة مختلفة من أجل الحصول على معرفة وفهم أعمق. لقد أكدت كالدور على أن الطبيعة الشخصية للحروب ليست تغيرت وحسب، وإنما الطبيعة الموضوعية للحروب تغيرت أيضًا. إنها تعني أننا نشهد تغييراً جوهرياً في الحروب، وهو تغيير لا يطبق فيه فهم كلاوسفيتز النظري على الحرب الجديدة الحالية كما كان الحال في الحروب الحديثة. تبعا لكالدور، تقوم الفكرة الرئيسة في مفهوم الحرب الجديدة على الانتباه والالتفات الى تغيير المفاهيم الأساسية للحرب ورؤية جوهر العولمة والشرعية في هذا التغيير في تشكيل الحروب المعاصرة. كما أضافت كالدور أن الحرب قد تغيرت بشكل عميق وأن "الحروب الجديدة يجب أن تُفهم في سياق العملية المعروفة باسم العولمة". هذه الحروب الجديدة تختلف عن الحروب القديمة في عدة طرق: كالنظر في الاهداف والجهات الفاعلة والتمويل واساليب الحرب ونطاق مدة الحرب وكيفية نهايتها. كما اعتبرت "كالدور" بأن الحروب الجديدة يتم إنشاؤها عبر تغيير العلاقات الاجتماعية في الحروب، بعدها من نتائج العولمة وبسبب التكنولوجيات الجديدة. مفهوم الحرب الجديدة وثيق الصلة بالعصر الراهن لأنه يقدم فكرة جديدة عن الحرب، حيث تقترن الحرب بقوة بالعولمة وتجزأة الدول. أحد أبرز الاختلافات في الحروب الجديدة التي تذكرها وتؤكد عليها كالدور هو أثر الحروب الجديدة على بناء الدولة. إذ يتفق علماء الحرب الجدد عموما على أن الحروب الجديدة لها تأثير مفتت على الدولة، وليس على بناء الدولة، كما كانت الحروب التي أدت إلى تشكّل الدولة الحديثة. كما تشير كالدور نفسها: "محاولات التفكير في العالم الجديد من حيث القديم تمنعنا من التعامل مع حقائق عالم اليوم المعولم. لا يمكننا تطوير استراتيجيات بديلة ضد الحرب إلا إذا رأينا مدى اختلاف الحروب الجديدة عن النزاعات السابقة".[2]

وتضيف كالدور قائلة: ما أسميه "حروب جديدة" هو عكس الحرب الحديثة تماما. إنها حروب تحدث في سياق تفكك الدول. هذه هي الحروب التي تخوضها شبكات من الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، غالبا بدون ملابس رسمية، وأحيانًا يكون لديهم علامات تميزهم، مثل الصلبان أو النظارات الشمسية "راي بان" كما في حالة الميليشيات الكرواتية في البوسنة والهرسك. هي حروب تندُر فيها المعارك وبدلا لذلك يجري توجيه أغلب أعمال العنف ضد المدنيين كنتيجة لتكتيكات التمرد ومكافحة التمرد أو التطهير العرقي. إنها حروب تتراجع فيها الضرائب ويتألف تمويل الحرب من النهب والسلب والاتجار غير المشروع والإيرادات الأخرى الناتجة عن الحرب. وكذلك، هي حروب يصعب فيها التفريق بين المقاتل وغير المقاتل والعنف المشروع والإجرام. ومن ثم، فهي الحروب التي تؤدي إلى تعاظم احتمالية تفتت الدولة نتيجة لانخفاض الناتج المحلي الإجمالي، وفقدان الإيرادات الضريبية، وفقدان الشرعية، إلخ. وقبل كل شيء، فإنها تبني هويات عنصرية جديدة (عرقية

---

[1] - Kaldor, Mary. "New and Old Wars: Organized Violence in a Global Era." Stanford University Press; 2012. p3.

[2] - Kaldor, Mary. 2005. Opcit. p.3.

أو دينية أو قبلية) تقوض شعور المجتمع السياسي المشترك. في الواقع، يمكن اعتبار هذا الغرض من هذه الحروب. إنهم يعيدون إحساس المجتمع السياسي على أسس خلافية جديدة من خلال صنع الخوف والكراهية. أنها تنشئ فروقا جديدة لتحديد الصديق والعدو.[1]

ثانياً: خصائص حروب ما بعد الحداثة

نظرا لأن مفهوم الحروب الجديدة هو مفهوم جديد نسبيا، يختلف تعريف المفهوم وكيفية تميزه بين المختصين. تصف "ماري كالدور" الحروب الجديدة على أنها حروب أهلية ذات صلات عابرة للحدود الوطنية وأنها -أي الحروب الجديدة- مزيج من الحروب والعنف المنظم. إذ تُعرّف كالدور "الحرب" بشكلها المعروف عموما -أي الحرب الحديثة- بأنها: "عنف بين الدول أو الجماعات السياسية ذات الدوافع السياسية وحيث يكون للعنف المنظم نفس التعبيرات العنيفة ولكن بين القطاعين العام والخاص مجموعات منظمة لها أغراض خاصة، وفي معظم الحالات، أهداف سياسية".[2] في حين تجادل بأن "الحرب الجديدة": تشمل وتشدد على الروابط العابرة للحدود الوطنية في الحرب الجديدة، التي تفصلها عن الحروب الحديثة التقليدية".[3] في الواقع فمع ان التمييز بين هذه الأشكال من الحرب والعنف ضعيفا مثل خط ضبابي الا انه يوجد أوجه للتشابه بين الحروب الحديثة -التي أضحت تقليدية- والحروب الجديدة التي نراها اليوم. ولكن هناك بعض الفوارق الحاسمة بين الحروب الجديدة والحروب الحديثة -التي تصفها كالدور بالقديمة- والتي سنوردها في هذا المطلب والتي سيتم تقسيمها إلى ما يلي:

أولاً: الأطراف الفاعلة في الحروب الجديدة

على عكس الحروب الحديثة حيث كانت الدول هي الجهات الفاعلة الرئيسة المهيمنة، يمكننا في حروب ما بعد الحداثة التي تصفها كالدور بـ "الحروب الجديدة" مشاهدة الجهات الفاعلة في جميع المستويات، ما بين الدول، من غير الدول، داخلية، خارجية، رسمية وغير رسمية. يمكننا أن نرى في الحروب الجديدة على سبيل المثال مجموعة من الدول والشركات العسكرية الخاصة، ومقاتلي العصابات، وشبه العسكرية، والمنظمات الإرهابية وما إلى ذلك. من الممكن أن تكون الجهات الفاعلة الخارجية دولا تشترك في النزاعات بالنيابة عن جهة فاعلة داخلية، ومن الممكن ان تكون هذه المشاركة عبر الدعم الدبلوماسي أو المشاركة العسكرية المباشرة أو قد تكون بشكل غير مباشر من خلال التمويل أو التدريب للجهات الفاعلة الداخلية. وقد أضحت هذه الجهات الفاعلة الخارجية أكثر انتشارا. يشير الأستاذ "ميلو" بأنه غالبا ما تظهر حروب جديدة في سياق حالة من الضعف بالفعل وفي عملية تآكل احتكار العنف المنظم المشروع واستخدام القوة، والذي يقترن بتنامي عدد الجهات الفاعلة العنيفة غير الحكومية أو الخارجية المشاركة في الحرب. تؤكد المشاركة الأجنبية في النزاعات التي لا يشكلون جزءا منها في البداية فكرة أن الحروب الجديدة يجب فهمها في سياق معولم حيث يترابط العالم بقوة على المستويين السياسي والاقتصادي.[4]

---

[1] - Kaldor, Mary. 2013. Opcit. p.6.

[2] - Kaldor, Mary. 2012. Opcit. p.2.

[3] - Werner, Freja L. Opcit. p.10.

[4] - Baylis. John, Wirtz. James, Gray. Colin. 2019 Opcit. Chapter 11. p185.

ومن ثم، فإن الفارق الرئيسي بين حرب ما بعد الحداثة والحرب الحديثة بسيط نسبياً: فالأخير يشمل خصوماً متناظرين إلى حد ما في المعدات والتدريب ومناهج القتال. في حرب ما بعد الحداثة، يكون الخصوم غير متماثلين، والأضعف غالبا ما يكونون فئة فرعية داخل الدولة، يحاولون إحداث تغيير سياسي عن طريق الإدارة والقتال بشكل فعال أكثر من خصمهم الذي يستند على موارد ومقدرات الدولة، وذلك عبر استخدام تكتيكات حرب العصابات. تتسم هذه التكتيكات بالكمائن وهجمات الضرب والهرب ضد قوات الأمن المحلية.[1] أو يكونون فئة فرعية محلية ذات ارتباطات بشبكات دولية عابرة للوطنية.

هذه الحقائق تُميز النمط الأول لحرب ما بعد الحداثة. من الواضح أن الحرب والصراع المسلح قد انتقلتا من الحرب بين الدول أو الدولية إلى الحرب الداخلية (النزاع داخل الدولة). في عدد من البلدان التي تعاني من صراع داخلي طويل الأمد، هنا ينهار امتياز الدولة في قيادة العنف المنظم ثم تعود الحرب إلى شكل خاص مع سيطرة غير حكومية. فيما بعد الصراعات الحديثة، تقتتل القوات التي تديرها الحكومة مع المجاميع شبه العسكرية غير النظامية -والتي في الغالب يشكلها أمراء الحرب على أسس العرق أو الديانة- مع بعضهم البعض.[2]

ثانياً: الأهداف والمقاصد في الحروب الجديدة

إن مقاصد وأهداف الصراع المسلح تتغير أيضا. يشير الاستاذ "ميلو" إلى أن الحروب الحديثة في العادة حدثت سعيا لتحقيق المصالح الوطنية المتصورة. وتميل هذه الحروب إلى أن تكون مدفوعة بافتراضات جيوسياسية، مثل تلك التي حاربت دفاعا عن ميزان القوى، وكذلك التنافس على الموارد الشحيحة مثل الأراضي والموقع الجغرافي والعمالة والموارد المعدنية، يُنظر إليها منذ فترة طويلة على أنها سبب للحرب في الحروب الحديثة التقليدية. وكذلك كانت الدوافع السياسية والدوافع الايديولوجية عنصرين أساسيين في شرح استمرار الصراع. وعلى النقيض من الحروب الحديثة حيث كان الغزو الإقليمي أو الأيديولوجي هو الطموحات الرئيسة، غالبا ما تركز حروب ما بعد الحداثة على "سياسات الهوية". قد تنشب هذه الحروب في محاولة لمواصلة التطهير العرقي، أو الحرب المقدسة المستوحاة من الدين. غالبا ما تكون مثل هذه النزاعات شرسة بشكل خاص، وقد لا يكون لها بدايات ونهايات محددة بوضوح، ولكنها ليست أقل من أن تكون سياسية. ويجري تنفيذها لتحقيق أهداف استراتيجية، كالحصول على السيطرة على الموارد القيمة أو تقرير سياسة الدولة.[3]

وفي هذا الصدد ذكرت كالدور المنطق في الحروب الجديدة قد تغير إلى تركيز أكثر قائم على الهوية حيث تتمثل الأهداف في التعبئة حول الهوية، مثل الدينية أو العرقية أو العنصرية، والوصول إلى سلطة الدولة، بدلاً من استخدام التعبئة تجاه المصالح الوطنية كأداة كما كان الحال في الحروب الحديثة.[4] في الواقع، من الممكن تفهم سياسة الهوية في الحروب الجديدة باعتبارها ردة فعل على العالم الذي يتزايد عولمة والذي يمكن اعتباره شيئا غير مألوف وخطير. عولمة يسهل لها استبعاد هوية هذه الفئة أو تلك، ومن ثم تشعر الهوية المستبعدة بأنها مهجورة ويؤدي ذلك إلى انعدام الأمن، حيث تمارس الهوية

---

[1] - Ivo Pikner. Opcite. p3.

[2] - Werner, Freja L. Opcit p.10.

[3] - Kaldor, Mary. 2013. Opcit. p.79.

[4] - Ibid. p.86.

المهجورة التعبئة للحيلولة دون ذلك الاستبعاد.[1] ومن ثم، تناقش كالدور بأن سياسات الهوية التي تحركها الدوافع الشخصية في الحروب الجديدة تميل إلى أن تكون مُجزِأة ومُتخلفة من حيث بناء الدولة.[2]

وفي هذا السياق، ذكر صامويل هنتنغتون بشكل شائع عام 1996 بأن الصراع في المستقبل على المستوى الكلي سوف ينتُج عن الفوارق في الثقافة بين الحضارات المتابينة. في حين أنه على المستوى الجزئي، سوف تصبح الثقافات المتحاربة داخل الدولة التهديد غير النظامي السائد. تخوض الجيوش النظامية الحروب الحديثة وفقاً للمعايير والطرائق المعمول بها، في حين يستخدم محاربو العصابات مزاياهم الاجتماعية والثقافية لتعويض المزايا التكنولوجية التي يمتلكها الجنود النظاميين. تبعا لهذه الحجة، فإن الجنود غير متماثلين مع المحاربين. ويذكر أنصار هذه القناعة أن توفر الأسلحة الصغيرة الحديثة واحتقار قواعد الحرب النظامية يعطي المحاربين المدفوعين بخصوصيتهم الثقافية –أي المقاتلين لدواعي تتعلق بالهوية العرقية أو الطائفية- تفوقهم العسكري. فالأهداف السياسية لا تهم رجال القبائل الصوماليين، ممن يتناولون القات ويجوبون مقديشو في سيارات مدنية مدججة بالسلاح. ثقافة المحارب تملي أهدافا –كالشرف، الغنيمة، أو الرجولة- بدلا من الأهداف السياسية.[3]

ومن ثم، العديد من المراقبين يعتقد بإن العنف في المستقبل سوف يكون عرقياً أو قائماً على الهوية. والأساس السياسي الذي افترضه كلاوسفيتز للحرب سوف يكون غير ذي صلة حيث لا تستطيع الدول الحكم بفعالية، ولا يمكن أن تمثل إرادة الشعب بأكمله. الأثر الصافي هو الفوضى والاضطراب بين مجموعات فرعية داخل حدود "الدولة"، وهذا سيكون القاعدة الجديدة للحرب.[4]

ثالثاً: انماط وطرق الحرب في الحروب الجديدة

لقد حصل تغيير كبير في التركيبة السكانية لضحايا الحرب. ففي الحرب المعاصرة، تمتاز غالبية الوفيات بالقتل غير المباشر، وهو ما يعني بأن ضحايا المدنيين يتوفون جراء الإصابات المتعلقة بالحرب. ومما يجدر ذكره، إن وفيات المدنيين جرّاء الحروب والصراعات تعد في الوقت الراهن أقل أنواع الوفيات فيما يتعلق بدراستها وفهمها. هذا هو في نظرية الحرب الجديدة التي قيل إنها نتيجة للتغيرات في الحرب المعاصرة التي يمكن ملاحظتها في الحروب الجديدة. في الواقع، فإن الأمر لم يقتصر على تنامي عدد القتلى المدنيين في الحرب، ولكن بشكل محدد عدد النساء والاطفال، ويُعد هذا مرتبط بالتغييرات في دوافع وأهداف الحروب الجديدة. نظرا لأن الحروب لم تعد مدفوعة بدوافع جغرافية سياسية بل تعتمد على الهوية، يتم تكييف أساليب الحرب وتركز على السيطرة على الناس بدلاً من قتال الأعداء الخارجيين. في نظرية الحرب الجديدة يُعد العنف ضد المدنيين بمثابة وسيلة للسيطرة على المناطق والأشخاص. كما وتميل الحروب الجديدة إلى التفشي على الصعيد العالمي وهي تفتقر أيضا إلى مركز للثقل. وكذلك، لا ترتبط الحروب الجديدة بالضرورة بموقع أو ساحة معركة معينة، لكن يمكن خوضها في أماكن غير متوقعة وتنتشر عالميا. يضاف لذلك، من الممكن تشخيص استراتيجية حرب التغيير في الحروب الجديدة. وأكثرها بروزها هو الإرهاب، مع نوع من التكتيكات الهاربة. إذ نه نظرا لتراجع المعارك التقليدية التي تركز على "فوز

[1] - Ibid. p.80.

[2] - Baylis. John, Wirtz. James, Gray. Colin. 2019 Opcit. Chapter 11. p.189.

[3] - Ibid. p.190

[4] - Werner, Freja L. Opcit p.11.

الجيش الأكبر"، عندئذ تراجعت الحاجة إلى إيجاد قوة عسكرية تقليدية كبيرة. ومن ثم، تلعب الاتصالات والإعلام والتواصل عبر الوطني دورا اساسيا في الحروب الجديدة، وأبرز هذه الأدوار في أعمال الإرهاب. فمع الامكانية الكبيرة اليوم في الوصول إلى مجاميع كبيرة من الناس ضمن وقت قصير، فهي وسيلة متميزة لإشاعة الخوف والتحريض والتهديدات. وهكذا، يجري استخدام إمكانات الاتصال السريع بكفاءة لتجنيد متطوعين من جميع أنحاء العالم في سبيل توظيفهم في الحروب الجديدة.[1]

لا تخلق حرب ما بعد الحداثة الاختلافات بين المجالين العسكري والمدني، فهي تتداخل تدريجياً بشكل عميق في حياة المجتمع ككل. في حرب ما بعد الحداثة أضحى العنف سمة الحياة اليومية. السلاح هو جزء من الاحتياجات اليومية للسكان المدنيين. فهي حرب من دون حدود مخطوطة، وتنتشر الحرب في الفضاء الجغرافي والاجتماعي معا. ومن الصعوبة وضع التمييز بين القوات، لأنها تتجاوز في العادة معايير عقيدة الحروب النظامية الحديثة المجرّدة.[2] استهداف المدنيين في هذه الحروب لا يُعد نتاجا ثانويا للحرب، وانما هو أحد غاياتها وأدواتها الأساسية أيضا. وتتجلى هذه الحقيقة عبر تنامي اعداد اللاجئين ممن ينشدون الحماية من الحرب لدى دول أخرى حالهم حال الأشخاص المهجّرين داخليا، ممن يترحلون داخل الدولة التي تنتشر بها النزاعات المسلحة.[3]

لقد جرت الحروب الحديثة في العادة خارج المستوطنات السكانية -بالرغم من استهداف المدنيين والمنشئات المدنية في الحرب الشاملة-، ولكن تركز الجهد الرئيسي في الحروب الحديثة على تدمير القوات المسلحة للعدو. بيد أنه في حرب ما بعد الحداثة، فإن الأنشطة القتالية تجري داخل البيئة السكانية المدنية غالبا. فقد بدأ المختصين في الحديث عن الحرب في البيئة الاجتماعية، في المناطق الحضرية وغيرها من المواقع. حيث يستخدم الفاعلون في حرب ما بعد الحداثة أساليب حرب العصابات والأشكال غير النظامية من القتال في التضاريس التي يصعب وصول القوات النظامية إليها وهو ما يقضي على مزاياها التكنولوجية.[4]

رابعاً: التمويل في الحروب الجديدة:

من الخصائص الأخرى التي يتم من خلالها تمييز الحروب الحديثة عن الحروب الجديدة هي كيفية تمويلها، ويجب على وجه الخصوص فهمها في سياق العولمة. لقد تحول اقتصاد الحرب من اقتصاد مركزي تديره الدولة ليصبح أكثر لامركزية وعولمة.[5] خلال العصر الحديث، كان يتم الحفاظ على القوات العسكرية عن طريق نظام الإنتاج والتمويل على مستوى الدولة، ويفضل أن يتم تنظيمها على أساس وطني. في حين تميل مؤسسات العنف ما بعد الحديثة غير الحكومية إلى الاستفادة من الموارد المادية ليس من هذه الاقتصادات الوطنية المركزية والصناعات الدفاعية، ولكن من شبكات الإنتاج والتمويل الخاصة التي يتم تنظيمها محليًا أو على نطاق عالمي. قد تشتمل هذه المصادر على النهب والسرقة؛ وخطف الرهائن من اجل الحصول على فدية الابتزاز، والاتجار بالأسلحة، والاتجار بالمخدرات، وغسيل أموال، والتحويلات والدعم المادي من مجتمعات الشتات المرتبطة بهم، والحصول على المساعدة الأجنبية وتلقي المساعدات الإنسانية. بالنسبة للعديد من

---

[1] - Ivo Pikner. Opcit. pp.3-4.

[2] - Ibid. p.4.

[3] - Werner, Freja L. Opcit p.5.

[4] - Kaldor, Mary. 2012. Opcit. p.10.

[5] - Werner, Freja L. Opcit p.12.

المقاتلين، هذه الحروب هي غاية في حد ذاتها: إذ إنهم "رجال أعمال عسكريون" يستغلون شكلاً جديدا من "اقتصاد الحرب".[1]

وتعد هذه المصادر من بين دوافع استمرار النزاع. إذ تُشير كالدور إلى أن كل هذه الطرق غير المشروعة لكسب رأس المال لا يمكنها إلا أن تستمر في تدويم العنف، مما يمنع انتهاء الصراع. لقد تمت خصخصة الحروب الجديدة المعاصرة إلى حد بعيد أكثر مما كانت عليه الحروب التقليدية السابقة، ويعتمد العديد من الجهات الفاعلة اعتمادًا كبيرًا على الموارد الخارجية.[2]

خامساً: المدة في الحرب الجديدة

تتسم حروب ما بعد الحداثة بأن ما بعد المرحلة القتالية السريعة نسبيا من العملية العسكرية، أو مرحلة نشر القوات، هناك مرحلة طويلة جدا تتلوها لتحقيق الاستقرار. وتعد إمكانات القوى المُشتركة بمثابة مركز الثقل خلال هذه المرحلة. كما ان الأفق الزمني المخصص لإتمام مرحلة الاستقرار يكون غامض في العادة وكقاعدة عامة يجري حسابه بالسنوات، وليس بالأشهر.[3]

وتميل الحروب الجديدة إلى الديمومة لمدة أطول من الحروب الحديثة التقليدية بكثير. عادة ما تنتهي الحروب الحديثة عندما تنفد الإمدادات والموارد وتدمر البلدان على الأرض. كانت الجهات الفاعلة الداخلية تمول نفسها بنفسها ولم تعتمد على القوى الخارجية من أجل البقاء. ولكن نظرا للجانب المعولم في الحروب الجديدة، حيث يرتبط السوق والاقتصاد العالميان بقوة وتورط الجهات الفاعلة الخارجية، تستمر الحروب الجديدة لفترة أطول بكثير. تتعايش دول العالم مع النظام الاقتصادي والسياسي المعولم، لذلك تنتهي الحرب أولا عندما تنتهي مصلحة جميع الجهات الفاعلة ولا تبقى دوافع للحرب. لذلك بموجب هذا التحول في اقتصاد الحرب والسياسة الذي يترافق مع العولمة، تشهد فترات الحروب الجديدة استمرارية أكثر طولا، بشكل يعرقل بناء الدولة.[4]

سادساً: نهاية الحرب على مستوى القتال

ومن المعروف بأن الحروب الحديثة تنتهي عادة في الاستسلام أو معاهدة السلام. وتكون المرحلة اللاحقة لتحقيق الاستقرار قصيرة للغاية. السلطة والبنية الأمنية في الدولة المنهارة كانت فعالة لضمان استمرار سلامة الدولة. في حين لا يتم إنهاء حرب ما بعد الحداثة عادة بالاستسلام لعدم وجود استسلام نموذجي. فالقوات الأمنية -كالشرطة وأعضاء النظام القضائي وما إلى ذلك- لا يوجد دور فعال لها أو ليست قادرة على ضمان السلامة الأساسية للسكان. فالتحديات الأمنية التي تطرحها حروب ما بعد الحداثة -كالإرهاب الدولي على سبيل المثال- هي تحديات أمنية غير تقليدية لا تتناسب في مواجهتها مع الاعتماد المنفرد على المؤسسات الأمنية الوطنية. فحقيقة أن الإرهاب يُظهر نفسه في الشبكات عبر الوطنية، فإن مكافحة الإرهاب ستكون غير فعالة إلى حد كبير إذا تم إجراؤها من جانب واحد من خلال الوكالات الوطنية.[5] وبالتالي، فإن الفترة اللازمة

---

[1] - Kaldor, Mary. 2012. Opcit. pp.108-109.

[2] - Ivo Pikner. Opcit. p.4.

[3] - Ibid. p.4.

[4] - Altinpinar, Mustafa. "Adapting to a new security environment: Turky's border security." University of Portsmoth. 2016. p33.

[5] - Ivo Pikner. Opcit. p4.

لتحقيق الاستقرار قد تتطلب وقت مديد جدا وفي العادة تتضمن أنشطة قتالية موجهة ضد الإرهابيين والعصابات المسلحة وعناصر الجريمة المنظمة.[1]

في الواقع، ربما يستمر نموذج ما بعد الحداثة في تخفيف قبضة الحرب "الحديثة" التي أحكمتها على مدى القرنين الماضيين. لقد بدأ ظهور الأسلحة النووية بالفعل في هذه العملية من خلال تحييد أقوى الأسلحة التي تمتلكها القوى العسكرية الرئيسية، وتشجيع ضبط السياسات الأمنية بشكل خاص. وقد يعزز نموذج ما بعد الحداثة هذه العملية. بالضبط كما أنتج كل من الإقطاع والحداثة نموذجهما المميزة للحرب، فإن التحول إلى ما بعد الحداثة سوف ينتج نموذجه السياسي الفريد من نوعه للعنف المنظم، بالرغم من أن طبيعة الحرب تبقى ثابتة .

ما زالت الحرب وسيلة وأداة عنف تقترن بالهدف السياسي في أجزاء كثيرة من العالم، رغما عن أن النصر الحاسم أضحى أكثر مراوغة. في جميع الفترات والعصور، لا تختفي نماذج وأشكال الحرب والعنف القديمة بشكل تام حتى لو حلت نماذج جديدة محلها تدريجيا.

المبحث الثاني: الصراع في سوريا نموذج لحروب ما بعد الحداثة.

المطلب الأول: خلفية الصراع في سوريا

خضعت سوريا لسيطرة صارمة من قبل النظام بقيادة بشار الأسد منذ عام 2000. الأسد ينتمي إلى الأقلية العلوية في سوريا. وكان العلويون مضطهدين ولم يحظوّا بنفوذ سياسي مهم قبل أن يسيطر والد بشار الأسد على السلطة عبر انقلاب عسكري ويحكم القبضة على السلطة. لكن منذ سبعينيات القرن الماضي، احتل العلويون أعلى المناصب في السلطة السياسية. ان تنوع الهويات في سوريا واسع. فإلى جانب الهوية الوطنية، يتألف السكان في سوريا من هويات عرقية ودينية وثقافية ومحلية متنوعة. مثل السنة والشيعة والمسيحيين والأكراد، على سبيل المثال لا الحصر.

بدأ تاريخ الصراع في سوريا في اذار/مارس 2011. حين اجتاحت موجة للتحرر من الحكومات الاستبدادية بالفعل في بعض دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهو ما أطلق عليه حينئذ باسم الربيع العربي. وقد بدأت في سوريا عبر مظاهرات سلمية، مُحاكية للتغييرات التي حدثت في تونس ومصر، وخلالها حاول الناس التعبير عن سخطهم واستيائهم من نظام بشار الأسد. وطالبوا بتنفيذ إصلاحات سياسية جديدة. غير أن الأسد شعر بأن هذه الاحتجاجات اشتعلت تحت التأثير الأجنبي وترمي للضغط على سوريا في سبيل تبني سياسة خارجية مختلفة، وهو ما دفع نظام الأسد إلى الاستجابة للتظاهرات المدنية بالوسائل العسكرية ومهاجمتها، وسرعان ما تصاعد الموقف. في تموز/يوليو من العام نفسه، بدأ جزء من الشعب السوري، الذي أصبح يُطلق عليه فيما بعد بالمتمردين، في التعبئة والقتال، ولاسيما بعد حصوله بالفعل على مساعدات خارجية تشتمل على الوسائل العسكرية. أنشق بعض الجنود عن جيش النظام وانضموا للمسلحين المناهضين للنظام. وأضحوا يألفون أحد الأطراف الفعالة الرئيسة في الصراع، وتبنوا اسم الجيش السوري الحر. ومن ثم، فقد انقلبت التظاهرات المدنية في الوقت ذلك إلى حرب أهلية تضم أطراف داخلية بشكل أساس. في الأجزاء الشمالية من سوريا، بالقرب من الحدود التركية، بدأ الأكراد السوريون الذين تعرضوا للتهميش لفترة طويلة بمقاومة نظام الأسد أيضا. حتى الآن، تألف

[1] - Will Fulton, Joseph Holliday, & Sam wyer. "Iranian strategy in Syria." A joint Report by AEI's critical threats project & Institute for the Study of War (ISW). 2013. P-15. https://tinyurl.com/2p93avxf

الصراع من فاعلين داخليين فحسب كانوا نظام الأسد من جهة والعديد من المجاميع المتمردة التي تقاتل ضده من جهة أخرى.

في عام 2012 حدث أساس التغيير، فقد وفرت البيئة المضطربة الداخلية في سوريا الفرصة للدول الإقليمية غير المنسجمة مع سياسات الأسد الخارجية في التدخل بالشؤون الداخلية وتحفيز الجماعات المتشددة لإعلان الجهاد في سوريا وقدموا لهم تسهيلات الوصول والتمويل والتجهيز. فقد بدأت دول الخليج في دعم المسلحين برؤوس أموال، عبر تركيا في الغالب. وفي نفس العام، بدأت إيران في التدخل لصالح الأسد، وتدعمه بالإمدادات والمعدات من أجل مواجهة المتمردين المسلحين. ومع تزايد تدفق الجهاديين الأجانب المدعومين من الدول المناوئة للنظام في سوريا تأثرت إيران بشكل أكبر ودفعت كتائب حزب الله اللبنانية للقتال إلى جانب الأسد. لقد حققت الجماعات المسلحة المعارضة قبل تدخل حزب الله نجاحا كبيرا وكانت قريبة من الإطاحة بالأسد وجيشه. بيد أن دعم إيران وحزب الله كان حاسما ومنع حدوث ذلك بشكل مباشر. ساعدت إيران نظام الأسد في تجنيد وتدريب وتمويل المقاتلين الداعمين للأسد. على وجه الخصوص، كانت كتائب حزب الله اللبنانية هي الأكثر نجاحا وكانت عنصرا مفيدا بشكل أساسي للأسد منذ عام 2013[1]. وهذا ما دفع دول الخليج لأن تنخرط أكثر فأكثر وترفع دعمها المالي للجماعات المسلحة المتمردة، حتى عبر الأردن أيضا. في ذلك الوقت، أنفصل الصراع بشكل واضح مع المسلمين السنة من جهة عبر المتمردين المدعومين من قبل دول الخليج وتركيا، في قبالة المسلمين الشيعة المساندين للأسد والمدعومين من إيران.[2]

في عام 2013، بدأت الولايات المتحدة، مع إدارة أوباما، في المشاركة بنشاط. فقد اتُهِمَت وكالة المخابرات المركزية بتدريب الجماعات المتمردة وتزويدها بالمعدات الحربية.[3] في آب 2013، جرى استخدام الأسلحة الكيماوية لأول مرة، الأمر الذي أدانه المجتمع الدولي بشدة وأتهم نظام الأسد بالاضطلاع بهذا الهجوم. ثم دعت الولايات المتحدة وفئة واسعة من المجتمع الدولي بتخلي الأسد عن السلطة وأمسوا في هذا الوقت على حافة الهجوم بالوسائل العسكرية.[4] غير أن نظام الأسد حظي بدعم الرئيس الروسي فلاديمير بوتين باستمرار خلال الحرب وقد أقترح في مجلس الأمن الدولي بعد الهجمات الكيماوية أن يسلم الأسد جميع أسلحته الكيماوية إلى المجتمع الدولي. وبذلك تم منع الهجوم من قبل الغرب.[5]

ومع فبراير من العام 2014، انعطفت الحرب اتخذت منحىً دراماتيكيا جديدا. بدأت أجزاء مما كان يُعرف سابقا بالقاعدة في بناء منظمة إسلامية متطرفة جديدة، وأتضح أنها أصبحت واحدة من أكثر الجماعات الإرهابية المُريعة في المنطقة والعالم، وأطلقوا على أنفسهم اسم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش". أعلن تنظيم داعش عن هدفه المتمثل في إنشاء دولة إسلامية، تحت نظام الخلافة، وبدأ في تجنيد المتعاطفين من سوريا والعراق والشتات من جميع أنحاء العالم. وتحول تركيز الصراع، فالآن أصبح لدى الأسد المدعوم من روسيا، عدو مشترك للولايات المتحدة وتركيا والأكراد السوريين،

---

[1] - Joost Hiltermann. "The Syrian Conflict and International Support for Rebel Groups." Crisis Group 2018. https://tinyurl.com/msajj7uj

[2] - مايكل هيرش – ترجمة علاء الدين أبو زينة. "لماذا أصبح أوباما "يملك سورية" الآن" (مجلة ذا اتلانتك). المقال المترجم منشور في صحيفة الغد. بتاريخ 2013-06-19. https://tinyurl.com/2p92t8cs

[3] - أ ف ب. "وزير الخارجية الأمريكية جون كيري يؤكد استخدام أسلحة كيميائية في سوريا". صحيفة فرانس 24. بتاريخ 2013/08/27. https://tinyurl.com/a57dz7xj

[4] - دمتري ترينين. "التحالف الافتراضي: السياسة الروسية تجاه سورية". مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الأوسط. دراسة منشورة بتاريخ 15 نيسان/أبريل 2013. https://tinyurl.com/mrxtz8e7

[5] - Lina Khatib, and others. "Western Policy Towards Syria: Applying Lessons Learned." Chatham House. 2017. P.2. https://tinyurl.com/2p945rxf

مما أدى إلى تغيير جذري في ديناميكية الحرب. ومن ثم، أمسى المجتمع الدولي مهتما في التركيز على التخلص من تنظيم داعش الارهابي أكثر من اقصاء الأسد وازاحته عن السلطة.[1]

لقد تلقى نظام الأسد دعماً أساسياً من جهات خارجية أجنبية لاستعادة السيطرة على المناطق والدولة السورية. وكان حلفاء الأسد الأساسيون كل من روسيا وإيران وكتائب حزب الله اللبنانية.[2] فمنذ بداية الصراع دعمت روسيا نظام الأسد وأنقذته حتى الآن من مواجهة نفس المصير الذي تعرض له بعض القادة الآخرين أثناء فترة الربيع العربي. وكان ذلك عن طريق المساعدة المالية في البداية فقط. ومن ثم، زودت روسيا في وقت لاحق الأسد بالمعدات العسكرية مثل مقاومة الطائرات الحربية والأسلحة. بالإضافة لذلك، فقد دعمت روسيا الأسد دبلوماسيا باستمرار، لاسيما ضمن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، إذ استخدمت روسا حق النقض (الفيتو) عندما أراد باقي الأعضاء في المجتمع الدولي استخدام وسائل عسكرية ضد الحكومة السورية في أعقاب استخدام القنابل الكيماوية على سبيل المثال. كما نفذت روسيا العديد من الضربات الجوية العسكرية ضد تنظيم داعش في سوريا.[3]

على الجانب الآخر من نظام الأسد، حصلت العديد من الجماعات المتمردة في سوريا، مثل الجيش السوري الحر، والجماعات الجهادية المسلحة، والفصائل الكردية على دعم مالي وعسكري من الولايات المتحدة وتركيا ودول مجلس التعاون الخليجي، والتي كانت أساسية بالنسبة لهم في مواصلة الحرب.[4]

المطلب الثاني: تشابه الصراع في سوريا مع سمات حروب ما بعد الحداثة.

في هذا المطلب، سوف نسلط الضوء على التشابه فيما بين سمات حروب ما بعد الحداثة والصراع في سوريا ونختبر مدى ملائمة هذا الصراع مع نظرية الحرب الجديدة، وكذلك نسلط الضوء على كيفية تأثير الحروب الجديدة سلبا على عملية بناء الدولة، وذلك من خلال مناقشة السؤال التالي:

هل الحرب في سوريا حربا جديدة؟

يُعد تطور الحرب في سوريا ضمن سياق الحروب الجديدة. حيث كانت سوريا تخضع لسيطرة نظام الأسد بشكل صارم بوقت مبكر. بدأ الصراع بمظاهرات سلمية، وذهب المحتجون إلى تحدي السلطة التي يقودها بشار الأسد وسيطرتها الصارمة على مفاصل الدولة والمجتمع، وكانوا -أي المحتجين- متعمدين في الطعن بشرعية الحكومة السورية. وتصاعدت فيما بعد إلى حرب أهلية حينما باشر الجيش ومجاميع من الاهالي في استخدام السلاح. في بداية الصراع عندما بدأ الجيش السوري الحر والجماعات المتمردة الأخرى بالنمو، ولاحقا ظهور داعش، بدأت الحكومة السورية ببطء في فقدان سيطرتها على أجزاء من أراضي الدولة وعلى الناس وأيضا "احتكارها للعنف المشروع"، وذلك في سياق نظرية الحرب الجديدة. كان هدف النظام السوري الرئيسي استعادة هذه السيطرة على كل من الأرض واحتكار السلاح. وفيما يلي سوف نناقش كيف

---

[1] - دمتري ترينين. مصدر سبق ذكره.

[2] - ميشيل نيكولز. " روسيا تستخدم الفيتو الرابع عشر في مجلس الأمن بشأن سوريا بدعم من الصين." رويترز. 2019. https://tinyurl.com/4z5zds3h

[3] - برايان مايكل جنكينز. " ديناميات الحرب الأهلية السورية." مؤسسة RAND. 2014 https://tinyurl.com/3ccn9c5j

[4] - Kaldor, Mary. 2013. p.8.

توافقت عناصر نظرية الحرب الجديدة مع الصراع السوري من حيث الفاعلين وطريقة تمويل الحرب ودوافع واهداف الصراع وكذلك أساليب الحرب في سوريا.

- **الفاعلين:**

يتناسب عدد الفاعلين في سوريا والتنوع بينهم بشكل جيد مع تعريف الحروب الجديدة على أنها حرب أهلية ذات ارتباطات عابرة للحدود الوطنية، مع مجموعة واسعة من الوحدات القتالية.[1] الجهات الفاعلة في سوريا داخلية وخارجية وغير رسمية ورسمية. يمثل نظام الأسد الفاعل الداخلي والرسمي للدولة، حيث قاتل العديد من الجماعات غير الرسمية المتمردة من جهة وداعش من جهة أخرى. وفي نفس الوقت، كانت الجهات الفاعلة الخارجية الأكثر مشاركة هي كل من روسيا وإيران من جهة والولايات المتحدة وتركيا والمملكة العربية السعودية ودول الخليج من جهة اخرى. في الاقع، كان عدد الجهات الفاعلة غير الحكومية المشاركة في الصراع غير عادي بالفعل. داعش كتنظيم إرهابي، والجيش السوري الحر، والأكراد السوريون، والعديد من الجماعات المتمردة، وحزب الله كجهة خارجية غير حكومية. ويتماشى هذا الوضع مع التعريف الذي قدمته كالدور للحروب الجديدة على أنها حرب أهلية ذات صلات خارجية عبر وطنية ومزيج من الحرب والجريمة المنظمة. ان العنف الذي جرت ملاحظته في سوريا كان منذ بداية الصراع وحشيا بشكل متماثل مع أي حرب بالرغم من أن الجهات الفاعلة كانت تنظيمات مسلحة ودول منظمة. أيضا العدد الملحوظ من المتطوعين الأجانب الذين يقاتلون مع جهات فاعلة غير حكومية، معظمهم من المتعاطفين الجهاديين الذين انضموا إلى داعش، يتناسب تماما مع فكرة أن الحرب الجديدة التي يجب أن تُفهم في سياق العولمة.[2]

- **طريقة تمويل الحرب**

لم يتم تمويل الحرب في سوريا بالطريقة التقليدية مثل الحروب الحديثة النظامية التي تصفها كالدور بالقديمة. إذ لم تستند الأطراف الفاعلة في الصراع على الاقتصاد الوطني في تمويل الحرب، وقد كان للأطراف الخارجية دور مالي مركزي في كل من جانب النظام والمعارضة. لقد كان لدول الخليج وتركيا والولايات المتحدة دور حاسم في تمويل المعارضة. على الجانب الآخر، كانت روسيا وإيران ضرورية لتمويل الحرب نيابة عن نظام الأسد من خلال الدعم المالي. وتميز تمويل داعش بأنه بالإضافة الى ما كان يحصل عليه من الممولين الخارجيين، فأنه تمكن من تمويل نفسه بشكل إضافي من خلال السيطرة على الموارد الطبيعية والتصرف بها مثل النفط والغاز في السوق السوداء والنشاط الإجرامي.[3] وبشكل عام، فإن كافة الأطراف الاساسية في الحرب كانت قد اعتمدت على الإسناد والدعم الخارجي عبر وسائل مختلفة، ولاسيما المالية. يتناسب هذا الوضع تماما مع فكرة الحرب الجديدة التي تشير الى ان العنف والحرب يستمران من خلال جهات فاعلة وموارد خارجية.[4] وهو وضع يختلف عن الحروب الحديثة التي كانت تعتمد على الاقتصاد الوطني في تمويل الحرب وهو ما ساهم سابقا في تقوية وتعزيز الدول، خلافا لنموذج الحروب الجديدة.

- **دو افع واهداف الصراع في سوريا:**

---

[1]- برايان م جنكينز. "كيفية تشكيل الصراعات الحالية لمستقبل سوريا والعراق." مؤسسة راند. 2015. ص.20. https://tinyurl.com/2ap8fe79

[2] - (CAT) Center for the analysis of Terrorism. "ISIS Financing Report" 2015. P.10. https://tinyurl.com/2p89j4cm

[3]- Kaldor, Mary. 2013. p.3.

[4]- Ibid. p.2.

على عكس الحروب الحديثة، حيث كان يجري استخدام التعبئة كأداة لتنظيم الناس وجمع رأس المال وتطوير اقتصاد وطني من أجل كسب المعارك والحروب، فإن تعبئة الناس جزء من الهدف في حروب ما بعد الحداثة أيضا. إن أبرز اهداف الحروب الجديدة هو تعبئة الناس حول هوية من الممكن أن تكون دينية أو عرقية أو ثقافية ومن ثم المطالبة بسلطة الدولة.[1] إن الدوافع القائمة على أساس الهوية التي تميز الحروب الجديدة تتجلى بوضوح في الحرب السورية. على الرغم من أن الصراع بدأ كحركة تحرر مستوحاة من ظاهرة الربيع العربي، إلّا أن هذا الصراع سرعان ما تحول إلى حرب حيث انقلبت الجماعات الدينية والعرقية الواضحة ضد بعضها البعض. يتجلى التوتر بين المجموعات المتباينة بوضوح في الصراع ويُذكر بإنه أحد الأسباب الكامنة خلف استمرار الحرب.[2] كما ذكرت أنفا، فقد أتسم الصراع باستمرار بين المسلمين السنة من جانب مع المتمردين والجهاديين، ودول الخليج وتركيا من جهة، والمسلمين الشيعة على الجانب الآخر مع الأسد المدعوم من قبل الجماعات الشيعية وإيران. وهو ما يوحي الى ان صيانة الهويات الخاصة هو من بين الأهداف التي اندلع من أجلها الصراع، وأن اثار الحروب الجديدة تختلف عن الاثار التي رافقت الحروب الحديثة التي ساهمت في نشوء وتوحيد الدول الحديثة في اوربا، على العكس من ذلك، فإن اثار الحروب الجديدة -كنموذج لحروب ما بعد الحداثة- تساهم في تفكك الدول وتفتيتها بسبب الاهتمام بالهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية. كما يمكن أيضا ملاحظة الدوافع القائمة على الهوية لدى بعض الجهاديين، إذ يعزو البعض بروزهم على أنه رد فعل ضد توجه العالم نحو عالم معولم مع انتشار القيم الغربية التي تستبعد الثقافة والموروث الخاص للمجتمعات، بشكل يحفز العديد من المتشددين للتصرف في مواجهة العولمة.[3]

- **طرق أو أساليب الحرب في سوريا:**

توجد ثلاثة جوانب رئيسة تتعلق بطريقة الحرب في الحرب السورية والتي تشير إلى حرب جديدة. أولاً، تتحرك القوات السورية بعيدا عن الحرب الحديثة، من خلال مواجهة فاعلين غير نظاميين لا يتبنون مناهج الجيوش الحديثة ولا أطر الحرب الحديثة المتعارف عليها. الجانب الثاني يشمل العمليات الإرهابية التي لا تحصى في سوريا. الإرهاب كأسلوب حرب هو وسيلة للوصول إلى أهداف سياسية، وذلك باعتباره كأداة لنشر الخوف وإضعاف الخصوم على المستوى النفسي بدلا من الطريقة المادية. إنها طريقة للتأثير على الناس وكذلك صناع القرار لكسر قدرتهم على المقاومة ومواصلة العمل. تم تكييف طريقة الحرب هذه بشكل كبير من قبل داعش.[4] الجانب الأخير الذي يشير إلى وجود حرب جديدة في سوريا هو أنه لا يوجد مركز ثقل رئيس في ساحة معركة محددة بشمل واضح. ومن الممكن ربط الهجمات الإرهابية في أوروبا وأمريكا الشمالية بداعش والحرب في سوريا، وهو ما يشير إلى انتشار الحرب عالميا التي تميز الحروب الجديدة.[5]

- **مدة الحرب: كيف تغذي الجهات الخارجية مدة الحرب؟**

---

[1] - برايان مايكل جنكينز. 2015. مصدر سبق ذكره. ص.11.

[2] Ibid. p13.

[3] - Lister Tom, and others. "ISIS goes global: 144 attacks in 29 countries have killed 2043" CNN 2017. https://tinyurl.com/kuprc2bk

[4] - برايان مايكل جنكينز. 2015. مصدر سبق ذكره. ص.20.

[5] - Ibid p.18.

أحد الشروط الحاسمة لبناء الدولة هو إنهاء الحرب والعنف. الصراع في سوريا اندلع قبل 10 سنوات وما يزال عدة أطراف من أطراف الصراع موجودين على الأرض. كيف نجى عدد من الجهات الفاعلة في الصراع حتى الآن؟ لقد كان لمشاركة الفاعلين الخارجيين أثر واضح على مسألة بناء الدولة.

نظرا لأن الحروب رافقت نشوء الدولة الحديثة في أوروبا كانت قد تشكلت في ظروف أكثر سريرية دون أي تأثير للجهات الخارجية ذات الأجندة الخاصة والتي تعمل من منطلق المصالح الذاتية، فإن الحروب الجديدة تتميز بالعكس تماما. تعتبر سوريا نموذجا جليا للغاية، حيث تنامي عدد الجهات الفاعلة، الداخلية والخارجية منذ بدء الصراع، وما تزال عدة جهات فاعلة متبقية في مشهد الصراع.[1] يبدو أن الجهات الفاعلة الضعيفة التي كانت تفقد المزيد والمزيد من القوة والسيطرة والقتال والموارد المالية، والتي من المحتمل أن تواجه خسارة في الحرب، كانت تتمسك بالصراع وتطيل أمده بسبب الدعم من الجهات الخارجية. وهذه الظاهرة ملحوظة باستمرار اثناء الحرب السورية. فقد عانى كلا من الأسد والمتمردين والجهاديين سلسلة من الهزائم خلال سنوات الصراع. لكن، وبالرغم من اندحار الجهاديين، إلّا ان الأسد وفصائل المتمردين المتبقية على تنوعهم ما يزالون على الأرض بسبب اعتمادهم على الدعم الخارجي الذي أطال من أمد الصراع. يتناسب هذا الوضع تماما مع نظرية الحرب الجديدة التي تشير الى ان الحرب الجديدة تنتهي أولا عندما تنتهي مصلحة جميع الجهات الفاعلة -ولاسيما الخارجية- ولا تبقى دوافع للحرب، وهو وضع يعرقل بوضوح عملية بناء الدولة، وبدلا لذلك يعرضها للتفتيت والتفكك.

ومن ثَم، بناءً على اختبار الجهات الفاعلة والأهداف من الحرب وكيفية تمويلها والطريقة والأساليب التي اعتمدت في الحرب السورية ومدتها في سياق سمات وخصائص الحروب الجديدة، تتجلى صحة افتراض أن الحرب في سوريا يمكن اعتبارها حربا جديدة كنموذج لحروب ما بعد الحداثة.

الخاتمة:

إن دراسة الحرب السورية لمعرفة مدى ملاءمتها لنظرية الحرب الجديدة كان أحد أهداف هذه الدراسة. لقد أوضحت الدراسة من خلال خصائص مثل الممثلين وأساليب الحرب والدوافع وطرق تمويل الحرب ومدتها أن الحرب في سوريا تتناسب مع نظرية الحرب الجديدة. وتوصلنا في هذه الدراسة إلى الاستنتاج بأن الحرب السورية يمكن اعتبارها حربا جديدة من جوانب عديدة.

كان الهدف الثاني من هذه الدراسة، هو من خلال دراسة الحرب السورية، توضح كيف يمكن للحروب الجديدة كنموذج لحروب ما بعد الحداثة أن تؤثر سلبا على بناء الدولة وذلك بالمقارنة مع الكيفية التي أدت بها الحروب الحديثة إلى بناء الدولة وتوحيدها وتعزيزها. وخلال هذه الدراسة تمكنا من التحقق من صحة فرضيتها في أن مشاركة الجهات الفاعلة الخارجية وطريقة إدامتها للحروب تطيل من أمدها وتعرقل بناء الدولة، وهو ما شهدته الحالة السورية.

خلاصة أو استنتاجات

[1] بلغيث عبد الله، التهديدات الأمنية الجديدة: قراءة في الخصوصية الإفريقية، مجلة قراءة إفريقية، السنة السادسة عشرة، العدد 44، أبريل 2020، ص 35، نشرت على الرابط: https//www.quiraatafrian.com، تاريخ التصفح: 11-11-2021.

يتناسب الصراع السوري مع نظرية الحرب الجديدة المعروضة أعلاه. يفتح هذا الطريق أمام طريقة جديدة للتعامل مع الحرب وتعميق فهمها. تشير سمات وخصائص الحروب الجديدة إلى أن لها تأثيرات أخرى على بناء الدولة بخلاف الحروب القديمة، وأنها تشير إلى التفتيت وغياب الاحتمال في أن تؤدي إلى توطيد الدولة كما فعلت الحروب الحديثة التي أدت إلى قيام الدول الحديثة.

المصادر

مصادر اللغة العربية"

1- برايان مايكل جنكينز. " ديناميات الحرب الأهلية السورية." مؤسسة RAND. 2014 https://tinyurl.com/3ccn9c5j

2- برايان م جنكينز. "كيفية تشكيل الصراعات الحالية لمستقبل سوريا والعراق." مؤسسة راند. 2015. ص.20. https://tinyurl.com/2ap8fe79

3- مايكل هيرش – ترجمة علاء الدين أبو زينة. "لماذا أصبح أوباما "يملك سورية" الآن" (مجلة ذا اتلانتك). المقال المترجم منشور في صحيفة الغد. بتاريخ 19-06-2013. https://tinyurl.com/2p92t8cs

4- أ ف ب. "وزير الخارجية الأمريكية جون كيري يؤكد استخدام أسلحة كيميائية في سوريا". صحيفة فرانس 24. بتاريخ 2013/08/27. https://tinyurl.com/a57dz7xj

5- دمتري ترينين. "التحالف الافتراضي: السياسة الروسية تجاه سورية". مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الأوسط. دراسة منشورة بتاريخ 15 نيسان/أبريل 2013. https://tinyurl.com/mrxtz8e7

6- ميشيل نيكولز. " روسيا تستخدم الفيتو الرابع عشر في مجلس الأمن بشأن سوريا بدعم من الصين." رويترز. 2019. https://tinyurl.com/4z5zds3h

مصادر اللغة الإنكليزية:

Books :

7- Baylis. John, Wirtz. James, Gray. Colin. "Strategy in the Contemporary World." Oxford Yniversity Press. 6th Edition, 2019.

8- Townshend, Charles. "The Oxford History of Modern War." New York, USA: Oxford University Press. 2000.

9- English, Richard. "Modern war : a very short introduction." Oxford University Press, England. 2013.

10- Kaldor, Mary. "New and Old Wars: Organized Violence in a Global Era." Stanford University Press; 3 edition. 2012.

Thesis and Research's:

11- Altinpinar, Mustafa. "Adapting to a new security environment: Turky's border security." University of Portsmoth. 2016. p33.

12- Werner, Freja L. "New Wars and State Building - A case study on the changed dynamics in New Wars and how it can affect state building in Syria". Lund University. 2017.

Conference Paper:

13- Ivo Pikner. "The use of the armed forces in the postmodern wars". The University of Defense, Czech Republic. November 2015.

14- - Kaldor, Mary. "Old Wars, Cold Wars, New Wars, and the War on Terror." International Politics, 2005.

Jurnals:

- **Sage:**

15- James, Paul; Friedman, Jonathan "Globalization and Violence." London: Sage Publications, Vol. 3: Globalizing War and Intervention. 2006.

- **Stability:**

16- Kaldor, Mary. "In Defence of New Wars", Stability, 2(1): 4, pp. 1-16. 2013.

Articles:

17- Will Fulton, Joseph Holliday, & Sam wyer. "Iranian strategy in Syria." A joint Report by AEI's critical threats project & Institute for the Study of War (ISW). 2013. P-15. https://tinyurl.com/2p93avxf

18- Joost Hiltermann. "The Syrian Conflict and International Support for Rebel Groups." Crisis Group 2018. https://tinyurl.com/msajj7uj

19- (CAT) Center for the analysis of Terrorism. "ISIS Financing Report" 2015. P.10 "ISIS Financing" 2015 Report. P.10. https://tinyurl.com/2p89j4cm

20- Lina Khatib, and others. "Western Policy Towards Syria: Applying Lessons Learned." Chatham House. 2017. P.2. https://tinyurl.com/2p945rxf

21- Lister Tom, and others. "ISIS goes global: 144 attacks in 29 countries have killed 2043" CNN 2017. https://tinyurl.com/kuprc2bk

التحديات الأمنية الجديدة في سياسة المغرب تجاه إفريقيا جنوب الصحراء

مبروكة الأكوار: دكتوراه في القانون العام والعلوم السياسيةكلية العلوم القانونية والإقتصادية والإجتماعية سلا جامعة محمد الخامس بالرباط-المغرب.

عبد العزيزبن لحسن: أستاذ بمعهد الدراسات الافريقية جامعة محمد الخامس الرباط a.benlahcen@um5s.net.ma

الملخص:

لعب المغرب دورا رائدا في إفريقيا جنوب الصحراء ولا سيما في السنوات الأخيرة، وقد عزز وجوده وكثف من حضوره واهتمامه بقارته الإفريقية، بحكم علاقاته التاريخية التي تجمعه بدول إفريقيا جنوب الصحراء، غير أن التحديات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل والصحراء كالجريمة المنظمة، وتجارة الأسلحة وتنامي ظاهرة الهجرة الغير الشرعية، ثم تجارة المخدرات والحركات الإرهابية والجماعات المتطرفة....تشكل أحد العوامل التي يمكن أن تعرقل مسار سياسة المغرب الإفريقية الجديدة وتحقيق أهدافها تجاه دول إفريقيا جنوب الصحراء، والتي أضحت تفرض على المغرب تفعيل سياسته الإفريقية، وتستدعي منه الحرص على إتخاذ إجراءات إستباقية ووقائية لحماية مصالحه والحفاظ عليها وتستلزم سبلا جديدة تتماشى مع واقع السياسة الإقليمية والدولية الراهنة، وإستثمار مختلف التحديات والرهانات وتحويلها إلى فرص.

الكلمات المفتاحية:السياسة الخارجية، التحديات، الجريمة، الهجرة، التطرف، الإرهاب، الجريمة المنظمة....

New Security Challenges in Morocco's Sub-Saharan Africa Policy

Abstract:

Morocco has played a leading role in sub-Saharan Africa, particularly in recent years. Morocco has strengthened its presence and intensified its interest in its African continent, owing to its historic relations with sub-Saharan Africa. However, new security challenges at the international and regional levels: Such organized crime, the arms trade and the growing phenomenon of illegal migration, and then the drug trade, terrorist movements and extremist groups, constitute one of the factors that could impede Morocco's new African policy and the achievement of its objectives vis-à-vis sub-Saharan Africa. Morocco's policy must be revitalized. Morocco must take proactive and preventive action to protect and preserve Morocco's interests. It requires new ways to bring it into line with the realities of current regional and international policy and to invest in various challenges and bets and turn them into opportunities.

Keywords: foreign policy, challenges, crime, migration, extremism, terrorism, organized crime....

مقدمة:

إن الاستقرار هو هدف كل دولة بينما يشكل غيابه ضربا للاستثمار وقد يؤدي إلى إنهيار الاقتصاد، وفي هذا الصدد، تعيش معظم دول إفريقيا جنوب الصحراء تحت صراعات مختلفة، مما يجعل المغرب يواجه في سياسته تجاهها تحديات

أمنية متشابكة كالجريمة المنظمة، وتجارة الأسلحة وتنامي ظاهرة الهجرة غيرالشرعية، ثم تجارة المخدرات والحركات الإرهابية والجماعات المتطرفة، بالإضافة إلى التأثيرات السلبية لتنافس القوى الكبرى على النفوذ الإفريقي في مجالها.

على الرغم من تباين الدراسات لفهم أسباب تنامي المهددات الأمنية في إفريقيا في السنوات الأخيرة، إلا أن هناك إتفاق بشأن المشكلات الأمنية التقليدية التي ترتبط بالنزاعات البينية بين دول إفريقيا ولا سيما(مشكلات الحدود والموارد الطبيعية ومنها المياه) التي تعاني منها إفريقيا ..، فضلا عن معانتها وبشكل كبير من التهديدات اللاتماثلية الغير الصلبة التي باتت تعرفها إفريقيا جنوب الصحراء منها: الإرهاب، الجريمة المنظمة، القرصنة البحرية والهجرة....[1]، وهي إما تحديات إقليمية(**المبحث الأول**)، أو تحديات دولية(**المبحث الثاني**) قد تعرقل التوجه المغربي نحو إفريقيا جنوب الصحراء ومن شأنها أن تعيق تحقيق المغرب لأهدافه الإستراتيجية وطموحاته فيها وتعزيز نفوذه بها.

- **فما مدى تأثيرها و إنعكاسها على التوجه المغربي نحو إفريقيا جنوب الصحراء؟**
- **وما هي إستر اتيجية المغرب للتصدي لهذه التحديات؟**

المبحث الأول: التحديات الإقليمية في سياسة المغرب تجاه إفريقيا جنوب الصحراء

إن ما يميز التهديدات الأمنية العابرة للحدود هوسرعة إنتشارها التي تفوق القدرات المالية أو العسكرية أو المؤهلات الإستخباراتية للدولة، مما يحتم ضرورة تظافر الجهود وتعزيز التعاون إقليميا ودوليا للحد منها ولا سيما في طل تنامي ظاهرة الهجرة الغير الشرعية(المطلب الأول)، وإرتباطها مع شبكات الجريمة المنظمة (المطلب الثاني)، والتي تعتبر من أبرز التحديات التي يعاني منها المغرب في سياسته تجاه بلدان إفريقيا جنوب الصحراء.

المطلب الأول: تحدي الهجرة السرية

الهجرة الغير الشرعية بمعناها العام الدخول الغير الشرعي للأجانب من دولهم الأصلية برا وبحرا وجوا إلى دولة أخرى بما فيها مناطق العبور.

وقد عرفتها إتفاقية منظمة العمل الدولية ولا سيما المادة الثانية بأنها: "**وجود المهاجر في طريق رحلته أو وصوله أو مدة إقامته وعمله في وضع يتنافى والقو انين والإتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف أو الثنائية الأطراف أو التشريعات الوطنية**".

ووفقا لإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العبر الوطنية فإن الهجرة الغير الشرعية تعني: "**عبور الحدود دون تقيد بالشروط اللازمة للدخول المشروط إلى الدول المستقبلة**"،

في حين تعرف منظمة الهجرة الدولية المهاجر الغير الشرعي: "**أنه المهاجر الذي لا تتو افر لديه الوثائق اللازمة والمنصوص عليها بموجب لو ائح الهجرة من أجل الدخول والإقامة أو العمل في بلد ما**"، بما في ذلك:

- الأفراد الذين يدخلون البلاد بدون وثائق قانونية (الدولة المستقبلة ولكن تمكنوا من الدخول سرا وفقا لإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العبر الوطنية برا أو بحرا أو جوا).

[1] عبد العالي حور، التحديات الجيوسياسية، مجلة رهانات، العدد 38، 2016، ص20و21.

- الأشخاص الذين استطاعوا دخول الدولة بوسائل إحتيالية وتزوير المستندات التي بحوزتهم.
- تزوير الوثائق السرية والهوية والهجرة في ظروف غير نظامية.

وقد أصبحت مشكلة الهجرة السرية معقدة في العقود الأخيرة، بعدما عبر عدد غير محدود من المهاجرين السريين الأفارقة المتوسط ليصلوا إلى الضفة الجنوبية لأوروبا بواسطة قوارب الصيادين، وهو الطريق الذي شجع المزيد من الهجرات البشرية نحو شواطئ الجزائر، تونس والمغرب رغم صعوبة الأوضاع ومخاطر الطريق الطويل، فعلى سبيل المثال يقطع المهاجرون السنغاليون 3000 كلم مرورا بأكدز وتمنراست ليصلوا إلى شمال الجزائر أو المغرب وعبر طريق أكدز بها وصولا إلى السواحل الليبية التي تبقى الممر المفضل بفعل الإنتعاش الإقتصادي الذي تعرفه.

بينما يعرف محور السنغال موريتانيا المغرب إنتعاشا بفضل الطريق العبر الصحراوي طنجة نواذيبو نواكشوط دكار، وبفعل طرق الأمل "**route d'espoir** " الذي يربط بين مالي ونواكشوط، هذه الشبكة من الطرق الرابطة بين موريتانيا، خليج غينيا، مالي ومضيق جبل طارق عبر طنجة ثم الطريق المفضل من خلال المرور عبر ليبيا، ويقدر عدد المهاجرين بعشرات الآلاف ويلقي العديد منهم حتفه في عرض البحر الأبيض المتوسط قبل وصولهم إلى السواحل الأوربية[1]، مما يجعل هذه الإحصائيات نسبية.

ووفقا لإحصائيات منظمة الأمم المتحدة لسنة 2017، فقد سجل عدد المهاجرين في العالم ما يقارب 258 مليون، أي بنسبة 3.4 بالمائة مقابل 49.3 بالمائة سنة 2000، إضافة إلى المهاجرين الداخليين الذي وصل طبقا لبيانات الأمم المتحدة 740 مليون شخص أي بنسبة واحد من كل سبعة أشخاص عبر العالم يقدم على الهجرة.

وقد قدرت منظمة الأمم المتحدة عدد المهاجرين سنة 2017 بنحو 24.7 مليون مهاجر، وهو ما يمثل 2 بالمائة من سكان إفريقيا من عدد المهاجرين عالميا.

بينما بلغ عدد المهاجرين بالنسبة للمغرب 101.200 مهاجر وهو ما يمثل حوالي 0.3 في المائة من إجمالي السكان المغاربة برسم سنة 2017، وقد مثلت النساء 49.8 في المائة من مجموع عدد المهاجرين مقابل 48.6 في المائة سنة 2000، بالإضافة إلى 31.4 بالمائة من العاملات المهاجرات طبقا لما ورد في بيانات الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي[2].

يعتبر المغرب بلدا لإنطلاق المهاجرين أو عبورهم، بل أصبح بلدا لإستقبال وإستقرار المهاجرين وممرا تجاه أوروبا [3]، بحكم موقعه الجغرافي ساهم في إستقطاب موجات الهجرة جعلت الدستور المغربي يكفل كل حقوق المهاجرين منذ سنة 2013.

إذ حظيت سياسة الملك محمد السادس في مسألة الهجرة بأهمية قصوى في بعدها الوطني وعلى المستوى القاري، جعلته يسعى إلى بلورة سياسة للهجرة إنسانية في فلسفتها، وشاملة في مضامينها، ومسؤولة في منهجيتها ورائدة على المستوى

---

[1] رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئة، الهجرة وسوق الشغل، إحالة ذاتية رقم 36-2018، ص 5 و ص 9- 10 نشرت على الرابط: www.cese.ma، تاريخ الزيارة: 30-3-2022.

[2] LUMBELLA Azarias, l'Impact de la diplomatie marocaine sur la crise migratoire africaine, la Diplomatie Economique et Sécuritaire Subsaharienne, Actée du Colloque Magrébin mardi et mercredi 24-25 avril 2018, publication de la Faculté des Sciences Juridiques, Economique et Sociales, Université Mohammed Premier, Oujda, Edition 2019, p 284.

[3] رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئة، الهجرة وسوق الشغل، مرجع سابق، ص 5 وص 9-10.

الإقليمي، وهو ما ترجم على أرض الواقع من خلال إطلاق الإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء من أجل تدبير أفضل لموجات الهجرة و تيسير إدماج المهاجرين النظاميين ووضع إطار مناسب للتحديات الجديدة، وقد وصل عدد طلبات تسويات وضعيات المهاجرين أزيد من 56.000 طلب خلال عمليتي تسوية وضعية المهاجرين لسنة 2014-2016، تستند إلى الاعتبارات التالية:

-إختيار الملك محمد السادس من طرف الإتحاد الإفريقي رائدا للاتحاد الإفريقي في موضوع الهجرة من خلال قمة الإتحاد الثامنة والعشرين المنعقدة في أديس أبابا في 30و31 يناير 2017.

- الأجندة الإفريقية حول الهجرة المقدمة من طرف الملك محمد السادس للقمة الثلاثين للاتحاد الإفريقي في 29 يناير 2018 التي تشكل الأرضية لتوجيه عملية تنفيذ الإتفاق العالمي لهجرة آمنة ومنظمة ونظامية،

-الرئاسة المشتركة بين المغرب وألمانيا للمنتدى العالمي للهجرة والتنمية بمراكش في دجنبر2018 في إطار النقاش الدولي لبلورة إتفاقية دولية كبرى برعاية منظمة الأمم المتحدة لوضع إطار موحد يضبط الحكامة العالمية للهجرة من خلال مجموعة من الإتفاقيات والمعاهدات و المبادئ المشتركة.

-تفعيل أجندة الإتحاد الإفريقي لسنة 2063 بعنوان إفريقيا التي نريد " التي تجسدت على مستوى أهداف التنمية المستدامة خلال سنة 2015 كجزء من سياسة التنمية.

- إتفاق باريس حول التغيرات المناخية الذي يدعو إلى إتخاذ تدابير لمواجهة التغيرات المناخية من شأنها أن تحمل الأطراف على إلتزاماتها المتعلقة بالمهاجرين وتعزيزها ومراعاتها.

- ثم نداء الرباط في 31 أكتوبر 2018 الذي أكد على تجديد إنخراط المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ومجلس النواب بالمغرب والبرلمانات وإتحاد المجالس الإقتصاية وكذا دور هذه الهيئات كقوة اقتراحية وآلية للرصد الإستراتيجي في مجالات الهجرة[1].

كما يخضع دخول الأجانب إلى المغرب والإقامة بها إلى الإلتزام بمجموعة من الإتفاقيات القانونية مثل القانون 02-03 المنظم لدخول وإقامة الأجانب بالمغرب الصادر في سنة 2003.[2].

تشكل مسألة الهجرة أحد القضايا البارزة التي تبوأت مكانة مهمة على المستوى الوطني والدولي ولا سيما في ظل التوجه العالمي نحو العولمة الإقتصادية التي ساهمت في ظهور تحديات مرتبطة بهذه الظاهرة، حيث بدأت موجة الهجرة السرية تجاه المغرب منذ التسعينات نظرا لموقع المغرب الإستراتيجي باعتباره حلقة وصل بين إفريقيا وأوروبا أصبح نقطة عبور مهاجرين أفارقة من جنوب الصحراء.[3]

---

[1] الظهير الشريف رقم 1.03.196 في 16 رمضان 1424 الموافق ل 13 نوفمبر 2003 المتعلق بتنفيذ القانون رقم 02-03 الذي يعنى بدخول وإقامة الأجانب بالمملكة المغربية وبالهجرة الغير الشرعية.

[2] لبنى بوشياه، السياسة المغربية في مجال الهجرة، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال-الرباط، 2015-2016، ص1.

[3] أمال الحواسني، الهجرة السرية في السياسة الخارجية المغربية، أشغال اليوم الدراسي الذي نظمته مجموعة الأبحاث والدراسات الدولية حول إدارة الأزمات في موضوع العلاقات المغربية الإفريقية، الرهان والتحديات، مراكش 17 ماي 2014، سلسلة الندوات والمؤتمرات 52.2016، الطبعة الأولى 2016، ص 69.

وأمام إتخاذ الاتحاد الأوروبي مجموعة من الإجراءات لمحاربة الهجرة الغير الشرعية، عرف المغرب تحولا في مجال الهجرة حيث إنتقل من دولة عبور إلى دولة إستقرار للمهاجرين الأمر الذي فرض عليه مجموعة من الإشكالات التي يطرحها موضوع الهجرة سواء على المستوى الحقوقي أو السياسي أو الاقتصادي أو الثقافي ...وهكذا أصبحت الهجرة أحد أولويات المغرب لما تشكله من تهديد إقتصادي وأمني حيث جاءت العديد من المبادرات الملكية التي أقرت بضرورة إعتماد سياسة وطنية للهجرة في المغرب تراعي البعد الأمني، والإنساني، وتضع البعد الحقوقي في جوهر السياسة الوطنية طبقا للمقتضيات القانونية الجاري بها العمل في هذا المجال للمغرب.[1]

وتجاوبا مع مقتضيات التقرير المقدم من طرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمغرب الى الملك محمد السادس حول وضعية المهاجرين واللاجئين بالمغرب، في 9 شتنبر 2013م، دعا الخطاب الملكي بمناسبة الذكرى الثامنة والثلاثين للمسيرة الخضراء لسنة 2013م المجتمع الدولي للتصدي للهجرة من خلال صياغة سياسة شاملة جديدة لقضايا الهجرة واللجوء وفق مقاربة إنسانية تحترم الالتزامات الدولية للمغرب، وتراعي حقوق المهاجرين وضرورة الانخراط القوي في معالجة الظاهرة لتفادي ما تسببه من كوارث إنسانية، كما أشار الملك محمد السادس في خطابه حول هجرة المواطنين الأفارقة إلى المغرب بطريقة شرعية أو غير شرعية، وكيف تحول المغرب من محطة للعبور إلى وجهة للإقامة ودعا المغرب لبلورة سياسة لقضايا الهجرة واللجوء وفق مقاربة إنسانية تحترم الالتزامات الدولية للبلاد وتراعي حقوق المهاجرين سواء الوافدين من دول إفريقيا جنوب الصحراء أو بعض الدول الأوروبية كإسبانيا وفرنسا، وكذا تحديد طبيعة المهن التي يزاولونها شأنهم شأن المهاجرين الشرعيين من جنسيات أخرى، كما تمكن المغرب من إقرار مشاريع قوانين تتعلق بالهجرة واللجوء، ومحاربة الإتجار بالبشر وحماية ضحاياه و تبني إستراتيجية شمولية في تدبير الهجرة واللجوء جعلت المغرب يتصدر قائمة الدول الرائدة في هذا المجال، إستنادا إلى العلاقات المتفردة التي تربطه بدول إفريقيا جنوب الصحراء وطبقا للإتفاقيات التي تربطه بالإتحاد الأوربي.

فالتوجه الجديد للمغرب نحو إفريقيا جنوب الصحراء وعلاقاته المتميزة التي تربطه بالعديد من دول إفريقيا جنوب الصحراء خاصة فرضت عليه التعامل مع المهاجرين المنحدرين من بلدانها وفق مقاربة شمولية تراعي الأبعاد الإقتصادية والسياسية والثقافية، وتكريسا لهذا التوجه فقد قدم المغرب سنة 2013 مبادرة " **التحالف الإفريقي للهجرة والتنمية** " القائمة على المنظور الإفريقي المشترك والمبادئ الإنسانية لقضايا الهجرة والمسؤولية المشتركة بين دول المصدر والعبور والاستقبال وكذا على الترابط الوثيق بين الهجرة والتنمية.

تعززت هذه الرؤية السياسة تجاه إفريقيا جنوب الصحراء التي أطلقها الملك "محمد السادس" والتي تكرس توجه المغرب كأرض إستقبال وتعزز علاقاته التاريخية مع إفريقيا والتزامه الدائم من أجل التنمية البشرية وتعزيز السلام والأمن والنهوض بالعمل الدبلوماسي فيما يخص قضايا الهجرة مكرسة بذلك دور المغرب كقوة عملية وإقتراحية فاعلة على المستوى الإقليمي والمتعدد الأطراف.

[1] أمال الحواسني، الهجرة السرية في السياسة الخارجية المغربية، مرجع سابق، ص 75.

وعلى الرغم من ذلك، إن الإجراءات والتدابير التي اعتمدها المغرب لإحتواء ظاهرة الهجرة الغير الشرعية، تظل غير كافية أمام غياب إستراتيجية أوربية–إفريقية توافق بين البعد الأمني والتنموي وتوضح التدابير الجماعية من أجل تحقيق نمو إقتصادي واجتماعي للدول المصدرة للمهاجرين عن طريق معالجة الأسباب العميقة للهجرة الغير القانونية [1].

المطلب الثاني: الجريمة المنظمة والتجارة الغير المشروعة:

من التحديات العابرة للحدود التي تعرفها سياسة المغرب تجاه جنوب الصحراء الجريمة المنظمة، التي عرفها المؤتمر الخامس لمكافحة الجريمة ومعاملة المذنبين للأمم المتحدة المنعقد في جنيف سنة 1975م، أن: " الجريمة المنظمة تتحمل نشاطا إجراميا معقدا وعلى نطاق واسع تنفذه مجموعات من الأشخاص على درجة من التنظيم، وتهدف إلى تحقيق الثراء للمشتركين فيها على حساب المجتمع وأفراده وهي غالبا ما تتم عن طريق الإهمال التام للقانون وتتضمن جرائم تهدد الأشخاص وتكون مرتبطة في بعض الأحيان بالفساد السياسي، إذ تختلف الجريمة عن غيرها من الجرائم بكونها جريمة منظمة، يتم ارتكابها بالتعاون بين الافراد أو الجماعات المتخصصة، برزت منذ العصور الأولى في التاريخ و إنتشرت في بداية القرن الماضي بسبب النمو السكاني للمدن وغير ذلك من أنماط التحضر والتصنيع وتطور العلوم والتقنيات وإزدياد حركة التجارة وتقدم وسائل الإتصال والمواصلات والحراك الإجتماعي في زمن العولمة[2]،

وتعد منطقة الساحل والصحراء مجالا خصبا للجريمة المنظمة العابرة للحدود بكل أشكالها: المخدرات، الهجرة السرية، الجريمة الإلكترونية غسل الأموال، التهريب...، مما جعل المنطقة منبعا أخطر التهديدات الأمنية الإقليمية والدولية.

وأضحت منطقة الصحراء الكبرى وساحل غرب إفريقيا مجالا خصبا لنشاط تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وبات الساحل والصحراء منطلقا للهجرة الغير الشرعية، وبالتالي حولها إلى بؤرة تهدد الأمن والسلام الدولي والإقليمي، وإزداد الأمر سوءا في ظل ثورات الربيع العربي مما جعل المغرب يراقب الأوضاع خشية انتقال العدوى إليه، رغم إصرار الجزائر على إبعاده بحجة الجغرافيا، بعدما تنبه المغرب إلى خطورة الأوضاع، وإعتبر ما يجري تهديدا للأمن القومي المغربي خصوصا أنها مرتبطة بدول مجاورة للمغرب كموريتانيا[3].

كما شكل سحب السلاح من المدنيين أعوص المعضلات التي أطاحت الحكومات المتوالية، عقب سقوط نظام القذافي بسبب الإنفلات الأمني المتصاعد والميل لإستخدام القوة في التعامل مع مؤسسات الدولة والمطالبة بالحقوق أو

---

[1] ويشترط في الجريمة المنظمة أن تكون وليد تخطيط دقيق، وعلى درجة من التعقيد أو التشعب، وأن يكون تنفيذه قد تم على نطاق واسع، وأن تنطوي وسيلة تنفيذه على نوع من الحيلة يتجاوز المألوف عادة في المساهمة الجنائية، وأن يكون من شأنه توليد خطر عام، وبالنسبة للجناة وأن يكون جماعة يتجاوز عددها العدد المألوف في المساهمة الجنائية وأن يكونوا على درجة من التنظيم، وذي مقدرة على التخطيط الدقيق، وأن تتلاق إرادتهم على التداخل في الجريمة أو في جرائم محل التنفيذ، المصدر: إدريس عطية، مقال الجريمة المنظمة والإرهاب مصادر جديدة لتهديد الأمن في إفريقيا، العدد الثامن ديسمبر 2017، المجلد الأول، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، من ص51 إلى ص60.

[2] محمد بوبوش، علاقات المغرب وغرب أفريقيا، المحددات والتفاعلات، قراءات إفريقية، 14 مارس 2017، نشرت على الرابط: Qiratafrican.com/home/new، تاريخ الزيارة: 03-01-2022.

[3] إسماعيل حمودي، السياسة الأمنية للمغرب الراهن، دراسة في المحددات والفاعلين والقضايا، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا، 2017-2018، ص 211-212.

التعبير عن الحاجات المجتمعية، وإرتبطت بمشكلة بقاء الجماعات المقاتلة ضد نظام القذافي خارج المجتمع المدني، ومن ثم إستمرارا لإعتماد على السلاح والتهديد بإستخدامه في التعامل مع المشاكل السياسية والإجتماعية للمجتمع [1].

وهو الأمر الذي نبهت إليه الأمم المتحدة في التقرير الذي أعده فريق من الخبراء الذي سلم لمجلس الأمن تطبيقا لمقتضيات القرار رقم 1773/2011 والذي ورد فيه إستمرار تدفق الأسلحة إلى ليبيا، ومنها يتم تهريبه إلى 14 دولة على الأقل، وأنه رغم تحقيق تطور إيجابي طفيف على مستوى إعادة بناء القطاع الأمني الليبي غير أن معظم الأسلحة تحت سيطرة جهات مسلحة غير تابعة للدولة، وأن نظم مراقبة الحدود لا تزال ضعيفة، ويساهم في إنتشار الأسلحة عدد من الجهات الفاعلة في بلاد المغرب الإسلامي وجماعة أنصار الدين[2].

في هذا السياق، يتضح للمنتظم الدولي ومؤسساته الأمنية أن جبهة "الجمهورية الصحراوية" تساهم في زعزعة الإستقرار في الشمال الإفريقي ومنطقة الساحل من خلال علاقاتها مع قوى متطرفة وتورطها في أشكال التهريب كالمخدرات والأسلحة، مقابل حصولها على المساعدات الإنسانية [3].

أصبح الساحل منطقة للتهريب من خلال بارونات المخدرات الأمريكولاتينية بعد الحصار الذي عرفه في أمريكا الشمالية والجنوبية فطريق الهيروين والكوكايين أصبحت تمر عبر دول الساحل وهو ما خلق أسواق جديدة وطنية ودولية من طرف مهربي المخدرات، حيث يلجأ المهربون إلى حماية الجماعة الإرهابية لتأمين طرق التهريب و لمعرفتهم بتضاريس المنطقة وجغرافيتها، وبذلك إنتقلت التهديدات الأمنية المرافقة لتجارة المخدرات من قارتي أمريكا نحو قارة إفريقيا وتحديدا إلى منطقة غرب إفريقيا ونحو إمتداداتها الجغرافية فكانت شمالا نحو دول المغرب العربي وشرقا نحو تشاد، مصر وجنوبا نحو إفريقيا الجنوبية، الى جانب طريق آخر قادم من أفغانستان عبر ممرات الخليج العربي ليصل إلى كينيا ثم إثيوبيا فالسنغال وتعتبر أجهزة الإستعلامات الغربية أو الجنوب الغربي لليبيا (منطقة فزان) وبحيرة تشاد كأهم مراكز الجهاد تعرف إنتشارا واسعا لأنشطة التجارة الغير المشروعة في النيجر التي تتوسط هذه المنطقة و تعتبر الممر الرئيسي للتهريب [4].

إتسمت التهديدات العبر وطنية في ظل العولمة بسرعة إنتشارها وتجاوزها لقدرات الدولة الذاتية ماديا وعسكريا أو من حيث المؤهلات الإستخباراتية والتي ساهم الحراك العربي في توسيع دائرتها [5].

وتعتبر منطقة الساحل والصحراء من إحدى المناطق المهمة التي حظيت باهتمام القوى الدولية والإقليمية وعلى رأسها المغرب، ولا سيما منذ أحداث الحادي عشر سبتمبر 2003، حيث تواجه المنطقة في مختلف دوائرها الجيوسياسية تشابك تحديات أمنية خطيرة منها: الهجرة الغير الشرعية، الجريمة المنظمة والتجارة الغير المشروعة(الإتجار في البشر والأسلحة والبضائع) وإنتشار الأمراض المختلفة، بالإضافة إلى تزايد نشاط عصابات التهريب والجماعات الإجرامية والحركات الإرهابية، التي تسببت فيها الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية والعسكرية التي تعيشها دول

---

[1] عبيد إميجن، إنتشار السلاح الليبي والتعقيدات الأمنية في إفريقيا، مركز الجزيرة، أكتوبر 2014، نشر على الرابط:http ://studies.aljazeera.net

[2] إسماعيل حمودي، السياسة الأمنية للمغرب الراهن، دراسة في المحددات والفاعلين والقضايا، مرجع سابق، ص 90.

[3] عبد العالي حور، التحديات الجيوسياسية في منطقة الساحل، مرجع سابق، ص 12.

[4] سندس البرهار، دور التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية المغربية في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للمملكة، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، بكلية العلوم القانونية والإقتصادية والإجتماعية بسلا، 2020-2021، ص 315.

[5] ليلى الإدريسي العزوزي، البعد الأمني في العلاقات المغربية الإفريقية التوجهات الدولية تجاه القارة الإفريقية، المركز الديموقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، الطبعة الأولى 2020، برلين - ألمانيا 2020، ص10، نشرت على الرابط: https://democraticac.de/wp-content/uploads/2019

المنطقة، و امتدت تأثيراتها إلى دول الجوار مما يستدعي تبني إستراتيجية شاملة ومتعددة الأبعاد عوض المقاربة الأمنية التقليدية المعتمدة في مواجهة التهديدات، على إعتبار أن منطقة الساحل تشكل العمق الإستراتيجي والمجال الحيوي للأمن القومي المغربي، مما يحتم على المغرب إعادة النظر في المبادئ والمفاهيم التي ترتكز عليها الرؤية الأمنية الجماعية، والعقيدة الأمنية المشتركة والتعاون والإعتماد المتبادل أمنيا بمساهمة كل المتدخلين والفاعلين بل وتكثيف جهوده على مستوى الدبلوماسية الثنائية أو المتعددة الأطراف إقليميا ودوليا[1] .

ورغم أن ظاهرتي الهجرة الغير الشرعية والجريمة العابرة للحدود أصبحت تشكل تحديات عبر وطنية إلا إن الدور البارز الذي يلعبه المغرب في مواجهتها وتدبيرها يجعله يعمل على تحويلها من تهديدات إلى فرص إلى جانب التحديات الإقليمية (ديموغرافية، أو مائية أو مناخية أو غذائية ...) التي تعاني منها إفريقيا جنوب الصحراء[2].

المبحث الثاني: التحديات الدولية في سياسة المغرب تجاه إفريقيا جنوب الصحراء

من أبرز التحديات التي تواجه المجتمع الدولي ظاهرتي الارهاب (**المطلب الأول**) والتطرف (**المطلب الثاني**)، وبحكم الموقع الجغرافي للمغرب وقربه من بؤر التوتر فإنه يتأثر جيوسياسيا من هذه الظاهرة .

المطلب الأول: تحدي الإرهاب

يحتل الإرهاب مكانة محورية على مستوى السياسة الإقليمية والدولية نظرا لخطورته على السلم والأمن الدوليين، ويطلق معجم الوسيط وصف الإرهابيين على "**الذين يسلكون سبيل العنف لتحقيق أهدافهم السياسية** ".

في حين يقصد القاموس الفرنسي بالإرهاب بأنه:" **إستعمال العنف لأغراض سياسية**"، ويلاحظ "أرنولد" أن الإرهاب عملية تتكون من عناصر ثلاث وهي: فعل العنف أو التهديد بإستخدامه ورد الفعل الناجم عن أقصى درجة الخوف الذي أصاب أصحاب الضحايا المحتملة، وأخيرا التأثيرات التي تصيب المجتمع بسبب العنف أو التهديد بإستخدامه ونتائج الخوف[3].

ويعتبر الإرهاب نمط من أنماط التحديات الأمنية العابرة للحدود التي عرفتها منطقة الساحل والصحراء التي تشمل أشكالا من الإجرام التي يصعب حصرها مثل: تهريب المخدرات وتهريب السلاح وتبيض الأموال والمتاجرة بالبشر، وإن كانت تهديدات وأخطار ذات بعد عالمي لأن شبكاتها وعناصرها موزعة في مختلف مناطق العالم، تشكل منطقة الساحل والصحراء الفضاء المناسب لأنشطة هذه الجماعات الإجرامية، وقد تسببت الأزمة الليبية إلى تنامي المخاطر والتهديدات الأمنية في المنطقة المغاربية وفي منطقة الساحل والصحراء بما يوفر فرصا لنمو الحركات المسلحة الإرهابية والجريمة المنظمة العابرة للحدود، في ظل غياب التعاون بين دول المنطقة لمكافحة هذه التحديات الأمنية المشتركة العابرة للحدود[4].

---

[1] سندس الهرهار، دور التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية المغربية في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمملكة، مرجع سابق، ص 322.

[2] إدريس عطية، الجريمة المنظمة والإرهاب مصادر جديدة لتهديد الأمن في إفريقيا، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد الثامن ديسمبر 2017، المجلد الأول، من ص51 إلى ص60.

[3] سيدي موسى ولد سيدي، البعد الأمني في العلاقات المغربية الإفريقية، مجلة رهانات، العدد 38، 2016، ص39.

[4] حكيم نجم الدين، إفريقيا في تقرير مؤشر الإرهاب العالمي لعام 2020م، نشرت على الرابط:.https://www.qiraatafrican.com/home/new ، تاريخ التصفح: 06-04-2021.

ووفقا لما ورد في مؤشر :"الإرهاب العالمي Terrorisme Global Index " الصادر عن "معهد الإقتصاد والسلام Institute For Economic Peace"، إستنادا إلى مصادر مختلفة بما فيها قاعدة بيانات الإرهاب العالمي Global Terrorism Data baseسنة 2020م، إنخفض في سنة 2019 م عدد الوفيات الناجمة عن الإرهاب العالمي للسنة الخامسة على التوالي، إلى 13،826 أي بإنخفاض 15 في المائة في سنة 2018م، وأن الدول الإفريقية التي ركز عليها هذا التقرير هي البلدان الثمانية عشر التي حددها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مشروع "منع التطرف العنيف في إفريقيا والإستجابة له نهج إنمائي".

والتي صنفت إلى ثلاث مجموعات أطلق عليها:

- دول البؤرة: ليبيا، الصومال، نيجيريا ومالي.
- دول الإنتشار: بوركينا فاسو، الكاميرون، تشاد، إثيوبيا، كينيا، موريتانيا، النيجر وتونس.
- والدول المعرضة للخطر: جمهورية إفريقيا الوسطى، السنغال، تنزانيا، أوغندا، المغرب، والسودان،أشار التقرير الى أن العدد الإجمالي للوفيات والهجمات الإرهابية في إفريقيا بين سنتي 2007م و2019م، وصلت في دول البؤرة: 34,073 ضحية و9945 هجوما.أما في دول الانتشار "6598 ضحية، و1815 هجوما.

- البلدان المعرضة للخطر 3911 ضحية و1265 هجوما، بقية إفريقيا 5874 ضحية، و3072 هجوما.

وعلى ضوء هذه البيانات يتبين أن معظم النشاطات والحوادث المتعلقة بالإرهاب وقعت في دول مركز البؤرة التي عانت من 62 في المائة من مجموع الهجمات و68 في المائة من مجموع الوفيات في إفريقيا.

وبلغت الخسائر الاقتصادية في إفريقيا في العقد الماضي ما يقارب 17.7 مليار دولار دون احتساب لتكاليف الاستثمار التجاري والسياحة الضائعة وخسائر الأنشطة الاقتصادية الغير الرسمية والانفاق الإضافي الذي شمل مكافحة الإرهاب واللاجئين أو المشردين داخليا، ففي عام 2019 انخفضت الخسائر الاقتصادية على مستوى العالم 16.4 مليار دولار أمريكي بحوالي 25 في المائة مقارنة بسنة 2018.

وعلى المستوى الإفريقي بلغت مليار دولار، بإرتفاع بتسعة أضعاف منذ سنة 2007م وزيادة في الحصة الإفريقية من الإجمالي العالمي من 1.3 في المائة في عام 2007م إلى 49.2 في المائة، إضافة إلى أن إفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا تكبدت 86 بالمائة من الخسائر الاقتصادية الناتجة عن عمليات الإرهاب خلال سنة 2019م، وكان نصيب إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى منها 12.5 مليار دولار، وقد شهدت نيجيريا أكبر إنخفاض في الخسائر اللاإقتصادية في المنطقة بحوالي 9 في المائة، بينما إرتفعت بوركينافاسو ومالي بشكل ملحوظ بحوالي 552 في المائة و31 في المائة على التوالي.

من جانب آخر، كانت "دول البؤرة" و"دول الانتشار" و"الدول المعرّضة للخطر" مسؤولة عن معظم الخسائر الإقتصادية الناتجة عن عمليات الإرهاب في إفريقيا، وهذا يتوافق مع تباين مستويات الأنشطة الإرهابية في البلدان الـ 18 مقارنة بباقي بلدان إفريقيا.

فما بين الفترة 2007 م إلى 2019م تأثرت البلدان الأربعة التي أُطلق عليها "بؤرة الإرهاب" بنسبة 86.8 في المائة أو 149.1 مليار دولار، وتأثرت "بلدان الانتشار" بـ5.4 مليار دولار أو3.1 في المائة من المجموع الكلي بإفريقيا، و"البلدان المعرَّضة

للخطر" بـ3.0 مليار دولار أو 1.8 في المائة من المجموع، في حين تمثل بقية إفريقيا 8.3 في المائة، وعلى الرغم من إنخفاض عدد الوفيات والخسائر الإقتصادية في نيجيريا في سنة 2019م، إلاأنها تكبَّدت أكبر الخسائر الاقتصادية من 2007م إلى 2019م بمبلغ 142 مليار دولار.[1]

تصاعدت العمليات الإرهابية في إفريقيا منذ منتصف سنة 2018 وشهدت إنتشارا لبعض التنظيمات الإرهابية، فقد أعلن تنظيم الدولة الإسلامية عن إنتشاره رسميا في بوركينافاسو وتنفيذه لأولى العمليات في الكونغو الديمقراطية بما يشير إلى منحى خطير قد تتخذه القارة الإفريقية مع تصاعد حدة العمليات الإرهابية.

وفي هذا الصدد أوضح مرصد الفتاوى التكفيرية والآراء المتشددة التابع لدار الإفتاء المصرية أن إفريقيا شهدت الأسبوع الثالث من شهر أبريل 2019، 14 عملية إرهابية من جملة 24 عملية هزت العالم بما نسبته 58 بالمائة من عدد العمليات الإرهابية، حيث هز الإرهاب 9 دول إفريقية هي: الصومال، النيجر تشاد وبوركينافاسو، ليبيا وتونس ثم الكاميرون ومالي والكونغو الديمقراطية.[2]

ومن خلال قراءة خريطة إنتشار الجماعات الإرهابية وأنشطتها في إفريقيا لسنة 2020م، والذي من المتوقع اتساعه خلال السنوات القادمة قد إرتبط العنف أو التمرد على الحكومة المركزية بظاهرة الإستغلال الإقتصادي ومحاولة تحقيق نوع من التأثير داخل سياق سياسي وأنه نتيجة لمجموعة معقدة ومتنوعة من العوامل السوسيو ثقافية والنفسية.

مهما كانت دواعي الإرهاب فقد ظل المغرب في الخطوط الأمامية لمحاربته والتصدي له، وهو ما أوضحه الخطاب الملكي في 20 غشت بمناسبة الذكرى 63 من ثورة الملك والشعب بقوله: "أن المملكة المغربية لها طريقتها الخاصة وتعمل على تحديث أدواتها الدفاعية وأداة استقلالها الدبلوماسي[3]

المطلب الثاني: تحدي التطرف

من التحديات التي تشهدها إفريقيا جنوب الصحراء النمو الخطير للتنظيمات الدينية الإرهابية: كوجود القاعدة ببلاد الغرب الإسلامي في المنطقة وفروعها كحركة التوحيد و الجهاد في غرب إفريقيا و حركة بوكوحرام، أو المجموعات القريبة منها كجماعة أنصار الدين الإسلامية، فضلا عن قرابة أحد عشر تنظيما مسلحا في جنوب ليبيا، و قد باتت هذه التنظيمات تشكل تحديا حقيقيا لمصالح بلدان إفريقيا التي لها علاقة بها، حيث احتدم التنافس الجهادي خاصة بعد الربيع العربي، مستغلة ضعف و فقر تلك الدول و افتقادها للاستقرار و التماسك الناتج عن الحروب و الصراعات.

وقد إنخرط المغرب في التصدي للإرهاب من أجل تحقيق التنمية و السلم و الأمن منذ أواخر التسعينات و لايزال يدعمها عسكريا و يدعم التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب التي تضم رؤساء الأركان في كل من: الجزائر، تونس، المغرب، موريتانيا، السنغال، نيجيريا، مالي، النيجر و التشاد، وينخرط في المشروع الدولي للحرب على الإرهاب في إفريقيا

---

[1] هيئة التحرير، الإرهاب...بين المعالجة الإفريقية والمكاسب الغربية، تقارير وتحليلات: قراءات إفريقية عدد 02 ماي 2019، نشرت على الرابط: https://www.qiraatafrican.com/home/new، تاريخ التصفح: 06-04-2021.

[2] Hassan Alaoui, Maroc est de retour, la Maroc Diplomatique, N°15, novembre 2016, p : 2.

[3] فاطمة الزهراء هيرات، الدبلوماسية الدينية المغربية الإفريقية: الأدوار، التحديات، الرهانات، مجلة البحثية، منشورات سعيد خالد الحسن، 2015، نشرت على الرابط: https://revues.imist.ma ، تاريخ التصفح: 19-09-2022.

جنوب الصحراء منذ طرح المبادرة الأمريكية للساحل و الصحراء في سنة 2002 بهدف مكافحة الإرهاب[1]، مستكملا مساره عبر مواجهة الحركات التكفيرية والمتطرفة من خلال دعم فرنسا في مالي سنة 2014، و التعاون الخليجي-الإفريقي و المغاربي جاعلا من الهاجس الأمني و الحفاظ عليه و على الاستقرار مرتكزا دستوريا[2]، من مرتكزات سياسته الخارجية، وهو ما أكده دستور 2011، وما ورد في عدد من الخطابات والرسائل الملكية[3].

الأمر الذي جعل الدبلوماسية المغربية تلعب دورا مهما وحيويا من خلال إستضافة المغرب في 14 من نونبر 2013 مؤتمرا بالرباط لدراسة مشاكل الأمن عبر الحدود وتحديات دول المنطقة المغاربية ودول الساحل والصحراء في ضبط و تأمين تلك الحدود، رغم إعتراض الجزائر التي ترى أن المغرب غير معني بأمن الساحل، و الذي أسفر عن عدد من التوصيات تركز على المقاربة الشاملة المبنية على البعدين الأمني والتنموي وتدخل عملية المصالحة بين أطراف النزاع الليبية التي استضافها المغرب في مدينة الصخيرات في إطار إيجاد حل توافقي يضع حدا للإقتتال في ليبيا ويجنبها الإنقسام والتفكك،

من هنا يتعين الإستفادة من التجربة المغربية في مكافحة الإرهاب لأهمية المقاربة الأمنية الإستباقية التي تهدف إلى تفكيك الخلايا الإرهابية قبل إنتقالها إلى مرحلة تنفيذ عملياتها، رغم عدم كفايتها لمحاربة ظاهرة الإرهاب، فضلا عن تبنى المغرب بعد تفجيرات الدار البيضاء سنة 2003 بعد تفكيكه لخلايا إرهابية، سياسة إعادة هيكلة الحقل الديني كجزء من المقاربة الشمولية لإحتواء الإرهاب وشملت القوانين الجنائية الموجودة وذلك بسن القانون رقم 303 والتنصيص على أحكام خاصة بتمويل الإرهاب، سعيا إلى رصد ومراقبة ممولي الخلايا الإرهابية، واستكمل هذا القانون بقانون لملء الفراغ التشريعي، كما طبق المغرب سياسة أمنية يقظة مكنته من إعتقال الكثير من الأشخاص المشتبه فيهم وتفكيك العديد من الخلايا الإرهابية[4].

أثبتت مقاربة المغرب الأمنية فعاليتها في مواجهة الإرهاب بناء على المبادرات المغربية لتكوين الأئمة في عدد من دول إفريقيا التي ترغب في الإستفادة من التجربة المغربية في تدبير الحقل الديني ومواجهة الأفكار الدينية المتطرفة، الذي إقتدت به مجموعة من الدول كدولة مالي، تونس، غينيا كوناكري وكوت ديفوار...)، من المعلوم أن لدول إفريقيا جنوب الصحراء روابط دينية تاريخية مع المغرب قائمة على المذهب المالكي والعقيدة الاشعرية والتصوف السني ممايشكل نوعا من الدبلوماسية الموازية أو القوة الناعمة التي بإمكان المغرب توظيفها في سياسته الإفريقية لتوطيد علاقاته مع إفريقيا جنوب الصحراء.

ولعل قبول إفتتاح المرصد الإفريقي الهجرة سنة 2018 بإقتراح الملك محمد السادس كرائد في إفريقيا في موضوع الهجرة بالمغرب والتابع للإتحاد الإفريقي، خلال قمة الإتحاد الإفريقي الذي انعقد بأديس أبابا في 29 يناير 2018[5]. يشكل أداة منسقة لجمع وتحليل وتقاسم المعطيات بين بلدان إفريقيا من أجل فهم أفضل لهذه الظاهرة بخصوصياتها القارية،

---

[1] أكده من خلال الدستور المغربي لسنة 2011 في ديباجته ضمن الثوابت والقيم التي تقوم عليه المملكة المغربية.

[2] فاطمة الزهراء هيرات، الدبلوماسية الدينية المغربية الإفريقية، الأدوار والتحديات والرهانات، مرجع سابق.

[3] حكيم نجم الدين، إفريقيا في تقرير مؤشر الإرهاب العالمي لعام 2020م، مرجع سابق.

[4] اللجنة الوزارية لشؤون المغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة ، عرض الوزير، الوزارة المنتدبة لدى وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج، الاجتماع السادس 24 يوليو 2018، ص6، نشر على الرابط:(M. Présentationmarocains du monde.gov.ma، تاريخ الزيارة: 29-03-2022.

[5] التقرير السنوي للمجلس الإقتصادي والإجتماعي والبيئي 2020، ص 17، نشر على الرابط: www.cese.ma، تاريخ التصفح: 11-12-2021.

واستشراف آفاقها، وإقتراح التدابير اللازمة بتحسين أوضاع المهاجرين وتعزيز العلاقة بين الهجرة والتنمية، مكسب مهم للمغرب[1].

تمكن المغرب من تحويل هذا التحدي الى فرص جعلته نقطة ارتكاز مهمة في التحالف الأمني مع دول الاتحاد الأروبي سواء على المستوى الثنائي أو المتعدد الأطراف إنطلاقا من الدور المتميز الذي يقوم به وجهوده في محاربة الشبكات الإرهابية والتطرف والتي اعتبرها من أولويات سياسته الخارجية[2].

على المغرب لتفعيل سياسته الإفريقية تطوير الخريطة الإدراكية لعمله في إفريقيا بتبني تصور استراتيجي يأخذ بعين الاعتبار هذه التحديات والرهانات الجيوسياسية في إفريقيا على الأقل في أفق 2025 إذا أراد المغرب أن يلعب دورا فاعلا ويصنع نفوذا في إفريقيا [3].

خاتمة:

تعتبر التحديات العابرة للحدود القادمة من إفريقيا جنوب الصحراء التي تعيق التوجه المغربي نحوها، تهديدات مترابطة فيما بينها غير قابلة للتجريء، تتقاطع سواء من حيث طبيعتها العبر وطنية أو من حيث القضايا الأمنية ذات التأثير الجيو- سياسي والذي يهدد الأمن والإستقرار مما يقتضي محاربتها على المدى الطويل والتصدي لمنابعها وأسبابها.

كما تحتم مواجهة التحديات الأمنية على المغرب تعزيز تعاونه أمنيا وقضائيا مع مختلف الفاعلين في إفريقيا جنوب الصحراء، وبناء إستراتيجية قوية ومتكاملة لمواجهة كل ما يتعلق بعدم الإستقرار لضمان تواجده قاريا على المستوى الإقتصادي والسياسي والأمني....

ويقتضي رفع التحديات المشتركة والمتقاطعة التي تشهدها منطقة الساحل والصحراء تظافر الجهود الإقليمية والدولية والتنسيق فيما بينها للتصدي لهذه التحديات، ويستدعي وضع إستراتيجيات على المدى المتوسط وعلى المدى الطويل الأمد بإعتماد المغرب على موقعه كبوابة أساسية للعبور لتعزيز دوره كدركي للأمن في جنوب المتوسط سواء في قضايا الهجرة أو الإرهاب أو المخدرات والجريمة المنظمة، والإستفادة من إستقراره السياسي والأمني مقارنة بجواره الإفريقي والعربي كشريك أساسي للقوى الدولية والإقليمية في القضايا الأمنية والسياسية الشائكة.

لائحة المراجع:

- **الكتب:**

- أمال الحواسني، الهجرة السرية في السياسة الخارجية المغربية، أشغال اليوم الدراسي الذي نظمته مجموعة الأبحاث والدراسات الدولية حول إدارة الأزمات في موضوع العلاقات المغربية الإفريقية، الرهان والتحديات، مراكش 17 ماي 2014، سلسلة الندوات والمؤتمرات 52، الطبعة الأولى 2016.

[1] سندس الهرهار، دور التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية المغربية في تحقيق الأهداف الإستراتجية للمملكة، مرجع سابق، ص325و326.

[2] أمال الحواسني، التوجهات الإفريقية للمغرب: السياق والرهانات الإستراتيجية، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد 147، يوليوز-غشت 2019.

[3] بطرس غالي ، المدخل في علم السياسة ، مكتبة الانجلو مصرية ، القاهرة ، 1998،ص405

- ليلى الإدريسي العزوزي، البعد الأمني في العلاقات المغربية الإفريقية، التوجهات الدولية تجاه القارة الإفريقية، المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، الطبعة الأولى 2020، برلين -ألمانيا 2020، نشر على الرابط: https://democraticac.de/wp-content/uploads/2019

- **الأطروحات:**

- إسماعيل حمودي، السياسة الأمنية للمغرب الراهن، دراسة في المحددات والفاعلين والقضايا، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا، 2017-2018.

- سندس الهرهار، دور التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية المغربية في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمملكة، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا، 2020-2021.

- لبنى بوشياه، السياسة المغربية في مجال الهجرة، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال-الرباط، 2015-2016.

- **المجلات:**

- إدريس عطية، الجريمة المنظمة والإرهاب مصادر جديدة لتهديد الأمن في إفريقيا، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد الثامن ديسمبر 2017، المجلد الأول.

- أمال الحواسني، التوجهات الإفريقية للمغرب: السياق والرهانات الاستراتيجية، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد 147، يوليوز-غشت 2019.

- عبد العالي حور، التحديات الجيوسياسية في منطقة الساحل، مجلة رهانات، العدد 38، 2016.

- سيدي موسى ولد سيدي، البعد الأمني في العلاقات المغربية الإفريقية، مجلة رهانات، العدد 38، 2016.

- **المنشورات الإلكترونية:**

- اللجنة الوزارية لشؤون المغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، عرض الوزير، الوزارة المنتدبة لدى وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج، الاجتماع السادس 24 يوليوز 2018، نشر على الرابط:M. Présentationmarocains du monde.gov.ma.

- هيئة التحرير، الإرهاب...بين المعالجة الإفريقية والمكاسب الغربية، تقارير وتحليلات: قراءات إفريقية، عدد 02 ماي 2019، نشرت على الرابط: https://www.qiraatafrican.com/home/new

- محمد بوبوش، علاقات المغرب وغرب أفريقيا، المحددات والتفاعلات، قراءات إفريقية، 14 مارس 2017، نشرت على الرابط: Qiratafrican.com/home/new

- مادي إبراهيم كانتيفي، إنتقال الحرب الدولية على الإرهاب إلى إفريقيا"، نشرت على موقع مجمع الأفارقة: www.Africansmajma.com
- عبيد إميجن "إنتشار السلاح الليبي والتعقيدات الأمنية في أفريقيا، مركز الجزيرة، أكتوبر 2014، نشر على الرابط:http ://studies.aljazeera.net
- رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئة، الهجرة وسوق الشغل، إحالة ذاتية رقم 36-2018، نشرت على الرابط: www.cese.ma
- حكيم نجم الدين، إفريقيا في تقرير مؤشر الإرهاب العالمي لعام 2020م، نشرت على الرابط:.https://www.qiraatafrican.com/home/new
- بلغيث عبد الله، التهديدات الأمنية الجديدة: قراءة في الخصوصية الإفريقية، مجلة قراءة إفريقية، السنة السادسة عشرة، العدد 44، أبريل 2020، نشرت على الرابط: https//www.quiraatafrian.com
- فاطمة الزهراء هيرات، الدبلوماسية الدينية المغربية الإفريقية، الأدوار والتحديات والرهانات، مجلة البحثية، منشورات خالد الحسن، 2015، نشرت على الرابط: .https://revues.imist

- **التقارير والنصوص القانونية:**

- التقرير السنوي للمجلس الإقتصادي والإجتماعي والبيئي 2020، نشر على الرابط: www.cese.ma
- الظهير الشريف رقم 103-196 في 16 رمضان 1424 الموافق ل 13 نوفمبر 2003 المتعلق بتنفيذ القانون رقم 02-03 الذي يعنى بدخول وإقامة الأجانب بالمملكة المغربية وبالهجرة الغير الشرعية.

- **المراجع باللغة الأجنبية:**

- LUMBELLA Azarias, l'Impact de la diplomatie marocaine sur la crise migratoire africaine, la Diplomatie Economique et Sécuritaire Subsaharienne, Actée du Colloque Magrébin mardi et mercredi 24-25 avril 2018, publication de la Faculté des Sciences Juridiques, Economique et Sociales, Université Mohammed Premier, Oujda, Edition 2019, p 284.
- Hassan Alaoui, Maroc est de retour, la Maroc Diplomatique, N°15, novembre 2016.

معوقات التخطيط الاستراتيجي في السودان من 1956 -2019م

نجم الدين محمد عبد الله – استاذ مشارك – جامعة الزعيم الاهري -السودان

ناصر على أبوطه –أستاذ مشارك – جامعة الزعيم الأزهري -السودان

محمد إبراهيم الحسن –أستاذ مساعد– جامعة الزعيم الأزهري–السودان

عبد المنعم محمد مصطفي – باحث تخطيط استراتيجي - السودان

mnjmeldein@yahoo.com

المستخلص

تناولت الدراسة معوقات التخطيط الاستراتيجي في السودان وتحدى البناء الاستراتيجي في الفترة من 1956-2019م.وتمثلت إشكالية الدراسةفي أن التخطيط الاستراتيجي عملية معقدة وتحتاج لحسابات ومعايير محددة وفرص دراسية ومعرفة لعملية التخطيط الاستراتيجي نفسها،والإحاطة بكل تفاصيل الكيان الذي تم وضع الخطة من أجله،وهى غير مطبقة بالسودان بشكل فعلي، وقد بنيت الدراسة على فرضيات أهمها أن التخطيط الاستراتيجي عملية ضرورية لتقدم الدولة وتطورها، ولكن إذا تطورت الدولة بطريقة غير مخطط لها فمن الصعب المحافظة على استمرار هذا التطور بالإضافة إلى أن مستقبل التخطيط الاستراتيجي في السودان مرتبط بمدى تطبيق الإدارة العلمية ومؤسسات الدولةدون معوقات ، وقد هدفت الدراسة إلى إبراز المفاهيم المتعلقة بمصطلح الاستراتيجية، مثل التخطيط الاستراتيجي والإدارة الاستراتيجية، ومحاولة التعرف على أشكال المعوقات التي تقف في وجه تنفيذ الخطط الاستراتيجية. نبعت أهمية الدراسة من أن التخطيط الاستراتيجي قد أصبح من أهم الأولويات لتحقيق التطور والنمو للدول المختلفة إذ بدونه لايمكن الحديث عن التطور المستدام،قامت الدراسة على المنهج التاريخي، والوصفي التحليلي، ومنهج دراسة الحالة، خرجت الدراسة بعدد من النتائج كان أبرزها غياب الإجماع الوطني وعدم وجود الرؤية الوطنية الاستراتيجية وضعف ارتكاز القرار السياسي على السند المعرفي.أوصت الدراسة بتفعيل دور المجلس القومي للتخطيط الاستراتيجي بالسودان ومنحه كافة السلطات القانونية والتنفيذية التي تمكنه من القيام بدوره ومراعاة عامل التخصص والكفاءة في اختيار موظفي الدولة.

الكلمات المفتاحية:الاستراتيجية - مفهوم التخطيط الاستراتيجي

Obstacles to strategic planning in Sudan from 1956 -2019

Abstract

The study dealt with the obstacles to strategic planning in Sudan and the challenge of strategic construction. The problem of the study was that strategic planning is a complex process that requires specific accounts, criteria, study opportunities and knowledge for the strategic planning process itself, and to take note of all the details of the entity for which the plan was developed. The study is based on assumptions, the most important of which is that strategic planning is a necessary process. The progress and development of the state, but if the state develops in an unplanned way, it is difficult to maintain the continuation of this development in addition to the fact that the future of strategic planning in Sudan is linked to the extent of application of scientific administration and state institutions without obstacles، The study aimed to highlight

the concepts related to the term strategy, such as strategic planning and strategic management, and to try to identify the forms of obstacles that stand in the way of implementing strategic plans. The importance of the study stems from the fact that strategic planning has become one of the most important priorities for achieving development and growth for different countries, as without it it is impossible to talk about sustainable development. The study came out with a number of results, the most prominent of which was the absence of national consensus, the absence of a strategic national vision, and the weak base of the political decision on the knowledge base. The study recommended activating the role of the National Council for Strategic Planning and granting it all legal and executive powers that enable it to perform its role and take into account the factor of specialization and competence in selecting state employees.

key words :The strategy - The concept of strategic planning

المقدمة

تعد الاستراتيجية من مجالات الدراسة التي نالت اهتماماً واسعاً في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين؛ وذلك استجابة للضغوط والمؤثرات البيئية الهائلة التي واجهها الإنسان، وتستمد كلمة الاستراتيجية جذورها من الكلمة اليونانية التي ارتبط مفهومها بالخطط المستخدمة في إدارة المعارك وفنون المواجهة العسكرية والاستراتيجية في الاعمال الحربية هي الخطة العامة الموضوعة لإحراز هدف ، ويري البعض انها علم القيادة ، بينما يري آخرون انها فن القيادة[1]، إلا أنها امتدت بعد ذلك إلى مجال الفكر الإداري وجميع المجالات وصارت مفضلة الاستخدام لدى منظمات الأعمال وغيرها من المنظمات الأخرى المهتمة بتحليل بيئتها وتحقيق المبادرة والريادة في مجال نشاطها .ظهرت كلمة الاستراتيجية المشتقة من تعبير "استراتيجوس" اليوناني الذي يعني "القائد أو قائد القوات" .

لقد اتفق الكثير من الباحثين على أصل كلمة استراتيجية؛ إذعرف اصل كلمةاستراتيجية هنري باريس "إنها- اي الاستراتيجية - كلمة واحدة تعطي مفاهيم عديدة مختلفة[2] فقد عرفت الاستراتيجية بأنها رسم الاتجاه المستقبلي وبيان للغايات على المدى البعيد ، واختيار النمط الاستراتيجي المناسب لتحقيق ذلك في ضوء العوامل والمتغيرات البيئية الداخلية والخارجية، ثم تنفيذ الاستراتيجية ومتابعتها وتقييمها.

مفهوم التخطيطالاستر اتيجي

الاستراتيجيةهيالطريقةالتي تستخدمها المنظمة من أجل تحقيق أهدافها ، وهي تحديد التهديدات والفرص الموجودة في البيئة التي تعمل فيها المنظمة ،وفي نفس الوقت تحديد الموارد و القدرات المتاحة في المنظمة للتعامل مع التهديدات و الفرص ، كذلك عرفت الاستراتيجية أيضا ،بأنها تَصَوُّر المنظمة في العلاقة المتوقعة بينها و بين بيئتها ،بحيث يوضح هذا التصوّر نوع العمليات التي يجب القيام بها على المدى البعيد و الحد الذي يجب أن تذهب إليها لمنظمة و الغايات التي يجب أن تحققها.[3]

---

[1] هنري بارس، الاستراتيجيات السوفيتية والأمريكية ، ترجمة : أحمد عبد الكريم ، مركز الدراسات العسكرية، دمشق ، 1981،ص 18

2 إسماعيل محمد السيد ، الإدارة الاستراتيجية مفاهيم وحالات تطبيقية ، الإسكندرية ، مكتبة العربي الحديث، 1993م ، ص23 .

3 محمد حسين صالح ، التخطيط الاستراتيجي في الاقتصاد والعلوم السياسية والاجتماعية، الخرطوم ، مطابع السودان للعملة ، 2006م ، ص52.

ويرى كلمن (فيتجزو وفينسز) Vincze and Higgins إن التخطيط الاستراتيجي (هي العملية الخاصة بإدارة مهنة التنظيم من حيث تحديد المنظمة وغاياتها و علاقتها التنظيمية و البيئة ،خاصة مع الأطراف المؤثرة و المتأثرة بنشاط المنظمة و المقاومات الأساسية التي تواجهها في بيئتها الداخلية والخارجية).[1]

بوجهة نظر المؤلف فإن مفهوم الاستراتيجية السياسية يقوم على توفير السند السياسي المطلوب لتحقيق المصالح الوطنية الاستراتيجية ويتضمن بلورة المسار الاستراتيجي للدولة وتعزيز القدرات التفاوضية الوطنية وبلورة الرؤية الوطنية الاستراتيجية وتوفير الظروف والأوضاع المطلوبة لضمان تنفيذ الاستراتيجية، وتوحيد وتأمين الإرادة الوطنية، وتحقيق التكامل والتناسق والارتباط بين أنشطة الدولة محلياً وخارجياً، وتأسيس الشراكة بين السلطة العلمية والمهنية وتعزيزها مع السلطة السياسية و تحقيق التوازن بينهما، بما يؤدي إلى بناء شراكة وطنية عادلة داخلياً، وشراكة عادلة بين الدولة والمصالح الأجنبية والدولية، وحماية السيادة الوطنية ووحدة التراب والشعب والمصالح الاستراتيجية للدولة .

الموقع الاستراتيجي للسودان

إن كلمة السودان تشمل جميع الأراضي الواقعة جنوبي خط عرض 22 شمالا التي لم يتخل الجيش المصري عنها مطلقاً منذ سنة 1882 م إلى وقت احتلال السودان.[2]

تقع جمهورية السودان ما قبل يوليو 2011م عقب إنفصال الجنوب، في شمال شرق القارة الإفريقية، ما بين خطي 22.4 شمالاً، وخطي طول 22 و 38 .[3]شرقاً، وبهذه المساحة الشاسعة يشغل السودان موقع القلب من الأراضي العربية الإفريقية، وتمثل حدوده أكبر ثاني دولة بعد الجزائر داخل القارة الافريقية وثالث دول بعد الجزائر والسعودية، وهو شكل غير منتظم، طوله من الشمال إلى الجنوب نحو {1200/ ميل}، ومعظم عرضه من الشرق إلى الغرب نحو {1000/ ميل}.

ويبلغ طوله بالحدود البرية على ساحل البحر الاحمر (875) كيلو مترو قد ساهم هذا بأن يكون السودان معبرا تجاريا بين شرق افريقيا ووسط وغرب افريقيا[4]، ويحتل السودان من حيث الموقع الجغرافي شطراً كبيراً من وادي النيل مما جعله على اتصال دائم بجيرانه(مصر ليبيا- تشاد- إفريقيا الوسطى- الكنغو الديمقراطية -جنوباً بكينيا - يوغندا -والكنغو - وغرباً بتشاد و إفريقيا الوسطى، وشرقاً بأثيوبيا- وارتريا)، إلا أنهوبعد انفصال جنوب السودان واستقلاله رسمياً في 9 يوليو 2011م، أصبحت حدود دولة السودان كالتالي: تحدها من الشرق إثيوبياوإريتريا، ومن الشمال مصروليبيا، ومن الغرب تشادوجمهورية أفريقيا الوسطى، ومن الجنوب دولة جنوب السودان.[5]

التخطيط الاستراتيجي في السودان

وبصورة عامة، تتعدد وتختلف التقسيمات التي تتم من خلالها دراسة تجارب السودان في التخطيط الاستراتيجي؛ وذلك نسبة لتعدد الفترات التاريخية واختلافها؛ حيث كانت هنالك فترة ما قبل الاستقلال، وهي المرحلة الاستعمارية التي تبدأ من

---

[1] محمد متولي و محمد أبو العلا، الجغرافيا السياسية، مطبعة الأنجلو المصرية، الكتاب الأول، 1977م، ص- 165

[2] وزارة رئاسة مجلس الوزراء، الأمانة العامة لهيئة المستشارين، قطاع الأمن والدفاع، التقرير الختامي، تحديات ومهددات الأمن القومي السوداني ووسائل معالجتها، أغسطس 2007م ، ص- 65.

3 جمهورية السودان ،وزراة الاعلام ، السودان ارض الفرص حقائق وارقام ، الخرطوم ، 2011م ، ص 5.

4 وزارة رئاسة مجلس الوزراء، الأمانة العامة لهيئة المستشارين ، مرجع سابق ، ص 67

5يس الحاج عابدين إبراهيم، التخطيط الاستراتيجي في السودان، الخرطوم، المركز القومي للإنتاجالاعلامي ، 2005 ، ص20.

غزو السودان حتى عام 1956م، ثم مرحلة ما قبل حكم الاسلاميين (فترت الانقاذ)، وهي تبدأ من 1956م حتى 1989م، وشهدت هذه المراحل عدد من الخطط وكانت تستهدف معالجة مشكلات الدولة ولم تصل مرحلة التخطيط الاستراتيجي بمعنى الكلمة وقد واجهت عدة تحديات ومعوقات.

التخطيط في الفترة 1898م الى 1956م :تمثل بداية التخطيط الاستراتيجي في السودان مع فترة الاستعمار البريطاني للسودان 1898م الى 1956م ؛ حيث كانت إدارة الحكم بأيدي المستعمر الذي وضع الخططهدف المحافظة على الأمن والاستقرار لضمان استمراره بالحكم واستغلال موارد السودان الاقتصادية والبشرية، وفي تلك الفترة كانت الخطة تعرف بالخطط الخمسية والعشرية وتقوم على استراتيجية استعمارية تهدف الى السيطرة على حكم السودان وكانت كالاتي [1]:

أ. وضع أسس الإدارة الحديثة لحكم السودان (الحكم المدني الحديث).

ب. زيادة عدد السكان نسبةللمساحات الشاسعة مع قلة السكان.

جـ تحسين الاتصال لعدم وجود نظام تواصل فعال بالسودان .

د. توسيع إمدادات المياه وزراعة القطن .

هـ. تدشين نظام تعليم بسيط لتحقيق المتطلبات المباشرة للحكومة ومحو الأمية للوظائف الحديثة في الدولة .

أنشأت السلطة الاستعمارية المشاريع الاستراتيجية بالسودان مثل مشروع الجزيرة الزراعي بوسط السودان والسدود النهرية مثل خزان سنار للري الزراعي ومشاريع السكك الحديدة لربط السودان بمناطق الانتاج وتم ربط السودان بالاقتصاد العالمي ، وقد ساهمت هذه المشاريع بتحقيق التنمية في السودان ، ثم أعدت خطة خمسية للفترة 1947 ، 1952م ولكن لم تتمكن الدولة من تنفيذها بسبب عدم توفر الموارد المالية وقيام الحرب العالمية الثانية .

<u>في الفترة 1956-1969م :</u> هذه الفترة كانت امتداد للخطط المستعمر حيث برزت الخطة العشرية 1961م– 1962 م[(1)] وتعتبر أول خطة تم بناؤها على أهداف اقتصادية كمية ونوعية محددة وهي خطة متكاملة تشتمل على مشروعات القطاع الخاص ومشروعات القطاع العام، وتم التوسع في المشاريع الانتاجية خاصة في فترة الحكم العسكري الاول بقيادة الفريق [2]عبود حيث التوسع في مشروع الجزيرة الزراعي بضم منطقة المناقل وإنشاء سد الرصيرص الكهربائي ومصانع السكر وتعليب الفاكهة ومشروع الدالي والمزموم الزراعي والتوسع في السكك الحديدة لتشمل المناطق الحدودية ، واستمرت المشاريع الحديثة في السودان حتى بعد سقوط الحكم العسكري بثورة شعبية 1965م وفقا للنظام الرأسمالي الحديث الموروث من الاستعمار وفقا لخخط العشرية والخمسية ولم يكن مفهوم التخطيط الاستراتيجي الشامل متداول في تلك الفترة .

<u>في فترة الحكم العسكري الثاني 1969-1985م :</u> انتهج السودان طريقاً جديداً للتخطيط الاستراتيجي وذلك بحسب التوجه الاشتراكي لحكومة العقيد جعفر نميري، والتي تعرف باسم حكومة مايو ذات التوجهات الاشتراكية القومية ، ما

---

(1) عبدالوهاب عثمان شيخ موسي، منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان، الخرطوم، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة،2001،ص19.

2 نجم الدين محمد عبدالله ، مادة السياسة والحكم بالسودان ، محاضرات بكلية العلوم السياسية والدراسات الاستراتيجية ، جامعة الزعيم الازهري ، السودان ، 2016م .

دعا لوضع الخطة الخمسية في الفترة من عام 1970 ، 1975م على النهج الاشتراكي[1] ، و بزوال التوجه الاشتراكي لأسباب سياسية والتغييرباتباع النظام الرأس مالي للدولة بدلاً عن النظام الاشتراكي بعد دعم الاتحاد السوفيتي لمحاولة تغير نظام الحكم 1970م ، ففي عهد الرئيس السابق جعفر محمد نميري تم استبدال الخطة الخمسية بالخطة الخمسية المعدلة التي اشتملت على برامج العمل المرحلية ، ومن أهم سمات التوجه الاشتراكي ومظاهره خلال الفترة حيث تم تأميم البنوك وتحويل الاستثمارات الخاصة الى القطاع العام مما اثر بشكل كبيرا على نمو وتطور الاقتصاد بهروب راس المال الاجنبي والخاص ، وتم التشدد في تفعيل القوانين وتحديد سقوفات الأرباح الاقتصادية، وتميزت هذه الفترة بعدم وجود الرؤية الاستراتيجية للدولة في التحول من الاشتراكية الى النظام الرأسمالي من جديد إضافة إلى تحسين العلاقات مع الغرب مما اثر بشكل كبيرا على عملية التنمية بالسودان خاص في الفترة 1980-1985م حيث برزت حرب الجنوب وتوقف المشاريع الإنتاجية وتدهور الاقتصاد .

الفترة الانتقالية والتجربة الحزبية الثانية 1985-1989م: تمثل هذه الفترة عقب الانتفاضة الثانية على حكومة مايو العسكرية ، حيث شهدت تدهور كبيرا في الاقتصاد السوداني نسبة للديون الخارجية التي ورثتها الحكومة وارتفع معدل الاستهلاك على حساب الاستثمار، وبدأ استغلال العون النقدي في سد العجز بدلاً من التنمية، وابتعد القطاع الخاص عن الربح في مجال إنتاج السلع والتوجه للربح السريع في المضاربة والعقارات والتخزين ،و توجهت الدولة في ظل الوضع الاقتصادي المتردي لاتخاذ عدد من الإجراءات الإصلاحية[2]ففي مارس 1986م تم عقد مؤتمر اقتصادي قومي ، وتم التوصل فيه بإجماع وطني إلى أهمية وضع خطة إستراتيجية إنقاذ عاجلة هدفها المحوري زيادة الإنتاج في مختلف قطاعات الإنتاج بمعدلات تفوق النمو السكاني واستثمار الفائض في التنمية ، وقد اتخذت بناءً على ذلك عدة موجهات في موازنة العام 1986-1987م لكن نتيجة لعدم الاستقرار السياسي وحرب الجنوب وضعف الاقتصاد القومي لم تتحقق الخطط الاستراتيجي.

المرحلة من 1989م وحتى ابريل 2019 : شهدت هذه الفترةتحولات مهمة في التخطيط بالسودان ، حيث أحدثت هذه المرحلة نقلة نوعية في مجال التخطيط الاستراتيجي وتم وضع عدد من الخطط الاستراتيجية من أبرزها الخطة القومية الشاملة 1992 - 2002م[3] ثم الخطة 2005م 2030م، حيث اعتمدت الخطة في هذه المرحلة على أن أهم مقومات النجاح في الدولة هو قدرتها على بلورة وتحديد مصالحها الوطنية الاستراتيجية، ومن ثم تهيئة الأوضاع والظروف المناسبة لتحقيقها وتأمينها، وهي بهذا تشكل المرتكز الأساسي الذي تدور حوله عمليات إدارة مصالحها في البيئة الدولية،من الخطة القومية الشاملة 1992 - 2002م والخطة ربع قرنية بالإضافة إلى الخطط الخمسية الفرعية الأخرى ، كذلك تم إيجاد مؤسسات متخصصة تقوم بمهمة التخطيط الاستراتيجي وقد تم إنشاء الاتي :

1. المجلس القومي للتخطيط الاستراتيجي
2. اللجنة العليا للتخطيط الاستراتيجي

---

(2) عادل حسن محمد احمد، تحديات الأمن القومي السوداني بعد نهاية الحرب الباردة واستراتيجية مواجهتها، الخرطوم، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، 2013م، ص130.

[2]يس الحاج عابدين إبراهيم، احمد إبراهيم عبدالله، التخطيط الاستراتيجي في السودان، مرجع سابق ، ص55.

[3] عمر يحي احمد ، تقييم تجربة التخطيط الاستراتيجي في السودان ، موقع الحوار المتدن www.ahewar.org/debat/show.art.asp%3

3. الأمانة العامة للتخطيط الاستراتيجي .

4. وحدات التخطيط بالوزارات الاتحادية ومجالس التخطيط الاستراتيجي بالولايات وكل مؤسسة تتبع لأعلى جهة سيادية حسب قطاعها ولها واجباته وتخصصاتها وأسلوب عملها ولها كل الصلاحيات في مجال التخطيط الاستراتيجي (1). لكن رغم إنشاء هذه المؤسسات في التخطيط الاستراتيجي بالسودان ظلت الخطط الاستراتيجية لم تفعل بالوزرات والمؤسسات ولم تنزل الخطط الى ارض الواقع التطبيقي بالسودان لعدم وجود إرادة من قبل المسؤولين في اهمية التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات الدولة ، واعتمدت الدولة على الفردية والعلاقات الشخصية في مجال التخطيط والتنفيذ وأصبحت الخطط برامج مرحلية أكثر من كونها رؤية استراتيجية للدولة .

تحديات التخطيط الاستراتيجي بالسودان

1. **عدم الاستقرار السياسي والامني** :تزامن نيل السودان لاستقلاله مع بداية الحرب في مدينة توريت بجنوب السودان في 19 اغسطس من عام 1955م وذلك قبل أن يرتفع علم الاستقلال فوق سارية القصر الرئاسي بالخرطوم، حيث كان تطلع الجنوبيين أن يستهل السودان إدارة حكمه، بالحكم الفدرالي إلا أن ذلك لم يحدث، وبرزت الصراعات الحزبية وتدخل الجيش في السلطة مما ساهم في تدهور الأوضاع السياسية والامنية، مما أدى ذلك إلى أن تسود حالة من عدم الاستقرار السياسي وتردي الحالة الأمنية، وتبع ذلك تردي الأحوال الاقتصادية في السودان مع توسع دائرة الصراعات والحروب خاصة حرب الجنوب التى أنهكت موارد لدولة حتى انفصاله عن الشمال ، مع توسع الحرب لتشمل مناطق اخرى مثل دارفور والنيل الازرق وشرق السودان مما شكل تهديدا للأمن القومي و عدم القدرة الي تنفيذ التخطيط الاستراتيجي والمشاريع التنموية بالسودان .[1]

2. **عدم وجود الرؤية الوطنية الاستراتيجية وغياب الإجماع الوطني:** شكلت عمليات بناء الجبهة الوطنية عقبة أمام المخططين في أواسط القرن العشرين، حيث يرى خبراء التخطيط أن تحقيق المصالح الوطنية الكبرى يحتاج إلى فترة زمنية طويلة يتم خلالها السير بانتظام تجاه تحقيق أهداف محددة بتراكمات محددة تنتهي بعد عقود من الزمان بتحقيق تلك الغايات والأهداف الاستراتيجية ، ومنها عانى السودان لفترات طويلة من غياب الرؤية الوطنية الاستراتيجية، وإن طول الفترة الزمنية لتحقيق تلك الغايات والأهداف الاستراتيجية يعني تعاقب عدد من الحكومات المختلفة وعدم الاستقرار السياسي والحكم الاستبدادي العسكري الي استمر لأكثر من 56عاما من الحكم ، ليكمن المهدد الحقيقي في أن عدم الاتفاق الوطني على تلك الغايات والأهداف يمنع أو يؤخر تحقيقها، في الوقت الذي تتباين فيه رؤى المؤسسات السياسية الوطنية بالسودان (2).

في كثير من الأحيان يعبر عن الرؤية الوطنية بالإجماع الوطني، ومما هو ملاحظ أن المجتمع السياسي يتعامل مع الإجماع الوطني كأنه عملية سياسية منعزلة عن الأوضاع الوطنية الأخرى بالسودان ، حيث تدخل الجيش في السياسة وكثرت الاحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني وتدخل الدولة الرسمية أدى الى غياب الاجماع الوطني في السودان بين الكتل المختلفة ، وهو مايمكن أن تتم في فترة قصيرة من خلال الحوار السياسي بين القوى السياسية أو عقد المؤتمرات ومما يجب توضيحه في هذا الخصوص ، أن الإجماع بمفهومه الاستراتيجي يعبر بشكلٍ كبير عن الرؤية الوطنية الاستراتيجية، أي الإجماع حول المصالح

---

[1]-إسماعيل سليمان، المشكلة القومية واتفاقية السلام في السودان، الشركة العالمية للطباعة والنشر، السودان،2007، ص16.

[2]نزيه حسن حسين ،"توظيف التخطيط الاستراتيجي في تطوير الإشراف التربوي في محافظات غزة"، رسالة ماجستير غير منشورة، . الجامعة الاسلامية، كلية التربية، قسم أصول التربية:الادارة التربوية، غزة، فلسطين، 2009.ص ،125

الوطنية الاستراتيجية والإجماع حول المهددات ونقاط الضعف الوطنية والقضايا الاستراتيجية . وهو بهذا الفهم لا يمكن تحقيقه إلا من خلال ترتيبات استراتيجية تحتاج لمسار زمني طويل تفضي في نهايتها إلى ترقية الوعي الاستراتيجي الوطني وتشكيل السلوك السياسي الاستراتيجي ونشر ثقافة الاستراتيجية وتوفير القيادة الاستراتيجية في المجتمع عامة والمجتمع السياسي على وجه الخصوص، وذلك من خلال استراتيجيات التربية والتعليم والتدريب والإعلام والاقتصاد والصحة واستراتيجيات المجتمع، حينها يمكن تحقيق الإجماع بشكله المثالي. إذن فالتخطيط الاستراتيجي القومي هو الذي يقود نحو الإجماع الوطني، كما يفهم من هذا أن الإجماع الوطني نادراً ما يمكن أن يشمل الجميع دفعة واحدة في بدايات وضع الاستراتيجية بالسودان (1).

3. **ضعف ارتكاز القرار السياسي على السند المعرفي :** يعد ارتكاز القرار السياسي على السند المعرفي من أهم وسائل تعزيز القدرات لتحقيق المصالح الاستراتيجية للدول، وإذا ربطنا بين تعقيدات وشراسة الصراع الاستراتيجي على الساحة الدولية والسند المعرفي، تتضح خطورة ذلك من خلال التعينات واختيار الأشخاص غير المؤهلين والمتخصصين في مجالات تخصصهم مما يؤثر ذلك على اداء العمل ، السودان شهد في الفترات السابقة خلال فترت حكم الاسلاميين ما يعرف بسياسة تمكين الدولة من العناصر الموالية للإسلاميين وابعد الاشخاص المؤهلين لفترات طويلة عن إدارة الدولة الامر الذي انعكس سلبا على الاداء العام وترهل اجهزة الدولة بشكل عام مما انعكس على عملية التخطيط والتنفيذ وإدارة الدولة .

4. **عدم التوازن التنموى بين الاقاليم:** لقد كانت الاحلام وفرص ما بعد الاستقلال كثيرة ومتعددة، لكن مجموعات المثقفين الذين قادوا الحركة الوطنية السودانية انذاك فشلوا في ترجمة هذه الاحلام والآمال الى برنامج وطني يوحدهم هم اولا لأنهممختلفون، ثم يوحد حولهم الجماهير، وعدم الجرأة السياسية في الوفاء بالتزاماتهم وتعهداتهم لإخوانهم الجنوبيين بما وعدوهم به من النظر في امر منحهم الحكم الذاتي بعد الاستقلال وكان هذا اول مسمار يدق في نعش الافكار القومية وبناء الأمة الواحدة الذي نادى به بعضهم. وكذلك انقسموا ولم يتفقوا على نظام الحكم الذي سيتبعون وكيفية اقتسام السلطة والثورة ، خاصة فيما يخص تنمية الموارد الطبيعية والزراعية والتخطيط التنموي .[2]

ورغم ان السياسة البريطانية في السودان قد اسهمت بقسط وافر تجاه تشجيع قضية الجنوب عبر "سياسة المناطق المقفولة " التي اتبعت قبل الاستقلال ، ونظام التعليم التبشيري الا ان الساسة الشماليين لم يدركوا فداحة الخطأ الذي ارتكبوه عدة مرات تجاة سكان الجنوب ، واول تلك الاخطاء فشلهم في كسب ثقة ابناء وطنهم الجنوبيين ، بالإضافة لإهمالهم المعتمد للتنمية في كل ارجاء الوطن ، ولكن في الجنوب بشكل اوضح وعبر كل الحكومات الوطنية التي تعاقبت باستثناء فترة نميري القصيرة من السلام ، وقد لعب عدم توافق نظام التعليم في الجنوب مع رصيفة في الشمال دوره الواضح في تخلف حركة الثقافة الوطنية في الجنوب وبالتالي انعدام نشوء حركة مثقفين في الاقليم الجنوبي يمكنهم الاسهام بشكل ايجابي في تطوير الحركة الوطنية في السودان ككل، لذلك لم يكن مدهشا ان يلجأ جنوب السودان للسلاح قبل شهور عديدة من الاستقلال ، وقد استمر الصراع كل هذه السنوات الطويلة بسبب عدم الاهتمام المسئول بقضايا الهوية ،

---

1 المرجع السابق ص ،127

[2] محمد احمد عبدالغفار ، سامية النقر ، السودان ومستقبل التنمية والسلام ، مركز الدراسات السودانية ، القاهرة ، 1995 ، ص 71 .

اقتسام السلطة والثروة والدين وعلاقته ببناء الامة السودانية الوحدة ، واستمرار مسلسل الغبن وغياب العدل الاجتماعي والفرص المتكافئة بين اقاليم السودان الاخرى ومنطقة الوسط (خاصة الخرطوم) .[1]

5. غياب التخطيط التنموي الاستراتيجي : اعتمد اقتصاد السودان على النشاط الزراعي والحيواني حيث يعتبر قطاع الزراعة هو الاكبر منذ الاستقلال باستثناء الفترة من 1998-2011م وهي فترة استخراج النفط حتى انفصال جنوب السودان؛ ويشكل هذا القطاع حوالى 45% من الناتج المحلى الاجمالي؛ ورغم أن أحد أهم اسباب تخلى الانجليز عن هذه المستعمرة في ذلك الوقت تذبذب أسعار المنتجات الزراعية وتراجع 2 الاهتمام بالقطن كمدخل اساسي في صناعة المنسوجات والملابس، لكن بعد انتاج اليابانيون للحرير الصناعي ادى ذلك الى انتهاء حقبة المنسوجات البريطانية التى ازدهرت بفضل جهود السير (رتشارد اركيت) مخترع آلات الغزل والنسيج، واحد مؤسسي صناعة الغزل والنسيج في بريطانيا؛ ويبدوا أن رواد الاستقلال لم يفطنوا الى هذه المسألة، وواصلت الحكومة الوطنية بعد الاستعمار النمط الاستعماري في توسيع مساحات الزراعة المروية الحديثة، والتوسع في الزراعة المطرية الآلية، لكن دون تقويض الأساس الهيكلي لقطاع الزراعة التقليدية الشاسعة.

لعبت السياسات التي اتبعها المستعمر وسارت على هداها الادارات الوطنية التي تولت الحكم ، الدور المباشر فى خلق اقتصاد ثنائيفي السودان فبينما اصبح الوسط فى السودان محوراً للتطور الاجتماعي والتنمية الاقتصادية تم اهمال باقي السودان وتجاهله تماماً فلم تحظى الاقاليم المهمشة بنصيب يذكر من مشاريع التنمية وذكر[3] ان الجنوب الذى كان يساهم بنسبة اكثر من 15% من الناتج المحلى الإجمالي من الاقتصاد قد تم تدمير مرافقة الاقتصادية وبنيته التحتية ولم يبق من المشاريع القليلة التي انشئت فيه ما يمكن التعويل عليه ،وكانت دولة ما بعد الاستعمار غير قادرة على إدارة البلاد بسلاسة وبنفس نهج السياسات الاستعمارية غير المباشرة بسبب السودنة المتعجلة، وشمل ذلك طرق ادارة الضرائب وتحصيلها، وهي بذلك لم تعر اهتماماً لما خلفه الاستعمار من هياكل ادارية واقتصادية قوية، اهتماماً يحدث نقله نوعية في الاقتصاد وقطاعاته المختلفة، وبالتالي سارت الحكومة الوطنية علي تركة المستعمر في هذين المجالين لتجعل من الاستقلال استقلالا شكليا لم يصحبه تغيير اقتصادي او اجتماعي من حيث النمط او الهيكل؛ ونذكر هنا أن موازنة التنمية لعام 1953-1954 تضمنت مذكرة جاء فيها تحذير من أن بعض الصعوبات ستؤدي إلى إبطاء تقدم برامج التنمية بشكل كبير، بسبب نقص الموظفين المؤهلين ليس فقط لأن معظم الوزارات والإدارات تفتقر إلى الموظفين السودانيين المدربين على جميع المستويات، ولكن لأن العديد من الموظفين الفنيين الاجانب قد استقالوا، وكان من الصعب استبدالهم، خاصة وأن ادارة الرقابة المالية كانت تعاني من نقص الكوادر المحاسبية، رغم ان الحكومة بذلت محاولات ناجحة لتعيين موظفين أجانب من الدول الأوروبية لملء الوظائف التي لم يكن السودانيون بها ملائمين ومؤهلين، لكن في ذلك الوقت كان يتعين على السودان في المستقبل الاعتماد على الكوادر الماهرة الاجنبية حتى لا تحدث إعاقة لبرامجه التنموية. اوردنا ذلك لنعرف حجم المشكلة بالنسبة لنقص الكوادر قبل الاستقلال؛ وجاء الاستقلال ليفرض برنامج السودنةالذى زاد اعداد الكوادر غير المؤهلة في

---

[1] محمد احمد عبدالغفار ، سامية النقر ، السودان ومستقبل التنمية والسلام ، مرجع سابق ، ص 73 .

2 عمر محجوب الحسين ، اقتصاد السودان غياب التخطيط والتحليلي الاستراتيجي ، https://iktisatnc.com/

[3] قسوم خيري ، إشكاليات الاقتصاد والتنمية في السودان ، حقائق الماضي ورؤى المستقبل 1986-2010م ، مطابع السودان للعملة المحددوة ، الخرطوم ، 2013 ، ط2 ، ص 109

الوزرات؛ ومدى تأثير ذلك على خطط وبرامج التنمية وإدارة الدولة وهو نهج أتبعته الحكومات المتعاقبة في السودان ولم تحدث تغيرا جذريا في منهجية التخطيط الاستراتيجي بالدولة. 1

غياب المنهجية في إدارة الاقتصاد السوداني وقلة الصرف على التنمية وزيادة الصرف على الأمن على حساب الخدمات والتنمية والتركيز على بعض المناطق كان هو السبب في الأزمات والمشكلات الاقتصادية التي عانت منها البلاد. كما أن الاضطرابات والمشاكل الداخلية التي شهدها السودان أثرت بصورة كبيرة على البلاد خاصة في مجالات التنمية مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة وانتشار الأمراض وتدهور الخدمات وتكدس السكان في المدن وخاصة العاصمة القومية وتفشي الأوبئة والأوضاع الصحية المتدهورة وترتب عليها زيادة الضغوطات السياسية والاجتماعية التي حالت دون وضع سياسات اقتصادية ناجحة لمحاصرة الخلل في توازنات الاقتصاد ومحاصرة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية .[2]

7. تحدي العلماء والخبراء : إن معظم الذين وضعوا الخطط الاستراتيجية بالسودان خاصة في ظل حكم الاسلاميين 1989 الى 2019م ، لم يكونوا متخصصين في مجال التخطيط الاستراتيجي او الاقتصاد التنموي بل كانوا عسكريين واصحاب الولاء ، وتميزت خطط هذه المرحلة بأنها كانت قصيرة المدى بالإضافة الى ارتباطها بالجانب العسكري والامن القومي فقط بالسودان مما شكل تحديا في الجوانب الاقتصادية والتنموية .[3]أهمية الاقتصاد و تأثيره في جميع مكونات الدولة السودانية ومفاصلها هي التي دفعت ببدء التخطيط الاستراتيجيبالاستراتيجية الاقتصادية لما لها من تأثير في مقومات الحياة وأهمها الأمن [4](3).

مقترحات لإصلاح التخطيط الاستر اتيجي في السودان

أولاً : تفعيل دور المجلس القومي للتخطيط الاستراتيجي بصورة تمكنه من القيام بدوره المطلوب بالإضافة إلى الجهات ذات الصلة .

ثانياً : إعطاء المجلس جميع السلطات القانونية والتنفيذية اللازمة لتنفيذ خطط الدولة.

ثالثاً: مراعاة عامل التخصص في اختيار وتعيين موظفي التخطيط الاستراتيجي و عند و ضع الخطط الاستراتيجية .

رابعاً : دعوة واستقدام الخبرات السودانية من الخارج ضرورة قصوى لتدعيم ونجاح التخطيط الاستراتيجي في السودان.

خامسا : وجود روية استراتيجية شاملة تحقق التوازن التنموي بين الاقاليم في عملية التنمية المتوازنة والتمييز الايجابي للولايات الاقل نموا مثل دارفور وشرق السودان والنيل الازرق وجنوب كردفان .

سادسا: الاستقرار السياسي والامني يساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية والتخطيط الاستراتيجي بعيد المدى مع الاتفاق العام على تغليب المصلحة العامة على الخاصة خاصة مع تغيير انظمة الحكم، حيث يقوم اي نظام جديد بتغيير الخطط القديمة رغم إيجابياتها وعدم الاستمرار فيها كما حدث في الحكم العسكري الثاني 1969-1985 م .

---

[1] عمر محجوب الحسين، اقتصاد السودان غياب التخطيط والتحليلي الاستراتيجي، مرجع سابق .

[2] عبدالوهاب عثمان الشيخ، منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان،الخرطوم، شركة مطابع العملة بالسودان ، 2011، ص26.

[3] عمر يحي تقييم تجربة السودان في التخطيط الاستراتيجي ، الحوار المتمدن-العدد: 4901 - 2015 / 8 / 19

[4] محمد صلاح الدين إبراهيم محمد، دور التخطيط الاستراتيجي في بلورة الاستراتيجيةالوطنية، مرجع سابق ،ص 12 .

أهم النتائج في معوقات التخطيط الاستر اتيجيبالسودان وتتمثل بالتالي:

1. عدم الاستقرار السياسي واستمرار الحروب أثر بشكل كبيرا على عملية التخطيط الاستراتيجيبالسودان بحيث يصعب وضع تخطيط طويل الأجل لادارة المشاريع التنموية بالسودان حيث عطلت الحروب التنمية في مناطق النزاعات والحروب ومع هروب الاستثمارات الخارجية بالسودان .
2. النظر الضيقة للمسؤولين بالسودان في عدم تفعيل المؤسسات المهتمة بالتخطيط الاستراتيجي مثل المجلس القومي لتخطيط الاستراتيجي والوزرات المختصة بعملية التخطيط .[1]
3. قلة المديرين المختصين بالتخطيط الاستراتيجي الذين دربوا على تحقيق التكامل والنظرة الكلية عند معالجة المشكلات.
4. غياب التمويل المالي من قبل الدولة المركزية والولايات لعملية التخطيط الاستراتيجي؛ حيث لا يتم ذكره في الموازنة العامة للدولة .
5. عدم توافر نظام للمعلومات بشكل دقيق عن وضع الخطط والبرامج التنموية .

أيا من هذه العوامل سابقة الذكر تؤدي إلى إعاقة امكانية تطبيق عملية التخطيط الاستراتيجي في السودان واجتماع أكثر من عامل منها؛ قد يؤدي إلى فشل التخطيط الاستراتيجي، والقضاء عليه تمامًا.

الخاتمة

يعد التخطيط الاستراتيجي وسيلة ونهج لعمل المنظمات بشكل عام ، حيث يمكن للمؤسسات كافة اتخاذ القرارات في الوقت المناسب ، وذلك من أجل إدارة الموارد المحدودة للمؤسسة بطريقة أكثر عقلانية ، لزيادة وتحسين الخدمة وتحقيق رضا أكبر من المواطنين والعملاء أفراداً كانوا أم مؤسسات .أثبتت نظرية الإدارة العلمية صحتها بمرور الوقت ، بذلك ثبات عناصرها ومبادئها في الإدارة ، كما أن العمل بها ساعد على انتشارها وثباتها عن بقية النظريات أو المدارس الأخرى ، التخطيط الاستراتيجي في المنظمات العامة مهمة تحليل العوامل الخارجية وتأثيرها علي عملياتها، وإدراك نقاط القوة الداخلية ونقاط الضعف ، وعليه فإن تحديد الأهداف التنظيمية يأخذ كل التدابير اللازمة من أجل تحقيق الأهداف المخطط لها.

أن تطبيق التخطيط الاستراتيجية يمكن أن يجلب العديد من الفوائد للمنظمة مثل تطوير رسالة ورؤية المنظمة، والتكيف مع المناطق المحيطة بها وتحقيق الأهداف المحددة لها، الإدارة العلمية عبارة عن أسلوب في الإدارة يهتم أساساً بتطوير أداء الفرد؛ أي أنها تركز على العمل وليس على الفرد العامل وظروفه. تعد الإدارة الاستراتيجية ضرورة وليس ترفاً ذلك لأنها تؤدي إلى رفع أداء المنظمات حاضراً ومستقبلاً وذلك إذا لم تطبيقها بشكل جيد، وهذا ما تجمع عليه كل الشركات العالمية التي تستخدم أسلوب الإدارة الاستراتيجية.

[1] آليات وضع وإنفاذ وتقويم الإستراتيجياتو السياساتالعامةلأجهزة الخدمة المدنية القومية - 2007/9/10م

وبالتالي فإن السودان يحتاج إلى عملية التخطيط الاستراتيجي بالشكل السليم والمحكم، الذي يمكن من خلاله أنه يعبر من كل مشكلاته وصولاً إلى مرحلة الرفاهية، خاصة وأن السودان يمتلك كل الإمكانيات اللازمة لكي يصبح من الدول الكبري في العالم.

قائمة المراجع والمصادر

1. إسماعيل سليمان، المشكلة القومية واتفاقية السلام في السودان، الشركة العالمية للطباعة والنشر، السودان،2007 .

2. إسماعيل محمد السيد،الإدارةا لاستراتيجية مفاهيم وحالات تطبيقية،الإسكندرية،مكتبة العربي الحديث ، 1993م .

3. آليات وضع وإنفاذ وتقويم الاستراتيجيات والسياسات العامة لأجهزة الخدمة المدنية القومية 2007/9/10م

4. بطرس غالي ، المدخل في علم السياسة ، مكتبة الانجلو مصرية ، القاهرة ، 1998 .

5. جمهورية السودان ، وزارة الاعلام ، السودان ارض الفرص حقائق وارقام ، الخرطوم ، 2011م .

6. قسوم خيري ، إشكاليات الاقتصاد والتنمية في السودان ، حقائق الماضي ورؤى المستقبل 1986-2010م ، مطابع السودان للعملة المحدودة ، الخرطوم ، 2013 ، ط2 .

7.هنري بارس، الاستراتيجيات السوفيتية والأمريكية ، ترجمة : أحمد عبد الكريم ، مركز الدراسات العسكرية، دمشق ، 1981.

8.عادل حسن محمد أحمد، تحديات الأمن القومي السوداني بعد نهاية الحرب الباردة واستراتيجية مواجهتها، الخرطوم، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، 2013م.

9.عادل منصور (2007)، معوقات تطبق الخطيط الاستراتيجي في الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين .

10.عمر يحي أحمد ،تقييم تجربة السودان في التخطيط الاستراتيجي ، جامعة الزعيم

الأزهري، كلية العلوم السياسية والدراسات الاستراتيجية، جمهورية السودان، 2015 .

11. عبدالوهاب عثمان شيخ موسي، منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان، الخرطوم، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة،2001 .

12. عمر محجوب الحسين ، اقتصاد السودان غياب التخطيط والتحليلي الاستراتيجي ، https://iktisatnc.com .

13. محمد المبارك صالح الخبير الوطني بمشروع إصلاح الخدمة العامة اللامركزية وبناء القدرات.

14. محمد العريفي ، الإدارة الاستراتيجية، المنصورة ، دار الوفاء النشر، 2008م .

15. محمد حسين صالح، التخطيط الاستراتيجي في الاقتصاد والعلوم السياسية و الاجتماعية،الخرطوم ،مطابع السودان للعملة، 2006م .

16. محمد متولي، – محمد أبو العلا، الجغرافيا السياسية، مطبعة الأنجلو المصرية، الكتاب الأول، 1977م.

17. محمد احمد عبدالغفار، سامية النقر، السودان ومستقبل التنمية والسلام ، مركز الدراسات السودانية ، القاهرة ، 1995 .

18. نزيه حسن حسين،"توظيف التخطيط الاستراتيجي في تطوير الإشراف التربوي في محافظات غزة"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية، كلية التربية، قسم أصول التربية:الادارة التربوية، غزة، فلسطين، 2009.

19. نجم الدين محمد عبدالله، مادة السياسة والحكم بالسودان، محاضرات كلية العلوم السياسية والدراسات الاستراتيجية، جامعة الزعيم الازهري،السودان ، 2016م

20. وزارة رئاسة مجلس الوزراء، الأمانة العامة لهيئة المستشارين، قطاع الأمن والدفاع، التقرير الختامي، تحديات ومهددات الأمن القومي السوداني ووسائل معالجتها، أغسطس 2007م .

21. يس الحاج عابدين إبراهيم، احمد إبراهيم عبد الله، التخطيط الاستراتيجي في السودان، الخرطوم، دار الفكر بيروت.

Communication digitale et touristicité des espaces touristiques

Zerouali Sanae. Faculté des Lettres et des Sciences Humaines. Oujda

sanaezerouali@gmail.com

Résumé

Il est certain que le secteur du tourisme ne cesse de se développer, du fait de l'augmentation des touristes et des offres touristiques. Mais pour profiter de ses potentialités touristiques, les acteurs de ce secteur utilisent aujourd'hui les nouvelles technologies de communication et d'information pour véhiculer les atouts dont disposent les territoires. Pour le tourisme, il faut chercher les méthodes les plus efficaces pour réussir à communiquer les potentialités touristiques d'un tel ou tel espace au plus large public à l'échelle mondiale. Car pour se positionner sur le marché du tourisme et de se montrer compétitif touristiquement, les acteurs, et surtout les professionnel du secteur, sont appelés à adopter des stratégies basées sur la capacité de la communication digitale, à donner plus de visibilité sur le territoire, qu'il faut mettre en valeur et de le présenter comme la meilleure destination touristique qu'il faut visiter.

La problématique à laquelle notre communication cherche à apporter des éléments de réponse, est comment faire de la communication digitale un élément essentiel pour le développement de la touristicité des territoires ? En d'autres termes, il montrer que la communication digitale est devenue un facteur essentiel pour la promotion d'un territoire en le transformant en une destination de choix, pour les visiteurs et les touristes. Nous montrerons

aussi qu'un bon pilotage de la touristicité des destinations touristiques peut constituer un vecteur permettant l'évolution d'un territoire et un élément crucial pour la réussite de la stratégie du développement touristique.

Mots clés : communication digitale, destination touristique, touristicité, développement touristique.

التواصل الرقمي وتسييح المجالات السياحية

ملخص

مما لا شك فيه أن قطاع السياحة لا يتوقف عن التطور بسبب زيادة عدد السياح وتعدد العروض السياحية. لكن للاستفادة من الإمكانات السياحية للمواقع، يستخدم الفاعلون في هذا القطاع تقنيات التواصل والمعلومات الجديدة لنقل المؤهلات المتاحة التي تتوفر عليها المجالات الترابية. بالنسبة للسياحة، من الضروري البحث عن أكثر الطرق فعالية والتي من شأنها ضمان التعريف بالإمكانات السياحية لمجال معين إلى أوسع جمهور على المستوى الكوني. وأملا في التموقع في سوق السياحة، ولاكتساب القادرة على المنافسة في مجال السياحة، فإن الفاعلين، وخاصة المتخصصين في هذا القطاع، مدعوون إلى اعتماد استراتيجيات تستند إلى قدرة التواصل الرقمي، لإعطاء مزيد من الشفافية في المنطقة، وتسليط الضوء عليها. وتقديمها كأفضل وجهة سياحية يمكن زيارتها.

إن الإشكالية التي تسعى اهذه المقالة معالجتها هي تقديم بعض الإجابات عن التساؤلات المطروحة، ويتعلق الأمر بكيفية جعل التواصل الرقمي عنصرًا أساسيًا لتسييح المجالات الترابية؟ بمعنى آخر، يُظهر أن التواصل الرقمي أصبح عاملاً أساسيًا للترويج لإقليم ما من خلال تحويله إلى وجهة مفضلة للزوار والسياح. سنبين أيضًا أن الإدارة الجيدة للسياحة للوجهات السياحية يمكن أن تشكل ناقلًا يسمح بتطور الإقليم وعنصرًا حاسمًا لنجاح استراتيجية التنمية السياحية.

الكلمات المفتاحية: التواصل الرقمي، الوجهة السياحية، التسييح، تنمية سياحية.

Introduction

Avec l'avènement de la mondialisation, de nombreux secteurs ont connu de profondes mutations, dont le secteur du tourisme fait partie. Grace à sin essor et à son développement ; le tourisme est devenu un levier de premier ordre dans le développement des territoires. Ces derniers sont devenus concurrentiels en termes d'attractivité et de mise en valeur de leurs potentialités touristiques. Ainsi, à l'intérieur du même territoire, de nombreuses destinations touristiques se sont développées se différenciant par la qualité de l'offre et le pouvoir de répondre aux différents clients « elles cherchent à devenir la meilleure destination admirée ainsi qu'appréciée par les acteurs étrangers, afin de gagner la compétition, retrouver leurs places à l'échelle internationale et atteindre leur développement social et économique, issu de la fréquentation massive des touristes sur le pays »1.

La problématique que nous essayerons d'analyser dans cet article est de montrer comment la communication digitale peut-elle rendre une région comme destination touristique ? Certes, la résolution de cette problématique nécessite la mise en tourisme toutes les potentialités locales afin de créer des destinations touristiques capables de créer une certaine attractivité touristique.

[1] - Klouj R. L'impact de la qualité expérientielle perçue d'une destination touristique sur la satisfaction et la fidélité des touristes cas du tourisme saharien tunisien élaboré. Institut Supérieur de gestion de Tunis, 2012. Mastère de Recherche en Marketing, p. 4.

1- Choix de la destination touristique

1-1 Comment choisir une destination touristique ?

Avec le développement des moyens de communication et d'informations, les touristes disposent de plusieurs informations leur permettant de bien choisir la destination touristique qui répond à ses attentes et ses besoins, et par conséquent, ils ne visitent plus des destinations au hasard. Au contraire, ces dernières sont connues à une grande échelle et au plus large public. Pour les touristes, il est très important d'avoir une image sur les lieux touristiques, de savoir leurs particularités physiques et sociales, qui entrent en jeu dans le processus de sélection d'une destination. Ainsi, ces visiteurs se renseignent sur la destination cible via les différents moyens de communications, qui influencent fortement le choix du touriste. Ils cherchent de l'information à partir de l'internet, auprès des agences de voyages, des amis qui racontent leurs expériences touristiques, qui sont souvent retenues comme critères de segmentation des utilisateurs des différents sites touristiques. Les documentaires à la radio ou à la télévision, ainsi que les sites des offices nationaux de tourisme, sont aussi des éléments influenceurs. L'utilisation des nouvelles techniques d'information, ou ce qu'on appelle communication digitale, a créé des opportunités chez les consommateurs touristiques, entre autres, la visite des destinations quelle que soit leur position géographique, en commercialisant des offres spécialisées qui, sans le digital, auraient de sérieuses difficultés à trouver des consommateurs.

Certes, la consommation touristique consiste à appréhender le consommateur non plus comme un simple être rationnel, mais comme quelqu'un à la recherche de sensations et d'émotions dans ses actes de consommation. Nous pouvons dire donc, que le digital constitue un atout qui joue un grand rôle dans l'amélioration du tourisme dans des espaces qui étaient jusqu'alors méconnus. Toutefois, divers facteurs influencent le choix d'une destination touristique citant à ce niveau : le prix, la sécurité, le paysage naturel, la diversité des excursions, la qualité de la cuisine et de la restauration, l'histoire du pays et ses monuments, la qualité du personnel, la culture locale, la facilité d'accès à la destination, ainsi que l'image de la destination. Tous ces facteurs influencent le choix du touriste vis-à-vis d'une destination de voyage où le touriste souhaite passer son séjour. C'est dans ce sens que Goodall insiste dans cette voie en avançant que « l'interaction potentielle du vacancier avec son environnement quotidien ne détermine pas seulement les opportunités de voyage disponibles, mais aussi les conditions qu'influencent ces motifs et préférences»1. Toutefois, il faut signaler que l'attrait des touristes et leur fidélisation passent d'abord par une meilleure compréhension des comportements des touristes de la part des communautés locales.

Ces facteurs, mis ensemble, influencent le processus de prise de décision du visiteur sur le choix d'une destination touristique. « Ce processus peut dépendre de l'objectif de voyage d'un individu, de son budget ou de son temps disponible. Les variables influençant le choix d'une station touristique peuvent également être sociodémographiques, les besoins pouvant

[1] - Goodall B. Understanding Holiday Choice. Progress in Tourism, Recreation and Hospitality Management, Cité par E lkaoune R. La communication digitale comme outil du développement de la touristicité dans le choix des destinations touristiques, p. 140.

varier selon l'âge ou le cycle de vie des individus. Ces variables sont elles-mêmes influencées par la motivation et les offres proposées par les professionnels du tourisme »[1].

1-2 Création de la destination touristique

Le tourisme est devenu un secteur prometteur pour le développement socio-économique pour une grande partie des pays du monde. C'est pour cette raison que tous les territoires misent sur la valorisation de leurs ressources, afin qu'elles participent ensemble au développement en diversifiant leurs produits touristiques, en vue de renforcer leur attractivité et de les rendre comme des destinations touristiques de choix. Ainsi, aujourd'hui tout le monde parle de destination touristique, qui n'est qu'une place où les individus passent leurs vacances. Quand on parle de destination touristique, on parle d'un lieu possédant une bonne touristicité, une entité disposant d'atouts relativement non négligeables capable de vivre du tourisme quel que soit le degré concurrentiel des territoires.

Placée au cœur même des utilisations touristiques professionnelles, la destination touristique, doit avoir certains attributs comme les attractions naturelles de ses sites, les facilités et les diversités des services. A ceci, il faut ajouter la facilité d'accès aux sites, la présence d'une infrastructure d'accueil pour toutes les catégories des touristes, et une bonne image bien construite de la destination, afin d'attirer les touristes, sans oublier la diversité des loisirs et le comportement des communautés locales réceptrices.

Ces composantes sont cruciales, pour donner une image de marque positive et dynamique à la destination, et par conséquent, la rendre attractive pour plusieurs arrivants. « Les produits de la destination comportent les éléments physiques, les facteurs sociaux, l'infrastructure ainsi que la technologie utilisée au sein de cette destination, les conditions économiques, la culture et la politique. Les éléments physiques d'une destination incluant les vues panoramiques, la flore et la faune et les conditions environnementales. Les facteurs sociaux correspondent à la sociabilité de la population locale, la langue parlée, les structures familiales, les occupations et la densité de la population. L'infrastructure et la technologie sont des facteurs qui reflètent le développement du tourisme dans cette destination et qui affectent l'expérience touristique. Les conditions économiques comme l'échange, le comportement des vendeurs sur le marché, les prix peuvent influencer l'expérience des touristes et leurs perceptions sur la destination. Quant à la culture, elle fait référence à la culture authentique et l'histoire de la destination. Et finalement, la dimension politique qui prend en compte la stabilité politique, le gouvernement et la manière avec laquelle les touristes sont traités »2. Donc, nous pouvons dire que la destination touristique est un ensemble de projets d'aménagements organisés et intégrés en un « projet » plus global. En d'autres termes, les acteurs du développement doivent diversifier leurs services et leurs destinations touristiques. Chose qui ne peut se réaliser qu'à travers la valorisation des toutes les potentialités pour créer un tourisme durable qui vise à préserver l'environnement et les ressources naturelles. « En effet, on parle ces dernières années du marketing holiste, le marketing sociétal, le marketing durable et le marketing à responsabilité

---

[1] - Guallino G. et Salvador M. Les critères de choix d'une destination par la segmentation des expériences de consommation des touristes : une application aux stations de ski. Revue : Management & Avenir 2015/5. N° 79, p. 78.

[2] - Klouj R., 2012. Op. Cit., p. 8

sociale. Ces types de marketing tentent de satisfaire les besoins des consommateurs tout en respectant l'environnement et en améliorant le niveau de vie de la population »[1].

2- La touristicité et ses composantes

2.1 La touristicité des espaces touristiques

Il est certain que la réussite du développement de l'activité touristique, dans tel ou tel espace, ne repose pas uniquement sur les ressources locales, dont dispose un territoire (ressources naturelles, patrimoniales, culturelles, sociales, infrastructurelles...). Elle nécessite aussi des efforts déployés par tous les acteurs concernés par le développement. Et ceci dans une optique de promouvoir le territoire qui doit être à la hauteur de satisfaire les besoins des touristes et les attentes de la population locale. Pour déclencher l'activité touristique d'un territoire, il faut regrouper toutes les composantes de l'espace que ce soit les potentialités naturelles, le patrimoine culturel, ou le capital humain, ainsi que tous les efforts de réaménagement, de réorganisation, de projets d'infrastructure de base et d'accueil.

La conjugaison de tous ces efforts, d'une manière participative et intégrante, participera à la valorisation des ressources territoriales, à la dotation du territoire d'une attraction touristique ou ce qu'on appelle la touristicité. En effet, cette dernière est un terme qui renseigne sur la performance d'un espace touristique à pouvoir être fortement fréquenté, le pouvoir économique des établissements touristiques à générer des chiffres d'affaires ainsi que le degré d'aménagement de l'espace de façon à être de plus en plus fonctionnel. En d'autres termes, la mise en tourisme d'un espace, est fort nécessaire de mesurer son indice de touristicité à travers 4 dimensions de grande importance à savoir l'accessibilité, l'attractivité, l'offre en tourisme de séjour et l'offre en tourisme d'excursion. D'après Jean-Marie Théodat, (2004), « *la touristicité d'un territoire est la combinaison des paramètres qui permettent d'évaluer à la fois la notoriété et la position de celui-là dans le développement du phénomène touristique. La notoriété, c'est-à-dire la renommée et la capacité d'accueil d'un pays déterminé. Quand elles sont fortes, elles créent les conditions d'une touristicité élevée avec une fréquentation touristique parfois supérieure à la population résidente* »[2].

Nous sommes convaincus que la présence des ressources, sur un territoire donné, ne garantit pas un développement touristique dans l'absence d'une mauvaise communication des potentialités. Donc, pour la mise en tourisme d'une destination, les acteurs doivent intégrer les nouveaux outils dans l'industrie touristique qui se base aujourd'hui sur l'évolution technologique et le développement de l'Internet, afin de bien véhiculer leurs richesses patrimoniales et se positionner à l'échelle nationale. L'environnement ou le contexte international exige la présence du numérique et une large utilisation de la communication digitale, afin de mieux parvenir aux internautes, qui aujourd'hui effectuent tout type d'opération par le biais de l'Internet dès la phase de la demande d'information jusqu'à la réalisation de la transaction. En d'autre terme, les acteurs du développement doivent intégrer les personnes maitrisant les nouvelles techniques de communication qui auront la capacité à donner à leur territoire une image attractive et convoitée par les touristes. La présence de ce capital humain

---

[1] - Klouj R. Op. Cit., p. 21.

[2] - Théodat J. M. L'endroit et l'envers du décor : la «touristicité» comparée d'Haïti et de la République Dominicaine», in Revue Tiers Monde 2004/2 (n°178), pp. 293 à 317. Cité par par El kaoune R. La communication digitale comme outil du développement de la touristicité dans le choix des destinations touristiques, p.142.

aidera leurs territoires à devenir une destination touristique tout en cherchant à se positionner et à trouver leur place sur les différents modes de communication digitale allant de la conception des sites web et des plateformes commerciales jusqu'aux médias sociaux afin d'assurer la proximité avec les internautes et d'être à leur écoute, d'influencer leur avis et de leur offrir les meilleurs services qui les distinguent des autres destinations touristiques.

2.2 La touristicité consiste à présenter les potentialités du territoire

La touristicité est un indicateur qui permet au territoire de présenter ses potentialités et ses qualités qui puissent attirer plus de touristes. Cette perception nécessite le déploiement des efforts de tous les acteurs, pour l'amélioration des conditions de mise en tourisme dont l'optique de favoriser la performance touristique du territoire (des produits, des services, des infrastructures et autres moyens qui répondent aux attentes des touristes en matière de prix, de qualité et du déplacement). En plus de toutes ces variables, la touristicité nécessite la mise en place de nombreux éléments favorisant le développement des indices de la touristicité comme nous allons les représenter ci-dessous.

Tab. 1 : Les composants de l'indice de touristicité d'une destination

Performance économique	- Evaluation de la consommation touristique ; - Evaluation du poids du tourisme dans l'emploi ; - Taux d'occupation des hébergements touristiques.
Capacités et qualités d'accueil	- Evaluation de la qualité et la capacité de l'offre territoriale ; - Accessibilité et connectivité ; - Volume et la diversité de l'offre en hébergements touristiques ; - Qualité de l'accueil ; - Capacités humaines.
Environnement naturel, santé et sécurité	- Dynamisme commercial ; - Densité des commerces de proximité et des restaurants ; - Qualité de l'environnement naturel et sa préservation ; - Niveau de sécurité et d'équipements de santé.
Qualité de la gouvernance institutionnelle	- Gouvernance du tourisme dans la destination ; - Stratégie de développement du tourisme ; - Stratégie marketing et des efforts budgétaires.

Source : El kaoune R. 2020. Op. Cit., p. 144

2.3 Comment la communication digitale peut-elle développer le tourisme ?

Le secteur du tourisme est bouleversé par l'avènement de l'internet et la multiplicité des nouvelles technologies mises à son service. En effet, la transformation digitale a créé des mutations dans l'offre et la demande du secteur et a redéfini les rôles de ses acteurs, que ce soit pour les touristes ou pour les producteurs de produits touristiques. La transformation digitale implique, donc, un bouleversement bien plus profond, dans la société avec l'émergence de nouvelles façons de travailler. Certes, toutes les organisations du monde, ont connu des bouleversements profonds dans leurs représentations, leur système de production et leur management. *Ainsi «les organisations sont passées d'une économie basée sur la*

standardisation et la production matérielle à des organisations valorisant l'innovation et le sur-mesure. Cette mutation majeure touche aussi bien les entreprises que les individus et la société d'une manière générale »[1]. Ceci veut dire que, les organisations se trouvent aujourd'hui dans l'obligation de faire du marketing digital en utilisant les différents canaux numériques, pour pouvoir vendre leurs produits et acquérir une image vis-à-vis des clients (consommateurs). Pour ce faire, il faut s'adapter à l'utilisation des moyens de communications, qui se trouvent aujourd'hui au cœur du marketing digital (sites web, réseaux sociaux, sites mobiles, applications pour smartphones et tablettes, GPS, vidéos en ligne…).

Ainsi, l'internet est devenu un outil de grande importance, du fait qu'il est une source d'information et un moyen de communication, entre les territoires touristiques et les touristes. Ces derniers, ne font plus du tourisme au hasard. Ils choisissent leurs destinations à partir de chez eux, grâce à leur utilisation massive des nouvelles technologies d'information et de communication (NTIC). Ils n'ont plus besoin de faire appel à des intermédiaires pour la définition de leurs destinations et la connaissance de leurs spécificités. Ils peuvent, à partir des différents terminaux (ordinateur, tablette, smartphone), obtenir des renseignements, faire des réservations, profiter des promotions et des services spéciaux grâce aux sites collaboratifs tels que Booking, TripAdvisor, Trivago et bien d'autres qui sont un véritable moyen pour faire le bon choix. En fait, le développement des NTIC et la diversité des outils numériques (les médias sociaux, les blogs, les chaines YouTube, les sites web, les forums, les partages de bloggeurs…), ont facilité le choix des destinations. Ainsi, nous pouvons dire que les innovations technologiques, constituent des facteurs déterminants dans l'influence et l'orientation des décisions des visiteurs et même des investisseurs. Nous vivons donc, une période caractérisée par la digitalisation de plusieurs types d'information et de toutes les activités du secteur du tourisme, qui sont accessibles sur Internet (choisir une destination touristique, effectuer les prestations liées au voyage…). Tout ceci, se fait de cette manière, grâce à l'évolution des techniques de communication en marketing, qui s'inscrit elle-même dans une nouvelle sphère technologique et numérique mettant en relation les clients avec les professionnels locaux, qui leur proposent des offres authentiques et bénéfiques. A partir de là, nous pouvons dire que les touristes «*sont devenus en interaction directe avec les professionnels représentant une telle destination et même avec les visiteurs qui partagent leurs expériences et leurs avis à propos du territoire choisi* »[2]. Toutefois, la communication touristique renforce les capacités des territoires visités par les touristes, en termes d'efficacité de leur attractivité et à la durabilité de leur performance. Ceci exige une bonne communication et une bonne gestion des potentialités, qu'il faut mettre en valeur, afin qu'elles puissent attirer plus de touristes, surtout pendant les périodes marquées par les crises et l'accentuation de la concurrence entre les destinations.

Le secteur du tourisme, grâce aux différents moyens de communication, a été considéré comme l'un des secteurs qui ont profité de l'évolution numérique, de la multiplicité des outils de communication, ainsi que de leurs usages et leurs contenus. Ainsi, nous parlons, aujourd'hui de l'e-tourisme (tourisme et web), le m-tourisme (tourisme mobile via des smartphones ou les tablettes), et le tourisme social (l'utilisation des réseaux sociaux pour le tourisme). Ce

[1] - Brasseur M. et Biaz F. L'impact de la digitalisation des organisations sur le rapport au travail : entre aliénation et émancipation. Question(s) de management, 2018/2 (n° 21), p. 145.

[2] - El kaoune R. 2020, p. 145

marketing digital a fait du secteur du tourisme une force d'attractivité des destinations touristiques, et par conséquent, il a constitué un levier de développement économique et social des territoires récepteurs. Nous avons constaté aussi, que les nouvelles technologies de l'information et de la communication, ont profondément impacté le tourisme en termes des pratiques, des besoins et des modes de consommation chez les touristes. C'est dans ce sens qu'Alaoui, Asbai et Benammi disent que « *la digitalisation est une force qui oblige le secteur touristique de passer principalement par une mutation du parcours client, vu que l'utilisateur recherche sa destination, il choisit, il achète, puis profite et partage son expérience. Ce parcours est totalement revisité grâce au digital, car désormais, les consommateurs recherchent les offres et partagent leurs photos via différents canaux digitaux, et souvent directement depuis leurs vacances. Avec le partage de plus en plus fréquent de leur expérience par les visiteurs, les marques sont confrontées à une nécessité de transparence, qu'il faut saisir comme opportunité de moderniser encore plus ses services* »[1].

Conclusion

Nous pouvons affirmer, à la fin de cette recherche, que le secteur du tourisme a subi de grands changements et de grandes transformations digitales grâce au développement des nouvelles techniques d'information et de communication, qui exigent l'utilisation des outils numériques, en termes d'informations touristiques et de transaction pour effectuer la majorité des opérations liées à leur visite (e-billets, réservation en ligne, visites virtuelles des sites) . Ceci nécessite l'adaptation, des touristes et des opérateurs du secteur, avec la communication digitale, devenue indispensable pour le développement du tourisme. Cette plateformisation nécessite le renforcement des efforts, de tous les intéressés du secteur du tourisme, pour communiquer les potentialités et les offres d'une destination à laquelle il faut donner une image positive et digitale sur ses aspects touristiques.

Aujourd'hui, la révolution technologique est réelle et imposante pour toutes les destinations touristiques. La communication digitale a transformé profondément toutes les composantes du tourisme et a mis en valeur toutes les potentialités des territoires, d'où la touristicité de plusieurs espaces restés pendant longtemps en dehors des cartes touristiques. Certes, l'utilisation massive des technologies de l'information ou de la digitalisation a permis le développement l'industrie du tourisme et de toutes les activités annexes en améliorant l'efficacité opérationnelle et l'amélioration des services et l'expérience des clients. Elle a aussi créé de nombreuses destinations touristiques et a augmentée l'attractivité des lieux choisis par les touristes, grâce à leur découverte par l'utilisation des nouvelles techniques de l'information et de la communication. En plus, la communication digitale a joué un rôle important pour la population réceptrice des touristes et des visiteurs, puisque les acteurs locaux sont intégrés dans le contexte du développement du tourisme de leur territoire. C'est ce que nous appelons le tourisme social qui nécessite la participation de tous les concernés du tourisme, pour donner ensemble une image positive à leurs destinations touristiques.

[1] - Alaoui L.F, Asbai M. et Benammi M.h. L'mpact du marketing digital sur le tourisme marocain. Edition spéciale 3. Congrés de l'Association Marocaine de Marketing. 2018. Public et Nonprofit Managment Review. Vol 3, p. 280.

Bibliographie

Alaoui L.F, Asbai M. et Benammi M.h. L'mpact du marketing digital sur le tourisme marocain. Edition spéciale 3. Congrés de l'Association Marocaine de Marketing. 2018. Public et Nonprofit Managment Review. Vol 3, pp. 265-281.

Brasseur M. et Biaz F. L'impact de la digitalisation des organisations sur le rapport au travail : entre aliénation et émancipation. Question(s) de management, 2018/2 (n° 21), p. 143-155. DOI: 10.3917/qdm.182.0143. URL: https://www.cairn.info/revue-questions-de-management-2018-2-page-143.htm

El kaoune R. La communication digitale comme outil du développement de la touristicité dans le choix des destinations touristiques. Revue Française d'Economie et de Gestion. Volume 1. N°. 6, 2020, pp : 133-150.

Klouj R. L'impact de la qualité expérientielle perçue d'une destination touristique sur la satisfaction et la fidélité des touristes cas du tourisme saharien tunisien élaboré. Institut Supérieur de gestion de Tunis, 2012. Mastère de Recherche en Marketing. Document consulté le 12 octobre 2021. Disponible sur : https://www.memoireonline.com › Tourisme

Goodall B. Understanding Holiday Choice. Progress in Tourism, Recreation and Hospitality Management, vol. 3, p. 58-77, 1991. London & New York, Belhaven Press.

Guallino G. et Salvador M. Les critères de choix d'une destination par la segmentation des expériences de consommation des touristes : une application aux stations de ski. Revue : Management & Avenir 2015/5 (N° 79), pages 75 à 95.

Hmioui A. Alla L. et Bentalha B. Pilotage de la touristicité territoriale au Maroc Proposition d'un indice de touristicité pour la destination Fès. Ouvrage collectif publié par la FP Taza, 1ière édition du Colloque International : «Entrepreneuriat, Innovation, Gouvernance et Développement territorial». 2017.

Théodat J. M. L'endroit et l'envers du décor : la « touristicité » comparée d'Haïti et de la République Dominicaine», in Revue Tiers Monde 2004/2 (n°178), pp. 293 à 317.

Contribution de la Mosquée dans la préservation de la culture et l'identité: Cas de la communauté de la Région de l'Oriental marocaine résidente à l'étranger

BENAICHA Benyouness : Docteur en Géographie. Faculté des Lettres et Sciences Humaines, Université Mohamed Ier, Oujda, Maroc.b.benyouness@live.fr

SBAI Abdelkader : Professeur universitaire.Université Mohamed Ier, Oujda, Maroc

BENRABIA Khadija : Professeur universitaire, Université Mohamed Ier, Oujda, Maroc

Résumé

Il existe toujours des liens d'ordre social, économique, et émotionnel entre l'immigré et son pays d'origine. Les institutions sociales, telles que la mosquée et l'école (centre islamique) jouent un rôle primordial dans la préservation de ces liens. En se basant sur une méthodologie qui combine entre le quantitatif et le qualitatif, cet article cherche à étudier l'identité et la culture marocaine dans un territoire migratoire en extension permanente. Il cherche à montrer aussi, le rôle de la mosquée et de l'école à l'étranger dans la préservation de l'identité et la culture d'origine. En même temps, il présente quelques défis que ces institutions peuvent rencontrer dans l'élaboration de ces tâches envers les nouvelles générations.

Mots clés : Mosquée, MRE, étranger, transmission, préservation, identité, culture

مساهمة المسجد في الحفاظ على الثقافة والهوية:

حالة جالية منطقة الشرق المغربية المقيمة بالخارج

ملخص

توجد دائما روابط اجتماعية واقتصادية وعاطفية بين المهاجر وبلده الأصلي، حيث تلعب المؤسسات الاجتماعية مثل المسجد والمدرسة (المركز الإسلامي) دورًا رئيسيًا في الحفاظ على هذه الروابط. فاستنادًا على منهجية تجمع بين الكمي والنوعي، يسعى هذا المقال إلى دراسة الهوية والثقافة المغربيتين في حقل هجروي يتسم بالتوسع المستمر. كما يسعى إلى إظهار دور المسجد والمدرسة بدول الاستقبال في الحفاظ على هوية وثقافة المنشأ. في الوقت نفسه، يطرح المقال بعض التحديات التي قد تواجهها هذه المؤسسات في بلورة هذه المهام تجاه الأجيال الجديدة.

الكلمات المفاتيح: مسجد، المغاربة المقيمين بالخارج، أجنبي، تمرير، المحافظة، هوية، ثقافة

Introduction

La sédentarité de la communauté marocaine et la succession des générations à l'étranger, ont contribué au développement d'un capital social lié à la migration. Il est évident que la construction de ce capital est différente d'un pays à un autre, vu que, les MRE ont connu une installation précoce dans les pays dits traditionnels de la migration internationale, comme la France, la Belgique, les Pays-Bas et l'Allemagne, et une installation récente en Espagne et en Italie.

Parmi les avantages de ce capital social marocain à l'étranger, nous pouvons parler de la construction des mosquées et l'établissement des écoles, qui ont joué et jouent encore un rôle très important dans le maintien des liens identitaires et culturaux entre les MRE et leur patrie d'origine. Elles offrent à la communauté immigrante marocaine un lieu et un milieu pour

pratiquer la culture marocaine. Elles sont aussi un lieu d'épanouissement de l'identité d'origine personnelle et collective.

Le migrant international marocain (homme et femme), se trouve dans une situation très complexe; il est sous l'influence de deux grands pôles d'attraction: le pays d'accueil et le pays d'origine. Cette situation, est critique davantage pour les nouvelles générations, auxquelles l'identité se forge par des interactions culturelles divergentes et non compatibles entre le foyer et la société d'accueil.

En effet, la mosquée et l'école restent toujours des institutions sociales qui contribuent de façon directe à la construction de l'identité de l'enfant, et constituent des lieux de la transmission de la culture d'origine aux nouvelles générations. Pourtant, ces institutions heurtent des difficultés pour exercer ces tâches, à cause de la particularité engendrée par la migration.

Cet article essaie de montrer le rôle de la mosquée et l'école, en tant qu'institutions sociales dans la conservation des liens culturaux et identitaires et la transmission de valeurs et normes d'origine aux enfants MRE de la Région de l'Oriental, ainsi que les défis que ces institutions peuvent affronter à l'étranger.

Nous émettons ainsi deux hypothèses :

- La mosquée et l'école sont des institutions sociales qui contribuent à la conservation des liens des MRE avec leur culture d'origine ;

- Ces institutions affrontent des défis dans leur conservation des liens culturaux et identitaires.

Cette problématique est dictée par deux questions majeures:

- Comment la mosquée et l'école (centre islamique) interviennent pour préserver les liens culturaux et identitaires des MRE ?

- Quels sont les défis qu'affronte la mosquée marocaine à l'étranger pour préserver les liens culturaux et identitaires des MRE ?

Afin de répondre à la problématique, nous allons nous appuyer sur les résultats obtenus durant la préparation d'une thèse sur les défis de la migration internationale marocaine. Nous avons élaboré une recherche documentaire, un questionnaire destiné aux MRE de la Région de l'Oriental résidant en Europe, des entretiens avec les présidents des associations de deux mosquées en Espagne et en France, et l'élaboration d'un focus groupe en Espagne.

I. La mosquée préserve la culture et l'identité des enfants MRE hors la famille

Pour les enfants MRE, le contact avec la culture d'origine ne peut avoir lieu que dans la famille, la mosquée, les chaînes de télévision, ou durant les visites au Maroc. A cet égard, les Marocains Résidents à l'Etranger (MRE) ont créé des associations et des centres islamiques, dont l'objectif est la contribution dans l'intégration sociale et religieuse de cette communauté et la conservation de son identité marocaine et islamique dans la société d'accueil. Ces associations et ces centres offrent des services aux différentes catégories sociales de la communauté marocaine et musulmane, parmi lesquelles, les enfants, qui reçoivent des leçons religieuses et de la langue arabe.

Par ailleurs, à l'étranger, dans une autre société différente à la société d'origine, les MRE sont bien conscients des défis qu'affrontent leurs enfants, surtout, en ce qui concerne leur

relation avec la culture d'origine. Pour cela, ils les inscrivent dans des associations ou des centres afin de recevoir des cours de culture (tableau 1).

Tableau 1 : Types des cours culturels suivis par les enfants des MER contactés

Type de cours	Nombre	%
Cours de langue arabe	71	39%
Cours sur la religion	25	13,7%
Cours de l'Amazigh	2	1,1%
Sans réponse	84	46,2%
Total d'observation	182	100%

Source : Questionnaire destiné aux MRE, 2016-2017

On constate que 53,8% des enfants des MRE contactés suivent des cours relatifs à leur culture d'origine : 39% suivent des cours de langue arabe, et 13,7% suivent des cours sur la religion basés sur l'apprentissage du Coran et quelques notions sur la prière, le ramadan et des comportements quotidiens. Seulement une proportion très faible des enfants des MRE suit des cours de l'Amazigh (1,1%).

À titre d'exemple et non d'exception, nous allons présenter deux exemples d'associations qui offrent ce genre de services aux MRE, le premier en Espagne à Igualada et le deuxième en France à Château Thierry.

I.1. Le centre islamique d'Igualada

Igualada est la capitale du département de l'ANOIA, qui fait partie de la province de Barcelone. Elle se situe à 60 km à l'Ouest de la ville de Barcelone (carte 1). Elle est bâtie sur la rive Nord de la rivière de l'ANOIA à 351,8 m d'altitude[1]. Au 1er janvier 2015, la région de Catalogne abritait 1 067 465 étrangers, ce qui représente 14,1% de sa population, dont les marocains occupent le premier rang avec 217 955 immigrés, soit 20,4% de la population étrangère, suivis par les roumains au deuxième rang avec 99 892 immigrés, soit 9,4% de la population étrangère[2], ce qui reflète la masse de la communauté marocaine dans cette région.

[1]- TORRAS (M), I RIBE Josep: «Historia de l'ANOIA» volume I, Edition Selectes, Manresa, 1988. P :33

[2]- Conseil Comarcal, informe estaditic: les migracions a la comarca de Anoia 2015. Departement de benstar social i atencio' la ciudadania. Area de ciudadania i convicencia.

Carte 1: Localisation de la municipalité d'Igualada en Espagne

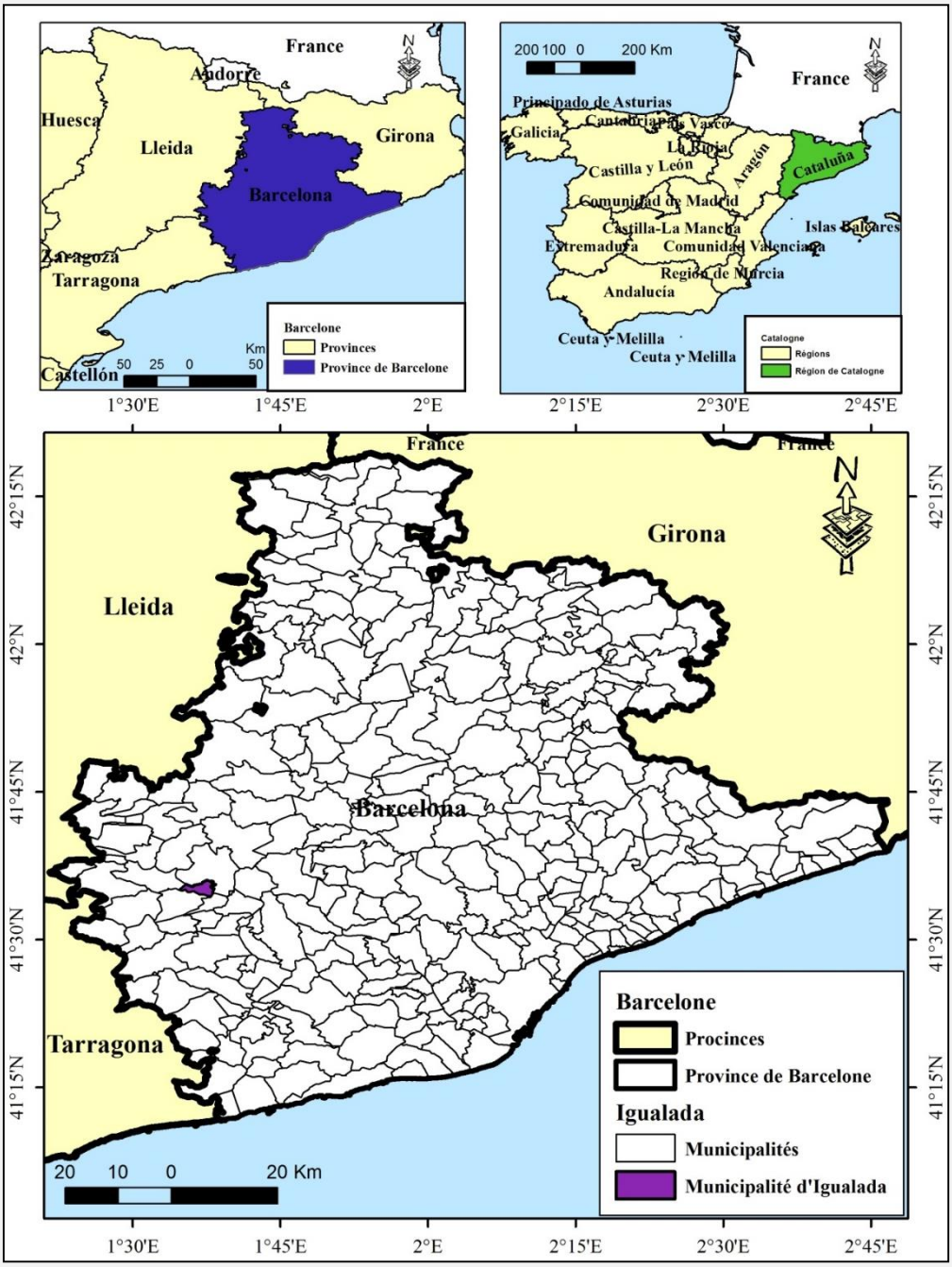

Source : Travail personnel

Pour le département de l'ANOIA, il abritait au 1er janvier 2015, 9 684 immigrés, ce qui représente 8,2% de sa population (Tableau 2). Les marocains sont toujours au premier rang avec 4 246 émigrés soit 43,8% de la population étrangère, suivis par les roumains avec 1152 immigrés, soit 11,9% de la population étrangère[1].

[1]- Idem

Tableau 2: Nombre et pourcentage des marocains parmi les étrangers en Catalogne, Anoia et la ville d'Igualada en 2015

	Population totale	Etrangers	Marocains	% des marocains dans la masse des étrangers
Catalogne	7 546 827	1 067 465	217 955	20,4%
Anoia	117 809	9 684	4 246	43,8%
Igualada	38 940	4 319	1 863	43,1%

Source : Conseil Comarcal, informe estaditic: les migracions a la comarca de Anoia 2015. Departement de benstar social i atencio' la ciudadania. Area de ciudadania i convicencia.

Comme il est montré dans le tableau 2, la ville d'Igualada abritait en 2015 une communauté étrangère très importante. Elle a atteint 4 319 étrangers, soit 11,1% de sa population totale. Les marocains représentaient 1 863 immigrés, soit 43,1% de la population étrangère, 992 étaient des hommes et 872 étaient des femmes[1].

Les marocains résidant à cette ville ont créé une association, qui a pour objectif, l'achat d'un local ou un terrain afin de le transformer à une mosquée. Après des négociations marathoniennes sur l'accord et l'endroit de la construction de la mosquée, vu que, cette dernière doit être bâtie dans un endroit qui ne crée aucun mal entendu ou des conflits avec la population locale. Finalement, l'Association a pu obtenir un accord de la part de la municipalité en 2006 sur l'endroit de l'achat du local.

Source : Cliché personnel Igualada, Espagne le 13 Novembre 2016

Photo 1: Local transformé en mosquée d'Igualada

La mosquée est implantée dans un quartier industriel qui se trouve à l'Est de la ville, dans une zone où il n'y a pas de population.

[1]- Idem

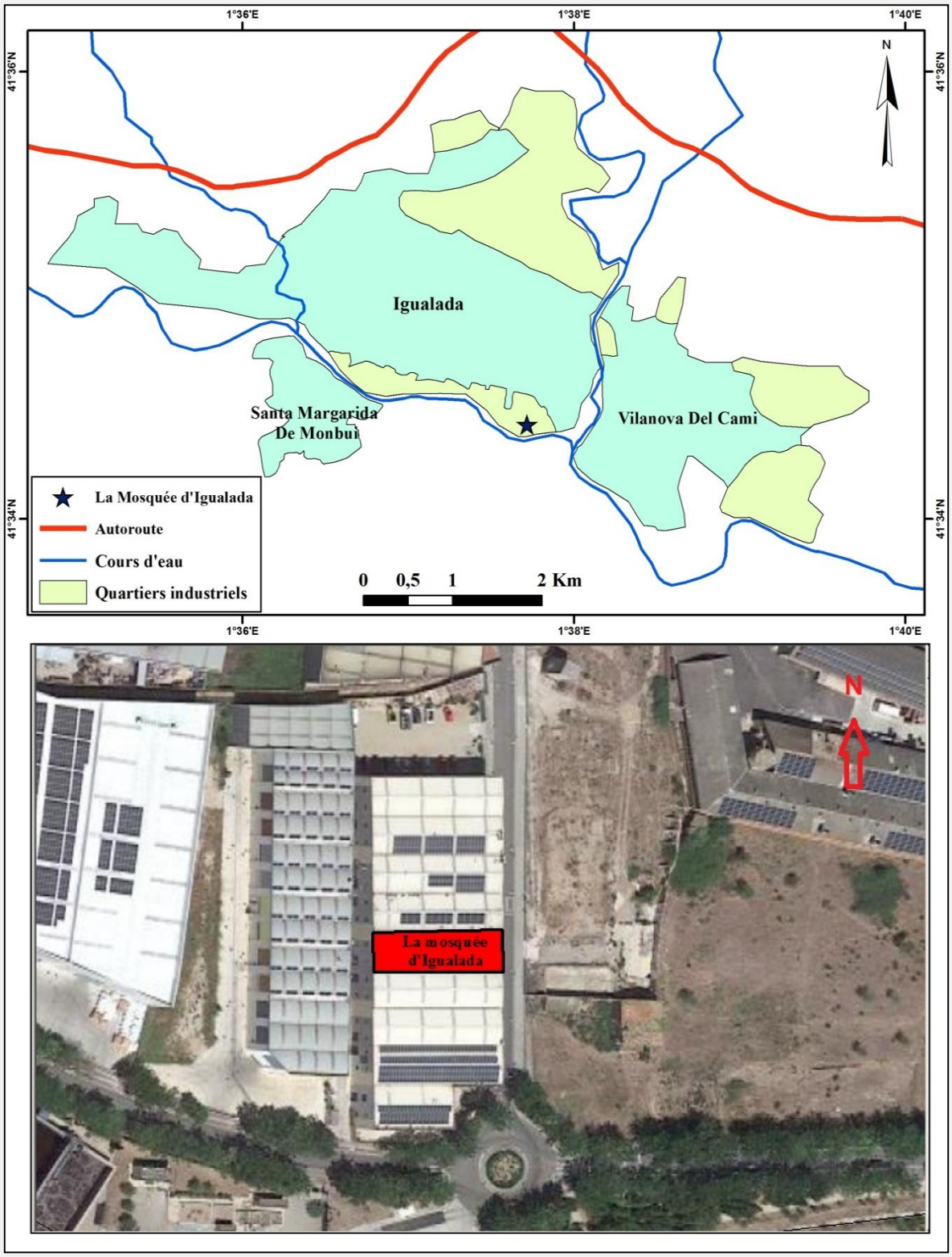

Source : Travail personnel, (https://www.google.com/maps/)

Figure 1: Implantation de la mosquée d'Igualada

Les frais d'achat du local et sa restauration pour qu'il soit adapté à la prière et aux autres services, ont atteint les 600 000 € jusqu'au 12 Novembre 2016. La mosquée actuellement possède un rez-de-chaussée et deux étages. Le rez-de-chaussée et le premier étage ont une superficie de 400 m^2 chacun. Quant au troisième étage, il a juste une superficie de 112 m^2, et la bibliothèque occupe 60 m^2. Le financement de l'achat et de la restauration

s'est basé sur les dons des croyants et la cotisation mensuelle des émigrés musulmans de la ville.

Au début, l'objectif de l'association était l'établissement d'un lieu pour la prière. Après l'achat du local, elle a élargi les services pour que la mosquée devienne un centre islamique, qui prendra le nom du Centre Islamique d'Igualada.

Le centre, offre un nombre de services sociaux et culturels à la population immigrante, tels que la célébration des cérémonies de mariages et de baptêmes. Ce qui nous concerne ici, c'est l'offre destinée à la conservation de la culture d'origine des enfants des MRE et de la population musulmane, spécifiquement l'organisation des cours de la langue arabe et de la religion.

Dans ce sens, nous allons présenter les côtés organisationnels de cette opération à savoir, le programme, les niveaux et l'organisation d'emploi du temps, le soutien et les contributions, et quelques contraintes que l'association affronte. Ces résultats reviennent à l'entretien que nous avons organisé avec le bureau exécutif de l'association qui gère ce centre islamique le 12 Novembre 2016, et aux résultats ressortis du questionnaire avec les MRE.

I.1.1. Une offre pédagogique non adéquate à la migration.

L'association s'occupe elle même de l'élaboration du programme adopté dans le processus de l'enseignement. Le Président de l'association a affirmé qu'ils n'ont pas demandé de l'aide pédagogique. C'est leur propre effort ; ils ont élaboré un programme pour chaque niveau. Pour la langue arabe, le programme est celui des manuels scolaires utilisés à l'école publique marocaine**.** La même chose pour l'éducation islamique (le coran, la souna, et le comportement). En ce qui concerne l'enseignement de cette matière, il se base aussi sur des manuels scolaires marocains (Photo 2).

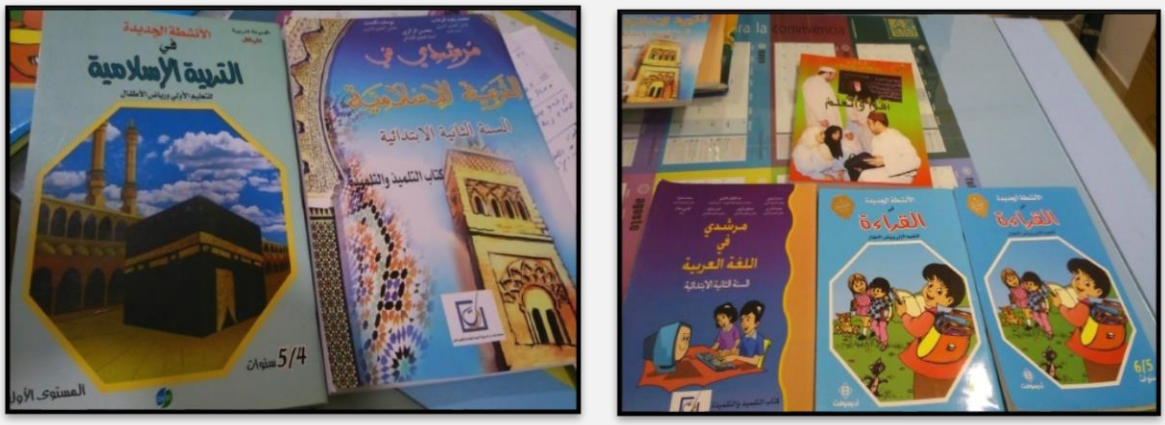

Source : Cliché personnel, le 12 Novembre 2016, Igualada, Espagne

Photo 2 : Manuels scolaires de la langue arabe et de l'éducation islamique enseignée

La méthode d'enseignement et le transfert du contenu restent toujours liées aux efforts et à l'expérience des professeurs, car, il n'y a pas un suivi au curriculum de la matière établi par le Maroc. De même, les professeurs n'ont pas reçu une formation pédagogique.

En effet, le Président de l'association a affirmé que « *les professeurs pensent, que le programme doit être convenable avec l'environnement dans lequel les élèves émigrés ont grandi. L'association cherche actuellement à élaborer un programme adapté au contexte*

migratoire en Espagne ». Il est évident que la volonté d'élaborer un programme qui convient au contexte migratoire en Espagne est une initiative qui mérite l'encouragement et le soutien de la part des responsables des affaires de la migration au Maroc, puisque l'association s'est trouvée convaincue que le programme marocain est élaboré dans un autre contexte, et les élèves ne réagissent pas convenablement avec ce programme.

I.1.2. Niveaux et organisation d'emploi du temps

Les inscrits sont répartis sur quatre niveaux. Chaque niveau est réparti en groupes et chaque groupe est composé de 25 élèves :

- Niveau 1: comporte 6 groupes
- Niveau 2: comporte 3 groupes
- Niveau 3: comporte 2 groupes
- Niveau 4: comporte 2 groupes

En ce qui concerne l'emploi du temps, les cours ont lieu juste le samedi et le dimanche. Chaque deux heures, quatre groupes sont en classes. En général, il y a 13 groupes, ce qui fait que, chaque élève bénéficie chaque semaine de deux séances.

Tableau 3 : Emploi du temps pour les élèves inscrits à l'école du centre

10h 12h	12h 14h	14h 16h	16h 18h
Groupe 1	Groupe 5	Groupe 9	Groupe 13
Groupe 2	Groupe 6	Groupe 10	
Groupe 3	Groupe 7	Groupe 11	
Groupe 4	Groupe 8	Groupe 12	

Source : Entretien avec le bureau exécutif de l'association, le 12 Novembre 2016, Igualada

L'école offre aussi des cours d'alphabétisation pour les hommes et les femmes. Il y a 33 femmes qui bénéficient de deux heures de formation chaque lundi et mercredi, et 10 hommes qui bénéficient de deux heures de formation chaque mardi et jeudi.

À propos de la masse des inscrits dans les différents niveaux au Centre Islamique d'Igualada, la figure 2 présente une évolution du nombre d'élèves entre 2012 et 2016. Il faut souligner ici que ces statistiques sont offertes par le nouveau bureau qui gère l'association, et qui a adopté un nouveau mode de gestion, qui lui permet de recenser les inscrits et de mieux diriger le centre. Le bureau précédent avait un autre objectif, qui est la construction et l'organisation de la mosquée, car, sans ce local, ces services n'existeront jamais.

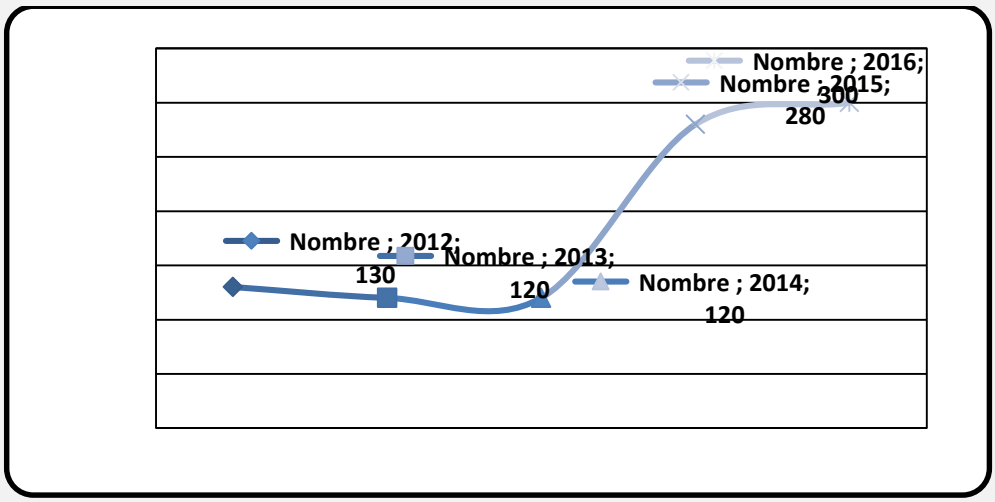

Source : Entretien avec le bureau exécutif de l'association, le 12 Novembre 2016, Igualada

Figure 2: Evolution du nombre de bénéficiaires des cours de langue et de la religion offerts par le Centre Islamique d'Igualada

Nous constatons de la figure 2, que le nombre d'élèves bénéficiaires des cours de la langue arabe et des cours sur la religion a connu dès 2012 une évolution positive jusqu'à 2016, où il a atteint 300 élèves. Ce qui reflète que nous sommes devant un nombre important d'élèves si nous prenons en considération que le nombre des marocains dans cette ville est de 1863 émigrés.

En ce qui concerne l'origine des inscrits, le Président de l'association a confirmé que les inscrits marocains sont d'origine de :

- La Région de l'Oriental : Nador, Taourirt, Oujda, Guercif
- Les autres régions marocaines : Abi Al Jaâde, Beni Mellal, El Hociema, Marrakech, El Jadida, Khouribga, Tanger, Khenifra, Oued Zem, Ouarzazate, Errachidia, Casablanca, Tétouan, Rabat.

Le Président n'a pas pu nous donner le nombre des bénéficiaires selon chaque ville marocaine, pourtant il a affirmé qu'il y a des inscrits d'autres nationalités ; il s'agit de 6 algériens, 2 tunisiens, 22 subsahariens, 2 libyens et un espagnol.

Source : Cliché personnel, le 12 Novembre 2016, Igualada, Espagne

Photo 3 : Séance de langue arabe au Centre Islamique à Igualada

La photo 3 montre une des quatre classes du Centre Islamique à Igualada. Il paraît parfaitement bien que le nombre d'élèves est assez important, ainsi que, les murs de la classe sont encore en phase de restauration.

Le Président de l'association a confirmé que le nombre des inscrits à l'école du centre, n'est pas le nombre total des enfants de la zone d'Igualada. Il y a des parents qui ne veulent pas que leurs enfants suivent des cours en langue arabe. La zone d'Igualada est composée de deux autres petites villes (figure 1, P : 7). Il s'agit de la ville de Vilanova Del Cami qui se situe à l'Est de la ville d'Igualada et qui possède une petite mosquée, et Santa Margarida de Monbui qui se situe au Sud et qui possède une salle de prière. La distance qui sépare ces trois villes est de quelques centaines de mètres.

À la mosquée de Vilanova Del Cami, il y a 65 élèves marocains qui suivent des cours de langue arabe et des cours sur la religion, et à Santa Margarida de Monbui, il y a 25 élèves. Cela signifie que la zone d'Igualada offre des cours à 390 élèves, dans deux mosquées et une salle de prière.

Il paraît que le nombre est important, et impose une intervention immédiate de la part de l'Etat marocain, car les responsables de l'association affirment, que l'association seule, ne peut pas gérer les besoins matériels, financiers et pédagogiques de ce grand nombre d'élèves. Le nombre est aussi alarmant, vu les problèmes qu'affronte la communauté marocaine, maghrébine à l'étranger, à savoir la délinquance et le terrorisme.

I.1.3. Manque de soutien et faible contribution des parents

Le Président de l'association a confirmé que l'association, ne reçoit aucun soutien, ni financier, ni pédagogique, de la part de l'Etat marocain. «*Lorsque nous avons terminé la deuxième tranche de la restauration de la mosquée et l'école, nous avons invité le Consul marocain à Barcelone pour assister à l'ouverture, malheureusement, il n'a pas pu assister* ».

Le Président a évoqué aussi que la contribution financière des parents des bénéficiaires est limitée à 60 euros par ans pour chaque enfant. Cependant, juste 50% des parents paient cette somme. Les responsables de l'association ne peuvent pas priver les enfants de suivre les cours à cause du non engagement de leurs parents.

Selon le bureau exécutif, l'Etat espagnol a soutenu financièrement l'association deux fois simultanément par 15 000 euros et 30 000 euros. Elle offre également d'autres services, telles que l'évacuation des voitures de tous les parkings à proximité de la mosquée pour être occupés par celles des musulmans durant les fêtes religieuses (Aïd Al Fitre et Aïd Al Adha). De même, le Président a mentionné aussi que la municipalité est toujours à la disposition de l'association.

I.1.4. Besoins matériaux et pédagogiques

L'entretien avec le bureau de l'association qui gère le centre, a révélé que cette dernière affronte quelques défis, à savoir, le besoin urgent à des manuels scolaires, aux équipements telles que les tables, car il y a une forte croissance du nombre de bénéficiaires. L'association répond uniquement à 45% des besoins. Un défit très urgent à dépasser, c'est le besoin à un espace plus vaste, vu que l'espace actuel est insuffisant « *nous utilisons des fois la salle de la prière* ».

Une autre contrainte mentionnée par le bureau, se manifeste dans la faible contribution financière des parents d'élèves, car, ils ne s'intéressent pas aux défis de l'association. Il y a un manque d'engagement et de sérieux. Le Président de l'association avait affirmé que « *nous avons envoyé des invitations à 300 parents d'élèves, et seulement 30 ont assisté. Il n'y a pas un coup de main de leur part* », ce qui pose un grand défi financier.

Les enseignants sont juste quatre femmes bénévoles qui reçoivent une petite rémunération de 300 euros par mois en contrepartie de 12 heures de travail chaque semaine, Samedi et Dimanche. Ces bénévoles, n'ont que le niveau du baccalauréat et n'ont reçu aucune formation pédagogique. L'association n'a pas les moyens pour financer toute cette opération.

I.2. L'Association de Château Thierry

Château Thierry est une ville française qui fait partie du département de l'Aine en Picardie. Elle se situe au Nord de la France, à 100 km au Nord-Est de la ville de Paris. La présence de la diaspora marocaine à l'Aisne revient, à la première guerre mondiale, durant la participation des soldats marocains à la guerre auprès des troupes françaises. Cette ville fait partie d'un espace où se sont déroulées des grandes batailles. Des monuments historiques et des cimetières témoignent jusqu'à présent de l'horreur de cette guerre farouche.

Selon le recensement général de 2015, l'Aisne abritait 538 659 habitants dont la population étrangère a été de 11 021 habitants, les marocains représentaient 4 059[1].

Dans la ville de château Thierry, une association a vu le jour en 1992, sous le nom de « L'association culturelle des marocains », afin d'acheter un terrain convenable à la construction d'une mosquée. Il faut noter ici que l'Aisne possède 14 mosquées.

Une rencontre avec le Président de l'association a fait révéler quelques informations sur la question du rôle de l'association dans la préservation de la culture et l'identité marocaine. En effet, le Président a confirmé que le nombre d'élèves des immigrés inscrits à l'association a évolué comme suit :

Tableau 4 : Le nombre d'élèves marocains inscrits à « L'association culturelle des marocains » à Château Thierry

Année	**2015**	**2016**	**2017**
Nombre	54	42	32

Source : Entretien avec le Président de l'association le 21 Août 2017

En 2017, 23 élèves étaient d'origine marocaine, dont 11 sont originaires de la Région de l'Oriental et 12 sont issus d'autres régions marocaines. Le reste des inscrits (09) ont d'autres nationalités immigrantes. Le Président a affirmé que, puisque le nombre des inscrits est modeste, l'association a mis un emploi du temps très simple qui donne plus de temps libre aux enfants.

Dans ce sens, les cours ont lieu juste le dimanche, et les élèves ont été répartis en deux groupes, le premier pour le niveau débutant entre 10h et 12h, et le deuxième pour le niveau intermédiaire, entre 12h et 14h. À propos du programme enseigné, il y a l'alphabet, la

[1] - Recensement Générale en France de 2015 (le nombre des étrangers est constitué des immigrés avec document de résidence)

grammaire, la conjugaison et l'enseignement islamique. L'association possède juste un professeur bénévole.

Le Président a évoqué certaines contraintes qui entravent l'action de la conservation de la langue et la culture d'origine des enfants immigrés. Il s'agit d'abord du manque d'engagement et d'implication des parents des bénéficiaires, même la contribution financière pour chaque élève ne dépasse pas 10 euros par mois. Il s'agit aussi du manque des aides financières et la rareté des professeurs bénévoles. Pour les élèves, ils affrontent des contraintes telles que l'assiduité et les difficultés de mettre autant d'envie qu'à l'école française.

Concernant, le soutien de l'Etat marocain relatif à l'éducation de la langue et la culture marocaine, le Président de l'association, a confirmé que le soutien du Maroc se limite juste à l'envoie d'un imam pendant le mois du Ramadan.

I.3. La mosquée : un lieu de construction sociale et de préservation de l'identité collective

La mosquée joue un rôle important dans le maintien de la relation entre l'immigrant et son identité. Le regroupement permanent des fidèles pour la prière préserve les caractéristiques collectives de la communauté. Même si les émigrants musulmans ne sont pas tous des pratiquants, la mosquée reste une institution de grande importance spirituelle et identitaire.

Le nombre exact des mosquées dans les pays d'accueil des marocains n'est pas identifié. En France par exemple, ni l'Institut National d'Etudes Démographiques (INED), ni le Conseil Français du Culte Musulman (CFCM) ont des chiffres exacts sur le nombre des mosquées.

Généralement, le territoire français n'avait compté que 100 mosquées en 1970, dont la plupart était dans des foyers de travailleurs immigrés. Un nouveau recensement réalisé jusqu'à Mars 2016, a montré qu'il y a plus de 2400 mosquées et salles de prière.

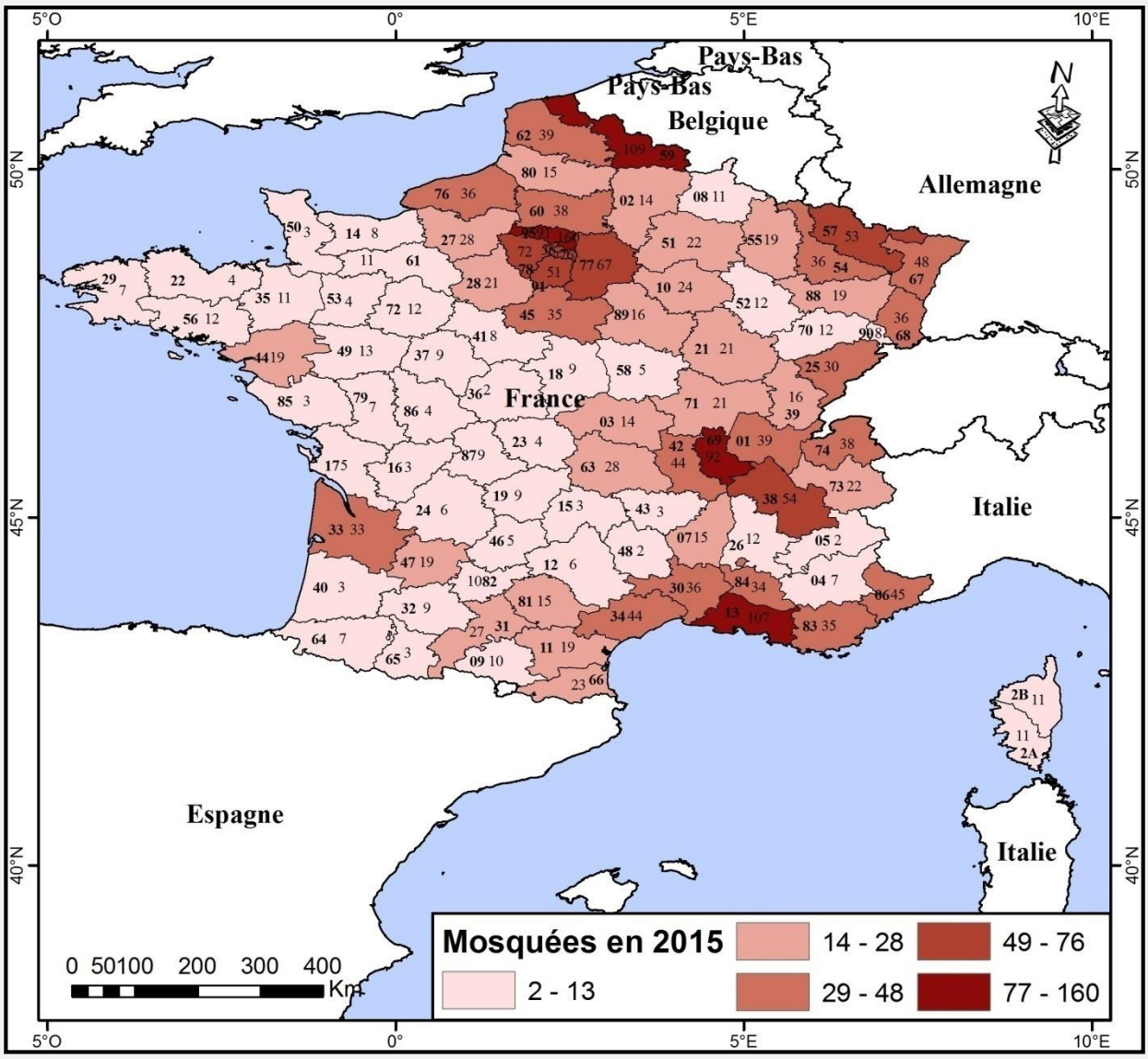

Source : http://www.trouvetamosquee.fr/category/mosquees-de-france/(mise à jour le 11-07-14)

Carte 2: Nombre de mosquées et site de culte en France en 2015 selon les départements

On peut déduire rapidement de la carte 2, que le territoire de la France abritait en 2016 presque 2437 mosquées. Elles se concentrent dans le Sud-Est, l'Est et le Nord. Certains départements abritent un nombre assez important de mosquées. Il atteint à Seine-Saint-Denis (département 93) au Nord de Paris, 160 mosquées. A Marseille, le nombre atteint 107 et 109 au département du Nord.

La figure ci-dessous montre bien, la croissance du nombre de mosquées en France et leur concentration.

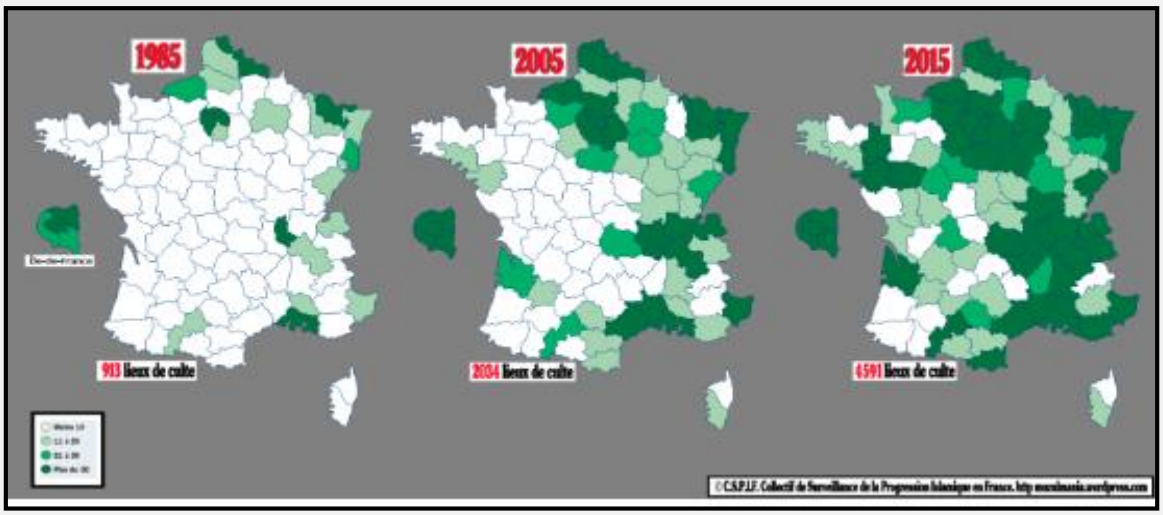

Source : muzulmania.wordpress.com

Figure 3 : Croissance du nombre des lieux de culte islamiques en France entre 1985 et 2015

La figure 3 montre que le nombre des lieux de culte islamique en France, a fortement progressé entre 1985 et 2015. En 1985, les lieux de culte étaient limités au Nord et à l'Est. Par contre, en 2015 rare sont les départements qui ne contiennent un lieu de culte musulman.

La mosquée est une institution multifonctionnelle. Son rôle comprend aussi bien le religieux que le social. Elle est un lieu d'éducation, d'acquisition des connaissances et d'apprentissage. Elle est un espace religieux et culturel où se forge l'identité collective.

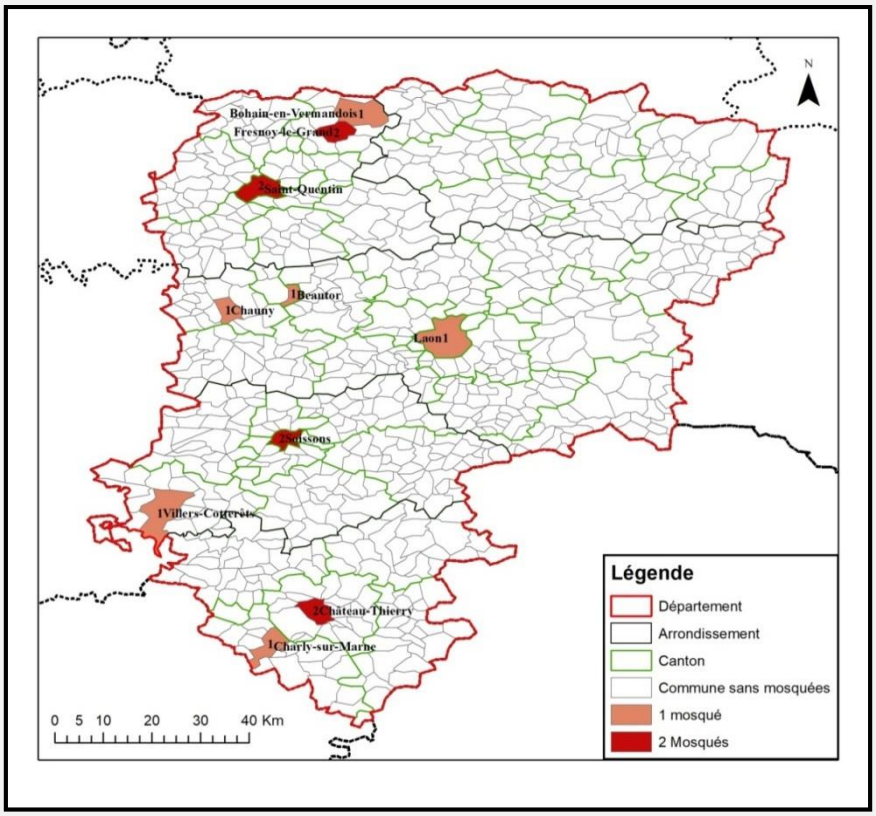

Source : http://www.trouvetamosquee.fr/category/mosquees-de-france/ (mise à jour le 11-07-14)

Carte 3 : Communes avec mosquées dans le département de l'Aasne

La population légale du département de l'Aisne, qui fait partie de la Région de la Picardie, était de 536136 habitants en 2016. Nous constatons de la carte 3 que, sur ce territoire s'installent 14 mosquées, dans 8 communes. Certaines communes urbaines telles que Saint Quentin, Soissons et Château Thierry possèdent 2 mosquées.

Parmi les rôles sociaux de la mosquée, faire apprendre aux enfants des immigrés marocains la langue arabe dans leurs pays d'accueil. Cette manière de socialisation des nouvelles générations se passe dans sa majorité de façon non officielle, ce qui pose des fois les problèmes de contrôle à ce genre d'apprentissage au niveau des messages transmis aux enfants.

II. L'école : une institution sociale qui préserve la culture et l'identité de l'enfant MRE

II.1. L'intervention de l'Etat marocain

L'Enseignement de la Langue Arabe et de la Culture Marocaine (ELACM) est une action menée par l'Etat marocain qui a pour but de préserver les liens de la communauté marocaine résidante à l'étranger avec la langue et la culture de son pays d'origine. Cette action revient aux années soixante dix.

Afin de consolider l'attachement des enfants des MRE avec leur culture d'origine, le Maroc a adopté un programme qui consiste à leur enseigner la langue arabe et la culture marocaine dans plusieurs pays d'accueil, dont trois accords intergouvernementaux relatifs à l'enseignement de la langue arabe dans les écoles publiques du pays d'accueil ont été signés entre le Maroc, la France, l'Espagne et la Belgique[1].

Selon, la fondation Hassan II pour les Marocains résidant à l'étranger « FH2MRE », la répartition géographique des enseignants de la langue et la culture marocaine, concerne plusieurs pays, à savoir, la France, la Belgique, l'Allemagne, l'Espagne, l'Italie, les Pays-Bas, le Portugal, la Suisse, l'Autriche, le Canada, la Grande-Bretagne et les Etats Unis d'Amérique. 78% des enseignants sont concentrés en France et en Belgique.

Les données présentées dans ce cadre reviennent à la FH2MRE, qui a pris en charge la question de l'enseignement des enfants des MRE dès l'année scolaire 1990-1991.

Tableau 5: Effectif des enseignants et des bénéficiaires marocains à l'étranger

Année	Enseignants	Bénéficiaires	Année	Enseignants	Bénéficiaires
1990-1991	411	34 482	**2001-2002**	453	59 975
1991-1992	464	36 557	**2002-2003**	456	58949
1992-1993	466	39 127	**2003-2004**	452	54 283
1993-1994	484	42 394	**2004-2005**	515	56 623
1994-1995	482	41 471	**2005-2006**	541	56 748
1995-1996	464	40 649	**2006-2007**	541	60 064
1996-1997	453	40 572	**2007-2008**	516	63 105
1997-1998	453	39 435	**2008-2009**	499	63 000

[1] - Enseignement institutionnel. http://www.marocainsdumonde.gov.ma

1998-1999	432	53 686	**2009-2010**	525	60 000
1999-2000	434	53 416	**2010-2011**	518	62 000
2000-2001	420	53 196	**2011-2012**	576	75 387

Source : L'Enseignement de la Langue Arabe et de la Culture Marocaine en chiffre. http://www.fh2mre.ma.

En ce qui concerne la répartition géographique des enseignants marocains à l'étranger, la majorité d'entre eux se concentre en France (tableau 6).

Tableau 6 : Répartition géographique des enseignants à l'étranger entre 1990/1991 à 2012/2013

Pays	**%**
France	60,1
Belgique	17,43
Espagne	10,22
Italie	4,22
Allemagne	3,8
Pays Bas	1,4
Grande Bretagne	1,2
Autre pays	0,81

Source: L'Enseignement de la Langue Arabe et de la Culture Marocaine en chiffre. http://www.fh2mre.ma

On constate du tableau 6, que 60,1% des enseignants de la langue et la culture marocaine à l'étranger se concentre en France, suivi par la Belgique avec 17,43%.

En 2018, 188 enseignants ont réussi un examen pour faire partie du corps des enseignants de la langue et la culture marocaine à l'étranger. Ce nombre a été réparti sur les pays d'accueil comme suit : 146 enseignants pour la France, 26 pour l'Espagne et 16 pour la Belgique[1].

II.2. L'école, une passerelle vers l'identité collective des pays d'accueil

L'école est un espace où se forge l'identité collective nationale. C'est un outil officiel pour transmettre les valeurs et les principes de la citoyenneté. C'est l'une des institutions principales de la construction et de l'intégration sociale. Par exemple, en France l'enfant né de parents étrangers résidant de façon régulière, est automatiquement un citoyen français. Sa scolarisation se passe dans les écoles françaises. Ce qui fait que, ces écoles ont la responsabilité de construire ce citoyen en se basant sur des normes et des valeurs françaises. L'enfant de parents étrangers va acquérir les mêmes normes et les mêmes valeurs que les enfants autochtones.

Nous savons que plus de 20% des MRE sont nés sur le territoire d'un pays d'accueil, et nous savons aussi que le champ migratoire marocain est très large: il concerne plus de 100 pays. En effet, les enfants des émigrés internationaux marocains vont apprendre dans les écoles de

[1] - « انتقاء 188 أستاذا لتدريس اللغة العربية والثقافة المغربية لأبناء الجالية المغربية المقيمة بأوروبا- https://www.ccme.org.ma/ar/revue-de-presse-ar/53947, » الاثنين، 14 مايو 2018

leurs pays d'accueil des valeurs différentes, ce qui produira, par la suite des identités immigrantes marocaines différentes. Nous entendons souvent des notions telles que: les marocains de l'Espagne, les marocains de la France, les marocains du Canada, etc. Ces nominations portent une connotation avant tout géographique. En outre, l'identification identitaire est répartie entre le pays d'origine et le pays d'accueil.

La construction sociale de l'enfant dans les écoles françaises se base sur les valeurs de la République: la laïcité et l'égalité entre les sexes. Ces valeurs se trouvent des fois en contradiction avec les principes et les valeurs transmises par la famille. Cette contradiction des valeurs et des principes entre l'école et la famille crée chez l'enfant un déséquilibre culturel. L'incompatibilité forge ici une identité dite hybride.

II.3. La culture et l'identité des MRE dans une société multiculturelle

La vie quotidienne dans les pays d'accueil impose aux migrants de contacter plusieurs cultures. Il ne s'agit pas seulement de celles de la société d'accueil, mais plutôt, d'autres cultures immigrantes. Une interaction entre ces multiples cultures se passe dans la rue, à l'école, au travail, dans les administrations, etc. Chaque communauté immigrante exerce et préserve le plus possible des aspects de son originalité. Ce qui fait, que la société d'accueil est un mélange de cultures. En effet, «une société multiculturelle est une société au sein de laquelle chaque groupe culturel conserve et affirme son identité et ses traditions, tout en partageant et respectant les valeurs communes du pays»[1] (tableau 7).

Tableau 7 : Nombre et pays de naissance des migrants en France selon le Recensement Général de 2015

	Nationalité	Ensemble		Nationalité	Ensemble
1	**Portugal**	621 777	27	**Maurice (île)**	36 450
2	**Italie**	286 303	28	**Comores**	35 315
3	**Espagne**	248 884	29	**Guinée (Rép. de)**	33 846
4	**Royaume-Uni**	148 327	30	**Angola**	20 450
5	**Allemagne**	117 963	31	**Mauritanie**	16 484
6	**Belgique**	116 685	32	**Autres pays d'Afrique**	210 932
7	**Pologne**	91 656	33	**Turquie**	249 108
8	**Roumanie**	111 197	34	**Chine (Rép. Pop)**	104 574
9	**Pays-Bas**	35 838	35	**Viêt-Nam**	75 476
10	**Autres pays de l'UE**	117 554	36	**Cambodge**	50 700
11	**Serbie**	76 483	37	**Liban**	36 393
12	**Suisse**	58 987	38	**Sri Lanka**	48 383
13	**Russie**	66 630	39	**Inde**	38 085
14	**Autres pays d'Europe**	87 256	40	**Pakistan**	24 305

[1] - VAN EeCKHOUT Laetitia: «L'immigration», Edition Odile Jacob, la documentation Française, Janvier 2007. P: 27.24

15	**Algérie**	790 681	41	**Japon**	18 484
16	**Maroc**	**741 238**	42	**Autres pays d'Asie**	237 000
17	**Tunisie**	269 829	43	**Haïti**	81 716
18	**Sénégal**	96 782	44	**Brésil**	59 764
19	**Côte d'Ivoire**	83 353	45	**États-Unis d'Amérique**	37 080
20	**Cameroun**	79 558	46	**Colombie**	26 630
21	**Mali**	71 660	47	**Canada**	16 348
22	**Congo**	64 583	48	**Autres pays d'Amérique**	117 456
25	**Congo (Rép. Dém. ex-Zaïre)**	77 793	49	**Australie, Océanie**	7 414
26	**Madagascar**	63 282		**Ensemble**	6 106 695

Source: Insee, RP2015 exploitation principale, géographie au 01/01/2017

Le tableau ci-dessus, représente le nombre et les pays de naissance des immigrés recensés en France en 2015. Ce qui nous intéresse ici, c'est qu'un nombre important de nationalités immigrantes font partie de la société française. Les MRE, se trouvent dans l'obligation comme tous les autres immigrés en France à se familiariser et faire partie de cette société multiculturelles. Le multiculturalisme devient visible davantage dans les banlieues et les quartiers où s'implantent les HLM (Habitation à Loyer Modéré).

La communauté marocaine résidante à l'étranger préserve encore sa culture et son identité, surtout durant certains événements. Nous pouvons constater cette préservation dans le côté vestimentaire, les coutumes et les habitudes: la fête du sacrifice, le Ramadan, les mariages, les baptêmes, la circoncision. Ce sont des occasions où émergent clairement les coutumes marocaines et musulmanes, même si la pratique et la célébration de ces événements se passent souvent dans des endroits privés.

Au-delà des cérémonies privées liées à leur culture d'origine, dans les pays d'accueil, les migrants sont une partie de la société et ils bénéficient normalement des mêmes vacances destinées aux fêtes nationales. Au fil du temps, le migrant se familiarise avec la culture de la société d'accueil qui deviendra une partie de sa vie surtout pour les nouvelles générations.

II.4. Les ghettos culturels: un défit complexe à dépasser

Un participant au focus groupe réalisé en Espagne a utilisé le concept de «ghettos culturaux», qui reflète bien, à notre avis, le défit majeur de la préservation de la culture d'origine dans les pays d'accueil, ce qui a produit des notions telles une génération dite «les enfants beurs » ou l'identité hybride, car «*cette situation va créer des enfants avec une culture hybride, elle n'est pas celle du pays d'origine ni de la société d'accueil*»[1]. Dans ce sens, M.H BERKOUCHI a évoqué «*Quant aux jeunes générations, elles se trouvent dans beaucoup de cas embarquées dans des zones culturellement troubles*»[2].

- Focus group 2016[1]
- HAMAD BERKOUCHI Mohammed «La diaspora marocaine: une chance ou un handicap?». Edition EDDIF Casablanca, 2003. P :16 [2]

Le participant a affirmé aussi que «*les marocains vivent dans des ghettos culturaux. Nous vivons parmi les espagnols mais nous ne connaissons pas du tout leurs fêtes, ni nationales ni religieuses. La situation est très compliquée pour nos enfants, car, les enfants vivent un conflit absolu. À titre d'exemple, les enfants apprennent à l'école une éducation sexuelle qui n'est pas acceptable dans la famille. Il y a des mots qui apparaissent normaux à l'école, par contre à la maison, ils sont inacceptables, ce qui crée une fracture culturelle chez l'enfant*»[1]. Un autre participant a affirmé qu' «*À l'école, les enfants apprennent le respect de la différence -la relation homme-femme, les homosexuels…- par contre ce genre de discours est inacceptable dans la famille*»[2].

Les participants sont tous d'accord sur le fait que «*le plus difficile des intégrations c'est l'intégration culturelle, car en tant que musulmans et arabes c'est difficile pour nous de nous approprier la culture espagnole, et vis versa, eux aussi ne peuvent pas s'approprier la notre. L'intégration dans toute l'Europe doit se baser sur le multiculturalisme*». Cela reflète bien que les émigrés surtout maghrébins et musulmans avec leur culture vivent isolés, même s'ils sont bien visibles dans la société d'accueil.

Conclusion

La mosquée et l'école sont deux institutions qui cherchent à faciliter l'intégration des MRE et leurs enfants dans la société d'accueil et dans la communauté marocaine immigrante. Afin d'accomplir cette mission sociétale, certaines mosquées sont devenues des centres islamiques, qui combinent les tâches relatives à la pratique de la prière et d'autres tâches comme l'éducation et la célébration des cérémonies. L'opération de l'éducation réalise deux objectifs : le premier se manifeste dans l'apprentissage de la langue et la culture d'origine, et le deuxième se manifeste dans la création d'un lieu endogène de partage, de contact et de pratique de cette culture d'origine.

Pourtant nous avons vu que, dans les sociétés d'accueil, telle que la société française, cohabitent différentes cultures. En fait, les enfants des émigrés internationaux marocains vont apprendre dans les écoles de leurs pays d'accueil des valeurs différentes, ce qui influencera par la suite leur culture d'origine, et produira, des identités immigrantes marocaines différentes.

Finalement, nous pouvons dire que la préservation de la culture et l'identité marocaine à l'étranger est une affaire assez délicate et très complexe, qui demande l'intervention de différentes parties: le migrant, la famille, la mosquée, l'école, le pays d'origine, et le pays d'accueil.

Bibliographie

-Conseil Comarcal, informe estaditic: les migracions a la comarca de Anoia 2015. Departement de benstar social i atencio' la ciudadania. Area de ciudadania i convicencia.

-Insee, RP2015

-HAMAD BERKOUCHI Mohammed: «La diaspora marocaine: une chance ou un handicap?», édition EDDIF Casablanca, 2003.

- Focus group 2016[1]
- Idem[2]

-Recensement générale en France de 2015.

-VAN EeCKHOUT Laetitia: «L'immigration», Edition Odile Jacob, la documentation Française, Janvier 2007.

-TORRAS (M), I RIBE Josep, (): «historia de l'ANOIA» volume I, Edition Selectes, Manresa, 1988.

-https://www.ccme.org.ma/ar/revue-de-presse-ar/53947

-http://www.marocainsdumonde.gov.ma

-http://www.fh2mre.ma

-http://www.trouvetamosquee.fr/category/mosquees-de-france/

-muzulmania.wordpress.com

-http://www.trouvetamosquee.fr/category/mosquees-de-france/

Democracy, Media Literacy and Building Agency: The Promise for the Future

Elhachmi Akkaoui: Professor of English Literature and Cultural Studies at the Faculty of Letters and Human Sciences, University Mohamed V, Rabat. Culture, language, Education, Migration and Society Laboratory.

elhachmiakkaoui@gmail.com

Abstract:

Democratizing society cannot take place if the poor, the marginalized and the powerless are kept out of the public sphere, if their concerns and aches are not given a voice, if they are not considered an essential block of society. Fortunately, however, many communities and groups of people whose voices have never been heard have largely benefited from the digital empowerment of new media. Thus, the empowering possibilities and potentials that new media has brought are unprecedentedly immeasurable. In accordance with the role that should be played by media in the process of democratization, it should be noticed that democratization cannot occur if the 'critical sovereignty' of media users and consumers is not established. It is believed that this sovereignty can be reached through media literacy. This is said because debates over literacy are, in short, debates about the manner and purposes of public participation and activism in society. Without a democratic and critical approach to media literacy, the public will be positioned merely as selective and passive receivers of media content and consumers of online information and communication. The promise of media literacy, surely, is that it can form part of a strategy or approach to reposition the media user - from passivity to activism and agency, from reception to participation, from consumption to active citizenship.

Key words: Democracy, Democratization, Media Literacy, Agency-building

الديمقراطية والتربية الإعلامية وبناء 'الفاعلية': نحو آفاق مستقبلية

ملخص

يتلخص موضوع هذه المقالة حول فكرة مفادها أن الحديث عن دمقرطة مجتمع ما لايمكن أن يتم بدون إعتبار لهموم ومشاكل وأوجاع مهمشيه و فقرائه و ضعفائه وعدم اعتبارهم كتلة أساسية في المجتمع. لكن بزوغ نجم وسائل الاعلام الجديدة ساهم في استفادة العديد من المجتمعات والأقليات من ما يمكن اعتباره 'تمكينا رقميا'(digital empowerment) أسمع أصواتها المكتومة سابقا. إلا أن الإمكانيات و الفرص غير المسبوقة التي أتاحتها وسائل الإعلام الجديدة والدور الذي يمكن أن تلعبه في عملية التحول الديمقراطي لا يمكن أخذها بعين الاعتبار الا من خلال تأسيس 'سيادة نقدية'

(critical sovereignty) لمستخدمي وسائل الإعلام ومستهلكي محتوياتها حيث يمكن الوصول إلي هذه السيادة من خلال التثقيف أو التربية الإعلامية (media literacy) في اطار نهج نقدي يستدعي تغيير طريقة وأغراض المشاركة العامة في المجتمع لإعادة ضبط وضع مستخدمي وسائل الإعلام - من السلبية إلى النشاط والفاعلية ، من الاستقبال إلى المشاركة ، من الاستهلاك إلى المواطنة النشطة (active citizenship).

كلمات مفاتيح: الديمقراطية، التربية الإعلامية، الفاعلية، المواطنة النشطة.

Introduction:

Indeed, as democracy requires the active participation of citizens, it is the role of the media to keep citizens engaged in the business of governance through informing, educating and mobilising the general public. The emergence and the pervasiveness of new media on the social, political and cultural scene

have contributed to the democratization of many societies through the potential and horizons it has opened up for many people to express themselves, question the established rules and regulations of governments and regimes and demand for more freedom and more democratic practices. The unprecedented advances in media technologies have rapidly ushered in a new communicational era characterized by the widespread of media contents. The proliferation of satellite TV channels and emergence of social media platforms and their promising interactive spaces have made every individual's access to the services of this media a matter of a click of a button. In particular, the cultural gates that have been open in the face of foreign content along with the new and challenging realities imposed on consumers and users of these media outlets presuppose significant questioning of what future to expect for the different practices on these platforms and their role in shaping how people think, act and react. The new possibilities and open landscapes brought about by these recent developments in information and communication technologies have become the centre of many debates and thorny discussions of these new media effects and their place in the social, political and cultural scene. On the one hand, the central aim of all these debates revolves around safeguarding the traditional cultural values and standing in the face of undesirable effects and on the second hand celebrating the emancipatory potentials that these new media have and the role they can play in pushing forward for a more democratic society where all voices are heard and needs catered for. The disconcerting questions and issues that arise, as well, when considering the potential of new media is the need to regulate media users' practices through media literacy in the hope for building their agency.

1- Democratization and the Ramifications of Digital Empowerment

While democratization has been occurring for hundreds of years and has been omnipresent as a topic of investigation in many researches, it is just recently that technology, and more specifically digital media, have been a significant factor in the process of democratization. Democratization can be defined as the process of transforming or changing a system of government to a government in which the supreme power is put in the hands of the people and exercised by them directly or indirectly through a system of representation usually involving periodical free elections. In his book, *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century*, Samuel Huntington discusses several causes of democratization including wealth, education, capitalism, social equality, culture and foreign intervention. However, at present, social media/new media/digital media has proven to be a decisive factor and contributor to democratization and has even led to a radical transformation in the structure of government of many ruling regimes especially in the Arab world. According to Huntington, democratization is based on three processes: transformation, transplacement and replacement. Transformation is rather a top-down change coming from within the government. Transplacement occurs when the regime and government negotiate reform. However, replacement takes place when the regime breaks down or collapses[1]. Huntington claims that there have been three modern waves of democratization. The first one occurred during the nineteenth century, the second one after World War II and the third in the 1970s[2]. It can be argued, however, that the fourth wave of democratization is

---

[1] Samuel P. Huntington, The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century. (Norman: University of Oklahoma Press, 1991).

[2] Ibid, 3 According to Huntington " the third wave of democratization in the modern world began, implausibly and unwittingly, at twenty-five minutes after midnight, Thursday, April 25,1974, in Lisbon, Portugal, when radio station played the song "Grandola Vila Morena." That broadcast was the go-ahead signal for the military units in and around Lisbon to carry out the plans for coup d'etat that had been carefully drawn up by the young officers leading the Movimento das Forcas Armadas (MFA). The coup was carried out efficiently and successfully, with only minor resistance from the security police. Military units occupied key ministries, broadcasting stations, the post office, air ports, and telephone exchanges. By late morning, crowds were flooding the streets, cheering the soldiers, and placing carnations in the barrels of their rifles. By late afternoon the deposed dictator, Marcello Caetano, had surrendered to the new military leaders of Portugal. The next day he flew into exile. So died the dictatorship that had been born in a similar military coup in 1926 and led for over thirty-five years by an austere civilian, Antonio Salazar, working in close collaboration with Portugal's soldiers".

coinciding with the coming and rise of media and technology. The empowering possibilities and potentials that new media has brought are unprecedentedly immeasurable. Many communities and groups of people whose voices have never been heard have largely benefited from the digital empowerment of new media. As Eric Schmidt and Jared Cohen put it in *The New Digital Age: Reshaping the Future of People, Nations and Business*:

> Digital empowerment will be, for some, the first experience of empowerment in their lives, enabling them to be heard, counted and taken seriously_ all because of an expensive device they can carry in their pocket. As a result, authoritarian governments will find their newly connected populations more difficult to control, repress and influence, while democratic states will be forced to include many more voices (individuals, organizations and companies) in their affairs[1].

In the digital age, more people are given new routes and democratic platforms to fight for their right and voice out their aspirations for democratic social and political change. Any regime's continuity is guaranteed, as Robert Dahl states, as long as all citizens are able to "formulate their preferences as well as have their preferences be weighed equally regardless of the source[2]. Of course, new media and the internet in general are not to be considered the first technology to be associated with freedom and emancipatory ambitions. Previous inventions such as the printing press, telegraph, radio, telephone and computer all had that emancipatory potential and were also a tool for oppression. Nevertheless, the interactive side and personalized aspects of new media seem to boost people's freedom and emancipatory ambitions. Again, there is a downside of this unregulated access to media services by any individual. Having media technologies at hand means having a power tool. What is at stake is that whether this power transfer can always yield good results or rather jeopardizes the stability and continuity of the state. As Eric Schmidt and Jared Cohen put it, "will this transfer of power to individuals ultimately result in a safer world, or a more dangerous one?"[3] . Indeed, the media has always played a role of a watchdog either for or against the government practices. However, contemporary democratic theory appreciates the media's role in making sure that governments are held accountable. Thus, it is against any passive role by media in recording events. It is for making everything public to the public as publicity and openness provide the best protection against tyranny and the excesses of arbitrary rule. The media's role is to inform and warn about the actions of officials and institutions and to protect the public interest. In this vein, the famous Jeffersonian declaration goes: "Were it left to me to decide whether we should have a government without newspapers or newspapers without government, I should not hesitate to prefer the latter". The media can also help build peace and social and political consensus, without which democracy is threatened. Through providing mechanisms for mediation and negotiation, representation and voice, warring groups or communities may settle their differences and clashes in a peaceful way. It should not fan the flames of discord by taking sides, enriching stereotypes, spreading distortions and half-truths, or reinforcing prejudices. Many activists and NGOs are endeavouring to promote peace journalism or peace media with a view to promote reconciliation by way of careful reportage that considers all the voices. It should be made clear that the media can play a positive role in democracy only if there is an enabling environment that allows it to do so. What is more, there should also be mechanisms to ensure they are held accountable to the public and that ethical and professional standards are upheld. As Sheila S. Coronel noted,

---

[1] Eric Schmidt and Jared Cohen, The New Digital Age: Reshaping the Future of People, Nations and Business (Great Britain: John Murray Publishers, 2013)7

[2] Robert A. Dahl, Polyarchy: Participation and Opposition, (New Haven: Yale University Press, 1971).

[3] Eric Schmidt and Jared Cohen,7

> Media independence is guaranteed if media organizations are financially viable, free from intervention of media owners and the state, and operate in a competitive environment. The media should also be accessible to as wide a segment of society as possible. Efforts to help the media should be directed toward: the protection of press rights, enhancing media accountability, building media capacity and democratising media access[1].

Democratizing society cannot take place if its powerless groups and marginalized people are underrepresented in mainstream media and if they are kept out of the public sphere. The idea is that effective and democratic media are the key to building a solid democracy as long as they can provide the information poor people need to take part in public life. Therefore, media are the voice to those marginalized groups as a result of poverty, gender, or ethnic or religious affiliation. By doing this, the injustices inflicted upon these people can be addressed as long as their views are heard and become part of the public debate. As a result, media can contribute to softening and easing social and political conflicts and promote negotiation and reconciliation among divergent social groups. Generally, by providing information and acting as a forum for public debate, as Sheila S. Coronel puts it, "the media [can] play a catalytic role [by] making reforms possible through the democratic process and in the end strengthening democratic institutions and making possible public participation, without which democracy is mere sham"[2].

2- The Moroccan Communicational Scene in the Aftermath of the 'Arab Spring'

In Morocco, the pro-democracy protests of the 'Moroccan Spring' provided the national media with a relatively open season that could not last long. Consequently, a number of entrenched 'untouchable' topics were debated in the public realm, including those related to the King's centralised power. However, at present, journalists for example are working in a climate of control over the media fuelled by many slogans of anti-terrorism and territorial integrity along with a tendency to popularise a model of the journalist as the first defender of the status quo, in the name of 'patriotism'. The coming and emergence of social media has also been a challenge to national state media which pushed this latter to be more open to satisfy the needs of a changing society. As Fatima El Issawi puts it in her report entitled "Moroccan National Media: Between Change and Status quo" , "social media and online news contribute to countering the hegemonic discourse of traditional media, with some Facebook pages being used as vehicles for political change. However, the use of these platforms for the regime's propaganda, defamation and spreading of rumours also puts in question their role as an engine of democratic change"[3].

Nevertheless, the short phases of openness that the Moroccan national media witnessed could not survive the regime's tactics and its adoption of a hostile and aggressive stance towards media freedom. Thus, national media remained confined in the realm of the politics of control imposed on it by an authoritarian regime. Despite that new political dynamism especially after 'the Arab spring', the great diversification of topics tackled by Moroccan media and the development of investigative reporting on citizens' daily problems and needs, the continuity of the three constitutional taboos – the monarchy, Islam and territorial integrity of the kingdom –

---

[1] Sheila S. Coronel, The Role of Media in Deepening Democracy
http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/un/unpan010194.pdf
[2] Ibid, 6
[3] Fatima El Issawi, Moroccan National Media: Between Change and Status quo (A report for The Middle East Centre, April 2016)3
http://eprints.lse.ac.uk/66228/1/MoroccoReport.pdf

made the impact of these developments limited. In contrast, the Moroccan media witnessed another type of openness which was 'cultural' in nature especially by its unregulated broadcasting of different foreign media contents especially considered a major challenge to Moroccan cultural identity. It can be argued then that Moroccan media is rather in an asymmetric relationship between political control and cultural unregulated openness. Censorship is tightened on political issues; however, it is softened when it comes to media freedom in broadcasting media content that is against Moroccan identity.

3- Media Literacy and the Establishment of Consumers' Critical Sovereignty.

In accordance with the role that should be played by media in the process of democratization, it should be noticed that democratization cannot occur if the critical sovereignty of media users and consumers is not established. It is believed that this sovereignty can be reached through media literacy. This is said because debates over literacy are, in short, debates about the manner and purposes of public participation and activism in society. Without a democratic and critical approach to media literacy, the public will be positioned merely as selective and passive receivers of television content and consumers of online information and communication. The promise of media literacy, surely, is that it can form part of a strategy or approach to reposition the media user - from passivity to activism, from reception to participation, from consumption to citizenship. The notion of media literacy as Christine W Trultzsch-Wijnen indicates in her book entitled *Media Literacy and the Effects of Socialization* is "one of the most fundamental concepts in media education and is central to the question of a confident and self-determined approach to media, whatever the perspective—be it academic (communication studies, media studies, education studies, psychology, linguistics, cultural studies, etc.), practical (the teaching of abilities and skills), social (participation, the knowledge gap, digital inequality, etc.) or political (digitalization, economic competitiveness, etc.)" [1]

Generally, literacy is the ability to read and write, however, media literacy is a set of skills that anyone can learn which enable him/her to access, analyze, evaluate and create media messages of all kinds. The media omnipresence in the fabric of our everyday life is unquestionable and undeniable with regard to the fact that most of our time now is spent in front of media technologies and most of our information is received through a complex amalgam of texts, images and sound, hence, the need to be able to navigate within this environment and to make sense of the media messages that bombard us every day, and also to be able to express ourselves using a variety of media tools and technologies. Media literacy of course includes the ability to dismantle and decipher the multifarious messages we receive on a daily basis from different media outlets ranging from television, social media platforms, radio, newspapers, magazines, books, video games, video clips, recorded music, and the internet. In this postmodern age where meanings are imploded and hyper realities are cherished, the need is to understand how these media messages/media contents/meanings and realities are constructed, and discover how they are created and in what orientation they are taking us. Being media literate also opens up the horizon to creating one's own media especially with the proliferation of media technologies at hand and thus become an active participant to media culture and media democracy. Media literacy is part of a process of empowering media consumers towards building their agency and critical sovereignty. In multi-media driven society and within a media-saturated world where cultural interactions and clashes are omnipresent, the challenge is to dissolve and melt in the

[1] Christine W Trultzsch- Wijnen, Media Literacy and the Effects of Socialization (Austria: Springer, 2020)1

media content to which adults and young people are exposed. In the past, our perceptions were shaped by our parents, school, teachers, friends, the mosque, family, but now our perceptions about our sense of self and how we relate to others and the environment around us along with our conceptions of reality are being shaped by new culture storytellers which are television, movies, music, video games, and the internet. The promise for the future then is to solidify our patterns of cultural identification and stick to the roots and cultural specificity and challenge the coming cultural invasions. Agency-building is a prerequisite for identity survival in a rapidly changing world. Of course, within this dichotomy of structure and agency that has haunted research in social sciences, it can be argued that in this new communicational era where television, social media and the internet shape and control our everyday social, political and cultural practices, people are more and more constrained and oriented towards adopting and changing their representations, perceptions and understandings of many things around them ranging from their sense of self, their conception of others and the reality around them. The media, then, is a social institution within which people are pushed to live and act. People are agents forced to consume, deliberate and choose within a world of constraints. The question is that should media be decisive and determinative of who we are and who we should be? Do the media as a structure govern social outcomes? Can one say that agents are rather the drivers of social causation and social change?

4- Structural Constraints and Agency Building.

From a sociological perspective, any individual is, to varying degrees, a product of social relations. Thus, as David Croteau and William Hoynes put it in their book entitled Media and Society: Industries, Images and Audiences,

> The language we use, the education we receive, and the norms and values we are taught are all part of a socialisation process through which we develop and embrace a sense of self. We become who we are largely through our social relations with others. At its most basic level, this means that our sense of identity and individuality emerges from our social interaction with others....our daily activities usually take place within the context of larger groups and institutions...family, friendship circles, school_ these are the collective contexts in which we develop our roles and identities as daughters or sons, friends, students, athletes, employees, citizens and so forth. Each role brings with it a set of expectations about our actions; being a 'good' student, employee or friend usually involves conforming to those expectations[1].

Thus, to understand the big picture, it is essential to understand the social relations that govern people's actions and reactions. In this regard David Croteau and William Hoynes distinguish between three types of social relations when referring to the media.[2] The importance

---

[1] David Croteau and William Hoynes, Media and Society: Industries, Images and Audiences (London: Pine Forge Press, 2003)19

[2] Ibid,20 The three relationships that the authors outline include :

- Relationships between institutions_ for example, the interactions between the media industry and the government.

of seeing the operation in terms of the social relations on different levels consists in recognizing some of the different roles the media play in our society.

The dichotomy of structure and agency can exist in many different fields of society. For example, the family is a structure with a pattern of behaviours associated with the culturally defined idea of "family". Within this structure, there are expected roles for every individual constituting this structure meaning the husband, wife, the children, etc. However, form another angle, it can be said that the structure of the family has put many constraints on the agency of individuals within it. It has constrained their behaviour by either encouraging or coercing them to conform to the accepted standards of family related behaviour. Here reference is made to the traditional conception of family. Thus, in many ways, women for example were denied the chance and opportunity to use their skills outside the house whereas men were denied the pleasure to raise their children at home. Another example that can explain the dichotomy of structure and agency is the field of education wherein students, teachers, and administrators are expected to conform to the societal and educational expectations that govern the relationship within this structure. The educational system can be encouraging to some students and can help them get their diplomas and build their own futures. However, it can be constraining for some others and push them to drop out of school as long as they cannot establish conformity with the rules and regulations of the educational system. Attending courses regularly, doing assignments and respecting their deadlines and doing tests are part of a constraining and agency-depriving structure. Accepting the rules and conforming to the regulations guarantee the continuity of the structure. Within traditional families, as long as women accept the social roles of housewives and men accept the role of breadwinners, the structure continued, but this structure started changing when some women, for instance, started demanding their right to choose among a number of possibilities to stay at home or to work outside.

The dichotomy of structure and agency in the media can be spoken about with reference to three levels referred to earlier: relationships between institutions, relationships within an institution and relationships between an institution and the public.

The issue of agency building concerns all of these levels. For example, broadly speaking, media industry cannot be understood without considering the social, economic and political context wherein it exists. Within an authoritarian regime, media seem to have no or less agency as extreme censorship and oppression on that media are exerted. Mainstream media does not have its autonomy from the ruling system as it is faced with restrictions and red lines. For this reason, new media and social platforms have challenged and changed the status quo as it has an 'established agency'. The media agency in Morocco, for example, is influenced by the structure of the government, the economy and the ruling system. As a result, definitions of democratic societies entail the existence of media agency although it may be difficult somehow to talk about democracies in the African context. What is striking in this debate, as Ufuoma Akpojivi puts it in his Media Reforms and Democratization in Emerging Democracies in Sub-Saharan Africa, is the idea that "democracy is never African and if Africa has its own form of democracy, as most Africanists claim, then how is it that there has never been a success story about an

- Relationships within an institution, which involve the interaction of individuals occupying their institutional roles and positions_ for example, the relationship between a screenwriter and the head of the motion picture studio
- Relationships between institutions and individuals, who are always part of larger social groups_ for example, the use of media produacts by audiences or readers

African democracy?"[1] This is said because there are still structural constraints to a well-established agency in relation to 'Africa's total environment, its history, politics, economics and culture.

Another type of agency that should be built within Moroccan media concerns the relationships within the media industry. This dichotomy between structure and agency within media industry is primarily related to how much autonomy media personnel have in doing their work. Individuals' agency varies in accordance with the position or profession each individual has. So to understand agency in this context one should ask questions about the decisions made by journalists, producers, filmmakers, media executives, and so forth and the extent to which they have their own autonomy and independence.

The other third level of agency that should be stressed in the type of agency in relationships between the media and the public. The audience's agency is premised on the fact that media viewers are not passive sponges that soak up media content they get exposed to. Communication in this kind of relationship should not be determined by media. Thus, as media readers or receivers are not immune to the impact of media content, the agency should be established in order to be able to decide about the utility of any media content.

Conclusion:

All in all, in a media environment that is changing rapidly, it may be very easy to predict the future of national mainstream media with regard to the challenging potentials that new social media platforms have proven to possess. New and alternative media have managed to provide different chances for marginalised groups to discuss, organise, self-represent and pursue some sort of political action. since the inception of social media platforms, there have always been many instances of citizen journalism that tried to document and (re)present many local initiatives, issues, realities that often started due to the public's dissatisfaction with mainstream state media's (mis)representation and coverage. As such, these spaces help marginalised people to articulate both their physical and their discursive struggles to break down societal barriers and so they facilitate participatory forms of communication aimed at transformative social change. However, the unquestionable omnipresence of media technologies in our lives presupposes the need for media literacy as a prerequisite to the everyday engagement with these information communication technologies. The best approach as well is to seek more liberating, emancipatory, democratizing and promising communicational tools and spaces that set out to enhance democracy and build public agency.

References

- ✓ Atton, Chris. *Alternative Media.* London: Sage Publications, 2002.
- ✓ ----------. *An Alternative Internet: Radical Media, Politics and Creativity.* Edinburgh: Edinburgh University Press, 2004
- ✓ Barbero, Martin. "Communicational and Technological Changes in the Public Sphere", in Gumucio-Dagron, Alfonso and Tufte, Thomas (eds.). *Communication for Social Change Anthology: Historical and Contemporary Readings*, *Communication for Social Change Consortium*. South Orange, NJ, 2006.

[1] Ufuoma Akpojivi, Media Reforms and Democratization in Emerging Democracies in Sub-Saharan Africa (Switzerland: Palgrave Macmillan, 2018)150

- ✓ Barker, Chris. *Cultural Studies: Theory and Practice*. London: Sage, 2008.
- ✓ Christine W Trultzsch- Wijnen, Media Literacy and the Effects of Socialization Austria: Springer, 2020
- ✓ Couldry, Nick and Curran, James. *Contesting Media Power: Alternative Media in a Networked World*. Rowman & Littlefield, Lanham, 2003.
- ✓ David Croteau and William Hoynes, Media and Society: Industries, Images and Audiences London: Pine Forge Press, 2003.
- ✓ Eric Schmidt and Jared Cohen, The New Digital Age: Reshaping the Future of People, Nations and Business Great Britain: John Murray Publishers, 2013.
- ✓ Fatima El Issawi, Moroccan National Media: Between Change and Status quo (A report for The Middle East Centre, April 2016)

  http://eprints.lse.ac.uk/66228/1/MoroccoReport.pdf
- ✓ Robert A. Dahl, Polyarchy: Participation and Opposition, (New Haven: Yale University Press, 1971).
- ✓ Samuel P. Huntington, The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century. (Norman: University of Oklahoma Press, 1991).
- ✓ Sheila S. Coronel, The Role of Media in Deepening Democracy

  http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/un/unpan010194.pdf
- ✓ Thorsen, E. & Jackson, Daniel & Savigny, Heather & Alexander, J, Media, Margins and Civic Agency. (England: Palgrave Macmillan, 2015).

Evaluation de la sensibilité de la végétation forestière aux incendies à l'aide de la télédétection et le S.I.G : Cas du canton forestier de Rchida (Maroc oriental)

Aziz Seghir chercheur en hydro-climatologie, LAGEA-DD**,** Faculté des Lettres et des Sciences Humaines Fès Sais**,** Email : seghiraziz@gmail.com

Résumé

À l'heure où le monde est devenu préoccupé par les récents changements climatiques que la terre a connus dernièrement, la menace des incendies de forêt s'est ajoutée à la liste des défis qui ont commencé à augmenter continuellement à travers le monde. Le présent travail essaie d'apporter une contribution nouvelle à la connaissance de la sensibilité de la végétation forestière à l'égard des incendies au sein du massif forestier de Debdou plus particulièrement dans la forêt de Rchida, et de classer les peuplements par grandes catégories d'inflammabilité afin de délimiter les zones pouvant être exposées au feu de forêts. Pour mener à bien cette étude nous avons utilisé un modèle basé sur la télédétection et le (S.I.G) Système d'Information Géographique. En premier temps il s'agit d'un modèle mis en place par DUCHE et DAGORNE (1994**)** testés sur les massifs forestiers de la région méditerranéenne pour l'établissement d'une carte de risque d'incendie. La mise au point de cette méthode pour l'élaboration d'une carte de risque d'incendie de la forêt de Rchida a fait intervenir trois paramètres influant sur le comportement du feu : la topo-morphologie du terrain, la combustibilité et l'activité humaine. Les résultats obtenus nous ont permis d'identifier les zones les plus sensibles au feu dans la forêt de Rchida qui se situent principalement sur les versants méridionaux de la chaîne du Debdo couverts de forêts d'Alfa et de romarin en mélange avec le Thuya et pin d'Alep. La même chose a également été extraite dans le nord et le nord-est de la forêt.

Mots clés : *Incendies des forêts, , changements climatiques, télédétection, SIG, forêt de Rchida*

تقييم حساسية الغطاء النباتي للحرائق باستخدام الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية غابة رشيدة (شرق المغرب) نموذجا

ملخص

أصبح العالم في الآونة الأخيرة مشغولًا بالتغيرات المناخية التي أضحت الأرض تشهدها مؤخرًا، فقد انضاف خطر حرائق الغابات إلى قائمة التحديات التي بدأت تتزايد باستمرار وبدون سابق إنذار. لذلك حاولنا في هذا العمل تقديم مساهمة جديدة في معرفة مدى حساسية الغطاء النباتي الغابوي للحرائق ضمن نموذج جغرافي ظل لفترات متباينة يشهد ترددا لمثل هذه الظواهر، ويتعلق الامر عامة بغابة دبدو؛ وبشكل خاص غابة رشيدة، وضمن هذا العمل قمنا بترتيب الاصناف النباتية حسب فئات واسعة حسب القابلية للاشتعال من أجل تحديد المناطق التي قد تكون أكثر عرضة للاحتراق. ولإجراء هذه الدراسة، استخدمنا نموذجًا يعتمد على الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية (S.I.G). في إطار نموذج تم إنشاؤه بواسطة DUCHE و DAGORNE (1994) واختباره على بعض الغابات في منطقة البحر الأبيض المتوسط لإنشاء خريطة مخاطر الحرائق.

وبنفس المنهجية اعتمدنا بدورنا على ثلاث معايير تؤثر على سلوك الحريق: كالشكل الطبوغرافي للتضاريس ومدى القبلية للاحتراق والنشاط البشري. مكنتنا النتائج التي تم الحصول عليها من تحديد المناطق الحساسة أكثر للحرائق في غابة رشيدا والتي تقع بشكل رئيسي على المنحدرات الجنوبية لسلسلة دبدو المغطاة بغابات الحلفاء وإكليل الجبل المختلطة مع الصنوبر الحلبي. نفس الشيء تم استخلاصه أيضا في الشمال والشمال الشرقي من الغابة.

الكلمات المفتاح: حرائق الغابات، التغيرات المناخية، الاستشعار عن بعد، نظم المعلومات الجغرافية، غابة رشيدة

Introduction :

Au cours de chaque année, les incendies de forêt ravagent plusieurs centaines de milliers d'hectares dans la région méditerranéenne (E. RIGOLOT, 2008). Plus de la moitié des feux présentent une ou plusieurs sautes de particules incandescentes donnant naissance à des foyers secondaires. Le Maroc est l'un des pays méditerranéens qui présente de bonnes potentialités forestières associées à une forte sensibilité au feu provoquant régulièrement des dégâts très importants évalués à plus de 250 incendies par an et touchant en moyenne 3000 ha par an ou plus à mesure que la superficie brûlée augmente d'année en année (D. ALEXANDRIAN 1998)

Au fil des temps ce phénomène d'incendie se déclenche par des causes naturelles et anthropiques (recyclage des nutriments, réduction de la biomasse, endommagement du sol et accroissement de l'érosion, ainsi que la pollution de l'atmosphère avec des produits de combustion). (R. Vélez, 2000). Ces causes exercent une influence significative sur les fonctions des écosystèmes, ce qui entraîne de lourdes pertes économiques, qui ont un impact négatif sur la vitalité des zones rurales.

Dans ce contexte. Le domaine étudié, qui appartient à son tour à la région méditerranéenne, n'échappe pas non plus aux effets des conditions météorologiques méditerranéennes caractérisées par des années successives de sécheresse et de la fréquence des vents de « Chergui » et de la montée des dépressions sahariennes sèches et chaudes, ce qui impose des schémas d'exploitation particuliers tels que l'agriculture adaptative et l'exploitation des forêts et des pâturages.

Ainsi, notre zone d'étude est témoin, respectivement, de la fréquence des années de sécheresse et des incendies qui sont devenus courants ces dernières années.

Nous avons donc essayé ici de développer une approche géographique pour tenter de comprendre certaines des raisons de l'apparition d'incendies dans la zone étudiée selon une méthodologie scientifique intégrant certaines des dimensions naturelles et humaines en se basant sur des moyens géographiques modernes et rapides comme la géomatique et les SIG.

1. Situation et présentation de la forêt de Rchida

La forêt de Rchida (Figure 1) se situe sur la chaîne des monts Debdou à la rive droite de l'oued Moulouya au niveau de l'axe Guercif Taourirt. Les monts Debdou sont délimités au nord-ouest par le bassin de Guercif au nord est par l'oued Za qui constitue la limite ouest de la chaîne des horsts (massif du Mekkam). Et au sud par les hauts plateaux (A. CHABLOU, 1996).

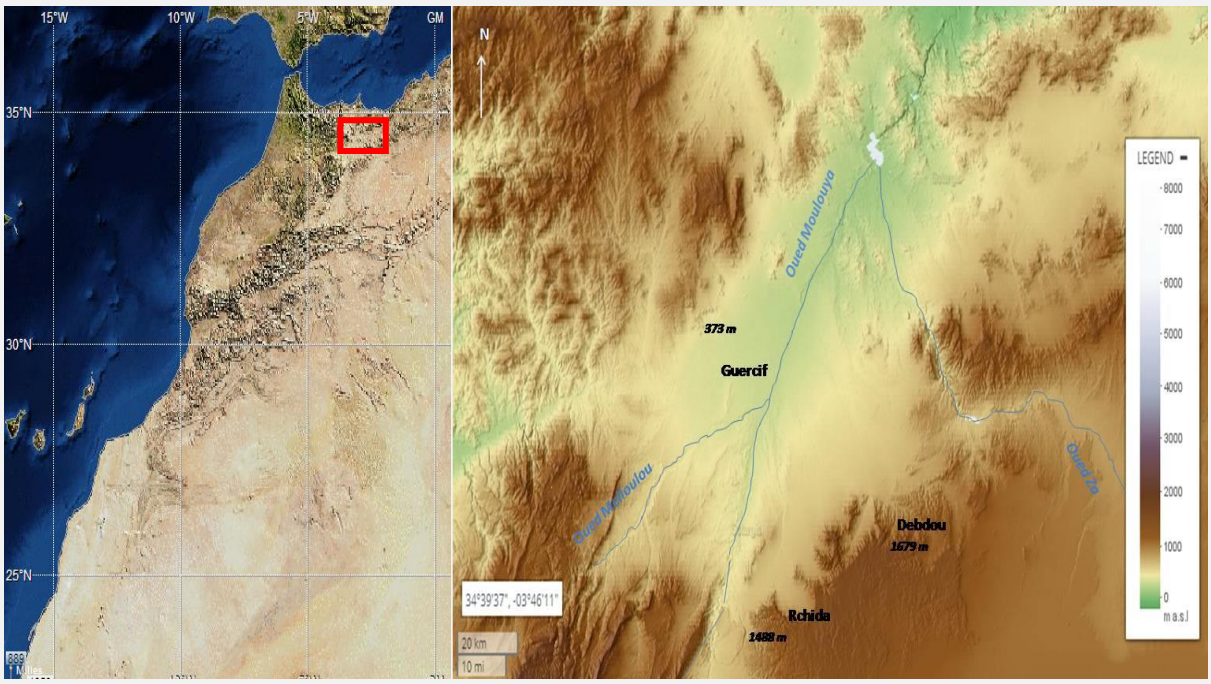

Figure 1 : Localisation géographique de la forêt de Rchida

Malgré sa superficie limitée (10.452 km2), sa structure géomorphologique est très diversifiée. Elle et située dans une zone enclavée et escarpée. La Structure géologique quant à elle comprend un socle rigide remontant au primaire représenté par des schistes violacés ou saumâtres et des bancs de quartzite affectés d'accidents WNW-ESE, marquants une pente douce vers le S et le SW culminant au NE à 1658. (A. HARRADJI, 1994).

Les conditions climatiques sont ceux du climat méditerranéen, étage bioclimatique semi-aride à variante tempérée avec une tendance continentale et sèche en s'avançant vers l'intérieur du pays. (L. EMBERGER, 1939). Les précipitations moyennes annuelles sont de l'ordre de 300mm/ an. Le régime pluviométrique est de type AHPE avec une période sèche s'étalant sur 6 mois, du mois de mai à celui d'octobre. Les vents dominants sont le chergui (vent chaud venant du sahara) et les vents d'origine méditerranéenne venant du Nord Est.

La végétation naturelle occupant la plus grande partie du pays se caractérise par une faible densité et un recouvrement moyen. Elle est dominée par ; la Steppe d'Alfa et le Romarin, 6552.6 ha (72.81%) de la superficie totale de la région de Rchida et l'Alfa associé au chêne vert occupe 1175.6 ha (13.03%). Puis on retrouve le Thuya et le Genévrier oxycédre qui couvrent 1289.2 ha (14.29%).

2. Méthodologie adoptée pour la vulnérabilité au risque de feu

2-1. Présentation du modèle d'étude

Dans cette étude, on propose un modèle qui exprime la combinaison de la probabilité d'occurrence des avec une interaction des facteurs du milieu naturel qui peuvent aider au déclenchement et à la propagation des incendies. Parmi les nombreux indices relevés dans les références bibliographiques, nous avons opté pour un indice de risque qui paraissait à notre avis, adapté au problème étudié. Il s'agit de l'indice que proposent (A. DAGORNE et Y. DUCHÉ, 1990). Cet indice est conçu selon un modèle mathématique simple affectant à chaque paramètre un coefficient de pondération, en fonction de son influence sur la propagation de l'incendie.

Le modèle appliqué fait intervenir trois principaux facteurs pour l'évaluation du risque de feu de forêt à savoir : La topo-morphologie, le combustible et les activités humaines. Le modèle en question repose sur la formule suivante :

IR = 5.IC + 2.IH + IM

IR : Indice de risque de feu de forêt

IC : Indice de combustibilité (facteur lié au combustible)

IH : Indice d'occupation humaine (facteur lié à l'activité humaine)

IM : Indice topo-morphologique (facteur lié à la topo-morphologie du terrain)

La propriété de cet indice est fondée sur la variabilité spatiale du risque d'incendie dont la détermination est dérivée des paramètres physiques intervenant dans le modèle choisi. (A. DAGORNE, Y. DUCHE et al, 1994). Ainsi le modèle repose sur plusieurs indices d'après la formule dont le calcul peut être réalisé de la manière suivante :

a- Indice topo-morphologique (IM)

Les paramètres topographiques qui interviennent dans le modèle sont : la pente, l'exposition et l'altitude. Tous ces éléments sont soustraits à partir du modèle numérique de terrain (M.N.T) de la zone étudiée. Cet indice est exprimé par la relation suivante :

IM = 3p + (m x e)

p : la pente

m : la topo-morphologie

e : l'exposition

b- Indice de combustibilité (IC)

La précision de cet indicateur, qui représente l'indice de végétation, dépend de la variabilité spatiale des risques d'incendie, qui est déterminée par les paramètres physiques inclus dans le modèle choisi pour notre application.

Les principaux critères qui interviennent dans l'apparition d'un feu dans un espace végétal, sont la structure spatiale du combustible (recouvrement horizontal et stratification verticale) et la nature des espèces dominantes. Les espèces dominantes qui caractérisent les formations en raison de leur importance constitutive influent sur l'inflammabilité et la combustibilité des peuplements intrinsèques (L.TRABAUD, 1980). L'indice de combustibilité IC a été calculé à partir de la formule mise au point par (CEMAGREF, 1990). Il s'exprime sous la forme suivante :

$$\mathbf{IC = 39 + 2{,}3\ BV\ (E_1 + E_2 - 7{,}18)}$$

BV : biovolume de la formation végétale.

E1 : notes de combustibilité pour les ligneux hauts.

E2 : notes de combustibilité pour les ligneux bas ou les herbacées.

Le biovolume de la formation végétale est obtenu par addition des taux de recouvrement de chacune des 4 strates de végétation (ligneux hauts, ligneux bas, herbacées, litière) auxquels on ajoute le taux de recouvrement des chicots et bois morts, s'il y a lieu.

Chacun de ces taux de recouvrement est compris entre 0 (absence de strate) et 10 (strate formant un couvert fermé); le biovolume est donc compris entre 0 et 50.

Les notes d'intensité calorique sont comprises entre 1 et 8 pour les deux espèces dominantes : E1 pour les ligneux hauts et E2 pour les ligneux bas ou herbacées.

Il est à signaler aussi que le bio volume intervient de façon différente suivant la valeur de la somme E1 + E2. Si cette somme est inférieure à 7,18 (espèces peu combustibles ou à pouvoir calorifique par unité de bio volume faible), l'indice reste inférieur à 40. Dans le cas contraire, il sera d'autant plus élevé que le bio volume sera important (CEMAGREF, 1990).

c- Indice d'occupation humaine (IH)

Cet indice sera alors, exprimé par la combinaison linéaire des deux indices soit:

IH = IV + ID

IV: indice de voisinage

ID: indice de présence humaine.

2-2 Collecte des informations disponibles sur les incendies

L'acquisition des données sur le nombre d'incendies et leurs aires d'extension ainsi que leurs dates de déclenchement dans la zone d'étude et les combustibles affectés, avait constitué une démarche difficile à réaliser. Les rapports disponibles des centres forestiers qui décrivent les graves incendies nous ont été utiles, mais elles n'étaient pas classifiées d'une manière homogène et organisée et ne fournissaient pas les mêmes informations pour un incendie donné.

En 2013, sur la région orientale du Maroc, 75 incendies ont été enregistrés sur une superficie de 156 hectares de forêt, soit une moyenne de 2 hectares par feu. En ce qui concerne la répartition de ces incendies au cours de la même période, la plus grande proportion d'incendies a été enregistrée dans la province de Nador (32 hectares par incendie), suivie de la province de Jarada (21 hectares), tandis que la plus forte intensité d'incendie a été enregistrée dans la province de Taourirt, où les incendies ont dévoré environ 50 hectares dans la forêt d'Ayat et 29 hectares de la forêt de Rchida.

En 2017 la zone la plus touchée au Maroc est la région de l'Oriental (Jerada, Taourirt, Nador, Figuig, Oujda et Driouech) avec 48 incendies et 950 ha brûlés (dont 65% d'Alfa).

En juillet 2022 plus 10.000 hectares ont été déclenchées presque dans tous les provinces du nord du Maroc, sons exclure notre region oriental, ces incendies forestier sont considérés comme les plus dévastateurs jamais enregistré dans le pays, Même la région de l'Est, notamment la forêt de Rchida, a également connu le déclenchement de deux incendies consécutifs les 26 et 27 juillet de la même année. (Figure 2)

Ainsi il s'est avéré que le nombre de feux est plus important lorsque les conditions climatiques chaudes enregistrent une température supérieure à 39°C associées à un vent fort dont la vitesse et supérieure à 25 km/h. Nous constatons aussi que tous les incendies se produisent entre juin et octobre, avec une fréquence maximale pour les mois d'août et de septembre (25 à 27 % des incendies). Les forêts de Chêne vert et les steppes d'Alfa et du Romarin sont les plus affectées. Le moment de départ pendant la journée se produit entre midi et 18 heures du soir. (Centre de Développement Forestier ; Guercif).

L'analyse statistique des données récoltées sur les incendies pour une période de 9 ans (2013- 2022) nous a permis de déterminer les facteurs responsables de la propagation des incendies dans la forêt de Rchida. L'application de l'approche retenue a été conduite sous ARC/MAP. Ce système d'information géographique, offre la possibilité de s'ajuster aux données et aux problématiques de tous les usages qui nécessitent la manipulation de l'information spatiale. Dans cette optique nous avons adopté le mode raster pour exposer la distribution spatiale d'un phénomène, puisqu'il présente un maximum de souplesse pour la combinaison de variables entre elles. (F. BLOMAC, et al, 1994).

Figure 2 : Déclenchement du feu sur les Steppes d'Alfa dans la forêt de Rchida 26Juillet 2022 (source Centre de Développement Forestier ; Guercif)

3. Elaboration du modèle numérique de terrain (MNT)

Le Modèle Numérique de Terrain (MNT) permet de dériver la pente, l'exposition et la topo-morphologie de la zone d'étude. Ces produits dérivés sont utilisés pour calculer un paramètre retenu et utilisé dans l'approche méthodologique (Indice Topo-morphologique).

3-1. Etablissement des cartes topo-morphologiques

3-1-1. Carte de classes des pentes

L'obtention du MNT a permis d'extraire la carte des pentes directement par calcul du TIN (Triangular irregular network). (Figure 3).

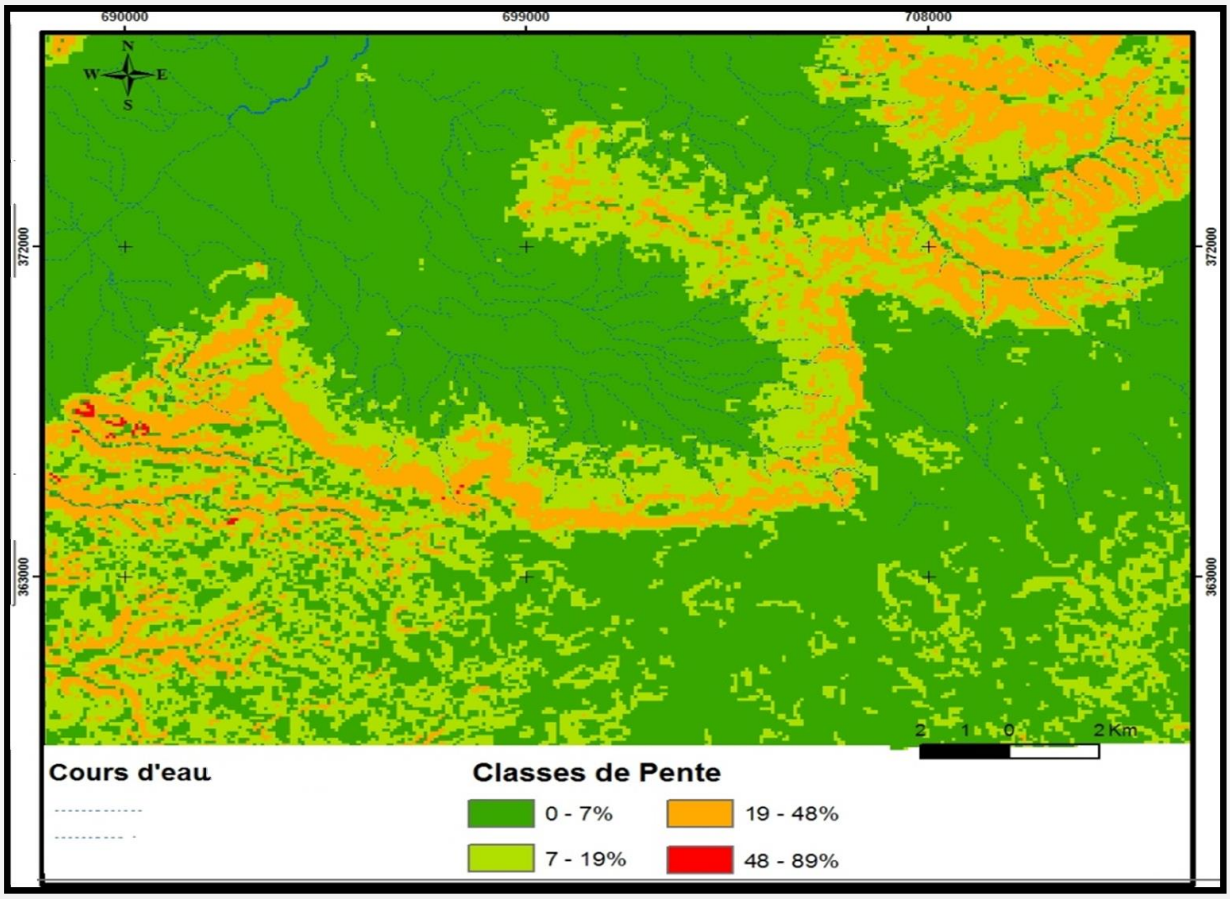

Figure 3 : Les types Pentes de la forêt de Rchida

La pente « p» est un facteur d'accélération du front de feu ; elle est classée en quatre classes selon les seuils suivants:

- P < 15%: pente faible sans incidence sur la propagation

- 15% < P < 30%: pente moyenne provoquant une accélération modérée du front de feu

- 30% < P < 60%: pente forte avec accélération importante du front de feu

- P > 60%: pente très forte avec risque de turbulence, saute de feu, embrasement.

Les classes de pentes faible et moyenne sont les plus dominantes sur notre région d'étude (plus de 87 %). Les différents pourcentages pour les quatre classes sont représentés par les valeurs suivantes :

- Classe de faible pente P < 15%. Cette classe représente 63.31 %.

- Classe de moyenne pente 15%< P < 30%. Cette classe représente 24.44 %.

- Classe de forte pente 30%< P < 60. Cette classe représente 12.13%.

- Classe de pente très forte P > 60%. Cette classe représente 0,09 %.

3-1-2. Exposition des pentes aux vents

L'exposition joue également un rôle indirect sur la progression d'un feu. Un feu se propage plus facilement sur un versant exposé au vent que sur un versant sous le vent. En général, les versants sud et sud-ouest présentent les conditions les plus favorables pour une

inflammation rapide et pour la propagation des feux. L'exposition a été également extraite à partir du MNT (figure 4).

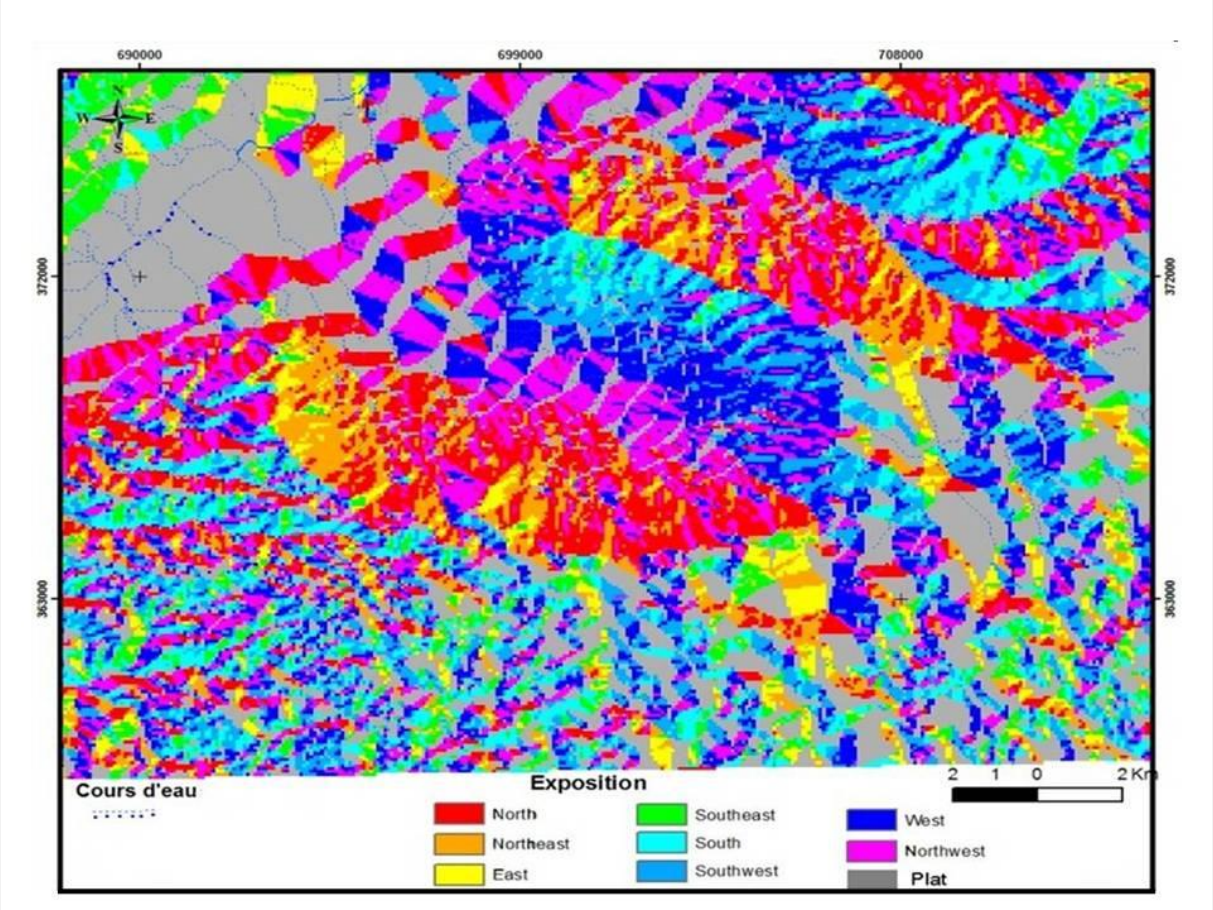

Figure 4 : Type d'exposition des versants de la forêt de Rchida

Dans cette région on distingue trois classes d'exposition en relation avec les vents dominants (Direction moyenne NO – NE – SO et vitesse moyenne de 15 m/s). Chaque exposition correspondant à un quartier de 50° centré sur la valeur moyenne de cette exposition. Nous signalons que pendent la saison d'été les vents de NO et NE sont les plus dominants dans la région. Dans ce cas aussi, nous utilisons un codage pour faciliter l'opération de calcul de l'indice de risque.

Tableau 1 : Codage d'orientation et fréquence des expositions dans la zone d'étude

Orientation	**Code**	**Pourcentage (%)**
NW-N-NE	4	5.90
W-E	3	17.01
SW-S-SE	2	15.98
Plat	1	61.10

Afin de réaliser la couche topo-morphologique, quatre classes ont été retenues selon les contraintes des reliefs :

- Plaine P < 3% : représente une moyenne surface 60.21 %.

- Bas piémont P entre (3-12,5%) : représente une grande surface 31.43 %.

- Haut piémont P entre (12,5-25%) : représente une faible surface 8.26 %.

- Montagne P>25% : représente une surface très faible 0.08 %.

Le croisement de ces trois couches, pentes (p), expositions (e) et topo-morphologie (m) a donc permis de calculer l'indice topo-morphologique (IM).

3-2. Indice de l'occupation humaine IH

La présence de l'être humain et des habitations près des forêts constituent l'enjeu dont l'importance détermine le degré de vulnérabilité du milieu: Donc, cet indice dépend de l'occupation humaine de l'espace (figure 5) et de son activité qui est particulièrement représentée dans le pastoralisme mobile, l'agriculture « Bour » dans les marges forestiers, l'exploitation des ressources forestières pour la construction, le commerce et l'énergie.

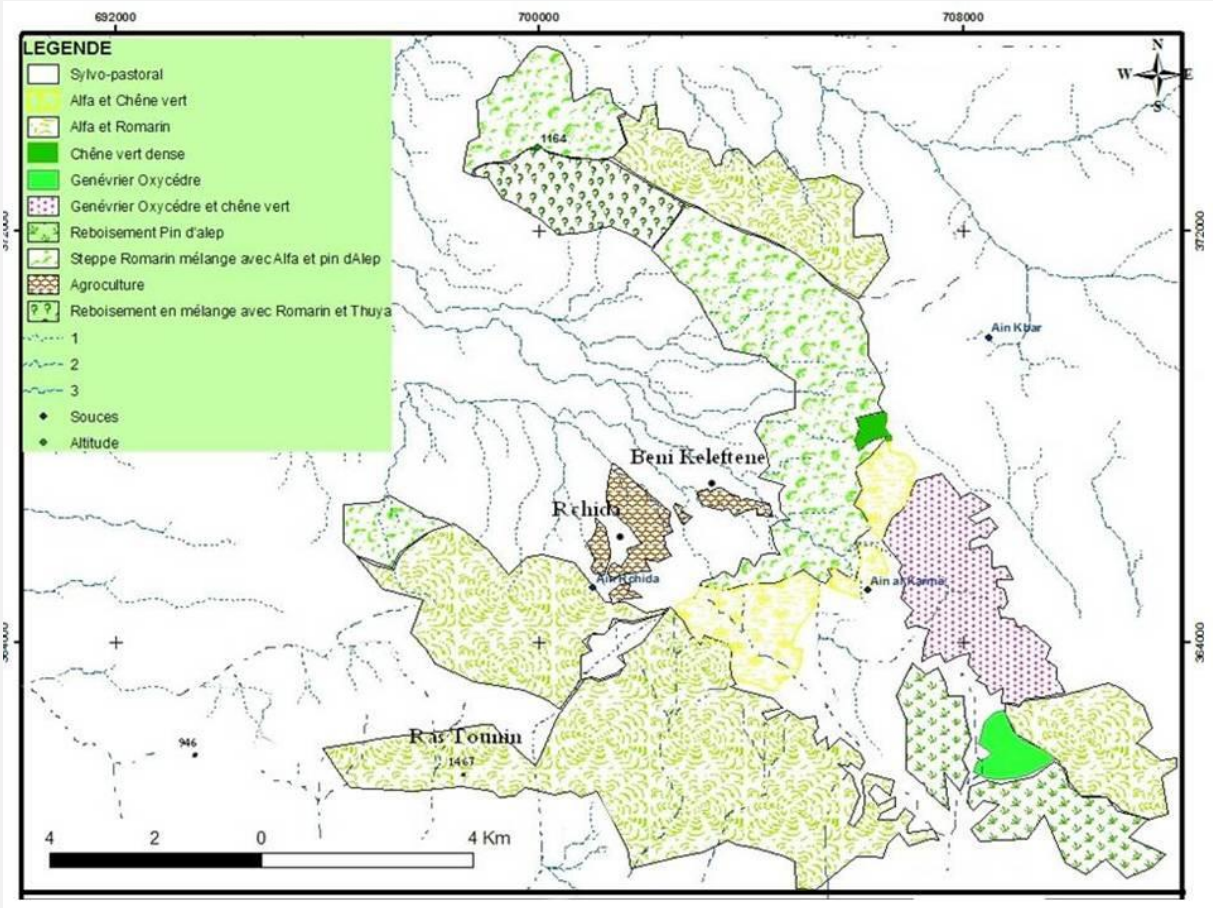

Figure 5 : Occupation du sol dans la forêt de Rchida

3-3. Carte de l'indice de végétation NDVI

Pour les exigences de l'étude, notre approche est basée sur l'analyse de l'évolution temporelle de l'indice de végétation (NDVI) (figure 6). Une baisse de celui-ci est supposée être en relation avec une augmentation du danger du feu. Cet indice a été calculé à partir d'une combinaison des bandes rouge et proche-infra-rouge de l'image RASTER. Il est employé pour bien distinguer les deux composantes éco systémiques : sols et plantes d'une part et pour

calculer le biovolume de la forêt d'une autre part. La formule utilisée pour calculer le NDVI est la suivante :

NDVI = PIR – R / PIR + R

Avec PIR : la bande Proche-infra-rouge.

R : La bande rouge

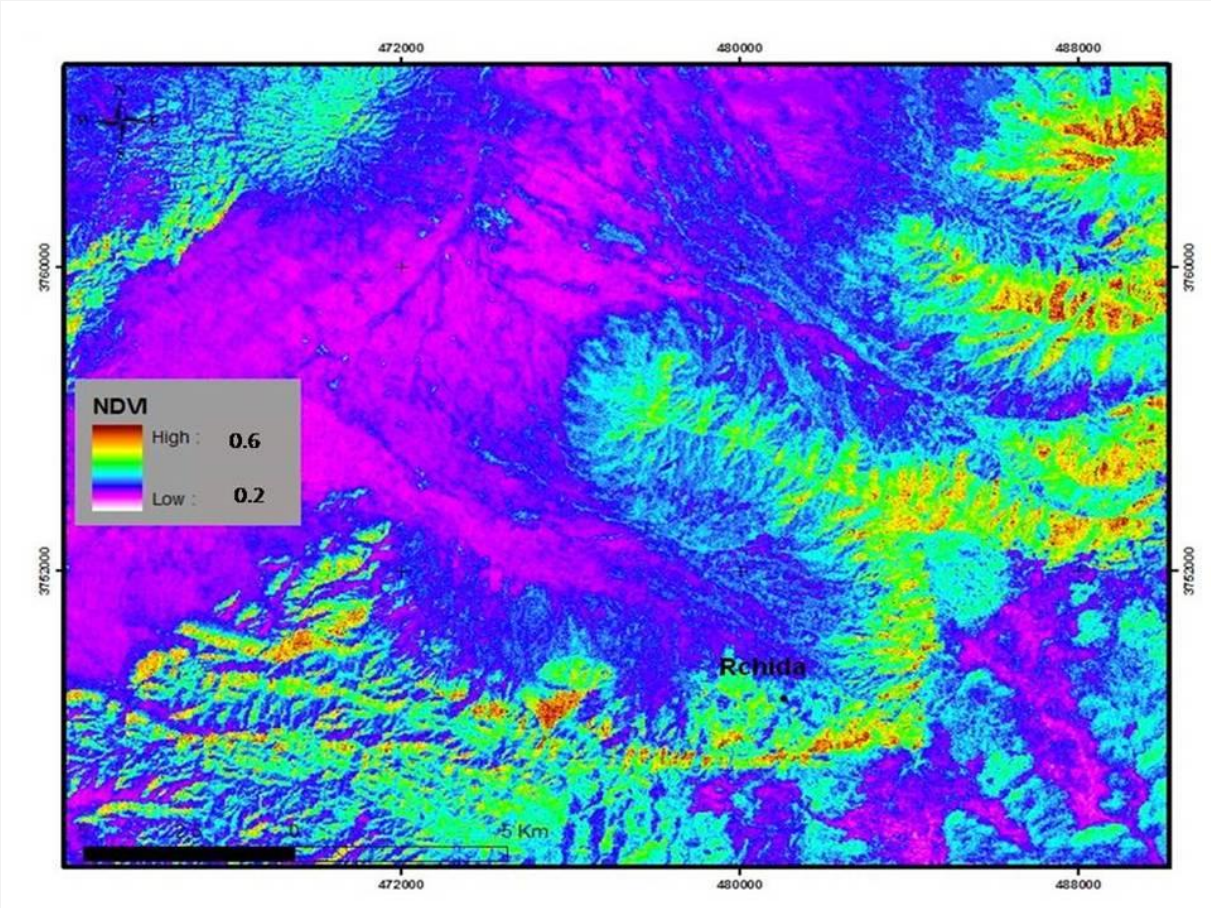

Figure 6: NDVI de la forêt de Rchida

D'après l'observation de la carte, on constate que les valeurs NDVI élevées pour les sols à forte couverture végétale correspondant aux espèces du nord-est sur des altitudes peu élevés. Les valeurs de NDVI pour les sols à couverture moyenne désignent des terres irriguées et des steppes arborées sur des versants orientés vers le nord et le nord-est, alors que les faibles valeurs de NDVI se trouvent généralement dans les zones arides steppiques.

4. résultats et discussion

4-1. Aptitude à la combustibilité de la forêt de Rchida

La carte de l'indice de combustibilité a été extraite à partir de la couche de l'indice de végétation et la couche d'occupation du sol (figure 7). Le biovolume a été calculé à partir de la couche de l'indice de végétation, en revanche les notes d'intensité calorique (E_1 et E_2) ont été extraites à partir de la couche d'occupation du sol.

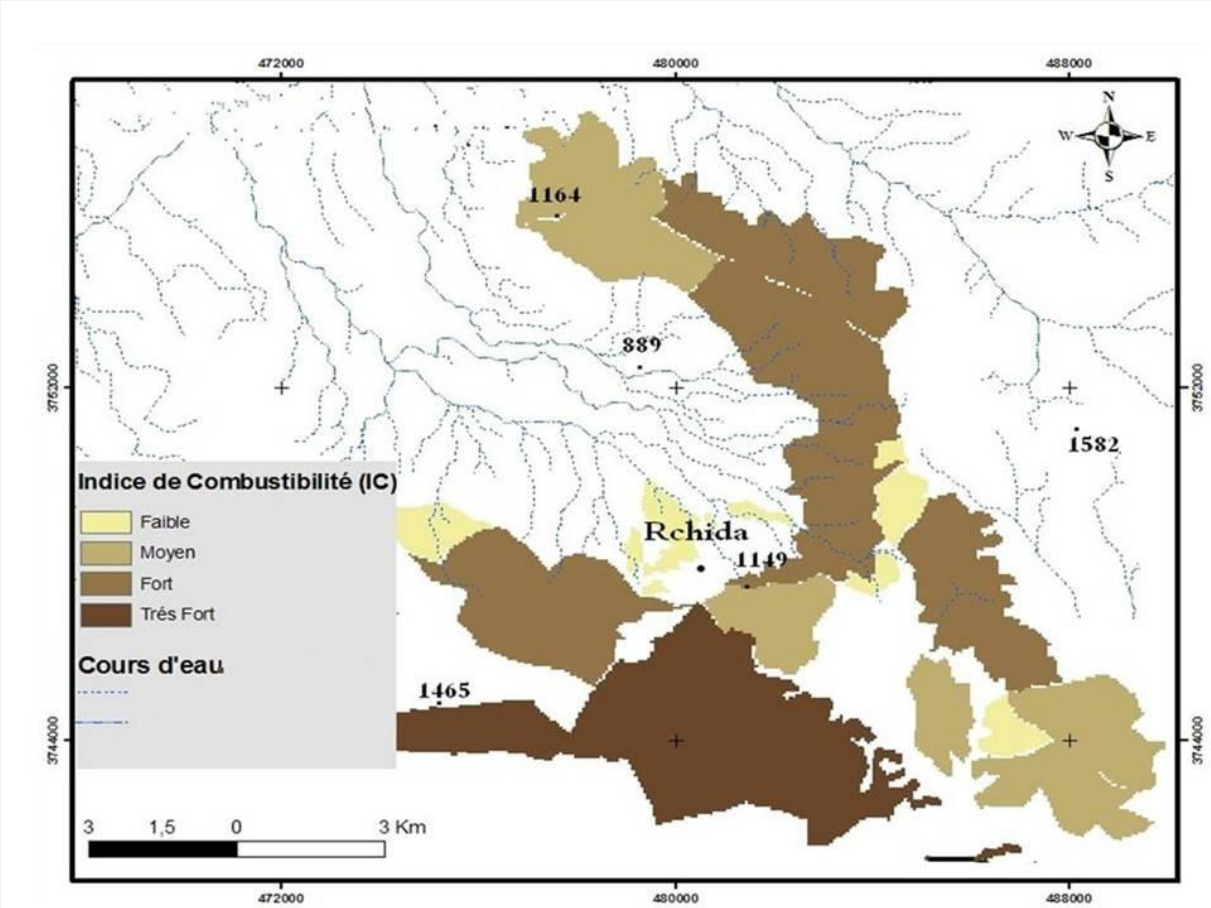

Figure 7 : carte de l'indice de combustibilité de la forêt de Rchida

Figure 7: map of the combustibility index of the Rchida forest

On remarque très bien que la moitié de la superficie de la forêt de Rchida se situe dans la classe d'un indice de combustibilité fort et moyen (plus de 67.08%) surtout dans les zones couvertes par l'espèce de l'Alfa et le chêne vert à une altitude de 1400 m. Alors qu'une moyenne d'un taux de 32.9 % de la superficie porte un indice de combustibilité moyenne et faible, ce qui correspond à l'étalement des steppes de Romarin en mélange avec le reboisement du pin d'Alep et aussi des champs cultivés à une hauteur ne dépassant pas 1100 m dont la plupart de ses versants sont orientés vers le nord et le nord-ouest.

4-2. Situation topo-morphologique

IM = 3p + (e x m)

Cet indice intervient comme un facteur dans le calcul de l'indice de risque, en fonction de la situation topographique et de l'exposition rencontrée et la pente. Ses éléments aggravent plus ou moins la propagation et la puissance de l'incendie (figure 8).

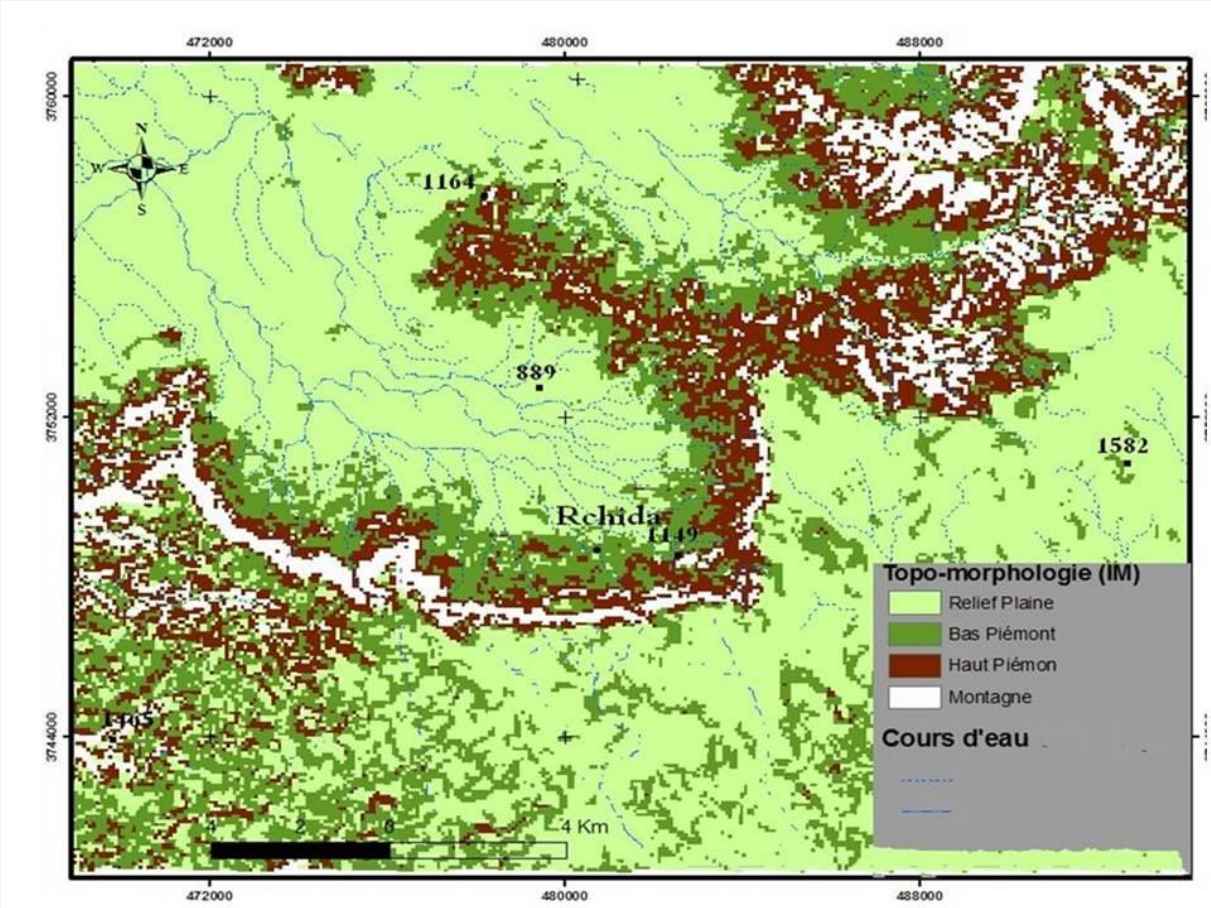

Figure 8 : La Topo-morphologie (IM) de la forêt de Rchida

Le résultat obtenu nous a permis d'obtenir quatre classes topo-morphologiques récapitulées selon leur importance dans le tableau qui suit :

Tableau 2 : Les classes de l'indice topo-morphologique

Code	Signification	Pourcentage
1	peu favorable IM < 9	57.48%
2	moyen favorable 9 < IM < 14	21.53%
3	favorable 14 < IM<19	14.09%
4	très favorable IM > 19	6.88%

On remarque que 57% de la superficie de la forêt de Rchida se trouve dans des situations topo-morphologiques peu favorables à l'accentuation de feu. Les conditions moyennement favorables au risque incendie sont de 21%, et seulement 14% dans la tranche favorable et uniquement 6% dans la gamme très favorable.

4-3. Aléa du feu en rapport avec l'occupation Humaine (IH)

IH = IV + ID

Nous considérerons que le risque d'éclosion diminue en s'éloignant des zones occupées par l'homme. Pour cela nous allons créer des buffers concentriques autour des zones artificialisées, c'est-à-dire des anneaux successifs : un à 200 m, un à 500 m, un à 1 km et un à

2 km des zones artificialisées. Après avoir créé ces nouveaux objets nous allons découper la forêt en fonction de ces anneaux. Dans l'état actuel nous prendrons en compte également la pente l'exposition des versants.

Nous avons obtenu des zones préférentielles d'éclosion. Pour pouvoir aisément croiser cette information avec les autres indices élémentaires. Toujours dans le souci de pouvoir croiser nos zones préférentielles d'éclosion avec d'autres indices, nous allons remplacer les valeurs de la distance par les classes de 1 (faible potentiel d'éclosion) à 4 (fort potentiel d'éclosion). (Figure 9).

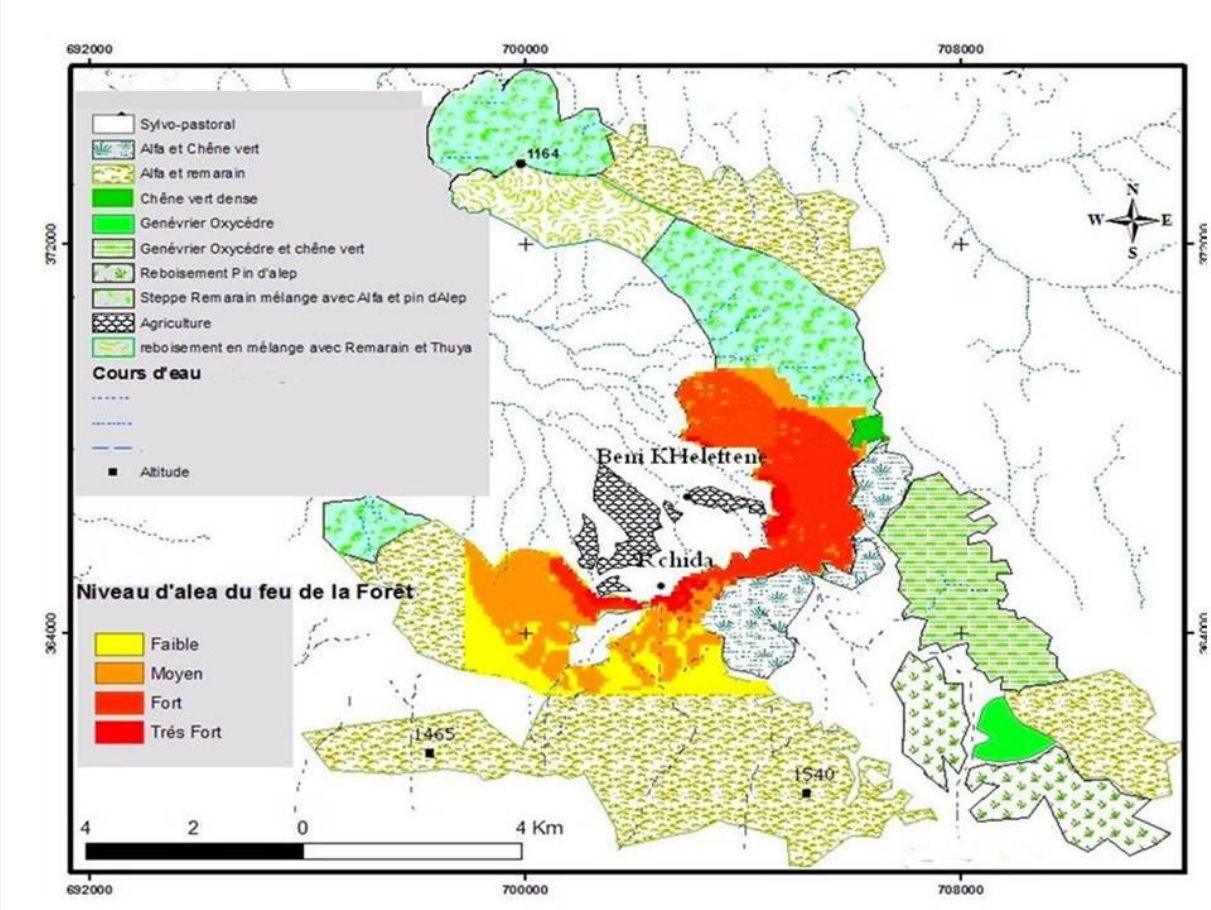

Figure 9: Indice d'occupation Humaine (IH) de la forêt de Rchida

4-4. Etat d'exposition au risque de feu dans la forêt de Rchida.

Le calcul de l'indice de risque du feu est le résultat de croisement entre la couche de l'indice de combustibilité et la couche de l'indice topo morphologique en appliquant la formule suivante :

IR = 5.IC + 2.IH+ IM

La réunion des facteurs décrits précédemment a permis la production de la carte de vulnérabilité du risque d'incendies (Figure10). Les classes de risques fort et très fort occupent une superficie de 34.46 km², ce qui représente 38.04 % de la superficie totale de la forêt. Elles sont principalement localisées sur les pentes sud de la chaîne de Debdou couverte de forêts de l'Alfa et de Romarin en mélange avec le Thuya et pin d'Alep. Elles sont aussi observées au nord et au nord Est de la forêt.

Les terrains rocheux spécifiquement dans les zones escarpées et les terrains non couverts ne montrent aucun risque d'incendie. Les Steppes d'Alfa et le Chêne vert fortement réparties d'Est vers L'Ouest de la région appartiennent à la classe de risque faible et Moyen (61.95 %).

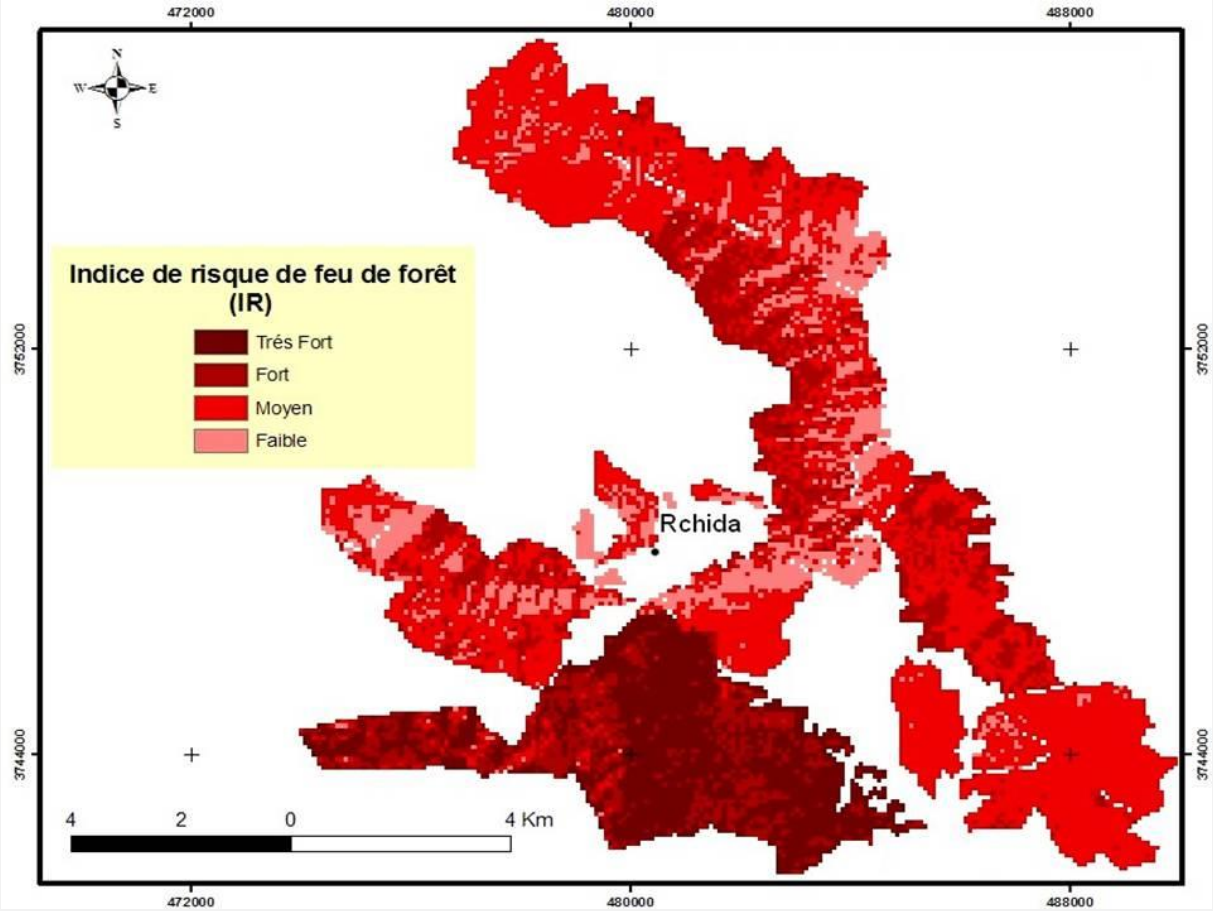

Figure 10 : Indice de risque de feu (IR) de la forêt de Rchida

Tableau 3 : les classes de l'indice de risque de feu

classe	Pourcentage	Superficie en km²
Très Fort	16.92%	15.77
fort	21.11%	18.69
Moyen	48.22%	25.61
faible	13.72%	12.02

Conclusion :

Les incendies font partie des principaux défis auxquels sont confrontés les écosystèmes fragiles et les zones sensibles du changement climatique.

Cette étude nous a permis de donner une idée générale de la sensibilité de la forêt de Rchida aux incendies, compte tenu de leur exploitation face à l'augmentation des besoins des populations voisines.

Il convient de noter aussi que cette forêt ou d'autres forêts voisines sont maintenant fortement exposées au feu. L'ampleur de ce phénomène est généralement aggravée par la fréquence des vents chauds de sud et sud-est liés au vents sahariens, en particulier au cours des années de sécheresse récurrente des trois dernières décennies en raison du réchauffement de la planète.

Cela entraîne de très lourdes charges pour la société dans son ensemble, ainsi que pour l'État et les communautés locales en particulier, qui tentent de protéger les ressources forestières et de lutter contre toutes sortes d'interventions irrationnelles visant à détruire les zones humides.

Références bibliographiques :

ALEXANDRIAN D., (1998). *Politiques nationales ayant une incidence sur les incendies de forêt dans le bassin méditerranéen.* Archive de documents de La FAO. FAO Forestiry Paper n°(x2095) (138-1998)

BLOMAC F., et al, (1994). *ARC/INFO concepts et applications en géomatique.*

CEMAGREF, (1990). Protection des forêts contre les incendies, guide technique du forestier méditerranéen français. Fiche 5 : Inflammabilité et combustibilité.

CHABLOU A., (1996) *Etude de la phytomasse de Stipa Tenacissima et de Rosmarinis Officialis. Dan la Forêt Domaniale de Debou (Maroc Oriental).* Ecole Nationale D'ingénieurs Forestière Mémoire de 3° Cycle P ; 4-40.

DAGORNE A., (1992). *SIG, télédétection aérospatiale et gestion des espaces sensibles aux feux et/ou parcourus par eux ou l'utilisation de la cartographie.*

Colloque International « le feu : avant– après ». Revue d'Analyse Spatiale Quantitative et Appliquée, n° 32, 1992. Université de Nice – Sophia Antipolis. p. 167.

DAGORNE A., DUCHE Y, et al, (1994). *Protection des forêts contre les incendies & Système d'information géographique : Application à la commune d'Auribeau sur Siagne (Alpes Maritimes).* Revue forêt méditerranéenne T. XV, n°4, octobre 1994. p. 416 à 419.

EL RHAZI M., (2003). *Phytoécologie ; Production et Valorisation de l'Alfa (Stipa Tenacissima) de la région de l'Oriental :* Faculté des Sciences Oujda, Thèse de Doctorat, P 20. P 84.

EMBERGER L., (1939). *Aperçu générale sur la végétation du Maroc*. M.H. sér. Soc. Sci. natur. Maroc.

HARRADJI A., (1985). *Le massif de Debdou (le Maroc Oriental) ; étude Géomorphologique*. Université Paris 1. Institut de Géographie. Paris. France. Thèse Doctorat de 3° cycle en Géographie p 84.

MEDIONI R., (1997). *Carte Géologique du Maroc Au 1/100 000 Feuille de Debdou.* Notice explicative par édition du service Géologique du Maroc Rabat 1977 Notes et Mémoires N° 226 bis P ; 9-10-11.RIGOLOT E., (2008). *Impact du changement climatique sur les feux de forêt. Forêt méditerranéenne.* Tome XXIX, n°2. Juin 2008.

TRABAUD L., (1980). Impact biologique et écologique des feux de végétation sur l'organisation, la structure et l'évolution de la végétation des zones de garrigues du bas-Languedoc. Thèse de doctorat d'état Monpelier.

Le rôle des think tanks stratégiques dans la lutte contre le terrorisme international

Latifa Chaouki, Doctorante en sciences politiques et droit international, Université Ibn Zohr, Agadir, Maroc
En cooperation avec
Karima HESSANE, Professeur de sciences politiques, Université Ibn Zohr, Agadir, Maroc

Résumé

Depuis quelques années, la politique internationale a connu l'apparition d'un nouvel acteur avec une forte influence dans la prise de décision stratégique internationale, à savoir les centres de réflexion ou les think tanks. La montée de ces institutions a augmenté d'une façon remarquable. Ils sont devenus une contribution scientifique significative et notable à la résolution des problèmes internationaux épineux. Les think tanks sont donc des laboratoires de recherche qui produisent des solutions de politique publique qu'ils cherchent à vendre à ceux qui souhaitent prendre part à la formulation de ces politiques. Ces centres de réflexion jouent un rôle central dans la lutte contre le terrorisme et l'extrémisme violent en fournissant aux autorités compétentes des informations sur les organisations extrémistes, leur financement, leurs dirigeants et leurs centres. Ils contribuent à la vie publique en faisant le lien entre le monde de la recherche et le monde politique, et apportent une rigueur académique à l'étude des problèmes contemporains tels que le terrorisme international. En revanche, ces think tanks font face à plusieurs obstacles dans leur travail, notamment le défi financier, l'absence de l'indépendance et de l'objectivité scientifiques, et le manque de la créativité et la production des nouvelles idées.

Mots-clés: les centres de réflexion, rôle, lutte, terrorisme international

دور مراكز التفكير الاستراتيجية في مكافحة الإرهاب الدولي

الملخص

في السنوات الأخيرة، شهدت السياسية الدولية ظهور جهة فاعلة جديدة ذات تأثير قوي في صنع القرار الاستراتيجي الدولي، وهي مراكز التفكير أو مراكز الأبحاث .لقد زاد تصاعد هذه المؤسسات بشكل ملحوظ، وأصبحت مساهمة علمية كبيرة ومميزة في حل القضايا الدولية الشائكة . تعتبر مراكز التفكير هذه عبارة عن مختبرات بحثية تنتج حلول السياسة العامة وتسعى إلى بيعها لأولئك الذين يرغبون في المشاركة في صياغة السياسات والقرارات .تلعب مراكز التفكير أيضا دورا رئيسيا في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف من خلال تزويد السلطات ذات الصلة بالمعلومات حول المنظمات المتطرفة وتمويلها وقادتها ومراكزها، وتساهم أيضا في الحياة العامة من خلال ربط عالم البحث والسياسة، وإضفاء الصرامة الأكاديمية على دراسة القضايا المعاصرة مثل الإرهاب الدولي .من ناحية أخرى، تواجه هذه المراكز البحثية عدة تحديات وعراقيل في عملها، منها التحدي المالي، وغياب الاستقلالية العلمية والموضوعية، وقلة الإبداع وتوليد الأفكار الجديدة

الكلمات المفاتيح: مراكز التفكير، دور، مكافحة، الإرهاب الدولي

Introduction générale

Depuis quelques années, une nouvelle forme d'institution suscite curiosité et méfiance. Qualifiés de « réservoir à penser », de « boite à idées », de « laboratoire politique », de « prêts à penser des décideurs », voir d' « officine d'intérêts », ces organisations, que l'on nomme notamment « think tanks » en anglais, centres de réflexion en français, n'appartiennent pas à

notre tradition politique. Aucune traduction ne rend d'ailleurs compte complètement de la réalité que recouvre ce terme et la méfiance que suscitent les think tanks en raison de leur influence supposée et de leur origine outre atlantique[1] est symptomatique de la réticence des français à cette nouvelle forme de la participation à la vie politique nationale et internationale. Pour un « think tank », comme pour Auguste Comte, ce sont les idées qui gouvernent le monde. Cette affirmation du philosophe souligne, selon Jacqueline Russ[2], « la puissance redoutable de ces forces spirituelles sont se nourrissent l'homme et l'humanité ». L'émergence de ces organisations « productrices d'idées » dans le système institutionnel.

L'expression « *think tanks* » ou réservoir d'idées ou laboratoire d'idées[3] désigne une institution de droit privé, en principe indépendante, à but non lucratif, qui regroupe des experts ou des professionnels chargés de réfléchir sur des questions des domaines politiques, économique, technologique, social, etc. il réunit souvent autour d'une personnalité politique ou d'un parti politique, des personnes désirent réfléchir sur une base non professionnelle à des problèmes relevant des politiques publiques. La création de *think tanks* a été massive de la fin des années 1960 au début des années 2000. Au plus fort de leur croissance, vers l'année 1996, il se créait dans le monde près de 150 think tank par an. Depuis, la progression de leur nombre a fortement ralenti aux Etats-Unis, mais elle s'est accélérée en France, de même que s'est renforcé leur poids sur la décision politique. Les Etats-Unis restent le pays qui compte le plus de *think tanks*, suivi depuis quelques années par la chine.

Les think tanks sont donc des laboratoires de recherche qui produisent des solutions de politique publique qu'ils cherchent à vendre à ceux qui souhaitent prendre part à la formulation de ces politiques. Le paradoxe est que si un nombre croissant de personnes reconnaissent l'intérêt qu'il y a à disposer d'une expertise et d'une capacité de prospective à moyen et à long terme, très peu sont prêts à en payer le prix. Dans une approche pluraliste de la démocratie, les think tanks sont un élément essentiel de la participation au système politique. Ils aident à la création de corps intermédiaire et de citoyens informés et responsables, plus participatifs et plus à même de faire contrepoids à tous ceux qui ont intérêt à un système fermé et opaque de décision que ce soit au niveau national, ou international. Les think tanks s'inscrivent dans une culture politique de l'influence pour laquelle est décisive la capacité à produire des idées et à les introduire au bon moment dans le débat politique ou la négociation internationale. Ils constituent un outil indispensable pour participer efficacement à la régulation de la mondialisation et y défendre ses idées et ses intérêts[4].

Pour Richard N.Haass[5], les laboratoires d'idées contribuent de cinq façons à la politique publique : Ils « génèrent des idées originales et des options politiques »[6] ; Ils fournissent un

---

[1] Yves Derai dans le numéro de décembre 2004 du Magazine de l'Optimum introduisait ainsi son article sur « les nouveau laboratoires du Pouvoir » : « pas assez d'avoir envahi nos écrans, grands et petits, sapé nos loulous de Banlieue, grands et petits, mal nourri nos obèses, surtout petits, l'Amérique est en train de nous apprendre à nous, Français, phare de la vie intellectuelle mondiale, à réfléchir…les « think tanks » sont entrés massivement dans Paris… »

[2] Jacqueline Russ, Panorama des idées philosophiques, de Platon aux contemporains, Armand Colin, Paris, 2000.

[3] Le Grand Dictionnaire terminologique, Office québécois de la langue française sur le site www.archive.wikiwix.com/ consulté le 10-08-2022

[4] Pierre Lepetit, le rôle des think tanks, Notre Europe, études et recherches, p.7

[5] Boucher Stephen et Royo Martine, les think tanks cerveaux de la guerre des idées, préface de Pascal Lamy, le félin, 2006.p.36-38

[6] Haas 2002, Boucher et Royo, p, 36

réservoir d'experts prêts à être employés par le gouvernement »[1] aux Etats-Unis, les think tanks contribuent à la circulation des élites, par exemple en servant de réservoirs de talents ou en permettant aux membres d'une administration d'intégrer une structure et de préparer leur retour parti n'est plus au pouvoir ; Ils constituent « un lieu où les décideurs peuvent débattre d'idées et tester de nouvelles approches »[2]. Par exemple, Chatham House, qui permettent la confidentialité des échanges[3]. Cette pratique a été reprise par de nombreux think tanks ; Ils ont un rôle pédagogique, tant au niveau des élites que des citoyens, et contribuent à éclairer le débat public[4] et ont également servi de support à l'émergence d'un groupe de dirigeants conservateurs ; Les think tanks consacrés aux relations internationales peuvent « compléter les efforts officiels pour résoudre les conflits ».

Plusieurs variétés de think tanks se distinguent : Des « universités sans étudiants », comme la Fondation Carnegie pour la Paix Internationale ou l'IFRI en France. Ils emploient des chercheurs, en général titulaires de doctorats, et ont à cœur de réaliser des études dotées d'une rigueur académique[5] ; des Think tanks travaillent principalement grâce à des études commandées par les institutions publiques, telle la RAND Corporation ; des advocacy think tanks (en français, il pourrait s'agir de « think tanks voués à une cause »). Ils produisent des études et mettent en avant des idées en lien avec les valeurs qu'ils veulent défendre ; les think tanks liés aux partis politiques. Bien qu'ayant été commandités par des partis politiques, ils tentent de garder une certaine autonomie de façon à préserver la qualité des recherches ; les think tanks catégories, autour d'un métier, comme l'ANDRH[6].

Depuis 1973, une montée en puissance de think tanks proches de Reagan et de Thatcher est observable dans les pays anglo-saxons tels que : Heritage Foundation, Cato Institute, Adam Smith Institute. Les think tanks vont d'une certaine façon suivre et amplifier les divergences idéologiques qui commencent à se creuser dans ces pays. En réaction, des think tanks plus progressistes vont être créés, tel l'Institute for Public Policy Research. Néanmoins, durant cette période, ce sont plutôt les think tanks conservateurs qui vont être les plus influents et donner le tout. En politique internationale, le Project For the New Américain Century, créé en 1977, aura une forte influence sur le président George W. Bush, notamment dans sa politique irakienne[7].

La montée en puissance des think tanks en France n'est pas isolée. En règle générale, la chute du mur de Berlin voit l'éclosion de nombreux think tanks, notamment dans les anciens pays communistes. Aux Etats-Unis, les démocrates et les libéraux, qui ont l'impression d'avoir en partie perdu la bataille des idées, vont étudier les moyens de renforcer les think tanks proches d'eux-mêmes et de mieux les financer, de façon à rattraper leur retard[8].en fait, aux Etats-Unis, les libéraux classés à gauche sont alors puissants dans les universités, mais leurs think tanks ont pris du retard.

---

[1] Ibid, p 38
[2] Ibid, p 37
[3] Ibid, p 43
[4] Ibid, p38
[5] Weiss, 1992;Boucher et Royo, 2006, p.35;
[6] L'ANDRH : l'association et ses missions, sur www.Andrh.fr (consulté le 03-09-2022)
[7] Boucher et Royo, 2006, p. 14
[8] Ibid, p.22

En 2012, 6603 think tanks[1] étaient répertoriés dans le monde contre 6480 en 2015[2]. La création de think tanks a été massive de la fin des années 1960 au début des années 2000. Au plus fort de leur croissance, vers l'année 1996, il se créait dans le monde près de 150 think tanks par an. Depuis, la progression de leur nombre a fortement ralenti aux Etats-Unis[3], mais elle s'est accélérée en France, de même que s'est renforcé leur poids sur la décision politique[4]. Les Etats-Unis restent le pays qui compte le plus de think tanks, suivi depuis quelques années par la chine[5].

A la fin de la guerre froide, le monde a été témoin d'un passage de la sécurité militaire traditionnelle à la sécurité non traditionnelle[6]. Les *think tanks* ont relevé le défi posé par les acteurs armés non étatiques. Aujourd'hui, des insurgés, des terroristes et des extrémistes d'idéologies ethno-politiques, politico-religieuse et de gauche droite participent, soutiennent et prônent la violence au niveau international. Pour réduire la menace de violence et d'extrémisme, la communauté des groupes de réflexion sur la sécurité et la paix mènent des recherches approfondies fondées sur des preuves. Pour être efficaces dans la lutte contre le terrorisme, les *think tanks* doivent travailler avec plusieurs entités. Cela ne peut se faire que si les futurs *think tanks* recrutent à la fois des penseurs et des exécuteurs. Alors, il est essentiel de s'interroger sur l'importance des think tanks dans ce monde où les défis et les incertitudes sont multiples surtout la menace du terrorisme à l'échelle mondiale. **Alors, quels sont les think tanks intéressés par l'étude du terrorisme international et quel rôle jouent-ils dans la lutte contre le terrorisme international ?**

Dans cette étude, nous avons d'abord identifié ces think tanks, leur définition et objectifs (**section 1**), ainsi que leur rôle dans la lutte contre ce phénomène et les limites auxquelles ces centres sont confrontés (**section 2**).

Section 1 : Les think tanks intéressés par l'étude du terrorisme international

a- Le centre européen des études sur l'antiterrorisme et le renseignement (ECCI)

L'ECCI est basé en Allemagne et aux Pays-Bas, préoccupé par les politiques antiterroristes, par les gouvernements et les efforts non gouvernementaux. Ses études et rapports concentrent sur les efforts européens de lutte contre les groupes radicaux, principalement « ISIS » Al-Qaïda et autres, « djihadistes » et de droite en Europe. Ils sont des polices européennes et régionales et internationales de lutte contre le terrorisme préoccupé par la paix, l'intégration de toutes les religions dans la société. Il travaille en coopération avec des experts et des centres de recherche pour échanger des expériences et des recommandations en participant efficacement à leurs ateliers et conférences. Le centre a été classé en tête de la page de recherche de Google sur la lutte contre le terrorisme. Il est également classé un centre européen international. Il mérite d'avoir le meilleur réseau d'experts académiques et de chercheurs seniors bien connus qui ont

[1] James G.McGann, 2012 Global Go To Think Tanks Report and Policy Advice, 24 janvier 2013, 128, p.32
[2] University Pennsylvania, 2011, p. 20
[3] Ibid.
[4] Un pouvoir sous influence- quand les think tanks confisquent la démocratie, éd. Armand Colin 2011
[5] Peter W.Singer, Factories to Call Our Own, Washington.com, Aout 2010.
[6] La sécurité traditionnelle englobe la sécurité militaire, la sécurité nucléaire et la sécurité de la paix et des conflits. Alors que la sécurité non traditionnelle s'agit de la sécurité économique, la sécurité environnementale, la sécurité politique et la sécurité migratoire.

participé à des ateliers internationaux, des conférences et des séminaires et sessions internationaux sur les médias et la télévision en Europe et dans toute la région.

b- Le Centre d'analyse du Terrorisme CAT

Le centre d'analyse du terrorisme est un centre de recherche visant à devenir un groupe de réflexion européen de premier plan sur l'analyse du terrorisme. Le CAT est reconnu comme établissement d'intérêt public. Fondé par Thibault de Montbrial, Jean-Charles Brisard et Damien Martinez, en 2014. Ses missions est de constituer une capacité unique de recherche et d'analyser sur le terrorisme et les stratégies de réponse, notamment l'analyse opérationnelle, le financement et l'implantation des activités terroristes ; créer une plateforme d'information sur la menace terroriste ; développer une force de proposition à l'égard des pouvoirs publics et des institutions européennes et favoriser la coopération internationale et l'échange d'informations en matière de lutte contre le terrorisme et le financement du terrorisme. Le CAT est un think tank indépendant qui a été créé et existe grâce au soutien de personnes physiques ou morales, et dispose du statut d'association loi 1901 à but non lucratif. Parmi ses publications et recherches, nous citons « terrorisme dans l'Union Européenne : bilan 2017 ; Audition par la mission d'information de l'Assemblée Nationale sur les Moyens de Daech ; Euro 2016 : Terrorist Threat Assessment ; Commerce Illicite et Financement du Terrorisme ».

A- Le centre de réflexion Ifri

L'institut français des relations internationales (Ifri) est un centre de recherche et de débat indépendant consacré à l'analyse des questions internationales comme la sécurité, le terrorisme international, la paix mondiale,…etc. Inspiré du modèle anglo-saxon, l'Ifri, think tank ou « laboratoire d'idées » français, s'est affirmé dans la durée, depuis sa création en 1979 par Thierry de Montbrial. Part intégrante du réseau des plus grands think tanks internationaux, l'Ifri a pour mission, en réunissant acteurs et analystes de la vie internationale, de mener une réflexion libre et approfondie sur les grands enjeux contemporains. Il a ainsi vocation à développer la recherche appliquée dans le domaine des politiques publiques à dimension internationale ; favoriser le dialogue et une interaction constructive entre chercheurs, praticiens et leaders d'opinion. L'Ifri travaille régulièrement en partenariat avec ses homologues internationaux- la RAND Corporation, la Brookings institution, le Council on foreign relations et le Center for Strategic and Endowment for International Peace, le Japan institute for international Affairs (JIIA), l'institut d'Etat des relations internationales de Moscou (MGIMO), la French-Korean Foundation, le Conseil des relations étrangères allemend (DGAP), etc[1].

L'Ifri entend être le grand institut européen de base française. La dimension européenne est donc primordiale dans toutes ses activités. L'Ifri est présent à Bruxelles par son bureau –Ifri Bruxelles- ouvert depuis mars 2005, et qui est l'interface active entre Paris et Bruxelles. Sa mission est d'enrichir le débat européen à travers une approche pluridisciplinaire couvrant toutes les dimensions des relations internationales. Ifri Bruxelles organise environ une trentaine de manifestations par an. Parmi les thèmes abordés en 2011, on citera : la gouvernance économique européenne ; la politique européenne de voisinage, les premiers pas du Service européen pour l'action extérieure ; l'OTAN et la Russie face à l'Afghanistan ; lessans-papiers

[1] Le site officiel de l'Institut Français des relations internationales www.ifri.org Consulté le 15-08-2022

en Europe ; les politiques européennes de l'énergie et de l'environnement ; la sécurité spatiale en Europe ; la sécurité du Sahel.

La recherche *policy oriented* de l'IFRI a pour mission d'éclairer et de mettre en perspective les grands événements internationaux. Elle s'adresse prioritairement aux décideurs politiques et économiques, aux milieux académiques, aux leaders d'opinion ainsi qu'aux représentants des sociétés civiles.

Pour mener cette ambition, ses travaux sont organisés en pôles de recherche régionaux (Europe, Asie, Afrique, Moyen-Orient, Maghreb, Turquie contemporaine, Etats-Unis, Russie/NEI, relations franco-allemandes…) ou en pôles transversaux (mondialisation et économie mondiale, questions stratégiques et de sécurité, les migrations et les questions d'identité, la géopolitique de l'énergie, le climat, etc.) constitués en centres de recherche, chaque centre publie sa collection électronique disponible sur le site de l'IFRI.

L'IFRI réunit environ 60 personnes dont une trentaine de chercheurs français et étrangers de multiples horizons, et répartis dans 15 unités de recherche se structurent en axes régionaux (Europe, Russie, CEI, Asie, Moyen-Orient, Afrique, Etats-Unis) et en axes transversaux (sécurité et questions stratégiques, énergie, espace, économie internationale, migrations, les questions de santé et d'environnement) travaillant en synergie et en transversalité.

B- Le centre des études stratégiques internationales CSIS

Le centre des études stratégiques et internationales (Center for Strategic and International Studies) a été créé en 1962 à son siège à Washington, le centre est classé premier parmi les centres de réflexion et de recherche internationaux dans le monde, en termes d'intérêt pour la sécurité et les questions internationales. Le conseil d'administration comprend de nombreux anciens hauts fonctionnaires du gouvernement notamment (Henry Kissinger, Zbigniew Brzezinski, William Cohen, George Argyros et Brent Scowcroft). Le conseil comprend également des personnalités éminentes dans les domaines de la finance, de l'immobilier, du monde universitaire et des médias. Le CSIS conduit des études et des analyses stratégiques sur de nombreux sujets en relation avec la politique, l'économie, la sécurité, la paix etc.[1].

Le responsable militaire, qui s'expirait lors d'une ronde organisée à Washington par le CSIS, a expliqué que la lutte contre le terrorisme, il faut privilégier le règlement des conflits territoriaux dans la région et œuvrer à consolider les groupements régionaux qui sont à même d'adopter une approche sécuritaire régionale. Il a ainsi affirmé que la menace du terrorisme a considérablement changé la donne pour les Etats-Unis, en ce sens que le nouvel ennemi n'est pas identifié, ne se trouve pas à l'intérieur de frontières géographiques définies et ne craint pas la mort. D'où, a-t-il poursuivi, la nécessité d'agir de façon préventive.

Il a mis l'accent, dans ce contexte, sur la nécessité de régler la question du Sahara, d'œuvrer pour le retour du Maroc au sein de l'Union Africaine et de consolider l'avantage la démocratie, l'état de droit et la bonne gouvernance dans les pays de la région, ainsi que sur la promotion des opportunités économiques en faveur des peuples maghrébins. La conférence, organisée sous le thème : « la lutte contre le terrorisme en Afrique du Nord », est la quatrième d'une série de conférences mensuelles organisées par le programme Moyen-Orient relevant du CSIS. Elle

[1] Le site officiel du centre des études stratégiques internationales sur www.csis.org consulté le 11-08-2022

s'est tenue en présence de plusieurs participants qui s'intéressent à la région, dont des académiciens, des journalistes, des représentants de plusieurs départements gouvernementaux américains et des chercheurs.

Le classement Global go-to Think Tanks 2011 publié par l'université de Pennsylvanie pour la cinquième année consécutive, nomme le CSIS comme étant le meilleur en matière de sécurité et affaires internationales[1].

c- Carnegie Endowment for International Peace

Cette institution est fondée en 1910 et basée à Washington, c'est la plus ancienne organisation internationale non gouvernementale en Amérique ainsi qu'un cercle de réflexion et d'influence global dédiée au développement de la coopération interétatique et à la promotion des intérêts des Etats-Unis sur la scène internationale. Elle travaille sur les relations internationales, les études de la paix et des conflits, les questions du terrorisme etc. Elle a été fondée par Andrew Carnegie après avoir donné une dotation de 10 millions de dollars. La dotation Carnegie s'étend à ses cinq succursales à Washington, Moscou, Beyrouth, Pékin et Bruxelles. La fondation publie bulletin of International Economics et Pro-It-Contra en russe, Insights China Monthly en chinois, Nuclear Policy Bulletin et Sada magazine en arabe). A travers des recherches ; des publications et des conférences, la fondation explore de nouvelles approches dans le domaine des affaires étrangères proches de ce que l'on nomme de plus en plus la Médiation internationale.

A partir de 1994, la Fondation met en place une stratégie de présence de correspondants internationaux permanents, avec la création d'un bureau à Moscou, la Carnegie Moscow Center. Suivront plus tard ceux de Pékin, Beyrouth et Bruxelles, fondée en 2007 par Fabrice Pothier. Carnegie Europe est le centre européen de la Fondation Carnegie pour la paix internationale. Carnegie Europe cherche à promouvoir une nouvelle réflexion sur les défis internationaux et Européens à travers des publications, des articles, des séminaires et des consultations privées.

d- L'institut Royal Marocain des Etudes Stratégiques (IRES)

De par son caractère transversal et multidimensionnel, la sécurité est une thématique qui jouit d'un intérêt particulier pour l'IRES. Plusieurs travaux et rencontres de l'Institut ont, à cet effet, été consacrés à cette question qui interpelle l'avenir de l'humanité.

La question sécuritaire a fait l'objet de 4 rapports généraux. Leur discussion a eu lieu lors des 11 séminaires organisés par l'Institut ainsi que d'un colloque international de deux jours sur les phénomènes de radicalisation. Souhaitant contribuer à la réflexion concernant la mise en place du Conseil Supérieur de Sécurité, l'IRES a réalisé en 2011 une étude de benchmarking[2], relative aux conseils de sécurité nationale de certaines puissances étrangères (Etats-Unis, Grande-Bretagne, France, Allemagne, Espagne et Brésil). Il a procédé à une revue de la littérature ayant

[1] « L'IRES pérennise sa position de think tank influent » sur le site de l'institut des relations internationales et stratégiques www.ires.ma (Consulté le 04-07-2022)

[2] Le benchmarking est une technique de marketing ou de gestion de la qualité qui consiste à étudier et analyser les techniques de gestion, les modes d'organisation des autres entreprises afin de s'en inspirer et d'en retirer le meilleur. C'est un processus continu de recherche, d'analyse comparative, d'adaptation et d'implantation des meilleures pratiques pour améliorer la performance des processus dans une organisation.

trait aux rapports et livres blancs les plus récents sur la redéfinition de la stratégie de sécurité nationale[1].

Suite à cette étude, l'IRES a organisé une rencontre sous le thème « Enjeux stratégiques et Conseil Supérieur de Sécurité : quelques éléments de réflexion ». Ce séminaire a permis d'enrichir les conclusions de l'étude. Le terrorisme, phénomène global aux ramifications et aux retombées régionales et locales, occupe une place de choix dans la réflexion de l'IRES. L'Institut a ainsi réalisé deux études visant, d'un coté, à évaluer les risques que représente pour le Maroc la montée du terrorisme et de la criminalité organisée et, de l'autre, les impacts régionaux de la montée en puissance du groupe « l'Etat Islamique ».

Intitulé « le Maroc face à deux menaces transnationales : le terrorisme et le crime organisé », l'étude de l'IRES de 2015 a mis en évidence les enjeux et les défis soulevés par l'accentuation des risques terroristes et criminels au Sahel et au sud de la Méditerranée ainsi que leurs incidences directes et indirectes sur le Maroc.

L'institut a mené également, en 2005, une réflexion sur les menaces suscitées par « Daesh », dans le but de mieux comprendre le référentiel idéologique de ce mouvement, ses lignes de démarcation par rapport à Al-Qaïda et sa stratégie d'endoctrinement et de recrutement des jeunes.

Le retour du Maroc au sein de l'Union africaine et son engagement au sein de cette institution a été l'occasion, pour l'IRES, de porter son intérêt sur la sécurité continentale et sur les mécanismes mis en place par l'Union. Cela a donné lieu à une étude, réalisé en 2019, sur la gouvernance sécuritaire en Afrique ainsi qu'à une rencontre sur la réforme de l'Architecture africaine de paix et de sécurité[2].

Pour ce qui est de l'activité IRES/Forum, l'institut a organisé, fin octobre 2016, en partenariat avec l'Ambassade de France à Rabat un colloque international réunissant une quarantaine d'experts français et marocains mais aussi d'autres pays en matière de radicalisation et de lutte contre l'extrémisme.

Ce colloque sur le thème « Vers une stratégie de sécurité multidimensionnelle » a été l'occasion de faire le point de l'état du savoir aussi bien théorique que pratique, relatif à la question de la radicalisation et de passer en revue les politiques publiques menées au Maroc, en France et dans d'autres pays de la région pour faire face à ces phénomènes. S'agissant des autres rencontres de l'IRES, elles ont abordé respectivement :

e- La nouvelle menace que représente la cybercriminalité, en mettant l'accent sur les infrastructures stratégiques et leur résilience face au risque cybernétique.

f- Les enjeux sécuritaires dans le voisinage et les aires d'appartenance du Royaume, notamment, la bande sahélo-saharienne en amont et en aval de la crise du Mali.

[1] Description de l'IRES Sur le site officiel sur : www.ires.ma/fr/think-tank/politique/question-globales/ consulté le 20- 07- 2022

[2] Ibid.

g- Les évolutions de la conjoncture sécuritaire dans l'espace méditerranéen et dans le monde arabe, en vue de la compréhension des phénomènes en œuvre et de l'évaluation des dispositifs collectifs de prévention et de réaction.

Section 2 : le rôle des think tanks dans la lutte contre le terrorisme international

1- Les think tanks, un instrument de lutte contre le terrorisme international

A la fin de la guerre froide, le monde a été témoin d'un passage de la sécurité militaire traditionnelle à la sécurité non traditionnelle[1]. Les *think tanks* ont relevé le défi posé par les acteurs armés non étatiques. Aujourd'hui, des insurgés, des terroristes et des extrémistes d'idéologies ethno-politiques, politico-religieuse et de gauche droite participent, soutiennent et prônent la violence au niveau international. Pour réduire la menace de violence et d'extrémisme, la communauté des groupes de réflexion sur la sécurité doit mener des recherches approfondies fondées sur des preuves. Les plus importants centres de réflexion stratégiques et politiques sont le PROOKINGS center ; CARNEGIE MIDDLE EAST CENTER ; ISIS center ; GRC center ; PROOKINGS Institute ; RAND Corporation ; Al-Ahram Center For Political et Strategic Studies (Caire) ; AL-Jazeera center for Studies. Pour trouver des solutions aux menaces, les groupes de réflexion constituent des plates-formes idéales car ils rassemblent des spécialistes de diverses disciplines et cultures. Le défi est d'atteindre le public le plus large possible et d'influencer les dirigeants des gouvernements, des entreprises et de la communauté. Financés par des fonds publics et privés, les dirigeants et les chercheurs des groupes de réflexion devraient produire des recherches sur de vrais problèmes de travail et rendre le monde meilleur. Alors que les médias façonnent l'opinion publique, les groupes de réflexion ont pour rôle d'impliquer à la fois les anciens et les nouveaux médias. L'environnement et la culture du *think tank* permettent son fonctionnement dans des domaines à haut risque comme le terrorisme où les gouvernements hésitent ou sont incapables d'effectuer les changements souhaités. Les groupes de réflexion au sont essentiels pour changer et façonner la pensée du gouvernement et de la population en général. Comme aucun groupe de réflexion n'a le monopole de la connaissance, ils devraient également s'orienter vers une plus grande collaboration avec les importants *think tank* au niveau international comme le Brookings Institution[2], the Nation building, l'American Entreprise Institute, Rand corporation[3] etc.…pour lutter contre le terrorisme international, les groupes de réflexion universitaires,

[1] La sécurité traditionnelle englobe la sécurité militaire, la sécurité nucléaire et la sécurité de la paix et des conflits. Alors que la sécurité non traditionnelle s'agit de la sécurité économique, la sécurité environnementale, la sécurité politique et la sécurité migratoire.

[2] Le Brookings Institution a été fondée en 1927 et se spécialise dans la recherche et les études universitaires dans le domaine de la politique internationale, et les résultats de ses recherches sont publiés dans des livres, des rapports et des périodiques. C'est un centre de recherche libéral et une source pour fournir au Parti démocrate américain de nombreuses opinions, idées et compétences humaines de cadres. Par exemple, cet institut a fourni à l'administration Carter (1977-1980) un certain nombre de fonctionnaires et de spécialistes, dont Charles Showalter, chef des conseillers économiques du président. Cet institut publie une revue trimestrielle et environ 35 livres annuels.

[3] Rand Corporation est la plus grande institution de recherche privée en Amérique et dans le monde. Ses intérêts se limitent aux questions de sécurité et de défense et à la relation de ces questions en général avec la stratégie de sécurité et militaire américaine. Cette institution est considérée comme l'esprit pensant du département américain de la Défense, dans le domaine de la préparation d'études et de recherches sur les armes américains et divers systèmes de défense, et des études sont menées selon des contrats entre le ministère de la Défense et cette institution, et certains de ses recherches et études restent inédites, leur influence se limite donc à un petit cercle de décideurs politiques, notamment militaires et sécuritaires aux USA.

gouvernementaux et d'ONG devraient impliquer un éventail d'acteurs. Les *think tanks* au peuvent opérer à un niveau stratégique supérieur et au niveau local. Ils peuvent devenir les principaux influenceurs du gouvernement et de la société. Pour atteindre la population générale, les *think tanks* dans la région doivent collaborer ainsi avec les médias qui façonnent le gouvernement et l'opinion publique, les institutions religieuses, l'établissement d'enseignement, les ONG qui jouent un rôle militant et les organisations communautaires qui influencent les perceptions de la communauté. Pour être efficaces dans la lutte contre le terrorisme, les *think tanks* doivent travailler avec plusieurs entités. Cela ne peut se faire que si les futurs *think tanks* recrutent à la fois des penseurs et des exécuteurs. Alors, il est essentiel de s'interroger sur l'importance des think tanks dans ce monde où les défis et les incertitudes sont multiples surtout la menace du terrorisme à l'échelle mondiale.

Les think tanks ne visent pas seulement à réaliser des études originales. Un de leurs principaux objectifs est d'adapter les idées existantes aux « besoins et contraintes du monde politique »[1]. Les rôles des think tanks sont nombreux. Ils contribuent à la vie publique en faisant le lien entre le monde de la recherche et le monde politique, et apportent une rigueur académique à l'étude des problèmes contemporains. Pour James McGann, directeur du Think Tanks and Civil Societies Program à l'université de Pennsylvanie et éditeur du classement mondial des laboratoires des idées, ceux-ci « aident à mettre au point les agendas politiques et adressent des ponts entre le savoir et le pouvoir [2]».

Les centres de réflexion jouent un rôle central dans la lutte contre le terrorisme et l'extrémisme violent en fournissant aux autorités compétentes des informations sur les organisations extrémistes, leur financement, leurs dirigeants et leurs centres. Par exemple, le Centre for Conflict Armament research de Londres a découvert un réseau de fournisseurs et de techniciens qui lui a donné accès un arsenal d'armes complet. Grace à cet arsenal, il a pu, à partir de 2014, étendre sans cesse sa zone de domination en Irak et en Syrie avant que la coalition internationale ne batte et ne libère les zones qu'elle contrôlerait en décembre. Daech, la réalité des arrangements de terrain et capacités de combat » écrit par le général de division Dr Imad Alo.

Al Jazeera Center for Studies a participé au « Think Centers Summit for the Middle East and North Africa », qui s'est tenu en Tunisie du 2 au 6 octobre 2018, et a été organisé par le Pennsylvania Center for Think Tanks and Civil Society Organisations concerné par la classification des institutions de recherche dans le monde, et a réuni des représentants de nombreux groupes de réflexion de la région. Le sommet s'est tenu sous le thème « des ponts au-dessus des eaux troubles et des temps troublés » ; où les participants ont abordé plusieurs sujets, notamment : les défis auxquels sont confrontés les think tanks et les moyens de les surmonter, la relation entre le financement et l'indépendance de ces centres, ainsi que leur impact, que ce soit sur la prise de décision politique ou sur tendances de l'opinion publique. Le sommet a également discuté du rôle et de l'avenir de ces centres, notamment à la lumière des conflits, des luttes et des défis que traverse le Monde, que ce soit en termes de libertés, d'économie ou de migration de masse forcée en raison des guerres. En outre, le sommet a discuté, dans ses discussions, des partenariats entre les think tanks et comment les activer pour rendre ces centres plus influents dans leur environnement. Il y a eu de longues discussions sur

[1] Boucher et Royo, 2006, P.42
[2] Peter W.Singer, Factories to Call Our Own, Washingtonian.com, Aout 2010.

la qualité de la recherche fournie par ces institutions et les mesures qu'elles prennent pour assurer l'intégrité et l'objectivité des recherches et des études qui en résultent[1].

Parmi les questions importantes débattues par le sommet : l'image de ces institutions dans l'esprit des décideurs et du grand public, la rencontre ayant reconnu la nécessité de travailler à la clarification du rôle et de l'importance des think tanks dans les sociétés contemporaines, et les recommandations et des études importantes qu'ils fournissent sur la base des preuves, et les solutions proposées aux problèmes vitaux auxquels sont confrontés les peuples de la région. La question du financement des think tanks a également fait l'objet de nombreuses discussions, et c'est un problème commun à de nombreux centres, en particulier au Moyen-Orient, en raison de la relative nouveauté de ces centres dans la région et de la nouveauté de la question du financement fondée sur la culture de ses peuples[2].

2- Les limites face à l'efficacité des think tanks dans la lutte contre le terrorisme

Les think tanks ou les centres de réflexion sont confrontés à un ensemble de problèmes et de défis qui affectent leur rôle et leur efficacité dans la lutte contre le terrorisme international, tant dans le domaine de la recherche scientifique en général que dans le domaine de l'élaboration des politiques et de la prise de décision en particulier. Les problèmes et défis auxquels sont confrontés les centres de recherche et d'études peuvent être divisés en deux groupes, le premier est les problèmes généraux communs, et le second est les problèmes qui sont à la spécificité de l'environ dans lequel les centres de réflexion et d'études opèrent. Ce qui suit est un examen des plus importants des ces problèmes et défis. Parmi les problèmes et défis courants nous citons :

- **Problème de financement** : le problème de fournir le financement nécessaire aux think tanks, ou aux projets de recherche qu'ils entreprennent ou souhaitent accomplir, est considéré comme l'un des défis et limites les plus importants auxquels sont confrontés les centres de recherche et d'études privés. Il joue un rôle central dans les politiques des centres et leur indépendance scientifique et politique, ainsi que dans la définition de son agenda de recherche, et parfois dans le choix du niveau ou de la qualité des experts et chercheurs, c'set-à-dire le niveau de compétences scientifiques fondé sur la recherche et études. Par conséquent, le niveau ou la qualité scientifique des études ou du produit scientifique. Ce problème est considéré comme l'un des défis les plus sérieux et les plus difficiles auxquels sont confrontés les centres de réflexion.
- **Le problème de l'objectivité et de l'indépendance scientifique** : il est un autre défi auquel sont confrontés les centres de réflexion, et il s'agit ici d'indépendance, que ce soit en termes de choix de sujets ou de définition de l'agenda de recherche, ou l'indépendance dans l'expression et la publication des résultats des études, ou dans leur capacité à maintenir l'objectivité scientifique dans les études de la recherche. En d'autres termes, le problème de l'indépendance dépend essentiellement de la disponibilité de l'indépendance de la prise de décision politique, scientifique et financière pour ces centres. La question consiste notamment à déterminer si l'indépendance intellectuelle, qui doit caractériser le travail des centres de réflexion, est proportionnelle ou non à leur indépendance financière. Comme l'explique Xavier

Pasco[1], à ce jour les think tanks sont tous, à des degrés divers, dépendants financièrement de la manne publique. La diversification de leurs ressources économiques est donc nécessaire pour leur indépendance. Le but ultime du think tank est de permettre à ses chercheurs de travailler en totale indépendance, y compris lorsque l'étude est commandé par la sphère publique. Ainsi, la difficulté pour les think tanks de faire entendre leurs idées trouve également sa source dans les différences de temporalités qui animent la production d'idées et la prise de décision politique : les politiques réfléchissent à court terme alors que les think tanks ont une démarche de long terme. Le niveau d'indépendance en général est soumis à un certain nombre de facteurs, notamment le niveau de libertés politiques, le niveau de développement social et scientifique de l'Etat, ainsi que la disponibilité du financement et ses sources. Pour cette raison, certains groupes de réflexion et centres de recherche internationaux stipulent de ne pas accepter de dons conditionnels, ou de ne pas compter sur le gouvernement pour financer leur projets et contrats de recherche, sauf à un pourcentage limité et étroit, par exemple, l'American Brookings Institution et le Center for International and Strategic Studies CSIS en Amérique n'acceptent que des contrats de recherche sous contrat de gouvernement. De nombreux centres de recherche et d'études dépendent de la « dotation » pour financer une grande partie de leur budget. D'autre part, il est souvent affecté par la nature de l'affiliation idéologique ou du lien politique avec les centres d'études ou leurs responsables.

- **La continuité de la créativité, de l'innovation et de la production d'idées nouvelles** : le processus de créativité scientifique ou intellectuelle et la production d'idées nouvelles dans la recherche et l'élaboration des politiques publiques sont considérés comme l'un des défis difficiles qui nécessitent des compétences et une expertise scientifique distinguées. Ce défi signifie la capacité continue d'analyser en profondeur les problèmes et de fournir des solutions créatives avec la capacité scientifique de bien prévoir l'avenir.

Bibliographie

- Boucher Stephen et Royo Martine, les think tanks cerveaux de la guerre des idées, préface de Pascal Lamy, le félin, 2006.
- Dictionnaire Hachette illustré, édition français, 2003
- James A.Smith, the Idea Brokers: Think Tanks and the Rise of the New Policy Elite, New York, the Free Press, 1991.
- James G.McGann, 2012 Global Go to Think Tanks Report and Policy Advice, 24 janvier 2013.
- James G.Mc Gann – R.Kent Weaver: Think tanks and Civil Societies, Catalysts for ideas and Action- Transaction Publishers, 2000.
- Olivier Urrutia, Mikaa Mered, Régis Denoual et al, la France des Think Tanks 2016, Paris, Observatoire européen des think tanks, 2016.
- Pierre Lepetit, le rôle des think tanks, Notre Europe, études et recherches, 2015

[1] Xavier Pasco est spécialiste de la politique spatiale américaine, et docteur en science politique et directeur de la Fondation pour la recherche stratégique.

- Peter W.Singer, Factories to Call Our Own, Washingtonian.com, Aout 2010.
- University Pennsylvania, 2011.
- Un pouvoir sous influence- Quand les think tanks confisquent la démocratie, éd. Armand Colin, 2011.
- le Grand Dictionnaire terminologique, office québécois de la langue française sur le site www.gdt.oqlf.gouv.qc.ca/
- Romain Zerbib, la guerre des think tanks sur www.archives.lesechos.fr
- Yves Derai dans le numéro de décembre 2004 du Magazine de l'Optimum introduisait ainsi son article sur « les nouveau laboratoires du Pouvoir »
- Description de l'IRES Sur le site officiel sur : www.ires.ma/fr/think-tank/politique/question-globales/ consulté le 20- 07- 2022
- L'IRES pérennise sa position de think tank influent » sur le site de l'institut des relations internationales et stratégiques www.ires.ma
- Le site officiel du centre des études stratégiques internationales sur www.csis.org
- Le site officiel de l'Institut Français des relations internationales www.ifri.org
- L'ANDRH : l'association et ses missions, sur www.Andrh.fr
- Thierry Fabre, « la vérité sur le financement des think tanks », challenges, N 445, 20 septembre 2015.
- History and Mission- Think Tanks and Civil Societies Program, sur www.gotothinktank.com
- Site de l'observatoire des Think Tanks sur www.oftt.eu

Quel projet territorial pour un bon développement territorial régional inclusif (region casa-Settat comme module) ?

Mohamed Khaldoune[1], Rachida Nafaa[2], Soukaina Hajjoubi[3]

1. **Étudient chercheur** au cycle doctoral à la Faculté des Lettres et Sciences Humaines de Mohammedia, Université Hassan II de Casablanca. email : Med.khaldoune@gmail.com
2. **Professeur (PES)** à la Faculté des Lettres et Sciences Humaines de Mohammedia, Université Hassan II de Casablanca, Centre d'études doctorales : espace, société et culture Milieux naturels, changements globaux et adaptation, téléphones : email : nrachida2005@yahoo.fr
3. [1] Etudiante chercheuse au cycle doctoral à la Faculté des Lettres et Sciences Humaines de Mohammedia, Université Hassan II de Casablanca.email : Soukaina.hajjoubi@gmail.com

Résumé

De nombreuses expériences antérieures dans le domaine des projets territoriaux ont prouvé leurs limites au niveau de la gouvernance territoriale, et ils n'ont pas pu atteindre leur objectif premier, qui est la production d'une véritable démocratie territoriale. Réflexion sur le plan territorial, et sur le plan social, notamment la question du sentiment d'appartenance et d'identité collective, qu'elle soit liée aux pratiques sociales, urbaines, politiques, électorales...etc. Cet échec et cette carence ne sont pas seulement liés aux mesures administratives et techniques et aux lois d'encadrement, mais elles sont principalement liées à l'incapacité de l'acteur territorial (la collectivité territoriale, l'élu) et du citoyen à la pratiquer, à l'adopter et à contribuer à sa réussite, ce qui élève les taux de sentiments d'infériorité, d'indifférence et d'absence de participation sociale d'autre part.

L'idée de cet article vise à intégrer structurellement le projet de territoire dans le développement durable sur la base de la préparation d'un territoire connaissant la réalité et ses problèmes, territorialement et socialement, et ses forces et faiblesses, afin d'identifier les déséquilibres, et d'apporter des solutions et suggestions pour créer un développement local durable, basé sur les principes de coopération, de partenariat, de solidarité et d'inclusivité (gouvernance). Et la production d'un document intégré sur le plan cognitif et procédural du projet de territoire du chercheur au sujet du développement territorial en général et du chercheur géographique en particulier.

Mots clés : local, projet territorial, intelligence territoriale, marketing territorial, développement intégratif.

أي مشروع ترابي لأي تنمية ترابية دامجة (جهة الدار البيضاء سطات نموذجا)؟

ملخص

أصبح الذكاء الترابي الآن مفهومًا مركزيًا في النقاش حول التنمية المستدامة والدامجة، وإعادة التقطيع الترابي (الظهير رقم 2-15-40 بتاريخ 20 فبراير 2015). إن اندماجها في عملية التنمية هو ضرورة مطلقة يبررها ثرائها وتنوعها من ناحية، والنهج الجديد للتدخل من حيث الذكاء الترابي من ناحية أخرى. يجب اعتبار التسويق الترابي بمثابة رافعة للعمل العمومي والخاص، لأن تطويره في إطار القطبين سيحقق فوائد اجتماعية واقتصادية ومالية وضريبية وبيئية كبيرة على المستوى المحلي، الإقليمي الجهوي وحتى الوطني. أطلق المغرب دراسة حول الأقطاب الاقتصادية في الجهات الاثنتي عشرة بشكل عام وفي جهة الدار البيضاء -سطات بشكل خاص.

ترتكز هذه الرؤية الجديدة على الركائز الخمس التالية:

- اعتبار الجهة كفضاء للذكاء الترابي تعمل كإطار هوية وبيئة معيشية وتوظيف وأنشطة؛

- اعتبار الجهة كمجال للتراث المادي وغير المادي، ومن هنا تأتي أهمية الذكاء الترابي والتسويق الترابي؛

- الإرادة المشتركة بين كل الفاعلين والمؤثرين الترابيين (الدولة، والمصالح الخارجية، والسلطات العمومية والمحلية، والفاعلون الاجتماعيون، المهنيون، والمنظمات غير الحكومية، الاحزاب السياسية، النقابات والمجتمع المدني (التعاونيات والجمعيات)، والمواطنون...) لتنمية التراب والعمل معًا في إطار متظافر؛

- قبول الجهة كفضاء للنقاش المفتوح (التسويق الترابي، الذكاء الترابي) والمشاركة، حيث تتم مناقشة المشاكل واتخاذ الحلول، لتسهيل الحكم الرشيد للتنمية المستدامة والدامجة للتراب المعني؛

- التفكير والعمل، باتباع رؤية متوسطة وطويلة المدى، لبناء المشروع الترابي على أساس إمكانات الجهة، أي التراث المادي وغير المادي.

- تحديد وتصنيف الركائز الرئيسية الخمس التي يجب تعزيزها وكذلك تحديد الآليات والأدوات التي سيتم تنفيذها من أجل التوفيق بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لتخطيط استخدام التراب مع حماية واستدامة التراث الضروري للجهة والهوية الوطنية.

ستعرض هذه المقالة التركيبية المراحل المختلفة لهذه الدراسة، والأهداف الاستراتيجية، والمنهجية المتبعة والمقترحات المصاغة من أجل دمج الذكاء الترابي والتسويق الترابي في بناء المشاريع الترابية بما يتوافق مع الهوية المحلية ومتطلبات السكان، وخلق "ذكاء ترابي " يجعل الجهات أكثر جاذبية للشراكات وأصحاب المشاريع لتسهيل التنمية المستدامة والمتكاملة.

تهدف فكرة هذه المقالة إلى دمج المشروع الترابي هيكلياً في التنمية المستدامة والدامجة، والتعرف على واقع التراب وتحديد مشاكله الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بتطبيق طريقة سوات -swat (تقط القوة، نقط الضعف، التهديدات والفرص)، من أجل تحديد الاختلالات، وتقديم الحلول والاقتراحات لخلق تنمية محلية مستدامة تقوم على مبادئ التعاون والشراكة والتضامن والشمولية (الحكامة الترابية). وإنتاج وثيقة متكاملة معرفيًا وإجرائيًا لإعداد التراب.

الكلمات المفتاحية: المحلي، الذكاء الترابي، التسويق الترابي، المشروع الترابي، التنمية الإدماجية.

1- Introduction :

Les transformations rapides que connaît le monde aujourd'hui dans le contexte de la mondialisation imposent de nouvelles valeurs territoriales et administratives territoriales.

Attrayant et compétitif. La conception traditionnelle du développement a toujours reposé sur une approche sectorielle sans coordination entre les parties prenantes et les acteurs territoriaux, ne partant pas d'une vision d'égale valeur pour toutes les parties du territoire et se limitant à l'efficacité économique sans tenir compte des équilibres sociaux, culturels, spatiaux et environnementaux Cependant, le concept actuel vise à atteindre la croissance La satisfaction simultanée des différents secteurs et la satisfaction des besoins de services humains, environnementaux, civilisationnels et culturels dans l'intégration et la convergence.

Cette nouvelle approche repose sur le développement et le renforcement des ressources du territoire comme fondement et point de départ d'un développement territorial local producteur de richesses[1].

A partir de son identification et de son exploitation, avec la contribution de tous les utilisateurs du territoire. Ce qui attire l'attention sur le concept de projet territorial comme l'une des nouvelles approches qualitatives de travail sur les enjeux et les problèmes spatiaux, qui nécessitent l'adoption de politiques micro-territoriales prenant en compte les spécificités culturelles et les capacités matérielles et humaines du territoire local, car il n'est pas possible d'adopter une politique de développement unique au sein d'un même pays[2].

1.2- le cadre méthodologique de la recherche :

Le fait de diagnostiquer la relation et l'interdépendance entre l'aménagement durable du sol et le projet de territoire est ce qui suffit à éclairer la légitimité du projet de territoire en lui-même, d'une part, et l'étendue de son applicabilité sur le terrain, loin de l'abstrait technique. Des approches non intégrées au quotidien du citoyen et aux spécificités sociales et psychologiques locales d'autre part.

Dans ce contexte, ce mémoire de recherche vient ouvrir une discussion sur la relation entre le projet de territoire comme cadre spécifique d'un ensemble de mesures administratives et politiques dans le domaine de l'aménagement du territoire national, et la réalité du développement territorial local représentée au niveaux économique, culturel, social, politique et de valeur...etc.

1.3- Le problème de la recherche

La grande importance que le projet de territoire est devenu dans la réalisation d'un développement territorial local durable afin de consolider le processus démocratique représentatif et participatif nous amène à rechercher et à étudier dans leur contenu et leur approche, et il ne fait aucun doute que la dialectique de la pratique et L'application entre le développement territorial et le projet de territoire est l'un des sujets les plus importants car il n'a pas été formé par hasard mais plutôt C'est l'équilibre de nombreux processus dans lesquels plusieurs facteurs ont interagi qui ont finalement produit un comportement spécifique. Soulèvent de nombreuses questions dont les plus importantes sont le problème suivant :

Quel est le rapport du projet de territoire, selon les facteurs qui le commandent, au développement territorial local au regard des fluctuations et des crises sociales, politiques, économiques et environnementales ? Et comment est-il perçu au Maroc ?

De ce point de vue, on peut poser des questions importantes qui cadrent la problématique de recherche, qui sont :

- Quel est le contexte de recherche qui justifie ce problème ?

---

[1] Ben Mokhtar Rachid.2012, Développement des régions par la connaissance et la technologie, un nouvel enjeu pour la production de richesses et d'emplois par l'exploitation des spécificités territoriales, intelligence territoriale et développement régional par l'entrepreneuriat, expériences internationales comparées, les actes du Forum international de Dakhla , sous la direction de : El Karaoui Idris, Clerc Philip, Publications de l'Association d'Etudes et de Recherches pour le Développement, pp. 27-37.

[2] Bakshwa Mohamed, 2015. Régionalisation avancée et préparation du territoire, Gouvernance territoriale, Du régionalisme avancé à l'autonomie..., Masalek Fil-Fikr, Revue politique et économique, n° 31/32, New Success Press, Casablanca, pp. 59-65.

- Comment repenser l'approche du développement territorial ?

- Quels sont les concepts procéduraux dans le domaine du territoire ?

- Où se situent l'approche territoriale et le projet de territoire par rapport à la problématique du développement local ?

- Dans quelle mesure le projet territorial est-il un bon modèle dans les organisations administratives, politiques et sociétales, et permet-il à ceux qui prennent la décision productive de développement et de création de richesses ?

- Est-ce que les acteurs locaux et les parties prenantes participent ensemble au développement ?

-Comment l'acteur au sein des collectivités territoriales évalue les règles encadrantes de la réalité de la participation au sein de la commune territoriale ?

-Quelles sont les objectifs et les valeurs qui orientent l'acteur au sein des collectivités territoriales vers les aspirations en matière de participation à la gestion communale ?

- Comment au sein des collectivités territoriales évalue les règles encadrantes de la réalité de la participation au sein des associations et coopératives ?

- Quelles sont les objectifs et les valeurs qui orientent au sein des collectivités territoriales vers les aspirations en matière de participation à la gestion au sein des collectivités territoriales ?

1.4- Hypothèses de recherche

La démocratie participative réalise à travers le projet territorial un développement territorial durable grâce aux interventions de divers acteurs et prescripteurs territoriaux pour satisfaire les désirs de la population.

Les hypothèses suivantes sont incluses dans cette hypothèse :

- Nous supposons que les variables d'étude interfèrent dans la création de valeurs qui contrôleront le développement local durable des territoires en créant un projet de territoire intégré qui répond aux besoins du territoire et prend en compte toutes les fluctuations et crises sociétales.

- Nous reconnaissons que les lois organiques en vigueur des collectivités territoriales (14-14,111-14,112-113) renforcent le rôle du projet territorial dans la réalisation d'un développement territorial local durable à la lumière du système de régionalisation avancée.

- Nous supposons qu'il existe une corrélation entre l'application du système de régionalisation avancée et la création d'un développement territorial local à travers un projet de territoire qui prend en compte les particularités de ces unités territoriales à tous les niveaux (politique, social, économique et environnemental.. .) à la lumière des crises et des fluctuations sociétales du pays.

- Nous supposons que les programmes de travail et les plans de développement des unités administratives territoriales amélioreront la compétitivité et l'attractivité du territoire afin de réduire les disparités spatiales et les déséquilibres entre toutes les unités territoriales formant le territoire national.

- Nous supposons que toutes les unités administratives territoriales disposent de ressources suffisantes en sols et de compétences locales capables de cristalliser un projet producteur de richesses productrices de sols réussi qui réalise un développement territorial local durable.

1.5- Méthodologie de la recherche :

L'étude scientifique nécessite des étapes qui définissent et contrôlent le chercheur, afin d'atteindre des informations précises. L'étude théorique d'une part, et d'expliquer les résultats qualitatifs et leur interprétation, et de clarifier les significations des lois, dans un effort pour identifier la validité des hypothèses présentées ci-dessus, en utilisant en principe un ensemble des approches représentées dans :

- ✓ **L'approche descriptive :** C'est une méthode d'analyse basée sur des informations suffisantes, précises et objectives sur un phénomène ou un sujet spécifique, pendant une période ou des périodes de temps connues, afin d'obtenir des résultats scientifiques, puis de les interpréter de manière objective dans avec les données réelles du phénomène.
- ✓ **L'approche comparative :** Elle s'appuie sur l'analyse comparative juridique, institutionnelle et géographique qui s'attache à montrer et justifier les différences et les similitudes entre les étapes du développement territorial durable au Maroc et son rapport au projet de territoire comme approche de renforcement de la participation la démocratie.
- ✓ **L'approche systémique :** qui est l'une des approches les plus importantes dans l'étude des phénomènes politiques, en s'appuyant sur le système ouvert pour tout phénomène dans son traitement des variables de l'environnement environnant à travers les entrées, les sorties et le processus de transformation, et il peut être retenu dans notre étude selon deux considérations :

- L'aménagement local du territoire est un système qui comprend des intrants et des extrants et dépend du retour d'expérience.

- Le développement territorial au Maroc est une variable qui existe au sein d'un système systémique et dynamique intégré, en interaction avec d'autres systèmes économiques, sociaux, politiques, culturels et environnementaux...

- ✓ **L'approche institutionnelle (juridique) :** qui s'appuie sur l'institution comme unité d'analyse, et la régularité des processus politiques dans le dispositif du travail institutionnel, elle a été retenue dans notre étude au motif que les lois réglementaires des collectivités territoriales sont confiées aux institutions qui les prennent en charge, dans un cadre réglementaire institutionnel légal.
- ✓ **L'approche géographique :** L'un des résultats des tendances contemporaines de la géographie politique est l'émergence de nouvelles branches de celle-ci. Il a écrit que la Révolution française a commencé "vers la poussée de la décentralisation." Mais, à la fin, elle est devenue une extension du centralisme."

L'approche géographique s'intéresse à la distribution du projet de territoire et à son rapport au développement local en termes d'espace, en identifiant la variation temporelle et spatiale du développement et les influences géographiques qui ont entraîné cet écart, et en identifiant les enjeux politiques, économiques, sociaux, les facteurs historiques, culturels et environnementaux et d'autres questions qui façonnent l'opinion publique des citoyens. Ces approches et approches qui, selon nous, nous permettront d'analyser et de diagnostiquer le sujet de l'étude et d'atteindre ses objectifs en fonction du problème approuvé.

1.6- Dispositif conceptuel :

La définition précise des concepts permet de tracer les limites du fonctionnement de chacun d'eux et d'ajuster le mode de fonctionnement de chaque concept, ce qui permet au chercheur de délimiter le champ de travail. Etude d'un document avec des concepts émergents qui contribuent à la discussion aux aspirations de développement de la société et face à toutes les formes de retard territorial.

Notre article comprend un appareil conceptuel étendu qui est généralement lié à la préparation du territoire, du terrain, du lieu, du centre, du développement participatif, sectoriel, au territoire et à l'aménagement du territoire, au diagnostic territorial, au projet territorial, à la valorisation territoriale, commercialisation, contractualisation, confluence, ressources du territoire... Tous ces concepts sont des schémas et des liens interdépendants dans la gestion de l'aménagement local du territoire, caractérisés par l'imbrication et l'intersection entre ses connotations et la difficulté d'établir des frontières précises entre elles en raison de son caractère théorique abstrait. Nature et les enjeux de son application dans la réalité.

2- l'exigence urgent d'un développement territorial local intégré et durable :

Nous commencerons notre article par la célèbre phrase du défunt président indien (Mahatma Gandhi) "Tout ce que vous faites pour moi, et sans moi, est contre moi".

Le 13 octobre 2017, à l'occasion de l'ouverture de la session législative, Sa Majesté le Roi Mohammed VI a prononcé dans son noble discours à la coupole du parlement, devant les représentants de la nation et les représentants des médias, soulignant la nécessité de : « Reconsidérer notre modèle de développement pour suivre le rythme des évolutions du pays, selon une vision intégrée de ce modèle qui assurera en lui donnant un nouveau souffle, de surmonter les obstacles qui entravent son développement, et de remédier aux faiblesses et déséquilibres que l'expérience a révélés.. ."

Il a appelé, à cet égard, à « adopter une démarche participative. Il a lancé un appel à tous, du gouvernement, du parlement, des diverses institutions et instances concernées, des compétences nationales, des acteurs sérieux, et de toutes les forces vives, chacun dans son domaine. De compétence, de reconsidérer notre modèle de développement, et d'adopter des solutions innovantes et courageuses. , afin de cristalliser un projet d'un nouveau modèle de développement..., et de mettre en place une prise de position nationale collective, afin de se focaliser sur les enjeux et les problèmes qui préoccupent les Marocains, et contribuer à faire prendre conscience de la nécessité de changer les mentalités, qui font obstacle à la réalisation d'un progrès global, auquel nous aspirons... et de l'opportunité des politiques publiques pour répondre aux préoccupations des citoyens, selon les besoins et les particularités de chaque région.

Inspirés par ces nobles recommandations, et notre contribution à enrichir la force de proposition développementale, et à activer le débat public, sur la nécessité d'une démarche participative intégrée, pour renouveler ou « révolutionner » notre projet de développement territorial, nous présentons aux intéressés, observateurs et chercheurs, une longue étude analytique, proposant un ensemble de concepts, modèles et méthodologies Les schémas et approches sont le fruit de plusieurs expériences et expertises nationales et internationales dans divers domaines et domaines du développement humain intégré et durable, qui peuvent être utilisées, ou investis de manière interactive et dynamique, dans les différents processus ou étapes d'élaboration et de gestion des programmes et projets d'aménagement des territoires, aux

différents niveaux des collectivités territoriales, y compris, local, préfectorale et régional, pour faire avancer les expériences et les ateliers des développement territorial, à l'horizon de la consolidation et du renforcement du tissu de développement national, dans le cadre du projet de territoire sociétal moderne et démocratique, qui accompagne les transformations et les défis d'une mondialisation en profondeur, et les enjeux et les orbites du village planétaire global.

Le développement territorial local intégré et durable est devenu une exigence actuelle et une urgence qui ne peut être différée et nécessite de transcender les projets centralisés et les approches sectorielles qui ont montré des résultats modestes en raison de leur vision du terrain comme une donnée neutre. Le territoire local en une projection pour les programmes centraux qui se caractérisent par leur méthodologie généraliste d'un style unique sans prise en compte En raison des particularités locales, ces perceptions ne sont souvent pas en phase avec les aspirations du local, ce qui nécessite la nécessité de passer à une approche territoriale qui permet une compréhension profonde des besoins des populations locales et comme mécanisme de réussite des projets de développement local. Les outils de travail du territoire et de sa valorisation sont le « projet territorial ».

2.1 -La notion de la région et le développement :

Le développement régional constitue un enjeu majeur pour le Maroc, qui vise à diminuer les disparités socio-économiques entre ses régions, en luttant contre les clivages centre-périphérie et ville-campagne. Il semble que dans un contexte peu favorable, marqué par le néo-libéralisme qui encourage le désengagement de l'État et la mondialisation qui prône la compétitivité des territoires, et face aux défis démographiques (figure 1 et 2) et socio-économiques que connaît le pays, les différents plans de développement sectoriels et les grands projets d'aménagement et d'équipement seront des atouts pour relancer la dynamique régionale en faisant appel aux stratégies et projets soit aux niveaux macroéconomiques ou microéconomiques pour ces volets économiques, sociaux et régionaux tels la Stratégie Nationale de Développement Durable pour mettre en place l'acteur principal à savoir le capital humain qualifié au cœur de l'acte de développement par le biais des plans de développement régionaux.

Figure 1 : Évolution de la population selon le sexe et les tranches d'âge (en milliers) au Maroc entre 2004 et 2020

	2004(1)		2014(1)		2020		
Groupes d'âge	الذكور Hommes	الإناث Femmes	الذكور Hommes	الإناث Femmes	الذكور Hommes	الإناث Femmes	الفئات العمرية
00-04 ans	1 489	1 436	1 746	1 667	1 492	1 429	من 0 إلى 4 سنوات
05-09 ans	1 552	1 503	1 542	1 481	1 709	1 633	من 5 إلى 9 سنوات
10-14 ans	1 667	1 614	1 550	1 484	1 559	1 499	من 10 إلى 14 سنة
15-19 ans	1 565	1 584	1 498	1 485	1 543	1 477	من 15 إلى 19 سنة
20-24 ans	1 426	1 522	1 512	1 538	1 485	1 465	من 20 إلى 24 سنة
25-29 ans	1 190	1 292	1 381	1 424	1 486	1 512	من 25 إلى 29 سنة
30-34 ans	1 054	1 149	1 291	1 342	1 375	1 425	من 30 إلى 34 سنة
35-39 ans	898	994	1143	1 214	1 285	1 342	من 35 إلى 39 سنة
40-44 ans	892	968	1049	1 100	1 152	1 223	من 40 إلى 44 سنة
45-49 ans	758	732	886	938	1 061	1 115	من 45 إلى 49 سنة
50-54 ans	627	600	882	911	896	948	من 50 إلى 54 سنة
55-59 ans	371	389	709	667	871	912	من 55 إلى 59 سنة
60-64 ans	341	400	577	550	713	691	من 60 إلى 64 سنة
65-69 ans	261	274	314	319	572	554	من 65 إلى 69 سنة
70-74 ans	236	267	269	306	313	325	من 70 إلى 74 سنة
75 ans et plus	295	302	398	434	395	495	75 سنة فأكثر
ND	19	15	0	0	0	0	غير محددة
Total	14 641	15 039	16 748	16 863	17 907	18 045	المجموع

(1): Il s'agit de la population municipale du RGPH (1): يتعلق الأمر بالسكان البلديون للإحصاء العام للسكان و السكنى

Source : HCP, Femme marocaine en Chiffres : 20 ans de progrès, 2021

Figure 2 : Évolution de la population selon le sexe et les tranches d'âge (en milliers) au Maroc entre 2004 et 2020

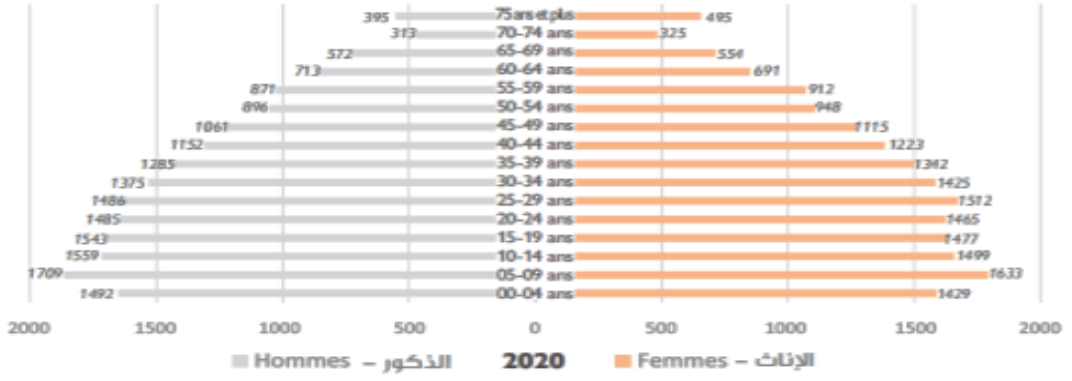

Source : HCP, Femme marocaine en Chiffres : 20 ans de progrès, 2021

Au Maroc, les disparités économiques et sociales sont mesurées par le biais de la pauvreté territoriale dans un terme globale, cette pauvreté prend plusieurs dimensions et se mesure par plusieurs indicateurs, l'accès à l'eau potable (Figure 3), l'accès à l'électricité, le taux de scolarisation et le taux de chômage.

Il apparaît qu'il est utile de passer d'une chronologie ascendante pour installer la discipline de la régionalisation et sa vocation de déconcentration et décentralisation premièrement par le biais des collectivités territoriales carte et deuxièmement par le volet provincial et communal.

Figure 3 : Carte d'illustration de la desserte d'eau potable

http://www.sahara-developpement.com/Sahara-Occidental/Eau-74.aspx

En outre avec la nouvelle réforme constitutionnelle de Juillet 2011, il est décrit que certains estiment qu'elle apporte des changements fondamentaux dans tous les domaines d'autres en revanche estiment que le texte a davantage consisté à absorber la pression de la société, cependant notre soucis et de mettre le point sur les plans lancés et les stratégies menées depuis la nouvelle réforme juridique avec le nouveau régime territoriale du passage de seize à douze régions (Figure 4) et de ses effets par rapport au développement durable, c'est-à-dire discuter principalement est-ce qu'il y a une forte participation à l'acte de développement par tous les acteurs ou il y a une faible participation.

Figure 4 : Les douze régions du Maroc après le nouveau découpage

Source : Direction Générale des Collectivités Locales 2015

La Constitution marocaine de 2011 contient d'importantes dispositions sur la forme et le fonctionnement de la gouvernance infra-nationale. Ces dispositions ont le potentiel de renforcer la transition démocratique en cours dans le pays ; d'améliorer la qualité des politiques et des services publics ; de renforcer la confiance citoyenne ; et de renforcer le développement socio-économique dans son ensemble – d'autant plus si l'on considère aussi les démarches prises par le gouvernement dans le cadre de la « régionalisation avancée » et des réformes administratives telles que la création de commissions pour la simplification, d'un service d'orientation et d'information par téléphone et Internet, l'engagement pour un gouvernement ouvert et des programmes de formation dédiés. Dans ce contexte, le Maroc mène à présent une série d'expériences de bonne gouvernance locale, en reconnaissant les opportunités offertes par la réforme de la gouvernance publique locale. Une bonne gouvernance locale rapproche les autorités publiques des citoyens et des usagers et leur permet de répondre aux attentes toujours plus explicites de transparence, de participation, de recevabilité et d'efficacité par le biais de politiques mieux adaptées aux besoins des communautés locales. Elle permet aussi d'associer

les différents acteurs du cycle des politiques publiques. Elle contribue à répondre de façon cohérente aux problèmes systémiques d'aujourd'hui et à atteindre plus efficacement les objectifs politiques sur l'ensemble du territoire.

De ce fait, une gouvernance locale fait partie intégrante d'une administration publique efficace et efficiente, en prenant l'exemple du découpage de la région de Casablanca-Settat (Figure5).

Figure 5 : Découpage administratif de la Région Casablanca-Settat

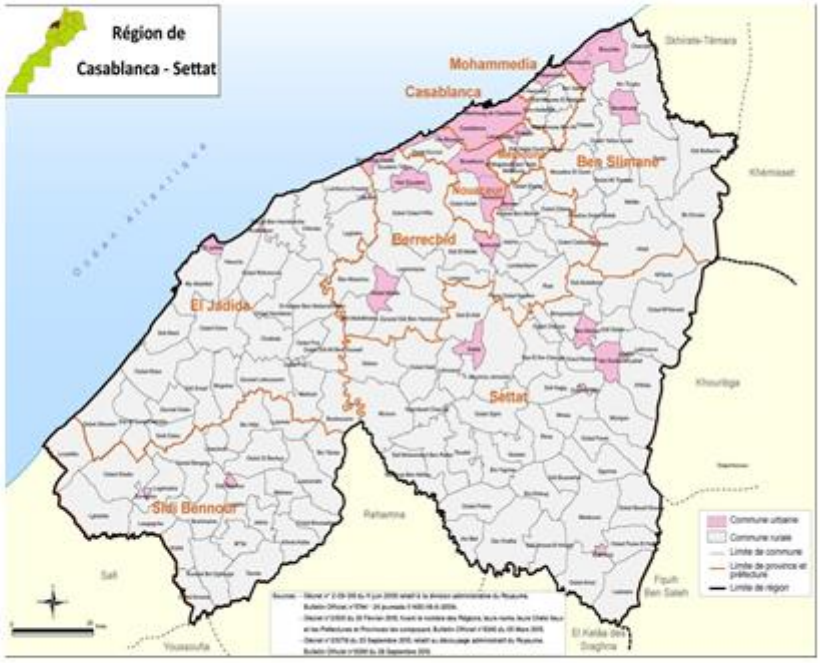

Source : Direction Générale Des Collectivités Locales, Janvier 2019

Aujourd'hui, nous assistons à de nombreuses mutations économiques, sociales et spatiales, accompagnées d'importantes réformes juridiques et institutionnelles, dont la plus importante est la régionalisation avancée. Cette phase décisive du grand chantier de la décentralisation annonce de nouvelles perspectives prometteuses pour les collectivités territoriales, car elle ambitionne d'élargir leurs rôles dans le développement local à travers la conception de mécanismes de renforcement de la participation, la recherche de l'efficacité dans la gestion locale et la mise en œuvre des principes de la bonne gouvernance, prônés par la Constitution de 2011.

En effet, de fortes disparités existent au Maroc malgré les efforts fournis depuis des années et la mise en œuvre de nombreux plans d'actions dans le but de diminuer ces disparités semble non performante et n'a pas pu réaliser des résultats importants. Surtout, celles qui existent entre les milieux urbains et ruraux et entre les différentes provinces au sein de la même région.

Pourtant on analyse des différentes variables qui s'articulent autour du développement au Maroc à savoir : Le développent régional, le passage au développement durable, la participation à l'acte de développement par les différents acteurs, et l'amélioration d'une

gouvernance participative performante entre toutes les parties prenantes, ainsi il procède à l'évaluation de la richesse régionale surtout générée dans les zones rurales, tout en référant d'une analyse documentaire du plan de développement régionale (PDR) de la région Casablanca-Settat les différents volet économique, social et à ne pas distraire l'environnemental et en liant les variables disparité et développement pour, analyser la relation entre les deux et l'impact des plans et stratégies mené par l'État sur le développement, et spécifiquement évaluer le rôle des acteurs locaux dans l'acte de développement en choisissant trois entités : les communes, les associations et les ONG dans la région de Casablanca-Settat.

2.2- La gouvernance

Selon la nouvelle Constitution de 2011, le Maroc est une monarchie constitutionnelle, démocratique, parlementaire, et sociale. Elle est fondée sur la séparation, l'équilibre et la collaboration des pouvoirs, ainsi que sur la démocratie citoyenne et participative, et les principes de bonne gouvernance et de la corrélation entre la responsabilité et la reddition des comptes, en mettant l'accent sur le fait que l'organisation territoriale du royaume est décentralisée basée sur la régionalisation avancée.

Sur la base de cette référence, une lecture attentive des différentes dispositions de la nouvelle Constitution permet d'appréhender clairement la problématique de la bonne gouvernance au sens large, ce qui confirme que les fondements constitutionnels des règles de la bonne gouvernance englobent plusieurs aspects qui peuvent être synthétisés dans les axes suivants :

- Séparation, équilibre et coopération des pouvoirs.
- Consécration constitutionnelle de l'État de droit.
- Démocratie, citoyenneté et participation.

En géographie, la gouvernance, versant social du développement durable, un développement qui vise à faire évoluer les nations mais en préservant les ressources naturelles, qui vise à emprunter chez les individus et les communautés la notion du partage, suppose l'organisation systématique d'un débat public impliquant les citoyens autour des décisions et des projets qui concernent le territoire et son environnement. Il est dès lors essentiel de rendre intelligible, quelle que soit l'échelle de référence, la complexité des enjeux et des dynamiques qui affectent l'organisation spatiale.

Les nouveaux outils numériques – Systèmes d'information géographique, Web Public – offrent assurément des opportunités pour renouveler les processus de transmission et de partage d'informations et de connaissances sur le territoire. Ce faisant, ils rendent possible le passage d'une simple gouvernance à une véritable géo-gouvernance qui place au cœur des prises de décision sur les territoires le citoyen éclairé.

2.3- Gouvernance ? Géo gouvernance ? Quelle gouvernance ?

La gouvernance est un mot-valise qui mérite la recherche préalable d'une définition. D'origine pluridisciplinaire, le concept de gouvernance se révèle rapidement lié au domaine de la politique territoriale et au développement local en termes de fonctionnement structurel et/ou social, mais pas en termes de relation avec l'espace, le territoire, comme le sous-entendraient les attributs du concept de gouvernance tels que « territoriale », « urbaine », « rural » et « locale ». La gouvernance se présente aussi comme le versant social du principe de durabilité, avec au cœur la notion de participation de tous les citoyens aux décisions concernant leur vie,

objet du 10ème principe de la déclaration de la Conférence Internationale de Rio (ONU, 1992) : « La gouvernance est comprise ici comme les relations entre l'État et la société civile » [McCarney, Halfani et Rodriguez, 1995]. « Ainsi en théorie, la participation de la société civile est indispensable pour le développement de rapports de gouvernance urbaine démocratique. » [Lungo, Communication du Cap 1998][1]

Le concept de gouvernance, abordé par les diverses sciences sociales (prioritairement les économistes de la gestion et du management)2, présente ainsi plusieurs points communs. Il prend tout d'abord la relève du concept de gouvernement, ce qui est en soi une dénonciation du modèle démocratique traditionnel : à la suite d'une crise de gouvernabilité, derrière l'utilisation du concept de gouvernance se profile la transformation des formes de l'action publique. De ce fait, ce n'est qu'après négociation et interaction entre les acteurs devenus multiples que les décisions sont prises. L'État change de rôle en devenant le facilitateur du système de prise de décision ; la société civile, les citoyens doivent désormais être associés aux instances publiques dans la mise en œuvre du processus décisionnel. En ce qui concerne la référence au bien commun, au bien public, aux services publics, la conception anglo-saxonne où l'on considère qu'ils sont toujours mieux gérés par la sphère privée l'emporte sur la conception latine, dans laquelle ces biens sont des biens régaliens, dépendant de l'État qui seul peut en assurer la gestion. Ainsi, à la gestion centralisée, descendante du modèle traditionnel et considérée comme inefficace, est substituée une gestion décentralisée, partant des citoyens, et qualifiée de saine, efficace et comme seule alternative.

La gouvernance peut donc être associée à quatre concepts initiaux : multiplicité des acteurs, décision partagée, gestion décentralisée et bien commun géré par la sphère privée (Figure 6).

Figure 6 : Gouvernance et concepts associés

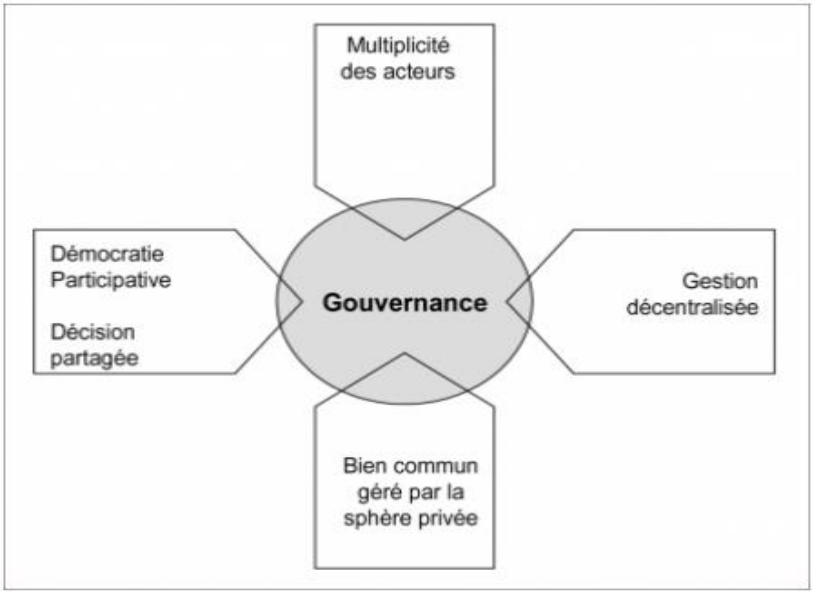

Source : travail personnel

1 In « Développement social durable des villes. Principes et pratiques. », Chapitre 2, gouvernance urbaine, page 9
2 Voir par exemple le site du centre d'études en gouvernance à l'Université d'Ottawa dirigé par Gilles Paquet www.gouvernance.ca

L'expérience menée par l'OCDE à travers ses examens de la gouvernance publique au cours de la dernière décennie a démontré l'importance de réformer la gouvernance publique au niveau local tout en assurant une coordination optimale entre les différents niveaux de gouvernement (OCDE, 2016a et 2016b). Ce type de réformes a le potentiel de produire un certain nombre de bénéfices, qui peuvent être regroupés en au moins trois groupes :

- Une réponse directe à la demande – et des attentes explicites – de rapprochement des citoyens du processus décisionnel ;
- Une approche cohérente et complète de l'action publique à tous les niveaux ;
- Une contribution significative à l'amélioration de la transparence et de l'efficacité de l'action publique.

Une bonne gouvernance locale permet d'associer de façon directe les différents acteurs du cycle des politiques publiques Les politiques publiques ne produisent des résultats positifs que si elles sont conçues et reposent sur des objectifs et des outils de gouvernement communs, qui rassemblent tout le secteur public, les acteurs privés, la société civile et les citoyens dans son ensemble. Dans ce sens, le niveau local a vocation à rassembler une série d'acteurs incontournables pour l'action publique (OCDE, 2009a ; 2011a).

Et en passant à la question de gouvernance et de gestion, là les acteurs sont vraiment

Le développement durable suppose une gouvernance, c'est-à-dire une action concertée de nombreux acteurs :

- L'ONU
- États
- Organisation Non Gouvernementales (ONG)
- Les collectivités territoriales
- Citoyens

Or, ces acteurs qu'ils soient publiques ou privés peuvent avoir des intérêts divergents, les uns privilégiant une rentabilité économique, les autres l'équité sociale ou bien encore la préservation de l'environnement.

Des politiques de développement durable ont été mise en place dans des pays du Nord surtout ben Europe, par l'adoption de lois et directives et la multiplication d'agendas 21 locaux qui permettent d'agir concrètement « penser globalement agir localement ».

En revanche, ces préoccupations semblent moins fortes dans des pays développés comme les États Unis et les pays émergents qui privilégient la croissance économique et réclame parfois un droit à polluer. La Chine cependant semblait prête à combler son retard en lançant en 2018 un programme ambitieux dans le domaine environnemental.

Un monde traversé par de profondes inégalités de développement entre un Nord développé et un Sud qui est en cours de développement, ces inégalités se retrouvent aussi dans le domaine de la croissance démographique et que cela engendre des difficultés pour satisfaire les besoins des populations notamment dans ces pays de Sud ainsi des générations futurs. Donc il y a une nécessité de répondre à un développement durable qui réponde à des enjeux aussi bien en sociaux qu'environnementaux.

3-La gouvernance territoriale entre les acteurs locaux dans la région Casablanca-Settat -9

Certes il existe pas mal d'entités qui contribuent au développement dans leurs niveaux locaux, mais notre choix a été orienté directement envers trois entités essentiels :

- Les ONG ;
- Les associations ;
- Les communes territoriales ;

Nous avons mené une enquête sur 40 associations et quatre commune urbaine appartient à la region de casa-Settat afin d'analyser et évaluer le mode de gouvernance au niveau des communes en se focalisant sur leurs relations avec les petites entités sociales à savoir les ONG et les associations, tout en participant à l'opération du développement local, en faisant une enquête avec les parties prenantes déjà mentionnées, à savoir un échantillon des associations et ONG et des communes territoriales. En ce qui concerne le choix de certaine associations cibles par d'autre il est lié au cadre spatial, à la crédibilité, à l'ancienneté et au nombre des projets réalisés.

3.1-Les groupes interrogés connaissent-ils les compétences des conseils élus selon les lois organiques ?

Figure 7 : La permission des compétences transférées aux communes à la réalisation des résultats performants en matière de développement local

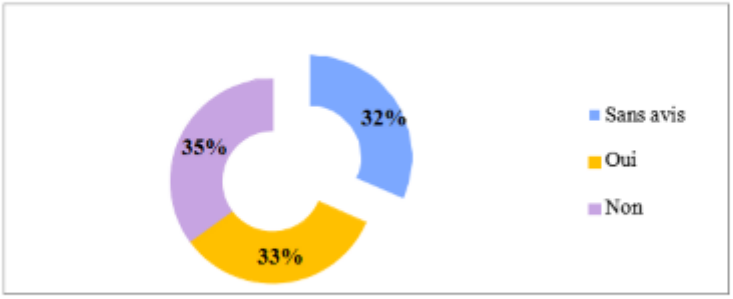

Source : Elaboré par nos propres soins d'après les données de l'enquête 2021

Il ressort de ce graphique que les agents interrogés d'ailleurs ont une grande confusion entre les compétences et les attributions, surtout celles transférées par l'État, car les résultats obtenus montrent clairement que : un tiers a répondu par « Oui » un tiers par « Non » et un tires a préféré de ne pas répondre.

Après avoir obtenus ces réponses nous avons modifié le questionnement et ajouter une question supplémentaire celle de « Quelle est la définition des compétences transférées aux communes selon vous ? ». Les résultats ont montré une grande confusion entre les attributions et les compétences bien que ces termes figurent dans les lois organiques (111-14 ; 112-14 ; 113-14) des collectivités territoriales de 2011.

3.2-Les organismes interrogés ont-ils contribué à l'élaboration de plans d'action collectifs ?

Figure 8 : La participation des coopératives agricoles et les associations à l'élaboration du plan communal de leurs communes

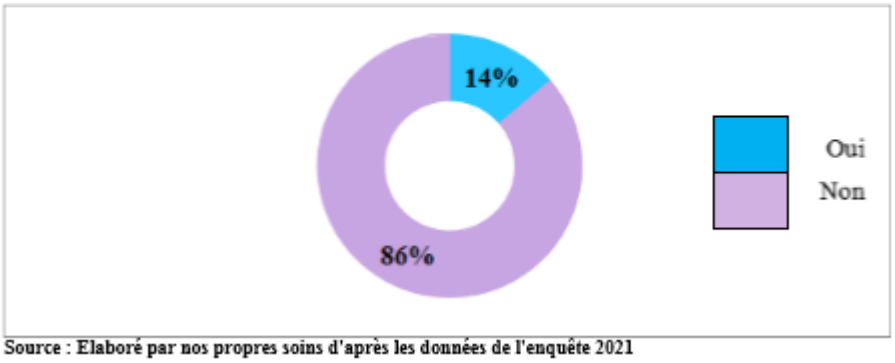

Source : Elaboré par nos propres soins d'après les données de l'enquête 2021

Du graphique précédent (Figure 8) se dégage que les associations et les ONG qui ont participé effectivement à l'élaboration du plan communal de leur commune, ne dépassent pas les 14% du nombre total.

Alors, ces résultats montrent à quel point la participation des parties prenantes est vraiment s'explique négativement, surtout dans le milieu rurale qu'à urbain.

Donc, la faible participation des ONG et des associations influence négativement les stratégies futures, surtout celles qui émanent sur le progrès social, la qualification du citoyen, la proximité aux citoyens et la création de la richesse locale.

3.3-La connaissance des groupes interrogée par les organismes de reddition des comptes ?

Figure 9 : L'existence d'un organisme de reddition des comptes, qui s'en charge du suivi des projets de développement et des services fournis par la commune

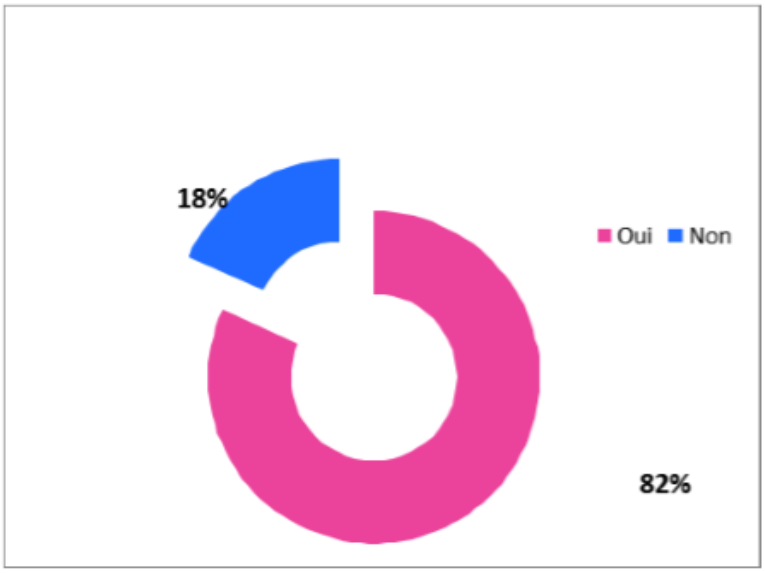

Source : Élaboré par nos propres soins d'après les données du questionnaire

Nous pouvons déduire de ce graphique (Figure 9) que la proportion des gens qui ont répondu qu'il y a un organisme de reddition des comptes qui s'en charge de suivi des projets, de leurs exécutions et de l'évaluation des services fournis par les communes.

D'après les résultats obtenus, les parties prenantes questionnées ont surement la volonté de participer à la création de la richesse dans leur milieu, mais les politiques publiques mises en œuvre de développement n'ont pas encore atteint un niveau où les différentes parties prenantes participent à l'acte, jugent davantage les décidions politiques dans leurs territoires, et donnent des solutions, des suggestions ou présentent des initiatives ambitieuses, malgré qu'il y a une certaine évolution en matière de conscience des droits économiques sociaux et environnementaux par les acteurs locaux, mais le problème reste de mise en application.

Aussi en ce qui concerne l'acteur associatif qui a présenté une volonté de participer au développement de son territoire par le biais de présenter des services à sa commune, de mobiliser ses compétences de solidarité pour

Donc, on en conclue que la première hypothèse, elle est confirmée celle de : « L'acteur local, au sein soit d'une coopérative a tendance dans son analyse d'état de lieu de la participation communale, à croire que les règles et les moyens d'une telle participation sont inappropriées et négatives. (Moins participative) ».

4- Le passage du projet territorial au territoire de cohésion

Pour que le développement territorial à travers le projet de territoire ne reste pas un matériel de propagande encre sur papier, et ne soit inscrit que dans les documents officiels, sa réalisation en réalité ne sera que le résultat de la mise en œuvre de stratégies dans lesquelles l'élément humain) en est la pierre angulaire, efficace et de contenu, et que la pensée est tournée vers le territoire Il va au-delà de la seule volonté d'accroître la performance économique, mais aussi d'atteindre la cohésion territoriale (territoire de cohésion) et de penser à comprendre les conditions idéales pour que les individus vivent au sein la communauté, qui s'appuient sur la synergie de l'espace, de l'homme et du temps pour réaligner le territoire, le produire, valoriser ses ressources en territoire, et affirmer son identité et son indépendance territoriale, en élaborant des programmes de travaux, des plans et des stratégies d'aménagement. , attentif et convenu, basé sur la connaissance, l'expérience et le partenariat...

4.1- Des sujétions pour consolider la cristallisation du projet de territoire

De ce point de vue, on peut donner quelques modestes propositions pour une gestion intégrée territoriale et la cristallisation du projet de territoire, qui sont :

4.1.1- La mise en œuvre du principe constitutionnel (la nouvelle constitution 2011) qui prévoit l'allégement de la tutelle imposée aux collectivités territoriales et la compense par l'accompagnement et cette dernière qui a démontré son efficacité dans la gestion de projets dans le domaine privé secteur et renforcement du rôle des institutions judiciaires et des tribunaux spécialisés dans les finances publiques.

4.1.2- Renforcer les capacités des acteurs territoriaux et élus locaux dans les domaines liés au management, et organiser des formations continues au profit des salariés collectifs.

4.1.3- Adoption de moyens technologiques modernes pour élargir la zone de commercialisation des produits du territoire et assurer des opportunités supplémentaires pour attirer les capitaux nationaux et étrangers, tout en les stimulant par la présentation d'offres fiscales importantes à

leur profit et en partenariat avec la collectivité territoriale conditionnée par une charte de cahier des charges (CPS) les obligeant à investir pendant une certaine période et à employer les hommes du terroir et à assurer une composition et des activités en adéquation.

4.1.4- Adoption du mécanisme de coopération, de partenariat, de collaboration et de jumelage entre les collectivités territoriales en interne et ouverture aux expériences étrangères réussies en matière d'administration territoriale.

4.1.5- Renforcer le rôle des collectivités territoriales en raison de ses bénéfices importants qui sont principalement la mutualisation des ressources humaines, matérielles et logistiques interterritoriales afin de réaliser de grands chantiers de territoire de manière solidaire et participative.

4.1.6- Adopter le secteur privé comme un partenaire clé dans la problématique du développement économique territorial du fait de ses compétences humaines et de ses moyens financiers, logistiques et administratifs, ce qui le qualifie pour devenir un véritable partenaire aux côtés des collectivités territoriales en matière de prise de décision territoriale sur la base de l'intelligence territoriale et économique.

4.1.7- Assurer l'ouverture de l'université sur son environnement économique en créant des laboratoires de formation en adéquation avec les exigences du développement économique, et en associant la population et tous les acteurs territoriaux de taille suffisante et équilibrée aux différentes étapes d'élaboration du projet de développement territorial, en afin d'obtenir un document indicatif et expressif des besoins réels de la population dans divers domaines.

4.1.8- La diffusion de la culture du projet territorial local et la conviction des membres du conseil collectif de l'importance de l'aménagement, ce qui contribuera à représenter correctement le programme de travail ou plan d'aménagement et s'engagera à en appliquer le contenu, et à exprimer la volonté de changer le mode traditionnel de gestion des affaires locales et la capacité de s'engager dans une action collective significative et productive qui régit les principes de bonne gouvernance.

4.1.9- Créer de la vie publique, lier la responsabilité à l'imputabilité (reddition des comptes), instaurer la transparence, instaurer la confiance et crédibiliser les acteurs territoriaux publics et privés de manière à assurer le bon fonctionnement des services publics et des institutions impliquées dans la gestion du territoire.

4.1.10- Instaurer la mentalité de la commune entrepreneuriale en activant les techniques de marketing territorial commercial, en considérant les collectivités territoriales comme une entreprise rentable, en fournissant le meilleur produit qui satisfait les clients locaux et les maintient, attire de nouveaux clients et renforce sa compétitivité sur le marché.

5- Conclusion :

La question du retour au territoire local est devenue une reconnaissance de l'importance d'aborder les problèmes de développement des territoires marocains. C'est une question posée avec urgence par les penseurs, les politiques et la planification. Face au retrait progressif de l'État marocain de ses rôles traditionnels (l'État jacobite) de contrôle, vers des rôles de partenariat et d'arbitrage, les universitaires et divers acteurs chargés de la gestion, de l'aménagement, du territoire, regardent les spécificités socio-sphère Ce sont de réelles opportunités de développement et pour affronter ou concurrencer les défis d'une mondialisation

galopante, et donc l'attention s'est focalisée sur la possibilité de mobiliser les ressources et les auto-qualifications des territoires pour assurer l'intégration positive et effective dans les systèmes inclusifs. Ainsi, de nouvelles compétences ont été déléguées aux collectivités territoriales dans le cadre de l'élargissement du champ démocratique et du champ de la décentralisation, ce qui a permis l'émergence de nouveaux acteurs locaux du territoire (société civile) aux côtés de l'acteur politique (élu) pour gérer les territoires. , et donc l'émergence de nouvelles approches d'aménagement du territoire, fondées sur la cristallisation des stratégies locales existantes Sur l'évaluation coordonnée des ressources de chaque espace territorial, et la mobilisation des acteurs locaux et régionaux autour d'actions conjointes et négociées projets, à savoir l'approche territoriale.

BIBLIOGRAPHIE

I - ARTICLES/PERIODIQUES & OUVRAGES

- **Ameur Mohamed, 2004**, Politiques **publiques et dynamiques territoriales au Maroc.** In: Terrains et échelons de la gouvernance : expériences en France et au Maghreb : [actes du colloque international organisé à Béziers le 8 juillet 2004 et à Montpellier le 9 juillet 2004. Université Paul-Valéry. - Paris : L'Harmattan. Pp. 47-56.
- tri Zineb, Boutry Gilles, 2011, **Dynamiques actuelles des politiques publiques territoriales au Maroc et en France et identité territoriale.** In: Performance urbaine et droit à la ville / sous la direction de Ali Sedjari. - Paris : L'Harmattan. Pp. 187-203.
- **Ahmed Grar, Mohammed el Ouasfy, 2006**, **Evaluation des politiques publiques au Maroc : portée et limites : cas de la politique fiscale.** Revue marocaine d'audit et de développement. - N. 22. Pp : 131-140.
- Mohamed Harakat, 2005, **Gouvernance et évaluation des politiques publiques : essai sur le rôle du parlement dans l'évaluation de l'action publique au Maroc**. **In.** Revue marocaine d'audit et de développement. Pp. 7-12.
- **Mohamed Harakat, 2005 Politiques publiques et innovation sociale au Maroc.** In. Revue marocaine d'audit et de développement. N. 21. Pp. 7-12.
- **Jacques Chevallier, 2005**, **« Politiques publiques et changement social »**, Revue française d'administration publique, vol. nº115, no. 3, 2005, pp. 383-390.
- **Pr. Rachida NAFAA, 2013**. «Analyse des Impacts De L'INDH sur La Pauvreté Et Le Social Dans La Région De Mohammedia», Cahiers De La Recherche Scientifique (LADES), N^0 03,
- **Abdellatif El cheddadi**, «La gouvernance territoriale à la lumière de la nouvelle charte communale », REMLAD, Collection Thèmes actuels n° 84**, 2013** , p. 294
- **GIRARDOT J.-J. GRAMACCIA G. 2006**, « De l'intelligence territoriale : Théorie, posture hypothèses, définition », Information Sciences For Decision Making, Ve colloque TIC et territoire : Quels développement, pp 9-17.
- **Courlet C. El Kadiri N., Fejjal A. , Jennan L. , Lapèze J. (2010)** « Etude sur les projets de territoires ». Etude pour le compte de la DAT ; 4 volumes
- **Abdelaziz Adidi. , Oct. 2011.** De l'aménagement du territoire au développement territorial : quelle transition et quelle articulation ? 1 ère Conférence Intercontinentale

d'Intelligence Territoriale I.C.I. les territoires, l'Intelligence, la Communication et l'Ingénierie territoriales pour penser ensemble le développement des territoires".

- **Conseil Economique, Social et Environnemental, 2013**. Rapport : La gestion et le développement des compétences humaines : Levier fondamental de réussite de la régionalisation avancée, Auto-Saisine n°11 / 2013.
- **Berriane Mohamed, 2015**, Dynamiques territoriales et politiques publiques : territoires fonctionnels et territoire officiels.
- **Sedjari Ali, 2011**, **Quelle gouvernance pour les politiques publiques ?** Editeur : Fondation de la Mosquée Hassan II de Casablanca.

II - REVUES ET RAPPORTS :

- Revue marocaine des politiques publiques : espace d'échange entre l'université et les acteurs
- Critique économique : revue trimestrielle
- Dahir n°1.11.91 du 27 chaabane 1432 (29 juillet 2011) portant promulgation du texte de la Constitution.
- Articles 113 à 115 de la constitution 2011,
- Article 10 et articles 101 à 106 d la constitution 2011,
- Rapport de l'instance centrale de prévention de la corruption ,2014.

Le rôle du tourisme dans l'organisation de l'espace du massif des Bni-Znassen

Zerouali Sanae. Faculté des Lettres et des Sciences Humaines. Oujda

sanaezerouali@gmail.com

Résumé

Suite aux changements climatiques enregistrés dans le massif des Béni-Snassen, les ressources territoriales ont subi de grandes transformations caractérisées par la dégradation de leur potentiel productif. Cette situation a nécessité une nouvelle organisation de l'espace par la pratique de nouvelles activités productives à côté des activités traditionnelles qui ne sont plus en mesure de satisfaire les besoins de la population locale (agriculture et élevage). Le développement de l'activité du tourisme se présente comme un secteur complémentaire aux activités existantes, surtout le massif est riche en potentialités touristiques qu'il faut mettre en valeur.

Pour développer le tourisme rural dans cet espace montagneux, la mobilisation de tous les patrimoines paysagers naturels ainsi que la valorisation d'autres formes du patrimoine culturel, est cruciale. A ceci s'ajoute l'adaptation de la population locale à une politique de reconversion d'un système à dominance productive agricole, vers un nouveau système caractérisé par la production des loisirs et des services.

Mots clés : changements climatiques, dégradation, ressources territoriales, tourisme, patrimoine, massif des Béni-Snassen

دورالسياحة في التنظيم المجالي لكتلة بني يزناسن

ملخص

على إثر التغيرات المناخية المسجلة في سلسلة جبال بني يزناسن، شهدت الموارد الترابية تحولات كبيرة تميزت بتدهور قدراتها الإنتاجية. وقد تطلب هذا الوضع تنظيمًا جديدًا للمجال من خلال ممارسة أنشطة إنتاجية جديدة جنبًا إلى جنب مع الأنشطة التقليدية التي لم تعد قادرة على تلبية احتياجات السكان المحليين (الزراعة وتربية الماشية). وفي هذا الإطار يمكن اعتبار تطوير النشاط السياحي كقطاع مكمل للأنشطة القائمة، خاصة أن الكتلة الجبلية غنية بالإمكانيات السياحية التي يجب تثمينها وتطويرها.

لتطوير السياحة الريفية في هذه المنطقة الجبلية، من الضروري تعبئة جميع تراث المناظر الطبيعية بالإضافة إلى تعزيز الأشكال الأخرى للتراث الثقافي. يضاف إلى ذلك، تكيف السكان المحليين مع سياسة التحول من نظام إنتاجي زراعي في الغالب إلى نظام جديد يتميز بإنتاج وسائل الترفيه وتنويع الخدمات.

الكلمات المفتاحية: تغير المناخ، التدهور، الموارد الترابية، السياحة، التراث، كتلة بني يزناسن

Introduction

Il est certain que l'invention du tourisme et son développement ont participé à l'apparition des espaces de détente et de loisirs, et par conséquent, ils ont façonné les paysages des territoires. Cette transformation a constitué un révélateur de développement local, via la valorisation de ses potentialités territoriales, d'où la réorganisation de l'espace selon ses offres touristiques et leurs capacités à attirer plus de touristes. Dans cet article, nous essayerons d'établir un diagnostic sur les potentialités touristiques et de vérifier les corrélations existantes, ou qui doivent exister, entre ces diverses ressources territoriales et le tourisme, qui doivent être convergents pour créer un certain assemblage entre les différentes composantes de l'espace Znassni. Nous analyserons aussi les stratégies et les processus de valorisation de ressources territoriales spécifiques, pour une participation à un développement local et durable. Les

réflexions que nous proposons, visent la création d'un climat d'entente et participative, pour l'émergence d'un tourisme créatif centré sur les pratiques récréatives et culturelles. La recherche que nous menons, vise aussi la valorisation des contraintes, qui se posent en termes de conception et de gestion des stations et aires touristiques montagnardes, dans un contexte marqué par de multiples injonctions paradoxales, dont celle de l'attractivité et de la durabilité.

1. Les Bni-Znassen : un espace riche en potentialités touristiques

Le massif des Bni-Znassen est constitué de plusieurs catégories de roches avec un certaine prédominance du calcaire et dolomies jurassiques, qui garnissent le paysage en offrant des formes topographiques très variées. Cette diversité géologique a permis le développement des phénomènes géomorphologiques impressionnants comme les falaises, les pentes abruptes, les vallées encaissées et les grottes, qui forment des cavités karstiques, dont l'une d'elles est très connue dans la littérature mondiale et classée Patrimoine mondial de l'humanité depuis 1985 (grotte des pigeons). « L'érosion différentielle a permis la formation de reliefs imposants qui donnent l'impression de hautes altitudes, alors que ces dernières ne dépassent que rarement les 1500 m (Jbel Foughal : 1535 m). La présence de grandes falaises abruptes, avec parfois des ruptures de pente, offre des édifices remarquables qui donnent plus de valeur aux paysages, qui méritent une attention particulière, pour les mettre en valeur, afin de les rendre plus attractifs en termes touristiques »[1].

Ce patrimoine géologique, de grande valeur scientifique, mérite une attention particulière pour être protégé au même titre que les autres ressources naturelles, pour sa contribution au développement durable. Malheureusement, ces richesses restent de nos jours, méconnues par la majorité des marocains, même pour ceux qui visitent la région. Ceci nécessite une prise en compte de la part des géologues, qui doivent établir des guides sous formes d'inventaires, qui doivent être remis aux visiteurs lors de leur séjour.

Le massif est caractérisé aussi par ses nombreuses grottes, dont les plus célèbres sont la grotte des pigeons et celle du chameau appelée, ainsi que celle d'« El kaf » d'Ain Sfa. Dans cette zone karstique, peut se développer l'activité spéléologique, qui consiste en l'étude des phénomènes souterrains naturels ou anthropiques, dans un objectif scientifique, sportif, technique et contemplatif. Avec une bonne gestion de ce patrimoine naturel, la spéléologie peut être transmise en une activité touristique et servir comme une ressource complémentaire aux autres activités exercées par la population locale. La valorisation de ce patrimoine culturel, ou sa mise en tourisme, peut développer un écotourisme communautaire et solidaire dans cette zone montagneuse, avec la création d'écogîtes et de campings censés favoriser un tourisme restreint mais rémunérateur, pour la population locale et un outil pour la valorisation du patrimoine naturel. Malheureusement, ce potentiel touristique, qui doit constituer un levier pour le développement économique et social à travers le développement de l'activité touristique, est laissé à l'abandon.

Le patrimoine forestier est un autre atout qu'il faut prendre en considération dans les projets du développement touristique, est l'espace forestier, qui lui aussi, n'est pas encore mis au service du développement local. En effet, le massif est caractérisé par un écosystème

[1] - Zerouali Ad. Gouvernance territoriale et mise en tourisme du massif des Béni-Snassen. Actes du colloque « gouvernance territoriale et outils de gestion ».Publications de la faculté des Lettres. Oujda 2019, p. 88.

précieux, abritant une riche biodiversité, qui peut constituer une ressource pour la population locale à travers la valorisation de ses potentialités forestières. Cette richesse est caractérisée par une variété faunistique et floristique de grande capacité d'adaptation, ce qui lui permet de se développer et de se reproduire au sein des changements climatiques, qui ont affecté tout le territoire Znassni.

Le patrimoine forestier des Bni-Znassen peut être plus attractif, par la présence de l'arganier (l'arbre le plus original du Maroc), localisé spécialement dans la commune de Chouihiya, ce qui donnera plus de valeur à la forêt de ce massif. Aujourd'hui la protection de cet arbre rustique est indéniable, en tant que patrimoine écologique et comme source génératrice de revenu pour la population locale. En plus, dans la perspective du développement du tourisme en milieu naturel, il parait intéressant d'intégrer le patrimoine forestier parmi toutes les composantes, et l'exploiter d'une manière économique, afin qu'il contribue au développement de l'activité touristique, pour le profit de la population locale. Cette perception nécessite une politique de marketing, pour améliorer et développer le mode de gestion des richesses naturelles de cet espace montagneux, ce qui pourra permettre de soutenir une activité d'écotourisme durable et responsable.

Toutes ces potentialités et ses richesses peuvent constituer un exemple intéressant pour la pratique du tourisme, surtout il présente beaucoup d'avantages touristiques. La valorisation de toutes ces particularités culturelles, ne peut être que bénéfiques pour l'activité touristique, car elle fournit une image de marque de cette destination qui est le massif des Bni-Znassen. Ces spécificités peuvent déclencher un nouvel intérêt chez les touristes et chez la population locale, qui peut en profiter pour tirer des revenus additionnels.

2. Infrastructure de base et c'accueil et développement du tourisme

Pour assurer un tourisme durable et une attractivité touristique, le développement du réseau routier est crucial, car il permettra la connexion entre les sites touristique et la pratique du tourisme. Il augmentera le volume des flux, et peut-être même, il résoudra le problème de la saisonnalité des déplacements des excursionnistes, qui sont actuellement limités en printemps et en été. Malheureusement, les installations d'accueil et des services sont encore embryonnaires.

Le facteur topographie est souvent contraignant à cause de la présence des terrains accidentés, ce qui handicape le déplacement des visiteurs. Ainsi, la circulation des produits et des touristes se concentre sur quelques lieux ou sites bien déterminés, c'est-à-dire ceux qui se situent le long des routes, alors que de nombreux sites touristiques restent méconnus à l'intérieur du territoire. Toutefois, le massif ne peut espérer un grand essor touristique sans de meilleures communications. Les petits chemins parfois goudronnés, mais dans des états médiocres, et dont certains tronçons en dégradation, n'étaient pas en mesure de répondre aux flux des voitures qui viennent des villes environnantes. C'est pour cette raison, et pour d'autres, que les excursionnistes ne visitent que les sites situés tout près des chemins, alors que plusieurs sites restent méconnus malgré leur importance naturelle et culturelle. Pour profiter de sa position entre deux grandes villes de l'oriental marocain, qui sont Oujda et Berkame, et amener leurs habitants à la pratique du tourisme, il faut que cet espace montagneux soit bien relié par un réseau routier qui déclenchera un grand mouvement de la population citadine. N'oublions pas que l'aménagement du territoire passe d'abord par un bon aménagement routier, qui sera

par la suite responsable des mutations économiques et démographiques et des disparités spatiales.

Il ressort de la situation du réseau routier est très insuffisantes pour le déclenchement de l'activité du tourisme. En plus de son ancienneté, son tracé comporte souvent des secteurs à forte pente (absence de paravalanches)*, des chaussées étroites et de virages qui nécessitent une grande attention et parfois beaucoup de manœuvre en cas du croisement d'un autre véhicule. Si ce réseau a pu suffire à une époque de moindre déplacement, il n'en est plus de même pour drainer une population qui bouge et pour assurer la desserte des passages intercommunaux et les liaisons interprovinciales. Pour ces raisons, des projets routiers ont vu le jour depuis 2019. Ils permettront certainement de grandes transformations spatiales et économiques, au moins pour les lieux désenclavés.

L'aménagement du réseau routier valorisera certainement ce massif aux multiples potentialités territoriales non encore mis au service du développement et dont l'intérêt dépassera le cadre local. Ces réalisations, même partielles, sortiront le massif de son isolement en leur donnant une nouvelle dynamique à plusieurs échelles. Jusqu'à présent, le massif n'occupe qu'un angle mort dans la région de l'Oriental, alors qu'il regorge de potentialités encore à l'état brut. La valorisation et la multiplication des axes routiers sont d'un intérêt très remarquable et sont impératives pour le développement touristique, et pour le développement territorial dans sa globalité.

3. Tourisme et réorganisation de l'espace Znassni

L'exercice du tourisme proprement dit n'existe pas encore dans le massif des Bni-Znassen, car presque tous les visiteurs de cet espace montagneux reviennent chez eux le soir à cause de la proximité de leur domicile et l'absence d'infrastructure d'accueil. Ainsi, les visiteurs sont considérés comme des excursionnistes et non comme des touristes

Pour rendre cet espace en une destination touristique, il parait nécessaire de suivre le procédé suivant :

- la délimitation ou la détermination des stations de tourisme en définissant leurs potentialités et leurs capacités à créer du tourisme ;
- La diversité des formes de tourisme pour encourager le touriste à prendre telle ou telle station comme cible touristique. Et puisque, nous sommes en montagne, nous pouvons proposer des randonnées à pied ou à bicyclettes, de l'équitation, des visites des fermes chez les paysans ;
- La création d'auberges ou de gites en pleine nature permettra certainement l'allongement du séjour des touristes ;
- La création d'un besoin de développer une "culture du tourisme de montagne" chez la population locale pour stimuler les activités traditionnelles dans ce massif et encourager les entrepreneurs à investir dans le tourisme de montagne ;
- L'exploration des tendances actuelles et futures concernant les comportements des visiteurs de la montagne et les possibilités de développer des marchés de niche via des expériences et des produits innovants.

* - Un paravalanche est un ouvrage de protection paravalanche placé dans un couloir d'avalanches afin d'empêcher l'avalanche de produire des dommages humains et/ou matériels en aval. Ici, on fait référence à avalanche du décrochement des blocs de pierres des versants perchés.

Toutefois, pour le massif des Bni-Znassen, la mise en tourisme de ses sites naturels et culturels nécessite la vérification de la constitution de toute une série de systèmes :

- Comment la société urbaine (d'où viennent les visiteurs) perçoit-elle l'espace naturel et culturel et la qualifie-t-il en espace touristique afin qu'il soit apte à recevoir les touristes ?
- Comment les acteurs locaux perçoivent l'équipement et l'aménagement des espaces touristiques, qui doivent être convertis en espaces de détente et de loisirs, pour participer ensemble au développement local et régional ?
- Comment la population locale, et surtout les producteurs, vont accompagner ces changements, qui vont transformer leur territoire, et comment s'adaptent-ils aux règles nouvelles de son aménagement ?

La pratique du tourisme et la création des destinations touristiques, ont certainement des impacts sur de nombreuses activités, qui sont en relation direct ou indirect avec le tourisme. Ainsi, se développent plusieurs types de contacts, qui ont impacté tout le système de distribution (transport, circulation des marchandises et des capitaux, mouvement de la main d'œuvre…), pas seulement à l'échelle locale, mais à l'échelle régionale ou peut-être même à l'échelle nationale. D'un autre côté, le tourisme peut déclencher un mouvement d'intégration de l'espace mis en tourisme dans la société marchande. A ce titre, nous avons enregistré de nombreuses transformations chez les paysans Znassnis, qui ne se contentent plus de l'agriculture des céréales, comme c'était toujours le cas. Ils s'adonnent aujourd'hui, aux cultures maraichères et à l'arboriculture, qui sont bien demandées sur le marché par les consommateurs (visiteurs et touristes).

Nous dirons donc, que le tourisme est un acteur de transformation spatiale, économique et sociale. Il déclenche tout un mouvement et une dynamique des activités économiques, qui auront un impact positif sur la société qui profitera de ses changements. Ce profit se traduira par la multiplication des mouvements de la population urbaine (hebdomadaire, saisonnier), ainsi que par la circulation des produits de terroir considérés par les visiteurs et les producteurs comme produits bio. Malheureusement, pour ce qui est des potentialités touristiques et du tourisme, nous constatons jusqu'aujourd'hui un manque de corrélation entre ces deux variables. Car la valorisation des premières ne peut se faire que si l'espace est désenclavé et que les acteurs prennent en considération le tourisme comme vecteur du développement, et que la population réceptrice croit en la capacité de l'activité touristique à transformer et l'espace et la société. « On ne peut trouver de cohérence spatiale que lorsque d'énormes collectivités locales sont à la fois l'expression complète de la société globale et le lien d'une intégration économique assez poussée, ce qui permet de recevoir des touristes en grand nombre sans que cela conduise à des transformations radicales »[1].

Le tourisme n'est pas seulement un facteur de changement de l'espace, via la création des destinations touristiques, mais il participe aussi à la création des emplois par le tourisme, il parait que nous sommes encore loin de cette hypothèse, au moins pour notre zone d'étude, qui n'est pas encore intégrée dans les circuits touristiques de la région de l'oriental marocain. D'une part, la zone soufrait, jusqu'en 2019 d'une grande carence en termes d'infrastructure routière,

[1] - Préau P. Tourisme et emploi en montagne : quelques réflexions. Revue de Géographie Alpine. N°- 61-4 1973, p. 569

d'autre part, les richesses patrimoniales ne sont pas encore mises en tourisme, et la population n'est pas encore intégrée dans le nouveau contexte économique basé sur le tourisme.

Conclusion

La dégradation de l'espace et le recul des activités traditionnelles nécessitent une nouvelle réorganisation de l'espace en développant de nouvelles activités génératrices de revenu. Il faut donc penser au tourisme qui peut constituer un complément économique et social de grande importance, surtout le massif dispose de nombreuses potentialités touristiques. Les acteurs du développement sont invités à intégrer le tourisme dans les stratégique de développement de l'espace montagnard Znassni. Faut-il admettre que la polarisation de l'espace et des activités (tourisme de montagne) doit être le principe de développement, c'est-à-dire celui qui garantit le maintien des populations et le développement des activités des services. Dans ce cas, la mise en tourisme des ressources territoriales, doit constituer le moteur du développement autour duquel le reste de l'activité montagnarde s'organise (valorisation des patrimoines, agriculture de qualité…).

Aussi bien pour les décideurs que pour les habitants locaux, l'avenir du massif se situe à la croisée des chemins. Ce qui semble évident, c'est que les prochaines politiques concernant l'espace montagnard devront clairement poser la question du choix de développement. Faut-il opter pour l'activité touristique avec ses contraintes et ses surcoûts, ou faut-il redynamiser les activités traditionnelles tout en prenant en compte les impératifs comme les changements climatiques, le vieillissement de la population paysanne et le désintéressement des jeunes à s'adonner à de telles activités ?

Dans un espace aussi fragile que le nôtre, où les ressources sont à gérer avec prudence, une politique publique de la montagne devra se prononcer sur une certaine complémentarité de nombreuses activités, qui doivent former ensemble un formidable vecteur de développement durable.

Bibliographie

Office du tourisme de Comines-Wameton. Patrimoine folklorique. 2019. Document consulté le 6 Septembre 2019. Disponible sur : https:/www.visitcomines-warniton.be.decouvrir-la-ville. Patrimoine-fol…

Préau P. Tourisme et emploi en montagne : quelques réflexions. Revue de Géographie Alpine. N°- 61-4 1973, pp. 565-570

Zerouali Ad. Gouvernance territoriale et mise en tourisme du massif des Béni-Snassen. Actes du colloque « gouvernance territoriale et outils de gestion ».Publications de la faculté des Lettres. Oujda 2019, pp. 87-95

Zerouali Adnane. Potentialités touristiques et tourisme : un couple divorcé (cas du massif des Bni-Znassen). 2021. Librairie Ettalib. Oujda.

Zerouali Adnane. Potentialités territoriales et développement durables du massif des Bni-Znassen. Thèse de Doctorat. Faculté des Lettres. Sais-Fès, 2021.

قواعد النشر بالمجلة

§ أن يكون البحث أصيلا معدّ خصيصا للمجلة، وألا يكون جزءا من رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه.

§ تقبل البحوث والمقالات باللغة العربية مع ضرورة مراعاة الوضوح وسلامة النص واجتناب الأخطاء النحوية والإملائية واللغوية

§ **مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية** الصادرة عن المركز الديمقراطي العربي ببرلين، مجلة متخصصة لذلك تقبل البحوث المتعلقة فقط بموضوعات الدراسات الإستراتيجية والعسكرية والأمنية.

§ ألا يكون البحث قد نشر جزئيا أو كليّا في أي وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية.

§ أن يرفق البحث بسيرة ذاتية للباحث باللغة العربية واللغة الانجليزية أو الفرنسية.

§ تخضع الأبحاث والترجمات إلى تحكيم سرّي من طرف هيئة علمية واستشارية دولية، والأبحاث المرفوضة يبلغ أصحابها دون ضرورة إبداء أسباب الرفض.

§ يبلّغ الباحث باستلام البحث ويحوّل بحثه مباشرة للهيئة العلمية الاستشارية.

§ يخطر أصحاب الأبحاث المقبولة للنشر بقرار اللجنة العلمية وبموافقة هيئة التحرير على نشرها.

§ الأبحاث التي ترى اللجنة العلمية أنها قابلة للنشر وعلى الباحثين إجراء تعديلات عليها، تسلم للباحثين قرار المحكّم مع مرفق خاص بالملاحظات، على الباحث الالتزام بالملاحظات في مدة تحددها هيئة التحرير.

§ يستلم كل باحث قام بالنشر ضمن أعداد المجلة: شهادة نشر وهي وثيقة رسمية صادرة عن إدارة المركز الديمقراطي العربي وعن إدارة المجلة تشهد بنشر المقال العلمي الخاضع للتحكيم، ويستلم الباحث شهادته بعد أسبوع كأقصى حد من تاريخ إصدار المجلة.

§ للمجلة إصدار إلكتروني حصري صادر عن المركز الديمقراطي العربي كما أنها حاصلة على الترميز الدولي: **ISSN 2626-093X**

§ لا يراعى أي أسبقية في نشر المواد العلمية ضمن أعداد المجلّة، بحيث أن المعيار الأساسي لقبول النشر ضمن أعداد المجلة هو جودة وأصالة المادّة العلمية وسلامة اللغة والعناية بكل ما يتعلق بالضوابط المنهجية في البحث العلمي.

§ أي تقرير صادر من اللجنة العلمية بما يتعلّق بالسرقة العلمية فسيحمّل الباحث تبعات وإجراءات كما هو متعارف عليه في سياسات المجلة العلمية الدولية.

§ تعتبر جميع الأفكار المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها، كما يخضع ترتيب الأبحاث المنشورة.

§ تعرض المقالات إلى مدققين ومراجعين لغويين قبل صدورها في أعداد المجلة.

§ لغات المجلّة هي: العربية، الانجليزية والفرنسية.

§ في حالة الترجمة يرجى توضيح سيرة ذاتية لصاحب المقال الأصلي وجهة الإصدار باللغة الأصلية.

ترسل المساهمات باللغة العربية منسقه على شكل ملف ما يكروسفت وورد،
إلى البريد الإلكتروني: strategy@democraticac.de

كيفية اعداد البحث للنشر:

§ يكتب عنوان البحث باللغتين العربية والإنكليزية، وتعريف موجز بالباحث والمؤسسة العلمية التي ينتمي اليها.

عنوان جهة الباحث:

§ الملخص التنفيدي باللغة العربية- الإنكليزية، ثم الكلمات المفتاحية في نحو خمس كلمات، كما يقدم الملخص بجمل قصيرة ، دقيقة وواضحة، إلى جانب إشكالية البحث الرئيسية، والطرق المستخدمة في بحثها والنتائج التي توصل اليها البحث.

§ تحديد مشكلة البحث، أهداف الدراسة وأهميتها، وذكر الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع الدراسة، بما في ذلك أحدث ما صدر في مجال البحث، وتحديد مواصفات فرضية البحث أو أطروحته، وضع التصور المفاهيمي، تحديد مؤشراته الرئيسية، وصف منهجية البحث، وتحليل النتائج والاستنتاجات.

§ كما يجب أن يكون البحث مرفوقا بقائمة بيبليوغرافية، تتضمن أهم المراجع التي استند إليها الباحث، إضافة إلى المراجع الأساسية التي استفاد منها ولم يشر إليها في الهوامش، وتذكر في القائمة بيانات البحوث بلغتها الأصلية (الأجنبية) في حال العودة إلى عدة مصادر بعدة لغات.

§ أن يتقيد البحث بمواصفات التوثيق وفقا لنظام الإحالات المرجعية الذي يعتمده" المركز الديمقراطي العربي" في أسلوب كتابة الهوامش وعرض المراجع.

§ تستخدم الأرقام المرتفعة عن النص للتوثيق في متن البحث، ويذكر الرقم والمرجع المتعلق به في قائمة المراجع.

§ ترتب أرقام المراجع في قائمة المراجع بالتسلسل، وذلك بعد مراعاة ترتيب المراجع هجائيا في القائمة حسب اسم المؤلف وفقا للاتي:

أ- إذا ا كان المرجع بحثا في دورية: إسم الباحث (الباحثين) عنوان البحث وإسم الدورية، رقم المجلد، رقم العدد، أرقام الصفحات، سنة النشر.

ب- إذا كان المرجع كتابا، اسم المؤلف (المؤلفين)، عنوان الكتاب، اسم الناشر وبلد النشر، سنة النشر.

ج- إذا كان المرجع رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه: يكتب اسم صاحب البحث، العنوان، يذكر رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه بخط مائل، إسم الجامعة، السنة.

د- إذا كان المرجع نشرة أو إحصائية صادرة عن جهة رسمية: يكتب إسم الجهة، عنوان التقرير، أرقام الصفحات، سنة النشر.

يراوح عدد كلمات البحث بين 2000 و7000 كلمة، وللمجلة أن نتشر بحسب تقديراتها، وبصورة استثنائية، بعض البحوث والدراسات التي تتجاوز هدا العدد من الكلمات.

يتم تنسيق الورقة على قياس (A4) ، بحيث يكون حجم ونوع الخط كالتالي:

- نوع الخط في الأبحاث باللغة العربية هوSakkal Majalla
- حجم 16 غامق بالنسبة للعنوان الرئيس، 14 غامق بالنسبة للعناوين الفرعية، و14 عادي بالنسبة لحجم المتن.
- حجم 11 عادي للجداول والأشكال، وحجم 12عادي بالنسبة للملخص و 10 عادي للهوامش.
- نوع الخط في الأبحاث باللغة الانجليزية Times New Roman ، حجم 14 غامق بالنسبة للعنوان الرئيس، حجم 12 غامق للعناوين الفرعية ، 12 عادي لمتن البحث وترقيم الصفحات، 11 عادي للجداول والأشكال، 10 عادي للملخص والهوامش.
- يراعي عند تقديم المادة البحثية، التباعد المفرد مع ترك هوامش مناسبة (2.5) من جيمع الجهات.

وتعتمد "مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية" في انتقاء محتويات أعدادها المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكّمة. والمجلة تصدر بشكل ربع دوري "كل ثلاث أشهر" ولها هيئة تحرير اختصاصية وهيئة استشارية دولية فاعلة تشرف على عملها. وتستند إلى ميثاق أخلاقي لقواعد النشر فيها

والعلاقة بينها وبين الباحثين. كما تستند إلى لائحة داخلية تنظّم عمل التحكيم، وإلى لائحة معتمدة بالمحكمين في الاختصاصات كافة.

وتشمل الهيئة الاستشارية الخاصة بالمجلة مجموعة كبيرة لأفضل الأكاديميين من الدول العربية، والأفريقية حيث يتوجب على الاستشاريين المشاركة في تحكيم الأبحاث الواردة إلى المجلة. حيث أن "المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية" جهة إصدار "مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية"

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين

Tel: 0049-code Germany

030-54884375

030-91499898

030-86450098

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
Democratic Arabic Center for Strategic, Political & Economic Studies

مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية
Journal of Strategic and Military Studies

رئيس المركز الديمقراطي العربي: أ. عمار شرعان

رئيس التحرير: د. عبد القادر التايري

نائب رئيس التحرير: د. خالد شيات

مدير التحرير: دة. ليلى الرطيمات

رئيس اللجنة العلمية: أ.د. جمال ابراهيم

تنسيق العدد: د. عبد القادر التايري

سبتمبر/أيلول 2022 م

البريد الالكتروني للمجلة:

strategy@democraticac.de

International Standard Serial Number

ISSN (ONLINE) 2626-093X

المركز الديمقراطي العربي للاستراتيجية والعسكرية ..
JSMS
اتجاهات ديمقراطية ..